فِي قَلْبِ العَاصِفَة

السنوات التي قضيتها في السي آي إيه

جُورْج تِنيت

دار الكتاب العربي
بيروت - لبنان

فِي قَلبِ العَاصِفَة

السنوات التي قضيتها في السي آي إيه

جُورْج تِنيت

دار الكتاب العربي
بيروت - لبنان

في غمرة الاتهامات والردود الغاضبة التي ظهرت في أعقاب 9/11 وحرب العراق، بقيت شهادة أحد الشخصيات الأساسية غائبة بشكل واضح. وهذا الكتاب، في قلب العاصفة، يروي عهد جورج تنيت كمدير للاستخبارات المركزية في ذلك الوقت بصراحة وأسلوب يشدّ الانتباه، ويلقي نظرة كاشفة على الأعمال الداخلية لأهمّ منظمة استخبارات في العالم في أثناء تلك الفترة الأكثر إثارة للتحدّيات في التاريخ الحديث. يسلّط تنيت الضوء على محاولات وكالة الاستخبارات المركزية (السي آي إيه) المضنية لإعداد البلاد لمواجهة تهديدات جديدة ومميتة، ويحلّل الأحداث المتشابكة التي أفضت إلى 9/11 ، ويقدّم معلومات جديدة عن المداولات والاستراتيجيات التي توّجت بغزو العراق.

يبدأ تنيت بتعيينه مديراً للاستخبارات المركزية في سنة 1997. ويكشف عن الأحداث الخطيرة التي أدّت إلى 9/11 كما شهدها وعايشها: إعلانه الحرب على القاعدة؛ وعمليات السي آي إيه السرية داخل أفغانستان؛ والخطة العملانية العالمية لمحاربة الإرهابيين؛ وتحذيراته المسؤولين في البيت الأبيض في صيف 2001 بشأن قرب وقوع هجمات ضدّ المصالح الأميركية؛ وخطة الهجوم المضادّ المنسّق والمدمّر على القاعدة التي وضعت بعد ستة أيام فقط على وقوع هجمات أيلول/سبتمبر 2001.

تنتقل رواية تنيت التي تشدّ الانتباه بعد ذلك إلى الحرب في العراق حيث يقدّم خلفية معمّقة عن الفترة التي أدّت إلى الغزو، بما في ذلك الرواية الأولى عن النتائج غير المنتظرة لإدخال «ست عشرة كلمة» في خطاب الرئيس عن حالة الاتحاد في سنة 2003 ، وهي الكلمات التي تزعم أنّ صدام حسين سعى إلى شراء اليورانيوم من إفريقيا؛ والسياق الحقيقي لتعليق تنيت الشهير «الأمر مؤكّد» فيما يتعلّق ببرنامج صدام حسين لأسلحة الدمار الشامل؛ ودور السي آي إيه الحاسم في إدارة عازمة مسبقاً على جرّ البلاد إلى الحرب. وبذلك يصحّح المعلومات المتعلّقة بعمليات السي آي إيه ويكشف للقرّاء أنّ الحقيقة أكثر



فِي قَلْبِ العَاصِفَة

جُورْج تِنيت

فِي قَلْبِ العَاصِفَة

السنوات التي قضيتها في السي آي إيه

جُورْج تِنيت

بالاشتراك مع

بيل هارلو

ترجمة

عمر الأيوبي

دار الكتاب العربي

بيروت – لبنان

في قلب العاصفة

ISBN: 978-9953-27-791-2

Authorized Translation from the English Language Edition:

AT THE CENTER OF THE STORM

Published by arrangement with HarperCollins Publishers

Dar Al Kitab Al Arabi دار الكتاب العربي

P.O.Box 11-5769 ص. ب.
Beirut 1107 2200 Lebanon بيروت، 2200 1107 لبنان
Tel (961 1) 800811 - 862905 - 800832 هاتف
Fax (961 1) 805478 فاكس
E-mail daralkitab@idm.net.lb بريد إلكتروني
Our Web site **dar-alkitab-alarabi.com** موقعنا على الوب
academiainternational.com

المحتويات

الشخصيات الرئيسية

- وكالة الاستخبارات المركزية (سي آي إيه)

تشارلز "تشارلي" ألن، (Charles "Charlie" Allen)، المدير المساعد للاستخبارات المركزية لجمع المعلومات (1998 - 2005).

كوفر بلاك، (Cofer Black)، رئيس مركز مكافحة الإرهاب في وكالة الاستخبارات المركزية.

هلج بوز، (Helge Boes)، عضو قسم العمليات السرية، قُتل في أثناء أداء الواجب في أفغانستان (2003).

بن بونك، (Ben Bonk)، نائب رئيس مركز مكافحة الإرهاب في وكالة الاستخبارات المركزية.

جون أ. برِنَن، (John O. Brennan)، كبير الموظفين لديّ (2000 - 2001).

الجنرال جون "سوب" كامبل، (Lt. Gen. John "Soup" Campbell)، المدير المشارك للاستخبارات المركزية للدعم العسكري (2001 - 2004).

هنري "هانك" كرمبتون، (Henry "Hank" Crumpton)، رئيس مركز مكافحة الإرهاب، قسم العمليات الخاصة.

جون م. دويتش، (John M. Deutch)، مدير الاستخبارات المركزية (1995 - 1996).

تيلر درمهلر، (Tyler Drumheller)، رئيس مديرية العمليات، القسم الأوروبي.

ألن فولي، (Alan Foley)، مسؤول كبير في وكالة الاستخبارات المركزية.

روبرت "بوب" غرنيير، (Robert "Bob" Grenier)، مسؤول كبير سابق للوكالة في إسلام أباد، "مدير مهمة" العراق.

ويلما هول، (Wilma Hall)، مساعدة خاصة لمدير الاستخبارات المركزية في مبنى المكتب التنفيذي القديم.

دوتي هانسون، (Dottie Hanson)، مساعدتي الخاصة (1997 ـ 2004).

بيل هارلو، (Bill Harlow)، الناطق باسم الوكالة (1997 ـ 2004).

ستيفن ر. "ستيف" كابس، (Stephen R. "Steve" Kappes)، مسؤول كبير في قسم العمليات السرية.

ريتشارد كير، (Richard Kerr)، محلّل كبير سابق.

إ. ب. "بَزي" كرونغارد، (A.B. "Buzzy" Krongard)، المدير التنفيذي (2001 ـ 2004).

مارك منسفيلد، (Mark Mansfield)، نائب الناطق باسم الوكالة.

جون إ. ماكلوغلن، (John E. McLaughlin)، نائب مدير الاستخبارات المركزية (2000 ـ 2004).

جيمي ميسيك، (Jami Miscik)، نائب مدير الاستخبارت (2002 ـ 2005).

مايكل ج. "مايك" مورل، (Michael J. "Mike" Morell)، مساعدي التنفيذي، مقدّم التقارير الموجزة إلى الرئيس.

جون هـ. موسمان، (John H. Moseman)، كبير الموظفين لديّ (2001 ـ 2004).

ستانلي موسكوفِتز، (Stanley Moskowitz)، ضابط كبير سابق في السي آي إيه في تل أبيب.

رولف مُوات ـ لارسن، (Rolf Mowatt-Larssen)، رئيس قسم أسلحة الدمار الشامل في مركز مكافحة الإرهاب.

غيوف أوكونل، (Geof O'Connell)، ضابط كبير سابق في السي آي إيه في تل أبيب.

دانيال "دوك" أوكونور، (Daniel "Doc" O'Connor)، رئيس مفرزتي الأمنية.

جيمس "جيم" باڤيت، (James "Jim" Pavitt)، نائب مدير العمليات ورئيس قسم العمليات السرية.

روب رِتشر، (Rob Richer)، مسؤول كبير في قسم العمليات السرية.

مايكل شيوِر، (Michael Scheuer)، رئيس "محطة ألك"، وحدة بن لادن.

غاري شروين، (Gary Schroen)، مسؤول كبير سابق في إسلام أباد، باكستان.

جوني مايكل سبان، (Johnny Micheal Spann)، ضابط في قسم العمليات السرية، قتل في أثناء أداء الواجب في أفغانستان سنة 2001.

بوب ولبول، (Bob Walpole)، مسؤول الاستخبارات القومية للبرامج الاستراتيجية.

ـ البيت الأبيض

صموئيل "ساندي" بيرغر، (Samuel "Sandy" Berger)، مستشار الأمن القومي (1997 ـ 2001).

روبرت بلاكوِل، (Robert Blackwill)، السفير الأميركي في الهند (2001 ـ 2003)، نائب مدير مجلس الأمن القومي للعراق (2003 ـ 2004).

جورج دبليو بوش، (George W. Bush)، رئيس الولايات المتحدة، (2001 ـ).

أندي كارد، (Andy Card)، كبير موظفي البيت الأبيض (2001 ـ 2006).

ريتشارد ب. "ديك" تشيني، (Richard B. "Dick" Cheney)، نائب الرئيس، (2001 ـ).

ريتشارد "ديك" كلارك، (Richard "Dick" Clarke)، مسؤول مكافحة الإرهاب في مجلس الأمن القومي (1990 ـ 2003).

بيل كلينتون، (Bill Clinton)، رئيس الولايات المتحدة (1993 ـ 2001).

آل غور، (Al Gore)، نائب الرئيس (1993 ـ 2001).

ستيفن "ستيف" هادلي، (Stephen "Steve" Hadley)، نائب مستشارة الأمن القومي (2001 ـ 2005).

جون حنا، (John Hannah)، عضو في هيئة موظفي نائب الرئيس.

زلماي خليل زاد، (Zalmay Khalilizad)، مدير شؤون الخليج وجنوب شرق آسيا، مجلس الأمن القومي (2001 ـ 2003).

أنطوني "طوني" ليك، (Anthony "Tony" Lake)، مستشار الأمن القومي (1993 ـ 1997)، مرشّح مدير الاستخبارات المركزية 1997.

إ. لويس "سكوتر" ليبي، (I. Lewis "Scooter" Libby)، كبير موظفي نائب الرئيس (2001 ـ 2005).

جون بوديستا، (John Podesta)، كبير موظفي البيت الأبيض، (1998 ـ 2001).

كوندوليزا رايس، (Condoleezza Rice)، مستشارة الأمن القومي (2001 ـ 2005).

ـ وزارة الخارجية

مادلين أولبرايت، (Madeleine Albright)، وزيرة الخارجية (1997 ـ 2001).

ريتشارد أرمِيتاج، (Richard Armitage)، نائب وزير الخارجية (2001 ـ 2005).

جون بولتون، (John Bolton)، وكيل وزارة الخارجية للحدّ من الأسلحة (2001 ـ 2005).

وليام بيرنز، (William Burns)، مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى (2001 ـ 2005).

مارك غروسمان، (Marc Grossman)، وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية (2001 ـ 2005).

مارتن إنديك، (Martin Indyk)، السفير الأميركي في إسرائيل (1995 ـ 1997، 2000 ـ 2001).

كولن ل. باول، (Colin L. Powell)، وزير الخارجية (2001 ـ 2005).

دنيس روس، (Dennis Ross)، المبعوث إلى الشرق الأوسط.

ـ مكتب التحقيقات الفدرالي (إف بي آي)

لويس فريه، (Louis Freeh)، مدير الإف بي آي (1993 ـ 2001).

روبرت مولر، (Robert Mueller)، مدير الإف بي آي (2001 -).

ـ البنتاغون

ستيفن كامبون، (Stephen Cambone)، وكيل وزارة الدفاع للاستخبارات (2003 ـ).

وليام كوهين، (William Cohen)، وزير الدفاع (1997 ـ 2001).

دوغلاس فيث، (Douglas Feith)، وكيل وزارة الدفاع للسياسات (2001 ـ 2005).

نائب الأميرال لُوِل "جيك" جاكوبي، (Vice Adm. Lowell "Jake" Jacoby)، رئيس وكالة الأمن القومي (2002 ـ 2005).

الجنرال ريتشارد "ديك" مايرز، (Gen Richard "Dick" Myers)، رئيس هيئة الأركان المشتركة (2001 ـ 2005).

دونالد رامسفيلد، (Donald Rumsfeld)، وزير الدفاع (2001 ـ 2006).

بول ولفويتز، (Paul Wolfowtiz)، نائب وزير الدفاع (2001 ـ 2005).

ـ واشنطن دي سي

جون أشكروفت، (John Ashcroft)، المدعي العام (2001 ـ 2005).

ديفيد بورِن، (David Boren)، عضو مجلس الشيوخ الأميركي عن أوكلاهوما (1979 ـ 1994)، رئيس جامعة أوكلاهوما (1994 ـ)، ورئيسي ومعلّمي السابق.

جورج إتش دبليو بوش، (George H. W. Bush)، مدير الاستخبارات المركزية (1976 ـ 1977)، رئيس الولايات المتحدة (1989 ـ 1993).

نورم ديكس، (Norm Dicks)، عضو مجلس النواب الأميركي، دائرة واشنطن 6 (1977 ـ).

ريتشارد دوربِن، (Richard Durbin)، عضو مجلس الشيوخ الأميركي عن إلينوي (1997 ـ).

ديان فينستاين، (Dianne Feinstein)، عضوة مجلس الشيوخ الأميركي عن كاليفورنيا (1992 ـ).

باتريك فتزجِرالد، (Patrick Fitzgerald)، محامٍ خاص في تحقيق فاليري بلام (2001 ـ 2007).

نيوت غنغرِتش، (Newt Gingrich)، رئيس مجلس النوّاب (1995 ـ 1999).

بورتر غوس، (Porter Goss)، عضو مجلس النواب الأميركي، دائرة فلوريدا 13 (1989 ـ 1993)، فلوريدا 14 (1993 ـ 2004)، رئيس اللجنة المختارة الدائمة للاستخبارات في مجلس النواب (1997 ـ 2004).

روبرت غراهام، (Robert Graham)، عضو مجلس الشيوخ الأميركي عن فلوريدا (1987 ـ 2005)، رئيس اللجنة المختارة الدائمة للاستخبارات في مجلس الشيوخ.

ريتشارد هاڤر، (Richard Haver)، اختصاصي مدني في المخابرات.

جيمس هوغلَند، (James Hoagland)، صحافي في "واشنطن بوست"

إدوارد كنيدي، (Edward Kennedy)، عضو مجلس الشيوخ الأميركي عن ماسَشوستس (1962 ـ).

نِقولاس كرِستوف، (Nicholas Kristof)، صحافي في "نيويورك تايمز".

مايكل ليدين، (Michael Ledeen) من المحافظين الجدد البارزين، وباحث في معهد إنتربرايز الأميركي.

كارل ليفين ، (Carl Levin)، سناتور أميركي من متشغن (1979-).

روبرت نوفاك، (Robert Novak)، صحافي نقابي.

ريتشارد بيرل، (Richard Perle)، من المحافظين الجدد البارزين، ورئيس اللجنة الاستشارية لمجلس السياسات الدفاعية (2001 ـ 2003).

والتر بنكوس، (Walter Pincus)، مراسل متمرّس في الاستخبارات لصحيفة "واشنطن بوست".

بات روبرتس، (Pat Roberts)، عضو مجلس الشيوخ الأميركي عن كانساس (1997 ـ)، رئيس اللجنة المختارة الدائمة للاستخبارات في مجلس الشيوخ.

جاي رُكفلر، (Jay Rockefeller)، عضو مجلس الشيوخ عن وست فيرجينيا (1985 ـ)، العضو الديمقراطي المرموق في اللجنة المختارة الدائمة للاستخبارات في مجلس الشيوخ.

جانيت رينو، (Janet Reno)، المدعية العامة (1993-2001).

برنت سكوكرونت، (Brent Scowcroft)، مستشار الأمن القومي (1974-1977، 1989-1993)، رئيس مجلس إدارة المجلس الاستشاري للاستثمارات الخارجية التابع للرئيس (2001-2005).

ريتشارد ك. شلْبي، (Richard C. Shelby)، عضو مجلس الشيوخ الأميركي عن ألباما (1987 ـ)، رئيس اللجنة المختارة الدائمة للاستخبارات في مجلس الشيوخ (1995 ـ 2003).

جوزيف ولسون، (Joseph Wilson)، السفير الأميركي في الغابون وساو تومي وبرنسيب (1992 ـ 1995).

بوب وُدورد، (Bob Woodward)، صحافي.

- نيويورك

هربرت ألن، (Herbert Allen)، مصرفي استثماري.

جون نغروبونتي، (John Negroponte)، السفير الأميركي في الأمم المتحدة (2001 ـ 2004).

- أفغانستان

عبد الحقّ، عضو تحالف الشمال؛ قتلته حركة طالبان في أكتوبر 2001.

حميد قرضاي، رئيس أفغانستان (2004 ـ).

فهيم خان، قائد في تحالف الشمال.

أحمد شاه مسعود، زعيم تحالف الشمال، اغتالته القاعدة في 9 أيلول/سبتمبر 2001.

الملا عمر، زعيم حركة طالبان.

الملا عثماني، قائد وحدة طالبان العسكرية في طالبان.

- العراق

الجنرال جون أبي زيد، (Gen. John Abizaid)، نائب الجنرال فرانكس.

ل. بول "جيري" بريمر، (L. Paul "Jerry" Bremer)، رئيس سلطة الائتلاف الانتقالية (2003 ـ 2004).

العميد كيث ديتون، (Maj. Gen. Keith Dayton)، رئيس مجموعة مسح العراق.

تشارلز دولفر، (Charles Duelfer)، مفتّش سابق للأمم المتحدة عن الأسلحة.

الجنرال طومي فرانكس، (Gen. Tommy Franks)، قائد القيادة الوسطى الأميركية (2000 ـ 2003).

الجنرال المتقاعد جاي غارنر، (Retired Lt. Gen. Jay Garner)، مدير مكتب إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانية (آذار/مارس ـ أيار/مايو 2003).

ديفيد كاي، (David Kay)، مفتّش سابق للأمم المتحدة عن الأسلحة.

العميد جين رينوارت، (Maj. Gen. Gene Renuart)، مدير عمليات الجنرال فرانكس.

الجنرال ريكاردو سانشيز، (Lt. Gen Ricardo Sanchez)، قائد قوات الائتلاف البرية (2003 ـ 2004).

ـ القاعدة

محمد عاطف، مصري، العضو الثالث في ترتيب قيادة القاعدة؛ قُتل في غارة جوية على أفغانستان في سنة 2001.

محمد عطا، مصري، قائد حلقة مؤامرة 11/9؛ قُتل في 11/9.

كمال درويش، مواطن أميركي، يعتقد أنه جنّد مجموعة "لَكوانا سكس" لتصبح من مؤيّدي القاعدة؛ قُتل في هجوم صاروخي في اليمن في سنة 2002.

الحنبلي، إندونيسي، زعيم الجماعة الإسلامية، وهي منظمة متطرّفة سنية مقرّها في جنوب شرق آسيا؛ أُلقي القبض عليه في تايلند في سنة 2003.

أبو علي الحارثي، يمني، العقل المدبّر للهجوم على المدمّرة الأميركية كول، قُتل في هجوم صاروخي في اليمن في سنة 2002.

نواف الحازمي، سعودي، أحد خاطفي الطائرات في 11/9؛ قُتل في 11/9.

أسامة بن لادن، سعودي، زعيم القاعدة، لا يزال طليقاً.

ابن الشيخ الليبي، من كبار مدرّبي ميليشيا القاعدة في أفغانستان؛ ألقت السلطات الباكستانية القبض عليه في سنة 2002.

عبد العزيز المصري، مصري، المسؤول النووي في القاعدة؛ يقال إنّه قيد الإقامة الجبرية في إيران.

أبو خبّاب المصري، مصري، خبير أسلحة الدمار الشامل في القاعدة؛ قُتل بضربة صاروخية في باكستان في سنة 2006.

خالد المحضار، سعودي، أحد خاطفي الطائرات في 11/9؛ قُتل في 11/9.

خالد شيخ محمد، باكستاني، المخطط الميداني لهجمات 11/9؛ ألقي القبض عليه في باكستان في سنة 2003.

زكريا الموسوي، مواطن فرنسي، من الضالعين في مؤامرة 11/9؛ حكم عليه بالسجن مدى الحياة في سنة 2006.

عبد الرحيم الناشري، سعودي، متورّط في الهجوم على المدمّرة الأميركية كول، ألقي القبض عليه في سنة 2002.

خوسيه باديلا، (José Padilla)، مواطن أميركي، يعتقد أنّه متورّط في مؤامرة محتملة للحصول على "قنبلة قذرة"؛ اعتُقل في شيكاغو في سنة 2002.

أحمد رسام، جزائري، ضالع في مؤامرة قصف مطار لوس أنجلس، حكم عليه بالسجن لمدة عشرين عاماً في سنة 2005.

رمزي بن الشيبة، يمني، متورّط في التخطيط لهجمات 11/9، ألقي القبض عليه في باكستان في سنة 2002.

يزيد صوفات، ماليزي، مشتبه بأنّه قدّم مساندة عملانية لخاطفي 11/9 والقاعدة، "المسؤول عن الجمرة الخبيثة"؛ اعتقلته السلطات الماليزية في سنة 2001.

رمزي يوسف، ابن أخت خالد شيخ محمد، متورّط في التخطيط للهجوم على مركز التجارة العالمي في سنة 1993؛ حكم عليه بالسجن مدى الحياة في سنة 1996.

أبو مصعب الزرقاوي، أردني، من كبار "شركاء" القاعدة؛ قُتل في العراق في سنة 2006.

أيمن الظواهري، مصري، نائب بن لادن، لا يزال طليقاً.

أبو زبيدة، سعودي، خبير عمليات القاعدة، ألقي القبض عليه في باكستان في سنة 2002.

ـ المملكة المتحدة

طوني بلير، (Tony Blair)، رئيس وزراء المملكة المتحدة (1997 ـ).

السير ريتشارد ديرلوف، (Sir Richard Dearlove)، رئيس جهاز اللاستخبارات البريطانية (1999 ـ 2004).

ديفيدماننغ، (David Manning)، مستشار رئيس الوزراء للسياسة الخارجية (2001 ـ 2003).

ـ الشرق الأوسط

الملك عبد الله، عاهل الأردن (1999 ـ).

الأمير عبد الله، ولي العهد السعودي (الملك حالياً)

الأمير بندر، السفير السعودي في الولايات المتحدة (1983 ـ 2005).

سميح البطيخي، مدير المخابرات الأردنية.

الملك حسين، عاهل الأردن (1952 ـ 1999).

سعد خير، مدير المخابرات الأردنية.

حسني مبارك، رئيس مصر (1981 ـ).

الأمير نايف، وزير الداخلية السعودية.

الأمير محمد بن نايف، مساعد وزير الداخلية السعودية.

علي عبد الله صالح، رئيس اليمن (1990 ـ).

اللواء عمر سليمان، رئيس جهاز المخابرات المصرية.

ـ الإسرائيليون

عامي أيالون، رئيس الشين بيت، جهاز المخابرات الداخلية الإسرائيلي (1996 ـ 2000).

إيهود باراك، رئيس وزراء إسرائيل (1999 ـ 2001).

مئير داغان، مستشار نتنياهو لمكافحة الإرهاب، مدير الموساد، جهاز الاستخبارات الخارجية الإسرائيلي (2002 ـ).

آفي ديختر، رئيس الشين بيت، جهاز المخابرات الداخلية الإسرائيلي (2000 ـ 2005).

إفراييم هاليفي، مدير الموساد، جهاز الاستخبارات الخارجية الإسرائيلي (2000 ـ 2002).

إسحاق مردخاي، وزير الدفاع (1996 ـ 1999).

شيمون بيريز، رئيس وزراء إسرائيل (1984 ـ 1986، 1995 ـ 1996).

إسحاق رابين، رئيس وزراء إسرائيل (1974 ـ 1977، 1992 ـ 1995).

أرييل شارون، رئيس وزراء إسرائيل (2001 ـ 2006).

ـ الفلسطينيون

ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية (1969 ـ 2004)، رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية (1993 ـ 2004).

محمد دحلان، مسؤول الأمن في غزة

أمين الهندي، رئيس جهاز المخابرات الخارجية الفلسطيني.

جبريل الرجوب، مسؤول الأمن في الضفة الغربية.

ـ الليبيون

العقيد معمّر القذافي، الزعيم الليبي (1969 ـ).

سيف الإسلام القذافي، ابن العقيد القذافي.

موسى كوسا، رئيس جهاز المخابرات الليبية.

فؤاد سلتني، دبلوماسي ليبي.

ـ العراقيون

الدكتور إياد علاوي، رئيس الوفاق الوطني العراقي.

العساف، منشقّ عراقي، ورائد عراقي سابق.

الكرة المنحنية، منشقّ عراقي، ومهندس كيمياوي عراقي سابق.

أحمد الجلبي، رئيس المؤتمر الوطني العراقي.

صدام حسين، رئيس العراق (1979 ـ 2003).

حسين كامل، زوج ابنة صدام حسين.

اللواء محمد عبد الله الشهواني، قائد القوات الخاصة العراقية في أثناء الحرب العراقية الإيرانية.

ـ الباكستانيون

الجنرال محمود أحمد، رئيس جهاز المخابرات العسكرية الباكستاني (1999 ـ 2001).

أيمل كاسي، إرهابي باكستاني، قتل موظفين في السي آي إيه.

الدكتور عبد القدير خان، أبو برنامج الأسلحة النووية الباكستانية.

سلطان بشير الدين محمود، المدير السابق للطاقة النووية في لجنة الطاقة الذرية الباكستانية. ومؤسّس أمة تعمير ناو، وهي منظمة من العلماء النوويين الباكستانيين الذين يساندون القاعدة.

الجنرال برويز مشرّف، رئيس باكستان (1999 ـ).

ـ العائلة والأصدقاء

ستيفاني غلاكاس تنيت، (Stephanie Glakas-Tenet)، زوجتي.

جون مايكل تنيت، (John Michael Tenet)، ابننا.

إفانجليا تنيت، (Evangelia Tenet)، والدتي.

جون تنيت، (John Tenet)، والدي.

بيل تنيت، (Bill Tenet)، أخي.

طومي غلاكاس، (Tommy Glakas)، شقيق زوجتي.

نِك غلاكاس، (Nick Glakas)، شقيق زوجتي.

كِن لِڤيت، (Ken Levit)، صديق قديم عمل معي سنين طويلة في مجلس الشيوخ.

ـ آخرون

منوشهر غُربانيفار، (Manucher Ghorbanifar)، تاجر سلاح إيراني، من الضالعين في قضية إيران-كونترا.

الدكتور أوغست هاننغ، (Dr. August Hanning)، رئيس وكالة الاستخبارات الألمانية (1998 ـ 2005).

جوناثان بولارد، (Jonathan Pollard)، محلل مخابرات في البحرية الأميركية، أدين في سنة 1986 بتقديم معلومات سرية إلى إسرائيل؛ يقضي حالياً عقوبة بالسجن مدى الحياة.

ب. س. أ. طاهر، (B. S. A. Tahir)، نائب عبد القدير خان والمسؤول المالي في شبكة الأسلحة النووية الباكستانية وغاسل أموال.

تمهيد

انبلج فجر الأربعاء 12 أيلول/سبتمبر 2001، كأول يوم يضرب فيه الجنون العالم. في الصباح الباكر لذلك اليوم، بعد سويعات من النوم، توجّهت نحو الباب الأمامي للسيارة المصفّحة "فورد إكسبدِشن" التي كانت تنتظر لتقلّني للاجتماع برئيس الولايات المتحدة.

كان الأمن خارج منزلي في ضواحي واشنطن بمريلند أشدّ من ذي قبل. وعندما وصلت إلى البيت الأبيض، شاهدت الانتشار الكثيف لرجال جهاز الأمن السري الذين تفصل بضع أقدام فيما بينهم وهم يلوّحون بأسلحتهم. وكانت الطائرات المقاتلة التي تجوب الأجواء فوق العاصمة مرئية بوضوح. فقبل أقل من أربع وعشرين ساعة، تعرّضت أميركا لهجوم شنّه جيش أجنبي غير حكومي. قُتل آلاف في مدينة نيويورك، والبنتاغون، وفي حقل في بنسلفانيا. وكان لدينا في السي آي إيه سبب وجيه للاعتقاد باحتمال وقوع مزيد من الهجمات في الساعات أو الأيام التالية، وأنّ 9/11 ليس سوى الرشقة الأولى من هجوم متشعّب على البرّ الأميركي.

كانت كل هذه الأفكار تثقل ذهني عندما مشيت تحت المظلّة التي تؤدّي إلى الجناح الغربي وشاهدت ريتشارد بيرل خارجاً من المبنى فيما أهمّ بدخوله. وبيرل هو أحد عرّابي حركة المحافظين الجدد، وكان ذات يوم رئيس مجلس السياسة الدفاعية، وهو مجموعة مستقلة تقدّم المشورة لوزير الدفاع. لم تكن العلاقة بيننا أكثر بكثير من معرفة عابرة. وعندما أغلقت الأبواب خلفه، نظر كل منّا إلى الآخر وهزّ رأسه. وعندما وصلت إلى الباب، التفت بيرل إليّ وقال، "يجب أن يدفع العراق ثمن ما حدث أمس. إنّهم يتحمّلون المسؤولية".

ذُهلت لكنّني لم أقل شيئاً. فقبل ثماني عشرة ساعة، تفحّصت كشوف المسافرين على متن الطائرات المختطفة الأربع وأظهر ذلك بما لا يدع مجالاً للشكّ أنّ القاعدة تقف وراء الهجمات. وفي الأشهر والسنين التالية، تفحّصنا بعناية احتمال وجود دور تعاوني لدول راعية. ولم تعثر الاستخبارات لا في ذلك الوقت ولا الآن على أي دليل على تواطؤ عراقي.

التفتّ إلى بيرل عند حاجز جهاز الأمن السري وتساءلت: تُرى عمّ يتحدّث؟ وبعد لحظات، خطر ببالي سؤال ثانٍ: مع من كان ريتشارد بيرل مجتمعاً في البيت الأبيض في صباح هذا اليوم الباكر بالذات؟ ولم أتوصّل قط إلى جواب عن السؤال الثاني.

طغى موضوعا الإرهاب والعراق التوأمان، سواء في السرّاء أم في الضراء، على سنواتي السبع كمدير لوكالة الاستخبارات المركزية. وعندما تركت منصبي في تموز/يوليو 2004، بدا أنّ هذين الموضوعين حجبا كل عمل آخر أنجزته وكالة الاستخبارات المركزية، وكل القضايا الأخرى التي واجهتها في عملي. ومنذ ذلك الوقت وأنا أفكّر في ذلك اللقاء الوجيز مع ريتشارد بيرل بأنّه اللحظة التي تقاطع فيها هذان الموضوعان المسيطران في حياتي المهنية، على الرغم من أنّني لم أدرك ذلك في حينه.

لقد نشأت في حي كوينز في مدينة نيويورك كابن لمهاجرَين من الطبقة العاملة، ولم أتصوّر يوماً أنّني سأجد نفسي في مثل هذا الموقع. كنت أطمح إلى العمل في الحكومة لكن لم أفكّر لحظة قط في الحياة في عالم الاستخبارات الخفي. ومع ذلك وجدت نفسي، من خلال سلسلة من الانعطافات والالتواءات المهنية غير المتوقّعة، في متاهة المرايا.

الاستخبارات كمسار مهني تتكوّن من أجزاء متساوية من النشوة والإحباط، لأنّها تتعامل بحكم التعريف مع المبهم والمجهول والمخفي عن عمد. فما يحاول أعداء الولايات المتحدة أن يخفوه جاهدين، يعمل رجال ونساء الاستخبارات الأميركية على كشفه بصعوبة. وطوال حياتي العملية، حاولت باتباع الخصائص المميّزة للاستخبارات، البقاء بعيداً عن الأضواء ـ ألا أظهر أو أسمع كثيراً في العلن.

عندما تركت الحكومة، شعرت بالحاجة إلى التفكير قليلاً قبل أن أكتب أو أتحدّث. وبما أنّني استفدت من الوقت والمنظور، صرت أعتقد أنّ من واجبي البوح ببعض الأشياء التي عرفتها في السنوات التي قضيتها على رأس الاستخبارات الأميركية. وشعرت بأنّني أدين لعائلتي وزملائي السابقين، والتاريخ، بقول ما يمكنني قوله عن الأحداث التي راقبتها.

تعتمد هذه المذكّرات على ذكرياتي عن فترة صاخبة في حياة أمتنا. ومثل هذه الأعمال لايمكن أن تكون موضوعية تماماً، لكنّها نزيهة وغير ملمّعة قدر ما استطعت إلى ذلك سبيلاً. هناك أشياء كثيرة أفخر بها في عهدي كمدير للاستخبارات المركزية، وأشياء غير قليلة أتمنّى لو أنّني أستطيع أن أعيد عملها ثانية. وفي هذه الصفحات سأذكر أين أخطأت أنا، أو المنظمة التي أرأسها، ولن يجد القرّاء نقصاً في مثل هذه الاعترافات. وعندما أشير إلى مناسبات كان فيها أداؤنا قوياً، آمل أن تحظى هذه التأكيدات باهتمام منصف. لذا يعكس هذا الكتاب كيف بدت لي هذه الأشياء حرفياً في قلب العاصفة.

إنّ موقعك هو الذي يحدّد موقفك من القضايا. ومن موقعي شاهدت تزايد حجم موجة الإرهاب المدّية. كما شاهدت أيضاً مجموعة صغيرة من المحاربين المنفردين الذين لا يُمنحون التمويل الكافي يسبحون عكس التيّار ـ هناك بمفردهم يحذّرون من حركة عالمية تعمل في نحو سبعين بلداً وعازمة على تدميرنا ويردعونها ويفكّكونها ويحاولون تدميرها.

توضح هذه القصّة كيف رأينا التهديد، وماذا فعلنا حياله، وما الذي اقتُرح ولم ينفّذ، وكيف تطوّر تفكيرنا، ولماذا كان رجال ونساء وكالة الاستخبارات المركزية مستعدّين بخطة عمل للردّ بقوة على سقوط ثلاثة آلاف أميركي وأجنبي. وهي قصة توضح أيضاً كيف ساعدنا في نزع سلاح الدمار الشامل من دولة مارقة دون أن نطلق طلقة واحدة وكيف قدّمنا أمام العدالة أخطر ناشر للأسلحة النووية عرفه العالم. وهي رواية للجهود المبذولة لجسر الخلافات التاريخية بين الإسرائيليين والفلسطينيين وإعطاء الدبلوماسيين فرصة للتوصّل إلى حل سياسي لأزمة قديمة. وهي أيضاً رواية تنبّه إلى التهديدات التي لم تجابه حتى الآن والتي تستحيل هجمات 11 أيلول/سبتمبر باهتة أمامها.

حاول المسؤولون الكبار في الإدارتين اللتين خدمتهما، إدارتي كلينتون وبوش، عمل ما وجدوا أنّه الأفضل لأميركا. ويمكن المجادلة في النتائج التي توصّلوا إليها، بل يجب ذلك ـ لكن ليس في دوافعهم. وعندما يتعلّق الأمر بتعامل الحكومة الأميركية مع العراق، يوجد قلّة من الأبطال في واشنطن، ولكن كثير منهم في ذلك البلد المضطرب. والإدارة نفسها التي ضلّت طريقها لاحقاً في أثناء التوجّه إلى بغداد كان أداؤها رائعاً عند تقويض القاعدة في أعقاب 9/11. لقد اضطلعت السي آي إيه بمهمّة ضخمة بشجاعة عظيمة وتفانٍ لا يصدّق، لكنّنا لا نقرأ الكثير عن هؤلاء الأبطال.

أعتقد أنّني حظيت بأفضل منصب في الحكومة، كمدير للاستخبارات المركزية، على الرغم من كل أعبائه وضغوطه. وكانت أعظم لحظات سعادتي التفاعل اليومي مع الرجال والنساء الذين تجرّؤوا على المخاطرة بكل شيء يومياً لحماية بلدنا. لقد أتيحت لي فرصة خدمة بلدي ومحاولة المحافظة على سلامته فيما يحدق به خطر عظيم. لم يحالفني النجاح دائماً، لكنّني أشعر بالراحة لأنّني حاولت أن أفعل الصواب في الميدان. وهذا امتياز لا يُعطى لابن مهاجرَين إلا في الولايات المتحدة. وسأظلّ شاكراً دائماً لأنّ جون وإفانجليا تنيت غادرا قريتهما في اليونان ليمنحاني هذه الفرصة.

القسم الأول

الفصل الأول

قناة جرّ القوارب

كان شيئاً شلبيهاً بأفلام الجاسوسية.

يوم الأحد في 16 آذار/مارس 1997، كنت في البيت في يوم إجازة نادر عندما رنّ جرس الهاتف. "وافني بعد ساعة عند قناة سي أند أو، قرب أولد أنغلرز إن"، جاء الصوت من الطرف الآخر كأنّه يهمس. "تعال بمفردك". كان هذا كل شيء. لم يكن مضطراً للتعريف بنفسه، إذ إنّه يعرف بأنّني سأوافيه.

كان المتحدّث أنطوني ليك، الذي استقال من منصبه كمستشار للأمن القومي قبل شهرين، عندما رشّحه بيل كلينتون ليتولّى منصب مدير وكالة الاستخبارات المركزية. في سنة 1992، في بداية عهد كلينتون، جعلني طوني في عداد موظفي مجلس الأمن القومي. وقبل ذلك، عملت موظفاً في مجلس الشيوخ، وكنت في السنوات الأربع التي سبقت ذلك مدير موظفي اللجنة المختارة للاستخبارات في مجلس الشيوخ. وخلال ثلاث سنوات في عداد موظفي مجلس الأمن القومي، أقمت علاقة شخصية ومهنية دافئة مع ليك ونائبه ساندي بيرغر. ثم في أيار/مايو 1995، اختارني جون دويتش، الذي كان يوشك أن يصبح مدير السي آي إيه، نائباً له. وكنّا قد تعارفنا من قبل عندما كان نائباً لوزير الدفاع، بل إنّنا سافرنا معاً ذات مرة إلى الخارج للتعامل مع مسألة مخابراتية حسّاسة. لكن الآن، بعد سنة ونصف السنة من شغل المنصب، ها هو دويتش يترك منصبه، فيما يُنتقى صديقي ورئيسي السابق طوني ليك ليحلّ محلّه.

كان طوني يمتلك كل المزايا الملائمة للمنصب: الذكاء، وتوقّد الذهن، وثقة الرئيس، وقوة الشخصية. لقد لاحظ المراقبون من الخارج سلوك طوني الهادئ

عندما كان مستشاراً للأمن القومي فافترضوا أنّه أستاذ مهذّب في غير موضعه. لكن الأمر ليس كذلك. كان طوني الرئيس دون منازع وسط العديد من الكبار في مجلس الأمن القومي، وأستاذاً في آلية العمل والمكائد البيروقراطية. فقد لاحظ الغِيبة المعطّلة للعمل التي شلّت إدارة كارتر وعمل جاهداً للحؤول دون تكرار ذلك الأداء في عهد بيل كلينتون. ولم يكن طوني ينشد الظهور الإعلاني على غير الشائع في واشنطن، فشدّد أمام موظفيه على أنّنا إما أن ننجح معاً كفريق وإما أن نفشل كفريق. وأكّد على أننا جميعاً لم ننتخب للوظائف التي نشغلها.

كنت أعتقد أنّ كل تلك الصفات تجعل من طوني الخيار المثالي لقيادة السي آي إيه. وكنت أعرف أيضاً، بدافع الأنانية، أنّ مجيئه إلى لانغلي يعني أنّني سأتمكّن من البقاء في منصب نائب المدير ـ وهو منصب بدأت الاعتياد عليه.

كان جون دويتش ـ وهو شخصية لامعة غريبة الأطوار أسيء فهمها إلى حدّ كبير ـ يمتلك القدرة على ترجمة خبرته التقنية إلى سياسة بطريقة لا يقدر عليها إلا القلة. وكان ميّالاً إلى التآلف مع الغير، وأراد أن يحظى باحترام العاملين في الوكالة. لكن بُعيد وصوله إلى السي آي إيه، أصدر المفتّش العام في الوكالة تقريراً ينتقد فيه مهنية بعض مسؤولي السي آي إيه في غواتيمالا في الثمانينيات (1980نات)، فعمد جون إلى تأديب بعض من وردت أسماؤهم في التقرير. فجعله ذلك يبدأ بداية قاسية مع القوة العاملة. ثم ساءت الأمور.

وجاءت لحظة سقوطه عندما أبلغ مراسل مجلة "نيويورك تايمز" أنّه لم يجد الكثير من المفكّرين اللامعين في الوكالة. ونقلت المجلة قول جون، "لا شك في أنّهم ليسوا بكفاءة الضباط الذين يرتدون الزي الرسمي، أو يتفهّمون مثلهم ما هو دورهم النسبي وما هي مسؤولياتهم". وبعد ذلك تبدّدت آمال جون في كسب القلوب والعقول في وكالة الاستخبارات المركزية لأنّها مكان يتسم بعاطفية شديدة. وأنا أعرف أنّه ندم على ملاحظاته. كان ذلك درساً قيّماً استفدت منه لاحقاً: يجب أن تكتسب ثقة العاملين معك، وأن تحتفظ بآرائك لنفسك، وتكون متفائلاً، وكما كنت أقول دائماً، أن تنطلق من "منظور أنّ الكوب نصف ملآن".

انتهت ولاية جون المضطربة في السي آي إيه في كانون الأول/ديسمبر 1996 عندما استقال بشكل مفاجئ. وكان الرأي السائد في واشنطن أنّه يريد أن

يصبح وزيراً للدفاع وعندما اتضح أنّ المنصب لن يكون له، ترك الحكومة إلى غير رجعة. وأياً يكن السبب الفعلي، فقد أصبحت مديراً بالوكالة بعد أن ترك منصبه.

اعتقدت أنّني سأتولّى المنصبين مدة وجيزة فقط إلى أن يتمّ تثبيت ليك. لكن مضت أربعة أشهر ولا يزال ترشيح ليك معلّقاً في مجلس الشيوخ. ظننت أنّ التأخير في تثبيت ليك هو سبب طلبه الاجتماع بي، لكن لم يكن لدي أي فكرة عن سبب إصراره على مثل هذا المكان غير العادي. وكانت تعليماته بأن آتي بمفردي مثيرة للحيرة. فهو يعرف أن نائب مدير السي آي إيه لا يذهب إلى أي مكان بمفرده. ومنذ أن تولّيت منصبي في الوكالة، ترافقني على الدوام مفرزة أمنية مدجّجة بالسلاح. وكنت أينما ذهبت أركب سيارة سوداء مصفّحة رباعية الدفع تتبعنا سيارة أخرى مليئة بالمسلحين. فقد كانت تهديدات الإرهابيين والأشخاص غريبي الأطوار للمسؤولين الكبار في السي آي إيه حقيقية جداً. بل إنّ الأمن حولي اشتدّ في الأشهر الأربعة منذ أن أصبحت مدير الاستخبارات المركزية بالوكالة.

مع ذلك، حاولت الالتزام بالتكتّم كما طلب طوني. اتصلت برئيس مفرزتي الأمنية، دان أوكونور، وأبلغته أنّ علينا الذهاب بجولة في السيارة بمفردنا. كان دان، ويعرف في الوكالة باسم دوك، نيويوركياً من أصول أيرلندية ضخم الجثة وأنيس المعشر. وهو لن يتردّد في أن يدرأ عنّي الرصاص بجسده، لكنّه لم يكن راضياً عن خروجنا بدون المرافقة المعهودة. فمهمّته تقتضي تقليل المخاطر لا تضخيمها. مع ذلك، قدم بالسيارة إلى منزلي، وتوجّهنا معاً جنوباً إلى نهر بوتومَك.

توقّفنا في موقف للسيارات مفروش بالحصى مقابل "أولد أنغلرز إن". ومن هناك مشيت، يتبعني دوك على مسافة معقولة، على طريق ترابي إلى القناة التي يبلغ عمرها قرناً ونصف القرن وكانت ذات يوم تحمل الفحم إلى الغرب لتدفئة بيوت واشنطن. وعلى الرغم من أنّنا كنّا في منتصف آذار/مارس، فقد كان موقف السيارات وقناة جرّ القوارب يعجّان بالدرّاجين والعدّائين والمشاة والمتجوّلين الذين يتسلّقون تلّة "بيلي غوت تريل" الصخرية. وإلى أسفل التلّ،

كان راكبو الكاياك يجذّفون في مياه نهر بوتومك المتدفّقة بسرعة على مسافة غير بعيدة من مكان ورودها من الشلالات الكبرى.

ولا أزال أنكر أنّ الضباب كان يلفّ القناة في ذلك اليوم. كان طوني بانتظاري مرتدياً ملابس عادية وسترة واقية من الريح وحذاء للمشي. كنت أنا المميّز ـ حيث لا أزال أرتدي بنطلون البدلة والقميص الأنيق اللذين ارتديتهما عند الذهاب إلى الكنيسة في الصباح. فلم يخطر ببالي تغيير ملابسي. تصافحنا، وقال طوني، "دعنا نتمشّى". لقد رافقت طوني ليك في أوقات عسيرة، لكنّه بدا اليوم متجهّماً كما لم أره من قبل. وبعد مسيرة نصف ميل تقريباً، جلسنا على مقعد مشرف على القناة.

قال لي بنبرة مدروسة، "أريد أن أخبرك بعزمي على إبلاغ الرئيس في الغد بأنّني سأسحب اسمي من التداول لمنصب مدير الاستخبارات المركزية. الوضع صعب. إنّهم يريدون الكثير. والأمر لا يستأهل ذلك".

لم يكن عليه أن يقول من يقصد بـ"هم". فطوني موجود في واشنطن منذ مدة طويلة. وقد اتبع سياسة متصلّبة تجاه كبار السياسيين فيها. والآن بعد أن أصبح تحت مرمى النيران، كان عدد من أعضاء مجلس الشيوخ مصمّمين على تصعيب عملية تثبيته ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً. ونُمي إلي مقدار صعوبة ذلك بُعيد تسميته. فقد توجّهت إلى مبنى كابيتول هيل لتقديم تقرير إلى أعضاء لجنة الاستخبارات المختارة في مجلس الشيوخ. وبعد الجلسة، انتحى بي جانباً ريتشارد شِلْبي، السيناتور الجمهوري عن ألباما الذي سيصبح رئيس اللجنة عما قريب.

قال لي، "جورج، أريدك أن تطلعني على أي شيء معيب عن طوني ليك إذا كان لديك". استغلق علي الكلام بعد سماعي هذه الملاحظة الوقحة ـ وذلك وضع لم أعهده. ألا يعرف هذا الرجل أنّ طوني صديقي ورئيسي السابق؟ ما الذي يجعله يعتقد أنّني يمكن أن أقدم على شيء كهذا؟

يبدو أن هناك آخرين لم يكونوا يشاطرونني تمنّعي. وسرعان ما أثيرت قضايا تتعلّق بطريقة إدارة طوني موظّفي مجلس الأمن القومي وإشاعات لا أساس لها عن تصرّفات شخصية غير لائقة.

مع ذلك أخبرني طوني في ذلك اليوم أنّه لم يعد راغباً في القتال. فقد عانى كثيراً خلال ثلاثة أيام من جلسات الاستماع العامّة وأجبر على تحمّل أسوأ أنواع الديماغوجية من بعض أعضاء اللجنة. فقبل جلسات الاستماع، أصرّ السيناتور شِلْبي على موافقة الإدارة على السماح له بالاطلاع على ملفات مكتب التحقيقات الفدرالي الخام عن ليك. والمقصود بالملفات "الخام" الملفات التي تحتوي على أي مزاعم موجّهة ضدّه بصرف النظر عن صحّتها أو عدمها. وفي أثناء جلسات الاستماع العامّة، تبادل شِلْبي وعدد من زملائه الأدوار في مهاجمة المرشّح. فوصف أعضاء اللجنة الديمقراطيون ذلك "محاكمة بالابتلاء"(*) وشكلاً من أشكال "التجريح الخبيث". بل إنّ السيناتور جون ماكين طلب من شلبي إعادة النظر في نهجه - دونما جدوى.

ولا أزال مقتنعاً بأنّ الأصوات لصالح طوني كانت موجودة منذ حاول شِلْبي التعريض به، لكنّ طوني قال إنّه سمع شِلْبي يهدّد بالطلب من الإف بي آي إجراء تحقيق آخر كتكتيك ثانٍ للتأخير. وقد أخبرنا المسؤولون في وكالة الأمن القومي أنّ الموظفين لدى شِلْبي يسألون إذا كانت هناك معلومات تحطّ من قدر ليك فيما يعترضونه من اتصالاته. صدّت وكالة الأمن القومي حملة التصيّد، لكن طوني لم يعد يحتمل. وضاق ذرعاً بكل ذلك. وقد أدهشني ما أخبرني به بعد ذلك.

قال لي، "عندما أبلغ الرئيس بأنّني سأسحب ترشيحي، سأطلب منه تسميتك لمنصب مدير الاستخبارات المركزية". لا شك أنّني أعمل مديراً للاستخبارات المركزية بالوكالة، لكن لم يخطر ببالي قطّ احتمال تسميتي لهذا المنصب. فأنا في الرابعة والأربعين، وغير معروف نسبياً إلا في بعض دوائر الاستخبارات المكتبية. كانت تلك مفاجأة لي. والمفاجأة الثانية صحّتي. فقد أصبت بنوبة قلبية قبل أقل من أربع سنوات.

لم أعد أنكر إذا كنت قد أجبته أم لا، لكن لا بدّ أن وجهي سجّل المفاجأة التي انتابتني. فملأ طوني السكون الذي ساد بعد ذلك. "أنت تعرف المكان، ولديك

(*) طريقة بدائية كانت تستخدم لتحديد الذنب أو البراءة بتعريض المتهم لاختبارات خطيرة ومؤلمة يعتقد أنها تخضع لسيطرة قوى خارقة للطبيعة، فإذا لم يصب بأذى يكون بريئاً وإلا اعتبر مذنباً - المترجم.

المهارات، والرئيس يحبّك، ومجلس الشيوخ سيثبّتك. أخبرني عمن يمكن طرحه سواك. ستحبّ هذه المنصب".

أجبت، "نعم، لكن ليس بهذه الطريقة".

اغرورقت عيناي بالدموع فيما كنت أتعامل مع المشاعر المختلطة التي تنتابني - الصدمة، وعدم اليقين، والحزن، والاضطراب. كنت كالممثّل الرديف في برودواي الذي علم للتوّ بأنّ حافلة صدمت أعزّ أصدقائه، نجم العرض المسرحي.

فكّرت في محاولة ثني طوني عن سحب ترشيحه، لكن بدا واضحاً أنّه اتخذ قراره، ثم بدأت أعبّر عن شكوكي فيما إذا كنت الرجل المناسب للمنصب. كان طوني واثقاً من ذلك، ولم يشأ مناقشة المسألة. قال لي بلكنة النبلاء من نيو إنغلند، "لم أحضرك إلى هنا لأسألك ما رأيك بشأن نواياي. بل طلبت منك الحضور لأبلغك بما أعتزم القيام به. سأسحب ترشيحي، وسأقول لهم إنّ عليهم أن يسمّوك. الأمر بهذه البساطة". كان طوني قلقاً من أنّ غريزة الرئيس كلينتون ستدفعه إلى مواجهة شِلْبي. وعبّر عن ذلك بقوله، "سيقاتل حتى آخر قطرة من دمي. لكنّ ذلك سيكون سيئاً بالنسبة للوكالة. السي آي إيه بحاجة إلى مدير الآن".

وبعد التحدّث قرابة نصف ساعة، عدنا إلى نقطة انطلاقنا، فتصافحنا، وسلك كل منّا اتجاهاً مختلفاً. وعندما عدت إلى البيت، توجّهت إلى غرفة العائلة في الطبقة السفلية للتفكير فيما علمته. وبعد ذلك، كما أفعل دائماً في المسائل الصعبة، طلبت مشورة زوجتي ستيفاني. هل أستطيع الاضطلاع بهذا المنصب؟ هل أقوم بالمحاولة؟ ماذا يعني ذلك لعائلتنا؟ لقد كان ابننا جون مايكل في السنة الأخيرة من المرحلة الابتدائية، وذلك وقت يحتاج فيه الابن إلى وجود أبيه في جواره. وقد قضيت مدة كافية كمدير للاستخبارات المركزية بالوكالة لأعرف أنّ هذا المنصب يتطلّب الكثير من الوقت. طالما كانت ستيفاني الداعم الأقوى لي. وفي السنتين الماضيتين، كوّنت علاقة محبة مع رجال ونساء السي آي إيه. ولكونها يونانية مثلي، فهي على استعداد للعناية بالغرباء دون إشعار مسبق. وأصبح موظفو الوكالة وعائلاتهم بسرعة جزءاً من عائلتها الموسّعة.

قالت لي، "يمكنك القيام بذلك يا جورج. بل عليك القيام به لأنّ الوكالة بحاجة إليك. لا تقلق بشأني أنا وجون مايكل، فسنكون بخير وأنت أيضاً".

بعد ظهر اليوم التالي، الاثنين 17 آذار/مارس، أصدر طوني بياناً لاذعاً من 1،100 كلمة عن سحب ترشيحه. قال إنّ واشنطن أصابها مسّ، وأدان تسييس السي آي إيه، وأعرب عن أمله بالعودة إلى اليوم الذي تعطى فيه الأولوية "إلى السياسة على الحزبية" و"إلى الحكم على الإحراج السياسي". (وأخشى بعد مرور عقد تقريباً من أنّ أمنيته لم تتحقّق).

في صباح يوم الأربعاء، تلقّيت اتصالاً من جون بوديستا، نائب كبير موظفي البيت الأبيض يبلغني أنّ الرئيس يودّ أن يسمّيني لمنصب مدير الاستخبارات المركزية. ومثل طوني، لم يبدُ أنّ بوديستا يسألني عن رأيي في هذه الفكرة. بل دعيت إلى البيت الأبيض للقاء الرئيس.

في البيت الأبيض، قادني أحدهم إلى مقرّ الرئيس. وهناك اجتمعت مع الرئيس كلينتون وساندي بيرغر، خليفة ليك كمستشار للأمن القومي، وبوديستا. بقي الرئيس جالساً طوال الوقت، إذ كان قد أصيب بتمزّق في ركبته بعدما وقع في منزل لاعب الغولف غريغ نورمان في فلوريدا، لكن لم يكد يوجد لديه وقت ليجهد بالوقوف على قدميه. فقد تحدّث بإيجاز، ملاحظاً التفاصيل الدقيقة، وقبل أن أعرف ماذا يجري، طلب موظّفو الرئاسة أن تأتي زوجتي وابني إلى البيت الأبيض بأسرع ما يمكن.

ولم يمضِ وقت طويل حتى دعيت مجموعة من المراسلين الصحفيين في البيت الأبيض للاستماع إلى اعتزام الرئيس تسميتي. وأدليت بتصريح موجز، وإلى جانبي زوجتي وابني، مبدياً مشاعري "الحلوة والمرّة" لأنّ صعودي أعقب سقوط شخص أكنّ له إعجاباً كبيراً، وهو طوني ليك. ووعدت الرئيس بأن أبذل قصارى جهدي ثم عدت إلى المنصب الذي كنت أمارسه بالفعل.

بالعودة إلى الوراء، أجد الأمر مستغرباً الآن إذ لم تُجرَ معي مقابلة للمنصب. كانوا يعرفونني ويعرفون ماذا أمثّل، لكن لم يسألني أحد عما أعتزم عمله في مجتمع الاستخبارات إذا تولّيت المنصب، أو ما هي التغييرات التي قد

أجريها، أو كيف أنوي رفع المعنويّات في مكان شهد أربعة مديرين للاستخبارات المركزية في خمس سنين ـ دون ذكر اثنين سُحِب ترشيحهما.

حظيت قصة تسميتي بتغطية واسعة في صحف التابلويد في نيويورك، حيث نشأت. وقد وصفني أحد العناوين الرئيسية، "الجاسوس القادم من كوينز". وأجرى بعض المراسلين مقابلات مع أشخاص من الحي الذي نشأت فيه يعرفونني طوال سني حياتي. عبّر بعضهم عن دهشته من تسميتي، إذ إنّني كطفل، كما قال أحدهم، كنت كثير الثرثرة ولم يُعهد عنّي أنّني أحتفظ بالأسرار. وقال آخرون إنّهم شعروا بشيء مميّز فيّ استناداً إلى أنّني كنت ألعب كرة العصا(*) قبل خمس وثلاثين سنة. (كنت بطل مدرسة "ببلك سكول 94" في كرة العصا الثنائية).

وجاء أحب التعليقات إلي من أمي، إفانجليا تنيت. فعلى الرغم من أنّها كانت تقيم في هذا البلد منذ خمس وأربعين سنة في ذلك الوقت، كان تضامن الجالية اليونانية الأميركية قوياً جداً بحيث إنّها لا تزال تتحدّث بإنكليزية مكسّرة. فقد أبلغت صحيفة "ديلي نيوز"، "لدي ولد في السي آي إيه وولد يعمل طبيب قلب. لا بأس، أليس كذلك"؟ لا بأس البتة، لكنّ القصة الحقيقية هي والديّ، لا شقيقي أو أنا. ومن المستحيل المبالغة في تأثيرهما. فمع أنّني قابلت العديد من الرؤساء والملوك والملكات والأمراء والحكّام، فإنّ الشخصين اللذين لا أزال أبدي أشدّ الإعجاب بهما هما أبي وأمي.

لقد كان والدي، جون تنيت، مسؤولاً عن نفسه منذ أن طرده أبوه المسيء من بيته في سنّ الحادية عشرة في اليونان. سافر أولاً إلى فرنسا ووجد عملاً في منجم للفحم. وسرعان ما قرّر هناك أنّ المناجم ليست المكان المناسب للمستقبل، وتوجّه إلى الولايات المتحدة ـ وصل إلى جزيرة إليس قبيل الكساد الكبير. لم يكن يحمل قرشاً في جيبه أو لديه أي صديق. كل ما كان يعرفه أنّه يريد أن يكون سيّد نفسه وأن يعتني بعائلته، وأنّ الجدّ في العمل في أميركا يتيح له تحقيق ما

(*) لعبة مكيّفة عن البيسبول تُلعب في الطرقات أو الأماكن الصغيرة بعصا مكنسة وكرة خفيفة ـ المترجم.

لا يمكن تصوّره في مكان آخر. وبذلك الإيمان الثابت وحده تمكّن من القيام بما قام به العديد من المهاجرين اليونانيين: فتح مطعماً صغيراً.

في النهاية أصبح والدي أميركياً تماماً، لكن جذوره الأوروبية بقيت ملازمة له. كان بطله شارل ديغول. وأذكر بوضوح يوم 27 نيسان/أبريل 1960، عندما أخذني والدي وشقيقي التوأم بيل، من كوينز إلى مانهاتن لرؤية ديغول في موكب في سيّارة ليموزين مكشوفة. ولا أزال حتى اليوم أستطيع سماع والدي يصرخ، "فيف لا فرانس" (تحيا فرنسا) وأرى ديغول وهو ينظر باتجاهنا. كنت أعرف أنّني في حضرة العظمة ـ لكنّني كنت أشعر دائماً كذلك وأنا على مقربة من أبي.

كان والدي رجلاً لطيفاً ونزيهاً. لم يتلقّ أي تعليم رسمي، مع ذلك كان يقرأ الصحف بشغف ومفتوناً بشؤون العالم. وكانت مائدة الطعام تشهد جدالات حيوية لسياسة بلده القديم وموطنه الجديد وأخبارهما. وكانت النقاشات تنساب بحرية من اليونانية إلى الإنكليزية. وعندما لم يكن أبي وأمي يريدان أن أعرف أنا وشقيقي عمّا يتحدّثان، كانا ينتقلان إلى الألبانية.

كان والدي صورة طبق الأصل عن باري غولدووتر، بحيث غالباً ما كان يستوقف في أثناء الحملة الانتخابية الرئاسية سنة 1964 عند محطّة لونغ أيلند رود ويطلب منه التوقيع. وذلك يُخبر الكثير عن تغيّر الزمان. فاليوم يبدو من المستغرب أن يصدّق النيويوركيون، ولو للحظة واحدة، أنّ مرشّحاً للرئاسة يمكن أن يقف بمفرده بانتظار القطار من ليتل نك إلى فْلَشنغ. وعلى الرغم من انقضاء ثلاث وعشرين سنة على وفاة والدي، فلا أزال أشعر كما لو أنّ ذلك حدث بالأمس.

مثلما كانت رحلة أبي إلى العالم الجديد عسيرة وشاقّة، كان طريق والدتي إلى أميركا مميّزاً. هربت مما يشكّل اليوم جنوب ألبانيا. فقد قتل الشيوعيون شقيقيها، ومات والدها بنوبة قلبية بعد أن حطّمه مقتلهما. تمكّنت والدتي بمفردها من الوصول إلى ساحل الأدرياتيكي وركبت على متن غوّاصة بريطانية بعد الحرب العالمية الثانية فيما كانت الحدود تغلق.

انتقلت أمي إلى روما أولاً ثم إلى أثينا، وكان يمكن أن تقضي هناك بقية

عمرها لولا أحد أعمامها الذي كان يعمل في مجال المطاعم. فقد تفاخر عمّها لامبروس أمام والدي عن ابنة أخيه، قائلاً إنّها ليست جميلة فحسب بل هربت حديثاً من قرية قريبة من المكان الذي ولد فيه والدي. ولا بدّ أنّ والدي افتُتن بالقصة لأنّه طار في سنة 1952 إلى اليونان وتودّد إلى أمي مدّة أسبوعين، ثم تزوّجا. وبعد ذلك بأسبوع وصلت إلى نيويورك لتنضمّ إليه في المطعم في مكان يدعى مطعم القرن العشرين. كانت الخبّازة وهو الطاهي. وهناك في كوينز ربّت أسرتها، حيث توجد جالية يونانية كبيرة.

لقد كان زواجاً ناجحاً بالنسبة إلى زواج مرتّب. ولو كانت أمي في حقبة أخرى، ولديها الموارد والأسرة التي تدعمها، لربما درست في الجامعة والتحقت بكلية الحقوق. ولكانت مرهوبة الجانب في قاعة المحكمة. كان لدى والدتي فراسة غير عادية في الأشخاص ـ المواطنين العاديين والشخصيات العامة على السواء. وبوسعها أن تتعرّف إلى كاذب ما على بعد ميل. ولو أمكنني جعلها تعمل في السي آي إيه، لتخلّينا عن كل أجهزة كشف الكذب. إنّها امرأة قليلة الكلام، لكنّها سريعة الغضب، وبخاصّة إذا حاول أحد جعل الحياة صعبة على ولديها. وأنا أقول للناس ـ شبه مازح ـ إنّ تعاملي مع ياسر عرفات كان سهلاً جداً بعد التعامل مع أمي.

إنّني ابن والدي من عدة أوجه. لقد كان شديد الثقة بالآخرين ويكره الإساءة إلى أحد. ووجدتني في أحيان كثيرة وأنا مدير للاستخبارات المركزية أحنّ إلى فرصة الحصول على نصح والدي في بعض القضايا الشائكة، على الرغم من أنّه توفّي في سنة 1983. وكان بيل يردّد دائماً، "فكّر فيما كان يمكن أن يفعله العجوز". لقد كان والدي يؤمن بالإدناء. قرّب أصدقاءك إليك، وقرّب أعداءك أكثر. مع ذلك وددت في بعض الأحيان لو كنت أكثر شبهاً بأمي التي تؤمن بشدّة بأنّ المواجهة الدائمة قد تكون تطهيرية. كانا زوجين غير عاديين. وأشعر بالامتنان كل يوم لأنّ شجاعتهما وتصميمهما حملاهما إلى هذا البلد.

فكّرت في رحلة والديّ الرائعة في ذلك الأحد في سنة 1997 ـ وهي رحلة أوصلتني إلى قناة جرّ القوارب وإلى نقطة التحوّل هذه في حياتي.

الفصل الثاني

المنصّة المشتعلة

في عالم كامل، كان يمكن أن أكون مستعداً تماماً لمنصبي الجديد، وأن يكون لدى الوكالة الموارد للتعامل مع تهديد الإرهاب المتنامي مباشرة وعبر الحدود العالمية. فمن هجوم سنة 1983 الفتّاك على ثكنة المارينز الأميركيين في بيروت، إلى تفجير رحلة شركة بانام رقم 103 في سنة 1988 فوق لوكربي باسكتلندا، إلى تفجير مركز التجارة العالمي في سنة 1993، إلى الهجوم سنة 1996 على ثكنة عسكرية أخرى، أبراج الخُبَر في الظهران بالمملكة العربية السعودية، شاهدنا حزب الله وحماس والقاعدة وسواهم وهم يعملون، وعرفنا كيف استخدمت الدول الراعية من ليبيا إلى العراق وإيران وأفغانستان هؤلاء القتلة والمفجّرين الانتحاريين في حرب بالوكالة ضدّ الأميركيين وأصدقائنا ومصالحنا في الخارج.

صدّقوني لم يكن هناك أي شك في هوية الأعداء، لكن الأمور لم تكن بتلك السهولة في العالم حيث نعيش، وفي السي آي إيه التي ورثتها. فالسي آي إيه في سنة 1997 لم تكن آلة جيّدة التشحيم ذات موارد وفيرة أو منظّمة تدار بدقّة شديدة. ولو كانت كذلك لتنافس العديد من الأشخاص الآخرين على قيادتها. وفي الواقع، ربما سقط المنصب في طريقي بسبب عدم وجود مرشّح آخر أكثر من أي شيء آخر. وقد وصفتني إحدى الصحف في ذلك الوقت بأنّني خيار "غير تقليدي" لإدارة ذلك المكان. ونقلت صحيفة "نيويورك تايمز" عن مسؤول لم تكشف عن هويته القول، "لا يمكنني أن أعطيكم اسماً" أفضل من تنيت، "أو حتى أي اسم على الإطلاق" بالنظر إلى التحدّيات التي تواجه الوكالة. قبل خمسة عشر شهراً كان وجهي على غلاف مجلّة "باراد" إلى جانب جون دويتش. ومن

المسلّي أنّ "باراد" عرّفتني إلى أكثر من ثلاثين مليوناً من قرائها بأنّني "ديفيد كوهين"، وكان في الواقع مدير عمليّاتنا في ذلك الوقت.

لعل المشكلة الأكثر حرجاً التي واجهتها الوكالة هي الافتقار إلى استمرارية القيادة. فقد كنت المدير الخامس في سبع سنوات. وما من شركة تستطيع النجاح مع مثل هذا المعدّل للتبديل. وكانت نظرة قسم كبير من القوة العاملة بشأن المراسيم الصادرة عن الطبقة السابعة، حيث يعمل معظم المسؤولين الكبار، إذا لم يعجبك أمر ما، ما عليك إلا الانتظار قليلاً ـ فسرعان ما يغادر من أصدره.

مع ذلك، كانت المشكلة أعمق من القيادة الدائمة التغيّر. ففي التسعينيات (1990نات)، كان الاعتقاد السائد أنّنا ربحنا الحرب الباردة وحان الوقت لجني ثمار السلام. لم يكن ذلك الافتراض خاطئا فحسب ـ كانت الحرب تتطوّر من حرب جيوش تديرها الدول إلى جيوش غير حكومية، ومن الصواريخ العابرة للقارّات إلى أسلحة نووية يحملها شخص واحد وقوارير الجمرة الخبيثة ـ بل إنّ "ثمار السلام" كانت مدمّرة لعالم الجاسوسية في وقت بأمس الحاجة إلى الحيوية والهمّة. ففقدت أجهزة الاستخبارات بأكملها، لا السي آي إيه فحسب، مليارات الدولارات من التمويل. وخُفّضت القوّة العاملة لدينا بنحو 25 بالمئة. ما من طريقة جيدة لإحداث هذا القدر من الخفض في عديد موظفي مؤسّسة ما. لكن ثمة طريقة سيّئة جداً للقيام بذلك ـ وهي الطريقة التي اتبعتها أجهزة الاستخبارات بالضبط. فقد توقّفت عن توظيف أشخاص جدد. ونتيجة لذلك، مرّ نصف عقد تقريباً دون دخول أي موهبة جديدة، فيما كان العديد من الخبراء يغادرون.

عندما أصبحت نائب مدير الاستخبارات المركزية في صيف 1995، كنّا نعقد دورتين في السنة "لضبّاط الحالات" الجدد ـ الأعضاء القادمين في جهازنا السري، الرجال والنساء الذين يجنّدون العملاء الأجانب لسرقة الأسرار. وكانت دورة ذلك الصيف تضمّ ستة ضبّاط حالات وستة "ضبّاط لوضع التقارير" ـ الأشخاص الذين لا يجمعون المعلومات الاستخبارية بقدر ما يدوّنون الجهود التي يقوم بها زملاؤهم. لا يمكنك أن تدير جهاز تجسّس بتلك الطريقة. وعلمنا في

وقت لاحق، أنّنا فيما كنّا ندرّب حفنة من ضبّاط الحالات كل عام، كانت القاعدة تدرّب آلافاً من الإرهابيين المحتملين في أفغانستان والسودان وسواهما.

لو كان لدينا المال، والإرادة، والدعم السياسي لإحداث زيادة مفاجئة في برنامجنا التدريبي في أواسط التسعينيات (1990نات)، فإنّنا لم نكن نمتلك البنية التحتية التي تساعدنا في ذلك. فقد تدهورت مرافق التدريب السري لدينا بشكل مفزع. كانت الصفوف تُجرى في مبان متداعية من حقبة الحرب العالمية الثانية. وكانت مساكن مدرّبينا وعائلاتهم أسوأ مما عليهم مكابدته عندما يُنشرون في البلدان النامية. ولم يكن مدرّبو الضبّاط القادمين الأفضل والأذكى لدينا. وكان برنامجنا التجنيدي خرباً أيضاً. فلكل مديرية في الوكالة برنامج خاص بها، والتنسيق فيما بينها قليل أو معدوم. ومن بين العلامات الدالة التي عثرت عليها في أثناء الجولات الاستكشافية الأولى بحثاً عما تعاني منه الوكالة من أمراض، برزت أمامي هذه العلامة: يوجد لدى مكتب التحقيقات الفدرالي (إف بي آي) عملاء خاصين في مدينة نيويورك أكثر مما لدى الوكالة من الضباط السريين الذين يغطون العالم بأسره.

لم يكن القسم السري من الوكالة فحسب في حالة يرثى لها. بل إنّ خبراتنا التحليلية تدهورت بشكل مخيف. فلكي يترقّى المحلّلون الذين أمضوا سنوات ليصبحوا خبراء من الدرجة الأولى في قضية حسّاسة أو منطقة جغرافية ما، كان عليهم أن يتخلّوا عن مجال اهتمامهم ليصبحوا مديرين. وينطبق مبدأ بيتر(*) في مجال الجاسوسية كما في أي مكان آخر: غالباً ما لا يكون أفضل المحلّلين أفضل المديرين.

لا غرو في أنّ الروح المعنوية في الوكالة كانت في الحضيض. كانت السي آي إيه لا تزال تترنّح تحت وقع الحالتين الجاسوسيتين لألدرتش آمز في سنة 1994 وهارولد نِيكولسون في سنة 1996، وهما ضابطان موثوقان في الوكالة خانا البلد وزملاءهما ببيع أسرار حسّاسة إلى الروس. كما اهتزّت الوكالة بالمزاعم الكاذبة في سنة 1996 بأنّ بعض أعضائها متواطئون في بيع الكوكايين

(*) مبدأ ينص على أنه في المؤسسات الهرمية، ثمة ميل إلى ترقي الموظفين إلى مستويات يفقدون فيها كفاءاتهم ـ المترجم.

إلى الأطفال في كاليفورنيا. كانت تلك المزاعم سخيفة، لكن محاولات دحضها أعطت لهذه القصة المريعة ما تستند إليه.

كان الخوف يلاحق الضباط المتوسّطين والكبار في الوكالة من الاستدعاء أمام الكونغرس أو المحكمة للدفاع عن أعمالهم. فقد كانت الإدارات المتعاقبة تطلب منهم أن يغامروا ويعملوا بإقدام. لكن إذا حدث خطأ ما، كان المسؤولون في الوكالة يواجهون الخزي والصرف من الخدمة والخراب المالي. فسارع العديد ممن يرغبون في البقاء في السي آي إيه إلى شراء تأمين على "المسؤولية المهنية". وقد ساعدهم ذلك، لكن التأثير المخيف للاضطرار إلى فعل ذلك انتشر على نطاق واسع في هذه المؤسسة.

في العلم والتكنولوجيا، وهو مجال تعملقت فيه الوكالة ذات يوم، كانت الثورة الرقمية تمرّ بجانبنا. فقد تجاوزت تكنولوجيا القطاع الخاص قدرتنا بكثير على مجاراة أهدافنا. وبدت أدوات تكنولوجيا المعلومات التي نضعها في متناول ضباطنا أشبه بمنتجات من أواسط القرن العشرين منها بالمنتجات التي تقترب من القرن الواحد والعشرين.

كانت الفوضى تسود الوكالة على المستوى التنظيمي أيضاً. لم يكن هناك مدير للمعلومات أو مدير مالي. ولم يكن لدينا برامج متسقة أو موحّدة للتدريب والتعليم، وكان مجلسنا التنفيذي يتخذ القرارات عبر عملية اقتراع ديمقراطي. وفي مؤسّسة تبلغ موازنتها عدة مليارات من الدولارات، تضمن سياسة "الصوت الواحد لكل شخص" حلول القاسم المشترك الأدنى ـ لن يكون أحد غير مرتاح أو مستاء حقاً من النتائج. بالمقابل، القيادة الجيدة تتطلّب أن تتجرّع مؤسّستك في بعض الأحيان دواء مرّاً ولكنها بحاجة إليه. والمؤسسات مثل السي آي إيه موجودة **للدفاع** عن الديمقراطية، لا لممارستها.

على رأس كل هذه العيوب، وأشدّها ضرراً، كان الافتقار إلى استراتيجية واضحة ومفهومة جيداً للوكالة. فلم تكن لدينا خطة طويلة المدى متسقة ومتكاملة وقابلة للقياس. وقد بدا لي ذلك أساسياً، لذا ركّزت جل طاقاتي على هذه الناحية منذ اليوم الأول.

ليتني أستطيع أن أخبركم أنّني كنت أعرف بالضبط ما أقوم به منذ البداية. لكن كانت لدي عدة مزايا. فأنا نائب المدير منذ سنتين. ونائب المدير في منظمة كبيرة في واشنطن منصب عظيم ـ لا يعرفك أحد ولا يلتفت إليك أحد. وقد استغللت الوقت لاكتشاف كل ما أستطيع اكتشافه عن دواخل المؤسسة، والتعرّف إلى الأشخاص وأين تنفّذ أفضل الأعمال. والميزة الثانية هي رجال ونساء السي آي إيه، أكثر الأشخاص الذين تلتقي بهم في حياتك إخلاصاً ووطنية متّقدة. وهم يتحلّون بأخلاق عمل لا يفضُلها شيء. كما أنّ تقاليد المنظمة وتاريخها غنيان ومليئان بالجسارة والإنجازات. (هناك في الواقع جدار تذكاري في بهو المبنى حيث تشير النجوم إلى الزملاء الذين سقطوا وتتحدّث عن التضحية القصوى). لم يكن هناك بدّ من التغيير، لكن تاريخ السي آي إيه وتراثها يوفّران الأساس الذي تبني عليه.

أما الجانب غير المسعف فهو أنّني لم أعد نائب المدير. لم يعد بوسعي الاختباء خلف رئيسي، ولا تستطيع الوكالة والبلد تحمّل أن أتعثّر فيما أرتقي منحنى التعلّم. ربما تظنّون أنّني كنت أستعدّ لهذا المنصب منذ عقدين، منذ أن عملت موظفاً في مجلس الشيوخ، لكن سلسلة المناصب الوظيفية لا تعدّك للقيادة التنفيذية. لا شك في أنّني كنت أعرف جوهر العمل، لكن قيادة منظمة كبيرة ومتعدّدة الأوجه ومجالات العمل، وبخاصة في أكثر من مئة بلد في الخارج، أمر يختلف كثيراً عن إدارة عدد صغير من الموظفين في لجنة في الكونغرس. وكم من ليلة جافاني النوم وأنا أتساءل إذا كنت أهلاً للمنصب بالنظر إلى الأعمال الجسيمة التي تنتظرني. لم يكن لدي خبرة سابقة تسعفني في إدارة هذه المنظمة الكبيرة. وكنت أعرف أنّني لست جاك ولش(*).

غير أنّني كنت أعرف شيئاً لا بدّ من عمله: إعادة الوجه الإنساني إلى المنظمة. من واجب القادة أن يستمعوا إلى كل رجالهم ويهتموا بهم، لا إلى الأكثر مهارة فحسب. فقبل وقت طويل، في مطعم القرن العشرين، تعلّمت من والدي أنّك إذا اهتممت برجالك، فسيهتمون بك. وإذا اعتقد رجال ونساء

(*) رئيس مجلس إدارة شركة جنرال إلكتريك ورئيسها التنفيذي بين 1981 و2001، وهو مشهود له بالكفاءة الإدارية العظيمة ـ المترجم.

السي آي إيه أنّك تهتمّ بهم وبعائلاتهم، فلن يتوانوا عن عمل أي شيء تريده.

ضع يدك على كتف موظف ما، واسأله عن عائلته، وأرسل ملاحظة إلى أحدهم تتعلّق بأمه المريضة، وتجوّل في المؤسسة وتحدّث إلى الأشخاص الحقيقيين الذين يؤدون عملهم العظيم، اجعلهم جميعاً يشعرون أنّهم جزء من شيء مميّز ـ من الموظفين في المطبخ إلى طاقم التنظيف إلى مسؤول العمليات المحنّك الذي تدخّن معه السيجار على شرفة المكتب في نهاية النهار. أظهر لهم أنّك تهتمّ بهم ـ وعندما تضطر إلى اللجوء إلى تدابير قاسية سيتفهّمون أنّ الأمر ليس شخصياً بل يتعلّق بالقيام بالعمل الصحيح لمصلحة البلد.

لو نظرت إلى المنظمة وحلّلت خطوط عملها، يكون رجال ونساء الجهاز السري، الجواسيس، بمثابة الطيارين الحربيين. ويشبه محلّلونا كلية كبيرة في جامعة؛ وعلماؤنا ومهندسونا هم الأشخاص الذين يشغّلون كل شيء. وضباط الأمن والعاملون اللوجستيون وضباط الاتصال والاختصاصيون في التنكّر هم الرجال والنساء الذين يتيحون لنا السرعة والرشاقة والاستجابة السريعة. يجب أن يشعر هؤلاء بأنّهم مميّزون لأنّهم كذلك، ويجب أن يتوحّدوا من خلال هدف مشترك ورسالة ـ حماية أميركا وعائلاتها ـ يجذبان قلوبهم ويشدّانهم بعضاً إلى بعض.

أول ما قمت به إنشاء فريق قيادة يثق به كل هؤلاء الأشخاص. ولم أستقدم سوى القليل من الخارج. كانت الرسالة التي أردت إرسالها إلى القوة العاملة هي أنّ الموهبة التي تساعدنا في الوصول إلى حيث نريد موجودة بين ظهرانينا. وللتشديد على علاقتنا مع العسكريين، اخترت الجنرال جون غوردون، من سلاح الجو الأميركي، نائباً لي. ولرئاسة مديرية العمليات ـ الجهاز السري للوكالة ـ اجتذبت من التقاعد ضابطاً أسطورياً يدعى جاك داوننغ. عمل جاك في موسكو وبيجنغ، وكان لغوياً بارعاً. وقد أعطى وجوده في الفريق الانطباع بأنّنا نعود إلى أسس الكشف عن الأسرار لحماية أمتنا.

وكرئيس لوحدة التحليل، مديرية الاستخبارات، عيّنت جون ماكلوغلن، وقد أشرت إليه (شبه مازح) بأنّه أذكى رجل في أميركا. وكان جون محلّلاً يحظى

باحترام كبير، ومشهوراً بالدقة والصرامة والنزاهة التي تتطلّبها صنعة الجاسوسية. ولعل كونه ساحراً على مستوى عالمي ليس مصادفة، ويشي لقبه، ميرلِن(*)، بمواهبه المهنية وغير المهنية.

وكمدير تنفيذي، اخترت ديف كاري، الرئيس السابق لمركز الجرائم والمخدّرات في الوكالة، واحتفظت بديك كالدر، وهو عضو في الجهاز السري يحظى بتقدير كبير، كرئيس لمديرية الإدارة. وكنت أسعى وراء المواهب في كل الحالات، لكنّني أردت أن يدرك الجميع أيضاً بأنّ كل وظائفنا الأساسية سيديرها أشخاص ساروا على الدرب سابقاً.

من الأشخاص الذي استقدمتهم من الخارج إ. ب. "بَزي" كرونغارد. وكان الرئيس التنفيذي لشركة ألكس براون المصرفية الاستثمارية. وذلك مجال يتطلّب رواتب وتعويضات عالية لمجاراته. لكن لولا استعداد بَزي لخدمة وطنه في وقت الحاجة الماسّة، لما أمكنني أن أوظفه مستشاراً خاصاً. وكانت مهمّته جمع البيانات وتجميع كل وسائل القياس المتعلّقة بعملنا والتي تتيح لنا إدخال التغييرات الحاسمة لبقاء الوكالة. وقد جلب معه حسّ شركات الأعمال إلى منظمة تبدو فخورة بنفسها بشأن أساليبها التي لا تتفق مع أساليب شركات الأعمال. قبل مجيء بَزي، كانت الوكالة بمثابة "منطقة حرة للبيانات". لم نكن نعرف أين تذهب الأموال؛ ولا لماذا يلتحق الأشخاص بالوكالة ولماذا يغادرون. وقد تغيّر كل ذلك بفضل مساعدة بَزي.

وجلبت من الخارج شخصاً لرئاسة مكتب الشؤون العامة. فقد كانت استراتيجية العلاقات العامة في الوكالة تقوم بفخر منذ سنوات على قول "لا تعليق" على كل شيء. والمشكلة هي أنّنا لم نعد منذ مدة طويلة نعمل في بيئة "لا تعليق". فوسائل الإعلام تتطلّب ردوداً، وعندما لا تحصل عليها، تفترض أنّ لديك ما تخفيه، حتى عندما يكون إخفاء الأشياء جزءًا من توصيف عملك، كما هو الحال لدينا. ولتصحيح الوضع، استقدمت بيل هارلو، وهو خبير متمرّس في الاتصال شارك في العمليات الصحفية الودودة نسبياً في البنتاغون والبيت

(*) في أسطورة الملك آرثر، ساحر الملك آرثر ومستشاره ـ المترجم.

الأبيض. (وتجدر بي الإشارة إلى أنّه على الرغم من أنّ بيل بذل أقصى جهوده لإقناعي في الظهور بأحد برامج الحوار التي تبثّ يوم الأحد، فقد قضيت سبع سنوات دون أن يشوب سجلّي تقريباً شائبة التحدّث أمام كاميرا تلفزيونية. كنت أؤمن بأنّ على مدير الاستخبارات المركزية البقاء بعيداً عن الأضواء وترك دور الحديث أمام التلفزة للآخرين).

بعدما اكتمل فريق القيادة في آب/أغسطس 1997، كنّا مجتمعين في أحد مرافق الوكالة السرية في مكان غير بعيد عن واشنطن عندما قال أحدهم إنّنا نقف على "منصّة مشتعلة". وإذا لم نعمل بسرعة لإطفاء الحريق، فستغرق المنظمة ونحن جميعاً في البحر. وقد علق بذهني تعبير "منصّة مشتعلة" - ربما لأنّه استعارة دقيقة ولأنّه ينكّرنا كل يوم بمقدار الخطر الذي نواجهه. لذا شرعنا في تعلّم كيف حوّلت منظّمات أخرى تسودها الفوضى نفسها. وفي ربيع 1988 كانت الخطة حاضرة - وهي وثيقة أسميناها "الاتجاه الاستراتيجي". يضع قسم أساسي من الوثيقة تصوّراً لنوع الضباط الذين ستحتاج إليهم الوكالة في سنة 2010. ونظرنا في المهارات التي يجب أن يتحلّوا بها، ولغاتهم، وخلفياتهم الأكاديمية، وما إلى هنالك. لقد كان ضباط السي آي إيه منذ خمسة عقود يتخذون نموذجاً لهم أبطال مكتب وايلد بيل دونافان للخدمات الاستراتيجية في أثناء الحرب، ومعظمهم من خريجي الجامعات العريقة. لا تزال العقول مهمّة، وقليل من الأبهة مفيد دائماً، لكن إذا أريد أن تؤدي السي آي إيه عملها في عقد سابع وثامن، علينا أن نأخذ في الحسبان العالم الجديد الذي يعمل فيه رجالنا.

لزمنا ثمانية أشهر تقريباً من البحث عن الذات لوضع هذه الخطة للمستقبل. وفي 6 أيار/مايو 1998، وقفت أمام خمس مئة موظّف في الوكالة في قاعة الاجتماعات العامّة التي تشبه بيت الإسكيمو وتعرف باسم "الفقّاعة" للتحدّث عن المنصة المشتعلة وما الذي سنفعله حيالها. وشاهدني آلاف الموظفين الآخرين على تلفزات الدائرة المغلقة. كان لدى كثير منهم مبرّر للتشكيك بما يسمعه. فقد شهدوا في النهاية العديد من فرق القيادة الأخرى التي تأتي وتذهب. فكيف يعرفون أنّني لست شليهاً بمن سبقني؟

حاولت أن أستحوذ على انتباههم بالتحدّث عن خطورة مشاكلنا. وكانت

السي آي إيه قد احتفلت مؤخّراً بمرور خمسين سنة على تأسيسها، لكنّني قلت إنّ من غير المرجّح أن يكون للوكالة أهمية عندما تصل إلى ذكراها الستين، ما لم يكن أداؤنا مميّزاً بشكل دائم. وأبلغتهم بأنّني سأكون موجوداً من أجل عملية التغيير الطويلة إذا شاء الله والرئيس. بدا هذا البيان ضرورياً، لكنّني ذهلت عندما حظي بتصفيق مدوّ. لم يكن ردّ الفعل يتعلّق بي بالتأكيد، بل كان التصفيق يعبّر أكثر من أي شيء آخر عن مقدار حاجة الوكالة إلى الاستقرار.

وتابعت بالتعهّد بأنّ أيام القيام بالمزيد بموارد أقل قد ولّت. وأنّ الأشياء التي نقترحها مكلفة، لكنّني طمأنتهم أن ليس عليهم أن يقلقوا بشأن ذلك. كانت مهمتي تأمين التمويل اللازم، وقد تعهّدت ببذل قصارى جهدي لتحقيق ذلك. لم أنجح تماماً، لكنّني ألححت وأزعجت في المحاولة. طلبت زيادات كبيرة في تمويل الاستخبارات وحصلت على زيادات صغيرة في الإيرادات الإجمالية. وأعدنا تخصيص أجزاء كبيرة من موازنتنا لمكافحة الإرهاب. فقد ارتفعت موازنة مكافحة الإرهاب، كما تدعى، أكثر من 50 بالمئة من سنة 1997 إلى ما قبل 9/11 ـ في حين تقلّصت معظم الحسابات الأخرى. وفي خريف 1998، طلبت من الإدارة زيادة الموازنة أكثر من ملياري دولار سنوياً لكل أجهزة الاستخبارات في السنوات الخمس التالية. لكن لم أمنح سوى جزء ضئيل من تلك الزيادة للأسف.

كنت شديد الإيمان بأنّنا بحاجة ماسّة إلى الموارد بحيث التففت على التسلسل القيادي. فعلى الرغم من أنّني عضو في الحكومة في إدارة كلينتون، فإنّني نسجت علاقة مع رئيس مجلس النواب الجمهوري في ذلك الوقت نيوت غنغرتش، وكان من المؤمنين بقوة بوجوب منح أجهزة الاستخبارات مزيداً من الدعم. ويعود الفضل إلى غنغرتش في تمرير قانون تمويل إضافي عبر الكونغرس في السنة المالية 1999، وقد وفّر ذلك للمرة الأولى زيادة كبيرة في تمويلنا الأساسي. ونفّر تحالفي غير الرسمي مع رئيس مجلس النواب بعض أعضاء فريق الرئيس كلينتون. وعلى الرغم من أن الرئيس كان يدعم مهمّتي على العموم، فإنّ الموارد لم تكن متيّسرة. وكان أسفي الوحيد أنّ الكثير من الأموال الإضافية في سنة 1999 كانت لعام واحد فقط، ولم تستمرّ في السنوات التالية.

لعل أهم رسالة نقلتها إلى القوة العاملة في السي آي إيه في ذلك الصباح

أنّنا عائدون إلى جذور مهمّتنا الأساسية. من الآن فصاعداً سنشدّد على الصدّ والتعامل. يجب تقديم كل شيء لدعم أهمّ قسم في عملنا وتفعيل قدراته، رأس الحربة في عملنا: التجسّس، وسرقة الأسرار، وما ندعوه "تحليل كل المصادر".

إنّ حجر الزاوية في عملنا هو الأفراد ـ المحلّلون، والضباط الميدانيون، والمديرون، والفنيون، والجواسيس. ولم يهمل أي قسم من الوكالة في التقليص الذي أعقب انهيار الاتحاد السوفياتي أكثر من رأسمالنا البشري. لذا كان أول ما ألزمنا أنفسنا به إنشاء مكتب توظيف مركزي لا يقل عن أفضل المكاتب في القطاع الخاص. ولاستقدام أفضل المواهب، عدنا إلى الجامعات وأطلقنا حملة دعاية على مستوى البلد، وحرصنا على منح علاوات توظيف في مجالات المهارات التي نحن بأمسّ الحاجة إليها ـ ما بين ثلاثين وخمسة وثلاثين ألف دولار للعلماء والمهندسين واختصاصيي تكنولوجيا المعلومات والأشخاص ذوي المهارات اللغوية الفريدة ـ أموال مهمة للاحتياجات المهمة. ربما يبدو بعض ما قمنا به مألوفاً في القطاع الخاص، لكن يمكنني أن أؤكّد لكم أنّه كان ثورياً في وكالة استخبارات حكومية. فقد كان على الموظفين في السي آي إيه تقليدياً أن ينتظروا فيما يشبه عالم النسيان ريثما نجري تدقيقاً أمنياً بشأنهم. لم يعد ذلك قائماً. بدأنا نقدّم عروضاً مشروطة للتوظيف على الفور، وكنّا ندفع للموظفين رواتبهم فيما ينتظرون الفسح. لا شك في أنّ هذه الطريقة زادت من حسابات المخاطر لدينا. واليوم ثمة 40 بالمئة تقريباً من مجمل الموظفين بالوكالة مضى على التحاقهم بها خمس سنوات أو أقل، ولا يكاد هذا الوقت يكفي لتعرف أحداً. لكن الحقيقة الجلية أنّ المعايير والممارسات القديمة لم تكن تفضي إلى أداء العمل.

كيف أعطى ذلك النتائج المرجوّة؟ بحلول سنة 2004، كان 138،000 شخص يتقدّمون لشغل ما يزيد قليلاً على ألفي وظيفة في الوكالة. ولم ينتج ذلك فقط عن تزايد الاهتمام بعملنا بعد 9/11 ـ فقد شهدنا ارتفاعاً حاداً في بيانات السيرة التي تسلّمناها في أواخر التسعينيات (1990نات) وفي سنتي 2000 و2001. وبلغ معدّل استنزاف الموظفين لدينا 4 بالمئة، وهو معدّل متدنّ بشكل ملحوظ في أي منظمة كبرى. وأظهر مسح لتسعة آلاف مهندس وطالب علوم في

ثمان وستين جامعة أنّ الوكالة هي المنظمة الحكومية المفضلة للعمل فيها وخامس أفضل ربّ عمل على الإجمال - قبل شركات مثل بفَيْزر وديزني وجونسون أند جونسون. وسمّت مجلّة "بلاك كولِجْيَن" السي آي إيه كأحد أفضل الأماكن لعمل الشبان الأميركيين الأفارقة - احتلت المرتبة السابعة والعشرين في قائمة من خمسين شركة، سابقة شركات "إيه تي أند تي" وجنرال موتورز وفورد وببسيكو.

سرّتني النتيجة الثانية على وجه الخصوص لأنّني وضعت نصب عيني أن أعزّز سجلّ الوكالة في التنوّع. لننسَ لحظة الأسباب الأخلاقية للتنوّع. فلأجهزة الاستخبارات مصلحة، تفوق مصلحة أي هيئة أخرى، في أن تعكس القوة العاملة لديها مقطعاً عرضياً واسعاً لعامّة الناس. نحن بحاجة إلى التنوّع الديمغرافي وتنوّع الفكر. فإذا بدا كل موظفينا مثلي، لن نتمكّن قط من اختراق أصعب أهدافنا في كل أنحاء العالم. لذا كان القرار الحاسم بالتوقّف عن التعامل مع التنوّع كقضية امتثال والتعامل معها كضرورة مركزية لا مندوحة عنها في عملنا.

برزت هذه القضية مبكّراً في أثناء ولايتي عندما حضرت اجتماعاً في الفقّاعة (قاعة الاجتماعات العامة) دعا إليه بعض موظفينا الأميركيين الأفارقة. كان ذلك من أكثر الأوقات التي قضيتها في السي آي إيه إنارة لبصيرتي. فقد تعاقب الموظفون السود على رواية القصص المزعجة عن كيفية تعرّضهم إلى الإهانة على مرّ السنين ومعاملتهم كأنّهم مواطنون من الدرجة الثانية في الوكالة. وتعهّدت آنذاك وفي ذلك المكان أن نحلّ هذه المشكلة، وبذلت ما بوسعي للوفاء بذلك التعهّد. وضعنا برنامجاً في السي آي إيه يضمن حصول الجميع على فرصة التقدّم والترقية - كان الامتياز المعيار الوحيد الذي يعتدّ به. وفي الوقت نفسه وضعنا برنامجاً لضمان حصول كل رجل وامرأة على فرص التدريب والتعليم التي تتيح لهم التقدّم. ولم يكن ذلك مجرّد كلام، كان يضمّ أدوات قياس ومراجعات لأداء كل مكوّناتنا الكبرى، ومحاسبة القادة الذين لم يعملوا بمقتضى ذلك.

فيما كنّا نعيد بناء السي آي إيه، لاحظنا أنّ برامجنا التدريبية والتعليمية، مثلها مثل التوظيف، تعمل باستقلالية بدون مجموعة متكاملة من القيم المشتركة.

لذا قمنا باستثمار كبير في إنشاء "جامعة السي آي إيه". واليوم تجري كل أعمال التدريب في السي آي إيه تحت سقف واحد، في عشر كليات مختلفة: كليات التقنيات العملانية والتحليلية للتجسّس، واللغات الأجنبية، والأعمال، وتكنولوجيا المعلومات الداعمة، والأهمّ أكاديمية القيادة حيث يتعلّم كل المديرين على مختلف المستويات كيف يقودون التغيير ويعتنون برجالهم.

قبيل أن أترك منصبي في سنة 2004، أدليت بشهادة في الكابيتول هيل عن أجهزتنا السرية. في ذلك العام كنّا على موعد مع تخريج أكبر صفّ من الضباط السريين في تاريخنا. فقد نشرنا منذ سنة 1997 ألف ضابط عمليات في الميدان. قلت إنّ الأعداد كبيرة، ومع ذلك يلزم خمس سنوات أخرى قبل أن يصبح جهازنا السري حيث يجب أن يكون. ويجب ألا يكون ذلك مفاجئاً. فعندما تتعرّض لعقد من الإهمال، يلزمك مدّة مماثلة على الأقل لتتعافى. فليس بإمكانك أن تمنح خبرة فورية لمن توظّف أياً يكن نبوغهم. التدريب الأساسي يستغرق قرابة سنة. أضف إلى ذلك سنة، أو ربما اثنتين، لمدرسة اللغة. وبعد ذلك على الضباط اليافعين الخروج إلى الميدان والتعلّم بالممارسة. فما من أحد يكون منتجاً على الفور في محطته الأولى.

شرعنا أيضا في تحسين وظيفتنا الرئيسية الثانية: التحليل. أدخلنا تغييراً على الأسباب التي تشجّع المحلّلين الممتازين على السعي إلى الحصول على مناصب إدارية لكي يرتقوا السلّم الوظيفي. وبدلاً من ذلك أنشأنا مساراً مهنياً للأشخاص الذين يريدون اكتساب خبرة تحليلية عميقة. ويستطيع هؤلاء الأشخاص الآن الارتقاء إلى أعلى سلّم الرواتب، بل حتى الحصول على رواتب تفوق رواتب مديريهم ما داموا يحسّنون مهاراتهم ويحافظون على إنتاجيتهم.

عندما أصبحت مديراً للاستخبارات المركزية، تلقّيت خطة كانت قيد التطوير منذ بعض الوقت لإجراء فحص شامل للطريقة التي نعوّض بها العاملين. وضعتها جانباً لأنّني عرفت بشكل غريزي أنّ القوة العاملة في منظمة تسودها الكثير من الفوضى ستتشبّث بها دون أي شيء آخر. وكان لدينا عمل أهم نقوم به. بعد ذلك بخمس سنوات، نزولاً عند إلحاح بَزي كرونغارد، انتقلنا إلى تنفيذ نظام للرواتب على أساس الأداء عندما رأينا أنّ المؤسّسة تعافت بالقدر الكافي. كنّا بحاجة إلى

نظام يقدّم الحوافز إلى الضباط الذين يحظون بالتقدير لمواجهة أشدّ التحديات، نظام يحثّهم على البقاء ويساعد الزملاء المكافحين على التحسّن. وقد بني النظام الجديد بحيث يكافئ استقطاع الوقت اللازم من الواجبات اليومية للحصول على المهارات الحسّاسة. استقبلت الخطة بارتياب كبير في البداية، لكنّنا أطلقنا برنامج اتصالات واسع للتعليم وإجراء التغييرات استناداً إلى مدخلات الموظفين.

أبلغت الموظفين مراراً وتكراراً بأنّ القادة الكبار مثلي ليسوا سوى قيّمين لفترة قصيرة. وعلى العمّال، لا المسؤولين العابرين، أن يمتلكوا المؤسسة ويأخذوا الأفكار ويطبّقوها على المستوى المحلي.

إنّني مقتنع بأنّ الخطة يمكن أن تؤدي إلى تعزيز كبير للمعنويات، لكن الكونغرس رفض للأسف، حتى يوم تقاعدي، منحي تفويضاً بتطبيقها في الوكالة. وسمح لنا بدلاً من ذلك بإجراء برنامج إرشادي فقط يؤثّر على ألف وثلاث مئة موظّف مساندة، وحقّق ذلك نجاحاً مدوّياً. كان الموظفون يعرفون ما يقومون به، وتحمّل المديرون المسؤولية. ومما يدعو للأسف الشديد أنّ الفريق الذي تلا فريقنا تخلّى عن الخطة تماماً. فقد كانت تعاني في نظره من متلازمة "لم تبتكر هنا". كما أنّ الفريق الجديد لم يكن لديه المصداقية أو الرغبة في الترويج لها لدى القوة العاملة. مع ذلك فإنّ عدم تطبيق الخطة على الوكالة بأكملها كان غلطة كبيرة.

كانت مواردنا البشرية محدودة عندما توليت إدارة الاستخبارات المركزية في سنة 1997، وربما كانت قدرتنا التكنولوجية أسوأ. ولعل السي آي إيه كانت ذات يوم المكان الذي تقصده لتحقيق المآثر التكنولوجية التي لا يمكن تدبّرها في مكان آخر ـ مثل ابتكار طائرة التجسّس يو.2. لكن الزمن والتكنولوجيا مرّا بقربنا. وبدا القطاع الخاص أكثر رشاقة منّا بكثير في تكييف أحدث التكنولوجيات. وقد قدّم لي رئيس مديرية العلم والتكنولوجيا لدينا في ذلك الوقت، ديفيد روث، ونائبته جوان إيشَم، خطّة جريئة. وكان علينا إيجاد طريقة لاستغلال نبوغ المبدعين الشبان في صناعة تكنولوجيا المعلومات. كنّا لهم بمثابة الآباء: غير ودودين، ونحسب لكل شيء حساباً، ونرتدي البدلات. ولم يكونوا يريدون التعامل معنا. لذا كان علينا جسر الهوّة بين الأجيال.

قرّرنا استخدام أموالنا المحدودة لاستغلال التكنولوجيا المطوّرة في مكان آخر. في سنة 1999 أنشأنا شركة خاصة مستقلّة لا تتوخّى الربح تدعى إن-كيو-تل. وهي مؤسسة هجينة تمزج نماذج البحث والتطوير المتأتية من صناديق الشركات لرؤوس أموال المغامرة، والشركات والمؤسسات غير الربحية والحكومة. كنّا ندفع، لكن احتفظت إن ـكيو ـتل باستقلالها عن السي آي إيه. كانت السي آي إيه تحدّد المشاكل الملحّة، فيما تقدّم إن ـكيو ـتل التكنولوجيا التي تتعامل معها. وقد أعاد التحالف معها الوكالة إلى الحدود المتقدّمة للتكنولوجيا، وهي الحدود التي ما كان ينبغي لنا أن نتراجع عنها في المقام الأول. ومكّن هذا التعاون غير المألوف بين الحكومة والقطاع الخاص السي آي إيه من الاستفادة من التكنولوجيا التي تستخدمها لاس فيغاس لتحديد لاعبي الورق الفاسدين وتطبيقها لربط تحليل الإرهابيين، وتكييف التكنولوجيا التي يستخدمها باعة الكتب وتحويلها لاستعراض ملايين الصفحات من الوثائق بحثاً عن نتائج غير متوقّعة.

إذا سألتموني ما المسافة التي قطعناها في مسعانا لتحويل السي آي إيه، فسأقول إنّنا بنينا الأساس والطبقات الأربع الأولى لمبنى من سبع طبقات. كنّا بعيدين عن الكمال، والعالم لا يعرف السكون لحظة واحدة. وفي أعقاب 9/11، كان يجب معايرة إدخال التغييرات التنظيمية للسماح للرجال والنساء بتأدية أعمالهم ومواصلة التحوّل في آن معاً. وفي الوقت الفعلي في العالم الواقعي الذي نعمل فيه، لم تنخفض التهديدات والأزمات فيما كنّا نحاول إعادة إنشاء المؤسسة. كنّا في سباق وليس بوسعنا أن نتحمّل التوقّف لإجراء التغييرات اللازمة. كنّا نقوم بتغيير الإطارات فيما تميل سيارة السباق حول المنعطفات بسرعة 180 ميلاً في الساعة. ويجب أن يأتي تنفيذ الرسالة أولاً. وقد اعتاد بَزي كرونْغَرد القول، "البلد، الرسالة، السي آي إيه، العائلة، الذات". تلك كانت السي آي إيه التي عرفتها.

كان عمل مدير الاستخبارات المركزية بمثابة عملين في الواقع ـ إدارة السي آي إيه ومجتمع الاستخبارات الأوسع أيضاً، ست عشرة وكالة استخبارات مختلفة. ومن الانتقادات التي لم توجه لي فحسب بل لكل المديرين الذين سبقوني أيضاً أنّنا ركّزنا على السي آي إيه على حساب المكوّنات الخمسة عشر الأخرى

لمجتمع الاستخبارات. لكن عندما وصلت إلى السي آي إيه وأجهزة الاستخبارات المتضرّرة بشدّة، كنت أؤمن أنّ من الضروري في المقام الأول إعادة بناء قاعدة المدير، أي السي آي إيه. فإذا كانت الدعامة المركزية للاستخبارات الأميركية عرجاء، فسيكون كل شيء آخر صعباً جداً. وكنت أعتقد أنّ إعادة بناء السي آي إيه وتحويلها يمنحني القدرة على استخدام إنجازات التوظيف والتدريب والتعليم والتنوّع المتحقّقة في السي آي إيه لتحقيق مكاسب مماثلة في أجهزة الاستخبارات الأخرى.

كانت كل أجهزة الاستخبارات تتقاسم نقص الموارد الذي تعاني منه السي آي إيه. وعلى الرغم مما يمكن اعتباره مركزية الاهتمام بالسي آي إيه، فقد منحت أولى أولويات الموازنة لدي إلى استعادة قدرات وكالة الأمن القومي التي كان يتهدّدها خطر جدّي في أواسط التسعينيات (1990نات).

لقد بدأنا في تلك الفترة الاستثمار في قدرات أجهزة الاستخبارات ما أفادنا كثيراً في أعقاب 11/9. كنّا نعدّ للمستقبل، مع أنّنا لم نحصل على الأموال في السنوات الأولى.

كنت أعتزم طوال الوقت إعادة العافية إلى السي آي إيه فيما أضع الأساس لفعل الشيء نفسه في أجهزة الاستخبارات الأخرى. وقد حقّقنا تقدّماً، لكن الأزمات الدولية الوشيكة لم تنتظرنا حتى نكمل مهمّتنا.

الفصل الثالث

فـي دوّامـة الـعـمـل

قال لي ذات مرة جاك بِڤاين، وهو ضابط سري مقتدر جداً كان نائب مدير العمليات بالوكالة في أثناء حقبة جون دويتش، "جورج، سيطلق أحدهم طلقة اليوم في شمال العراق، وسيتعيّن عليك في السنتين التاليتين أن تجد أين سقطت". وعرفت بعد ذلك أنّ من النادر قول أصدق من هذه الكلمات. كان الكثير من الأشياء يقع في أمكنة متباينة وتأتي إليّ من زوايا عديدة بحيث يتعذّر تتبّع كل شيء. وكم من المرّات كان ما يبدو تافهاً الآن يكبر ليتخذ أهمية كبيرة، في حين يختفي ما بدا مهماً للغاية في ضجيج الخلفية. إنّها حياة لا يمكن التنبّؤ بها.

في أي يوم معهود كمدير للاستخبارات المركزية، كنت أشعر كما لو أنّني قُذفت بمدفع. فهناك دائماً من يقف في صفّ راغباً في الحصول على اهتمامي التامّ في عشرات من المسائل غير المترابطة. وكنت أنتقل من اجتماع إلى آخر، حيث يدفع إليّ بعضهم بتقارير إطلاعية غليظة ويأخذونها قبل أن تتسنّى لي فرصة قراءة الصفحة الأولى منها.

بل إنّ تنامي مسؤوليّاتي قلّص الحيّز المتاح في البيت. فأنا وستيفاني وجون مايكل نقيم في منزل متواضع في ضواحي مرِلَنْد اشتريناه قبل أن أصبح مدير الاستخارات المركزية بعشر سنوات. والآن بعدما تولّيت المنصب، كان علينا التخلّي عن قسم من الطبقة السفلية لبناء مقرّ قيادة أمنية وخزنة للوثائق السرية. وأصبحت المفرزة الأمنية جزءاً من عائلتنا - وكان رجالها رائعين ومخلصين - لكن مع ذلك يلزم بعض الوقت للتعوّد على إقامة الرجال والنساء المسلّحين في الطبقة السفلية من بيتك.

كان يوم عملي يبدأ في الواقع في الساعة العاشرة من الليلة السابقة. في ذلك الوقت تبدأ طابعة في مقرّ القيادة في الطبقة السفلية بطباعة المسوّدة الأولى لتقرير الاستخبارات الإطلاعي اليومي للرئيس. والتقرير الإطلاعي اليومي للرئيس أو "الكتاب" كما نسمّيه، هو أهمّ منتجاتنا. وفي معظم الليالي أمضي ساعة تقريباً في مراجعة مسوّدات المقالات التي تشكّل الإطلاع اليومي للرئيس، ثم أتصل بمحرّر الإطلاع وأقدّم اقتراحات بشأن التغييرات اللازمة والمجالات التي تحتاج إلى مزيد من الإيضاح. وأرفض بنوداً لم تصبح جاهزة بعد.

في الساعة السادسة إلا ربعاً صباحاً أستيقظ، وأتوجّه عادة في السادسة والربع أو السادسة والنصف إلى الباب وأركب السيّارة المصفّحة التي تتحرّك ببطء في الممرّ. وينتظرني في السيارة ضابط أمن مسلّح ومُطْلع يسلّمني النسخة المكتملة من التقرير الإطلاعي اليوميّ للرئيس، وكدسة من التقارير الاستخبارية الأولية التي حصل عليها من مأخذ الأسرار المسائية، وشيئا يفسد مزاجي: مجموعة سميكة من قصاصات الأخبار من صحف الصباح ـ تسريبات المساء. وفي العديد من الحالات، كان الوقوف على الأخبار يداني في أهميته معرفة المعلومات الاستخبارية الراهنة. وفي كلا الإدارتين اللتين عملت فيهما، كان ما يوجد في الصحف يحدّد جدول أعمال صنّاع السياسة. وكان ذلك في الغالب أول ما يريدون أن يتحدّثوا عنه.

كان الهاتفان الآمنان في السيارة دائمي الاستعمال، حيث يقدّم العاملون في مركز عمليات السي آي إيه معلومات حديثة وترد مكالمات من الموظفين لدي تسأل عن القرارات، وتبلغني بالتغيّرات الدائمة التي تطرأ على جدول المواعيد. وفي بعض الأحيان يصعب سماع الاتصالات المشوّشة بسبب تضارب البثّ اللاسلكي بين مركبتي والسيارة المرافقة، وأعضاء مفرزتي الأمنية المتمركزين مسبقاً حيثما تكون محطتي الأولى.

في سنوات كلينتون، إذا لم يكن لدي مواعيد في الصباح الباكر في وسط المدينة، كانت قافلتنا تعبر نهر بوتّومَك في الدائرة السياسية في واشنطن دي سي (بلتواي)، ثم تتجه عبر طريق جورج واشنطن باركواي إلى مقرّ القيادة في لانغلي. وكان آخرون يقومون بإطلاع الرئيس على التقارير في ذلك الوقت. وعندما

تولى جورج دبليو بوش السلطة وطلب أن أكون حاضراً شخصياً عند إطلاعه، كنّا نشقّ طريقنا بشكل متعرّج عبر حركة المرور طوال الطريق وصولاً إلى البيت الأبيض. وكان الإسراع تمليه أسباب أمنية والحاجة إلى الوصول إلى حيث نقصد بسرعة.

جرت العادة تقليدياً أن تجلس الشخصيات المهمة التي تتنقّل في واشنطن في المقعد الخلفي لسيارتهم. وكنت أستمتع بتشجيع المُطْلِعين الجدد على شغل ذلك المقعد وأدعوه "مقعد الحظ". وفي منتصف الطريق إلى مقصدنا، كنت أذكر عرَضاً أنّ "مقعد الحظّ" هو أيضاً الموقع الذي يستهدفه الإرهابيون بقذائف الآر بي جي (القنابل ذات الدفع الصاروخي).

في الطريق إلى وسط البلد في إدارة بوش، يعرض المطلع عليّ النسخة النهائية من إطلاع الرئيس اليومي، وهو سلسلة من المقالات القصيرة المكوّنة من صفحة أو صفحتين مطبوعة على ورق سميك وموضوعة في ملف جلدي. وكان مُطلع الرئيس، وهو محلّل في السي آي إيه غير المطلع الذي يركب معي في السيارة، ينتظر في مكتب لدينا في مبنى المكاتب التنفيذية القديم، مقابل البيت الأبيض مباشرة. كانت مؤسّسة وِلما هول، وهي مؤسسة للبيت الأبيض عملت في ظلّ ستة رؤساء تقريباً، تضمّ مكتبي السري وتشكل محطة مريحة في بحر من الالتباس. وهناك كنت أنا ومطلع الرئيس نتشاور بشأن "الكتاب" محاولين التكهّن بالأسئلة التي قد يطرحها الرئيس وغالباً ما كنّا نتصل بالوكالة للتحدّث مع الخبراء بالموضوع والحصول على مزيد من البيانات قبل العرض الفعلي. كان مكتبنا في البداية في الغرفة 345، مشرف على جادة بنسلفانيا. (وفي أعقاب 9/11 انتقلنا إلى غرفة بعيدة عن الشارع، تقليلاً للتأثيرات المحتملة لقنبلة إرهابية).

كان مُطْلع الرئيس ينتقل معه حيثما يذهب، فيطلعه على المستجدّات، ويتلقّى التوجيهات بشأن معلومات إضافية يريد الرئيس الاطلاع عليها، ويرفع تقريراً إليّ ستة أيام في الأسبوع. وهو عمل مضنٍ. فهو يسهر طوال الليل ليعدّ لإطلاع اليوم التالي ويقضي جلّ اليوم التالي للإعداد لليوم الذي يليه. غير أنّ فرصة أن يشهد التاريخ عن قرب بصورة شخصية كانت تعوّض عن هذه

الساعات الطوال. وكان المُطْلعون في العادة يُستبدلون بعد قضاء سنة في المنصب ويُنقلون إلى منصب آخر للمحافظة على سلامة عقلهم، وزواجهم في بعض الحالات.

كان المطلعون الآخرون في السي آي إيه يؤدّون العمل نفسه في كل أنحاء واشنطن - يجتمعون بمديريهم من نائب الرئيس ووزيري الخارجية والدفاع، إلى حفنة من الأشخاص المتميّزين بحصولهم على إطلاع الرئيس اليومي. وسرعان ما كان هؤلاء المطلعون يفيدون مقرّ القيادة بأي ردود أفعال مهمة يحصلون عليها، وغالباً ما كانت هذه الردود تقدّم لنا تنبيهاً مبكّراً عما يمكن أن نسمعه في البيت الأبيض بعد بضع دقائق. فواشنطن الرسمية تشبه بيت العنكبوت. اضغط عليها في أي مكان وسيتردّد الصدى في الهيكلية بأكملها.

في الثامنة صباحاً تقريباً، أعبر أنا والمطلع الشارع إلى الجناح الغربي للبيت الأبيض ونرتقي الدرج الخلفي المفضي إلى المكتب البيضوي. يستغرق الإطلاع الفعلي عموماً ما بين ثلاثين وخمس وأربعين دقيقة، أو ساعة عندما يكون هناك ازدحاماً فعلياً. وكان نائب الرئيس، ديك تشيني؛ وكوندوليزا رايس، مستشارة الأمن القومي في ذلك الوقت؛ وأندي كارد، كبير موظفي البيت الأبيض، يحضرون دائماً ما لم يكونوا خارج البلد. كان المطلع يهيئ التقرير ويشرح خلفية كل مقالة من مقالات إطلاع الرئيس اليومي أو سياقها، ثم يقدّم كل بند إلى الرئيس ليقرأه. وغالباً ما توجد موادّ إضافية لاستكمال الخبر - المعلومات الأساسية التي تروي كيفية سرقة الأسرار الواردة في المقالة، وما شابه. الجميع يحب القصة الجاسوسية الجيدة. والأهم من ذلك أنّها فرصة لسحب الستارة والتحدّث للرئيس عن مصدر حسّاس أو طريقة لجمع المعلومات. كانت المقالات المكتوبة قصيرة على العموم، ويقرؤها الرئيس بعناية. وقد يبدأ أحياناً بطرح الأسئلة قبل أن يصل إلى آخرها - وهو أمر يدفع الآخرين إلى أن يحذوا حذوه. وكنت أرحّب بهذه العملية التفاعلية.

كان دوري تقديم تعليق إيضاحي وعرض السياق الأوسع. وبما أنّني في المنصب منذ مدة، غالباً ما كنت أقدّم المواد التاريخية التي توضح سبب تصرّف الحكومات الأخرى على النحو الذي تقوم به. وفي أعقاب 9/11، في ختام

إطلاعات الرئيس اليومية، كان ينضمّ إلينا المدّعي العام، جون أشكروفت؛ ومدير مكتب التحقيقات الفدرالية (إف بي آي)، روبرت مولر؛ ووزير الأمن الداخلي، طوم رِدج، لمراجعة مجموعة من التهديدات الإرهابية، وتقدير صحّتها، ومناقشة ما يحاول كل منّا عمله لإحباطها. وكنّا نفرغ من هذه العملية في التاسعة صباحاً على العموم. وفي أعقاب 9/11 أيضاً، كان يلي العرض الصباحي في ثلاثة أيام في الأسبوع ـ الاثنين والأربعاء والجمعة ـ اجتماع "لجنة المديرين" في غرفة الأوضاع، تحت المكتب البيضوي بطبقة واحدة. وكانت مستشارة الأمن القومي ترأس هذه الاجتماعات، إلا عندما يحضرها الرئيس.

إذا حالفني الحظّ أتمكّن من التوجّه إلى مكتبي في العاشرة صباحاً. وفي أثناء العشرين دقيقة التي يستغرقها الانتقال إلى مقرّ القيادة، كنت أتلقّى عادة أربع أو خمس مكالمات باستخدام النظام الهاتفي الآمن، والمشوّش، والمفرط التشويش في بعض الأحيان.

عندما أصل إلى مكتبي، كانت دوتي هانسون، مساعدتي الخاصة منذ مدة طويلة، تضع على طاولتي لائحة بالمكالمات التي تتطلّب اهتمامي ولائحة أخرى بأشخاص من الوكالة وأجهزة الاستخبارات الذين يلحّون عليها لاقتطاع "عشر دقائق فقط" من وقتي. وكان على دوتي تغيير جدول مواعيدي ثلاث أو أربع مرات في اليوم، بدءاً من الليل في الغالب الأعم ـ وهو الوقت الذي تأخذ فيه الأمور بالاستقرار في المكاتب الأخرى في المدينة، وبخاصة ذلك الكائن في 1600 جادة بنسلفانيا. لم أكن أعرف أنّها تقوم بذلك. فقد كنت أتوجّه إلى حيث يشار إلي وأراجع "دفتري اليومي" ـ وهو مجموعة أبحاث، وتقارير غير رسمية للصحفيين، ومعلومات عن سير ذاتية يعدّها الموظفون لدي يومياً ـ قبل أن أصل إلى المكتب. كانت دوتي تعرف المبنى جيداً، فهي تعمل في السي آي إيه منذ أكثر من أربعين سنة. وكانت ضرورية ومخلصة وتحكم جيداً على الأشخاص وتقدّم دائماً نصائح قيّمة. وكان بعض الأشخاص يمازحونني سائلين، من الذي يدير الوكالة؟ فأجيبهم قائلاً: دعوني أوضح هذا الأمر الآن، إنّها دوتي.

المسؤولية عن السي آي إيه بمفردها عمل كبير بحدّ ذاته، لكن كمدير للاستخبارات المركزية، كنت مسؤولاً أيضاً عن بقية أجهزة الاستخبارات. وذلك

يعني محاولة مراقبة خمس عشرة وكالة أخرى، بما في ذلك وكالة الأمن القومي التي ليست مكاناً سهلاً إذ تنتج آلاف التقارير المخابراتية عن الاتصالات المعترضة، تدعى "استخبارات الإشارات"، كل أسبوع. وكان عليّ الاهتمام أيضاً بعمل وكالة أخرى، وكالة الاستخبارات الأرضية الفضائية القومية، التي ترسل مئات التقارير اليومية التي تحاول تفسير ما تراه من الصور الفوتوغرافية الاستطلاعية التي تبثّها الأقمار الاصطناعية. وكان علي أن أثق بأنّ رجال المنظمة في مكان ما يقرنون بين هذه المنتجات ـ ويقدّمون "تحليلاً لكل المصادر" يحاول تركيب الصورة الكبيرة.

لم يمض علي وقت طويل في منصبي قبل أن أدرك أن ليس لدي سوى قليل من الوقت الثمين لكي أتأمّل الأمور من الخارج وأقول، "ما الذي يعنيه كل ذلك"؟ لذا طلبت من كل "مديري القضايا" ـ الأشخاص المسؤولين عن مناطق جغرافية أو موضوعات محدّدة ـ أن يرسلوا لي مذكّرة كل أسبوعين توجز آخر التطوّرات الحاصلة ضمن مجالات اختصاصهم، وأن يبلغوني عن أشدّ ما يقلقهم. وحتى إذا لم تكن القضية تحظى بالأولوية اليوم، فقد تصبح كذلك خلال أشهر. لقد كنت بحاجة إلى تقييم للوضع الراهن. ونظراً لكثرة الأشياء التي تدور حولي وفي داخلي، غالباً ما كنت أشعر كما لو أنّني أحاول مشاهدة ثمانية برامج تلفازية دفعة واحدة.

ومن الجوانب الأخرى الكبيرة لدور مدير الاستخبارات المركزية متابعة الاتصالات برؤساء أجهزة الاستخبارات الأجنبية. وقد اجتمعت بمسؤولين أمنيين كبار من كل بلد يمكن تخيّله. ويوجد في معظم البلدان عدة أجهزة مخابرات، لذا كان علي الاتصال بمجموعة مختلفة من الأشخاص في البلد نفسه. كنت مثلاً أجتمع بالموساد والشين بيت الإسرائيليين، أو جهازي إم 15 وإم 16 البريطانيين. الموساد هو مكافئ السي آي إيه؛ فيما الشين بيت هو جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي. ويتولّى جهاز إم 15 الأمن الداخلي في المملكة المتحدة، في حين أنّ إم 16 هو جهاز الاستخبارات الخارجية. وفي بعض الأحيان، كان وفد من جهاز ما يجلس في غرفة الانتظار فيما نحاول إخراج مجموعة من بلد منافس لبلده من باب آخر. فلا بدّ من تجنّب زحمة السير مهما كان الثمن.

لم تكن هذه زيارات اجتماعية. بل كان هناك تقارير إطلاعية تدرس قبل كل اجتماع، وتبلغني بما تريده المجموعة منا وما نريده منها. كنّا نسعى أحياناً إلى التوصّل إلى فهم دقيق ومعمّق للتهديدات القادمة من مناطقهم، لكن غالباً ما كان زوّارنا يحملون معهم طلبات مفصّلة للمعلومات أو التدريب أو المساعدة المالية التي يجب التعامل معها. وغالباً ما كانت الوفود الزائرة تحمل معها هدايا تذكارية. بعضها رمزي صغير، وبعضها الآخر مشغولات يدوية جميلة ومؤثّرة. وكنت أقبلها، إلا في استثناءات نادرة، نيابة عن الحكومة الأميركية، وأحياناً كان ينتهي بها الأمر إلى البيع بالمزاد أو الحفظ في المخزن. وكانت الهدايا التي تعرض في الوكالة تصوّر بالأشعّة أولاً للتثبّت بأنّها غير مزوّدة بأجهزة تنصّت.

غالباً ما كانت تعقد هذه الاجتماعات على حساب مسائل ملحّة أخرى، لكن هذه العلاقات الحيوية بحاجة إلى رعاية إذ ربما تدعونا الضرورة إلى طلب مشورة الجانب الآخر. وفي أعقاب 9/11، أثمر الوقت المستثمر في تلك الاجتماعات عن رغبة الشركاء في مساعدتنا في قضية مشتركة عندما كان الرهان كبيراً.

كان التجاوب مع طلبات الكونغرس (وأحياناً مطالبه) يستغرق قسماً كبيراً من العمل أيضاً. فقد شاركت في مئات جلسات الاستماع المغلقة والإطلاعات خلال ولايتي، ليس أمام اللجنتين المشرفتين علينا فحسب، وإنّما أيضاً أمام ست لجان أخرى تعتقد أنّنا ندين لها ببعض الوقت. ونظراً لكوني موظفاً سابقاً في الكونغرس، كنت أدرك الحاجة إلى الاهتمام بالكونغرس. وذلك عمل مهمّ. فأنا أؤمن بالإشراف الشامل والمتبصّر؛ وهو ما يميّز هذا البلد عن كل البلدان الأخرى في العالم. لكنّني كنت أتمنّى في بعض الأحيان لو تخصّص اللجان قسماً أكبر من وقتها لاحتياجات الاستخبارات الأميركية بدلاً من الاستجابة لأخبار اليوم.

عندما أعود إلى لانغلي، تكون فترة بعد الظهر محشوّة بالاجتماعات والإطلاعات وما قد يستجدّ من أزمات بين الحين والآخر. كنت أكره المكوث بالمكتب، لذا أنسلّ مبتعداً عنه ما أمكنني ذلك لأزور المكاتب دون إعلان مسبق في مقرّ القيادة الذي تزيد مساحته على 250 هكتاراً. في وقت مبكّر من ولايتي، بعد ظهر يوم جمعة، تجوّلت في أحد المكاتب الداخلية في مبنى القيادة حيث

كانت امرأتان منشغلتان في حوار يبدو أنّني قاطعته. بادرت قائلاً، "مرحباً، كيف حالكما؟ ما الذي تعملان عليه"؟ حدّقت بي إحداهما، وهي متمرّسة قديمة في المنظّمة، برهة وقالت، "أرجو ألا تمانع في سؤالي، هل لي أن أعرف من تكون"؟ انتهزتُ تلك اللحظة لأضع سيجاراً غير مشتعل في فمي - وهو أمر معهود عني في ذلك الوقت. فاتسعت حدقتا المرأة عندئذ، واحمرّ وجهها وقالت، "يا إلهي، أنت هو، أليس كذلك"؟

على الرغم من أنّني أمضيت معظم حياتي المهنية في الكونغرس، كنت أجدني مرتاحاً بصورة متزايدة في النصف الآخر من العالم. هناك في الصحراء، أو في القدس أو رام الله، أو الرياض أو اسطنبول، كنت أتكيّف جيداً هناك. وربما أصبحت من أهلها دون أن أدري.

لعلني قصدت الشرق الأوسط أو بلدان آسيا الوسطى وجنوب آسيا في 90 بالمئة على الأقل من رحلاتي إلى الخارج في أثناء إدارة الاستخبارات المركزية. كنت أتردّد كثيراً عليها، وأواصل العودة إليها لبناء علاقات شخصية ربما تؤدي إلى تحقيق اختراق في مرحلة ما.

عليك أن تضع رأسمال في بنوك هذه البلدان - وذلك يشمل الوقت، في حالتي - وتحترم سيادتها، وتمتنع عن استعمال التهديد على العموم. ومن المهم أن تتعامل معهم بنزاهة وعدالة وأن تثبت لهم بمرور الوقت أنّ بوسعهم الوثوق بكلامك. ومن مفاتيح ذلك الصبر المطلق، إذ يلزم وقت لكي تصبح العلاقة شراكة موثوقة.

لم يكن لذلك علاقة بدبلوماسية كيسنجر المكّوكية الرفيعة. بل هجين من العمل المخابراتي والدبلوماسية التي مارسها ابن مهاجرين يونانيين. وكلما اقتربت أكثر من موطن أسلافي المتوسّطي، ازداد إحساسي بأنّني في بيتي. ولسبب ما بدا أسلوبي ناجحاً سواء كنت أتحدّث إلى رؤساء دول متوّجين أم مسؤولين أمنيّين محنّكين ارتقوا إلى السلطة على نحو غير متوقّع في مرجل السياسة الشرق أوسطية.

وأذكر على وجه الخصوص رحلة في ربيع سنة 2000 إلى جورجيا. فقد

طرنا إلى العاصمة عند الظهيرة تقريباً، وأنجزنا عملنا هناك، ثم توجّهنا إلى منزل ريفي، داشا، حيث أصرّ الجورجيون على إقامة حفل لي. بدأ العشاء بدون تأخير في السابعة مساء. كان هناك نحو خمسين شخصاً جالسين حول مائدة طويلة جداً، الجورجيون في جانب والأميركيون في الجانب الآخر، واحتشد فريق من المغنين الجورجيين في أحد طرفيها. وكان "المغنّون"، في هذه الحالة، أكثر براعة في الشرب من الغناء. فقد بدأ أحد المغنين ـ ربما يبلغ طوله مئة وسبعة وستين سنتيمتراً، ذو صدر دائري، شبيه بريتشارد أرميتاج لكنه قصير ـ الليلة وأمامه قنينتا جوني ووكر بلاك سعة الواحدة ثلاثة أرباع اللتر، وبعد ثلاث ساعات فرغت القنينتان.

لم أحضر عشاء جورجياً من قبل، لكن أطلِعت على عاداتهم بالقدر الكافي لأعرف أنّ المضيف يدعى تامادا، وهو قائد الطقوس وعريف الأنخاب. ما إن جلسنا حتى نهض التامادا على قدميه ورفع كأس نبيذ جورجي حلو ليشرب نخبي. وعندما فرغ، نهضت بالطبع ورددت له التحية، واعتقدت بذلك أنّنا فرغنا من الشكليات وبوسعنا الشروع في تناول الطعام. لكن كنت مخطئاً. فبعد بضع دقائق نهض المضيف ثانية، وتوجه إلى الجدار خلفه وأنزل قرن وعل كبير أجوف. ثم تناول قنينة نبيذ وصبّ نصفها في القرن، وألقى نخبي ثانية، وشرب ما في القرن دفعة واحدة. كان يوجد قرن خلفي، لذا نهضت وفعلت الشيء نفسه، وعندما جلست، كانت الساعة 12:7 مساء وصرت سكراناً بصورة رسمية. دعوني أؤكّد أنّ ذلك ليس معهوداً عني قبل العمل أو بعده أو في أثنائه. لكن في بعض الأحيان تضطر إلى الخضوع إلى العادات المحلية عندما تحاول إقامة علاقة وثيقة مع نظرائك الأجانب.

على أي حال، كان أمامي عشاء طويل ومزيد من الأنخاب، قاد بعضها المغنّون المحترفون في الشرب الذين تزايد صخبهم في طرف المائدة.

بعد مضي نحو ساعتين على الحفل، سمعت الجورجيين الجالسين قبالتنا على المائدة يتحدّثون بتعابير ازدرائية عن الروس. وفي ذلك الوقت كنت اندمجت عميقاً في روح الأمسية، فملت نحو ديف كاري، الرجل الثالث في السي آي إيه في ذلك الوقت، الجالس بجانبي وهمست، "تباً للروس"! لكن ما قصدت أن يكون

همساً خرج جهراً للأسف، ما سرّ الجورجيين كثيراً فقفزوا وبدؤوا يصفّقون ويشربون المزيد على نخبي.

عندئذٍ قرّر الجورجيون تعليمنا كيف نؤدي "رقصة الكرسي"، وهي عادة محلية تمارس كما يلي: تدير الكرسي، وتجلس عليه بالمقلوب، وعلى وقع الموسيقى تتنطّط أنت والكرسي حول الطاولة. لا شكّ في أنّ مفرزة السي آي إيه الأمنية التي كانت تراقب ما يحدث من نافذة في غرفة مجاورة أخذت تفكّر في ذلك الوقت على النحو التالي، "علينا أن نخرج مدير الاستخبارات المركزية من هناك. فلن يتأتى أي شيء جيد من وراء ذلك. لقد خرجنا بشيء جيد بالطبع. وهذا النوع من تجارب الترابط يساوي وزنه ذهباً في ذلك الجزء من العالم.

مع ذلك، في الصباح التالي عندما وصلنا إلى المطار للانتقال إلى أزبكستان، كان من الصعب التفكير في أي شيء سوى رأسي المصدوع. وذلك ما كنت أفعله عندما تقدّم نحوي مسؤول جورجي كبير وقال، "لدينا أخبار سيئة. لقد رفض الروس منحك الإذن بالطيران للوصول إلى محطتك التالية". طالما تساءلنا إذا ما كان الروس يتنصّتون على داشا الجورجيين واستاؤوا من ملاحظتي المرتجلة في الليلة الماضية.

لقد قدّم لنا الجورجيون وقتاً طيباً على الأقل. أما علاقاتنا بالروس فكانت دائماً متوتّرة في أحسن الأحوال أو غامضة في أسوئها. ربما كان ذلك من مخلّفات الحرب الباردة أو عدم اكتمال تحوّل روسيا إلى مجتمع ديمقراطي، لكن انعدام التواصل نفسه لازم الزيارة الوحيدة التي قمت بها إلى موسكو للاجتماع برئيس جهاز الأمن الاتحادي في روسيا الاتحادية. اجتمعنا في مقر قيادة جهاز الأمن الاتحادي، فوق سجن لوبيانكا سيئ السمعة، وقد تحوّل قسم منه إلى متحف للكي جي بي. كانت هناك قضايا جوهرية معروضة على بساط البحث (لا أستطيع الإشارة إليها لأسباب أمنية)، لكنّنا لم نقترب من معالجتها. فقد عرض علينا مضيفونا القيام بجولة أولاً في القسم الأميركي من المتحف، وهو يشمل المسدّس المزوّد بكاتم للصوت ـ والإبرة المسمومة ـ الذي كان غاري باورز يحمله معه عندما أسقطت طائرته التجسسية يو 2 فوق الاتحاد السوفياتي في سنة 1960. رفضنا ذلك ـ فنحن لسنا هناك للسياحة ـ لذا أسرع مضيفونا في

أخذنا إلى مطعم فخم جداً للعشاء، وعندئذ أصبحت الأمور غريبة جداً. كان ينتظرنا في أعلى الدرج عند مدخل مطعم براها امرأة طويلة جداً وجذابة. وكان يوجد إلى جانبها في المدخل قزمان لا يزيد طول الواحد منهما على ثلاث أقدام. عندما وصلنا إلى أعلى الدرج، استدارت مضيفتنا واستدار القزمان معها ثم مشوا جنباً إلى جنب عبر قاعة مستطيلة يتقدّموننا إلى داخل المطعم.

ربما تظن أنّ الوجبة التي بدأت بهذا الشكل الفريد ربما تفضي إلى بعض المرح، لكن الحال لم يكن كذلك. أخيراً قمت بما أقوم به في الغالب عندما تتعقّد الأمور في مثل هذه التجمّعات: طلبت من جون مكْلوغلِن أن يؤدي حيلة المال التي اشتُهر بها. لذا تناول جون ورقة ألف روبل، وقام بشعوذات غير عادية وحركات خفيفة مذهلة، وفجأة عندما فتح يديه ثانية، ظهرت ورقة مئة ألف روبل. فقال لمدير مكتب الأمن الاتحادي، نيقولاي كوفاليف، بوجه خال من التأثّر، "كيف تعتقد أنّنا حصلنا على المال"؟ في ذلك الوقت كان التعبير الذي بدا على وجه كوفاليف مسلياً جداً. كان بوسعي أن أراه يتساءل، "قال رونالد ريغان إنّه سينهكنا ويدخلنا عالم النسيان عن طريق مبادرة الدفاع الاستراتيجي، وها هو هذا الرجل مكلوغلن يصنع المال لهم. لن نتمكّن قط من إلحاق الهزيمة بهم"!

أدى جون ذات مرة الحيلة نفسها أمام كارلوس منعم، رئيس الأرجنتين المكبّلة بالقروض في ذلك الوقت. وبعد أسبوع، تلقّينا رسالة بأنّ منعم قرّر بعد التفكير أن يجعل جون وزير ماليته.

كدت ألا أعود من بعض الأماكن. ففي سنة 1996، عندما كنت لا أزال نائب مدير الاستخبارات المركزية، كنّا في منتصف الطريق عبر المحيط الأطلسي، في طريق العودة من رحلة إلى كرواتيا. سمعنا فجأة صوت هسهسة صادرة من مقدّم الطائرة، وبعد ذلك بقليل دخل مضيف عسكري شاب المقصورة وقد توسّعت حدقتاه. كان يدعى دانيال، وقد أخبرنا من قبل بفخر أنّ هذه أول رحلة له مع شخصيات مهمة جداً. وقد عاد الآن حاملاً دليل الطوارئ، فأبلغنا أنّنا في حالة طارئة في أثناء الطيران، وطلب منّا أن نرتدي صدرات النجاة. سألنا، "لماذا؟ وعن أي حالة طارئة يتحدّث"؟

أوضح أنّ زجاج الطائرة الأمامي الخارجي تشقّق، وأنّ الزجاج الداخلي

معرّض لخطر الانكسار، ما قد يتسبّب بفقدان الضغط الفوري في المقصورة. وإذا حدث ذلك فستضطر الطائرة إلى أن "تحطّ على الماء". وتابع دانيال ليقول "عندما" يحدث ذلك، فسيكون أمامنا دقيقة وعشرون ثانية للخروج من الطائرة وركوب طوف النجاة المنفوخ.

سألت، "هل تعني **إذا** حدث ذلك"؟

نظر أحد أعضاء الفريق المسافر، وهو رئيس قسم يعمل في السي آي إيه منذ نحو أربعة عقود، إلى دانيال وقال، "يا بني، لقد ولدت في الثلاثينيات (1930نات). ولا يمكنني أن أفعل شيئاً في دقيقة وعشرين ثانية". وتناول زجاجة بيرة لتحصين نفسه ضدّ مياه الأطلسي الباردة.

فيما كانت الطائرة تتقدّم عرجاء نحو غاندر، نيوفاوندلند، عاد دانيال ليخبرنا أنّ الأخبار السارّة هي أنّ زجاج الطائرة الأمامي لا يزال صامداً، لكنّ الأخبار السيّئة هي أنّ عجلات الهبوط لم تفتح. وفي النهاية أنزلت عجلات الهبوط وحطت الطائرة بسلام وهي تعبر وسط طوق من شاحنات الإطفاء ومركبات حوادث الاصطدام. لقد كان أداء دانيال وطاقم الطائرة العسكرية رائعاً، لكنّني أشكّ في أنّه سينسى رحلته الأولى مع شخصيات مهمة جداً. لكنّني أعرف أنّني لن أنسى.

عندما تكون مديراً للاستخبارات المركزية، لا يمكنك الهرب من العمل البتة. فإما أن تسافر معه وإما أن يسافر معك. وفي أثناء السنوات السبع التي قضيتها مديراً للاستخبارات المركزية، قمت بسبعة وسبعين رحلة إلى ثلاثة وثلاثين بلداً، نحو رحلة واحدة في الشهر بالمتوسّط. وكانت المملكة العربية السعودية إحدى أكثر المحطات التي تردّدت عليها، وتلك إشارة واضحة إلى أهمية العلاقات الأميركية السعودية. لم أكن أسافر في الداخل كثيراً، على الرغم من أنّني كنت أزور مرفقنا للتدريب السري بانتظام. لكنّ الأوقات التي كان يفترض بي أن أبتعد فيها عن العمل ـ الإجازات النادرة ـ هي التي أذكرها جيداً.

في أيلول/سبتمبر 1997، أخذت ستيفاني وجون مايكل إلى بِثاني، دِلَوير، لقضاء عطلة نهاية أسبوع هادئة. كنّا على الشاطئ متظاهرين بأنّنا أسرة أميركية

عادية عندما استدعتني مفرزتي الأمنية لتلقّي اتصال هاتفي عاجل من رئيس جهاز الاستخبارات الأردني. أخبرني أنّ الأردنيين ألقوا القبض على مجموعة من مسؤولي الاستخبارات الإسرائيلية فيما كانوا يحاولون اغتيال خالد مشعل، مسؤول مكتب حماس في دمشق، بحقنه بسمّ قاتل في أذنه. وقد نفّذت المحاولة في وضح النهار في وسط العاصمة الأردنية عمان. تمّ توقيف عنصرين من الفريق الإسرائيلي الضارب، وأفيد عن أنّ ستة آخرين لجؤوا إلى السفارة الإسرائيلية. وكان مشعل على وشك الموت. ثارت ثائرة الملك حسين الذي ساعد كثيراً في عملية السلام في الشرق الأوسط، وكان غضبه مفهوماً. وفي غضون ذلك، أخذ الأردنيون يصيحون على الإسرائيليين للحصول على الترياق الذي يمكن أن ينقذ حياة مشعل.

لقد مررت بالكثير من التجارب في ذلك الوقت، لكن ليس هناك شيء في التدريب الذي حصلت عليه أو في خلفيتي يهيّئني لما أفعله عندما يتصل بي أحد على الشاطئ ويخبرني بأنّ بعض أصدقائك أفسدوا محاولة اغتيال باستخدام السمّ. هكذا كان العمل ـ كثير من المفاجآت، لكن قليل منها يبعث على السرور.

لا أريد القول ضمناً إنّ كل يوم كان مزعجاً أو أسوأ من سابقه. فقد كانت هناك لحظات ظافرة، ليالٍ أعود فيها إلى البيت وأنا أشعر بأنّني أتربع على العالم. وقد جاءت إحدى هذه اللحظات التي لا تُنسى في أعقاب أحد أسوأ الأيام في تاريخ الوكالة.

في 25 كانون الثاني/يناير 1993، سار أيمل كاسي، وهو مسلّح باكستاني منفرد يحمل بندقية كلاشنكوف، نحو المدخل الرئيسي لمقر قيادة السي آي إيه وأطلق النار على خمسة أشخاص منتظرين لدخول المجمّع. قُتل الدكتور لانسنغ بينت، وهو طبيب في الوكالة في السادسة والستين من العمر، وفرانك دارلنغ، خبير في الاتصالات في الثامنة والعشرين، بوحشية فيما كانا يقومان بأكثر المهمّات الروتينية اليومية رتابة ـ قيادة السيارة إلى العمل. كانت زوجة دارلنغ، جودي بِكِر دارلنغ، جالسة إلى جانب زوجها وشاهدت مرعوبة كاسي وهو يتقدّم ببرودة بين السيارات المتجمّعة عند ضوء الإشارة ويختار بعض ركابها بطريقة

عشوائية ليقتلهم. ومن المثير للدهشة أنّ كاسي هرب في غمرة الفوضى التي تلت، حيث ترك سلاحه، ثم توجّه إلى مطار دالاس الدولي ليستقل طائرة عائدة إلى باكستان.

شنّت حملة مطاردة هائلة استُخدم فيها ائتلاف من الخبرة في التحقيق، والجرأة البدنية، والعرض السخي للمكافأة المالية. وأخيراً، بعد أربع سنوات ونصف السنة، في سنة 1998، استُدرج كاسي - أو رجل يشتبه بأنّه كاسي - إلى ديرا غازي خان، وهي بلدة غبراء في أواسط باكستان، عن طريق وعود بالتمكّن من شراء سلع روسية في أفغانستان وبيعها بربح عبر الحدود الباكستانية. وفيما كان المشبوه ينتظر إنجاز الصفقة، أقام في نزل تعرفته ثلاثة دولارات ونصف لليلة. وهناك قرّرنا القبض عليه.

أذكر كما لو كان بالأمس بأنّني كنت واقفاً في مركز الردّ العالمي في الطبقة السادسة من مقرّ قيادتنا أستمع إلى الاتصالات اللاسلكية القادمة فيما كان فريق مشترك من الإف بي آي والسي آي إيه متنكّر باللباس المحلي يدخل النزل المتسخ في منتصف الليل، فيخلع الباب ويطرح رجلاً ملتحياً مندهشاً إلى الأرض. انتظرنا بقلق فيما كان الفريق يصفّد السجين ويغمس أصابعه بالقوة في ختّامة للحصول على تحديد إيجابي لهويته. وبعد ذلك نادى أحد أعضاء الفريق في باكستان، "زولو أحمر، زولو أحمر" فصاح رجل يقف بقربي، "لقد قبضنا عليه، إنّه رجلنا"! وفيما تعالت الهتافات في مركز الردّ العالمي وبدأ الفرح وضرب الأكفّ عالياً، سمحت لنفسي بإشعال سيجار انتصار نادر. ويبدو أنّه سقط على الأرض في غمرة الإثارة. أعرف ذلك إذ علّقت لمدة سنوات قطعة من سجادة محروقة داخل إطار على جدار مركز الردّ العالمي.

بعد بضعة أيام، توجّهت أنا وعدد من كبار مساعديّ إلى دالاس لمشاهدة كاسي وهو يُجلب إلى العدالة. تابعنا، من مبنى خاضع لسيطرة الإف بي آي في نهاية المدرج، الطائرة التي تحمل الإرهابي المصفّد فيما تقترب ببطء. لم يسعني سوى أن أتساءل في تلك اللحظة عما يجول في عقل كاسي. فقبل أربع سنوات ونصف سافر من المطار نفسه ظاناً أنّه فرّ بجريمته. لكنّه كان مخطئاً. وفيما كنت أقف بجوار زملائنا في الإف بي آي في صمت مطبق، شعرت بأنّني أمثّل آلاف

الرجال والنساء العاملين في الوكالة الذين كانوا يصلّون ويعملون لقدوم هذه اللحظة.

في اليوم التالي، دعوت عملاء الإف بي آي وضباط السي آي إيه الذين شاركوا في اعتقال كاسي للمجيء إلى مقرّ قيادة الوكالة ليحظوا بتصفيق القوّة العاملة الممتنة وتقديرها ـ وكانت لحظة عاطفية لن ينساها أحد من الذين كانوا حاضرين في ذلك اليوم قطّ. تسمعون في الغالب عن التنافس بين الإف بي آي والسي آي إيه. وبعض تلك القصص صحيح. لكن في تلك الحالة تدفّقت مشاعر الاحترام والفخر والامتنان، دون ذكر العناق والدموع. وفيما كان الحشد يخرج في نهاية الحفل، دوّت أغنية بروس سبرنغستين "مولود في الولايات المتحدة" من نظام مكبّرات الصوت في قاعة الاجتماعات العامّة.

قال كاسي بعد إلقاء القبض عليه إنّه أقدم على إطلاق النار لأنّه مستاء من السياسة الأميركية في الشرق الأوسط والعراق. وفي رسالة أرسلت من سجنه إلى أحد الصحفيين، قال إنّه كان يرجو أن يقتل مدير السي آي إيه، جيم وُلسي في ذلك الوقت، أو سلفه، بوب غيتس. وقبل بضعة أسابيع من الهجوم خارج مبنى السي آي إيه، شوهد رجل يحمل بندقية في الغابات خلف منزل غيتس. لم يتمّ إلقاء القبض على ذلك الشخص، لكنّ جميع من خلفوا غيتس كانوا يعيشون باستمرار هاجس احتمال الاستهداف الشخصي. أما بالنسبة إلى كاسي، فقد مضت عشر سنين تقريباً قبل أن ينفّذ فيه حكم الإعدام في سجن جارات، فيرجينيا، في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2002.

كان هناك العديد من اللحظات المماثلة للحظة إلقاء القبض على أيمل كاسي، عندما تثمر كل الساعات وكل المخاطر وكل التخطيط. بعضها لا يمكنني الكتابة عنه البتة، وإلا تعرّضت المصادر للخطر، وأغلقت القنوات، وفقدت حيوات. فعندما تدير مكاناً مثل السي آي إيه، لا تبرز للأسف إلا الأحداث غير المرضية في وسائل الإعلام ـ الأخطاء والغلطات ـ وهي الأمور التي يستطيع أن يراها الجميع، ولا يستطيع أحد أن يقاوم التعليق عليها على ما يبدو. وأودّ لو أستطيع إعادة عقارب الساعة إلى الوراء ومحو العديد منها. لكن لا يسعني أن أكفّ عن تذكّر بعضها.

في 11 أيار/مايو 1998، اختبرت الحكومة الهندية ثلاثة أجهزة نووية تحت الأرض. وتبع ذلك اختباران آخران بعد يومين. وخلال أسبوعين، ردّت باكستان بإجراء اختبارات خاصة بها. كنّا نعلم أنّ لدى البلدين رغبات ونوايا وإمكانات نووية، ونعرف مخاطر ذلك جيداً. فالحدود الهندية الباكستانية من أكثر الحدود في العالم إثارة للنزاع، وربما أكثر إثارة للنزاع من الحدود التي تفصل بين إسرائيل والفلسطينيين، والمنطقة من أكثر المناطق اكتظاظاً بالسكان في العالم. وإطلاق الأسلحة النووية في شبه القارة يمكن أن يودي بحياة الملايين. غير أنّنا فوجئنا بتوقيت إجراء الاختبارات.

في صبيحة اليوم الذي علم فيه العالم بأمر الاختبارات الهندية الأولى، تلقّيت اتصالاً من رئيس اللجنة المشرفة علينا، ريتشارد شلْبي. لم أفاجأ بسؤاله عما حدث. ومن عاداتي أنّني صريح، وربما مفرط الصراحة. فقلت، "حضرة السناتور، لم يكن لدينا أي فكرة". وخلال دقائق، ظهر شلْبي على محطة سي إن إن واصفاً الإخفاق بأنّه "فشل استخباري عظيم". هل كان ذلك إخفاقاً؟ لا شكّ في ذلك. أما "عظيم" فيرجع إلى عين الناظر.

في اليوم نفسه، تلقّيت اتصالاً من رئيسي، الرئيس كلينتون. قال، "جورج، أريدك أن تعرف أنّ لي كل الثقة والإيمان فيك. إنّك تقوم بعمل جيد - لا تقلق". بالنسبة إلى رجل في الخامسة والأربعين وفي أواسط أول أزمة كبيرة له كمدير للاستخبارات المركزية، كان اتصال رئيس الولايات به ليطمئنه على هذا النحو بمثابة رافعة عظيمة للمعنويات. لذا طلبت من نائب رئيس هيئة الأركان المشتركة، آدم ديفيد جيريمايا، أن يقود فريقاً لتفحّص كيف ولماذا فاتنا المركب بهذا الشكل المخزي. وبعد شهر حصلت على النتائج.

أكّد فريق جيريمايا أنّ تحديد الاستعدادات الهندية للاختبار النووي واجه مشكلة صعبة في جمع المعلومات الاستخبارية وتحليلها. فالبرنامج الهندي غير مستمدّ من البرامج الأميركية أو الصينية أو الروسية أو الفرنسية، لكنّه طوّر محلياً، وبالتالي كان كشفه صعباً. فقبل ثلاث سنوات، في سنة 1995، علمنا عن استعدادات مماثلة لإجراء اختبارات وحثثنا الهنود بقوة على وقفها. وقد أوقفوها، لكننا في مواجهتهم قدّمنا لهم خريطة طريق تبيّن لهم كيف يخدعوننا في

المستقبل. وهذه المرة، لم يكن سوى عدد محدود من المسؤولين الهنود الكبار على علم بالاختبارات المزمعة.

لقد تغيّر ميدان التوقّع أيضاً، ولعلنا كنّا بطيئين في اللحاق به. فعندما كان الاتحاد السوفياتي خصمنا، لم يكن يُنتظر منّا أن نتوقّع اختبارات الأسلحة أو نحول دونها. وفي كل الحالات تقريباً، كانت الطريقة الوحيدة التي نعرف بها عن موقع اختبار سوفياتي جديد اكتشاف الاختبار بعد وقوعه. وإذا تمكّنت أجهزة الاستخبارات لاحقاً من إبلاغ صنّاع السياسة بمقدار حجم الاختبار، كان يعدّ ذلك نجاحاً. والآن يُنتظر منّا أن نتوقّع الاختبارات ونحول دونها في بلدان ليست قوى عظمى. ومما يزيد من التحدّي في هذه الحالة أنّ قدرتنا على جمع المعلومات من الأقمار الاصطناعية ضعفت، ويرجع ذلك إلى حدّ كبير إلى تحويل بعضها من شبه القارّة الهندية للتركيز على العراق وحماية رجال الجوّ الأميركيين الذين يحرسون منطقتي حظر الطيران حول بغداد.

ومن الاستنتاجات الرئيسية لتقرير جيريمايا أنّ لدى مجتمعي الاستخبارات والسياسات الأميركيين موقف عقلي أساسي بأنّ مسؤولي الحكومة الهندية سيتصرّفون كما تصرّف مسؤولونا. ولم نتقبّل بشكل كافٍ أنّ السياسيين الهنود سينفّذون ما تعهدوا به صراحة ـ إجراء اختبار نووي ـ مثلما قال الحزب الحاكم القادم للسلطة إنّه سيفعل. والدرس المستفاد أنّ النوايا في بعض الأحيان لا تبقى سرية ـ بل تذاع ليراها الجميع ويسمعوها. وليس لما نعتقد أنّه بعيد الاحتمال علاقة في الغالب بطريقة تصرّف ثقافة أجنبية ما. وسنتعلّم ذلك بطريقة مختلفة بعد سنوات فيما يتعلّق بالعراق. فقد اعتقدنا أنّ من المستبعد أن يخاطر شخص مثل صدام بتدمير نظامه بعدم الامتثال لقرارات الأمم المتحدة. وما لم نأخذه في الحسبان هو العقلية التي لا تظهر الضعف في منطقة الخطر الشديد ـ لا سيما فيما يتعلّق بتنامي القدرة العسكرية الإيرانية. ولن يقودك الاعتماد على الأسرار بحدّ ذاتها، بشكل منفصل عن المعرفة العميقة بالعقليات الثقافية والتاريخية، إلا إلى هناك.

بعد سنة، تعرّض عملي للخطر ثانية، وهذه المرة لأسباب أفضل. ففي أوائل أيار/مايو 1999، عشية المغادرة إلى لندن لحضور أحد المؤتمرات المنتظمة

مع نظرائنا في الكومنوِلث البريطاني، اتصل بي مساعدي التنفيذي آنذاك، مايكل مورل، في منتصف الليل. فقد تلقى مايك للتوّ اتصالاً من مركز السي آي إيه بعد تلقيه مكالمة من الجنرال ويسلي كلارك، قائد القوات الأميركية في البلقان. كان سؤال كلارك: "لماذا طلبت مني السي آي إيه قصف السفارة الصينية في بلغراد"؟ في نظرة استرجاعية كان يجدر بي أن أردّ بملاحظة تسأل لماذا لم تحدّث قواعد بيانات "عدم الضرب" الخاضعة لمسؤولية الجنرال كلارك كما هو مطلوب. ولو كانت كذلك لأمكن تفادي المأساة. غير أنّ ذلك لا يقدّم عذراً لخطئنا.

بيّن التدقيق في أخبار الوكالات أنّ الحكومة الصينية قالت فعلاً إنّ طائرة أميركية قصفت للتوّ سفارتها في بلغراد. مضت بضع ساعات ونحن نعتقد أنّها مسألة قنبلة زائغة أو صاروخ انحرف عن هدفه المقصود. وذلك مأساوي لكن هذه الأمور تحدث في الحرب. كنت على متن الطائرة إلى لندن عندما بدأت تردنا معلومات بأنّ قاذفات سلاح الجوّ ضربت ما صوّبت عليه بالضبط وأنّهم استخدموا بالفعل بيانات استهداف مقدّمة من السي آي إيه. قُتل ثلاثة أشخاص في الضربة التي ألحقت أضراراً فادحة في المبنى، وجُرح أكثر من عشرين آخرين. لم يكن لدي فكرة بعد عن سبب وجود خطأ كبير في بيانات الاستهداف، لكن بما أنّ من الواضح أنّ هذا الخطأ سيصبح حادثة دولية، طلبتُ من نائبي في ذلك الوقت، الجنرال في سلاح الجوّ جون غوردون، التوصّل إلى معرفة كنه الموضوع بأسرع ما يمكن. وكان مسؤولون مُغْفلون في البنتاغون يسارعون بالفعل إلى الهواتف لتبرئة وزارتهم من الملامة، ويبلغون وسائل الإعلام بأنّ الخطأ يرجع إلى استخدام السي آي إيه خرائط خاطئة. لكن ذلك جزء من القصة فحسب.

في أثناء الحرب الجوية الوجيزة في البلقان، قدّمت السي آي إيه معلومات استخبارية عن عشرات من الأهداف العسكرية المنتقاة. مع ذلك سرعان ما بدأت المواقع المهمة عسكرياً بالنفاد لدى البنتاغون، لذا طلب من الوكالة اقتراح أهداف نريد تدميرها. وكان أول الأهداف المعروضة كما أعتقد مديرية الإمداد والمشتريات اليوغسلافية الاتحادية، وهي مستودع عسكري يُعنى بشحن أجزاء الصواريخ إلى بلدان مارقة مثل ليبيا والعراق. ومما يؤسف له أنّ المستودع كان

موقّعاً بصورة خاطئة على خرائط غير معدّة لتحديد المواقع المراد ضربها. وقد أعطينا البنتاغون إحداثيات السفارة الصينية في الواقع. وكان المستودع يبعد عنها نحو ثلاث مئة متر. بعد تمرير المعلومات الخاطئة إلى البنتاغون، أخفقت عدة آليات للتدابير الوقائية من جانبهم. فمن المفترض أن يحتفظ الجيش بقواعد بيانات حديثة "لعدم الضرب" تُبعد الطائرات عن المستشفيات والمدارس والكنائس والمساجد وأماكن مثل السفارات. لكن جرى إهمال قاعدة البيانات تلك.

اتفق أن لاحظ أحد ضباطنا، غير المعنيين بتحديد الأهداف، توقيع المستودع وأثار أسئلة حوله. فقد تذكّر أنّه شاهد معلومات قبل بضع سنوات تفيد بأنّ مبنى الإمداد يقع على بعد مربع من الموقع المحدّد. بادر الضابط إلى الاتصال بدائرة الفريق الدفاعي الخاص في نابولي قبل ثلاثة أيام من القصف ليقول إنّه يعتقد بأنّ مبنى مديرية الإمداد والمشتريات اليوغسلافية الاتحادية يقع على بعد مربع من المباني عن الموقع المحدّد. مع ذلك في 7 أيار/مايو، تفاجأ الضابط عندما عرف بأنّ المبنى موجود على لائحة الأهداف المعدّة للقصف في تلك الليلة. وفي وقت لاحق، قال المسؤولون العسكريون في أوروبا إنّهم اعتقدوا بأنّ ضابط السي آي إيه كان يحاول أن ينقل بأنّ المبنى قد لا يكون **مقرّ قيادة** الإمداد، لكنّه هدف مشروع مع ذلك. يختلف التذكّر عما قاله بالضبط، لكن من المؤكّد أنّه ما من أحد في أعلى القيادة أو أسفلها كان يعرف بأنّ المرفق المعني هو السفارة الصينية.

لم يمض وقت طويل بعد هبوط طائرتي في المملكة المتحدة في اليوم الذي تلا القصف، حتى تلقّيت اتصالاً من مستشار الأمن للرئيس كلينتون، ساندي بيرغر. قال ساندي، "يحسن بك أن تعود على الفور. إنّني أحاول أن أنقذ منصبك". لذا قفلت عائداً إلى الوطن لأواجه الجوقة الموسيقية. وسرعان ما تبيّن لي أنّ قصة "الخريطة الرديئة" أصبحت بالفعل مادّة للعديد من النكات في برامج التلفزة المسائية المتأخّرة والرسوم الكاريكاتورية. ولم نجد ما يضحك فيها إذ إنّ ثلاثة ضباط استخبارات صينيين ماتوا نتيجة الخطأ المشترك بيننا وبين البنتاغون.

كان من المحتّم أن تمارَس الكثير من الضغوط على البيت الأبيض لكي

تتدحرج الرؤوس المسؤولة عن هذه القضية، وبدا أنّ رأسي مرشّح محتمل. إن كان هناك من سيترافع دفاعاً عني، فإنّه يسرّني أن يتولّى ساندي بيرغر ذلك. فقد عملت مع ساندي عن قرب في مجلس الأمن القومي قبل أن أصبح نائباً للمدير. وهذا الإخفاق المحرج ـ القائم على قلة التركيز وعدم الاهتمام بالتفاصيل ـ هو بالضبط من النوع الذي يكره حدوثه. لكن كلينا يتحدّث اللغة نفسها. فساندي صريح جداً، ويتلاءم تماماً مع حي كوينز الذي نشأت فيه. والأهمّ من ذلك أنّك تعرف دائماً أين تقف بالنسبة إلى ساندي. فإذا كان غاضباً منك، فستسمع ذلك منه مباشرة، وليس من أخبار منقولة في بعض أعمدة الصحف.

عندما وصلت إلى البيت الأبيض بعد عودتي من لندن، كان ساندي كما عهدته. فقد أبلغني بأنّه مستاء من أداء السي آي إيه في استهداف السفارة، لكنّه أنقذ منصبي. وقد أراحني أنّ الرئيس كلينتون رفض الدعوات إلى تحميلي المسؤولية شخصياً عن تلك الحادثة.

استُدعيت أنا ونائب وزير الدفاع جون هامر أمام الكونغرس لتفسير كيف يمكن أن يقع مثل هذا الخطأ الفاحش. كان هامر صريحاً وتحمّل نصيبه من المسؤولية. غير أنّ الموقف العامّ الصادر عن البنتاغون هو أنّ مثل هذه الأمور تحدث في الحرب، وأنّهم لن يحمّلوا أحداً في وزارة الدفاع المسؤولية عن نصيبهم من التبعة.

بعد مرور سنة تقريباً على حادثة القصف، قرّر مجلس المساءلة في السي آي إيه أنّ العديد من ضباط الوكالة المعنيين في تحديد هدف القصف المقترح قد فشلوا في اتخاذ الخطوات الضرورية والحكيمة لضمان ضرب الهدف الصحيح. وتلقّى العديد من الأشخاص تأنيباً خطياً أو شفهياً. وأُنهي عقد ضابط عسكري متقاعد يعمل مع الوكالة كمتعاقد وتمّ فصله. وكنت قد ساندت الفصل، لكنّني نادم على ذلك اليوم. لقد كان أداؤه معيباً، لكن هناك غيره في تسلسل القيادة كان يجب أن يتحمّلوا مسؤولية أكبر، لكن الغياب التامّ للمساءلة في البنتاغون عن دورهم في الحادثة أدى إلى تلقي هذا الرجل الإدانة بمفرده. لم يكن ذلك صحيحاً، وللأسف لم تكن المرة الأخيرة في أثناء ولايتي التي تتحمّل فيها السي آي إيه المسؤولية كاملة عن أخطاء تتشاطر فيها هيئات أخرى الملامة.

لم يكن مجلس المساءلة آخر من يستمع إلى تلك الحادثة. ففي الأيام التي سبقت بداية حرب العراق مباشرة، في آذار/مارس 2003، جاءني أحد الضباط الكبار في مديرية العمليات وقال باسماً، "لن تصدّق ما سأقول يا ريّس. لقد تلقّينا للتوّ رسالة سرية عاجلة من جهاز الاستخبارات الصيني". وتوقّف قليلاً لإحداث تأثير بعد أن استرعى انتباهي.

سألت، "ماذا قالوا"؟

"لقد أرسلوا إلينا الإحداثيات الجغرافية للسفارة في بغداد وقالوا إنّهم يأملون أن تدرج بدقّة في كل قواعد بيانات البنتاغون".

لم يكن قصف السفارة الصينية أسوأ يوم لي كمدير للاستخبارات المركزية قبل 11/9. فذلك التميّز الحزين يرجع إلى 20 نيسان/أبريل 2001. كنت أعمل في ساعة متأخّرة من مساء الجمعة عندما بدأت التقارير ترد عن حادثة وقعت في وقت سابق من اليوم في منطقة نائية في البيرو. فقد كنّا مشاركين هناك في برنامج سري جداً لمساعدة سلاح الجوّ البيروفي في حظر الرحلات الجوية التي يشتبه بأنّها تحمل مخدّرات غير مشروعة متّجهة إلى الولايات المتحدة. وكان "برنامج حظر الجسر الجوي"، كما كان يُعرف، يستخدم طائرة مدنية متعاقد عليها مع السي آي إيه لتمرير معلومات استخبارية تستوجب اتخاذ إجراءات إلى البيروفيين. لم يكن الأميركيون يطلقون النار على الطائرات التي يشتبه بأنّها تحمل مخدّرات بل البيروفيون.

كان ذلك عملاً مهماً فيما يعنيني ومثالاً جيداً على مقدار اتساع انتشار مواردنا في العالم. في أواسط التسعينيات كشفت الولايات المتحدة أكثر من 400 رحلة جوية تغادر البيرو سنوياً حاملة ما يقدّر بنحو 310 أطنان من الكوكايين شبه النقي. وفي السنوات الخمس الماضية حقّقنا إنجازاً كبيراً بهذا الشأن. فبمساعدتنا، أجبر البيروفيون ثمانياً وثلاثين رحلة مشتبه بأنّها تنقل المخدّرات على الهبوط أو أسقطوها، وربما ردعوا المزيد. مع ذلك، ارتكب البرنامج خطأً فظيعاً في ذلك اليوم.

كان جيمس باورز وزوجته، فيرونيكا، إنجيليين معمدانيين يقومان بعملهما

التبشيري في منطقة الأمازون البيروفية منذ عدة سنوات. وقد عملا على جلب مساعدات تعليمية وطبية وغيرها إلى منطقة نائية هناك - عمل رباني حقاً. وكان الزوجان باورز قد تبنيا طفلة في الولايات المتحدة وأسمياها تشَرِتي. وكانا بحاجة إلى الحصول على سمة إقامة من الحكومة البيروفية لكي تبقى الطفلة في البيرو. وافق كِفِن دونالدسُن، وهو عضو زميل في مجموعتهما التبشيرية، على نقلهما بطائرة مائية ذات محرّك واحد إلى إسلنديا، وهي قرية بيروفية قرب المثلّث الحدودي بين البيرو وكولومبيا والبرازيل. ومن هناك انتقلت أسرة باورز إلى قرية مجاورة حيث يمكن استكمال الأوراق اللازمة.

في رحلة العودة، حلّقت طائرة المبشّرين في مسار يتبع نهر الأمازون، وجرياً على العادة المحلية، حاول الطيار إبقاء مسار الماء على مرأى منه احتياطاً للحاجة إلى هبوط طارئ. لكن المشكلة أنّ مسار التحليق جعلهم يبدون "طائرة معنية" بالنسبة إلى الطائرات الأميركية والبيروفية التي تبحث عن المهرّبين، على الرغم من أنّ الطائرة لم تقم بمحاولة للتملّص. لم يجد المراقبون خطة طيران في الملف الخاص بالطائرة، فجعلوا الطائرة المائية موضع "شبهة". وعندئذ اتخذت المأساة مسارها الذاتي. لم يتبع الطاقم الجوي البيروفي الإجراءات المتفق عليها. وكان الأميركيون يفتقرون إلى المهارات الكافية بالإسبانية للاتصال بنظرائهم. وعندما لم تستجب الطائرة الخاصة للنداءات الراديوية، أطلقت إحدى المقاتلات البيروفية النار عليها. فقتلت فيرونيكا باورز والطفلة تشَرِتي التي لا يتجاوز عمرها سبعة أشهر في هذه الحادثة.

استحصلنا بسرعة على تسجيلات صوتية للاتصالات (وسوء الاتصالات) بين قمرتي القيادة، وحصلنا لاحقاً على شريط مصوّر للركّاب الناجين بعد إسقاط الطائرة وهم يحاولون إنقاذ أنفسهم في الأمازون. ولا تزال أصوات الحادثة وصورها تلازمني حتى اليوم. كان بوسعك أن تسمع في التسجيل الصوتي طاقم الطائرة التي تعاقدت عليها الوكالة يسألون نظراءهم البيروفيّين قبل أن يفتحوا النار. واصل الطاقم الأميركي العامل بموجب تعاقد مع السي آي إيه سؤال نظرائه إذا كانوا واثقين من أنّ ركاب الطائرة المعنية أشقياء (banditos). وحاولوا كبح البيروفيين دونما تأثير. واتضح من سماع التسجيلات أنّ الأميركيين والبيروفيين

كانوا يتحدّثون معاً حديث الطرشان. وفي نهاية الشريط، سُمع الطيار كِفِن دونالدسون وهو يصرخ، "إنّهم يقتلوننا، إنّهم يقتلوننا"! وصاح طاقم الطائرة المتعاقدة بإسبانية مكسّرة "no mas, no mas" (توقّفوا، توقّفوا). لكن جاء ذلك متأخّراً بالنسبة إلى فيرونيكا وطفلتها. لن أنسى نهاية الشريط عندما تنهّد الطاقم الجوي للوكالة وقال، "يا إلهي"!

الفصل الرابع

خوض معركة السلام

نكرت بعض المصادر أنّ مدير وكالة الاستخبارات المركزية جورج ج. تنيت أبلغ الرئيس كلينتون في الشهر الماضي أنّه يجد من الصعب عليه البقاء مديراً إذا ما أطلق سراح الجاسوس الإسرائيلي المدان جوناثان جاي بولارد كجزء من اتفاق سلام في الشرق الأوسط.

ـ واشنطن بوست، 11 تشرين الثاني/نوفمبر 1998

إنّ "من الصعب" هي الكلمة الخاطئة. وربما تكون "من المتعذّر" أقرب إلى الصحّة، لكن حتى تلك الكلمة لا تفي الموقف حقّه. إليكم ما حدث في أواسط تشرين الأول/أكتوبر 1998 في مركز المؤتمرات بواي بلانتيشن، وهو عقار جميل يمتدّ على مساحة 1،100 فدان على نهر واي، عند الشاطئ الشرقي لمِرلند. غير أنّ القصّة نفسها تبدأ قبل ذلك بثلاث سنوات، بحادثة اغتيال وحشية.

اغتيل رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين في تشرين الثاني/نوفمبر 1995 على يد إسرائيلي يعارض عملية السلام، بعد مرور أقل من سنتين على تشارك رابين جائزة نوبل للسلام مع وزير خارجيته شمعون بيريز، وياسر عرفات. وكان لذلك تأثير عميق لا على مواطني رابين فحسب، وإنّما على الفلسطينيين أيضاً. لقد كان الإسرائيليون معتادين على ابتهاج الفلسطينيين على سطوح المنازل كلما وقعت كارثة في الجانب الآخر من الحدود. لكن ليس هذه المرة. فقد أطلق مقتل رابين دفقاً من المشاعر الحقيقية في أوساط الفلسطينيين، وصاحب ذلك بداية حدوث تغيّر تامّ في التصوّر الإسرائيلي لجيرانهم. تسلّم بيريز منصب رابين وإرثه وزخمه، ومضت بضعة أشهر لم يبدُ فيها السلام

معقولاً بين الإسرائيليين والفلسطينيين فحسب، بل ممكناً بشكل حقيقي أيضاً.

بعد ذلك جاءت موجة من التفجيرات الانتحارية، بدءاً من أواخر شباط/ فبراير 1996 ـ أربعة في تسعة أيام خلّفت أكثر من ستين قتيلاً ـ نفّذتها حركة حماس الإسلامية المتشدّدة. ردّ عرفات على ذلك بسرعة مفاجئة، وكان قد انتُخب رئيساً للسلطة الفلسطينية في كانون الثاني/يناير، فأمر باعتقال عشرات من المتشدّدين بمن فيهم الرجل المشتبه بأنّه جنّد المفجّرين الانتحاريين، وشنّ غارات على أكثر من عشرين منظمة ومؤسسة إسلامية يعتقد أنّها تقدّم الدعم المالي وغير المالي لحركة حماس.

كان من الواضح بالنسبة إلينا في السي آي إيه أنّ العنف فاجأ عرفات. فقد أدرك أنّ حماس أقوى مما يعتقد، بل قوية بالقدر الكافي لتهديد سلطته. لم تؤدّ التفجيرات إلى إخراج عملية السلام عن سكّتها فقط ـ فتلك قصة قديمة في الشرق الأوسط. بل إنّها هذه المرة شكّكت في بنية العملية بأكملها والمقدّمات المنطقية التي بنيت عليها.

من الصعب المبالغة في تقدير أهمية السلام في الشرق الأوسط. فهذه القضية تتجاوز الاهتمامات الإنسانية في وقف العنف والمعاناة. بل إنّها أكثر أهمية من الرغبة في القضاء على السبب الأساسي لجانب كبير من الإرهاب العالمي الذي يزعج العالم. فأفضل الآمال وأسوأ المخاوف في العالم مستثمرة في هذه الرقعة الصغيرة نسبياً على الأرض.

في آذار/مارس 1996، توجّه وفد أميركي رفيع المستوى إلى الشرق الأوسط للاجتماع بالقادة هناك بغية إعادة بدء المفاوضات. وكان في عداده بيل كلينتون الذي لا يزال يستكمل ولايته الأولى فيما أصبحت حملة إعادة الانتخابات وشيكة؛ ودنيس روس، مبعوث كلينتون الخاص إلى المنطقة برتبة سفير؛ ورئيسي في ذلك الوقت، جون دويتش؛ وآخرون. وفي أثناء الرحلة، كما أخبرني دنيس روس لاحقاً، طرح الرئيس سؤالاً بسيطاً: ماذا علينا أن نفعل لننقذ عملية السلام؟ ومن ذلك السؤال ولدت قمة صنّاع السلام التي عقدت في ذلك الربيع في منتجع شرم الشيخ المصري على البحر الأحمر. وكانت القمة ترمي إلى أن توضح أمام الإسرائيليين بشكل لا لبس فيه ما كان بيّناً قبل أن تشرع حماس في رحلة القتل

ـ أنّهم ليسوا وحدهم. وكان الفلسطينيون مهدّدين بالأشياء نفسها التي تتهدّد الإسرائيليين، لذا أدانوا أيضاً هذه الأعمال العنيفة.

لم يتوقّف كلينتون والآخرون عند هذا الحدّ. ففي الرحلة نفسها، تم التوصّل إلى قناعة أخرى: بدون تحقيق تقدّم متزامن في القضايا الأمنية، لن تؤدّي العملية السياسية وحدها إلى جلب السلام إلى الشرق الأوسط. يمكن التوصّل إلى كل الاتفاقات في العالم بكل النوايا الحسنة التي يمكن تصوّرها، لكن ما لم تكن القوى الأمنية الفلسطينية والإسرائيلية على اتصال دائم فيما بينها وتعمل على تحقيق الأهداف النافعة المتبادلة، فستتمكّن حماس، أو أي مجموعة مماثلة، من تدمير ما أنجزه السياسيون. كان الإسرائيليون يريدون التحقّق من أنّ الفلسطينيين لا يمنحون الإرهابيين ملاذاً آمناً. وكان الفلسطينيون يريدون في المقابل التحقّق من عدم قيام جهاز أمن إسرائيلي قمعي بالتنكيل بشعبهم.

اتفق كلينتون وروس على المبدأ لكنّهما ارتأيا أن يكون أحدٌ ما مسؤولاً عن إنجاز الترتيبات الأمنية، ويبدو أن دويتش قال، "إنّني أعرف الشخص المناسب لهذا العمل". وتبيّن أنّ ذلك الشخص هو أنا. لقد كان الأمن الموضوع الرئيسي. فبإمكانك أن تتحدّث عن السيادة والحدود والانتخابات والأراضي وما شاكل طوال اليوم، لكن لا يهمّ إذا لم يشعر الجانبان بالأمان.

بصراحة، لم أكن مفتوناً بإيجاد نفسي فجأة في وسط كل ذلك. من جانب، أنا ملائم بشكل طبيعي لهذا الدور. فلدى السي آي إيه روابط كبيرة بالفعل مع القوى الأمنية في فلسطين وإسرائيل على السواء، كما ساعدنا في الكثير من المفاوضات وحضضنا عليها. لكن كان دورنا في تلك الحالات تقديم مدخلات وأفكار إلى المفاوضين في الكواليس، لا الجلوس على الطاولة بأنفسنا. لكنّ الخطة الجديدة كانت تقتضي القيام بدور شبه دبلوماسي في عمليّة سياسية إلى حدّ كبير، وقد جعل ذلك هذه المهمّة غير ملائمة مبدئياً لشخص في منصبي.

لم يكن هناك من طريقة تحول دون أن يصبح دوري الجديد سياسياً جداً عما قريب. لقد انتدبني مدير الاستخبارات المركزية، ووافق الرئيس. ولم يكن بوسعي أن أرفض في هذه الظروف. لكنّني أوضحت بجلاء منذ البداية أنّنا لن

نكون وسطاء أو حكّاماً. فتلك وظيفة صنّاع السياسة، ونحن في السي آي إيه لا نصنع السياسة بل ننفّذها. وقد رأيت أن دورنا يجب أن يكون الوسيط النزيه الذي يمكن أن يلجأ إليه الجانبان ويثقا به. وكلما زاد اعتماد الفلسطينيين والإسرائيليين على أنفسهم لإطلاق الحوار فيما بينهم، قلّ وجودنا في الوسط، وكان حال الجميع أفضل.

قال لي أحد المفاوضين الفلسطينيين ذات يوم بعد جلسة مرهقة، "نعلم أنّ لديكم علاقة وثيقة واستراتيجية مع الإسرائيليين لن نتمكّن قط من إنشاء مثلها معكم. لكن كل ما نطلبه منكم أن تكونوا منصفين". وذلك مبدأ يجب الالتزام به في الشرق الأوسط، وكان قاعدتنا الذهبية من البداية إلى النهاية.

في أوائل آذار/مارس 1996، قبل أيام من انعقاد قمة صنّاع السلام في شرم الشيخ، وفي أول ممارسة حقيقية لواجباتي، توجّهت إلى إسرائيل مع بعض كبار المسؤولين لمحاولة التوصّل إلى أرضية مشتركة بين أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية والفلسطينية. وكان من المحتّم أن ينتشر الخبر قبل أن تحطّ طائرتي على الأرض.

فقد أفادت صحيفة "جيروزالم بوست" نقلاً عن مصادر مغفلة في 10 آذار/مارس أنّ "الوفد الأميركي سيرأسه نائب مدير السي آي إيه جورج تنيت". وكتب تيم واينر في صحيفة "نيويورك تايمز" أنّ "الاجتماعات الرسمية بين مسؤول في الاستخبارات الأميركية على مستوى تنيت ونظيره الفلسطيني قد تكون غير مسبوقة".

لا يمكنني القول إذا كان الأمر كذلك، لكنّ التشديد على قضايا الأمن كمسار موازٍ للقضايا السياسية ـ الإقرار بأنّ عملية السلام غير ممكنة بدون الأمن ـ كان فريداً، في تجربتي على الأقل. وقد شدّد دنيس روس، كبير المفاوضين الأميركيين في شرم الشيخ، على النقطة نفسها أمام ياسر عرفات. وكما روى دنيس روس لاحقاً ما دار بينه وبين الرئيس الفلسطيني، "ستنتهي عملية السلام ما لم تفعل شيئاً في القضية الأمنية. ولا يمكنك تزوير الأمر، بل يجب أن يكون حقيقياً". وقد وصلت الرسالة. فالتفجيرات أقنعت عرفات بالفعل بالتهديد الذي تشكّله حماس عليه، شخصياً وسياسياً. وعندما أقنعه روس بأنّنا جاهزون للمساعدة وأنّه لا

يستطيع أن يرفض عرضنا، أبلغ عرفات كلينتون بأنّه مستعدّ للتحدّث مع الإسرائيليين، فدارت عجلة عملية السلام ثانية، إلى حدّ ما.

وكما يحدث في الغالب في هذه الأمور، تدخّلت الحياة والشواغل الأخرى. فقد تواصل تأجيل قمة واي رِفر المراد لها أن تكون الساق الثانية لعملية السلام المستمرّة. واستغرق ذلك وقتاً أكثر من المتوقّع، على غرار كل شيء آخر في الشرق الأوسط، باستثناء اندلاع العنف. وعندما انعقد المؤتمر في النهاية، في تشرين الأول/أكتوبر 1998، بعد مرور أكثر من سنتين على تجمّع شرم الشيخ، كنت قد أصبحت مدير الاستخبارات المركزية منذ خمسة عشر شهراً.

حاول دنيس التمهيد مسبقاً لواي بالاجتماع مع محمد دحلان، مسؤول الأمن الوقائي الفلسطيني، على شاطئ غزة. كانت رسالة دنيس الأساسية ما قاله لعرفات قبل سنتين: على الفلسطينيين أن يكونوا مستعدّين لتقديم تنازلات إلى الإسرائيليين على الجبهة السياسية. عليهم تهدئة المخاوف الإسرائيلية بطريقة غير مسبوقة. ومضى بعد ذلك إلى تقديم لائحة بتلك التنازلات. وكان ردّ دحلان متوقّعاً. لا، لا يمكنه الموافقة على ذلك البتة. فسيبدو كأنّه خائن، وما إلى ذلك. فقال دنيس لا بأس، يمكننا تغيير النص لكن دون تغيير المضمون. فوافق دحلان على ذلك ـ لم يكن لديه خيار حقاً ـ لكن دنيس بقي قلقاً. فبدون اقتراح أمني، لن يكون لديه قدرة على التأثير على بنيامين نتنياهو الذي خلف شمعون بيريز كرئيس للوزراء في ربيع 1996، ولن ينجز أي شيء بدون هذه القدرة على التأثير.

عندما عاد دنيس، طلب مني التوجّه إلى الشرق الأوسط ومساعدة الفلسطينيين في تطوير خطة أمنيّة محدّدة يُحْضرونها معهم إلى واي ـ نوع من بوليصة التأمين بأنّ القدرة على التأثير ستكون حاضرة عند الحاجة إليها. وهكذا وجدت نفسي، قبل أيام فقط على بدء القمة، محصوراً في غرفة المعلومات الحسّاسة في القنصلية الأميركية في القدس مع محمد دحلان؛ وجبريل الرجوب، مدير جهاز الأمن الوقائي في الضفة الغربية؛ وأمين الهندي، مسؤول جهاز الاستخبارات العامة الفلسطيني.

هؤلاء الرجال، الذين سيكونون نظرائي في العديد من الاجتماعات في

السنين التالية، يتشاطرون بعض الخصال. العديد منهم يتحدّثون العبرية بطلاقة، وذلك ناتج عن قضائهم سنوات في السجون الإسرائيلية. كما أنّهم متنافسون فيما بينهم. فمن الصعب أن تعرف أين تتوقّف نقاط الحديث الرسمي وتبدأ جداول أعمالهم الشخصية. غير أنني معتاد على السياسيين الذين لديهم غرور ذاتي وجداول أعمال، وقد نسجت علاقات شخصية دافئة معهم جميعاً. ربما يرجع ذلك إلى أسلافي اليونانيين، لكنّني معتاد على الأشخاص الذين يتكلّمون بعاطفية، مع كثير من التلويح بالأيدي والأصوات المرتفعة. وكان دحلان على وجه الخصوص ميّالاً إلى إلقاء خطب متكلّفة بشأن الإذلالات الحقيقية والمتصوّرة التي لحقت بشعبه. وكان لديه غاية دائماً من وراء ذلك بالطبع.

كان هدفي، وفقاً للتعليمات، تجاوز كل ذلك والحصول كتابة على التنازلات المحدّدة التي كان الفلسطينيون مستعدّين لتقديمها وتنفيذها. وكان هدفهم، كما تبيّن بسرعة، أن يفعلوا كل شيء سوى ذلك.

في البداية تصوّرت أنّهم غير منظّمين أساساً أو غير قادرين على وضع الرسوم البيانية وفتح ميكروسوفت وورد لكي يبدؤوا الكتابة. لكنّني سرعان ما أدركت أنّ الفلسطينيين قلقون من الاحتمال الكبير لتسرّب كل ما يضعونه على الورق إلى الإسرائيليين، ومن الإسرائيليين إلى وسائل الإعلام، قبل أن يصل أحد إلى واي. وذلك يعني مواجهة المشاكل في مجتمعهم لأنّهم قدّموا تنازلات، لكن كانوا يرون أيضاً أنّ من غير الحكمة الالتزام بأي شيء، على الورق أو في المفاوضات الثنائية، قبل أن يروا لون العملة الإسرائيلية ويعرفوا ما التنازلات المقابلة التي يرغب الإسرائيليون في تقديمها.

لم تفلح أربع أو خمس ساعات من المحادثات القوية في إقناعهم بالتزحزح عن موقفهم. لم يكن لديهم أي نية في كشف أوراقهم مسبقاً، أو حتى الجلوس إلى الطاولة. غادرت القنصلية في ذلك اليوم غير موقن ما الذي يمكن أن يأتي به الفلسطينيون، إذا أتوا بشيء، لكنّهم فهموا على الأقل أنّنا جادّون بشأن إنجاز العمل.

كان اجتماعي الثاني أكثر نجاحاً، أو بدا هكذا في ذلك الوقت. فقد طلب مني دنيس أيضاً الاجتماع بعامي أيالون، رئيس الشين بيت، أي جهاز الاستخبارات

الداخلية الإسرائيلي. وكان دنيس قلقاً من أن يطلب نتنياهو لأسباب سياسية مطالب تتجاوز المعايير المعقولة. كان عامي، وهو أميرال متقاعد في البحرية الإسرائيلية، صريحاً ـ وبوسعنا الاعتماد عليه في عدم المناورة. وقد صحبه في اجتماعنا أحد نوّابه، إسرائيل حسّون.

رأيت علامات مشجّعة في الاجتماع الإسرائيلي الأميركي الأول في القنصلية الأميركية. فإذا قال عامي بأنّ الإسرائيليين مستعدّون للتفاوض حول القضايا الأمنية بنية حسنة، وإذا كان يعتقد بأنّ التنازلات التي نحثّ الفلسطينيين على تقديمها مقبولة بالنسبة إلى إسرائيل، فقد تصبح واي نقطة تحوّل حقيقية. هذا ما أخبرني به عامي أساساً عندما رأيته ـ وذلك فأل جيّد، لولا أنّه أبلغني بأنّه لن يكون في عداد الوفد الإسرائيلي إلى واي. وقد نظّر دنيس لاحقاً بأنّ نتنياهو يريد ترك عامي في إسرائيل لأنّه، على غرار رابين، لا يستطيع الكذب. فالرجلان لا يقدران على ذلك جسدياً. ولا يمكنك أن تلعب البوكر كفريق عندما لا يستطيع شريكك أن يبدي وجه لاعب بوكر. وأوضح عامي من جهته أنّه لا يريد المشاركة فيما سيصبح مسرحاً سياسياً بالتأكيد. وقد شاطرته ذلك الشعور، لكن من المستغرب التفكير في التفاوض على الترتيبات الأمنية بدون أن يكون المسؤول الأمني الإسرائيلي الرئيسي موجوداً في الغرفة.

في تشرين الأول/أكتوبر 1998، عندما اجتمع الجميع في واي رِفَر، بدا عامي أنّه المسؤول الوحيد تقريباً الذي لم يكن حاضراً أو في طريقه إلى الحضور. ترأس بنيامين نتنياهو وياسر عرفات وفديهما بطبيعة الحال، لكن الطبقة الثانية من القياديين كانت فاعلة أيضاً في عملية السلام. وكان إلى جانب عرفات، أبو علاء وأبو مازن وصائب عريقات وجبريل الرجوب ومحمد دحلان.

بالإضافة إلى أرييل شارون، ضمّ الوفد الإسرائيلي شلومو يناي، كبير المخطّطين العسكريين، ومئير داغان، مستشار نتنياهو لمكافحة الإرهاب؛ والجنرال مايك هرتزوغ، رئيس قسم التخطيط الاستراتيجي في الجيش الإسرائيلي؛ والجنرال عاموس غيلَند، وهو ضابط استخبارات رائع. وجاء إسرائيل حسّون لتمثيل الشين بيت، وتبيّن أنّه واحد من الأبطال المغمورين لهذه العملية بأكملها.

وضمّ الفريق الأميركي، بالإضافة إلى الرئيس، ساندي بيرغر؛ ووزيرة الخارجية مادلين أولبرايت؛ ودنيس روس؛ ومارتن إنديك، مساعد وزيرة الخارجية للشرق الأدنى؛ وستان موسكوفتز، أحد كبار ضبّاط السي آي إيه في الشرق الأوسط؛ وجمال هلال، المترجم في وزارة الخارجية. وحضر نائب الرئيس آل غور بعد ظهر يوم الأحد لمدّة عدة ساعات ليضيف حضوره أيضاً.

وبطبيعة الحال، استدعى مثل هذا الحشد المميّز المجتمع لغاية خطيرة الشأن مؤتمراً صحافياً كبيراً، عقد في أحد قاعات الاجتماعات الكبيرة. واخترت البقاء في الأعلى وانتظار انتهائه. ومع أنّني اعتدت على دوري في هذه المفاوضات، فقد لازمني عدم الارتياح لمثل هذه العروض العامّة.

غير أنّني كنت حاضراً، في وقت لاحق من ذلك الأسبوع، في إحدى أكثر اللحظات عاطفية في هذا الحدث بأكمله. فنزولاً عند إلحاح الرئيس كلينتون، قدم الملك حسين عاهل الأردن وزوجته الملكة نور من مستشفى مايو كلِنِك، حيث يعالج الملك من السرطان. وألقى الملك كلمة مثيرة للعواطف، حضّ فيها الجانبين على الاستماع أحدهما للآخر والاستعداد لتقديم تنازلات من أجل الهدف الأكبر لتحقيق السلام في المنطقة. وكان ذلك لوحده كافياً لجذب الانتباه، لكنّ قيام الملك بهذا المسعى فيما بدا واضحاً أنّه يصارع من أجل حياته ـ فقد الكثير من وزنه وكل شعره، وحتى حاجبيه نتيجة العلاج الكيميائي ـ غمر تلك اللحظة بالمشاعر والبطولة.

لكنّ ذلك كان مسرح بيل كلينتون منذ البداية. فالرئيس يحب محاولة حلّ المشاكل الكبيرة، وليس هناك أكبر من هذه المشكلة. لكن كان ثمّة ما يرتبط بها أكثر من ذلك، بل حتى أكبر من الأمن الإقليمي والشواغل الإنسانية. فإيجاد حل للقضية الإسرائيلية الفلسطينية قد يكون له تأثير كبير على الظروف التي تعزّز الإرهاب في الشرق الأوسط. وكان كلينتون يدرك ما هي المخاطر في نهاية المطاف، وقد عمل طيلة فترة رئاسته على إيجاد حلّ.

وكما يفعل دائماً، درس القضية بشكل واسع. ومن المدهش مقدار التفاصيل التي انغمس فيها وسهولة استرجاعه لها. ولم يكن يعتزم السماح بفشل هذا الاجتماع مهما طال. وفي وقت متأخّر من الليل، أحياناً في الثانية أو

الثالثة صباحاً، كان بوسعك سماع مروحية كلينتون وهي تُقلع متجهة إلى البيت الأبيض، حيث يعمل حتى الفجر على قضايا الموازنة. وفي الصباح تسمع هدير المروحية وهي عائدة. لم أكن أعرف متى ينام وكم يمتدّ به الوقت دون أن ينام. فقد وصلنا إلى مركز واي يوم الجمعة متوقّعين أن نعود إلى البيت في نهاية يوم الاثنين التالي على الأبعد. وبحلول يوم الثلاثاء دون أن تلوح النهاية في الأفق، كان علي التحرّك بسرعة للحصول على ثياب نظيفة.

لم يتقدّم دوري في العملية بسرعة أيضاً، بل كان في الواقع عقبة أمام العملية بأكملها. فبدون ترتيبات أمنية لن يأخذ الجانب السياسي من المعادلة مكانه قطّ، وبدون الحصول على شيء جوهري وبسرعة على الورق، من الجانبين، فإنّنا لن نصل إلى اتفاق.

ومثلما فعلت في القدس قبل بضعة أيام، قضى دنيس ساعات في يوم السبت الأول في محاولة حمل الفلسطينيين على الالتزام بالخطة التي عرضناها عليهم. وفي غضون ذلك جلس الإسرائيليون منزعجين بانتظار أن يمنحهم دنيس وقتاً مماثلاً. وفي الجلسة المشتركة الأولى في وقت متأخّر بعد ظهر ذلك اليوم، ظهرت الشكوك العميقة التي تساور نتنياهو وجماعته، ولم يكن لدي شيء ملموس أعرضه عليهم من الجانب الآخر.

كان السيناريو يدعو إلى أن يكون الاجتماع صغيراً جداً، قليل من المسؤولين الرئيسيين من كل جانب. وكان يفترض أن أدخل وأقول شيئاً مثل، "إليكم القسم الأمني، بانتظار أن يوقّع ويختم ويقدّم". وبدلاً من ذلك حضر ثمانية أو تسعة أشخاص من كل جانب - حيث ازدحمت الغرفة - ولم يحصل نتنياهو على شيء من الخطة الأمنية.

قال، "بقدر ما نحبّكم ونثق بكم، فإنّنا لم نرَ مضمون الخطة الأمنية. لقد رأيتموها، لكنّنا لم نرَ شيئاً. فكيف لنا أن نعلم؟ وهذا أمننا لا أمنكم". لم يكن بوسعي النقاش في ذلك. كان محقّاً، لذا قلت له، "سأتوصّل إليها يا بيبي. سنذهب وننجزها". وأصبح ذلك شغلي الشاغل، ليل نهار، في الأيام الخمسة التالية.

ثمة ذكريات غريبة لا أزال أحملها عن تلك الفترة. بوسعي أن أذكر التحدّث

مع مئير داغان، المستشار الإسرائيلي لمكافحة الإرهاب، في أثناء استراحة من المفاوضات. سألته إذا كان يعرف اللواء أمين الهندي، رئيس جهاز المخابرات الخارجية الفلسطيني. نظر إلي مئير مباشرة وقال، "أعرف أمين الهندي. لقد طاردته في الضفة الغربية لمدة سنتين محاولاً قتله". فقلت له وأنا أردّ الابتسامة إليه، "إنّه في الجانب الآخر من الغرفة. وبإمكانك إنهاء الأمر بأكمله الآن. ما عليك إلا التوجّه إليه وإطلاق النار عليه". وقد سعدت لأنّه أدرك أنّ اقتراحي كان بلاغياً فحسب.

وفي استراحة أخرى، فيما كنت محبطاً من عدم إحراز أي تقدّم، التقيت عرَضاً بمحمد دحلان. قال لي، "لنذهب إلى غرفة الألعاب. سأعلّمك كيف تلعب بلياردو السجون الإسرائيلية". فسألت، "ما هي هذه اللعبة؟ ما هي قواعدها"؟ فأجاب، "إنّها بسيطة. من يدخل معظم الكرات يخسر". لذا أمضينا الساعة ونصف الساعة التالية، في غرفة ألعاب واي بلانتيشن الأنيقة، ونحن نبذل ما نستطيع لكي لا تقترب الكرة من الجيب. لم أسأل محمد البتة ما الدرس الذي أستقيه من التجربة، لكن بدا أنّه استعارة لعملية السلام بأكملها. وأعتقد أنّ مباراة البلياردو كانت طريقته ليبيّن لي أنّ الالتزام بالجانب الأمني يحوّل الضغط نحو الترتيبات السياسية، لكن لم يكن أي من الفلسطينيين والإسرائيليين متلهّفين إلى الوصول إلى هناك.

يمكن أن يكون دحلان نفسه مثيراً للمشاكل. فعلى الطريقة الفلسطينية - والطريقة الإسرائيلية في هذه المسألة - كان ميّالاً إلى الخطابات الطويلة اللاذعة. هنا كان ممثّل الشين بيت، إسرائيل حسّون، مسعفاً جداً. فعندما كان دحلان يوشك على التحامق، كان حسون - بصوت رتيب ترتفع جهارته ببطء وثبات - يبدأ بتكرار كنية دحلان المعروفة ويمطّها: أبو فادي، أبووو فااادي، أبووووو فاااااديييي. وبعد ذلك يتحدّث إلى محمد بصوت خفيض بالعربية، وفجأة نعود إلى المسار. وغالباً ما كان تأثير ذلك مدهشاً، لكن العملية بأكملها كانت مدهشة. فكل كلمة، وإيماءة، وكل تملّص وحركة خادعة واندفاعة تبدو أحياناً أنّها موضوعة قبل آلاف السنين.

ذات ليلة، كنت متلهّفاً للهروب من حبسنا، فتسلّلت أنا وستان موسكوفتز

إلى البلدة لمشاهدة مباراة بين اليانكيز وكليفلند إنديَنز في بطولة كرة القدم الأميركية. خرجنا سرّاً من المزرعة وتوجّهنا إلى فندق مجاور، حيث يقيم أفراد آخرون من السي آي إيه لدعم المفاوضات. وعندما وصلنا إلى هناك، اتصلت بمادلين أولبرايت. فسألت، "أين أنت؟ لا يمكنك المغادرة! أرجو أن تأتي وتحضري لي...".

وفي ذلك الوقت تقريباً، تلقيت ملاحظة بخط اليد من ابني، جون مايكل، وكان في الحادية عشرة آنذاك. فقد خربش على بطاقة، "مرحباً يا أبي، ما الأخبار؟ كيف حالك؟ أعلم مقدار صعوبة محاولة جعلهم يوقّعون على معاهدة سلام. إنّني أصلّي لله لكي يساعدك لأنّه الوحيد الذي يعرف الجواب. أتمنّى لك وقتاً طيّباً. احملهم على عقد السلام وتعال إلى البيت بسرعة. مع حبّي، جون مايكل". وأذكر أنّني عرضت الملاحظة على أبي العلاء، وطلب منّي نسخة عنها.

في المفاوضات، فيما كان الآخرون يستخدمون سيارات الليموزين المصفّحة ومفارز أمنية كبيرة للانتقال إلى أماكن الاجتماعات، قرّر ستان موسكوفتز أن أقود أنا وهو درّاجات "شوين" بين "أرض الفلسطينيين" و"أرض الإسرائيليين"، كما كنّا نسمّي البيوت الكبيرة التي تقيم فيها الوفود. فقد رأى أنّ ذلك أكثر فعّالية وتسلية.

وفي إحدى جولاتنا، مرّ موكب وزيرة الخارجية بنا، فمال ستان علي وسأل، "ماذا تعطيني إذا أقنعت مادلين أولبرايت بركوب الدرّاجة"؟ وكدنا أن نقنع عرفات بركوب واحدة. كنّا مثل ولدين من كوينز وبرونكس في طريقنا إلى مباراة في كرة العصا، تاركين آثار انزلاق الدرّاجة في كل مكان في أثناء اقترابنا من الاجتماعات الجادّة. (من المؤسف أنّ وفاة ستان في صيف 2006 حرمتنا من مفكّر عظيم ونصير عاطفي للسلام في الشرق الأوسط. ولا أزال أفتقده).

عندما كنت في القدس، قدّم الفلسطينيون إلى الإسرائيليين خطة عمل محدّدة لمدينة رام الله. والآن ينتظر الإسرائيليون من الفلسطينيين إنجاز خطة تفصيلية لبقية الأراضي الخاضعة لسيطرتهم والالتزم بوضع خطة أمنية خاصة لمدّة تسعين يوماً يمكن أن تنفّذ إلى وقت غير محدّد في المستقبل.

في افتتاح الجلسة الثلاثية الأطراف، ذكر شلومو ياناي، وهو رجل مخلص لبلده وبراغماتي وعميق الفكر، أنّ من الضروري أن تعرف إسرائيل أنّ هذه خطة عمل وأنّها قيد التنفيذ. وكان ياناي والإسرائيليون يريدون شيئاً ملموساً أكثر من أي شيء آخر لكي يكونوا على ثقة من أنّ الخطوات قد اتخذت. وربما كما هو متوقّع، عبّر محمد دحلان عما أصبح إحجاماً مألوفاً في واي: إنّ هذا المطلب الإسرائيلي مذلّ وغير منصف. وقال إنّ التعامل مع الإسرائيليين يشبه الاختبار على الدوام وأنّ النجاح في امتحان يقود إلى آخر.

سلّط افتتاح المناقشات الضوء على لبّ المشكلة. فللتنازلات وخطط العمل ضدّ البنية التحتية والعسكرية لحركة حماس عواقب سياسية بالنسبة إلى الفلسطينيين. وانعدام الثقة، واحتمال حدوث تسريبات، يمكن أن تصوّر دحلان كتابع لإسرائيل. لم تكن حراجة موقف دحلان خافية على الإسرائيليين، لا سيما إسرائيل حسّون، الذين يدركون معضلته. مع ذلك لم يكن يفوتنا أيضاً حاجة الفلسطينيين المطلقة إلى العمل والسؤال في نهاية المطاف عما فعلوه وما لم يفعلوه.

هنا جاء دور السي آي إيه. فنحن الهيئة التي يثق بها الجانبان. لكن يجب أن يكون هناك خطة عمل ومواعيد قابلة للقياس لكي يحظى التعاون الثنائي بفرصة. مع ذلك كان يتمّ إحراز تقدّم متزايد. وفي صباح يوم الأربعاء، بعد نحو خمسة أيام من المناطحة، حصلنا في النهاية على مسوّدة اتفاق، وعندئذ قرّر الإسرائيليون اتخاذ إجراءات متصلّبة. فقد وضعوا حقائبهم في الخارج، للإشارة إلى أنّهم عائدون إلى وطنهم. وذلك يوحي بأنّ المسوّدة الأمنية غير مقبولة. وبدون ذلك لا يمكن عمل أي شيء، لذا لماذا نبقى؟

لم يتأثّر دنيس روس هذه المرّة. فقد أبلغ مادلين أولبرايت، "اسألهم متى يريدون المغادرة لكي نجري الترتيبات". وكان دنيس يعتقد أنّهم عندما يُخرجون حقائبهم، فإنّهم لا ينوون المغادرة. وإذا كانوا ينوون الرحيل، فلن يكون الفلسطينيون الخاسرين بل نتنياهو ـ الشخص الذي ضيّع فرصة تاريخية للسلام.

لم أكن واثقاً جداً من ذلك، لذا ذهبت أبحث عن إسحاق مردخاي، وزير

الدفاع الإسرائيلي الذي وصل إلى واي قبل أقل من يوم واحد. ومردخاي رجل جاد لا يثق باستعراض السياسيين الشعبيين. وكانت مادلين أولبرايت قد طلبت مني أن أتجاهل الحقائب، لكن لم يكن باستطاعتي أن أدخل المبنى دون أن أتعثّر بها، لذا ناديت بعض الإسرائيليين الواقفين قربها ويبدو على وجوههم مظهر المرتبكين خجلاً، "ما هذه الحقائب؟ هل تريدون الذهاب إلى مكان ما"؟ ثم وجدت مردخاي وطلبت منه أن نتمشّى معاً. قلت له، "هذا ما وصلنا إليه وما لدينا"، وتابعت لأجمل له المفاوضات الأمنية حتى اليوم. فقال لي، "سأذهب وأتحدّث إليهم. وسأقنعهم بالموافقة". وبعد ذلك أعيدت الحقائب إلى الغرف وعدنا إلى العمل. ربما كان الإسرائيليون يقومون بتمثيل دور الشرطي الصالح/الشرطي السيئ، لكن الأمر نجح، أياً تكن الخلفية. وكان مردخاي حاسماً في المراحل النهائية من المفاوضات الأمنية، بما في ذلك تقديم بعض التنازلات التي جعلتنا نتجاوز المطلوب.

وأخيراً، في اجتماع يوم الأربعاء في 21 تشرين الأول/أكتوبر في السادسة بعد الظهر، تمّ التوصّل إلى اتفاق.

تلت ذلك أيام من المفاوضات. وفي النهاية وافق الإسرائيليون على وضع خطة لمدّة ثلاثين يوماً في الميدان بالاشتراك بين المسؤولين الفلسطينيين ومسؤولي الشين بيت، وأن تنسّق خلال سبعة أيام مع رئيس الأركان موفاز ومدير الشين بيت أيالون، وأن تلتزم كل الجهات الفلسطينية بالخطة ـ وتلك نقطة مهمّة بالنسبة للإسرائيليين لأنّ دحلان لا يستطيع التحدّث باسم الضفة الغربية ـ وأن يستمرّ التعاون. وأخيراً وافقت السي آي إيه على استضافة اجتماعات ثلاثية الأطراف تعقد كل أسبوعين، لتقييم التنفيذ، وتعزيز الاتصالات، ومساعدة الجانبين في التغلّب على العقبات. وبعد ذلك سألت وزير الدفاع مردخاي إذا كان الاتفاق يعني إغلاق الملفّ الأمني. فقال وزير الدفاع نعم.

كان الإسرائيليون يقومون بمخاطرة كبيرة، مراهنين على أنّ الفلسطينيين سيفون بالتزاماتهم. ولعب مردخاي دوراً مهماً في تسويق الاتفاق أمام قيادته السياسية. وكان الفلسطينيون يحتاجون إلى مساعدتنا في بناء أمنهم. وقد وافقنا على القيام بذلك. لكنّنا قلنا لهم في المقابل، "ثمة أمر واحد مهمّ في النهاية ـ

الأداء. مصداقية السي آي إيه على المحكّ. ولن تكون هناك فرص ثانية". بدونا جميعاً متفقين بشأن القضايا الأمنية، لكن كان هناك مسألة أخيرة لم تحلّ: جوناثان بولارد.

أدين جوناثان بولارد في سنة 1986 لتقديمه موادّ سرية جداً إلى الإسرائيليين عندما كان يعمل محلّلاً في استخبارات البحرية. وكان في ذلك الوقت (ولا يزال) يقضي عقوبة السجن مدى الحياة في سجن فدرالي في بتْنر، كارولينا الشمالية. اعتقد العديد من الأشخاص في جهاز الاستخبارات أنّ دافع بولارد لم يكن حبّ إسرائيل فحسب. فثمة العديد من الإشارات إلى أنّه عرض التجسّس لحساب بلدان أخرى أيضاً. لكن العديد من الإسرائيليين يعتبرون أنّ بولارد جندي، وتقضي الخصيصة المميّزة للإسرائيليين بعدم ترك أي جندي في ميدان المعركة. كان ذلك مفهوماً على أحد المستويات، لكنّني صدمت عندما سمعت عن بروز اسم بولارد وسط هذه المفاوضات. فنحن هناك للوساطة من أجل السلام لا للعفو عن أشخاص باعوا بلدهم.

يذكر مارتن إندِيك أنّ قضية بولارد أثيرت في أول اجتماع بين الرئيس كلينتون ونتنياهو في واي. لم أكن حاضراً في ذلك الاجتماع. وفي أعقاب الاجتماع، وفقاً لمارتن، سأل ساندي بيرغر الرئيس، هل أثار بيبي قضية بولارد؟ أجاب الرئيس نعم، وأنّه أبلغ بيبي بأنّه سيتعامل مع ذلك في النهاية.

في مساء يوم الثلاثاء، سأل الرئيس دنيس روس ما مقدار أهمية بولارد بالنسبة إلى بيبي؟ رأى دنيس انّه يمكن إطلاق سراح بولارد لكن يجب الاحتفاظ به حتى المفاوضات النهائية - بعد عدة أشهر أو سنة. وأبلغ روس الرئيس كلينتون بأنّه يعتقد أنّ بوسعه الحصول على هذا الاتفاق بدون بولارد.

في يوم الخميس، دعا ساندي بيرغر إلى اجتماع ضمّني ودنيس روس ومادلين أولبرايت وآخرين، وفي هذا الاجتماع كشف ساندي عما كان قنبلة مذهلة بالنسبة إلي. فقد قال، "عليكم أن تدركوا أنّ نتنياهو طرح موضوع بولارد للبحث".

أجبته "لا. أنت مخطئ. بولارد ليس مطروحاً للبحث". وبعد ذلك نهضت

وغادرت الغرفة. لحقني ساندي إلى الخارج. قلت له، "هذا أمر سخيف. ليس لبولارد شأن فيما نقوم به هنا".

قال لي، "لم يوافق الرئيس على أي شيء، لكنني أعد بأن أمنحك فرصة عرض وجهة نظرك على الرئيس إذا ما عاود الإسرائيليون طرح الموضوع".

بحثت المسألة مع ستان موسكوفتز، الذي هاله احتمال استخدام الإسرائيليين رغبتنا المشروعة في السلام لتهريب بولارد. ثمّ فكّرت في الأمر ملياً بضع ساعات إلى أن توصّلت إلى ما يجب عليّ عمله. لقد شاركت في مفاوضات الترتيبات الأمنية. وإذا أدخل بولارد في الاتفاق النهائي، لن يصدّق أحد في لانغلي أن ليس لي يد في ذلك. وفي الحواشي، الاتفاق يكافئ مواطناً أميركياً تجسّس على بلده، وعندما يخرج ذلك إلى العلن (ولن يستغرق الأمر سوى نانوثانية أو اثنتين)، أكون قد انتهيت كمدير للسي آي إيه. والأهم من ذلك أنّني سأفقد رأسمالي الأخلاقي أمام رجالي. ويجدر بي أن أخرج من تلقاء نفسي أولاً، وبخاصّة أنّني أعارض بقوة هذه القضية.

أخيراً، اتصلت بستيفاني لأكون على يقين بأنّني أقوم بالأمر الصحيح.

قالت لي بعد أن شرحت لها الموقف وأبلغتها بأنّني سأستقيل إذا تراجع الرئيس، "أنت محقّ، تمسّك بموقفك".

سألتها، "لماذا"؟ لكنّها كرّرت القول فحسب.

"إذا كان لديك ما تقوله، قله الآن".

كان موقف مادلين حاسماً جداً هنا؛ فقد كانت تميّز الاتفاق الرديء عندما تراه وتعرف أنّ إطلاق بولارد سيضعني في موقف حرج جداً. وفور مغادرة مادلين، حاصرت ساندي وأبلغته بأنّني أريد مقابلة الرئيس على انفراد.

سألني، "ما الذي تريد أن تحدّثه به". بدا ساندي منزعجاً، لكن قد يكون ذلك بسبب إجهاد القمة لا بسبب طلبي. فقد كانت أعصاب الجميع مشدودة في ذلك الوقت.

قلت له، "بولارد".

وخلال ساعة أوصلت إلى غرفة خلفية حيث كان الرئيس بانتظاري ـ كنّا بمفردنا. كنت قد التقيت بالرئيس مرّات كثيرة قبل ذلك، في الاجتماعات الحكومية ـ على الرغم من أنّني لم أحضر إلا الاجتماعات التي تعنى بالأمن القومي فحسب ـ وفي كمب ديفيد، وفي أثناء قمة صنّاع السلام بشرم الشيخ، وفي أماكن أخرى. وتجمعنا علاقة مهنية جيّدة، لكن لم أجتمع به على هذا النحو من قبل. فأنا أحلّق منفرداً الآن.

بدأت الحديث قائلاً، "سيدي الرئيس، علي أن ألفت انتباهك إلى أمر ما. لقد أنجزنا اتفاقاً أمنياً هنا أعتقد أنّه مهمّ. ونتيجة لذلك، أعتقد أنّ المفاوضات يمكن أن تنجح، لكن إذا أطلق بولارد، فلن أعود مدير الاستخبارات المركزية في الصباح. فليس لهذه القضية علاقة بهذه المفاوضات".

أستطيع أن أكون شخصاً عاطفياً. لكنّني كنت هادئاً جداً في تلك اللحظة، وغير عاطفي البتة. كنت أعرف ما يجب عمله. وتابعت قائلاً، "لقد عملت جاهداً لإعادة الروح المعنوية إلى الوكالة. وأعتقد بأنّ جهودنا بدأت تثمر، لكنّني شاركت في التفاوض بشأن هذا الاتفاق الأمني. والكل يعرف ذلك. وإذا أطلق سراح جاسوس نتيجة لهذه المفاوضات، لن يكون بوسعي أن أقود رجالي". ومضيت إلى القول بوجوب استشارة أشخاص آخرين هنا ـ المدعي العامّ على سبيل المثال ـ لكن خلاصة القول هي "أنّ من الخطأ الإقدام على ذلك. وأريدك أن تعرف أنّني أقدّر أنّك أتحت لي أن أقوم بهذا العمل، وأقدّر الفرصة التي منحتني إياها، لكنّني لن أكون مدير السي آي إيه في الصباح".

عندما انتهيت، شكرني الرئيس وخرجت من الغرفة غير موقن إذا ما كنت سأحتفظ بمنصبي في الصباح التالي.

في غضون ذلك تواصلت المحادثات في الليل ـ لم يكن الرئيس يكلّ في الواقع. كان دوري في صنع الاتفاق قد أنجز، حتى إذا كان نصيبي في الاتفاق، بالنسبة إلى نفسي على الأقل، أكثر من ذي قبل.

في السادسة صباحاً، كنت أنا وستان جالسان في غرفة صغيرة خارج منطقة المفاوضات الرئيسية مع بعض المشاركين الإسرائيليين والفلسطينيين،

بمن في ذلك بيبي نتنياهو ومحمد دحلان، عندما دخل الرئيس مع عرفات ومشى معه باتجاه نتنياهو لكي يتصافحا وينهيا الاتفاق. وبعد جولة من التهاني، بدأ الجميع بالخروج من الغرفة.

كنت أنا وستان آخر الباقين عندما ظهر دحلان عند الباب وقال، "سيكون هناك أمر إضافي".

قلنا له لا، قضي الأمر. ألم يرَ المصافحة"؟

فقال، "انتظروا، الإسرائيليون يريدون دائماً شيئاً إضافياً".

ذلك بالضبط ما يقوله الإسرائيليون عن الفلسطينيين، لكنّ دحلان كان مصيباً في هذه الحالة.

عندما دخلنا غرفة التسلية الكبيرة المجاورة، كان نتنياهو جالساً في الزاوية والاكتئاب بادٍ عليه، فيما الرئيس يتحدّث إليه. أخيراً جاء الرئيس إلينا وقال، "لدينا مشكلة. لا يزال نتنياهو يريد بولارد".

أبلغني دنيس روس لاحقاً أنّه ذهب هو والرئيس إلى الحمّام للتحدّث على انفراد بعد أن أعاد نتنياهو طرح موضوع بولارد ثانية. سأل دنيس الرئيس إذا كان وعد الإسرائيليين بإطلاق بولارد. قال كلينتون لا، لكن دنيس يعتقد في القراءة بين السطور أنّ الرئيس بلغ ذلك الحدّ.

يذكر دنيس أنّه قال للرئيس، "ليس لديك خيار. إذا كنت قد وعدت بيبي بإطلاق بولارد، فعليك أن تطلقه. لكن الاتفاق جيّد جداً بالنسبة إلى نتنياهو بحيث لا يسعه التخلّي عنه. تشدّد في موقفك وسنحصل على اتفاق".

وبحسب إنديك، اجتمع الرئيس مع نتنياهو مرة أخرى وأبلغه أنّه لن يتمكّن من إعطائه بولارد لأنّ مدير الاستخبارات المركزية سيستقيل عندئذ. فقال نتنياهو في هذه الحال يكون الاتفاق لاغياً. وكما علمنا لاحقاً، كانت القصة قد تسرّبت بالفعل وأفادت الصحافة الإسرائيلية بأنّ نتنياهو سيعيد بولارد معه إلى الوطن بالطائرة عندما يعود إلى إسرائيل. ويذكر مارتن أنّ صحافياً إسرائيلياً اتصل به سائلاً إذا كان بولارد سيطلق. فقال مارتن لا.

في مرحلة ما في الإطار الزمني نفسه، تقدم إسحاق مردخاي ليجلس بجانبي. قال لي، "يجب أن نحصل على بولارد".

أجبته، "حضرة الوزير، مع كل احترامي الأمر غير ملائم. لنتبادل الأماكن هنا. ضع نفسك في مكاني، وأعتقد أنّك سترى أنّ ذلك أمر لا يمكن أن أقبل به قط. وإذا ما اتخذ القرار من فوقي، لن يكون بوسعي أن أفعل شيئاً حياله، لكنّني لن أتزحزح عن موقفي".

قفلت عائداً إلى غرفتي بعد ذلك. من الواضح أنّني أصبحت لاعباً أكثر بروزاً في هذه المفاوضات مما توقّعت. كنت أعرف أنّني على حقّ، ومع ذلك أشعر بالانزعاج.

لم أبق وحيداً طويلاً. فلم أكد أجلس حتى اتصل بي جون بوديستا، كبير الموظفين في البيت الأبيض. لم يكن جون ملحّاً، بل يوصل رسالة فحسب. بدأ بالقول، "طلب مني نائب الرئيس الاتصال بك. هل تعرف مقدار أهمية هذا الاتفاق"؟

"نعم، أعرف أنّه مهم".

"الإسرائيليون لن يوقّعوا ما لم يحصلوا على بولارد".

قلت له، "جون، هذا الاتفاق لمصلحتهم. سيوقّعون عليه. لا تعطوهم بولارد". ولكي لا يكون هناك أي سوء فهم، كرّرت موقفي. "إذا أعطيتموهم بولارد، ينتهي أمري، لكنكم غير مضطرين إلى ذلك. سيوقّعون على الاتفاق لأنّه لمصلحتهم. ما عليكم إلا الثبات".

كنت واثقاً من أنّ موقفي من بولارد مصيب ـ لكنّ ذلك لم يعفني من الشعور بقدر كبير من الضغط الذاتي. ماذا لو كنت السبب في انهيار عملية السلام بأكملها؟ فكّرت في ذلك. تمشّيت مع دنيس روس وأبلغته أنّني لا أعتقد أنّ لديّ أي خيار سوى اعتماد الموقف الذي اتخذته، لكنّني قلق حقاً من أن أصبح عائقاً بشرياً أمام السلام. فقال لي دنيس، "لا تقلق، سنحصل على اتفاق في النهاية".

انتشرت أخبار إطلاق سراح بولارد المفترض بسرعة خارج وسائل الإعلام الإسرائيلية. وسرعان ما بدأت المعارضة تصل إلى البيت من كل أنواع الأشخاص، بمن فيهم رئيس مجلس النواب نيوت غنغرِتش الذي اتصل بالرئيس ليعارض إطلاق بولارد. فعزّز ذلك عزم الرئيس على عدم إطلاقه.

أعرف أنّني عندما رأيت الرئيس ثانية أنا وستان موسكوفِتز، كان من الواضح أنّه قد اتخذ قراره. وبدلاً من تجنّب الموضوع، وضع يده على كتف ستان، ونظر إليّ وقال مازحاً، " لمَ لا نبادل ستان ببولارد".

وافق الإسرائيليون بطبيعة الحال على الاتفاق، مثلما كنت أنا ودنيس مقتنعين. لقد كانت تلك لعبة عضّ أصابع؛ تمسّك نتنياهو وجماعته بموقفهم إلى اللحظة الأخيرة لكي نقول آخ. ووقّع الفلسطينيون أيضاً. فقد كانت مذكّرة واي رِفَر لمصلحتهم بقدر ما كانت لمصلحة الإسرائيليين، وصار بوسعنا أن نهنّئ أنفسنا لمدّة قصيرة جداً على إنجاز المهمة بشكل جيد.

تغيّبت عن احتفال توقيع اتفاق واي رِفَر بعد ظهر يوم الجمعة في الغرفة الشرقية للبيت الأبيض. فلم أكن أعتقد أنّ حضور رئيس الجواسيس تلك المناسبة أكثر ملاءمة مما كان عليه الوضع في اجتماع التقاط الصور الفوتوغرافية في بداية المفاوضات.

في اليوم التالي على حفل التوقيع، تناولت أنا وستيفاني الغداء على انفراد مع الملك حسين والملكة نور في منزلهما بشارع رِفَر رود في بوتومَك، غير البعيد جداً عن منزلي. قال لي الملك، "إنّني فخور حقاً بما قمت به في تلك المفاوضات". لكن بالنسبة إليّ، كان الملك هو من يستحقّ التهنئة. فقد كان حضوره في أثناء المفاوضات بطولياً نظراً لتدهور صحّته. وتوفّي الملك حسين بعد ذلك بثلاثة أشهر ونصف. وقبل وفاة الملك بنحو شهر، توجّهت إلى مايو كلِنِك لرؤيته. كانت ستيفاني قد أعطتني بعض الزيت المقدّس من كنيسة المهد في بيت لحم وطلبت منّي أن أقدّمها إلى الملكة نور وأبلغها بأنّنا نصلّي لحدوث أعجوبة. وقبل أن يتوفّى الملك، تجشّم الملك عناء توجيه رسالة شكر مؤثّرة إلى ستيفاني على التفاتتها.

طالما شعرت عندما أكون مع الملك حسين أنّني في حضرة حكمة التاريخ، ومع ذلك عندما التقيت به للمرة الأولى في قصره، توجّه نحو السيارة التي أوصلتني وفتح الباب بنفسه وقال لي، "صباح الخير يا سيدي، يسعدني أن ألتقي بك". ترك فيّ قول الملك لي يا سيدي، وما أنا سوى شخص من كوينز، أبلغ الأثر. كنت في الثانية والأربعين في ذلك الوقت، وجديد على منصبي، وحديث عهد في حضرة أسطورة. وغالباً ما تساءلت في السنين التي أعقبت ذلك عن التأثير الذي كان يمكن أن تحدثه حكمته في مساعدتنا جميعاً على تجنّب الفوضى التي نجد فيها أنفسنا اليوم.

بعد مرور بضعة أشهر على واي، خرجت صحيفة "نيويورك تايمز" في قصة تكاد تنقل حديثي مع الرئيس في واي، بما في ذلك تعهّدي بالاستقالة إذا ما أطلق بولارد. كنت في ذلك الوقت وسط إحدى مناسبات العشاء العظيمة في واشنطن، في مطعم لوبرج شي فرانسوا في الشلالات الكبرى، فيرجينيا، مستضيفاً عشاء صاخباً على شرف مجموعة من مسؤولي الاستخبارات الأستراليين، عندما اتصل شخص من لانغلي ليقول إنّ البيت الأبيض يريد مني أن أنفي قصّة صحيفة "نيويورك تايمز". أذكر أنّني قلت، "لا". وأبلغت الناطق باسمي، بيل هارلو، أن يقول، "لا تعليق".

هل كان هذا السلام خاتمة كل السلام؟ لا، كان مجرّد بداية، لكن الفلسطينيين كانوا مستعدّين للتصرّف بطريقة لم يقدموا عليها من قبل. ونتيجة للتعاون الأمني، تراجعت حوادث الإرهاب بين 1996 و1999. يستحقّ الجانبان حصة الأسد من الثناء، لكن ضباط السي آي إيه لعبوا دوراً حاسماً وفتحوا خطوط الاتصال. كما كانت الولايات المتحدة منخرطة سياسياً أيضاً. وكما قال ستان موسكوفِتز، كانت السي آي إيه ترعى الثقة بالفلسطينيين. وكان دبلوماسيونا يضغطون على عرفات، وكان يثق بنا لأنّهم يضغطون على الإسرائيليين أيضاً. لقد نجحت مكافحة الإرهاب لأنّ الأمن والدبلوماسية اجتمعا في الوسط. وقد قدّم دور السي آي إيه لحكومتنا الأساس للمساعدة في التدخّل في السنوات التالية، ومنح العملية السياسية الأكسجين الذي تحتاج إليه لمواصلة التنفّس.

الفصل الخامس

ما بعد واي

بين اختتام قمة واي في تشرين الأول/أكتوبر 1998 ونهاية أيلول/سبتمبر 2000، لم تقع هجمات إرهابية داخل الخط الأخضر - وتلك استراحة للعنف تبدو مستحيلة على التصوّر تقريباً اليوم. ثم في 28 أيلول/سبتمبر 2000، قام أرييل شارون، زعيم حزب الليكود المعارض بزيارة لجبل الهيكل(*) في القدس القديمة، وهو المكان الذي يضمّ بقايا الهياكل اليهودية القديمة بالإضافة إلى قبة الصخرة والمسجد الأقصى، وربما أكثر قطعة أرض مثيرة للخلاف عرفها الإنسان.

كانت غاية شارون المعلنة النظر في شكاوى الجيولوجيين الإسرائيليين الذين كان المسلمون يتلفون موقعهم، لكنّه وصل محاطاً بألف جندي وشرطي إسرائيلي، بعد يوم واحد على مقتل رقيب في الجيش الإسرائيلي في هجوم إرهابي. وفي اليوم التالي للزيارة، بدأت الانتفاضة الثانية، ودبّت الفوضى في عملية السلام. وفي السنين الخمس التالية، قُتل قرابة 950 إسرائيلياً، أكثر من نصفهم داخل إسرائيل وكثير منهم في تفجيرات انتحارية فظيعة. وفي نهاية سنة 2005، بلغت حصيلة القتلى الفلسطينيين نحو 3200.

لم تنهر عملية السلام في الشرق الأوسط من قلّة المحاولة. فقد شاركتُ في ثلاث اندفاعات أخرى للسلام في الشرق الأوسط في عهد كلينتون: ملحمة كمب ديفيد بدأت في 11 تموز/يوليو واستمرّت دون توقّف لمدّة أسبوعين؛ واجتماع المتابعة في باريس الذي بدأ في 4 تشرين الأول/أكتوبر 2000، بعد أقلّ

(*) الحرم القدسي الشريف عند المسلمين، لكن المؤلف استخدم لفظة "جبل الهيكل"، فاثبتناها في المتن - المترجم.

من أسبوع على تصدّع السلام ثانية بفعل اندلاع الانتفاضة الثانية؛ وقمة 16 ـ 17 تشرين الأول/أكتوبر في شرم الشيخ، التي شارك في رئاستها كلينتون والرئيس المصري حسني مبارك.

كانت الترتيبات الأمنية التي توصّلنا إليها في واي رِفْر الأساس دائماً في هذه الاجتماعات وساعدتُ الجانبين في فهم ما يعنيه الأمن المتبادل حقاً. وقد أنشأ الفلسطينيون والإسرائيليون مراكز أمنية مشتركة وبدؤوا تدريب الأشخاص الذين يمكن أن يساعدوا في تعزيز السلام وضمان الامتثال للاتفاقات. وكنّا طوال الوقت نعمل على زيادة القدرات العملانية الفلسطينية لمنحهم مزيداً من المصداقية في أعين الإسرائيليين بحيث يتمكّنون من اتخاذ إجراءات ضدّ الإرهابيين بين ظهرانيهم. وخلال سنتين حرجتين نجح ما وضعناه معاً في واي، والجهد الذي بذلناه لتطبيقه، ربما ليس وفقاً لنصّ الاتفاق بل لروحه على الأقل.

في السي آي إيه، اضطلعنا بدور عامّ لم يكن العديد منّا في الوكالة والعديد من أعضاء الكونغرس وغيرهم مرتاحين إليه. فعلى المستوى الشخصي، بذلنا الكثير من الطاقة في التحدّي. فالجلوس في غرفة مع الفلسطينيين والإسرائيليين لا يشبه الجلوس في غرفة مع رؤساء أقسام الشركات أو حتى محامي الطلاق. بادئ ذي بدء، كنت أعرف بشكل مطلق أنّنا سنستمع في الساعات الثلاث أو الأربع الأولى إلى ما استمعنا إليه في اجتماعات سابقة بالضبط ـ سرد طويل للشكاوى. ذلك هو المعطى، ولا خيار لنا سوى القبول به، مع العلم أنّه يمكن أن يكون في أي وقت 40 بالمئة مما نسمعه غير صحيح. وكان من المسلّم به أيضاً أن ينشب في منتصف الجلسة نقاش عائلي ساخن جداً بحيث نخشى أن يصل الطرفان إلى استعمال اللكمات. هكذا كانت الأمور تجري. كان الفلسطينيون والإسرائيليون يتصايحون ويتصارخون. ولا يمكن أن يحدث شيء على الإطلاق في هذه المفاوضات.

كنت في قائمة الانتظار في قمة كمب ديفيد في تموز/يوليو 2000. لم تشغل القضايا الأمنية الأهمية القصوى في المباحثات في البداية. فقد انتقلت المحادثات إلى قضايا أخرى وشملت فاعلين آخرين، في الجانب الإسرائيلي على الأقل، حيث ذهب نتنياهو وحلّ محلّه باراك. غير أنّ عرفات كان لا يزال يرأس

الجانب الفلسطيني ومن الصعب زحزحته، إذا لم تكن مستحيلة، كالعادة. وليس للمسؤولين الرئيسيين المشاركين أي تأثير تقريباً حين يكون معنياً. كانت علاقة مادلين أولبرايت بعرفات تتراوح بين المحبّة والكراهية، وفي ذلك الوقت كان جانب "الكراهية" طاغياً على جانب "المحبّة". وكان يمكن للرئيس كلينتون أن يزحزحه، لكنّ عرفات استعصى حتى على أفضل جهوده.

في الظاهر، كان من المدهش مقدار التضحية التي أبدى الإسرائيليون استعدادهم لتقديمها باسم التوصّل إلى نوع من الاتفاق الدائم، ومن الصعب فهم سبب رفض عرفات. مع ذلك فإنّ تقييم السي آي إيه السابق للقمة أظهر أنّ باراك قادم إلى كمب ديفيد لإبرام اتفاقية إطار للحل الدائم، لكن لم يكن لدى عرفات مثل هذه النية. فقد كان عرفات يعتقد أنّه حصل على التزام مؤكّد من باراك بتسليم ثلاث قرى عربية قرب القدس. وعندما اتضح لعرفات في أواسط أيار/مايو أنّه لن يحصل على القرى عما قريب، استنتج أنّه لا يستطيع الثقة بباراك بشأن تنفيذ وعوده. فحجّة باراك أنّ وضعه الدقيق في الداخل يقتضي منه المحافظة على رأسماله السياسي لمحادثات الوضع النهائي بدلاً من تبديده على سلسلة من الخطوات المرحلية لم تبدُ منطقية بالنسبة إلى عرفات. وهكذا جاء عرفات إلى القمة لأنّه لا يريد إهانة الرئيس كلينتون. لكن بدون إرجاع القرى وإبداء المرونة الإسرائيلية فإنّه سيتريّث حتى انتهاء المسعى الحالي.

بعد عشرة أيام من المحادثات تغيّرت حالة الانتظار التي كنت أتخذها. فقد اتصلت بي مادلين أولبرايت القلقة وطلبت منّي أن أحضر إلى كمب ديفيد بعد ظهر 22 تموز/يوليو لمحاولة إقناع عرفات بالتفاوض على أساس خطة باراك. اجتمعت أنا وغيوف أوكونِل، خليفة ستان موسكوفِتز، مع مادلين أولبرايت القانطة وفريق السلام في حجرة وزيرة الخارجية. فأبلغتنا بأنّ المفاوضات انهارت إلى حدّ ما بعد تلك الصورة الشهيرة لباراك وعرفات وهما يحثّان أحدهما الآخر على الدخول أولاً إلى مقرّ الرئيس. والواقع أنّ باراك وعرفات لم يجتمعا معاً منذ ذلك الحين. طلبت منّي أولبرايت زيارة رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية لمحاولة إقناعه بالعودة إلى المفاوضات.

توجّهت إلى مقرّ عرفات وأبلغته بأنّ الإسرائيليين لن يمدّوا غصن الزيتون

ثانية على هذا النحو. وذكّرته بالجهد الذي بذله الرئيس لدفع عملية السلام إلى الأمام. وقلت، "عليك أن تعود الآن إلى طاولة المفاوضات". وسألته بصورة مباشرة إذا كان راغباً في التفاوض. فإذا لم يكن كذلك فسيحين الوقت عندئذٍ ليعود الجميع إلى منازلهم. وكم دهشت عندما وافق عرفات على الفور، قائلاً إنّه مستعدّ للنظر في أي شيء يعرضه الرئيس عليه. دام النقاش بأكمله نحو ربع ساعة، وعدنا بعد قليل إلى غرفة أولبرايت.

دُهشت وزيرة الخارجية لأنّها كانت تنتظر الأسوأ، لكنّ الأخبار نشّطتها. طلبت منا العودة إلى مقرّ عرفات، وأن يصحبنا كبير المترجمين في وزارة الخارجية، جمال هلال، لضمان عدم حدوث مشكلة في الاتصال. عدنا وتعهّد عرفات ثانية بالتفاوض، ولكن هذه المرة مع تنبيه مهمّ: لا يمكنه البتة التسوية على وضع القدس. وتحدّث مطوّلاً عن الجالية الأرمنية ورغبتها في أن تكون جزءاً من دولة فلسطينية، والحاجة إلى إحضار ممثّل أرمني للمشاركة في المحادثات. وفي نظرة استرجاعية، كان يضع المؤشّر الذي يتيح له قول لا.

أمضينا ما تبقى من اليوم في حركة مكوكية بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وشعرنا بأنّنا قريبون من الاتفاق على معظم القضايا الأمنية. استضافت أولبرايت عشاء في تلك الليلة، ودعت إليه عرفات وباراك. رفض باراك الحضور ما أثار دهشتنا. لكنّنا علمنا لاحقاً أنّه لجأ إلى مقرّه بعيد اليوم الأول من المحادثات ولم يخرج منه إلا للمشي منفرداً.

بعد بضع ساعات من النوم، عدنا إلى كمب ديفيد وشاركنا في جولة طويلة من المباحثات الأمنية متعدّدة الأطراف. وكان ينتظر أن يعود الرئيس إلى كمب ديفيد في الثالثة والنصف بعد الظهر. طلبت منا أولبرايت جميعاً الاجتماع والقيام بجهد مشترك للتوصّل إلى ما سنبلغه به. قبيل الاجتماع، التقينا بمحمد دحلان وشلومو يناي، وكانا يعملان على تفاصيل اتفاق أمني. كانت هناك ست قضايا: الإنذار المبكّر، والمجال الجوي، والانتشار في الحالات الطارئة، ونزع السلاح، ومكافحة الإرهاب ووادي الأردن. أبلغنا دحلان ويناي أنّ مباحثاتهما تمضي بشكل جيّد، وأنّهما أجملا حلولهما المقترحة. وعلى رغم وجود بعض الاختلافات الصغيرة، فإنّهما كانا واثقين من أنّ بوسعهما حلها قبل الاجتماع مع الرئيس.

نقلت ذلك إلى أولبرايت، وقدّمت إلى الرئيس تقريراً مشجّعاً جداً بعد وصوله.

عقد الرئيس جلسة المفاوضات، ودهشت لأنّه بقي جالساً على كرسيه يقود هذا المسعى إلى أن انتهى الاجتماع في منتصف الليل. بدأ بإبلاغ المجموعة، "لدينا الكثير من العمل. لنراجع جدول الأعمال بأسرع ما يمكن. وحيث يوجد اتفاق، ننتقل إلى البند الآخر ونركّز على النقاط التي لا تزال تثير الاختلاف. على الجميع العمل على أساس افتراضين:

ـ ما من أحد ملزم بأي شيء يقوله بدون اتفاق شامل.

ـ لنفترض أنّ بوسعنا التوصّل في النهاية إلى اتفاق بشأن من يسيطر على ماذا من الأراضي".

افتتح شلومو يناي البحث بمراجعة حاجة إسرائيل إلى مواقع إنذار مبكّر على الأراضي الفلسطينية تستطيع من خلالها كشف أي انتهاك للحدود. وأجمل يناي اقتراحاً لإقامة ثلاثة مواقع للإنذار المبكّر. وكان اقتراح يناي متطابق جداً مع ما أبلغنا هو ودحلان أنّه كان مقبولاً قبل الظهر. وأعطى يناي الحديث إلى دحلان متوقّعاً رداً فلسطينياً إيجابياً.

ابتدأ دحلان بالتذمّر من أنّ كل بنود جدول الأعمال إسرائيلية. وأبلغنا بأنّ للفلسطينيين مطالبهم. وهم لن يثيروها الآن، لكنّه طمأننا بأنّه يعتقد بأنّ الإسرائيليين قادرون على تلبيتها. وذكر دحلان بعد ذلك، "قلنا إنّنا **نتفهّم** الحاجة الإسرائيلية إلى مواقع إنذار مبكّر. ولم نقل إنّنا **موافقون** عليها". ظننت أنّه لا بد أنّ شيئاً ما قد حدث في الثلاث أو الأربع ساعات التي مضت بعد اجتماعنا بيناي ودحلان.

تبع ما تبقّى من الاجتماع ذلك السيناريو. يطرح يناي حلاً، فيعترض عليه دحلان. وقد قام الرئيس بعمل رائع في محاولة تضييق الفجوات واستنبط أفكاراً خلاقة لتسوية الخلافات. وعندما افترقنا لأخذ قسط من النوم، ظننت أنّنا قريبون من التوصّل إلى اتفاق. قدت السيّارة في رحلة طويلة إلى واشنطن، لكن بعيد توجّهي إلى الفراش، استدعيت إلى كمب ديفيد ثانية. وعندما وصلت، كانت المحادثات قد انهارت. وعاد الطرفان في النهاية خاليي الوفاض.

في تشرين الأول/أكتوبر 2000 اجتمعت مختلف الأطراف ثانية في باريس. في ذلك الوقت، كان قد مضى على الانتفاضة أسبوع، كنّا نحاول التوصّل إلى شيء مثير لإيقاف العنف. فاجأتني مادلين بالتوجّه نحوي في وقت مبكّر من الاجتماع والقول، "تولّ الأمر". قبلت على مضض. وراجعت في ذهني نقاط الحديث التي لدي، وخلال وقت قصير توصّلنا إلى عشر خطوات يجب اتخاذها - عشر خطوات وافق الطرفان عليها، وذلك اختراق كبير. وفيما عمد دنيس روس إلى إيجاز الخطوات العشر ووضعها على الورق، غادر عرفات لزيارة الرئيس الفرنسي جاك شيراك، وبدأ كل شيء ينحرف عن مساره ثانية.

بحث الرئيس الفلسطيني مع شيراك أكثر النقاط العشر إثارة للخلاف - التحقيق في أسباب الانتفاضة. في اجتماعنا وافق الطرفان على لجنة تحكيم برئاسة أميركية، يشارك فيها الأوروبيون، لكنّ عرفات ضغط على شيراك من أجل محكمة دولية، محاكمة استعراضية مع هيئة محلّفين جذّابة لن ترضى بها إسرائيل قط. وأيّد شيراك عرفات، وعدنا إلى المراوحة ثانية.

لم يكلّف باراك نفسه عناء التوجّه لمدة وجيزة بعد أسبوع إلى شرم الشيخ لحضور قمة بين كلينتون ومبارك. فمصر تحتل موقعاً فريداً في الشرق الأوسط. وينافسها السعوديون في ذلك لأسباب مقنعة، لكنّ القاهرة، لا الرياض، هي العاصمة الفكرية للإسلام. ويبلغ تعداد السكان المصريين نحو خمسة وسبعين مليون نسمة، أي ثلاثة أضعاف السكان السعوديين، فيما يقدّر ناتجها المحلي الإجمالي بأربعة أضعاف حجم الناتج المحلي السوري. وذلك بمفرده يجعلها مهمّة، لكنّها على غرار المملكة العربية السعودية تعاني من الإرهاب. فقد ولد الإخوان المسلمون في مصر؛ واغتيل أنور السادات هناك. وخاضت مصر متحالفة مع البلدان العربية أربع حروب ضدّ إسرائيل، في 1948، و1967، و1968 - 1970، وفي 1973. وهي لا تزال البلد الذي يتطلّع إليه معظم الفلسطينيين باعتباره حاميهم.

يرأس عمر سليمان جهاز المخابرات المصرية منذ سنوات عديدة. وهو كلواء ورئيس للمخابرات، طويل القامة ذو مظهر ملوكي، وشخص قوي جداً، ويتحدّث بتمهّل شديد. كما أنّه شديد وجذّاب. وهو صريح تماماً في عالم مليء

بالظلال. كما أنّ عمر عمل بعيداً عن الأضواء في محاولة لإحلال السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وينطبق ذلك أيضاً حتى عندما كانت الولايات المتحدة لا تزال منخرطة في العملية. وعندما لم يكن أحد يحاول الاجتماع بحماس، ولا يتحدّث أحد إلى الفلسطينيين، وعندما لم يكن أحد يتحدّث إلى الإسرائيليين، وعندما لم يكن هناك من يتقدّم بأفكار مبتكرة لمحاولة جعل الأطراف تتحدّث بعضها إلى بعض، كان عمر على الأرض يعرّض نفسه للمخاطر.

لم أكن أعرف حسني مبارك جيّداً، لكنّه أحد أكثر الشركاء موثوقية في محاربة الإرهاب ومحاولة تحقيق السلام في الشرق الأوسط. لم تكن علاقتنا علاقة الندّ للندّ. إنّه شخصية تاريخية مهمة. فهو يرأس مصر منذ سنة 1981، في أعقاب اغتيال السادات. وكان هو نفسه قاب قوسين أو أدنى من التعرّض للاغتيال في سنة 1995، عندما كان في إثيوبيا، وبعد أربع سنوات نجا من الموت أيضاً عندما هاجمه أحدهم بسكين. إنّه يمتلك حكمة كبيرة، وثمة جانب مرح فيه على الرغم من أنّه رجل جدّي. وكانت قمة تشرين الأول/أكتوبر في شرم الشيخ مثالاً على ذلك. فقد أمضيت أنا وعمر سليمان النهار بأكمله محبوسين في غرفة مع الفلسطينيين والإسرائيليين للتوصل إلى صفقة أمنية. وعندما فرغنا، ذهبت لأطلع ياسر عرفات على التفاصيل، في حين جلس مبارك على كرسي في ركن الغرفة. كان لدى عرفات في مثل هذه الظروف طريقة في النظر إلي كأنّني أتحدّث لغة أجنبية غير مفهومة. وذلك أمر معهود عنه، كان يشتري الوقت للتفكير في الأمور. لكن في هذه المناسبة لم يكن الأمر كما هو مألوف. فقد رأيت بزاوية عيني حسني مبارك، الرئيس المصري، ومستضيف المؤتمر، وأقرب ما يكون الضامن لفلسطين، ينظر إلي وإلى عرفات وهو يحرّك إصبعه قرب رأسه، وتلك هي الإشارة الشائعة التي تعني أنّ "الشخص الذي تتحدّث إليه مخبول"! وتابعت الإطلاع - فأنا مهني مدرّب في النهاية - لكن لم يكن الأمر سهلاً، وبخاصة عندما استسلم مبارك للضحك بهدوء بعد أدائه حركته المضحكة.

كانت الثقة بعرفات مشكلة عويصة دائماً، لا سيما في السنة الأخيرة من إدارة كلينتون. فقد كان يعرف مقدار تلهّف الرئيس الأميركي للتوصّل إلى سلام - لأسباب إنسانية واستراتيجية، ولكي يخلّف ميراثاً. وكان عرفات يريد شيئاً إضافياً

دائماً، ولم يكن هذا الشيء الإضافي يكفي البتة لأنّ ما يريده حقّاً أن تبقى عملية السلام ناشطة دائماً دون أن يتمّ التوصّل إلى حلّ. فبقاء العملية مستمرة يعطي عرفات نفوذاً. الوصول إلى حافّة الاتفاق ثم التراجع يجعله لاعباً مركزياً على المسرح العالمي، ويضفي عليه الشرعية. وسيراه شعبه في أخبار السي إن إن. وكان يحبّ وجود السي آي إيه في وسط المفاوضات. فالسي آي إيه تعويذة قوية في الشرق الأوسط. كان يأخذ ما يستطيع منّا، ولا يعطي بعد ذلك سوى القليل.

عندما جاءت إدارة بوش إلى السلطة، لم تكن تبدي اهتماماً كبيراً بعرفات. لقد جعله فريق كلينتون جزءاً مركزياً من عملية السلام. مع ذلك لم يتمكّن عرفات من إنجاز الاتفاق. لذلك - وتلك نظرة كنت أؤيّدها - لن يُسمح له بالدخول من الباب الأمامي. ولن يصوّر بعد الآن كلاعب مركزي. ولا مزيد من المكافآت لتصرّف لا يقودنا إلى أي مكان.

عند تغيّر الإدارة، تغيّر أيضاً دوري، ودور السي آي إيه، في المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين. كما أنّ إدارة بوش لديها رؤية تقليدية أكثر، وربما أكثر ملاءمة، فيما يتعلّق بمشاركة السي آي إيه. فلم تكن مرتاحة لوظيفة الوكالة شبه دبلوماسية التي اضطلعنا بها في السنوات القليلة الماضية. وكانت تريد حصر الأمر بها. غير أنّني قمت بمسعى أخير بطلب رسمي من الإدارة. ففي أوائل حزيران/يونيو 2001، توجّهت إلى عمان والقاهرة وتل أبيب. لا أعتقد أنّ فريق بوش كان ينتظر الكثير من رحلتي - كان الأمر بالنسبة إليهم أشبه بتأدية واجب - لكن بعد أسبوع من المفاوضات المكثّفة والرحلات المكّوكية من عاصمة إلى أخرى، تمكّنا من التوصّل إلى ما أصبح معروفاً بخطة عمل تنيت الأمنية، وهي جدول زمني واضح جداً ومباشر يبسط الخطوات التي اتفق الجانبان على اتخاذها لتقوية الإطار الأمني.

لم تنفّذ خطة العمل تلك أيضاً مثل كثير غيرها. وكان دنيس روس قد ترك منصبه في ذلك الوقت. ولم تُجْرَ أي محاولة لتعيين أحد مكانه يكون عمله التفكير في هذه القضية ليل نهار، وبالتالي كان الدفع على الجانب السياسي ضئيلاً. توجّه كولن باول إلى المنطقة في أواخر حزيران/يونيو في محاولة لتحريك الأمور سياسياً. لكنّه لم ينجح على الرغم من المساعي التي بذلها. وهكذا اقتربنا

مرة ثانية من جدول عمل لوقف إطلاق النار، وانتهى أمره ثانية قبل أن تتعمّق جذوره. وقد كان ذلك محتوماً بغياب العملية السياسية. وبعد ذلك بقليل، قرّرت أنّه لم يعد لدينا دور نلعبه. فقد كان رأيي دائماً أنّ دورنا في العملية أن نكون وسيطاً نزيهاً، لكن بعد حزيران/يونيو 2001، لم يتبقّ شيء لنتوسّط بنزاهة. والأفضل أن ننسحب ونحمي مؤسّستنا، ونبقي على اتصال بالإسرائيليين والفلسطينيين، ونقدم تقارير بدقة ونزاهة إلى كل الأفرقاء عما يجري على الأرض ـ العمل التقليدي لوكالة مخابرات ـ والابتعاد عن الأضواء.

هكذا ظننّا. وفي ربيع 2002، وجدت السي آي إيه نفسها وسط إحدى الأزمات التي حظيت بتغطية إعلامية كبيرة. ففي 2 نيسان/أبريل، لجأ نحو مئتي فلسطيني، بينهم قرابة خمسين مسلّحاً، إلى كنيسة المهد، وهي من أقدس الأماكن لدى المسيحيين، هرباً من غزو الجيش الإسرائيلي مدينة بيت لحم. وهذه الكنيسة تخضع لإدارة ائتلاف من رجال الدين الأرمن والكاثوليك والأرثوذكس، وهي مقامة فوق ما يعتقد أنّه مكان ولادة المسيح. وعندما تمترس الفلسطينيون في الكنيسة، فإنّهم شكّلوا معضلة عويصة أمام الإسرائيليين وتحوّل الأمر إلى مأزق مستحكم طويل جداً. وبقي العديد من رجال الدين الذين يعملون في الكنيسة في الداخل "كرهائن طوعيين"، على أمل أن يحول وجودهم دون سفك الدماء.

اتصل الإسرائيليون في وقت مبكّر بمسؤول السي آي إيه في المنطقة، غيوف أوكونِل، وطلبوا منه التوسّط لدى الفلسطينيين للمساعدة في إنهاء المأزق. ومما جعل الوضع خطراً على وجه الخصوص أنّ بعض الفلسطينيين كانوا يودّون أن يكون الردّ الإسرائيلي مفرطاً، فيخرّبون الموقع المقدّس، وربما يقتلون بعض الرهبان إلى جانب الإرهابيين، ما يثير غضباً دولياً.

اتصل غيوف بمسؤول فلسطيني كبير. وخلال يومين توصّلا إلى خطة. وكان الإسرائيليون قد زوّدوا غيوف بخلاصة موقفهم التفاوضي ـ إما أن تقدم حفنة من الرجال المطلوبين المحصورين في الكنيسة إلى المحاكمة وإما أن ترحّل إلى المنفى من الأراضي التي يسيطر عليها الإسرائيليون أو الفلسطينيون. وتمكّن غيوف بصعوبة من حمل الفلسطينيين على الموافقة على ترتيبات النفي. ثمّ تبدّل الموقف الإسرائيلي. فقد أبلغ المسؤولون في الشين بيت أوكونِل معتذرين بأنّهم

لم يتمكّنوا من إتمام الاتفاق الذي سبق لهم أن اقترحوه. والأسوأ من ذلك أنّ الإسرائيليين طلبوا من السي آي إيه التخلّي عن مساعيها والسماح للمفاوضين الأوروبيين بمحاولة إيصال الوضع إلى خواتيمه. فانسحبنا.

وفي الأسابيع العديدة التالية قتل القنّاصة الإسرائيليون أو جرحوا العديد من الفلسطينيين، وكذلك من العاملين في الكنيسة الذين حسبوا خطأ أنّهم إرهابيون. ومنع الإسرائيليون أيضاً دخول الطعام إلى الموقع. وسرعان ما تدهورت الظروف في الداخل.

بعد ثلاثة أسابيع من عدم التقدّم إلى أي مكان، عاد الإسرائيليون إلى غيوف وقالوا، "إنّنا بحاجة حقاً إلى تدخّلك ثانية. لا يمكننا السماح بأن يطول الوضع أكثر".

وهكذا عاود غيوف الاتصال بالمسؤول الفلسطيني الكبير، فيما دخل بعض رجال السي آي إيه الكنيسة وأجروا اتصالاً مباشراً ببعض الفلسطينيين الذين لجؤوا إلى هناك. ومع أنّ غيوف أطلع الأوروبيين على كل خطوة خطاها، فإنّهم لم يكونوا مسرورين من مشاركتنا ثانية، والحلول مكانهم. كان الأوروبيون يتعاملون مع أسر الرجال المحاصرين في الكنيسة دون أن يدركوا أنّ القرار الحقيقي ليس لديهم بل مع ياسر عرفات والسلطة الوطنية الفلسطينية.

وبعد كثير من الأخذ والردّ، توصّل أوكونِل إلى اتفاق ثانية. وبدا أنّه بلغ النهاية السعيدة. فبدأ الإسرائيليون بإزالة الحواجز حول الكنيسة، لكن جاء دور عرفات ليتراجع هذه المرة. وقد جسّد الوضع المصاعب التي ينطوي عليها إحلال السلام في الشرق الأوسط. أخيراً وافق عرفات على معظم عناصر الاتفاق، لكن بقيت نقطة عالقة: الأسلحة التي حملها الفلسطينيون معهم إلى الكنيسة.

لم يكن الإسرائيليون بطبيعة الحال يريدون أن يخرج الفلسطينيون بأسلحتهم كما دخلوا. لكنّ عرفات أصرّ على عدم تسليم الأسلحة إلى الإسرائيليين. وكانت نظريّتنا أنّه لا يريد أن يكشف الخبراء الشرعيون الإسرائيليون لاحقاً أنّ هذه الأسلحة نفسها استخدمت في هجمات إرهابية. وذلك سيقدّم للإسرائيليين نصراً دعائياً.

مرة أخرى جاء أوكونِل بفكرة منقذة. قال، "سنلقي الأسلحة في البحر"! ظنّ الجميع للوهلة الأولى أنّ ذلك حلّ رائع. لكنّ الاتفاق أبطل ثانية. فقد أراد الإسرائيليون إلقاء الأسلحة في البحر المتوسّط، وأراد الفلسطينيون رميها في البحر الميت، على مقربة من أراضيهم.

أخيراً، جاء أوكونِل بالخطة ب، أو ربما كانت الخطة ج ـ تأخذ الولايات المتحدة الأسلحة وتحتفظ بها إلى الأبد. وافق كل المفاوضين الحاضرين، لكن يجب أن يوافق المسؤولون عنهم على الفكرة. اتصل بي أوكونِل وطلب منّي اقتفاء عرفات. تمكّنت من الاتصال بعرفات في مصر وهنّأته على الاتفاق.

"اتفاق؟ أي اتفاق؟ لا أعرف شيئاً عن أي اتفاق"، قال على طريقته المعهودة. وفي النهاية أقنعنا كل الأطراف بأنّ هذا الترتيب هو الأفضل، وبعد ثمانية وثلاثين يوماً، أعيدت السيطرة على الكنيسة إلى أصحابها.

وددتُ لو لقيت مشاركتنا الواسعة في عملية السلام نجاحاً مماثلاً. مع ذلك، بصرف النظر عن مقدار أسفي على النتيجة، ما كنت لأتخلّى عن العملية نفسها. ففي كل تعاملاتنا مع الإسرائيليين والفلسطينيين، فاوضنا بنية حسنة. وعندما طلبت منّا إسرائيل التراجع، تراجعنا. وعندما كان الفلسطينيون بحاجة إلى من يمسك بيدهم، مسكنا بها. وفي النهاية، أبلغت الطرفين أنّ الولايات المتحدة لا يمكنها أن ترغب في السلام في المنطقة أكثر منهما.

عندما تدخّلنا في عملية السلام، كان من الصعب ألا نستغرق بها تماماً. فلدينا روابط عميقة جداً مع الإسرائيليين، الذين يشبهوننا من عدة نواح. وكانت العلاقات التي نسجناها مع رجال استخباراتهم المهنيين عميقة وذات مغزى. وقد أصبحت علاقات شخصية، حيث تحوّلت إلى صداقة دائمة مع داني ياطوم وإفرايم هاليفي وأفي دختر. فهؤلاء رجال يمكنني الاعتماد عليهم. ولدينا دوافع واهتمامات مشتركة.

في الوقت نفسه، كان من الصعب عدم نشوء مودّة مع الفلسطينيين. فقد كنت أدرك أنّهم يريدون وضع أنفسهم في مكان أفضل. لكنّ السياسة والعداوات التاريخية أشياء لا تستطيع المحادثات الأمنية وحدها التغلّب عليها. وكنت أرى أنّه

إذا كان هناك من طريقة لتحسين حياة هذا الشعب الذي يعاني منذ مدة طويلة، فينبغي لنا أن نجرّبها. صحيح أنّها بيئة عاطفية، لكن ثمة مواهب وإمكانات كبيرة لدى الجانبين. وهناك احتمالات عظيمة. المسألة لا تتعلّق البتة بتأييد الإسرائيليين أو تأييد الفلسطينيين. فقد كنت أؤيّد الجانبين.

من الواضح أن الطرفين يتحمّلان المسؤولية النهائية عن نجاح العملية أو فشلها. فلا يمكننا أن نبلغ رئيس الوزراء الإسرائيلي ما هي احتياجاته الأمنية. ولا يمكننا أن نبلغ رئيس الوزراء الفلسطيني ما هي احتياجاته الأمنية. لكنّ الولايات المتحدة كانت في تلك الفترة وفي هذه القضية تلعب دوراً مميّزاً. وقد نجح ذلك، لا بالنسبة إلى الأمن والفائدة الأخلاقية فحسب، وإنّما لفائدة العالم أيضاً إلى حدّ كبير.

على الرغم من أنّ استراتيجيتنا كانت متركّزة أولاً وقبل كل شيء على الإسرائيليين والفلسطينيين، فقد كانت هناك منافع أخرى. لقد منحنا ذلك شرعية أكبر في العالم العربي لأنّنا أظهرنا الكرامة والاحترام في التعامل مع الشعب الفلسطيني. وأتاح لنا أن نُظهر للشارع العربي أنّنا نهتمّ بقضية استخدمها الإسلاميون والإرهابيون لتحريك مشاعر الظلم. وقد فُتحت أمامنا الأبواب لأنّنا ظهرنا منصفين. لم يقتصر ذلك فقط على رؤساء المخابرات في كل أنحاء المنطقة، بل تعدّاه إلى رؤساء الدول أيضاً، بحيث يقفون إلى جانبنا عندما نحتاج إلى مساعدتهم حقاً. وكان ذلك الوقت يقترب. ففي معظم الأحيان، كانت العقبة الكأداء أمام السلام تحمل الاسم نفسه: عرفات.

الفصل السادس

عرفات

كان ياسر عرفات الثابت الوحيد في الشرق الأوسط في أثناء تقلّدي منصبي. فمنذ ظهوره أول مرّة على غلاف مجلّة "تايم" في سنة 1968، وعبر سنواته الأخيرة التي حاصره فيها الإسرائيليون في مقرّ قيادته برام الله، إلى وفاته في كانون الأول/ديسمبر 2004، كان عرفات وجه الكفاح الفلسطيني ـ في السراء والضراء.

كان رؤساء الأجهزة الأمنية لديه يعرفون حدوده. وغالباً ما أقرّوا بالحاجة إلى التغيير؛ وكانوا يدركون عدم وجود مساءلة داخل النظام. لكن كان من الواضح أنّهم لن يخرجوا عن صفوف الختيار، كما حثثناهم في الغالب.

لقد كان عرفات بطل الثورة، وقائد الشعب. الحقيقة الوحيدة الصلبة والتي لا يمكن اجتنابها أنّ عملية السلام لن تنجح بدونه، ولم يكن يريد لها أن تنجح بأي طريقة مقبولة لدى إسرائيل أو الولايات المتحدة. فكم من مرة في غرفة المفاوضات تمنّينا جميعاً أن يختفي. مع ذلك، ما إن يخرج من الباب حتى يصبح الحديث عنه وحده.

كان الإسرائيليون يعرفون عرفات. كانوا يعرفونه أفضل من أي شخص آخر في العالم، وكان النقاش دائماً: من هو؟ هل لديه استراتيجية؟ دخلت في نقاش طويل حول ذلك مع شلومو يناي، رئيس هيئة التخطيط العسكري في الجيش الإسرائيلي في ذلك الوقت. وشلومو قائد دبّابات قديم؛ وقد أصيب بحروق شديدة في إحدى المعارك. وهو مفكّر استراتيجي كنت أعتمد عليه بسبب استقامته وصراحته.

بعد كثير من الأخذ والردّ، قال أخيراً، "أجب عن السؤال التالي: هل عرفات موسى أم بن غوريون"؟ ثم أجاب نفسه: "إنّه موسى. إنّه لا ينجز اتفاقاً قط. ولن يوقّع اتفاقاً البتة. لن يعرّض موقعه للخطر لأنّه يريد أن يأخذ شعبه إلى الأرض الموعودة. والأرض الموعودة بالنسبة إلى عرفات هي القدس، ولن يتنازل البتة". لقد كان أكثر التحليلات التي سمعتها تبصّراً عن عرفات.

مع أنّ الولايات المتحدة أنشأت منذ مدة طويلة علاقات مع عرفات، فمن المضلّل تشخيصها بأنّها كانت وديّة. ففي النهاية، كانت منظمة عرفات هي الضالعة في العديد من العمليات الإرهابية في السبعينيات (1970نات) والثمانينيات (1980نات). وعلى الرغم من أنّ عرفات تقاسم جائزة نوبل للسلام مع شمعون بيريز وإسحاق رابين، فإنّه أدار ظهره بعد ست سنوات إلى أفضل عرض قد تتلقّاه فلسطين في حياتنا. كانت هناك أوقات يدفعني هذا الرجل إلى الجنون، وأوقات أريد أن أعانقه. إنّه أعقد إنسان تعاملت معه دون منازع. لم أكن أعرف البتة أي عرفات سيظهر، لكنّني كنت أعرف أنّه ستكون هناك دائماً قصة تروى فيما بعد بصرف النظر عن أي شخصية سيظهر فيها.

كانت إحدى أوائل المرات التي ألتقيته فيها في مقرّ إقامة رئيس الأساقفة الأرثونكس في بيت لحم. كنت لا أزال نائب مدير الاستخبارات المركزية في ذلك الوقت، لكنّني جلست إلى جانب عرفات، تحت لوحة للعشاء الأخير، في غرفة مليئة بالبنادق. وأذكر أنّني نظرت إلى تلك اللوحة، ونظرت إلى طبقي، وتأمّلت في كل التوتّر الديني الذي يطبع كل شيء بالفعل في بيت لحم، وفكّرت، قضي الأمر. لقد انتهى كل شيء. وقد يكون هذا عشائي الأخير.

كان الفلسطيني الجالس إلى يميني شخصاً لم ألتقِ به من قبل. وفي منتصف العشاء، التفتّ نحوه وقلت، "ماذا كنت تفعل قبل الآن"؟

أجابني، "كنت في سجن إسرائيلي لمدة سبع سنوات".

فسألت، "لماذا ذهبت إلى السجن"؟

ردّ بطريقة واقعية، "فجّرت حافلة مدرسة إسرائيلية".

أذكر أنّني فكّرت بأنّ الأمر سيكون مختلفاً. لم تعد في كانساس. كان عرفات شديد الاهتمام بي في أثناء العشاء، بل إنّه غرف الطعام من طبقه ووضعه في طبقي قائلاً إنّه قلق لأنّني لم آكل ما يكفي. وبعد العشاء اتفق أن قلت إنّني أرثونكسي، فازداد عرفات دفئاً عند سماع ذلك الخبر. ويبدو أنّه كان يحمل بعض المودّة لليونانيين.

فجأة بدأ عرفات يقدّم الهدايا، ويصرّ على التقاط الصور الفوتوغرافية، وكل ما يتعلّق بواجبات المضيف. وفي السنين التالية، كان يغضب منّي، أو يهاجم كل منّا الآخر، لكن لم يصبح الأمر شخصياً بيننا البتة ولم تخْبُ لحظة الاتصال تلك بيننا. كنت أدخل إلى مقرّ قيادة عرفات وقد يكون هناك أربعين أو خمسين شخصاً يتحدّثون في الوقت نفسه، ويصيحون، ويضحكون، ويروون الأكاذيب بعضهم لبعض لأنّهم لا يريدون جرح مشاعر أحد بقول الحقيقة كاملة، وكنت أفكّر في سرّي، إنّ هذا شلبيه باليونانيين الذين عرفتهم في أثناء نشأتي في كوينز.

الحقّ يقال إنّني أحبّ الإسرائيليين ـ حبّهم للحياة، وما فعلوه للدفاع عن أنفسهم، وما فعلوه في إنشاء دولتهم ـ لكنّني أقمت صلة حميمة مع الفلسطينيين أيضاً. وكان ياسر عرفات جزءاً من ذلك. لم أستطع أن أمنع نفسي عن الإعجاب به. إنّ كلمة "صديق" غريبة دائماً عندما تشغل منصباً مثل مدير الاستخبارات المركزية. وربما يكون "زواج المصلحة" تعبيراً أكثر دقّة، لكن ذلك لا يعبّر تماماً أيضاً عما كنت أشعر به تجاه ياسر عرفات.

كان هناك كل غرابة الأطوار، وعدم قابلية التوقّع، والمسرح الدائم. كنّا نتراهن فيما بيننا كلما أردنا مقابلة عرفات كم من الوقت سيمضي قبل أن يقول، "ما زلت أعاني"، وهي لازمة يردّدها دائماً. كان كل منّا يختار وقتا. وبما أنّني أنا الذي أقود النقاش من جانبنا على العموم، فقد كنت أراقب الساعة عن كثب، ثم في اللحظة المناسبة، أسأله، "وكيف حالك حضرة الرئيس عرفات"؟ الجواب: لا يزال يعاني، دائماً.

أذكر يوماً أنّ الإسرائيليين أرسلوا مبعوثاً منخفض المستوى، شخصاً لم نسمع به قط. ألقى عرفات نظرة واحدة عليه، ثم نهض حانقاً وصاح، "هل يمكن

أن تصدّقوا أنّهم أرسلوا هذا مقهى الصبي"؟ وعرفنا أنّه يقصد "صبيّ المقهى"(*).

وهناك أيضاً عندما كنّا في مقرّ إقامة السفير الأميركي بباريس - في تشرين الأول/أكتوبر 2000، في مؤتمر آخر نتفاوض على سلام لن يتحقّق - عندما خاطب بوغي يعالون، رئيس الأركان العامّة الإسرائيلي، عرفات بقوله الرئيس(**) عرفات. غضب عرفات فجأة أمام مادلين أولبرايت والوفدين في كلا الجانبين. "نادني الجنرال عرفات! كنت أكبر جنرال في الجيش المصري"! ولم أكن أعرف أنّه كان في الجيش المصري، فما بالك بجنرال أو جنرال كبير. لكنّني لم أكن في وارد تصحيح قوله.

في البداية كانت إدارة بوش تريدني أن أنأى بنفسي عن عملية السلام، وأن أدع الأمور إلى الدبلوماسيين. وكان ذلك يناسبني. لكن في 1 حزيران/يونيو 2001، وقع هجوم إرهابي فظيع على ملهى ليلي في تل أبيب يدعى دُلفِنارْيوم. قُتل في هذا الهجوم الانتحاري وواحد وعشرون من الشبّان الإسرائيليين، معظمهم من المهاجرين الروس. وقد صدمت هذه المقتلة الإسرائيليين، وبدا أنّ الجوّ البشع في المنطقة سيصبح أكثر بشاعة.

لذا بعد بضعة أيام أوفدت إلى المنطقة لأرى ما الذي يمكن عمله لإحياء جهود السلام، ومحاولة وضع اتفاق أمني قابل للنجاح ويمكن أن يسمح بتقدّم العملية السياسية.

كنّا في غرفة الحكومة الإسرائيلية، خارج مكتب شارون، نضع اللمسات الأخيرة على اتفاق محتمل، عندما بدأ الإسرائيليون يطالبون باتفاق جانبي، نوع من الغطاء يمكنهم أن يختبئوا خلفه إذا أفسدت الأمور، أو على الأرجح، إذا تسرّبت الأخبار إلى الصحافة لتخريب العملية بأكملها.

قلت لهم، "لا اتفاقات جانبية".

قالوا، "لا اتفاق".

(*) قال عرفات وفقاً للمؤلف boy coffee، وعرفوا أنه يقصد coffee boy، أي قهوجي - المترجم.

(**) قالها بالعربية - المترجم.

ظللنا نتنقّل في حركة مكّوكية بين الجانبين لمدّة ثمانية أيام ونحن نضع ما اعتقد فريقنا أنّه عرض منصف، يعيد طرح أفكار قديمة ويعزّزها ويطرح أفكاراً جديدة تتطلّب اتخاذ إجراءات قاسية ضدّ شعبهم.

كان الاتفاق الذي دعي "خطة عمل" لائحة مفصّلة بالخطوات المحدّدة التي تفضي إلى استئناف التعاون الأمني، وتقوية التقيّد الصارم بوقف إطلاق النار، وقمع الإرهاب، وإعادة نشر القوات الإسرائيلية في المواقع التي كانت تحتفظ بها قبل ثمانية أشهر. ومن الأشياء الأخرى التي كانت تدعو إليها، الوقف الفوري للأعمال العدائية، وقيام الفلسطينيين بتوقيف الإرهابيين، وتخفيف القيود على التنقّل التي فرضها الإسرائيليون، وسحب القوات الإسرائيلية. وفي النهاية، بعد فترة من التبريد، تتصوّر الخطة تطبيق اقتراحات صنع السلام التي وضعتها في نيسان/أبريل لجنة مِتشل، وهي هيئة تقصّ للحقائق مكوّنة من خمسة أشخاص بقيادة السناتور السابق جورج مِتشل للنظر في أسباب اندلاع الانتفاضة والحلول الممكنة.

في مساء 11 حزيران/يونيو، أُنجز عملنا وعقدنا آخر اجتماع ثلاثي الأطراف للقيام بمناشدة أخيرة لقبوله. قلت، "بصراحة، لم يعد لدينا وقت. ولا يزال المزيد من المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين الأبرياء يموتون. الأطفال الإسرائيليون الذين قضوا في الأسبوع الماضي لم يكونوا جنوداً يحملون السلاح. والنساء الفلسطينيات الثلاث اللواتي قُتلن بالأمس لم يكنّ مشاركات في الإرهاب أو العنف. الشجاعة والمخاطرة لوقف كل العنف ضدّ شعبيكم يجب أن تبدأ الليلة. ويجب إعادة الحياة الطبيعية إلى الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني. وكل هذه الأشياء يمكن أن تحدث. وستحدث إذا التزمتم بواجباتكم في خطة العمل التي عرضناها. لكن هذه الكلمات يجب أن تليها الأفعال المتمثّلة في الورقة التي قدّمتها. على الفلسطينيين أن يلقوا القبض على الإرهابيين ويوفّروا الشفافية في أعمالهم. وعلى الإسرائيليين ألا يهاجموا الفلسطينيين الأبرياء. لكن لا يمكنني في الحقيقة أن أشعر بذلك أكثر منكم. ولا يستطيع غيوف أوكونِل أن يترأس اجتماعات لا ينتج عنها سوى كلمات. ولن أسمح له أن يفعل ذلك. إنّنا نريد أن نساعدكم. فاسمحوا

لنا بأن نفعل ذلك الليلة بالاستجابة بشكل إيجابي بحيث يمكننا أن نبدأ في الغد".

في الصباح التالي، قال الإسرائيليون نعم. ثم بدأ الانتظار الطويل للحصول على جواب من عرفات.

انتقلت إلى القدس، حيث التقيت بمستشاري عرفات الرئيسيين ـ صائب عريقات ومحمد دحلان وجبريل الرجوب وغيرهم ـ عند الظهر، وأبلغتهم أنّ الإسرائيليين وافقوا على الشروط التي راجعناها معاً، ومنحناهم حتى الرابعة للتوقيع عليها أيضاً. وعندما مرّ الموعد النهائي بدون أي ردّ، أبلغت رجالي في الفندق الذي ننزل به في تل أبيب أن يطلبوا من طاقم الطائرة الاستعداد ثم وضعت حقائبنا في الشارع. لقد تعلّمت شيئاً من بيبي في واي.

ثم اتصلت بالفلسطينيين لأقول إنّني عائد إلى دياري ـ لا إساءة ولا مخالفة، لكنّني لن أنتظر حتى أعرف ماذا سيحصل. كنت في غرفة الطعام في الفندق أعدّ للمغادرة عندما تلقيت اتصالاً من صديقي سعد خير، رئيس الاستخبارات الأردنية، يقول فيها إنّني إذا عدت لمقابلة عرفات فسأحصل على الاتفاق. وتبع ذلك اتصال من عمر سليمان؛ وطلب مني مبارك أيضاً الذهاب لرؤية عرفات. واتصل جبريل الرجوب أيضاً: "عد. الختيار سيوقّع".

لذا عدت إلى رام الله.

قدّم إلي المسؤولون الأمنيون والعسكريون الإسرائيليون المرافقة من فندقي، ولكن كما هي العادة، كان عليهم أن ينزلوني على بعد عدة مئات من الأمتار من مقرّ عرفات، نوع من الأرض الفاصلة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. ولتلك الرحلة، ركبت أنا وفريقي مركباتنا المصفّحة، وكانت مفرزتي الأمنية في السيارتين الأولى والأخيرة، فيما نحن في الوسط. وغالباً ما يكون الذهاب لرؤية عرفات مليء بالأحداث. وفي رحلة مماثلة قبل يومين، فيما كنّا ندخل الأراضي الفلسطينية، استدرنا حول منعطف فوجدنا شاحنة بيك أب تسدّ الطريق وقد رفع غطاء المحرّك فيما يقف فلسطينيان إلى جانبها. كان الموقع يشكّل سيناريو كلاسيكياً لمكمن أو اغتيال. والأنكى من ذلك أنّ مستوطنين

إسرائيليين قُتلا في المنطقة في وقت مبكّر عندما جالا عن غير عمد في المنطقة الخاطئة.

فيما كان رجالي يصيحون على الفلسطينيين وهما يصيحان رداً عليهم، تساءلت إذا كنّا سنضاف إلى حصيلة القتلى اليوم. وبعد ذلك بثلاثين ثانية، اعتلت سياراتنا السابِربان الصخور التي ترتفع على جانب الطريق وانحرفت إلى داخل مجمّع عرفات. ومن حسن الحظ أنّ هذه الرحلة لم تكن كثيرة الأحداث كسابقتها.

عندما وصلنا، لم يكن عرفات عند الباب لتحيّتي على عادته ـ وذلك ينذر بسوء. وكان التعبير الذي يعلو وجهه عندما دخلت ينبئ بالأسوأ: النظرة نفسها التي كانت ترمقني بها والدتي عندما تكون غاضبة حقاً.

بقي عرفات متجهّماً مدّة من الوقت، ثم قال، "يجب أن أحصل على اتفاق جانبي معك بشأن هذا الاتفاق".

قلت له، "لا. أراد شارون واحداً أيضاً وقلت له لا يمكنك الحصول على واحد. وسأعامل الجانبين على قدم المساواة. كما أنّك ستسرّبه إلى الصحافة وتفسد الصفقة".

عندما فرغت، نظر إلي وابتسم وقال، "هذا صحيح". وتابع على الفور تقريباً، "حسناً، لا اتفاقاً جانبياً. لكنّني أريد أن أكتب لك رسالة".

أجبته، "السيد الرئيس، أعتقد أنّ اتفاق وقف إطلاق النار الذي حصلت عليه مهم وعادل ـ لكن لا يمكنني أن أريده أكثر منك. إذا كنت لا تريد أن تأخذ الاتفاق كما هو، فسأذهب إلى بلدي. ولا أريد رسالة".

واصل عرفات إصراره على الرسالة. بعد أن أمضى خمس دقائق وهو يدور حول الموضوع، قال غيوف أوكونِل، "إذا كان رئيس السلطة الوطنية يريد أن يكتب إليك رسالة، فإنّه يستطيع كتابة رسالة إليك. فهو في النهاية رئيس الشعب الفلسطيني".

كان غيوف محقاً بالطبع. في تلك اللحظة، بدا كأن عرفات يريد أن يقبّله.

وكنت أريد أن أخنقه. فقد كنت أعرف أنّنا ضمنّا عدة ساعات إضافية من التردّد المؤلم.

كان هناك ثلاثة أميركيين فقط في الغرفة: غيوف، وجون بْرِنَن، أحد أكبر مستشاريّ، وأنا. وكان مع عرفات مساعدان فقط، وبدؤوا يبحثون ما يمكن أن يدرج في الرسالة. وعند كتابة كل مسودة فقرة، كان عرفات ينسحب إلى الغرفة المجاورة، حيث يجلس عشرون أو ثلاثون مستشاراً. وقد سمعت الكثير من الصراخ.

سألت جون برِنَن، الذي يتحدّث العربية، "ما الذي يجري"؟

قال لي، "ليس بالأمر الجيد".

فيما كان فريق عرفات يتصايحون، تناولت الهاتف وأطلعت بيل بيرنز، المساعد القدير لوزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط، وجوناثان شوارتز، وهو محامٍ كبير في وزارة الخارجية يساعد في ضمان ألا يكون ما أوافق عليه غيرَ متسق مع السياسة الأميركية أو ترتيبات أخرى نحن طرف فيها.

تفاوضنا على ثلاث فقرات بهذه الطريقة. وأخيراً، ظننت أنّنا فرغنا. وبعد اكتمال الفقرة الأخيرة من الرسالة، دخل عرفات وقال، "أريد شيئاً آخر". رفضت، فقد أقفل البازار.

كنّا وسط إحدى هذه المباحثات، عندما هزّ مقرّ القيادة صوت طلقات أسلحة أوتوماتيكية. وبعد تبادل سريع للنظرات بين عرفات ومساعديه، قال عرفات ومساعدوه بصوت واحد، "احتفالات. لا تقلقوا. لا يوجد خطر. الناس يحتفلون بشيء ما". في وقت سابق من النهار، أُحرقت دمى تمثّلني أنا وبيل بيرنز في شوارع رام الله.

أخيراً، قرابة الثانية صباحاً، فرغنا، أو فرغنا في الظاهر. أرسل عرفات رسالة الفقرات الثلاث لكي تُطبع، وتركني وحيداً في مكتبه مع جون وغيوف. في ذلك الوقت كان ظهري يؤلمني كثيراً، لذا تمدّدت على الأرض. عندئذ دخل عرفات ورآني فقال، "إنّني أفعل ذلك عندما يؤلمني ظهري أيضاً"، وتمدّد إلى جانبي وبدأ

يتحدّث، وأنفه يبعد نحو سنتيمترين عن أنفي. كان بوسعي أن أتكهّن بما يفكّر فيه بْرِنَن وأوكونِل: عظيم! انهض عن الأرض قبل أن تظهر الكاميرات!

أخيراً، ظهرت الرسالة المطبوعة موضوعة في مغلّف على الباب وقدّمت إلى بْرِنَن. لم أكن أثق بالطابع لدى عرفات ولبثت أحاول إقامة اتصال بعيني مع بْرِنَن لكي أشير عليه بصمت أن يفتح الرسالة ويقرأها.

كان منهكاً مثلي ولم يفهم المقصود. لذا نطقت أخيراً، "جون، افتح الرسالة واقرأها"! ففعل ووجد أنّها تطابق ما ننتظره باستثناء خطأ في تهجئة اسمي. أراد عرفات إعادة كتابة الرسالة، وصاح بموظفيه بسبب الخطأ وأصرّ على أن تتضمّن النسخة التالية التحية، "عزيزي الحبيب المدير تنيت" (My dear beloved Director Tenet).

كان هذا آخر ما أريد أن أحمله معي إلى واشنطن، وبخاصة بعد أن كنّا نتهامس بأشياء عديمة الجدوى على الأرض قبل مدّة قصيرة، لذا أصررت على أن نأخذ الرسالة كما هي وأن نتوجّه إلى الفندق. وعندما دخلنا مركباتنا، اتصلت بستيف هادلي في مجلس الأمن القومي للإفادة عما فعلناه، ثم اتصلت بستيفاني لكي أخبرها بأنّني عائد إلى البيت بعد ثمانية أيام عسيرة.

في الطريق إلى تل أبيب، علمنا أيضاً أنّ راهباً أرثونكسياً قُتل في الضفة الغربية في تلك الليلة. من المحزن أنّ الناس يُقتلون طوال الوقت في الشرق الأوسط، لكن عقلي التآمري جعلني أتساءل إذا كان المقصود بذلك توجيه رسالة إلي.

في اليوم التالي استضفنا اجتماعاً ثلاثي الأطراف في مكان غير بعيد عن ملهى دُلفِنارْيوم نفسه. اتصل بي الرئيس بوش من طائرة الرئاسة لتهنئتي، دون أن يعرف بالدراما المفرطة المصاحبة. لكن كما حدث في الغالب مع الفلسطينيين والإسرائيليين، لم يجارِ الجانب السياسي من المعادلة الجانب الأمني. وبعد أكثر بقليل من أسبوع، انهار الاتفاق بأكمله، وأصبح حطاماً آخر على مسار السلام المليء بالمطبّات.

كنت آخر مسؤول أميركي كبير يقابل عرفات حياً، في رام الله في سنة

2002. كان أشعث في ذلك الوقت، معزولاً عن شعبه، ومسجوناً فعلياً في مقرّ قيادته الذي تحاصره الدبابات الإسرائيلية. غير أنّه كان لا يزال يحمل لقب الزعيم الفلسطيني، لذا زرته لأحثّه على إصلاح أجهزته الأمنية ـ وضعها تحت تسلسل قيادة واحد، وتعيين وزير مسؤول، وما إلى هنالك. لم يرحّب بي عند الباب ثانية. هذه المرة لم يكن يجرؤ. كان هذه المرة أكثر كآبة، والمناسبة أكثر حزناً. عندما نظرت إليه، لم أستطع أن أتجنّب الشعور بأنّ كل ذلك ـ الدبابات وأكياس الرمل ـ هدر كبير. هناك الكثير من المواهب في أوساط الفلسطينيين. وثمة كثير من التشابه بينهم وبين الإسرائيليين. وفي لحظة مميّزة جداً من الزمن، كان كل من في الحكومة الفلسطينية والإسرائيلية والأميركية يثقون بالسي آي إيه في القضايا الأمنية بحيث ربما تمكّنا من تقديم مساعدة مؤثّرة.

لقد مضى ذلك، وأغلقت النافذة. ومن المحزن أنّنا كنّا نؤدّي عملنا دون اكتراث. وكنت واثقاً من أنّ عرفات يعرف ذلك. لم يتمكّن قط من قيادة شعبه إلى الأرض الموعودة؛ بل لم يكن بوسعه الخروج من الباب الأمامي. وفي الواقع، لم يكن موسى ولا بن غوريون.

القسم الثاني

الفصل السابع

العاصفة المقبلة

تسيطر هجمات 9/11 بشدّة على الوعي القومي بحيث من الصعب تذكّر أنّه أتى وقت، ليس ببعيد، بدا فيه الإرهاب على العموم والحرب على الإرهاب على الخصوص بعيدين عن حياتنا. كان الإرهاب قبل 9/11 بالنسبة لمعظم الأميركيين شيء يحدث "هناك". صحيح أنّه كان يقفز إلى العناوين العريضة بشكل دوري ـ كما عندما فجّرت ثكنة المارينز والسفارة الأميركية في لبنان في أوائل الثمانينيات (1980نات) ـ لكن القضية كانت تنحسر بالسرعة نفسها تقريباً.

فيما يعنيني، كان الإرهاب الموضوع المسيطر لا خلال سنواتي السبع كمدير للاستخبارات المركزية فحسب، بل في أثناء تقلّدي منصب نائب مدير السي آي إيه أيضاً. لا أدّعي أي معرفة خاصة بالغيب، لكن لا يمكنك أن تجلس حيث أجلس وتقرأ ما يرد إلى مكتبي يومياً دون أن ينتابك الخوف الشديد بشأن يُنذر به.

استمرّت كراهية الغرب في التزايد تحت السطح في العالم الإسلامي الأصولي لأسباب عديدة. وكان بوسعنا أن نراها تقترب. وكان يمكننا رؤية من يحاولون استغلال هذه العداوة العمياء والتلاعب بها لغاياتهم الخاصة. وقد بذلنا جهوداً جبّارة يومياً لإيجاد طرق لنزع فتيل الانفجار القادم أو تغيير مساره.

لم تبدأ هذه الجهود معي. فعند البحث عن تقنيات جديدة لدفع موظفينا إلى التركيز على تهديدات مخابراتية وشبكة محدّدة في سنة 1996، اقتطع جون دويتش، مدير الاستخبارات المركزية في ذلك الوقت، من الأموال المحدودة في موازنتنا المخابراتية الشحيحة، وأقام على سبيل التجربة ما دعوناه "محطّات

افتراضية". وكانت الفكرة تقوم على إنشاء وحدات في أميركا تعمل كما لو أنّها في عملية في الخارج. كانت ستمنح مواقع منفصلة، بعيداً عن مجمّع القيادة، وستزوّد بعدد صغير من الأشخاص، محلّلين وضبّاط عمليات على السواء، الذين يركّزون على قضية محدّدة.

غير أنّه لم تنشأ سوى محطة واحدة. وكانت القضية التي انتقيناها لحالة الاختبار تدعى، "الارتباطات المالية الإرهابية". واحتفظت الوحدة بالاسم المختصر تي إف إل (TFL) لمدة قصيرة، لكن سرعان ما تحوّلت إلى شيء أكثر تركيزاً.

ظلّ الاسم المغمور في ذلك الوقت، أسامة بن لادن، يظهر في حركة المعلومات الاستخبارية. وبن لادن هو الولد الوحيد للزوجة العاشرة لأحد أقطاب الإنشاءات السعوديين الأغنياء. اكتشفت الوكالة آثار بن لادن في أوائل التسعينيات (1990نات) فيما يتعلّق بتمويل حركات إرهابية أخرى. لم يعرفوا بالضبط ما الذي يعتزمه هذا السعودي الذي يعيش في المنفى في السودان، لكنّهم كانوا يعرفون أنّه ليس جيداً. وفي وقت مبكّر يرجع إلى سنة 1993، قبل سنتين من مجيئي إلى السي آي إيه، أعلنت الوكالة أنّ بن لادن من الداعمين الماليين المهمين للحركات الإرهابية الإسلامية. كنّا نعلم أنّه يموّل التدريب شبه العسكري للمقاتلين العرب المتديّنين في أماكن واسعة الانتشار مثل البوسنة ومصر وكشمير والأردن وتونس والجزائر واليمن.

كان أسامة بن لادن واحداً من أمثلة عديدة على الاتجاه المقلق للإرهاب. وكانت التهديدات الموجودة منذ مدّة طويلة مثل حزب الله وحماس والجهاد الإسلامي المصرية وعشرات من المجموعات الناقمة تتنافس معه للحصول على الاهتمام، لكن في أواسط العقد، أصبح بن لادن محطّ اهتمام الوكالة. ففي آذار/ مارس 1995، على سبيل المثال، أفاد المحقّقون الباكستانيون أنّ رمزي يوسف، العقل المدبّر لتفجير مركز التجارة العالمي في سنة 1993، وكان قد اعتُقل للتوّ في إسلام أباد، أمضى الكثير من الوقت في السنوات الأخيرة في بيت الضيافة الذي يموّله بن لادن في بيشاور.

وسرعان ما تحوّلت محطة تي إف إل إلى "محطة قضية بن لادن".

وحملت بسرعة الاسم السري "محطة أَلِك". فقد أسماها قائد المجموعة الأول، مايك شيوِر، باسم ابنه.

كانت الخطة تقضي منذ البداية أن تعمل هذه "المحطة الافتراضية" لمدة سنتين، وأن تقيّم التجربة بعد ذلك وتضمّ وظائفها إلى مركز مكافحة الإرهابيين الأكبر الذي تتبعه. وتبيّن أن الوحدة عملت ما يقرب من عشر سنوات.

في أفغانستان في أواخر الثمانينيات (1980نات)، في أثناء الحرب لطرد السوفيات، أجرى أسامة بن لادن اتصالاته الأولى مع العديد من الإسلاميين المتطرّفين الذين شكّلوا فيما بعد أساس ما أصبح القاعدة. ففي مقابلة مع وسائل الإعلام في سنة 1988، تحدّث أسامة بن لادن عن قذيفة هاون سقطت ذات مرة عند قدميه. ولما لم تنفجر، عرف أنّ تلك إشارة من الله بأنّ عليه مقاتلة أعداء الإسلام. ولم يمضِ وقت طويل بعد ذلك حتى بدأ يستخدم ثروته الشخصية لتدريب "العرب الأفغان" المقاتلين وتجهيزهم للجهاد الذي تجاوز أفغانستان ووصل إلى كل أنحاء العالم في النهاية. (يروّج منظّرو المؤامرة الذين يستندون إلى الإنترنت الإشاعة بأنّ بن لادن عمل على نحوٍ ما مع السي آي إيه في أثناء الحرب الأفغانية السوفياتية أو كان لديه اتصالات غير رسمية بالمسؤولين الأميركيين في تلك الفترة. ودعوني أقول بشكل مطلق إنّ السي آي إيه لم تجرِ أي اتصال مع بن لادن في أثناء المغامرة السوفياتية الفاشلة في أفغانستان).

عاد أسامة بن لادن إلى المملكة العربية السعودية بعد إخراج السوفيات من أفغانستان في سنة 1989، لكنّ السعوديين كان لديهم ما يكفي من المشاكل مع الأصوليين المتطرّفين، وسرعان ما اصطدم بن لادن مع حكومته، على الرغم من مكانة عائلته. فقد أدى تعاون المملكة العربية السعودية مع الولايات المتحدة في أثناء عمليتي درع الجزيرة وعاصفة الصحراء، لا سيما السماح بنزول القوات الأميركية إلى التراب السعودي، إلى إذكاء كراهية بن لادن للغرب ومجافاة الحكام السعوديين. وفي سنة 1991 سُرّ السعوديون عندما انسلّ إلى السودان.

لقي بن لادن في الخرطوم استقبالاً أكثر دفئاً وبدأ يشغل اهتمامنا أكثر فأكثر. فقد دعاه زعيم البلد حسن الترابي إلى مساعدته في تنظيم المقاومة للانفصاليين المسيحيين في جنوب السودان وبناء شبكة من الشركات التي عملت

لاحقاً كواجهات لشبكة بن لادن الإرهابية العالمية. وفي الوقت نفسه كان أسامة بن لادن يقدّم المساعدة المالية للمنظمات المقاتلة في الشرق الأوسط بالإضافة إلى إقامة مواقع متقدّمة توفّر التدريب شبه العسكري إلى الجهاديين من كل أنحاء العالم الإسلامي.

في البداية كنّا نعتقد أنّ بن لادن مموّل بشكل رئيسي، وفي كانون الثاني/ يناير 1996 وصفناه على هذا النحو، لكنّ محطة أَلِك بدأت تجمع بسرعة صورة شخص أكثر من هاوٍ سعودي ذي جيوب مليئة ويكره الغرب. كان أسامة بن لادن الذي بدأنا نتعرّف عليه محرّكاً للشرّ.

أُغلقت السفارة الأميركية في الخرطوم للأسف في أوائل سنة 1996 بسبب تدهور البيئة الأمنية والتهديدات التي تعرّض لها المسؤولون الأميركيون. بالنظر إلى الوراء، كان ذلك قراراً خاطئاً ـ فقد خسرنا نتيجة لذلك نافذة مهمّة على البيئة الإرهابية المتبرعمة. مع ذلك تواصل جمع المعلومات وإن أصبح ذلك أكثر صعوبة.

فتح بن لادن في السودان عدة شركات استخدم فيها محاربين قدامى في حرب أفغانستان ضد السوفيات. وأصبح العديد من هؤلاء الرجال ناشطين في القاعدة. وكانت الشركات ناجحة جداً وساهمت في مضاعفة ثروة بن لادن الكبيرة أصلاً. غير أنّ ما كان يثير القلق أكثر تزايد الأدلة على أنّ أسامة بن لادن بدأ خطة لتوجيه العمليات بنفسه.

في سنة 1996 عرفنا أنّ أسامة بن لادن أكثر من مموّل. فقد أبلغنا منشقّ عن القاعدة أنّ بن لادن رئيس منظمة إرهابية عالمية ذات مجلس إدارة يضمّ أمثال أيمن الظواهري وأنّه يريد ضرب الأراضي الأميركية. وعلمنا أنّ القاعدة حاولت الحصول على موادّ يمكن استخدامها لتطوير أسلحة كيميائية أو بيولوجية أو إشعاعية أو نووية. وأنّها بلغت حدّ استخدام فيزيائي مصري للعمل على المشاريع النووية والكيميائية في السودان. وفي معسكرات القاعدة هناك، جرّب الناشطون طرق إطلاق الغازات السامّة التي يمكن توجيهها نحو القوات الأميركية في المملكة العربية السعودية.

أبلغنا المنشقّ أيضاً أنّ بن لادن أرسل رجاله إلى الصومال قبل ثلاث سنوات لتقديم المشورة إلى أمير الحرب محمد فارح عيديد الذي كان في ذلك الوقت يهاجم القوات الأميركية الداعمة لعملية إعادة الأمل، وهي مسعى إنساني أميركي في 1992 ـ 1993 للتعامل مع المجاعة والفوضى في الصومال. وقد لعبت تجربة الصومال في الواقع دوراً مهماً في تصوّر بن لادن عن الولايات المتحدة. فقال علناً إنّ الانسحاب الأميركي من الصومال أظهر أنّ الأميركيين رخوون وأنّ الولايات المتحدة نمر من ورق يمكن إلحاق الهزيمة به بسهولة أكبر من هزيمة السوفيات في أفغانستان. (ساهم ذلك التصوّر في تفاجئه بعد خمس سنوات عندما وصلت السي آي إيه، بالعمل مع القوات الخاصة الأميركية، إلى الأرض في أفغانستان بسرعة كبيرة بعد 9/11، ودمّرت ملاذه بفعّالية شديدة بمساعدة الوكلاء الأفغان).

أصبح بن لادن عبئاً على مضيفيه عندما بدأت الولايات المتحدة تضغط على السودان لطرده. لكن كانت مسألة المكان الذي يذهب إليه هي المشكلة. فقد جرّده السعوديون من الجنسية في سنة 1994، وهم لا يوافقون بالتأكيد على عودته إلى المملكة. ولا تزال التقارير الصحفية والإشاعات التي تروّج على الإنترنت تؤكّد أنّ السودانيين عرضوا تسليم أسامة بن لادن إلى الولايات المتحدة، لكنّني لا أعرف أي شيء يؤكّد ذلك.

ما نعرفه على وجه التأكيد أنّ أسامة بن لادن غادر السودان في 19 أيار/مايو 1996، من تلقاء نفسه في الظاهر، وانتقل إلى أفغانستان. وكان ذلك سيناريو أسوأ حالة بالنسبة إلينا من عدة نواحٍ. فقد كانت أفغانستان في ذلك الوقت ساحة لقتال فوضوي استثنائي ـ حتى بالمعايير الأفغانية ـ سرعان ما جعل البلاد تحت سيطرة طالبان، وهي مجموعة من المتعصّبين المتوحشّين والرجعيين. لذا سارع أسامة بن لادن إلى تشكيل تحالف مع الملا عمر وزعماء طالبان الذين سيطروا على البلاد، ويمكن القول إنّه لأول مرة في التاريخ لم يكن لدينا "دولة ترعى الإرهاب" وإنّما دولة ترعاها مجموعة إرهابية.

سرعان ما بدأت علامات الإنذار الحالكة تخرج من أفغانستان. فقد نشرت صحيفة "إندبندنت" البريطانية مقالة في تموز/يوليو 1996 نقلت فيها عن أسامة

بن لادن قوله إنّ قتل الأميركيين في أبراج الخُبَر في الشهر الماضي هو بداية حرب بين المسلمين والولايات المتحدة. وفي الشهر التالي، آب/أغسطس، انضمّ أسامة بن لادن إلى مسلمين راديكاليين آخرين في إصدار فتوى تعلن الحرب وتبارك الهجمات على الأهداف العسكرية الغربية في شبه الجزيرة العربية.

في أعقاب 9/11 أكّد بعض المسؤولين الحكوميين أنّهم فوجئوا بحجم الهجمات وطبيعتها. ربما كان كذلك، لكن ما كان ينبغي لهم. فقد كنّا نحذّر من التهديد في كل فرصة. وعندما تضاعفت التحذيرات الحمراء في الأفق في السنوات السابقة، بذلنا ما بوسعنا للفت الانتباه إليها. في سنة 1995 نشرنا تقدير الاستخبارات القومي بعنوان، "التهديد الإرهابي الأجنبي في الولايات المتحدة". وقد حذّر من التهديد الذي يشكّله الإسلاميون الراديكاليون وقدرتهم المعزّزة على "العمل في الولايات المتحدة". ورأى هذا التقدير أنّ الأهداف التي من المرجّح أن تتعرّض لهجوم إرهابي هي "الرموز القومية مثل البيت الأبيض والبنتاغون والكابيتول، ورموز الرأسمالية الأميركية مثل وول ستريت". وقال التقرير إنّ الطيران المدني الأميركي على وجه الخصوص هدف غير منيع وجذّاب.

في سنة 1997 شدّد تقدير استخبارات قومي آخر، وهو عبارة عن الأحكام المنسّقة لكل أجهزة الاستخبارات، على أنّ "الطيران المدني على وجه الخصوص لا يزال هدفاً جذاباً للهجمات الإرهابية". وعلمنا أنّ الرسالة وصلت. فقد قالت لجنة البيت الأبيض لسلامة الطيران وأمنه، برئاسة نائب الرئيس آل غور، في تقريرها إنّ "مكتب التحقيقات الفدرالي، ووكالة الاستخبارات المركزية، وغيرهما من المصادر الاستخبارية تحذّر من أنّ تهديد الإرهاب آخذ في التغيّر". ومضى التقرير إلى التشديد على أنّ الخطر "لم يعد مجرّد تهديد خارجي من إرهابيين أجانب. فقد انضمّ أشخاص وأماكن في الولايات المتحدة إلى لائحة الأهداف".

في شهادة علنية في شباط/فبراير 1997، أبلغت الكونغرس، "على الرغم من تحسّن مساعينا لمكافحة الإرهاب، فإنّ المجموعات الدولية توسّع شبكاتها، وتحسّن مهاراتها وحنكتها، وتعمل على شنّ هجمات أكثر إثارة". وفي كانون الثاني/يناير 1998، في جلسة استماع علنية أخرى، شدّدت على أنّ

"التهديد للمصالح الأميركية ومواطنيها في العالم لا يزال مرتفعاً... كما أنّ هناك اتجاهاً نحو زيادة قدرة الهجمات على القتل، لا سيما على الأهداف المدنية... وثمة تلاقٍ لتطوّرات حدثت في المدة الأخيرة يزيد من خطر قيام أفراد أو مجموعات بمهاجمة المصالح الأميركية".

أصدر بن لادن فتوى ثانية بعد شهر، كما لو أنّه يعيد التأكيد على رأيي، يذكر فيها أنّ الواجب الديني يفرض على كل المسلمين "قتل الأميركيين وحلفائهم، مدنيين وعسكريين على السواء" في كل أنحاء العالم. وأعقب أسامة بن لادن تلك الفتوى بمقابلة مع وسائل الإعلام أوضح فيها أنّ كل الأميركيين أهداف مشروعة لأنّهم يدفعون الضرائب للحكومة الأميركية.

حمل أحد إطلاعات الرئيس اليومية المقدّمة إلى الرئيس كلينتون في 4 كانون الأول/ديسمبر 1998 العنوان، "بن لادن يعدّ لخطف طائرة أميركية وهجمات أخرى". وبين 1 نيسان/أبريل 2001 و11 أيلول/سبتمبر 2001، أعدّت وكالة الطيران المدني ما يصل إلى 105 تقارير استخبارية موجزة يومية لقادة صناعة الطيران. واستندت هذه التقارير إلى معلومات تلقّتها من أجهزة الاستخبارات. وقد ذكر نصفها تقريباً القاعدة أو أسامة بن لادن، أو كليهما.

كان من الضروري العمل عن قرب مع الحلفاء في الخارج لمكافحة الإرهاب. ولم يكن هناك في النهاية أهمّ من رفع درجة التعاون مع أحد أكثر من السعوديين.

عقدت العديد من الاجتماعات التي لا تنسى مع السعوديين على مرّ السنين. ففي ربيع 1998 أحبط السعوديون مخططاً أعدّه عبد الرحيم الناشري - قائد عمليات القاعدة في شبه الجزيرة العربية والعقل المدبّر للهجوم على [المدمّرة] الأميركية كول - لتهريب أربعة صواريخ ساغر مضادّة للدبابات من اليمن إلى المملكة العربية السعودية.

كان من المقرّر أن يزور نائب الرئيس غور المملكة بعد أسبوع تقريباً من كشف هذه العملية. وكنّا نتوقّع أن يمرّر السعوديون هذه المعلومات إلينا على الفور.

تحدّث جون بْرِنَن، وكان في ذلك الوقت ضابط ارتباطنا مع السعوديين، مع رئيس المخابرات السعودي الأمير تركي عن التأخّر، لكن تركي أقرّ بعدم معرفته. فاقترح بْرِنَن أن أقوم بزيارة سريعة إلى المملكة للتشديد على أهمية تشارك المعلومات.

ذهبت لمقابلة أخي ولي العهد [الأمير عبد الله]، وزير الداخلية الأمير نايف، المشرف على المباحث العامّة.

تمّت المقابلة مع الأمير نايف في قاعة استقبال فخمة في أحد قصوره المنيفة، وكان هناك العشرات من المسؤولين السعوديين يراقبوننا من مقاعدهم الممتدة على محيط القاعة.

افتتح [الأمير] نايف، على ما أنكر، الاجتماع بخطاب طويل يروي تاريخ العلاقة الأميركية السعودية "الخاصة"، بما في ذلك كيف أنّ السعوديين لا يكتمون البتة معلومات متصلة بالأمن عن حلفائهم الأميركيين، على الرغم من عدم استعداد الأميركيين لتشارك المعلومات المهمة مع الرياض. وبعد قليل ضقت ذرعاً بذلك.

كان جون ماكلوغلِن وبْرِنَن جالسين إلى جانبي. وكنت أجهد لأكون دبلوماسياً، لكن كان بوسعهم أن يلاحظوا تزايد إحباطي.

قلت، "يا صاحب السموّ الملكي، كيف ستبدو عليه الأمور إذا اضطررت ذات يوم إلى إبلاغ 'واشنطن بوست' أنّك كتمت بيانات كان يمكن أن تساعدنا في تعقّب مجرمي القاعدة، وربما متآمرين يريدون اغتيال نائب الرئيس"؟

أكّدت له أنّني سأعود في الأسبوع المقبل، والأسبوع الذي يليه عند الضرورة لضمان تدفّق المعلومات المتعلّقة بالإرهاب بين المسؤولين الأميركيين والسعوديين في الوقت المناسب وبدون عوائق.

في القسم الأخير من سنة 1998، كنت أسعى حثيثاً للحصول على موارد إضافية من حكومتنا لمكافحة الإرهاب. كتبت مرّتين، في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 1998، و15 تشرين الأول/أكتوبر 1999، رسالتين شخصيتين إلى الرئيس كلينتون طالباً زيادة كبيرة في تمويلنا. وقد نجحت على الأكثر في إزعاج الإدارة

لكنّني لم أنجح في الحصول على زيادة في التمويل. وفي أعقاب 11/9، ادعى السياسيون من كلا الحزبين البطولة بعد الحدث قائلين إنّهم حضوا مدير الاستخبارات المركزية على إنفاق مزيد من الأموال على مكافحة الإرهاب. لا لم يفعلوا ـ ليس بطريقة متسقة ومنسجمة على الأقل. ولم يدركوا هم أو لجنة 11/9 أن ليس بوسعك أن تخصّص ببساطة موارد لمشكلة معينة فيما قدراتك الإجمالية في حالة مزرية.

لا يمكنك أن تطلق الجواسيس وراء القاعدة عندما لا يكونون لديك، وبخاصة عندما تفتقر إلى البنية التحتية للتوظيف والتدريب للحصول عليهم وتطويرهم. ولا يمكنك أن تطلب من وكالة الأمن القومي تزويدك بمزيد من الإشارات الاستخبارية عندما تتراجع قدراتها و"توشك على الصمم" ـ غير قادرة على رصد الاتصالات الصوتية المهمة. ولا يمكنك أن تتجاهل الحاجة إلى استبدال أقمار التصوير الاصطناعية المكلفة التي بدونها يفقد البلد الكثير من قدرته الاستطلاعية، و"يصاب بالعمى".

لقد كانت الاستخبارات الأميركية في الواقع في حالة إفلاس بين منتصف التسعينيات (1990نات) وأواخرها، ولم يفعل الكونغرس أو السلطة التنفيذية الكثير حيال ذلك. وكان موقفهم أنّ بوسعنا الاندفاع عند الضرورة للتعامل مع تحدّيات مثل الإرهاب. ولم يقدّموا التمويل الدائم المطلوب للتعامل مع الإرهاب، ولا الموارد اللازمة لتمكين الاستخبارات الأميركية من التعافي بالسرعة المطلوبة. مع ذلك، فيما كان علينا عمل الكثير مقابل القليل، اتخذنا قراراً واعياً بالاستثمار في القدرات المستقبلية ـ لئلا نصاب بالصمم أو البكم أو العمى ـ ما أتاح لنا أن نبقى متقدّمين بخطوات عن خصومنا. وعندما تدفّقت الأموال علينا بعد 11/9، كنّا جاهزين لتسريع جهودنا. ومع أنّ موازنتنا تراجعت بمقدار 10 بالمئة في عشر سنوات، فقد زدنا الموارد المخصّصة لمكافحة الإرهاب أربعة أضعاف، في حين بقيت الاستثمارات في الأولويات القومية الأخرى على حالها أو تراجعت. وقد فعلنا ذلك في معظم الأحيان بإلباس عمرو طاقية زيد. ومع ذلك لم يكن لدينا قط ما يكفي من الأشخاص.

فيما كنّا نحاول استرجاع قدراتنا، لم يكن العالم واقفاً في مكانه. لم يعفنا

أحد من أعباء التعامل مع حربين في البلقان، أو التوتّرات في جنوب آسيا، أو البناء العسكري الصيني، أو تهديد تايوان، أو التهديدات التي تشكّلها كوريا الشمالية وإيران والعراق. لقد كان الإجهاد هائلاً.

لم يكن التحدي فقط في الموارد بل في الموقف. فقد كانت السياسة الأميركية في ذلك الوقت تتعامل مع الإرهاب باعتباره مشكلة للأمن. وخصّصت وزارة العدل جهوداً كبيرة لجمع الأدلة التي يمكن استخدامها في المحكمة لجلب الإسلاميين العدوانيين إلى المحاكمة بتهم التآمر على ارتكاب الجرائم إذا ـ وإذا كبيرة ـ تمكّنا من إلقاء القبض عليهم. وكنّا في الوكالة نعرف أنّ النعاس لن يجافي الإرهابيين المتحلّقين حول نيران المعسكرات في أفغانستان بسبب أعمال بعض محاكم المقاطعات الأميركية ـ ما لم يكونوا يخططون لكيفية نسف المحكمة نفسها.

مثال على ذلك: أدين بن لادن في حزيران/يونيو 1998 بتهم التخطيط لقتل جنود أميركيين في اليمن قبل ست سنوات. وبعد خمسة أشهر، أدين ثانية، وهذه المرة بسبب تفجير السفارتين في شرق إفريقيا. ولا يمكنني أن أتصوّر أنّ ذلك كدّر صفوه على الإطلاق لأنّه يعيش مرتاحاً في ملاذه الأفغاني.

بعيداً عن الإجراء القانوني، ثمة مساران آخران يستطيع أي بلد اتباعهما لملاحقة تهديد مثل بن لادن. يمكنه محاولة استخدام القوة العسكرية العلنية أو القدرات السرية لأجهزته الاستخبارية في "عمل سرّي". وقد حاولت إدارة كلينتون اتباع النهجين. لكن متطلّبات جعل كل من هذين النهجين ناجحاً والقواعد التي ينفّذا بموجبها تختلف اختلافاً كبيراً.

لو تمكنا من تقديم معلومات موثوقة وفي وقتها الملائم عن مكان أسامة بن لادن في لحظة معيّنة، وأين سيكون بالضبط بعد عدة ساعات، وفي الوقت نفسه طمأنة صنّاع السياسة بإمكانية تنفيذ الهجوم دون تعريض الكثير من النساء والأطفال الأبرياء للخطر، لطلبت الإدارة استخدام القوة العسكرية.

على الرغم من حدوث عدد من الفرص، لم يكن لدينا ما يمكّننا من تجاوز

العقبة الحاسمة بإثبات مكان وجود بن لادن سوى خيط واحد من البيانات التي قدّمتها مصادر قبلية أفغانية. وكان صنّاع السياسة يريدون أكثر من ذلك. وكنت أدرك المعضلة التي يواجهونها. فبقدر ما كنّا نريد قتل بن لادن، فإنّ استخدام دولة عظمى القوة يتطلّب معلومات وانضباطاً ووقتاً. ونادراً ما كان لدينا المعلومات الكافية أو الوقت لتقييمها والعمل بمقتضاها.

يختلف استخدام العمل السرّي اختلافاً كبيراً عن استخدام القوة العسكرية العلنية. فمعظم "الصلاحيات" التي زوّدنا بها الرئيس كلينتون فيما يتعلّق ببن لادن تستند إلى التخطيط لعملية إلقاء القبض عليه. وكان مفهوماً في سياق مثل هذه العملية أنّ بن لادن سيقاوم وربما يُقتل في المعركة التي تلي. لكن الإطار كان في الغالب الأعمّ محاولة إلقاء القبض عليه أولاً. هكذا فُهمت أوامر الرئيس في أعلى سلسلة قيادة السي آي إيه وفي أدناها. وتعمّق إدراكي لهذا القيد في اجتماع مع المدعية جانِت رينو. فقد أوضحت لي ولجيوف أوكونِل، مدير مركز مكافحة الإرهاب في ذلك الوقت، أنّها ستعتبر أي محاولة لقتل بن لادن غير قانونية. والتوجيهات القانونية للمدعية العامة مهمة.

تم التعامل بعناية مع مراجعة اقتراحات العمل السرّي. فكلما زوّدت هذه السلطات بمعلومات جديدة أظهرت اهتماماً كبيراً بالتناسب وتقليل الخسائر في الأرواح. وظهرت حساسية أكبر عندما جرى التفكير في استخدام وكلاء أفغان لتنفيذ إرادتنا.

في أعقاب 9/11، طرح بعض صنّاع السياسة سؤالاً بلاغياً عن سبب عدم رغبتي في قتل أسامة بن لادن بعمل سري، فيما حاولت فعل ذلك بالصواريخ الجوّالة. وتلك مقولة مضلِّلة تماماً. فطالما اعتبر بلدنا بصورة ملائمة أنّ الأنشطة السرية للسي آي إيه شديدة الاختلاف عن الاستخدام العلني للقوة العسكرية. وكان الجميع يدركون الفروقات في ذلك الوقت، على الرغم مما قالوه لاحقاً. فقد أوضحت كل الصلاحيات التي منحت إلى السي آي إيه قبل 9/11 أنّ الذهاب لاغتيال أسامة بن لادن لن يكون مسموحاً به أو مقبولاً.

في أعقاب 9/11، تمسّك الجميع بكلمة "قتل"، كما لو أنّ لا شيء سوى الاتباع الشديد لمدلول هذه اللفظة كان يمثّل شكلاً من أشكال درء الخطر قبل

9/11. من السهل اعتماد هذا الموقف بعد مأساة 9/11، لكنه لم يكن الواقع القانوني أو السياسي الذي كنّا نعمل بموجبه قبل ذلك التاريخ.

إنّني أرى أنّ هذا الجدل عديم الجدوى إلى حدّ كبير. فبإمكان صنّاع السياسة التوقيع على بعض السلطات السرّية وتسكين مخاوفهم بأنّهم أدّوا وظائفهم. لكن بغياب المعلومات الاستخبارية المحدّدة ـ فيما يتعلّق ببن لادن والبنية القيادية للقاعدة العاملة في أفغانستان في هذه الحالة ـ فإنّ العمل السرّي لعبة حمقاء، أو سلاح سحري وهمي. وقد أدركت بعد العديد من الفرص العابرة للعمل العسكري، وتفويض مزيد من الصلاحيّات، أنّنا نضع العربة قبل الحصان. ومع أنّ بعضهم يمكن أن يتأمل في أعقاب 9/11 في تلك الفترة ويقول إنّ السي آي إيه كانت تنفر من المخاطر أو غير مؤهّلة لتنفيذ الصلاحيات التي زوّدها بها الرئيس، فإنّني أفهم شيئاً آخر: كان علينا أن نزيد من فرصنا باللجوء إلى التجسّس على الطريقة القديمة داخل الملاذ الأفغاني. كنّا بحاجة إلى مزيد من المعلومات الاستخبارية، لا عن بن لادن فحسب وإنّما عن بنيته القيادية بأكملها داخل أفغانستان. هذا بالضبط ما كان ينبغي لنا القيام به. وهناك أمر آخر تعلّمته: في نهاية المطاف، لن تطرأ زيادة حقيقية في نوعية البيانات التي نحصل عليها داخل أفغانستان، أياً يكن العمل الجادّ الذي نقوم به، إلا عندما نوقع الفوضى في بيئة القاعدة عبر العمل المباشر، ونجبرهم على الخروج من منطقتهم المريحة، وندفعهم إلى الهرب وارتكاب الأخطاء. فالفعل يولّد المعلومات الاستخبارية. وكما أبلغ أحد قادة العمليات الخاصة لجنة 9/11، "أعطوني الفعل وسأعطيكم المعلومات".

بمرور الوقت، أجري تعديل على صلاحيات العمل السرّي التي منحتنا إياها إدارة كلينتون ـ على سبيل المثال، منحنا القدرة على العمل مع مجموعات مثل تحالف الشمال لجمع المعلومات، لكن عدم استخدام التحالف للقيام بإجراءٍ قاتل ضدّ بن لادن والقاعدة.

كان بوسعنا مواصلة السعي بإصرار لجمع المعلومات عن أسامة بن لادن والإرهابيين الآخرين. وكان بوسعنا العمل مع أجهزة استخبارات أجنبية لإيقاع الفوضى في مساعيهم وزيادة صعوبة مساعيهم، مثلما يفعل شرطة الحراسة

الليلية لإبعاد المتشرّدين. لقد عمل مركز مكافحة الإرهاب لدينا جاهداً لتطوير الموارد البشرية في أفغانستان بحيث تتحسّن معلوماتنا عما يخطّط له أسامة بن لادن وأين يوجد. لكنّنا لم نكن نتمتّع باستقلالية في القتل - ذلك شأن الأفلام السينمائية لا العالم الحقيقي الذي تعمل فيه السي آي إيه.

لاحت عدّة فرص لاستخدام العمل العسكري ضدّ بن لادن، لكنّها كانت عابرة، وكان يجب اتخاذ قرارات صعبة في مجالات زمنية محدودة. وكانت وظيفتي أن أقيّم بموضوعية إذا كانت البيانات التي لدينا، غالباً من مصدر واحد، يمكن أن تحصل على ثقة تزيد على 50 أو 60 بالمئة لدى صنّاع القرار لكي يطلقوا الصواريخ الجوّالة في نصف الساعة التالية. ولم نحصل عليها قط.

هل كان ذلك جيداً بالقدر الكافي بالنسبة إليهم؟ لا. من المفهوم في أعقاب 9/11، عندما تغيّرت حسابات المخاطر لدى الجميع، أن يصبح الناس أكثر إقداماً فيما يتعلّق باتخاذ الإجراءات. وأعرف أنّ الضباط لدي أرادوا أن نكون أكثر عدوانية، لكن وظيفتي هي أن أقدّم ما نعرفه بدقّة وموضوعية. وقد حاولت أن أفعل ذلك بدون أي أثر للمؤازرة. وكان إحباطي نابعاً من أنّنا بقدر ما نريد مقتل بن لادن، لم يكن لدينا ما يكفي من المعلومات لنمنح صنّاع السياسة الثقة التي يطلبونها للضغط على الزناد.

النظرة الاسترجاعية مثالية بالطبع، ومن السهل القول الآن لو أننا قمنا بعمل سرّي كبير ضدّ طالبان عاجلاً لأحدث ذلك تأثيراً قبل 9/11. لكن كانت هناك أسباب تدفع صنّاع السياسة في كلا الإدارتين إلى الحذر. فقد كانت لديهم مخاوف مشروعة بشأن تأثير مثل هذه الخطة المحتمل على استقرار الحكومة الباكستانية المجاورة. ويمكن أن ينتج عن الإجراءات المتخذة في هذه المنطقة عواقب غير مقصودة تتعلّق بالوضع الهندي الباكستاني الدقيق. وربما كان من المستحيل أيضاً إطلاق هجوم كبير ضدّ طالبان دون موافقة باكستان. ربما انتظرت الإدارتان طويلاً لكي تعملا. فسُمح لطالبان ووكلائهم الأفغان بالبقاء مرتاحين جداً في ملاذهم. ولو فُوّضنا هزّهم وإخافتهم، لربما حصلنا على المعلومات التي كان يمكن أن تجنّبنا الكارثة القادمة. لكنّني لا أعلم.

ثمة خطوة اتخذناها على ضوء صلاحياتنا الموسّعة وهي العمل مع

أعضاء قبيلة أفغانية ساعدتنا في سنة 1997 في بحثنا عن القاتل أيمل كاسي. وقد قدّمت القبيلة بيانات تعقّب جيّدة جداً عن بن لادن. وتمكّنت في عدّة مناسبات من تزويدنا بمعلومات عن مكان إقامة أسامة بن لادن مؤخّراً. وكان لديه من الفطنة ما يجعله يتنقّل كثيراً، في الغالب بين قندهار ومجمّع مسوّر خارج بلدة تدعى مزارع تارناك.

في ربيع 1998، ظهرت أولى الخطط العديدة لمحاولة إلقاء القبض على بن لادن. وكانت الفكرة بأن يمسك به وكلاؤنا في أفغانستان ويسمحوا لنا بجلبه إلى الولايات المتحدة، إذا أمكن، لمواجهة المحاكمة. فقد أعدّ ضباط مركز مكافحة الإرهاب خطة يستخدم فيها أفراد من القبيلة لدخول مجمّع مزارع تارناك، وإحداث فجوة في جدرانها التي يبلغ ارتفاعها 10 أقدام. كان لأسامة بن لادن عدة زوجات هناك، لذا فإنّ مكان وجوده بالضبط مسألة تخمين للزوجة التي يبيت عندها في أي ليلة معيّنة، لكن كانت لدينا فكرة جيّدة عن المنازل التي توجد فيها زوجاته على الأرجح.

لو تمكّنت القبيلة من العثور على أسامة بن لادن ونقله خفية، للفوه في سجادة، وأخذوه إلى الصحراء، وخبّؤوه، ربما لفترة طويلة، إلى أن تتمكن الولايات المتحدة من إدخال طائرة خفية لإخراجه من أفغانستان سرّاً لكي يواجه العدالة في الولايات المتحدة.

من الواضح أنّ هذه الخطة كانت تضمّ كثيراً من "الإذا" و"الربما"، بما في ذلك إذا كان أسامة بن لادن موجوداً هناك فعلاً في ذلك الوقت، وإذا كان كذلك، هل ستتمكّن القوة القبلية من اختراق حرّاسه وتحديد المنزل الموجود فيه قبل هروبه؟ أقنعت عدة تجارب تدريبية مؤيّدي الخطة بأنّ فرصة نجاحها تبلغ 40 بالمئة في أحسن الأحوال. واعتبر آخرون أنّ الاحتمالات أسوأ بكثير. من وجهة نظرنا، كانت محاولة إلقاء القبض على أسامة بن لادن ومقتله في أثناء تبادل إطلاق النار مقبولاً تماماً، لكن لم يكن بوسعنا أن نجعل وكلاءنا يدخلون ويلعلع الرصاص ونأمل بحدوث الأفضل. ربما كان حظي نهج "اقتلهم جميعاً وأوكل التمييز بينهم إلى الله" بجاذبية كبيرة بعد مذابح 9/11، لكن البيئة في سنة 1998 كانت مختلفة من الناحية القانونية وسواها. كان من الطبيعي أن يعتقد

الزعماء القبليون أنّنا مجانين عندما حاولنا أن نوضح لهم مفاهيم التحفّظ وحكم القانون. فمثل هذه التفاصيل القانونية غريبة عن الأفغان.

كان مايك شيور، رئيس محطة ألِك، يؤيّد القيام بالعملية بقوة. وقد أخذتُ توصيته على محمل الجدّ، لكن ثمة ستة ضباط كبار يقفون في تسلسل القيادة بين مايك وبيني. ومعظمهم ضباط عمليات محنّكين، في حين كان مايك محلّلاً غير مدرّب على خوض عمليات شبه عسكرية. قدّم كل من ضباط العمليات الكبار الذين تتقدّم مرتبتهم على مايك توصية ضدّ القيام بالعملية. فقد كانوا يعتقدون بأنّ فرص النجاح منخفضة جداً وأنّ احتمالات مقتلَ نساء وأطفال أبرياء عالية جداً. وأبلغني جيوف أوكونِل أنّها "أفضل خطة لدينا"، لكنّها "ليست جيّدة بالقدر الكافي". سيقول المؤرّخون التنقيحيون أنّ قيادة العمليات الخاصة الأميركية قيّمت الخطة وأعلنت أنّها جيّدة. ولربما نجحت الخطة لو نفّذتها قيادة العمليات الخاصة. لكن لم يفوّضنا أحد في الحكومة الأميركية باستخدام قوات النخبة الأميركية. وكان علينا بدلاً من ذلك الاعتماد إلى حدّ كبير على مجموعة غير مجرّبة من الأفغان القبليين لتنفيذ العملية.

كانت ثقتي بالقبائل محدودة. فهم جيّدون في تمرير المعلومات المتعلّقة بالمكان المزعوم لوجود بن لادن، لكن هناك بصراحة مخاوف جدية بشأن قدرتها العملانية. وفي النهاية اتخذت قراراً بعدم المضي قدماً بالخطة. فقد اعتقدت أنّ من الطيش بالنسبة إلي، بعد معرفة المعارضة التي ولّدتها الخطة في أوساط معظم ضباطي الكبار، أن أقدّمها إلى مكتب الرئيس. لكن لم تمضِ فترة طويلة حتى ألقي ذلك القرار في وجهي ثانية.

في يوم الجمعة 7 آب/أغسطس 1998، بعد نحو شهرين على إسدالي الستار على عملية مزارع تارناك، رنّ الهاتف في غرفة نومي قبل الساعة الخامسة صباحاً. كانت هذه المكالمات المتأخّرة في الليل أو في الصباح الباكر حدثاً عادياً في ذلك الوقت، لكن لم يكن في هذه المكالمة شيء عادي. فقد كان المتحدّث كبير الضباط المناوبين في مركز عمليات الوكالة. قال لي، "انفجرت قنابل للتوّ في سفارتينا في العاصمة الكينية نيروبي، والعاصمة التنزانية دار السلام. الدمار هائل؛ وأعداد القتلى كبيرة". وتبيّن أن كلمة كبيرة تبخس التقدير، وفق تعابير ما

قبل 9/11 على الأقل. فقد سقط 240 قتيلاً وجرح نحو 4،000 في الهجومين. لم تكن وضعية المسؤولين الأميركيين في الموقعين معروفة على وجه اليقين عندما ارتديت ثيابي وتوجّهت إلى المكتب. وسرعان ما اتضح أنّ تفجير السفارتين من عمل القاعدة.

بعد يوم أو نحو ذلك، قمت بزيارة إلى محطة ألِك، وكانت في ذلك الوقت قد انتقلت إلى مقرّ قيادة السي آي إيه. هناك واجهتني إحدى العاملات مع شيوِر، وهي ترتعش من الانفعال، بقرار مزارع تارناك. قالت، "لو سمحت لنا بتنفيذ العملية لربما بقي هؤلاء الأشخاص على قيد الحياة"!

كانت لحظة صعبة. ساورتني الشكوك بنفسي بطبيعة الحال. لكنّ عمليات القاعدة تخطّط قبل سنوات. وقد علمنا لاحقاً أنّهم راقبوا السفارة في نيروبي بدقة لأول مرة قبل أربع سنوات. وما كان الإمساك ببن لادن في حزيران/يونيو ليوقف التفجير. لكن بالنظر إلى الانفعال السائد في تلك اللحظة، تركتُ المحلّلة تنفّس عن مشاعرها وخرجت.

اقتضى هذا العمل نوعاً من الانتقام. وبالعمل مع البنتاغون، جمعنا لائحة بالأهداف ذات الصلة بالقاعدة التي يمكن ضربها. من مصاعب محاربة خصم إرهابي ندرة الأهداف التي يمكن استخدام القوة العسكرية ضدّها. ولا أذكر حدوث بحث لإرسال الفرقة المجوقلة الثانية والثمانين أو ما شابه لإنزال قوات أميركية على الأرض في أفغانستان، ولكن في أواسط آب/أغسطس، فيما كنّا نبحث عن طرق للردّ، تلقّينا هبة غير متوقّعة: كشفت معلومات الإشارة عن أنّ ثمة اجتماعاً سيعقد مع بن لادن. كنّا معتادين على تلقّي معلومات استخبارية عن الأمكنة التي **كان فيها** أسامة بن لادن. لكنّ ما لدينا الآن نادر: المخابرات تتوقّع **أين سيكون**.

في مناقشات جرت على نطاق ضيّق في مجلس الأمن القومي، قرّرنا ألا نلاحق بن لادن في أفغانستان فحسب، وإنّما أن نظهر أيضاً أنّنا مستعدّون لملاحقة منظمته في العالم أجمع. كان يوجد على لائحة الأهداف المحتملة شركات في السودان وسواه لديه صلة بها. ولم تكن هذه الشركات جزءاً من شبكة تمويل إرهابي فقط وإنّما لديها صلات محتملة بمحاولات القاعدة الحصول

على أسلحة كيمياوية وبيولوجية. لكن في حين أنّ مهاجمة اجتماع قمة الإرهابيين في خوست لم يتطلّب نقاشاً، فإنّ الأهداف الأخرى تطلّبت جدالاً كبيراً.

رنّ الهاتف بجانب سريري ثانية في وقت مبكّر من صباح 20 آب/أغسطس. كان هذه المرة الرئيس كلينتون متّصلاً من مارتاز ڤنيارد، حيث يمضي إجازة ويحاول اجتياز عاصفة مونيكا لونسْكي. لم أجد قط أي دليل على أنّ مشاكل الرئيس كلينتون الشخصية صرفته عن الاهتمام بواجباته الرسمية. ربما وضعت حداً لنطاق الإجراءات التي يمكنه اتخاذها ـ فقد كان في النهاية يفقد من رأسماله السياسي باستمرار ـ لكنّها لم تكن كذلك في هذه الحالة حتماً. كان الرئيس يريد التحدّث عن الأهداف المحتملة، وبخاصة مدبغة للجلود يمتلكها بن لادن في السودان، ومصنع الشفاء للأدوية في الخرطوم الذي يشارك فيه ونعتقد أنّه متورّط نوعاً ما في إنتاج عوامل كيمياوية. فقد كشف ملء ملعقة من التربة التي استُحصل عليها خلسة من خارج بوّابة المصنع آثاراً شحيحة من حمض أو-إثيل الفسفونوثيونِك، وهو سلف كيميائي للعامل الكيميائي القاتل ڤي إكس. وفي النهاية قرّر الرئيس إسقاط المدبغة من لائحة الأهداف. فقد كانت احتمالات حدوث أضرار جانبية كبيرة والمردود صغيراً. لكن تقرّر ضرب مصنع الشفاء ومعسكر خوست بالصواريخ الجوّالة.

إنّني أتفهّم السبب الذي جعل السياسيين يفضّلون الصواريخ الجوّالة. فهي لا تحتاج إلى تعريض الطيّارين للخطر، ولا تحمل أياً من أعباء أو معدّات إنزال قوات مقاتلة. لكن في نظرة استرجاعية، لست متأكّداً من أنّنا في ذلك الوقت كنّا ندرك حدود الصواريخ تماماً. فالصواريخ البطيئة خيار جيد لضرب الأهداف الثابتة مثل مصانع الأدوية لكنّها ليست ملائمة لاستهداف الأفراد الذين يتجوّلون في أثناء الساعات العديدة التي يستغرقها الصاروخ بين وقت إطلاقه ووقت سقوطه على البقعة المبرمجة مسبقاً.

أطلقت عشرات من الصواريخ الجوّالة على معسكر الإرهابيين في خوست عند حلول ليل 20 آب/أغسطس. وكان على صواريخ توماهوك التي تطلق من البحر الطيران مئات الأميال للوصول إلى أهدافها، بما في ذلك عبور المجال الجوي الباكستاني للوصول إلى أفغانستان التي ليس لها منفذ على البحر.

وللتثبّت من أنّ الباكستانيين لن يظنّوا أنّهم يتعرّضون لهجوم بالصواريخ من الهند، أرسل نائب رئيس هيئة الأركان المشتركة، الجنرال جون رالستُن، إلى هناك لتنبيه المسؤولين قبيل عبور الصواريخ مجالهم الجوي بأنّ هذه عملية أميركية.

نعتقد أنّ اثني عشر إرهابياً أو أكثر قُتلوا في الضربة التي تلت بالصواريخ الجوّالة، لكن يبدو أنّ أسامة بن لادن غادر المعسكر قبل وصول الصواريخ بقليل، متملّصاً ثانية من مصير يستحقّه كثيراً. ولم نستطع أن نحدّد إذا كانت مغادرته مصادفة أم تلقّى تنبيهاً بطريقة ما.

سوّي مصنع الشفاء بالأرض كما هو متوقّع. مع ذلك أثيرت أسئلة لاحقاً عن مدى ارتباطه بأسامة بن لادن وإذا كان هناك تفسير بديل لآثار حمض أو-إثيل الفسفونوثيونِك التي جعلت المصنع على لائحة الأهداف. ولا يزال هناك جدال في أجهزة الاستخبارات بشأن حسن اختيار مصنع الشفاء كهدف. وما وراء الجدال هو أنّ إفلات بن لادن شجّعه على القيام بعمليات لاحقة.

بعد أقلّ من شهرين على الهجمات بالصواريخ الجوالة، كتبتُ في 5 تشرين الثاني/نوفمبر إلى الرئيس كلينتون رسالة أقول فيها إنّني بحاجة إلى أموال إضافية كثيرة لوضع أجهزة الاستخبارات حيث يجب أن تكون في القتال في حياتنا. فقد كانت المؤشّرات في كل مكان على أنّ لدى القاعدة خططاً لهجمات أكبر وأكثر تأثيراً على المصالح الأميركية. ولمحاربة أعدائنا وحماية المصالح الأميركية، قلت إنّنا بحاجة إلى "ملياري دولار تقريباً سنوياً لموازنة الاستخبارات زيادة على الموازنة القائمة للسنوات المالية 2000 ـ 2005". وكما حدث مع الطلبات السابقة، تلقينا جزءاً صغيراً فقط مما طلبناه. طلبت من كوفر بلاك، الذي أصبح رئيس مركز مكافحة الإرهاب، وضع استراتيجية جديدة لمهاجمة القاعدة. وأسميناها ببساطة "الخطة". لكن لم يكن هناك شيء بسيط حيالها.

أقرّت الخطة أنّ أولى أولوياتنا الحصول على معلومات استخبارية عن بن لادن باختراق منظمته. وبدون هذا المسعى، لن يكون بوسع الولايات المتحدة وضع برنامج عملٍ عسكريٍ سرّي لوقفه أو وقف عملياته. ولهذه الغاية، حدّدت الخطة مسعى قوياً ومركّزاً باستخدام مواردها، وشركائنا الأجانب، والتكنولوجيا المحسّنة لجمع المعلومات الاستخبارية التي تمكّننا من العمل ضدّ بن لادن

وشركائه في ملاذات الإرهابين، بما في ذلك السودان ولبنان واليمن، والأهم من ذلك أفغانستان.

لتنفيذ الخطة، طوّر مركز مكافحة الإرهاب برنامجاً لانتقاء الضباط وتدريبهم ووضعهم حيث يوجد الإرهابيون. وأطلق المركز برنامج تجنيد في كل أنحاء البلاد باستخدام مصادر برنامج التدريب المهني التابع للسي آي إيه لتحديد الموظّفين المؤهّلين لمهمّات مكافحة الإرهاب في بيئات عدائية، وتفحّصهم بدقّة، واستخدامهم. سعينا إلى الحصول على إتقان العربية واللغات الأخرى المرتبطة بالإرهاب كإتقان أهلها لها، فضلاً عن الخبرة الشرَطية والعسكرية، والخلفية الإثنية الملائمة. بالإضافة إلى ذلك، وضع المركز مقرّراً لعمليات مكافحة الإرهاب المتقدّمة مدّته ثمانية أسابيع لتعليم السي آي إيه الدروس المستقاة بالتجربة والمنهجية العملانية لمكافحة الإرهاب.

وفي مراجعة سجلّنا ضدّ القاعدة، توصّل كوفر إلى أنّ مساعينا قد أوقفت عدة هجمات مخططة على السفارات الأميركية. كما أنّنا ألحقنا ضرراً كبيراً بالبنية التحتية لأسامة بن لادن وأدخلنا لديه بعض الشكّ بشأن أمنه وعملياته. لكنّ كل ذلك أعاقه دون أن يوقفه. وما لم نغيّر تكتيكاتنا، فسنجد أنّ من الصعب في المستقبل تحقيق النجاح العملاني ضدّ القاعدة. فقد كانوا يتعلّمون عنّا مثلما كنّا نتعلّم عنهم.

استمرّ تنامي إحباطي من نوعية المعلومات الاستخبارية المتعلّقة بالقاعدة وبن لادن وعمقها. وسئمت الاعتماد على إحدى المجموعات القبلية دون كثير من البيانات المؤيّدة بالحجج لاتخاذ القرارات بشأن شنّ عمليات اعتقال، أو صواريخ جوّالة، ضمن مهلة زمنية ضيّقة. كانت أجهزتنا الاستخبارية وشركاؤنا الأجانب بحاجة إلى تحدٍّ لكي تعمل بشكل أفضل في جمع البيانات من داخل أفغانستان. وكنّا بحاجة إلى التغلّب على عتبة الثقة التي يحتاج إليها صنّاع السياسة ويريدونها. لذا في 3 كانون الأول/ديسمبر 1998، جلست في البيت وكتبت مذكّرة طويلة غاضبة بعنوان، "إنّنا في حالة حرب". وفيها أبلغت موظّفيّ بأنّني لن أتوانى عن تقديم كل الموارد أو الرجال في مسعى ملاحقة القاعدة. وقد قالت لجنة 9/11 لاحقاً أنّني أعلنت الحرب، لكن لم يظهر أحد. وكانت مخطئة.

كان العديد من الأشخاص يركّزون حصرياً على رجل واحد، لكن للقاعدة هيكلاً قيادياً، ولديها منشآت تدريبية، وكلّها موجودة في أفغانستان. كان هدفنا الاستراتيجي الحصول على مزيد من المعلومات الاستخبارية ـ معلومات بشرية وإشارات وصور ـ لا لاستهداف أسامة بن لادن فحسب وإنّما للتعامل أيضاً مع حركة تعمل في ستين بلداً. كان محور هذا المشروع أفغانستان، ومن ذلك المحور، تتفرّع الملاذات وتوجد بعيداً عنه بلدان أخرى ذات قدرات عملانية كبيرة.

في خريف 1999 اجتمعت عدة أمور معاً. كان هناك أولاً الخطة العملانية لمركز مكافحة الإرهاب، ثانياً عمل المحارب القديم منذ أربعين عاماً تشارلي آلن، نائب مدير الاستخبارات المركزية المشارك لجمع المعلومات. لم تكن أهمّ فقرة في مذكّرتي في كانون الأول/ديسمبر 1998 تتعلّق بعقد مزيد من الاجتماعات وقتل مزيد من الأشجار، وإنّما توجيهي إلى تشارلي آلن بدفع ما تبقّى من أجهزة الاستخبارات إلى جعل بن لادن وبنيته التحتية أولى أولوياته:

أريد من تشارلي آلن أن يرأس على الفور اجتماعاً مع وكالة الأمن القومي، والوكالة القومية لرسم الخرائط والصور، وعملية تكنولوجيا المعلومات السرية، وغيرها لضمان أن نعمل ما بوسعنا للوفاء بمتطلّبات مركز مكافحة الإرهاب.

وقد ردّ علي آلن بعد أسبوع:

يقدّر مديرو جمع المعلومات الكبار بأنّ قدرات الجهاز الإجمالية متركّزة بشدة على أسامة بن لادن وبنيته التحتية. ولم يتخذ الجامعون مجموعة استثنائية من الخطوات منذ تفجير السفارتين في شرق إفريقيا لتعزيز قدراتنا فحسب، بل إنّهم يواصلون أيضاً تطوير مزيد من التدابير التي تشمل كل عناصر أجهزة الاستخبارات.

خلال سنة 2000، قدّم آلن تحديثاً مفصّلاً خمس مرات إضافية ـ وكنّا على تواصل شبه يومي أيضاً. وعندما وضع كوفر بلاك اللمسات النهائية على خطته العملانية في خريف 1999 لملاحقة القاعدة، أنشأ آلن خلية مكرّسة للقاعدة تضمّ ضباطاً من كل أجهزة الاستخبارات. وكانت هذه الخلية تجتمع يومياً، وتركّز على اختراق الملاذ الأفغاني، وتحرص على تزامن كل مبادرات جمع المعلومات مع

الخطط العملانية. وكان ألن يجتمع بي أسبوعياً لمراجعة المبادرات الجارية. وكانت مساعيه تمكّن العمليات وتسعى وراء مبادرات مبتكرة وأبعد مدى في كل أنحاء العالم ضدّ القاعدة. وفي الإرهاب، امتزج التكتيكي بالاستراتيجي ـ النجاح العملاني على المستوى التكتيكي يعطي نتائج استرتيجية، وأدلة جديدة، ومزيداً من البيانات، وتحليلاً أفضل.

كان عليك أن تدمّر الخلايا الإرهابية التي تحاول أن تقتلك، وتمزّقها، وتقدّمها إلى العدالة، وتأخذ البيانات المتولّدة، وتتقدّم. فتضاعف مقدار البيانات التي جمعناها ـ تغطت جدران مركز مكافحة الإرهاب بوجوه إرهابيين معروفين وارتباطاتهم وصلاتهم بأشخاص في الجانب الآخر من العالم. أدرك كوفر الأمر. كان يعرف أنّنا عطّلنا هجمات، "وأنّنا ألحقنا الضرر بالبنية التحتية لأسامة بن لادن، وأوجدنا الشكوك داخل القاعدة حيال أمن عملياتها وناشطيها". لكنه فهم بشكل حدسي شيئاً آخر أيضاً ـ أنّنا نقاتل خصماً بارزاً وليس لدينا وجود على الأرض في أفغانستان. وكان يعرف أنّه بدون اختراق منظمة بن لادن، وبدون الوصول إلى أفغانستان، فإنّنا نقاتل في معركة خاسرة.

جلس ألن وكوفر جنباً إلى جنب في عشرات الإطلاعات معي ومع ضباط السي آي إيه والإف بي آي الكبار الآخرين في الفترة التي سبقت 11/9. ونتيجة لمساعي أجهزة الاستخبارات، بالتنسيق مع شركائنا الخارجيين، كانت أفغانستان بحلول 11 أيلول/سبتمبر مغطاة بالعمليات البشرية والتقنية.

كنّا نعمل مع ثماني شبكات قبلية أفغانية، وبحلول 11 أيلول/سبتمبر كان لدينا أكثر من مصدر مجنّد داخل أفغانستان. وأعيد تحديد مواقع الأقمار الاصطناعية. وكان جهاز رسم الخرائط قد وضع بشكل منهجي خرائط لمعسكرات القاعدة. وقد أشركنا قيادة العمليات الخاصة واستخدمنا طرق جمع المعلومات التقليدية والمبتكرة لاختراق القاعدة في أفغانستان وبقية أنحاء العالم. ووسّعنا تغطية المصادر المكشوفة (لغة الجواسيس للتعبير عن مراجعة وسائل الإعلام المفتوحة، مثل الجرائد والإذاعة) للقاعدة. ومنحت قيادة الإف بي آي حقّ الاطلاع بشفافية تامة على مساعينا.

سمحت بعض البلدان باستخدام أراضيها لتدريب الفرق المولجة بالاعتقال

ونشر تسهيلات جمع معلومات كبيرة على حدودها مع أفغانستان. وفي الملاذات الأخرى وفي كل أنحاء العالم التي يوجد فيها قدرات كبيرة للقاعدة، نفّذت عمليات ومبادرات جمع معلومات أتاحت لنا وقف الهجمات وجمع مزيد من البيانات. وطبّق آلن تحسينات تقنية أخرى طويلة الأجل ليس لها علاقة بالعمليات اليومية، وتشتمل على العديد من البلدان والأجهزة لاستهداف قادة القاعدة وبنيتها التحتية. ولم يكن هناك شيء تكتيكي أو خاص في أي من ذلك. بل كان انتهازياً واستراتيجياً في آن معاً.

حدّدنا علاقات استراتيجية خارجية يمكن أن توسّع قدراتنا العملانية، وأجهزة يمكن أن تُدخل ضباطها إلى ملاذات الإرهابيين. وقبل 11/9، حدّدنا تسعة محاور عالمية قدّمنا فيها مساعدة تقنية وتدريباً تحليلياً ـ القدرة على دمج البيانات الضرورية لعكس الاتجاه العملاني بسرعة. كانت هذه أمكنة نعرف أنّنا سنحصل فيها على دويّ هائل لمقاومتنا القاعدة، واستثمارات استراتيجية ستنمو نموّاً دراماتيكياً في أعقاب 11/9.

قدّمنا لعشرات أجهزة المخابرات الأخرى قدر ما نستطيع من المساعدة، بحيث يصبح لدينا شركاء راغبين عندما أجري أنا أو زملائي الكبار اتصالات طلباً للمساعدة. وبهذه الطريقة يكون لدينا رأسمال في المصرف في الطرف الآخر عندما نريد إجراء سحب. ومن المدهش أنّ لجنة 11/9 قالت لاحقاً إنّ فكرتي عن استراتيجية إدارة الحرب على الإرهاب كانت إعادة بناء السي آي إيه. ولم تعترف اللجنة بالجهود الشاملة المستدامة التي قامت بها أجهزة الاستخبارات قبل 11/9 لاختراق منظمة القاعدة. كيف يمكن لجهاز بدون خطة استراتيجية أن يبلّغ الرئيس الأميركي قبل أربعة أيام فقط من 11/9 كيف نهاجم الملاذ الأفغاني ونعمل ضدّ القاعدة في اثنين وتسعين بلداً حول العالم؟

في هذه الفترة نفسها قرّرت أنّ تقارير الاستخبارات المعتادة على شكل الإطلاعات الرئاسية، وتقارير الاستخبارات الجاهزة، وتقديرات الاستخبارات القومية، وما شابه ليست كافية لنقل خطورة التهديد. لذا بدأت أرسل رسائل شخصية إلى الرئيس ومجموعة الأمن القومي بأكملها، أبسط فيها بصراحة لماذا يساورني القلق بشأن الهجمات الوشيكة. كنت أعرف أنّ صناديق البريد الواردة

لكل المسؤولين الكبار مليئة ـ ولن يلفت انتباههم إلا شيء خارج عن المألوف.

لو كتبت رسالة واحدة لكان ذلك خطوة غير مألوفة. لكنّني كتبت في عهدي ثماني رسائل. لم أكن أريد أن أنبّه من الذئب، ولا أن أجعل من يتلقونها يصابون بالفزع، على الرغم من أنّ القراءة المتأنّية للرسائل تحقّق ذلك بالتأكيد. كنت أعتقد أنّ الطريقة الوحيدة للحصول على انتباههم هي إبلاغهم بما أعرفه وما الذي يقلقني، وأن أفعل ذلك مراراً وتكراراً. وإنّني على ثقة بأنّ المسؤولين في إدارتي كلينتون وبوش أدركوا خطورة التهديد.

في الرسالة الأولى بتاريخ 18 كانون الأول/ديسمبر 1998، كتبت:

إنّني قلق جداً من المعلومات الأخيرة التي تفيد بأنّ أسامة بن لادن يخطّط لشنّ هجوم آخر على الأفراد أو المنشآت الأميركية عما قريب... وربما في الأيام القليلة القادمة. لقد استخدم أحد نوّاب بن لادن كلمات سرّ ربطناها بعمليات إرهابية لتوجيه أوامر إلى الزملاء في شرق إفريقيا بإتمام عملهم.

وفي الرسالة لاحظت أنّ لمنظمة بن لادن تواجداً في أكثر من ستين بلداً وأنّها نسجت روابط مع متطرّفين سنّيين في كل أنحاء العالم. وتابعت الرسالة لتقول إنّ أسامة بن لادن يبدي اهتماماً في شنّ هجمات داخل الولايات المتحدة أو ضمن أراضي حلفاء مثل المملكة المتحدة وفرنسا وإسرائيل.

بعد عشرة أيام كتبت ثانية، محدّثاً الرسالة السابقة وناقلاً عن جهاز شرق أوسطي قوله إنّهم يوافقون على تقييمنا بأنّ أسامة بن لادن يسعى إلى توجيه ضربة عما قريب ضدّ هدف أميركي واحد على الأقل. وأفدت عن أنّ بن لادن اشترى عشرة صواريخ سطح جوّ من أمراء الحرب الأفغان للدفاع عن معسكراته الإرهابية لكنّني لاحظت أنّ الصواريخ نفسها يمكن استخدامها لمهاجمة الطائرات في الأراضي الأميركية. وكتبت ثانية في 30 كانون الأول/ديسمبر ثمّ في 14 كانون الثاني/يناير 1999، وقدّمت مزيداً من التفاصيل الملتقطة من العديد من المصادر.

تواصلت تحذيراتي العلنية أيضاً. ففي شهادتي السنوية عن التهديدات

العالمية في 2 شباط/فبراير 1999، أبلغت مجلس الشيوخ بأنّه "ليس هناك أدنى شكّ في أنّ أسامة بن لادن، وحلفاءه في العالم، والمتعاطفين معه يخططون لمزيد من الهجمات ضدّنا... على الرغم من التقدّم المتحقّق ضدّ شبكاته. كان لمنظمة بن لادن صلات في كل أنحاء العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة... فقد قال بشكل لا لبس فيه إنّ كل الأميركيين مستهدفون... وعلي أن أبلغكم بأنّنا قلقون من إمكانية أن يشنّ بن لادن هجوماً واحداً أو أكثر في وقت واحد".

بعد بضعة أيام تلقّينا معلومات استخبارية تفيد بأنّ بن لادن موجود في معسكر للصيد في جنوب أفغانستان بصحبة عدد من الشيوخ العرب. مرة أخرى كان هناك عدد من المتلهّفين، بمن فيهم بعض أعضاء محطة ألِك، لقيام الولايات المتحدة بمحق المكان على أمل النيل من أسامة بن لادن. وإذا ما قُتلت مجموعة الشيوخ العرب أيضاً ـ فسيكون ذلك الثمن الذي يدفعونه للمحافظة على تلك الصلة. وقبل اتخاذ قرار بشأن شنّ ضربة أم لا، وردنا أنّ أسامة بن لادن تحرّك.

في نظرة استرجاعية، كان شنّ هجمات ثانية أو استبعادها ثانية يجب أن يقود صنّاع السياسات إلى مناقشات جادّة بشأن استخدام القوة ضدّ زعيم القاعدة. وبدلاً من النظر في النُّهج البديلة للهجمات الأقل من المثالية بالصواريخ الجوّالة، بدا أنّ صنّاع السياسات يريدون الإفادة في الاتجاهين: كانوا يريدون ضرب بن لادن لكن بدون تعريض القوات الأميركية للخطر أو تعريض علاقتنا الدبلوماسية لمخاطر كبيرة. ونتيجة لذلك، كنّا نضع الخطط الهجومية باستمرار وننتظر اتخاذ القرار في اللحظة الأخيرة بشأن إذا ما كانت المعلومة التي حصلنا عليها للتوّ جيدة بالقدر الكافي لإطلاق الصواريخ وإذا ما كان أسامة بن لادن سيبقى في مكانه بضع ساعات لكي ننال منه. وأذكر عطلة نهاية أسبوع عندما استدعيت بعيداً عن لعبة اللاكروس التي يمارسها ابني إلى المركبة الأمنية التي تصحبني لكي أتلقى مكالمة. ربما تمّ تحديد موقع أسامة بن لادن ثانية ـ هل نطلق أم لا؟ هذه ليست طريقة للعمل.

في خريف 1999، كان وضع التهديدات سيّئاً. ثم ازداد سوءاً. فقد تدفّقت التقارير بانتظام عن الفترة المؤدية إلى الألفية لتبلغنا بأنّ القاعدة دخلت مرحلة تنفيذ العديد من الهجمات المخططة، على الرغم من أنّنا لم نكن واثقين متى وأين.

لم تكن طموحات القاعدة وبن لادن الألفية ما يثير قلقنا فحسب. فقد قمنا ببحث هادئ ولكن فعّال في شرق آسيا، أدى إلى اعتقال أو توقيف خمسة وأربعين شخصاً من شبكة حزب الله الإرهابية.

وأطلقنا أيضاً حملة لإيقاع الاضطراب في داعم حزب الله الرئيسي، وزارة المخابرات والأمن، أي جهاز المخابرات الإيراني. فاتحت الوكالة ضباط الوزارة في الشارع أو حيث بوسعهم الاقتراب منهم وسألوهم إذا كانوا يودّون العمل معنا أو بيعنا معلومات.

في أحد الأمثلة التي لا تنسى، تولّى جون بْرِنَن، ضابط ارتباطنا بالمملكة العربية السعودية، أمر رئيس جهاز المخابرات المحلي الإيراني. تقدّم جون إلى سيارته، ونقر على زجاجها وقال، "مرحباً، أنا من السفارة الأميركية ولدي شيء لك". وكما يروي جون القصة، خرج الرجل من السيارة وادعى أنّ إيران بلد محبّ للسلام، ثم ركب سيارته وأسرع مبتعداً. فمجرّد مشاهدة ضباط جهاز المخابرات الإيراني مع أحد رجالنا تجعلهم موضع شكّ في جهازهم. لا شكّ في أنّ محاولات الاستمالة الباردة أفسدت بعض مسارات الحياة العملية، وربما حياة بعضهم، لكنّها أثمرت أحياناً بالحصول على معلومات استخبارية فعلية.

كانت عشرات العمليات تجري في كل أنحاء العالم في وقت واحد. منها مراقبة اجتماع مريب في كوالالمبور تبيّن أنّه أكثر أهمية مما كنّا نعرفه في ذلك الوقت. (يوجد وصف للاجتماع الذي ضمّ بعض مختطفي الطائرات في 9/11 في الفصل الحادي عشر).

في 6 كانون الأول/ديسمبر 1999، ألقت السلطات الأردنية القبض على فريق من ستة عشر إرهابياً يخططون لشنّ هجمات ليلة رأس السنة الجديدة على الحجاج في مزار يوحنّا المعمدان على نهر الأردن، وعلى سياح في فندق ساس راديسون في عمّان. وكان الإرهابيون يخططون لاستخدام الغازات السامة وأجهزة مرتجلة لإيقاع أكبر عدد من الإصابات في صفوف الأردنيين والإسرائيليين والأميركيين. وعلمنا لاحقاً أنّهم كانوا يعتزمون نشر غاز سيانيد الهيدروجين في سينما عمّان في وسط البلد. وأبلغنا جهاز المخابرات الأردني، عبر رئيسه سميح البطيخي، أنّ لأفراد الفريق صلة مباشرة بأسامة بن لادن.

كانت كل أجراس الإنذار تصدر عن مركز مكافحة الإرهاب، وبخاصة أنّ فترة الألفية تتزامن مع رمضان. ويعتقد الجهاديون أنّ هذا الشهر الإسلامي المقدّس فترة مواتية لشنّ الحرب على الكافرين. كما أنّهم كانوا ينظرون إلى الألفية باعتبارها موعداً نهائياً رمزياً لعودة القدس إلى المسلمين. ومن وجهة نظر كوفر بلاك، يتوافق ما رأيناه في الأردن مع تفضيل بن لادن الأهداف المدنية، وتركيزه على إيقاع الإصابات بين غير المسلمين، وتزايد اهتمامه في استخدام العوامل الكيمياوية. وكان مركز مكافحة الإرهاب وكوفر يريان أنّ الهجوم التالي سيكون أكبر من هجوم شرق إفريقيا على الأرجح. أبلغنا الرئيس كلينتون أنّ أسامة بن لادن يخطط لشن ما بين خمسة وخمسة عشر هجوماً في كل أنحاء العالم في أثناء الألفية، وأنّ بعضها قد يكون داخل الولايات المتحدة. أثار ذلك نشاطاً محموماً. فأطلقت السي آي إيه عمليات في خمسة وخمسين بلداً ضد ثمانية وثلاثين هدفاً منفصلاً. وكنت أتحدّث مع ساندي بيرغر ولويس فريه وجانيت رينو ثلاث مرات يومياً خلال تلك الفترة. كان فران تاونسند في وزارة العدل يعدّ أذون المراقبة بموجب قانون مراقبة الاستخبارات الخارجية بسرعة قياسية. وقد أجريت الكثير من الاتصالات الهاتفية مع نظرائي في العالم لحثّهم على مشاركتنا في قلقنا وجهودنا.

أخطرنا زملاءنا في الشمال بوجود إرهابي جزائري في كندا. وفي ذلك الوقت تقريباً لمح مسؤول يقظ في الجمارك في بورت أنجلس، واشنطن، بعض العصبية على أحمد رسام وهو يحاول دخول الولايات المتحدة. خاف الجزائري البالغ اثنتين وثلاثين سنة وحاول الهرب لكنّه اعتقل. وجدت كمية من النيتروغليسيرين وأربعة أجهزة توقيت مخبّأة في سيارته. وقد اعترف لاحقاً بأنّه مشارك في مخطط لقصف مطار لوس أنجلس الدولي. بالعودة إلى الوراء، كان يجب أن تقدّر أهمية هذا الحدث أكثر من ذلك بكثير. فعلى الرغم من إحباط مخطط رسام، كان يجب أن يشير اعتقاله إلى أنّ القاعدة قادمة إلى هنا.

كانت الحكومة منهكة ـ حدودنا الشمالية غير حصينة، ولا يوجد في الولايات المتحدة نظام شامل ومتكامل للأمن الداخلي. كانت الحدود وتأشيرات

الدخول وقمرات قيادة الطائرات ولوائح المراقبة تدار كيفما اتفق. وقد دفعنا الثمن بعد سنتين عندما استغلّ الإرهابيون الافتقار إلى نظام متسق للحماية.

كتب ديك كلارك، منسق الأمن القومي ومكافحة الإرهاب، في مذكّراته أنّه في الساعة الثالثة من صباح 1 كانون الثاني/يناير 2000، مشى على سطح البيت الأبيض وفتح قنينة شمبانيا للاحتفال بقدوم السنة الجديدة على الشاطئ الغربي دون وقوع هجوم واحد على الولايات المتحدة. ويقول لويس فريه في مذكّراته إنّه عندما مرّت الألفية أخيراً في ذلك الصباح الباكر، كان تعباً جداً ليقوم بأي شيء سوى العودة إلى البيت والنوم. لا أذكر أنّ تلك اللحظة وصلت أو عبرت، أو أنّني احتفلت بأي شيء. لا شكّ في أنّ الألفية مثّلت ارتفاعاً حاداً في النشاط الإرهابي وتهديداً خطيراً للمصالح الأميركية، لكنّ التهديد في السي آي إيه كان جزءاً لا يتجزّأ من هجوم إرهابي متواصل. لقد راقبنا ذلك، وشعرنا بالقلق حياله، وحاربناه سنين، ونعلم أنّنا سنواصل ذلك بعد أن يفتر الاهتمام العامّ. وتخطّت الحواسيب الانتقال إلى الألفية الجديدة، وهجرت كاميرات الأخبار هذه المشكلة وانتقلت إلى البحث عن أخبار أخرى.

بعد الألفية، انخفضت التقارير عن الأخطار إلى مستواها المعهود. ثم في أواخر صيف 2000، بدأت ترتفع ثانية. وبمساعدة أجهزة الارتباط، وهي ثمرة بناء الجسور التي اتبعناها في السنوات العديدة الأخيرة، تمكّنا ثانية من تفكيك الخلايا الإرهابية التي تخطط لمهاجمة أهداف مدنية في منطقة الخليج. وقد تصيّدت هذه العمليات صواريخ مضادّة للطائرات ومئات الكيلوغرامات من المتفجرات وساقت أحد مسهّلي أعمال بن لادن إلى العدالة.

شهدت القدرة التكنولوجية ارتفاعاً دراماتيكياً في سنة 2000 عندما نشرت فرق السي آي إيه في أواسط آسيا وبدأت العمل على تجربة نموذج أولي جديد من الطائرة بدون طيار "بريديتور". بدأت هذه الطائرة الصغيرة المتحكّم بها عن بعد التحليق فوق أفغانستان وإرسال أشرطة استطلاع فيديوي فورية رائعة. وكان بوسعك وأنت جالس في مركز قيادة في واشنطن، أو تمبا، أو أي مكان في العالم أن تشاهد بوضوح كبير ما يجري في مجمّع إرهابي في نصف الكرة الأرضية الآخر.

في التجربة الأولى لطائرة بريديتور، في 28 أيلول/سبتمبر 2000، لاحظنا رجلاً طويلاً يرتدي ثوباً أبيض يسير محاطاً بمفرزة أمنية. لم تكن الاستبانة كافية لتحديد وجه الرجل، لكنّني لم أسمع عن أي محلّل لم يخلص لاحقاً إلى أنّنا كنّا نشاهد أسامة بن لادن. أخيراً أصبح لدينا قدرة فورية حقيقية ولم يعد علينا الاعتماد فقط على معلومات ثانوية ينقلها إلينا مساعدونا القبليون أو تلتقطها استخبارات الإشارات وتحلّلها بعد أيام. فما نتفحّصه، أياً كان مشوّشاً، ربما يكون شكل الشرّ. مع ذلك بقدر ما كان مذهلاً من الناحية التكنولوجية، فإنّه كان محبطاً. صحيح أنّنا ربما كنّا نشاهد أسامة بن لادن، لكنّنا لسنا في موقف يتيح لنا عمل أي شيء حيال ذلك. وفي وقت لاحق، بعد إجراء كثير من الاختبارات والتعديلات، أصبحت طائرة بريديتور تحمل أسلحتها الخاصة، لكن في الوقت الحالي كان أفضل ما يمكن أن نفعله إطلاق مزيد من الصواريخ الجوالة على أمل ألا يغيّر أسامة بن لادن مكانه.

في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2000، انتقلت الحرب غير المعلنة التي نخوضها مع القاعدة إلى مستوى جديد تماماً. فقد تعرّضت المدمّرة الأميركية يو إس إس كول، الراسية في مرفأ عدن باليمن، لهجوم بزورق انتحاري صغير محمّل بالمتفجّرات. وقد أحدث الانفجار فتحة هائلة في جانب المدمّرة الذي التفّ مثل غطاء علبة تنك، وأوقع سبعة عشر قتيلاً في صفوف البحارة الأميركيين. وقد تمكّن الطاقم من إنقاذ السفينة من الغرق بجهد بطولي.

في أعقاب الهجوم، اتضحت مشاركة ناشطين معروفين في القاعدة، لكن لم تتمكّن مخابراتنا ولا التحقيق الجنائي لمكتب التحقيقات الفدرالي من إثبات أنّ لأسامة بن لادن وقيادته السلطة والتوجيه والإشراف على الهجوم. كان ذلك عتبة عالية لم نستطع تخطيها. وكانت المسألة النهائية التي على صنّاع السياسة تحديدها ما هو معيار الإثبات الذي يجب استخدامه قبل أن تقرّر الولايات المتحدة نشر قواتها؟ وينبغي لصنّاع السياسة أن يضعوا المعيار دائماً لأنّهم هم من يتحمّلون المسؤولية عن الإجراء المتخذ في نهاية المطاف. وكان من المهمّ من وجهة نظرنا في السي آي إيه أنّ تحقيق الإف بي آي اتخذ موقع الصدارة في الوصول إلى لبّ المسألة.

في التحقيق الذي أجرته لجنة 9/11، أثير الكثير عن أنّ الولايات المتحدة لم تنتقم على الفور من الهجوم على كول. فقد كان البلد وسط انتخابات رئاسية تحوّلت فيما بعد إلى أزمة دستورية عندما لم يبرز فائز واضح. ربما كان من الصعب القيام بمغامرات عسكرية جديدة فيما عيون البلد بأكملها شاخصة على عدّ بطاقات الاقتراع وأصوات المحكمة العليا. ولا يقلّ عن ذلك أهمية أنّنا لم نكن نملك أهدافاً جذّابة. في ذلك الوقت لم نكن بحاجة إلى أعذار إضافية لملاحقة أسامة بن لادن أو منظمته. لكن إطلاق الصواريخ الجوّالة على الصحراء لن يحقّق شيئاً. علينا دخول الملاذ الأفغاني.

في 18 كانون الأول/ديسمبر 2000، وكان أمام الإدارة شهر قبل أن تغادر، كتبت إلى الرئيس وممثّلي مجلس الأمن القومي بأكمله ثانية:

الأسابيع العديدة التالية ستشهد مخاطر متزايدة لحدوث هجمات على مصالح بلدنا تشنّها مجموعة إرهابية واحدة أو أكثر من الشرق الأوسط... لقد تنامى حجم الإفادة عن التهديدات كثيراً في الأشهر القليلة الماضية، لا سيما فيما يتعلّق بخطط منظمة أسامة بن لادن لشن هجمات جديدة في أوروبا والشرق الأوسط...

توحي أكثر معلوماتنا موثوقية عن نشاط بن لادن أنّ منظمته تتفحّص منشآت أميركية في الشرق الأوسط، وبخاصة في شبه الجزيرة العربية، وفي تركيا، وأوروبا الغربية. غير أنّ شبكة بن لادن عالمية وقادرة على الهجوم في مناطق أخرى، بما في ذلك الولايات المتحدة.

وتحافظ إيران وحزب الله أيضاً على حضور إرهابي ولديهما مجموعة واسعة من الخطط الطارئة المعدّة سلفاً لشن هجمات إرهابية خارج مجال اهتمامهما الأخير في إسرائيل والمناطق الفلسطينية.

إنّنا نحقق أكبر نجاح حيث تشاركنا السلطات المحلية في مخاوفنا ـ غالباً ما تنتج مثل هذه الجهود التعاونية معلومات قيّمة عن خطط الإرهابيين الأخرى كما حدث بعد مخطط الألفية في لندن.

لا تشاطرنا كل الحكومات أو مكاتب الارتباط مخاوفنا أو ترغب في العمل معنا عن قرب، وغالباً ما تحرمنا مثل هذه الممانعة من معلومات

استخبارية جيدة يمكننا استخدامها لتوقّع الهجمات أو إفشال عملية. ونتيجة لذلك، ثمة جيوب قائمة حيث يستطيع الإرهابيون إقامة موطئ قدم، والتخطيط للهجمات وتنفيذها دون إخطار كبير.

ستأتي إدارة جديدة عما قريب، لكن الوضع القديم بانتظارها. وكانت القاعدة لا تزال تتقدّم نحونا. ولم أعقد أنا أو ضباطنا أي اجتماع مع شريك خارجي أو زعيم لم تأتِ فيه القاعدة على رأس أولوياتنا. اعتقد العديدون أنّنا أصبحنا مهووسين. ولم يدرك آخرون تمام الإدراك كيف يمكن أن يقوم الإرهابيون في بلدانهم بالتخطيط لهجمات في بلداننا. وكان ثمة قيود واضحة على ما يمكننا القيام به بدون مساعدة حكومات ذات عقلية مماثلة.

أوحت لجنة 9/11 بأنّ صنّاع السياسة في الإدارتين لم يدركوا تماماً في الفترة المؤدية إلى 9/11 حجم التهديد الإرهابي. وذلك هراء.

عند تفويض العديد من صلاحيات العمل السرّي، كان صنّاع السياسات الرئيسيون في إدارة كلينتون يدركون تماماً طبيعة التهديد الذي نواجهه. وقد أفصحت تلك الوثائق بالتفصيل لماذا من الضروري زيادة الضغط باستمرار على أسامة بن لادن. وأوضحت هذه الصلاحيات الخطية أنّ بن لادن يشكّل تهديداً خطيراً ومستمراً ووشيكاً للمصالح الأميركية في العالم. وقالت إنّ السي آي إيه تعتبر التهديد غير مسبوق في مجاله الجغرافي. وقد لاحظت مقتل تسعة وعشرين أميركياً في تفجيرات شرق إفريقيا والمدمّرة كول؛ وأنّ لبن لادن تواجداً في ستين بلداً على الأقل وأنّه أقام روابط مع المتطرّفين السنّة في العالم؛ وأنّ لدى اجهزة الاستخبارات مؤشّرات قوية على أنّ بن لادن ينوي شنّ هجمات داخل الولايات المتحدة أو تبنّيها. وأوضحت الوثائق أيضاً أنّ منظمة أسامة بن لادن كانت تسعى بقوة للحصول على أسلحة كيمياوية وبيولوجية وأنّه ينوي استخدامها ضدّ أهداف أميركية رسمية ومدنية. وأعرف أنّ كبار صنّاع القرار في إدارة كلينتون كانوا يدركون حجم ما نواجهه.

وعندما وصل الحرس الجديد، كان ستيف هادلي وكوندي رايس يدركان التهديد أيضاً فضلاً عن أنّه تمّ إطلاعهما على الصلاحيات السرّية التي ورثاها عندما توليا منصبيهما.

لقد شغل الإرهاب طوال التسعينيات (1990نات) المستويات العليا لحكومتنا، وفي حين يستطيع المرء أن يناقش بشأن ما أنجز أو لم ينجز، فإنّ معرفة المسؤولين الكبار وانشغالهم مسلّم بها بالنسبة إلي.

في مرحلة متأخّرة جداً في إدارة كلينتون، سألني ساندي بيرغر، كيف يمكن أن ألاحق بن لادن والقاعدة لو لم أكن مقيّداً بالموارد والسياسة. فطلبت من كوفر بلاك وفريقه في مركز مكافحة الإرهاب وضع ورقة يمكن أن نقدّمها إلى الإدارة الجديدة ـ أياً تكن. وأطلقنا عليها اسم ورقة "السماء الزرقاء". وقد صمّمت لتشتمل على أفضل آرائنا بشأن كيفية متابعة الحرب على الإرهاب لو كنّا متحرّرين من قيود الموارد ومن قرارات السياسات التي تعيق تقدّمنا. وأرسلنا الورقة إلى ديك كلارك في 29 كانون الأول/ديسمبر. دعت الورقة، فيما دعت إليه، إلى بذل جهد كبير لإيقاع الاضطراب في صفوف القاعدة في الملاذ الأفغاني. وأوصت الورقة أيضاً بتقديم دعم كبير إلى تحالف الشمال بحيث يتمكّن من التغلّب على طالبان، وسعت أيضاً إلى تقديم المعونة إلى الدول المجاورة مثل أزبكستان لمساعدتها في إخراج الإرهابيين من أراضيها. وكتبنا أن ليس هناك "أي سلاح سحريّ" للتعامل مع المشكلة. بل هناك حاجة إلى استراتيجية متعدّدة الأوجه لإحداث تغيير.

كنت أعتقد أنّ منكّرة السماء الزرقاء مخطّط تفصيلي مقنع من أجل المستقبل. وكانت مليئة بالأفكار الجيدة ـ خطط واستراتيجيات أخرجناها بعد أقل من عشرة أشهر، بعد أيام على 9/11 ـ لكنّ توقيتها يعني أنّ معظم تلك الأفكار الجيدة ستبقى الآن في خزنة ديك كلارك بانتظار الإدارة الجديدة.

الفصل الثامن

"إنّهم قادمون إلى هنا"

في 12 كانون الأول/ديسمبر 2000، قرّرت المحكمة العليا الأميركية، بتصويت 5 مقابل 4، أنّ جورج بوش هو الرئيس المقبل للولايات المتحدة. وإذا كنتم تصدّقون بعض منتقديّ، فإنّني كنت أعرف النتيجة قبل نحو سنتين، عندما أعيدت تسمية مقرّ قيادة السي آي إيه ليصبح "مركز جورج بوش للاستخبارات"، نسبة إلى والد جورج دبليو.

سُررت لترؤسي الاحتفال في 26 نيسان/أبريل 1999، وتكريم سميّ مقرّ القيادة الجديد، وأحد أسلافي، جورج إتش دبليو بوش. إنّه الرجل الذي لا يزال يذكر بمحبّة لمساعدته الوكالة في فترة عصيبة عندما كان رئيس الاستخبارات المركزية قبل عقدين من الزمن. لكن لا يمكنني ادّعاء الاستبصار والعرافة. فقد أملى قانون للكونغرس تغيير الاسم لا أنا. وفي الحفل، اقتبست من ملاحظات الرئيس بوش الوداعية عندما غادر الوكالة في سنة 1977: "أحمل معي ذكريات سعيدة كثيرة". فقد قال في ذلك الوقت، "إنّني مغادر لكنّني لن أنسى. وآمل أن أجد بعض الطرق في السنوات القادمة لكي أجعل الشعب الأميركي يدرك بشكل أكمل عظمة السي آي إيه".

على الرغم من أنّ جورج بوش خدم كمدير مدّة تقل عن عام، فقد وفّر، مع زوجته باربرا، للعاملين في الوكالة الإحساس بالرعاية والأسرة. وحافظا أيضاً على علاقاتهما بعد نهاية عهده كمدير للاستخبارات المركزية. وترأس جورج بوش، كنائب للرئيس، لجنة تنظر في إنشاء مركز مكافحة الإرهاب التابع للسي آي إيه. وكان ملتزماً كرئيس برفع قدرة المخابرات للمساعدة في التعامل

مع أعباء منصبه، وأصرّ على إطلاعه شخصياً على أحدث المعلومات الاستخبارية ستة أيام في الأسبوع، مثلما فعل ابنه لاحقاً.

في أثناء تلك الزيارة إلى الوكالة، جرى الترحيب به هو وزوجته مثل نجوم الروك. كانا سخيّين جداً بوقتهما، بالمصافحة والتوقيع بخط اليد وإعادة الاتصال بالقوة العاملة في السي آي إيه التي كانت شغوفة حقاً بكل منهما. تحدّثت باربرا بوش في مناسبة استضافه مجلس مستشارينا في قاعة الاجتماعات العامة في الوكالة. وقد غادرنا كلاهما تاركين رسالة قيادة قوية: اهتمّ برجالك وسيهتمون بك. وخلال عهدي كمدير، كان الواحد والأربعون (كما يعرف الرئيس بوش الأول) يرسل إلي تكراراً ملاحظة مشجّعة أو يتصل هاتفياً. وكان دائماً المدافع العامّ الأشد عنا.

في ذلك اليوم من ربيع 1999، لم يكن يقلقني من سيشغل المكتب البيضاوي بعد سنتين تقريباً. ففي السي آي إيه نهتمّ بمن يمكن أن يفوز في الانتخابات الخارجية، لكن ليس لنا أي استبصارات في السياسة الأميركية. فأياً يكن الرئيس الجديد، سيكون له تأثير كبير على حياتي.

من المرجّح أن يرغب أي من المرشّحين في تعيين مدير استخبارات مركزية خاص به، لكن إذا تغيّر الحزب الموجود في السلطة إلى جانب الرئيس فستكون احتمالات ذهابي أكبر. لقد تقبّلت الفكرة عقلياً، لكنّني كنت أريد البقاء قلبياً لأنّني أشعر بأنّ عملي لم يكتمل بعد. وعندما أصدرت المحكمة العليا قرارها لصالح جورج دبليو بوش، شعرت بأنّ احتمالات رحيلي في 20 كانون الثاني/ يناير قد زادت.

نصحني ديفيد بورِن، السناتور السابق عن أوكلاهوما ورئيس جامعة أوكلاهوما اليوم ـ وأحد أقرب مرشديّ وأكثرهم قيمة عندي ـ بوجوب البقاء في منصبي في نصف السنة الأولى للإدارة إذا أتيحت لي الفرصة، ثم أقدّم استقالتي. وبتلك الطريقة أكون قد عملت تحت رئيسين من كلا الحزبين السياسيين. وشعرت أيضاً أنّني ببقائي يمكن أن أسهّل الانتقال على الإدارة والسي آي إيه على السواء. وعندما كان الرئيس بوش الأول مديراً للاستخبارات المركزية، عرض البقاء في السي آي إيه في بداية إدارة كارتر. لكن كارتر قال،

"لا شكراً". ولو قال كارتر نعم، لربما لم يصل جورج إتش دبليو بوش إلى الرئاسة.

كنت في وسط واشنطن دي سي، في أواخر كانون الأول/ديسمبر، مسرعاً نحو أحد الاجتماعات عندما تلقّيت مكالمة من مساعدتي الخاصة دوتي. قالت دوتي أنّ ريتش هافر، الذي كان يتولّى أمر الانتقال في الاستخبارات عن ديك تشيني، قدم للتوّ إلى مكتبي وأخذ يقيس المكان للستائر الجديدة. وألمح هافر بفرح إلى أنّ دونالد رامسفيلد، مرشد تشيني نفسه، سيصبح مدير الاستخبارات المركزية الجديد. لكن كم من الوقت سيمضي قبل أن أرحل؟ نظراً إلى التنازع الحادّ في المحاكم بشأن الانتخاب، فقد تأخّر فريق بوش في البدء بملء المناصب الكبيرة. وكنت أتوقّع اتصالاً في أي يوم يبلغني باسم خليفتي.

أذكر أنّني أخذت إجازة في آخر الشهر بحيث يمكن أن أقضي أنا وستيفاني وجون مايكل الميلاد مع أخي في مدينة نيويورك، ثم نتوجّه إلى بوسطن للاحتفال بليلة رأس السنة الجديدة مع أقرب صديقين شخصيين لنا، ستيف وجِيرِل. وقبيل مغادرتنا إلى نيويورك، امتلأت وسائل الإعلام بقصة رامسفيلد ـ الإعلان بأنّه سيكون المدير الجديد سيصدر في أيٍ ساعة. وبدلاً من انتظار ما يعادل حضور احتضار ولايتي، قرّرنا الانطلاق باكراً إلى بوسطن. كنّا في الطريق بين الولايات ـ أنا وجون مايكل في السيّارة في المقدّمة، وستيفاني في السيارة التالية ـ عندما ورد الخبر من مقرّ القيادة بأنّه قد تم تعيين رامسفيلد، وإنّما ليكون وزيراً للدفاع، لا مديراً للاستخبارات المركزية.

لم يكن يعني ذلك أنّ منصبي في أمان ـ بل بعيد عنه. ففي أي لحظة يمكن أن أتلقى مكالمة تطلب مني البدء بإفراغ مكتبي. لكن في الوقت الحاضر، كان المرشّح الذي ترجّحه الشائعات ليحل محلّي متجهاً إلى مكان آخر.

بدأنا نقدّم إلى جورج دبليو بوش إطلاعات قبل أن يسمّى رسمياً رئيساً منتخباً. وقد فوّضتنا الإدارة بتقديم البيانات نفسها التي تقدّم إلى بيل كلينتون في الشهر الأخير من ولايته. واستمرّ إطلاع آل غور كنائب للرئيس بطبيعة الحال.

أرسلنا بعض محلّلينا الكبار إلى أوستن في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر

لإقامة اتصال والبدء بإعداد الحاكم في حال أصبح القائد الأعلى. أخاف الحاكم مطلعينا ذات صباح عندما قال بعد إحدى الجلسات، "أفترض أنّني سأبدأ بالاطلاع على الموادّ الجيّدة عندما أصبح رئيساً". لم نكن نعرف ما هي توقّعاته بالضبط، لكنّه كان يطلع على "الموادّ الجيدة" بالفعل. ونتيجة لذلك، ضاعفنا جهودنا لرفع مستوى إطلاعات الرئيس اليومية. بدا من الواضح أنّ ابن الرئيس ومدير الاستخبارات المركزية الأسبق سيبدي اهتماماً كبيراً بعملنا إذا ثُبّت أنّه الفائز.

قبل تسلّم الرئيس المنتخب منصبه بنحو أسبوع أو أكثر، قدم إلى واشنطن وأقام في بلير هاوس، في مقابل البيت الأبيض على جادة بنسلفانيا. وفي 13 كانون الثاني/يناير، توجّهت إلى هناك لرؤيته وإطلاعه على حالة العالم وما الذي يقلقنا كثيراً. كان معي جون مكلوغلِن ونائب المدير للعمليات، جِيم بَاڤيت. وانضمّ إلى الرئيس نائب الرئيس المنتخب وأندي كارد. أبلغناهم أنّ أشدّ مخاوفنا الإرهاب، وانتشار الأسلحة النووية والصين. لا أنكر أنّ العراق ورد على الإطلاق. وفي نهاية الإطلاع طلب الرئيس التحدّث معي على انفراد. فظننت أنّ الأمر قد حان.

أذكر أنّه قال، "لمَ لا نترك الأمور على حالها لمدّة من الوقت، ونرى كيف ستسير". وفهمت من ذلك أنّني لست من الفريق ولست من خارجه. كنت في مرحلة اختبار. وكان يجب إجراء بعض التعديلات كما هو متوقّع.

في عهد الرئيس كلينتون كنت عضواً في الحكومة - وذلك إرث من مطلب جون دويتش عندما تولّى منصبه كمدير للاستخبارات المركزية - لكن اتصالاتي بالرئيس كانت متفرّقة وإن كانت مثيرة دائماً. كان بوسعي أن أراه قدر ما أريد لكن لم يكن لديّ جدول مواعيد منتظم. وفي عهد الرئيس بوش، فقد منصب مدير الاستخبارات المركزية مستواه الوزاري. لكن سرعان ما تبيّن لي أنّني أتمتّع بمنفذ استثنائي.

أوضح الفريق الانتقالي لنا أنّ الرئيس يريد الحصول على إطلاع استخباري منتظم ستة أيام في الأسبوع، مثلما كانت الأمور في عهد والده. وقد انتقينا أحد مساعديّ التنفيذيين السابقين، مايك مورِل، ليكون المطلع الشخصي

للرئيس. جلست في أول إطلاع بعد التنصيب لكنّني كنت أتوقّع أن يكون مورِل رجل اتصالنا اليومي الوحيد. وبعد إطلاعين دون أن أكون حاضراً، انتحى الرئيس بمورِل جانباً وسأله، "هل يدرك جورج أنّني أودّ أن أراه هنا معك كل يوم"؟ لم أكن أرغب في الظهور كل يوم مخافة أن أبدو كأنّني أقوم بحملة للاحتفاظ بمنصبي. وظننت أنّه يكفي أن أحضر بين الحين والآخر. لكنّني تلقّيت الآن الرسالة جهاراً وبوضوح. لم يعد جدول مواعيدي وحياتي كما كانا من قبل. كان ذلك الأمر غير الملائم. امتدت ساعات عملي مدة أطول. وتقلّص وقتي في البيت ثانية. لكن لا يمكن إنكار الجانب المفيد لذلك. فللاتصال المباشر والمنتظم بالرئيس فائدة كبيرة في قدرة مدير السي آي إيه على أداء عمله.

كان هناك العديد من الفروقات الأخرى التي يجب التكيّف معها. غور مقابل تشيني؟ كان لكل منهما منظور مختلف لمنصب نائب الرئيس. فقد عمل غور في لجنة مجلس النواب للاستخبارات قبل عدّة سنوات. وانسجاماً مع اهتماماته، كان مولعاً بالقضايا التي تتطلّب درساً مفرطاً. وهو يطرح الكثير من الأسئلة عن تأثير نقص المياه والأمراض والشواغل البيئية على الأمن القومي. ويمكن أن يكون لهذه القضايا تأثير عميق على تحرّك السكان والهجرة والحروب الأهلية والنزاعات الإثنية وما شابه. وكان لتشيني نظرة تقليدية أكثر كما أنّه يعرف الكثير عن عملنا. وكان كلاهما مستهلكاً نهماً للمعلومات الاستخبارية وقدّما مساعدة كبيرة لنا.

في سنة 1999، في إحدى المرّات الكثيرة التي كنت أسعى فيها للحصول على مزيد من الموارد إلى السي آي إيه، أرسلت ملاحظة مكتوبة بخط اليد إلى غور أقدّم فيها الحجج بإيجاز لصالح قضيتنا وأنكر ما أعتقد أنّه مخصّصات إضافية ضرورية. وختمت قائلاً، "يمكننا الاستفادة من مساعدتك هنا". فردّ باقتضاب، "لقد أقنعتني. هل يكفي ذلك"؟ كان ذلك بمثابة الموسيقى التي تشنّف أذنيّ. وكان تشيني أيضاً مسعفاً بصورة غير عادية في الغالب. كان دائما مستعداً لاستخدام نفوذه الشخصي لصالحنا ـ فيتصل بزعماء العالم على سبيل المثال، للتأثير عليهم لتقديم المعلومات لنا أو فرصة الوصول إليهم أو ما نحتاج إليه. ولم أفشل قطّ في الحصول على مساعدته عندما أطلبها.

الاختلاف الوحيد الكبير بين الاثنين هو أنّ مستشار غور للأمن القومي،

ليون فوِيرث، كان يمثّله في اجتماعات المديرين، في حين كان تشيني يحضرها بنفسه. كان ذلك من حقّه، لكن مشاركة أحد صنّاع السياسة الحاسمين في النقاش كان يصعّب الأمور على كوندي رايس، مستشارة الرئيس للأمن القومي، التي كانت ترأس هذه الاجتماعات. وربما كان لحضور نائب الرئيس تأثير مخيف على التدفّق الحرّ للآراء عند مناقشة مسائل السياسة المهمّة.

العلاقة الأهمّ، بالنسبة لمدير الاستخبارات المركزية، مع أي مسؤول في الإدارة هي مع مستشار الأمن القومي على العموم ـ فهو الشخص الذي يستوعب كل ما لدى أجهزة الاستخبارات ووزارتي الخارجية والدفاع، وينقله إلى الرئيس ويقدّم مشورته. لقد أدّى ساندي بيرغر هذا العمل بحماسة واضحة، على الرغم من أنّ طريقته القوية في بعض الأحيان كانت تصطدم بالحساسيات الدقيقة في الحكومة. وكانت خليفته كوندوليزا رايس قد عملت في مجلس الأمن القومي في عهد بوش الواحد والأربعين بإدارة برنت سكوكروفت، وهو رجل أدّى ذلك الدور مرتين بكفاءة لا تقل عن كفاءة من أدّوه من قبل. منذ البداية، اتضح أنّ كوندي شديدة الانضباط، وقوية وذكية، لكنّ نهجها في أداء عملها كان مختلفاً كثيراً عن نهج سلفها. فلم يكن ساندي لا يمانع في التشمير عن ساعديه والخوض في معمعان الأمور فحسب، بل كان يبدو أنّه يستمتع بذلك أيضاً. أما كوندي، فكانت أكثر بعداً. كانت تعرف رأي الرئيس جيّداً لكنّها تميل إلى البقاء بعيداً عن نزاعات السياسات التي كان ساندي يخوض غمارها.

كل ما تقدّم يقع عامّة تحت فئة المزاج. فالإدارات تتغيّر. والناس مختلفون. وعليك التلاؤم مع المجموعة الجديدة والأفكار الجديدة. تريد كل إدارة جديدة تقييم الأمور فور تسلّم المناصب التي كانوا يتزاحمون عليها. وتبدأ كل إدارة ببطء ـ شاعرة بأنّ طريقها طويل. وقد بدأ فريق بوش متأخّراً على أي حال بسبب المأزق الانتخابي، وكانوا ينفرون كثيراً من أي سياسة تحبّذها إدارة كلينتون. وبدا أنّ العمل بطريقة مختلفة عن أسلافهم أمر حتمي بالنسبة إليهم.

كان لبطء حركة التغيير وجدول الأعمال الكامل، على الصعيدين الداخلي والدولي، أبلغ الأثر، في تقديري، على الحرب على الإرهاب. لم يكن الحال أنّهم لا يبدون اهتماماً بأسامة بن لادن أو القاعدة، أو أنّهم تخلّصوا ممن يهتمون به. فإذا

استثنينا الصفّ الأول للحكومة الجديدة، فقد بقي فريق مكافحة الإرهاب بأكمله في مكانه. لكن حدث تراجع في الاستعجال لدى الطبقة العليا. ومن الصعب فهم تأثير هذا التراجع تماماً ما لم تشهد الإرهاب في نوبة حراستك ـ ما لم تكن على الطرف المتلقّي لمكالمة هاتفية في الرابعة صباحاً تبلغك بأنّ سفاراتك أو إحدى سفنك تعرّضت للهجوم للتوّ. أعرف أنّ عليك أن تتمكّن من فهم أهمية التهديد فكرياً، لكن ليس هناك شيء مماثل لأن تكون حاضراً عندما تنفجر قنبلة للحصول على انتباهك بأكمله.

ليس من السهل في الواقع التعامل مع التحدي الذي يمثّله الإرهاب. فهو ليس مسألة ذهاب إلى مكان ما وجلب الأشرار. يجب تقرير السياسة. ويجب إدخال عامل الدبلوماسية أيضاً. وهذه الأشياء تستغرق وقتاً لكي تحسم الإدارة أمرها بشأنها. لنأخذ إحدى أصعب قضايا الإرهاب ـ ما كنّا نظنّه مشكلة باكستان.

اتضح منذ سنوات أنّه بدون تعاون الباكستانيين، فمن المستحيل استئصال القاعدة من وراء حاميتها طالبان. وكان الباكستانيون يعرفون دائماً أكثر مما يبلّغوننا به، وكانوا غير متعاونين بصورة غير عادية في مساعدتنا في ملاحقة هؤلاء الأشخاص. كان اعتقادي الشخصي، وهو اعتقاد مشترك على نطاق واسع داخل السي آي إيه، أنّ ما يخشاه الباكستانيون حقاً حدوث نزاع على جبهتين، مع الهنود الساعين إلى استرجاع باكستان، ومع ملالي طالبان الذين يحاولون تصدير إسلامهم الراديكالي عبر الحدود مع أفغانستان. كما أنّ الحرب مع الهند تهدّد أيضاً بالاحتمال المخيف لحدوث مواجهة نووية، لكن أفضل طريقة، من وجهة نظر الجنرالات الحاكمين، لتجنّب طلبنة بلدهم هي إدناء عدوّهم منهم. وذلك يعني عدم التعاون معنا في ملاحقة بن لادن ومنظمته.

ازدادت العلاقة تعقيداً بسبب عدم الثقة والاستياء. فالتفكير السائد لدى الضباط الباكستانيين هو أنّ لدى الولايات المتحدة دوافع مستترة في أفغانستان، وبخاصة الرغبة في الإبقاء على عدم الاستقرار والفوضى في البلد لتثبيط إقامة خطوط النفط والغاز عبر أفغانستان وباكستان. لقد تبخّر حسن النيّة الذي كسبناه في باكستان بالمساعدة في إخراج السوفيات من أفغانستان المجاورة في السنوات الاثنتي عشرة الأخيرة. وباتت القيادة الباكستانية تشعر إلى حدّ كبير

بأنّ الولايات المتحدة تخلّت عنها، لا سيما بعدما فرضنا عقوبات اقتصادية على باكستان والهند في أعقاب تجاربهما النووية. وفي الوقت نفسه، سُمح للعلاقة بين الجيشين التي كانت قوية ذات يوم بالانحسار على مرّ السنين. ففيما مضى، كان الضباط الباكستانيون الكبار يتدرّبون في الولايات المتحدة بشكل شبه حصري. لكن لم يعد ذلك ينطبق على الجيل الشاب. ومن وجهة النظر المخابراتية، كان لدينا بعض من النفوذ الذي نستطيع البناء عليه.

قبل 9/11، وجدت إدارة بوش نفسها في الموقف نفسه الذي أزعج إدارة كلينتون فيما يتعلّق بباكستان. فعلى الرغم من أنّ آلاف الإرهابيين يتدرّبون في معسكرات القاعدة في أفغانستان، فإنّ صنّاع السياسة انشغلوا بالاستقرار الداخلي في باكستان، والقيادة والسيطرة على أسلحتهم النووية، واحتمال وقوع نزاع نووي مع الهند. كانت هذه شواغل مشروعة بالطبع، لكنّ الإرهاب مشكلة خطيرة أيضاً. مع ذلك لم نتمكّن البتة، بسبب هذا التوتّر في السياسة، من الحصول على الضوء الأخضر من حكومتنا لتقديم مساعدة جادّة إلى أحمد شاه مسعود وتحالفه الشمالي في مساعيهم لاسترجاع أفغانستان من طالبان.

كان هناك جدل داخل السي آي إيه أيضاً حول كيفية التعامل مع باكستان وطالبان والقاعدة. فإذا جلست في مركز مكافحة الإرهاب مع كوفر بلاك وفريقه، تجد الخيار واضحاً: يجب العمل على الفور لدعم تحالف الشمال. غير أنّ صنّاع السياسة لم يفهموا لب الموضوع تماماً، وكانوا منشغلين بقدرتنا على الحصول على قدر كاف من المعلومات الاستخبارية التي تمكّننا من إطلاق صاروخ يقضي على بن لادن ومساعديه. لكن القضاء على بن لادن بمفرده لن يحل المشكلة. وللقيام بذلك، عليك تدمير ملاذ القاعدة وتمزيق البنية التحتية التي توجّه العمليات حول العالم وتموّلها. وذلك يعني العمل على الأرض.

غير أنّك إذا جلست في إسلام أباد، فسيبدو لك العالم مختلفاً جداً. أولاً، التحالف الشمالي يرعاه الهنود والروس منذ سنوات، وهم أعداء باكستان اللدودون. واصطفافنا مع مسعود ومقاتليه سيجعلنا في حلف مع الشيطان، دون أن يعود علينا بمكسب كبير. فبغياب التدخّل العسكري الأميركي الكبير، لن يتمكّن هذا التحالف من إلحاق الهزيمة بطالبان. وإذا جعلنا التحالف تهديداً أكبر لطالبان،

فسينتهي بنا الأمر إلى تعزيز حاجة طالبان إلى دعم القاعدة وبالتالي نقوّي موقف بن لادن في أفغانستان بدلاً من أن نضعفه.

كان الجنرال محمود أحمد، رئيس جهاز المخابرات العسكرية الباكستاني الذي كان موجوداً في واشنطن عند وقوع هجمات 9/11، يرمز إلى هذه المشكلة. وقد اجتمعت به على الغداء في 9 أيلول/سبتمبر 2001، وحاولت الضغط عليه بخصوص الملا عمر، أكثر حماة بن لادن حماسة داخل نظام طالبان. أكّد لنا محمود أنّ عمر يريد الأفضل للشعب الأفغاني. قلنا له حسناً، لكنّه يؤوي رجلاً أنشأ ملاذاً لتدريب الإرهابيين الذين يقتلون العاملين في السفارات الأميركية والبحارة الأميركيين. في الواقع، كان الدفاع عن الملا عمر أمراً معهوداً عنه. وقد أبدى الرجل لطفاً شديداً على مائدة الغداء، لكنّه لم يتزحزح فيما يتعلّق بطالبان والقاعدة. بل كان مجرّداً من العاطفة والشعور أيضاً. بعد هجوم الانتحاريين التابعين لبن لادن على المدمرة الأميركية كول، أرسل محمود إلى كبير ضباطنا في إسلام أباد رسالة محدّدة الكلمات بالضبط نقلت تعازيه بالخسارة في الأرواح دون أن تعرض كلمة تأييد واحدة لملاحقتنا القاعدة في عرينها الأفغاني.

الأهم من ذلك أنّ علينا الافتراض بأنّه وكيل دقيق لرئيسه الجنرال برويز مشرّف. كنّا نعرف أنّ محموداً هو الذي حشد تأييد العناصر الحاسمة في الجيش الباكستاني لمشرّف عند انقلابه على رئيس الوزراء نواز شريف. بل إنّ محموداً ضمن نجاح مشرّف. اعتقد بعضهم أنّ أفضل ما يمكن أن نأمل من أي منهما هو أن يتغاضى جهاز الاستخبارات الباكستانية عن أي أعمال نقوم بها في أفغانستان لملاحقة التواجد العربي هناك. وفي حال عدم حصول ذلك، كان هناك دائماً فرصة لأن يقوم الأفغان وربما بعض المسؤولين في طالبان بالجهاد ضدّ القاعدة التي يغلب عليها العرب، لكنّ ذلك أيضاً بدا احتمالاً بعيداً. فقد أصبح العرب وبن لادن متوطّنين في أفغانستان عبر حيازتهم الممتلكات وسخائهم على قيادة طالبان. وكان اقتراح محمود الوحيد في الأيام الأولى من زيارته إلى واشنطن محاولة رشوة المسؤولين الرئيسيين في طالبان لدفعهم إلى تسليم بن لادن، لكنّه أوضح مع ذلك أنّه لن يكون له أو لجهازه أي علاقة بهذا المسعى، ولا حتى بتقديم المشورة إلينا بشأن من نفاتحه بالأمر.

غيّرت أحداث 9/11 تلك الحسابات تماماً. فقبل ذلك، كان على فريق بوش الجديد تحديد طريقهم عبر هذه المجموعة المعقّدة والدقيقة من المشاكل، وتحديد موقفهم من المسائل وما هي الإجراءات التي يتخذونها والمواقف التي يعتمدونها. وفي الحقيقة، على الرغم من أنّهم كانوا يريدون تمييز أنفسهم عن إدارة كلينتون، فإنّهم لم يكونوا أكثر نجاحاً في حل القضايا الصعبة والمتنافسة في الأشهر الأولى مما كان عليهم أسلافهم.

كان لدينا في السي آي إيه إحساس حاد بالإلحاح. وكان الجنرال جون "سوب" كامبل، كبير الضباط العسكريين لديّ وأحد أمهر الضبّاط الذين عملت معهم، يجري سلسلة من التمارين الدقيقة المتعلّقة بعمليات طائرة بريديتور. كان سوب يريد الاستعداد لليوم الذي تصبح فيه الطائرة بدون طيار قادرة على حمل رأس حربي. من يشغّل الطائرة؟ ومن يتخذ القرار فيما يتعلّق بإطلاق النار ومتى؟ وكيف تفسّر الحكومة الأميركية الأمر، إذا بدأ الإرهابيون العرب في أفغانستان يتطايرون فجأة؟ أثرتُ بعض هذه الأسئلة في أول اجتماعاتي الأسبوعية مع مستشارة الأمن القومي في 29 كانون الثاني/يناير 2001، ووواصلت طرحها مراراً وتكراراً.

على غراري، احتفظ ديك كلارك في بداية الإدارة بمنصبه القديم وكان متلهّفاً مثلي لاستعادة الانتباه إلى الحرب على الإرهاب. ولتلك الغاية، أخذ مذكّرة السماء الزرقاء التي أعددناها وقدّم توصياته لإعادة إطلاق المساعي الأميركية ضدّ القاعدة بسرعة. أطلق على مذكّرة كلارك اسم "استراتيجية القضاء على تهديد الشبكات الجهادية للقاعدة: الواقع والتوقّعات". وقد اقترح دحر القاعدة في فترة تمتدّ بين ثلاث وخمس سنوات، وتحدّث عن استخدام العمل العسكري لمهاجمة أهداف القيادة والسيطرة لدى القاعدة والبنية التحتية لطالبان، بل إنّه عبّر عن قلقه من احتمال وجود ناشطين للقاعدة في الولايات المتحدة.

علمت في وقت لاحق في 25 كانون الثاني/يناير 2001 أنّ كلارك أرسل مذكّرته إلى كوندي رايس قائلاً إنّ هناك حاجة ملحّة إلى اجتماع مديري مجلس الأمن القومي لمراجعة استراتيجيته المقترحة ضدّ القاعدة. لكن لم يعقد ذلك الاجتماع البتة.

كان ثمة أمر واضح جداً. إذا كنّا سنمضي قدماً في تنفيذ ما نفكّر به ـ أي إذا كنّا سننتقل من الدفاع إلى الهجوم في موقفنا من الإرهابيين ـ فإنّنا بحاجة إلى صلاحيات عمل سرّي جديدة. ودعوني أشدّد ثانية على حقيقة مهمة جداً: السي آي إيه تنفّذ السياسات، ولا تصنعها. ويعود لمن عُهد إليهم بصنع السياسات، ابتداء بالرئيس، تقرير ما يسمح لنا بعمله لمتابعة الأهداف التي يرونها مهمة.

في أوائل آذار/مارس، ذهبت لرؤية ستيفن ج. هادلي، نائب كوندي في مجلس الأمن القومي، وسلّمته لائحة بالصلاحيات الموسّعة التي نريدها لملاحقة بن لادن. وهذه الصلاحيات تجعلنا في وضعية هجومية أكثر بدلاً من ردّ الفعل الدفاعي على التهديد الإرهابي. وكنت أعتقد أنّها ضرورية، لكنّني أعرف أيضاً أنّها تتطلّب نقاشاً بين صنّاع السياسة تأخّر كثيراً. وكنت آمل أن تطلق الصلاحيات التي نسعى إليها ذلك النقاش.

قلت لستيف، "إنّني أقدّم لك هذه المسوّدة الآن، لكن يجب عليكم أولاً أن تحدّدوا ما هي سياستكم.

كانت الصلاحيات في المسوّدة واسعة جداً وتفوّض السي آي إيه أو شركاءَها صراحة بالتخطيط لعمليات قتل أسامة بن لادن وتنفيذها دون محاولة إلقاء القبض عليه أولاً. وكنّا نعتقد أنّ هذه الصلاحيات غير مسبوقة في اتساع نطاقها.

في اليوم التالي، اتصلت ماري مكارثي، وهي ضابطة في السي آي إيه كانت تعمل في ذلك الوقت مديرة متقدّمة في مجلس الأمن القومي، بجون موسمان، كبير موظفيّ، وقالت، "نريد منكم أن تسحبوا مسوّدة العمل السرّي. إذا سلّمتموها رسمياً إلى مجلس الأمن القومي، فستبدأ الساعة بالدقّ، ولا نودّ أن تدقّ الساعة الآن".

بعبارة أخرى، كانت الإدارة الجديدة بحاجة إلى مزيد من الوقت للتوصّل إلى تحديد سياساتها، وبالتالي لا تريد أن تكون في موقف يسبّب لها الانتقاد يوماً ما لأنّها لم تتحرّك بالسرعة الكافية لدراسة اقتراح مهم من أجهزة الاستخبارات.

لو اعتمدت الإدارة الجديدة مفهوم السماء الزرقاء بدون تحفّظ ومنحتنا كل الصلاحيات التي سعينا إليها في آذار/مارس، هل كان بإمكاننا تفادي 9/11؟ لا أعرف. في النهاية كان المخطط في طور التنفيذ بالفعل، وكان تهديد الإرهاب يتعاظم يومياً.

في أولى شهاداتي العلنية في عهد الإدارة الجديدة، في شباط/فبراير 2001، أبلغت مجلس الشيوخ، "إنّ تهديد الإرهاب حقيقي، وهو فوري وآخذ في التطوّر... وبما أنّنا رفعنا الحراسة الأمنية حول المنشآت الحكومية والعسكرية، فإنّ الإرهابيين يسعون إلى أهداف أسهل توفّر لهم فرص إنزال إصابات جماعية... ولا يزال أسامة بن لادن وشبكته العالمية من المساعدين والشركاء تشكّل التهديد الأخطر والفوري... وهو قادر على التخطيط لعدة هجمات دون إشعار مسبق".

في شهادة أخرى في وقت لاحق من الربيع، أبلغت الكونغرس "أنّه لن يكون لدينا على العموم وقت أو مكان محدّد للتحذير من الهجمات الإرهابية... والنتيجة... أنّني أرى أنّ من المرجّح أن تقع في السنة القادمة تقريباً محاولة إرهابية للهجوم على المصالح الأميركية". كنت أشعر بأنّ هناك شيئاً قادم - شيئاً كبيراً - لكن أشدّ ما كان يحبطني أنّنا لا نستطيع أن نحدّد بالضبط ما هو، أو أين، أو متى، أو كيف.

قدّمنا الرسالة نفسها عبر الإطلاعات السرّية وتقارير المحلّلين. وشدّدتْ ورقة في آذار/مارس على الدور الحاسم الذي تلعبه أفغانستان في تقديم ملاذ آمن للإرهابيين. وتحدّثت ورقة في الشهر التالي عن تعاظم الاعتقاد في أوساط الجهاديين عن وجود مؤامرة تقودها الولايات المتحدة ضدّ الإسلام.

وفي ربيع 2001، في أحد الاجتماعات العديدة لنواب المديرين، عبّر جون مكلوغلِن عن إحباطه من عدم اتخاذ أي إجراء. وقال، "أعتقد أنّ علينا أن نوجّه إنذاراً إلى طالبان. فإما أن يسلّمونا بن لادن وإما أن نمطر عليهم الحمم والجحيم". تبع ذلك صمت غريب. وبدا أنّ الفكرة لم تعجب أحداً. اتصل ريتشارد أرميتاج، نائب وزير الخارجية، بجون عقب الاجتماع وقدم نصيحة ودية: "ستنقطع حمّالة بنطلونك إذا واصلت تقديم توصيات لصنع السياسة. ذلك ليس دورك".

طوال عهدي كمدير للاستخبارات المركزية، في ظل الإدارتين، كنت أعقد أسبوعياً اجتماعاً خاصاً مع مستشار الأمن القومي. وبالعودة إلى الملاحظات المدوّنة عن تلك الاجتماعات، وجدت أنّ الإرهاب كان يحتل مرتبة متقدّمة في جدول أعمال كل الاجتماعات تقريباً، لكن لم يكن ذلك بقدر ما كان عليه في ربيع وصيف 2001.

في اجتماعي العادي المقرّر في 30 أيار/مايو مع كوندي رايس، أحضرت معي جون مكلوغلِن وكوفر بلاك وأحد مساعدي كوفر الكبار، ريتش بي. (لا يمكن تحديد هوية ريتش أكثر هنا). وانضمّ إلى كوندي ديك كلارك وماري مكارثي.

عرض ريتش علامات الإنذار المتزايدة على هجوم قادم. وكانت مخيفة حقاً. وأخبرنا كوندي أيضاً أنّ أحد ناشطي القاعدة الأشرار، أبي زبيدة، يعمل على خطط للهجوم.

أوحت بعض المعلومات الاستخبارية بأنّ هذه الخطط جاهزة للتنفيذ؛ وأوحت معلومات أخرى بأنّها لن تكون جاهزة قبل ستة أشهر. بدا أنّ الهدف الرئيسي هو إسرائيل، لكن كانت المصالح الأميركية الأخرى في العالم معرّضة للخطر.

سألتنا كوندي عن المبادرة إلى الهجوم على القاعدة. فأخبرها كوفر عن جهودنا للعمل مع أجهزة استخبارات أخرى، واختراق المنظمات الإرهابية، وما شابه.

سألت كوندي، "ما مقدار الخطر في اعتقادك"؟ أبلغها كوفر أنّه في أثناء الألفية بلغ وضع التهديد الإرهابي "ثمانية على مقياس من عشرة". أما الآن فإنّنا عند الدرجة "السابعة" تقريباً. وأبلغها كلارك بأنّه أصدرت إشعارات تحذيرية كافية إلى الهيئات الأميركية المعنية.

أصدرت وكالة الطيران المدني الفدرالية إشعارات تحذيرية، وشُدّدت الإجراءات الأمنية للسفارات في كل أنحاء العالم، ورُفع مستوى الإنذار في المنشآت العسكرية في الشرق الأوسط. طُلب منّا إطلاع أعضاء الحكومة الآخرين. رجعنا إلى مقرّ قيادة السي آي إيه على أمل أن تكون الرسالة قد وصلت.

واصلت المعلومات عن أبي زبيدة في الظهور في أجزاء الاستخبارات المختلفة. ففي حزيران/يونيو 2001 أبلغنا البريطانيون أنّ أبي زبيدة يخطّط لهجمات انتحارية بسيارات مفخّخة على أهداف عسكرية أميركية في المملكة العربية السعودية في آخر الشهر. وعلمنا من خلال استجواب الإف بي آي لأحمد رسام، على سبيل المثال، أن أبي زبيدة طلب جوازات سفر كندية عالية الجودة لتهريب ناشطين إلى الولايات المتحدة. وأبلغ رسام، كجزء من المقايضة معه لتخفيف الحكم عليه، الإف بي آي بأنّ أبي زبيدة يدرس شنّ هجمات في عدة مدن أميركية. لم يقدّم رسام أي تفاصيل عن قنوات أميركية محدّدة، لكنّه قال إنّ أبي زبيدة يعمل على ذلك منذ مدة طويلة ـ وأنّه مستعد لقضاء سنة أو أكثر في الإعداد إذا كان ذلك يفضي إلى هجوم ناجح.

(عندما ألقينا القبض على أبي زبيدة في باكستان في آذار/مارس 2002، أوحت بعض أخبار وسائل الإعلام بأنّه لم يكن لاعباً مهماً. وتلك الأخبار خاطئة تماماً. والأسوأ من ذلك الإيحاء بأنّ إدارة بوش بالغت في أهميته في ملاحظاتها أمام وسائل الإعلام ـ وكان ذلك خطأ ثانية. وأعتقد حتى هذا اليوم أنّ أبي زبيدة كان لاعباً مهماً في عمليات القاعدة).

واصلت المعلومات عن التهديدات تدفّقها، من كل حدب وصوب. ومن الأمثلة على ما كنّا نواجهه أنا ورجالي الكبار يومياً طوال الأشهر المؤدية إلى 9/11:

- إرهابيون يمنيون يخططون لهجوم في الأردن.
- مجموعة من الباكستانيين تخطط لتفجير ضدّ الجالية الأميركية في جدة، ربما مدارس بريطانية أو أميركية هناك.
- تفيد التقارير أنّ مجموعة إرهابية في كولومبيا (القوات المسلحة الثورية الكولومبية) تخطّط لمهاجمة عدة مواقع في بوغوتا بسيارات مفخّخة، بما في ذلك السفارة الأميركية ومركز تجاري يختلف إليه موظفو السفارة.
- حزب الله يعدّ عمليات إرهابية واسعة النطاق في جنوب شرق آسيا.
- مجموعة متطرّفة تخطّط للهجوم على السفارة الأميركية في العاصمة اليمنية صنعاء.

- أربعة مواطنين سعوديين قادمون من الإمارات العربية المتحدة إلى الكويت لمهاجمة المصالح الأميركية.

- اعتراف ثلاثة مشبوهين اعتُقلوا في ماليزيا في أيار/مايو في محاولة للسرقة بمراقبة منشآت أميركية وسفن حربية أميركية استعداداً لمهاجمتها.

- فكّك الإيطاليون في تموز/يوليو خلية إرهابية مقرّها في الجزائر لقيامها بالتخطيط للهجوم على السفارة الأميركية في روما أو الفاتيكان، ورحّل أعضاؤها.

- في غضون ذلك، ناشطو القاعدة الرئيسيون المتورّطون في تفجير المدمرة كول موجودون في أفغانستان للتخطيط لهجمات جديدة على الولايات المتحدة.

أما بالنسبة إلى أيمن الظواهري، الزعيم السابق لحركة الجهاد الإسلامي المصرية الذي أصبح الساعد الأيمن لبن لادن، فقد كان من المستحيل التلفّت دون إيجاده متورّطاً في مكائد إجرامية، ويخطّط لتجديد العمليات الإرهابية في أوروبا. وكانت القاعدة تقيّم بإشراف الظواهري عمليات متقدّمة للقيام بهجوم كبير في إسرائيل ضدّ أهداف أميركية أو إسرائيلية. وعلمنا أنّ الظواهري ينسّق أعمال الإرهابيين في المملكة العربية السعودية والشرق الأوسط.

رسمت تقديرات استخبارية أخرى صورة لمخطط لخطف أميركيين في الهند وتركيا وإندونيسيا. وقيل إنّ ذلك من عمل شخص متطرّف مصري منشقّ، رفعت طه موسى، كان مقيماً في دمشق في ذلك الوقت. وكان موسى محتقراً جداً في معظم العالم الإسلامي، حتى إنّه طُرد من إيران. وسمحت له سوريا بالدخول بعد أن طردته العديد من البلدان العربية الأخرى، ثم اعتقلته بناء على معلومة قدّمناها. وكان موسى قد أصدر العديد من الفتاوى ضدّ الولايات المتحدة في الأشهر العديدة التي سبقت اعتقاله. وكان أيضاً قريباً من الشيخ الضرير، عمر عبد الرحمن، الذي ارتبط اسمه بالتفجير الذي جرى سنة 1993 في مركز التجارة العالمي. كما أنّ موسى تقاسم المنصة مع بن لادن والظواهري في صيف 2000. ولدينا صورة له جالساً بينهما. حديث عن ثلاثي سامّ.

في حزيران/يونيو علمنا بإغلاق العديد من معسكرات الإرهابيين العرب

في أفغانستان. وأفادت الجزيرة (وكانت مخططة كما تبيّن) أنّ بن لادن سيغادر البلد خوفاً من ضربة أميركية توجّه ضدّه. وبثّت القناة الفضائية العربية إم بي سي مقابلة مع بن لادن ومساعديه الرئيسيين قال فيها إنّه ستقع "مفاجأة كبيرة" في الأسابيع القادمة و"ضربة قاسية للمصالح الأميركية والإسرائيلية". وأفادت الإم بي سي أيضاً أنّ قوات بن لادن في حالة استنفار مرتفعة. وتحدّثت تقارير أخرى عن هجمات انتحارية وشيكة في الخليج. وكان ناشطو القاعدة يغادرون المملكة العربية السعودية للعودة إلى أفغانستان، ما سبّب قلقاً لنا لأنّه، كما علمنا في أعقاب مهاجمة المدمّرة كول وتفجيرات شرق إفريقيا، فرّ المسؤولون قبيل وقوع الهجمات. وفي أفغانستان، قيل إنّ العرب يتوقّعون ما يصل إلى ثمانية احتفالات. وأبلغ الناشطون انتظار أخبار مهمة خلال أيام. وكان الظواهري يحذّر زملاءه في اليمن بأن يتوقّعوا التضييق عليهم ويحثّهم على الهرب. ومما كان يحبطنا كثيراً أنّ السعوديين الذين ربما لديهم من المفاتيح لفهم طريقة عمل القاعدة أكثر من أي جهاز آخر كانوا بطيئين في تقديم المعلومات الارتجاعية التي نطلبها. وأخيراً اتصل ديك تشيني بولي العهد السعودي لكسر الجمود.

في 28 حزيران/يونيو 2001 ـ أذكر التاريخ بالضبط والحادث بوضوح ـ جلست أنا وكوفر بلاك من أجل إطلاع عن حالة تهديد الإرهاب العالمي. كان كوفر قد أحضر معه ثانية ريتش بي الذي أجرى معظم الحديث. قال لدينا الآن أكثر من عشر معلومات استخبارية عن هجمات وشيكة. ويعتقد محلّلو وكالة الأمن القومي ومركز مكافحة الإرهاب الذين كانوا يراقبون بن لادن والقاعدة على مر السنين أنّ هذه المعلومات غير مسبوقة ويمكن الركون إليها مئة بالمئة. وفي الأشهر الثلاثة إلى الخمسة الماضية شهدنا مساعي أكثر من أي وقت مضى لأيمن الظواهري في إعداد عمليات إرهابية. وكان عبد الرحيم الناشري، العقل المدبّر للهجوم على المدمّرة كول، قد اختفى. وأفيد عن أنّ أحد قادة المعسكرات الأفغانية كان يبكي فرحاً لأنّه يعتقد أنّ بوسعه رؤية المتدرّبين على يديه في الجنّة. وكان الناشطون المهمّون في كل أنحاء العالم الإسلامي يختفون، في حين كان آخرون يعدّون للاستشهاد. واختتم إطلاع ريتش في 28 حزيران/يونيو بشريحة باوربوينت هذا نصّها: "بناء على مراجعة كل التقارير، نعتقد أنّ أسامة بن لادن سيشنّ هجوماً

إرهابياً كبيراً على المصالح الأميركية و/أو الإسرائيلية في الأسابيع القادمة". وبعد خمسة أيام، في 3 تموز/يوليو، علمنا نتيجة لمعلومة استخبارية أنّ بن لادن وعد زملاءه بهجوم قريب.

مع تكثّف التقارير عن التهديدات، تكثّفت جهودنا في الخارج. ففي أواخر حزيران/يونيو أطلقنا، بالتعاون مع شركاء خارجيين، مساعي تفكيكية في أربعة وعشرين بلداً تقريباً. وأبلغ نحو عشرين من عملائنا المنفردين الذين اخترقوا منظمات إرهابية متطرّفة في أنحاء العالم بأن يجمعوا قدر ما يمكنهم من المعلومات عن الهجمات الوشيكة. وكنت أنا أو رؤساء فرق مكافحة الإرهاب لدينا على اتصال مباشر مع ثمانية عشر رئيس جهاز استخبارات أجنبي، طالبين مساعدتهم. كنّا نتحدّث عن مساعٍ محدّدة مع الباكستانيين لإغلاق الحدود الباكستانية الأفغانية، وحدودهم مع إيران، وهي طريق العبور المفضّلة لناشطي القاعدة الذين يخرجون من أفغانستان في طريقهم إلى الخليج. وحثّت برقية موجّهة إلى محطاتنا وقواعدنا في العالم على اتخاذ إجراءات فورية لتحليل كل الخيوط التي تقود إلى المتطرّفين. وفي الولايات المتحدة كنا نعمل بدأب مع الإف بي آي للحصول على قدر ما أمكن من اتصالات الإرهابيين واستغلالها. وذلك يعني الذهاب إلى محكمة قانون مراقبة الاستخبارات الخارجية التي تنظر في طلبات الحكومة لمنحها صلاحيات مراقبة العملاء الأجانب داخل الولايات المتحدة. وقد كانت هذه المحكمة مسعفة جداً، مع ذلك اتضح بصورة متزايدة في أوائل تموز/يوليو 2001 أنّه يجب إدخال تحسينات تشريعية إضافية لأنّ القوانين القائمة لا تمنحنا المرونة التي نحتاج إليها لنتمكّن من التغلّب على شبكة إرهابية تتسم بالمهارة وتزداد حنكة وتعقيداً.

أُغلقت السفارات الأميركية بناء على توصيتنا أو عُزّزت حمايتها. وغادرت سفن البحرية موانئ الشرق الأوسط وتوجّهت إلى عرض البحر. لا يسعني ثانية أن أقول ما الذي لم يحدث نتيجة لهذه التحذيرات وارتفاع مستوى الاستنفار الذي كنّا نذيعه، لكنّني مقتنع بأنّ صيف وخريف 2001 ربما كان أكثر كارثية ـ وانتشر سفك الدماء على نطاق أوسع بكثير ـ لو أنّنا تجاهلنا ما كنّا نسمعه أو استخففنا به.

في 5 تموز/يوليو، توجّه عدد من ضباط مركز مكافحة الإرهاب إلى وزارة العدل لإطلاع المدعي العام جون أشكروفت على مخاوفنا. أبلغوه عن اعتقادنا بقرب وقوع هجوم إرهابي كبير وأنّ الإعدادات للهجوم قد دخلت مراحلها النهائية أو اكتملت بالفعل. غير أنّنا واصلنا الاعتقاد أنّ من المرجّح أن يقع الهجوم في الخارج. وفي نهاية الإطلاع التفت المدّعي العام إلى بعض عناصر الإف بي آي وأشار إلى ضباط السي آي إيه الحاضرين، ثم سأل، "لماذا يبلغونني هم بذلك؟ لمَ لا أسمع ذلك منكم"؟ وقد اعتقد ضباط السي آي إيه أنّ ذلك ردّ فعل غريب.

في 10 تموز/يوليو، وضع كوفر بلاك وريتش بي وفريقهما لمكافحة الإرهاب هذا التدفّق للتقارير في تقييم استراتيجي موحّد. وفي ذلك اليوم بعد الظهر، طلب كوفر الاجتماع بي. قدّم لي إطلاعاً جعل شعر رأسي ينتصب فزعاً بكل معنى الكلمة. وعندما فرغ، التقطت الهاتف الآمن الأبيض الكبير إلى يسار مكتبي - الهاتف الذي يصلني بكوندي مباشرة - وأبلغتها بأنّني بحاجة إلى رؤيتها على الفور لتقديم آخر المستجدّات عن تهديد القاعدة. لا أنكر أنّني طلبت مثل هذا الاجتماع العاجل في البيت الأبيض طوال سبع سنين من عملي كمدير للاستخبارات المركزية. حدّدت كوندي الموعد على الفور، وانطلقت أنا وكوفر وريتش إلى البيت الأبيض في رحلة بالسيارة تستغرق خمس عشرة دقيقة.

عندما وصلنا إلى مكتب كوندي، كان بانتظارنا ديك كلارك وستيف هادلي. وبدلاً من أن نجلس على الأريكة كما نفعل عادة في اجتماعاتنا الأسبوعية، طلبت أن نجلس حول طاولة اجتماعات كوندي ليتمكّن الجميع من متابعة المخطّطات المصاحبة للإطلاع. وكنت أعتقد أنّ الجوّ الأكثر رسمية والكراسي ذات الظهر القاسي ملائمة لما سيقال. أخرج ريتش رزم الإطلاع وبدأ. لفتت جملته الأولى انتباه الجميع لأنّها لم تترك أي مجال لسوء الفهم: "سيقع هجوم إرهابي كبير في الأسابيع أو الأشهر القادمة".

كان من المستحيل تحديد يوم معيّن. وأوضح ريتش: "إنّنا نعرف من الهجمات السابقة أنّ أسامة بن لادن لا يرتبط بتواريخ محدّدة للهجوم. لقد حذّر بن لادن من هجوم وشيك في أيار/مايو 1998، لكن الهجمات ضدّ السفارات لم تنفّذ إلا في آب/أغسطس. فأسامة بن لادن يهاجم عندما يعتقد بأنّ الهجوم

سينجح". غير أنّ الإرهاصات واضحة لا لبس فيها. وتابع ريتش، لقد وعد الزعيم الإرهابي الإسلامي الشيشاني الرئيسي خطاب قواته "بأنباء كبيرة جداً". وثمة مخطّط يعرض سبع مقاطع محدّدة من معلومات استخبارية جمعت في الأربع وعشرين ساعة الماضية، وكلّها تتوقّع هجوماً وشيكاً. ومن بين البنود: المتطرّفون الإسلاميون ينتقلون إلى أفغانستان بأعداد كبيرة، وثمة مغادرة كبيرة لأسر الإرهابيين من اليمن. وأومأت إشارات أخرى إلى تهديدات جديدة للمصالح الأميركية في لبنان والمغرب وموريتانيا.

كان مخطّط ريتش الثاني يحتوي على ما نسمّيه في مصلحتنا "تحديد الفحوى"، وهو ملخّص للبيانات المخيفة التي حصلنا عليها من خلال الاستخبارات:

- بيان في منتصف حزيران/يونيو من أسامة بن لادن إلى المتدرّبين يفيد بأنّه سيقع هجوم في المستقبل القريب.
- معلومات تتحدّث عن الانتقال نحو أعمال حاسمة.
- معلومات في أواخر حزيران/يونيو تذكر أنّ "حدثاً كبيراً" يوشك أن يحدث.
- معلومتان منفصلتان جمعتا قبل بضعة أيام من اجتماعنا يتوقّع فيها أشخاص حدوث تحوّل مذهل في الأحداث في الأسابيع القادمة.

أبلغ ريتش كوندي والآخرين بأنّ الهجوم سيكون "استعراضياً"، وأنّه مصمّم لإيقاع أكبر عدد من الإصابات في المنشآت والمصالح الأميركية. وقال، "لقد أُجريت الاستعدادات للهجوم. ومن المحتمل حدوث هجمات عديدة ومتزامنة، وستقع دون إشعار مسبق إلى حدّ ما. القاعدة تتربّص بنا وتبحث عن نقطة غير منيعة".

وأوجز ريتش جهودنا لتفكيك أهداف محدّدة مرتبطة ببن لادن. وأوضح أنّنا لا نعتزم مفاجأة الأشرار أو وقفهم فحسب. إنّنا نريد أن تنتشر البلاد المستهدفة الخبر بأنّ خطط بن لادن معرّضة للخطر. ونأمل أن يدفعه ذلك إلى تأجيل الهجمات على الأقل. وفي نهاية هذا الرسم البياني كانت هذه الجملة التي تحتها خطّ: "التفكيك يؤخّر الهجوم الإرهابي فحسب. لكنّه لا يوقف التهديد الإرهابي".

وكما رتّبنا الأمر من قبل، انتقل ريتش من تلك النقطة إلى النقاش في وجوب النظر على الفور في الانتقال من الموقف الدفاعي تجاه بن لادن والقاعدة إلى الموقف الهجومي. وقال، "لقد أحبطنا الهجوم الحالي أو أخّرناه، لكن تهديد أسامة بن لادن مستمرّ. إنّ هدف بن لادن هو تدمير الولايات المتحدة. وعلينا النظر في نهج فاعل لا منفعل تجاه أسامة بن لادن. ومهاجمته بالصواريخ الجوّالة (كروز) بعد هذا الهجوم الإرهابي الجديد يفيد استراتيجيته فحسب. علينا نقل المعركة إلى حيث يوجد أسامة بن لادن في أفغانستان. وعلينا الاستفادة من تزايد استياء بعض القبائل الأفغانية من طالبان. ويجب أن نستفيد من المعارضة الأفغانية المسلّحة".

في نهاية الإطلاع، التفتت كوندي إلى كلارك وقالت، "ديك، هل توافق على ذلك؟ هل الأمر صحيح"؟ وضع كلارك مرفقيه على ركبتيه وأسقط رأسه بين راحتيه وقال نعم ساخطة.

نظرت كوندي إلى كوفر وسألت، "ماذا علينا أن نفعل"؟

أجاب كوفر، "على هذا البلد أن يدخل في حالة حرب **الآن**".

سألت كوندي، "ماذا يمكننا أن نفعل لكي ننتقل إلى الهجوم الآن"؟ لا أذكر إذا كان كوفر قد أجاب عن ذلك السؤال أم أنا. قال أحدنا، "يجب أن نعيد إنشاء الصلاحيات التي قدّمناها سابقاً في آذار/مارس". وذكّرتُ كوندي ثانية أنّه قبل الموافقة على الصلاحيات الجديدة، على الرئيس أن يوفّق سياسته مع الواقع الجديد، وطمأنتني بأنّ ذلك سيحدث. كانت تلك النتيجة هي ما أتوقّعه وآمل به عندما غادرنا لانغلي قبل نحو ساعة، لكنّ المأساة أنّ كل ذلك كان يمكن أن يحدث قبل أربعة أشهر لو لم يؤجّل النظر في طلبنا الابتدائي للصلاحيات الموسّعة بصورة مفاجئة.

فيما كنّا نغادر مكتب كوندي، هنّأ ريتش وكوفر أحدهما الآخر. فقد شعرا أنّنا حصلنا أخيراً على الاهتمام التامّ للإدارة.

عندما ظهرت الروايات الصحفية عن اجتماع 10 تموز/يوليو 2001 في خريف 2006، قال بعض أعضاء لجنة 9/11 أنّهم لم يطلعوا على الاجتماع البتة.

وقد أظهرتْ نسخٌ عن شهادتي السرية في أوائل 2004 أنّني ناقشتُ أمر الاجتماع مع اللجنة. أما لماذا لم يذكروه في تقريرهم النهائي فإنّني أجهل ذلك.

في البداية اقترح بعض المسؤولين في الإدارة أنّ الإطلاع ربما لم يتمّ، لكنّهم عدّلوا تعليقاتهم ليقولوا إنّه تمّ لكنّه لم يكن يحتوي على معلومات جديدة أو ملحّة. من الواضح أنّهم لم يراجعوا شرائح الإطلاع، وبخاصة تلك التي تتعلّق بالمعلومات السبع التي جُمعت في الأربع وعشرين ساعة الأخيرة وتنبّأت بالهجمات الإرهابية الوشيكة.

أكّد ريتش للمجتمعين في مكتب كوندي في ذلك اليوم أنّ وكالة الأمن القومي أسقطت بقوّة احتمال أن تكون المعلومات خاطئة. فقال، "إنّ تهديدات أسامة بن لادن معروفة على الملأ في العالم العربي. وسيخسر بن لادن ماء الوجه والأموال والشعبية إذا لم ينفّذ الهجمات". مع ذلك بقي الجميع غير مقتنعين. فبعد ذلك بوقت غير بعيد، قدم ستيف كامبون، وكيل وزارة الدفاع للاستخبارات، للاجتماع بي وسأل إذا كنت قد نظرت في احتمال أن تكون تهديدات القاعدة خدعة كبيرة، مكيدة ذكية لتقييد مواردنا واستنفاد طاقاتنا على عدو شبحي يفتقر إلى القدرة والإرادة على نقل المعركة إلينا.

قلت لستيف، "لا، هذا ليس خداعاً وأنّني لا أحتاج إلى معاودة النظر فيه. إنّني أعيش في هذا الجوّ منذ أربع سنوات. وهو حقيقي". وأبلغت ستيف أنّ استبعاد ما تقول لنا خبرتنا أنّه محتوم غلطة كبيرة. وتابعت قائلاً، "سنُضرب، إنّها مسألة وقت فحسب". لم يكن ستيف وحيداً. كان بول ولفُويتز يطرح السؤال نفسه. ومما يُحسب لستيف أنّه بعد 11/9 بذل قصارى جهده ليقول لي إنّه كان مخطئاً.

كنّا نأمل أن يضعنا اجتماع 10 تموز/يوليو على السكّة، أو يرشدنا إلى الاتجاه الصحيح على الأقل. بعد ثلاثة أيام، عُقد اجتماع للجنة نواب المديرين لبحث صلاحيات العمل السرّي التي طلبناها في آذار/مارس. لكنّ البيروقراطية تحرّكت ببطء. وكانت الصلاحيات التي منحت لنا في 17 أيلول/سبتمبر هي نفسها التي طلبناها في آذار/مارس من حيث الجوهر.

استمّر المزيد من المعلومات الاستخبارية بالتدفّق. في 13 تموز/يوليو

تلقّينا معلومات عن أبي مصعب الزرقاوي، وهو مطلوب للسلطات الأردنية لتورّطه في مؤامرات الألفية (والعقل المدبّر فيما بعد لعدد من أعمال الخطف وقطع الرؤوس والتفجير في العراق قبل أن يُقتل في غارة أميركية في حزيران/يونيو 2006). فقد علمنا أنّ الزرقاوي يريد ترتيب اجتماع في إيران للتخطيط العملاني في الظاهر.

في أحد إطلاعاتي اليومية، علمت من الفلسطينيين عن خطة لمهاجمة السفارة الأميركية في بيروت. وعلمت أنّ الشرطة التركية استجابت لنداءاتنا وبدأت تنفيذ عمليات لتحديد قدر ما أمكن من أهداف بن لادن في اسطنبول. في غضون ذلك هُرّبت متفجّرات من اليمن إلى المملكة العربية السعودية في 6 تموز/يوليو لاستخدامها ضدّ أهداف عسكرية أميركية. أخيراً تجاوب السعوديون مع المعلومات الاستخبارية التي زوّدناهم بها في كانون الثاني/يناير، وذلك دون شك ثمرة اتصال نائب الرئيس بولي العهد الأمير عبد الله وحثّه على التعاون. ورداً على ذلك، أبلغنا السعوديين أنّ علينا الاستمرار في العمل معهم وإشراكهم ودفعهم إلى التفاعل معنا في الوقت المناسب ـ وهي الرسالة نفسها التي قدّمتها بنفسي إلى ولي العهد بعد سنتين، في أعقاب هجمات القاعدة داخل المملكة.

في أواسط تموز/يوليو علمنا أنّ ناشطين كباراً في القاعدة قد يعودون إلى باكستان تبعاً لمكان وموعد وقوع حدث ما. وأبلغتنا معلوماتنا أنّ بعضهم يتساءل إذا كان ضغط غير محدّد قد أوقف خططاً لهجمات إرهابية. ومنحنا ذلك بعض الأمل في أن تكون جهود التفكيك قد أحدثت بعض التأثير.

أبلغنا جهاز المخابرات المصرية أنّ ناشطاً كبيراً من الجماعة الإسلامية، وهي منظّمة من جنوب شرق آسيا متحالفة مع القاعدة، يخطّط لمهاجمة المصالح الأميركية والإسرائيلية للمساعدة في إطلاق سراح الشيخ الضرير. وقد أحضرت أربع شاحنات مليئة بمتفجّرات سي ـ 4 إلى العاصمة الأوغندية كمبالا، وبدأ الناشطون هناك بمراقبة السفارة الأميركية. اتصلنا على الفور بالأوغنديين وأشركنا التنزانيين والكينيين أيضاً. فقد أثبتت القاعدة بالفعل مقدار فعّاليتها في ضرب المصالح الأميركية في إفريقيا.

حذّرنا جهاز استخبارات أوروبي بشأن تهديد "ملموس وخطير" صادر

عن شبكة منتشرة للمجاهدين في أفغانستان وباكستان. فقد كان ناشطو القاعدة يسافرون إلى أوروبا، كما قالوا، لكنّ هدف الهجوم وتوقيته مجهولان. وفي اليوم التالي قدّم الجهاز نفسه معلومات محدّدة عن أنشطة ناشط أجنبي معروف لدينا. وفي ذلك اليوم نفسه، 17 تموز/يوليو، أبلغتنا مصادر داخل شبكة الظواهري عن هجوم سيجري في المملكة العربية السعودية خلال أيام. فأبلغنا المعلومات إلى السعوديين على الفور. واعتقل اليمنيون مزوّر جوازات سفر رئيسي لبن لادن ضالعاً في تهديد موجّه للسفارة الأميركية في صنعاء، وقدّمنا لهم متطلّبات الاستجواب. وبعد بضعة أيام تلقّينا ستّة تقارير منفصلة بأنّ مهرّب مخدّرات مقيم في أفغانستان يسهّل شحن المتفجّرات وأدوات صنع القنابل لناشطي القاعدة في اليمن، لكي تستخدم ضدّ المصالح الأميركية والبريطانية هناك. وقد اجتمع خمسة أعضاء من المجموعة مع بن لادن في قندهار. ومن أفغانستان ورد خبر بأنّ رئيس استخبارات طالبان، قاري عماد الله، مهتمّ في إقامة اتصال سرّي، خارج البلد وبدون علم الملا عمر، "لإنقاذ أفغانستان". وأبلغنا أحمد شاه مسعود، من تحالف الشمال، أنّ بن لادن سيرسل خمسة وعشرين ناشطاً إلى أوروبا للقيام بأنشطة إرهابية. وقال إنّ الناشطن سيسافرون عبر إيران والبوسنة.

بدا العالم بأكمله على حافة الانفجار.

في إطلاع تلقّيته في 24 تموز/يوليو، علمت أنّ الملك عبد الله، عاهل الأردن، قد بعث برسالة يعبّر فيها عن رأيه بوجوب التعامل مع بن لادن وهيكل قيادته في أفغانستان بطريقة حاسمة وعسكرية. وأنّه عرض لتلك الغاية إرسال كتيبتين من القوات الأردنية الخاصة للتعامل مع القاعدة ومطاردتها من بيت إلى بيت عند الضرورة. كان العرض التفاتة رائعة لكن يجب أن يكون جزءاً من استراتيجية شاملة أوسعِ لكي ينجح. لقد كان بن لادن يشكّل بالنسبة إلى الملك عبد الله أكبر تهديد في العالم على أمن بلده، وكان يريدنا أن نعرف أنّ الأردن مستعدّ للعمل بمثابة رأس حربة. ففكّرت أنّ هذا الشبل من ذلك الأسد، وأنّ تلك التفاحة لم تسقط بعيداً عن الشجرة. لا يسع المرء سوى أن يحترم ملك الأردن وعائلته بعد سماعه شيئاً كهذا.

نقلت معلومات حديثة لمركز مكافحة الإرهاب عن وضع التهديد الإرهابي

خبراً من مصدر مخابرات آخر أنّهم أوقفوا أحد شركاء الزرقاوي. ومن المثير للاهتمام أنّ ذلك الشخص ربط الزرقاوي بأبي زبيدة، ووسّع معلوماتنا عن شبكة أبي زبيدة في الخليج وأوروبا، وقدّم خيوطاً تدلّ على ناشطين آخرين في السودان والمملكة المتحدة والبلقان. وعند تحليل البيانات توصّلنا إلى أنّ شبكة الزرقاوي أوسع وذات صلات أفضل مما كنّا نتوقّع. وقد نُقل الناشط إلى الأردن لإجراء مزيد من الاستجواب.

وكان على جدول أعمال مركز مكافحة الإرهاب في ذلك اليوم أيضاً: التعرّف على متطرّفَيْن مصريين في إندونيسيا حيث سارعت الحكومة إلى توقيفهما وإرسالهما إلى البلد الذي كانا مطلوبَيْن فيه. وألقت الإمارات العربية المتحدة القبض على جمال بيغال الذي كان يخطّط لتفجير السفارة الأميركية في باريس.

وصل الناشط الذي كان وراء التهديد بتفجير السفارة إلى المملكة المتحدة. وكنّا قد أبلغنا البريطانيين بذلك ونبّهنا السويديين إلى عودة الناشط إلى بلده بعد مغادرته المملكة المتحدة. واعتقل البوليفيون ستة باكستانيين كانوا يخططون لاختطاف طائرة. وبدا أنّ أحد المعتقلين قريب لكاسي، الرجل الذي قتل ضابطين في السي آي إيه أمام بوّابة الوكالة في سنة 1994. وكان من المرجّح أن يرحّل الستة إلى باكستان، حيث ستستجوبهم السلطات بعد أن حثثناها على ذلك.

في ذلك اليوم نفسه، وردنا تقرير بأنّ الظواهري موجود في اليمن فسعينا وراء تأكيد الأمر ووضع خطة للإتيان به إلى الولايات المتحدة. وعلى الرغم من أنّنا كنّا نشكّ في هذه المعلومة، فقد قرّرنا متابعة هذه اللعبة حتى النهاية. كما أُطلعت أيضاً على تحقيق تقدّم كبير في جهدنا لاختراق قيادة القاعدة وطالبان تقنياً في أفغانستان. فقد مكّننا العمل الجماعي الهائل مع جهاز الاستخبارات البريطاني من التوصّل إلى ذلك وهو يزوّدنا الآن بقفزة نوعية في متابعتنا للعرب في قندهار فضلاً عن قيادة طالبان.

كنّا نعمل أيضاً على استئناف علاقة مكافحة الإرهاب مع الروس التي يعتريها الجمود منذ مدّة طويلة. فقد اعتقدنا أنّ من الضروري المحاولة على ضوء ارتباطات الشيشانيين بالقاعدة. صحيح أنّ سجل البيانات التي قدّمها لنا الروس

ضعيف، لكنّنا كنّا نأمل في التمكّن من استغلال منفذهم الفريد إلى أفغانستان الذي لا يزال متاحاً لهم على ما نعتقد.

إذا كنتم تشعرون بالتشوّش أو الإحباط أو الإنهاك من قراءة هذا التعداد الطويل، فتصوروا شعورنا عندما كنّا نعيشه في ذلك الوقت. وتصوّروا كيف كان ردّ فعلنا أنا وغيري في الغرفة في جلسة لتحديث المعلومات في أواخر تموز/ يوليو، فيما كنّا نفكّر في نوع الهجمات التي يمكن أن نواجهها، عندما قال ريتش لي فجأة باقتناع تامّ، "إنّهم قادمون إلى هنا". لن أنسى البتة الصمت الذي ران بعد ذلك.

في ذلك الوقت تقريباً، فوّضنا مجلس الأمن القومي بالبدء بنشر طائرة بْريدَيتور بحلول 1 أيلول/سبتمير بوضع الاستطلاع المسلّح أو غير المسلّح. ووفقاً للأمر، يتعين علينا التوصل إلى تفاصيل تقاسم التكلفة مع وزارة الدفاع. كنّا نعتقد أنّ نشر طائرات بْريدَيتور بوضع الاستطلاع غير المسلّح غير حكيم ويكشف هذه القدرة دون ضرورة. وكنّا نفضّل أن تكون مجهّزة للقيام بعمل فوري إذا حدّدنا أسامة بن لادن عندما تطير فوق أفغانستان في المرّة التالية. لكن الاختبار الذي أجري على الرأس الحربي هلفاير أظهر نتائج مختلطة.

اعتبرتُ إجراء مجلس الأمن القومي إشارة إيجابية على أنّ صنّاع السياسة بدؤوا الخوض في القضايا الصعبة للحرب على الإرهاب، لكنّنا كنّا بحاجة إلى اجتماع للمديرين لكي نناقش بالتفصيل للمرّة الأخيرة سياسة الإدارة المتعلّقة باستخدام طائرة بْريدَيتور المسلّحة. أردت انعقاد الاجتماع بأسرع ما يمكن، لكن نظراً للصعوبات التقنية التي واجهها تسليح بْريدَيتور، فقد قرّر مجلس الأمن القومي تأجيل ذلك إلى ما بعد عيد العمّال(*).

في ذلك الصيف كلما احتوى الإطلاع الرئاسي اليومي على معلومات عن هجمات محتملة للقاعدة، كان الرئيس يسأل المُطلع، مايك مورِل، ما المعلومات التي لدينا والتي قد تشير إلى أنّ الهجوم يمكن أن يقع داخل الولايات المتحدة.

(*) أول يوم اثنين من شهر أيلول/ سبتمبر في الولايات المتحدّة ـ المترجم.

ولما كان الرئيس سيتوجّه إلى كروفورد لقضاء معظم شهر آب/أغسطس هناك، فقد طلب مايك من محلّلينا إعداد ما يمكن أن يجيب عن ذلك السؤال. كان ذلك أساس الإطلاع الرئاسي اليومي في 6 آب/أغسطس بعنوان "بن لادن مصمّم على توجيه ضربة داخل الولايات المتحدة". وقد ظهر النص الكامل تقريباً لهذا الإطلاع في تقرير لجنة 11/9. يوضح التقرير أنّه ما من شيء يمكن أن يسرّ أسامة بن لادن أكثر من تنفيذ هجوم داخل بلدنا. لكن على الرغم من اتضاح رغبته ونيّته، فإنّنا لم نكن نملك معلومات عن أي مؤامرة جارية محدّدة وبالتالي لم ننقلها.

بعد بضعة أسابيع على تقديم الإطلاع الرئاسي اليومي في 6 آب/أغسطس، تبعته إلى كروفورد للتثبّت من بقاء الرئيس مطّلعاً على الأحداث الراهنة. كانت تلك أول زيارة أقوم بها إلى المزرعة. وأذكر أنّ الرئيس قاد بي البيك أب بلطف حول الأرض المنبسطة في المزرعة وأنّني حاولت فتح موضوع صغير عن النباتات والحيوانات، وليس بينها شيء شائع في كوينز. في ذلك الوقت كان قد خيّم هدوء غامض على تقاريرنا عن التهديدات ـ السكون الذي يسبق العاصفة. وعلمنا بعد ذلك بفترة طويلة أنّ بن لادن كان ينتظر عودة الرئيس وأعضاء الكونغرس إلى واشنطن، بعد عيد العمّال. لقد كان يعرف تقاليدنا وعاداتنا جيّداً.

في آب/أغسطس أجريت مراجعة شاملة لملفاتنا لتحديد التهديدات المحتملة. لم أكن أريد أن أترك حجراً دون أن أقلبه، حتى إذا كان ذلك يعني إعادة حرث الأرض القديمة. وسواء أكان الهدوء مؤقّتاً أم لا، كان التهديد بالهجوم حقيقياً جداً بالنسبة إلينا بحيث لم نكتفِ بالجلوس والانتظار. وعلمت لاحقاً أنّ المسؤولين في مركز مكافحة الإرهاب بدؤوا مراجعة مماثلة حتى قبل أن أطلب منهم ذلك. وفي أثناء تلك الفترة اكتشفوا برقيات من السنة الماضية توحي باحتمال أن يكون ناشطون في القاعدة قد دخلوا الولايات المتحدة. كانت المسألة تتعلّق برجلين، خالد المحضار ونواف الحازمي، اللذين ركبا لاحقاً رحلة الخطوط الجوية الأميركية 77 في صبيحة 11 أيلول/سبتمبر وساعدا في قيادتها وصدمها بالبنتاغون. (كُتب الكثير وأسيء فهم الكثير عن قضية "لائحة المراقبة" ـ

وأصبحت حجر الزاوية في انتقاد لجنة 9/11 للوكالة ـ بحيث إنّني سأتعامل معها في فصل قائم بذاته). وفي هذه الفترة أيضاً سمعت لأول مرة اسم زكريا الموسوي. (يتطلّب ذلك بحثاً مستفيضاً سيتمّ في فصل لاحق).

في أوائل أيلول/سبتمبر، كان يوجد لدى السي آي إيه مجموعة من الأشخاص المفيدين في جهاز مخابرات شرق أوسطي تعمل لصالحنا. ولم يكن أحد من هؤلاء الأشخاص الذين يزيد عددهم على العشرين يعرف أنّه يعمل لنا. وقد وجّهوا نحو مجموعة من قضايا الإرهاب. كان ثلثهم يعملون ضدّ القاعدة. وبحلول أيلول/سبتمبر 2001، نجح عميلان منفردان من اختراق معسكرات تدريب الإرهابيين في أفغانستان.

في 4 أيلول/سبتمبر، اجتمع المديرون ـ كوندي ودون رامسفليد وغيرهما وأنا ـ في غرفة الأوضاع في البيت الأبيض. كان ذلك في يوم الثلاثاء، اليوم الذي يلي عيد العمال. كانت الحياة تعود إلى واشنطن بعد تجاوز آب/أغسطس رطب آخر. في ظل ظروف أخرى، كان يمكن أن يتخذ الاجتماع شكل لمّ الشمل. لكنّ هذا لم يكن كذلك. فقد ساده الموضوع نفسه الذي ظل دون حلّ طوال الصيف: هل يقرّ الرئيس تحليق طائرة بْريدَيتور بالوضع المسلّح. ومما يؤسف له أنّ الطائرة لم تكن جاهزة بعد للقيام بذلك، على الرغم من أنّ نظام هلفاير الصاروخي كان يتقدّم ببطء لكي يصبح جاهزاً للنشر.

كنّا بحاجة أيضاً إلى مناقشة مسألة من سيشغّل طائرة بْريدَيتور المسلّحة عندما يصبح تشغيلها ممكناً؟ فقد كانت هناك مسألة مشروعة تتعلّق بما إذا كانت وظيفة إطلاق الصواريخ من الطائرات على أعداء الولايات المتحدة تعود إلى الجيش أم إلى السي آي إيه. كانت قضية مهمة، أو هكذا بدا في ذلك الوقت، وكنت مرتاباً بشأن إمكانية إطلاق سلاح عسكري خارج تسلسل القيادة العسكرية. لكن كان ذلك قبل 9/11.

بعد ستة أيام، في 10 أيلول/سبتمبر، توجّه مصدر نديره بشكل مشترك مع بلد شرق أوسطي لرؤية مدبّره الأجنبي وأبلغه ما مفاده أنّ شيئاً كبيراً يوشك أن يحدث. استبعد المدبّر ذلك. غير أنّنا لو عرفنا ذلك في حينه لبدا مثل كل

التحذيرات التي تلقّيناها في حزيران/يونيو وتموز/يوليو وآب/أغسطس وأوائل أيلول/سبتمبر ـ مخيفاً لكن بدون شيء محدّد.

بعد أقل من أربع وعشرين ساعة، حدث ما لا يمكن تصديقه. لكنّه لم يكن بعيد الاحتمال بالنسبة إلينا على الإطلاق. فلم نكن نفكّر في شيء سواه.

الفصل التاسع

11 أيلول/سبتمبر

في صبيحة 11 أيلول/سبتمبر، اليوم الذي غيّر كل شيء، اجتمعت بالسيناتور السابق ديفيد بورِن على طعام الفطور في فندق سانت ريغيس، عند شارعي سكثتينث ستريت وكيٍ ستريت في واشنطن في الثامنة والنصف. كان الرئيس خارج المدينة، مسافراً في فلوريدا، ما يعني عدم وجود إطلاع رئاسي يومي. وكان ديفيد قد جذبني من غياهب المجهول في سنة 1987 ليعيّنني كبير موظفي اللجنة المختارة للاستخبارات في مجلس الشيوخ التي كان يرأسها. وكنت أتطلّع، كما عهدي دائماً، إلى الاجتماع به في ذلك الصباح.

كنّا قد بدأنا نصل ما انقطع للتوّ عندما تقدّم نحوي تيم وارد، قائد مفرزتي الأمنية، وبدا القلق على وجهه. كان تيم شخصاً هادئاً رابط الجأش، كما يجدر بشخص في موقعه، لكنّ سلوكه بدا ملحّاً عندما قاطعنا بحيث لم يكن هناك مجال للشك بأنّ لديه شيئاً ما. نهضت عن الطاولة، فأخبرني بأنّ طائرة اصطدمت ببرج التجارة العالمي الجنوبي. وفهمت بأنّ معظم الناس افترضت بأنّ الاصطدام الأول كان حادثاً مأساوياً. ولم يتبيّن لهم أنّ هناك شيئاً سيّئاً يحدث إلا عندما صدمت الطائرة الثانية البرج الثاني. لم تكن تلك حالي. فقد كنا نعيش عن قرب مع احتمال حدوث هجوم إرهابي في الولايات المتحدة. وفكّرت على الفور في أنّ ذلك من صنع القاعدة.

أبلغت السيناتور بورِن الخبر. وهو يذكر أنّني ألمحت إلى بن لادن وتساءلت بصوت مسموع إذا كان الموسوي ضالعاً في ذلك. واتضح لكلينا أنّ

عليَّ المغادرة على الفور. ركبت في المقعد الخلفي لسيارتي مع تيم وارد، وأسرعنا عائدَيْن إلى مقرّ القيادة.

بدأت كل النقاط العشوائية التي كنّا نتفحّصها تتوافق معاً في نمط ما. وكما أذكر، كان رأسي في تلك الدقائق الأولى ينبض بالارتباطات. فكّرت على الفور في مؤامرة "بوجينكا" لتفجير اثنتي عشرة طائرة أميركية فوق المحيط الهادئ، وخطة لاحقة أحبطت في سنة 1994 لقيادة طائرة صغيرة وصدمها في مقرّ قيادة السي آي إيه.

لقد قُلب عالمنا الأميركي الآمن رأساً على عقب. وقدمت الحرب على الإرهاب إلى شواطئنا.

في الطريق اتصلت بكبير موظفيّ، جون موسمان، وطلبت منه جمع الموظفين الكبار في غرفة الاجتماعات قرب مكتبي، إلى جانب كبار العاملين في مركز مكافحة الإرهاب. بعد انفلات كل شيء من عقاله، أصبح من الصعب تلقي المكالمات على الهاتف الآمن. وانقطعت عني الاتصالات إلى حدّ كبير بين سانت ريغيس ولانغلي، وكانت أطول اثنتي عشرة دقيقة في حياتي. ولم أعلم حتى وصلت إلى مقرّ القيادة أنّه فيما كنّا ننهب الأرض في شارع جورج واشنطن بسرعة مئة وثلاثين كيلومتراً في الساعة، اصطدمت طائرة ثانية بالبرج الشمالي.

عندما وردتني التقارير الأولى عن الطائرتين اللتين ضربتا مركز التجارة العالمي، كان الجنرال محمود أحمد، رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية الباكستاني، وأحد الأشخاص الذين كان يمكن أن يقدّموا إلينا أكبر العون في ملاحقة أسامة بن لادن قبل 11/9، مجتمعاً في الكابيتول هيل مع السيناتور لندسي غراهام، والنائب بورتر غوس، الذي خلفني لاحقا كمدير للاستخبارات المركزية، وآخرين. وبعد نصف ساعة كان محمود ينتقل بالسيارة في شارع كونستتيوشن أفنيو عندما أشار أحدهم إلى دخان متصاعد من الجانب الآخر لنهر بوتومَك ـ الإشارة الأولى إلى أنّ البنتاغون قد تعرّض للضرب. وفي الوقت نفسه، كان شفيق بن لادن، أخو أسامة بن لادن المجافي له، مشاركاً في المؤتمر السنوي للمستثمرين في مجموعة كارلايل بفندق ريتز كارلتون، على ناصية مقرّ قيادتي، وعلى بعد بضعة مربعات سكنية من البيت الأبيض. وكان ثلاثة من

ضباط السي آي إيه الكبار - تشارلي آلن ودون كير وجون روساك - مجتمعين في موعد معدّ منذ مدّة طويلة على طعام الفطور في الوكالة مع قائد البحرية كيرك ليبولد، الذي كان قائد المدمّرة كول عندما هوجمت في اليمن. تركّز قسم كبير من النقاش، بطبيعة الحال، على الإرهاب. وأبلغني المشاركون في الاجتماع من الوكالة لاحقاً انّ ليبولد كان مستاء لأنّ الشعب الأميركي لا يدرك الإرهاب بعد. وقال يلزم وقوع "حدث مؤثّر" ليستيقظ الرأي العامّ. وفي أعقاب الفطور، توجّه ليبولد إلى مركز مكافحة الإرهاب من أجل بعض الإطلاعات. وعندما ضُرب مركز التجارة العالمي بعد ذلك بعدة دقائق، توجّه تشارلي آلن إلى حيث يوجد ليبولد وأبلغه أنّ "الحدث المؤثّر قد وقع". ومن المدهش أنّ ليبولد أسرع عائداً إلى عمله، ووصل في الوقت المناسب ليشهد رحلة طائرة أميركان إيرلاينز 77 وهي تنقضّ على البنتاغون.

بعد مرور خمس سنوات، أجد أنّ من الصعب عليَّ وصف المزاج الذي كان سائداً في غرفة الاجتماعات عندما وصلت إلى هناك. أعتقد أنّ الساعة كانت تشير إلى التاسعة والربع صباحاً. وكان برجا مركز التجارة العالمي قد تعرّضا للضرب، ولا أعتقد أنّ أحداً في الغرفة كان لديه أدنى شك في أنّنا وسط هجوم شامل نظّمته القاعدة.

يذكر رئيس مركز مكافحة الإرهاب أنّه تحدّث إلى ديل واطسون، رئيس مكافحة الإرهاب في الإف بي آي، بنوع من الشيفرة الغامضة طوال ذلك اليوم. وأعتقد أنّ ذلك ربما ينطبق على معظمنا تقريباً. لم يكن ثمة ضرورة لإكمال الجمل، كانت الأفكار شبه المعبّر عنها مفهومة تماماً. لقد كنّا نشهد ذلك منذ فترة طويلة، ونعدّ له بطرق مختلفة.

لكن توقّع الهجوم شيء وحدوثه - مشاهدة انهيار مركز التجارة العالمي - شيء آخر. الأول عقلي، وسرعان ما أصبح الثاني غريزي، وكان مستوى الانزعاج في غرفة الاجتماعات في تلك الساعة الأولى غير عادي. بعد دقائق فقط على ضرب البرج الجنوبي، تلقّى مركز مكافحة الإرهاب تقريراً أنّ طائرة ركاب واحدة أخرى على الأقل مجهولة المصير. وفي الساعة العاشرة إلا ثلث صباحاً، شارك جون مكلوغلِن وكوفر بلاك في اجتماع متلفز مع ديك كلارك في البيت الأبيض.

وفي ذلك الوقت كان البنتاغون قد تعرّض للضرب، وعرفنا أنّ مزيداً من الطائرات سائبة. وفي أعقاب ضربة البنتاغون، بدأت المكالمات ترد ـ لا من المخابرات بل أصدقاء وزملاء ينقلون الإشاعات التي كانت تستحوذ على واشنطن ويعبّرون عن أملهم في أنّنا نعرف ما الصحيح من الخطأ: انفجار قنبلة في الجناح الغربي للبيت الأبيض، واندلاع النيران في الكابيتول ووزارة الخارجية. والحقيقة أنّه لم تكن لدينا أي فكرة عما هو صحيح وما هو غير ذلك، لكن كان الجميع يتساءل، ماذا بعد؟ وردت تقارير عن أنّ عدّة طائرات لا تستجيب للاتصالات معها من الأرض وأنّها ربما متوجّهة نحو واشنطن. وذكّرنا العديد من ضبّاط مركز مكافحة الإرهاب أنّ أعضاء القاعدة بحثوا ذات مرّة ضرب مقرّ قيادة السي آي إيه بطائرة، وكنّا في ذلك الوقت موجودين في طبقته العلوية.

أذكر أنّني سألت مايك هولفلدر، رئيس مفرزتي الأمنية، ما الذي يوصي به. أجاب "لنخرج من هنا. لنخلي المكان". كنت متردّداً. لم نكن نريد أن تظنّ القوة العاملة أو العالم أنّنا نخلي السفينة. لكنّني لم أكن أريد أيضاً المخاطرة برجالنا دون ضرورة، كما أشار أحد المتواجدين في غرفة الاجتماعات إلى أنّ ثمة حاجة إلى بقاء قيادتنا سليمة وقادرة على اتخاذ القرارات في حال استُهدف المبنى.

في العاشرة صباحاً تقريباً، أُبلغ عدد كبير من القوة العاملة التي تربو على عدة آلاف لدينا بالذهاب إلى منازلهم. وسرعان ما انضمّوا إلى زحمة المرور الهائلة التي كانت تخنق شوارع واشنطن. وكان البيت الأبيض قد أخلي قبل ربع ساعة، بعيد تعرّض البنتاغون للضرب. وفي مدينة نيويورك، بدأ مجمّع الأمم المتحدة الذي يضمّ اثني عشر ألف موظّف تقريباً بالإخلاء في الساعة العاشرة وثلاث عشرة دقيقة. وفي واشنطن دي سي، حذت وزارتا الخارجية والعمل والبنك الدولي حذونا بعد دقائق.

في البداية انتقلت قيادتنا العليا من غرفة الاجتماعات الملحقة بمكتبي في الطبقة السابعة إلى غرفة اجتماعات في الطبقة الأولى ـ وذلك أكثر أمناً لكنّه لا يزال غير حصين إذا ما جاءت طائرة واصطدمت بالمبنى. وبعد ذلك غادرنا المبنى بأكمله، خارجين عبر الزاوية الجنوبية الغربية من مبنى مقرّ القيادة وتوجّهنا قطرياً عبر حرم المقرّ إلى مطبعة الوكالة حيث أقمنا إمكانات عملانية مرتجلة.

بقيت مجموعة واحدة في مقرّ القيادة. كان كوفر بلاك يميل بقوّة إلى بقاء المئتي موظّف تقريباً العاملين في مركز مكافحة الإرهاب في مواقعهم في مركز ردّ الفعل العالمي في الطبقة السادسة المعرّضة جداً، حيث تعمل نوبة من ثمانية أشخاص بشكل روتيني، وفي منشأة أكثر أمناً وعديمة النوافذ حيث يوجد جلّ مركز مكافحة الإرهاب.

قال لي بعد أن أصدرت الأمر بإخلاء المبنى، "سنستثني مركز مكافحة الإرهاب من هذا [الإخلاء] يا سيدي لأنّنا بحاجة إلى عمل رجالنا على الحواسيب".

أجبت، "سيكون العاملون في مركز ردّ الفعل العالمي معرّضين للخطر".

"سنبقيهم في أماكنهم. لديهم عمل رئيسي يقومون به في مثل هذه الأزمة. ولهذا بالضبط لدينا مركز ردّ الفعل العالمي"

"يمكن أن يموتوا".

"عندئذ سيكون عليهم أن يموتوا".

ووفقاً لكوفر، صمتُّ قليلاً وقلت، "أنت محقّ تماماً".

الآن بعد تعرّضنا للهجوم، اكتسب مركز مكافحة الإرهاب، ببنوك بياناته الكبيرة وأنظمة اتصاله المتقدّمة، أهمية أكبر من ذي قبل. وعندما كنّا نبحث أمر البقاء أم الإخلاء، كان مركز مكافحة الإرهاب يرسل تحذيراً عالمياً إلى كل محطاتنا في العالم، يطلب منهم التوجّه إلى أجهزة ارتباطهم وعملائهم لجمع كل المعلومات التي يستطيعون الحصول عليها. وقد احترمت شجاعتهم التي لم تهتزّ وتفانيهم. فمقرّ قيادة السي آي إيه مبنى زجاجي إلى حدّ كبير. وإذا ما استهدفته طائرة فسيرى رجال مركز ردّ الفعل العالمي قدرهم يطير نحوهم.

كان المشهد الابتدائي في المطبعة فوضوياً. كانت لدينا قدرات بدائية للحصول على كل البيانات والوصول إلى كل شبكات الاتصالات. وفي أعقاب ذلك، أدركنا جميعاً أنّنا بحاجة إلى دعم إضافي لقدرات الاتصالات عندما يطرأ موقف مماثل ثانية، إذا ما طرأ. كان الرجال يكافحون لتشغيل الهواتف والاتصال بمايك

مورِل، مُطلع الرئيس، الذي كان مع جورج بوش في فلوريدا عندما ضربت الطائرة الأولى. وكما أبلغ مايك القصة فيما بعد، كان هو وكارل روف وآري فلتشر، المتحدّث باسم البيت الأبيض، راكبين شاحنة مقفلة في موكب سيّارات عندما تلقّى آري مكالمة، ثم التفت إلى مايك وسأل إذا كان يعرف أي شيء عن اصطدام طائرة صغيرة بمركز التجارة العالمي. اتصل مايك على الفور بمركز عمليّاتنا وأبلغ أنّ الطائرة لم تكن صغيرة. وبعد قليل، فيما كان ينتظر انتهاء اجتماع الرئيس بتلامذة في المرحلة الابتدائية ومعلّميهم، شاهد مايك ضرب البرج الثاني على التلفزيون. وفي وقت لاحق، على متن طائرة الرئاسة، سأل الرئيس مايك عن مجموعة فلسطينية متطرّفة، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، التي تبنّت المسؤولية عن الهجوم في الصحافة. ليس من المحتمل، أجاب مايك الرئيس. فليس لدى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القدرة على القيام بشيء مماثل. تقبّل ذلك الرئيس وأبلغ مايك أنّه يريد أن يكون أول من يعرف إذا علم شيئاً محدّداً عن الهجوم. كان مايك نحيلاً وشاباً وذكيّاً جداً، ويتحدّث بطريقة متقطّعة تصل إلى جوهر الموضوع بسرعة. وقد تدبّر هو وجورج بوش أمورهما بشكل جيّد على الفور. وكان مايك الرجل المثالي إلى جانب القائد الأعلى في أزمة كهذه.

بالتزامن مع إنشاء اتصال بالرئيس والفريق المسافر معه، كنّا نحاول الوصول إلى مكتبنا في مدينة نيويورك لتقييم إذا كان الجميع موجودين ونعرف أماكن تواجدهم ونحاول الحصول على أكبر قدر ممكن من البيانات. وكما يحدث في أثناء أي أزمة، واصلت الشواذات الظهور، كما أنّ أصوات الصفير الغريبة التي ربما ما كانت تعني شيئاً في الأوقات الهادئة صار يمكن أن تعني أي شيء. على سبيل المثال: تتمّ متابعة الطائرات على أجهزة المرسل المجيب. وتصدر كل منها إشارة فريدة. كان بعض الخاطفين على الأقل في ذلك الصباح يعرفون كيف يطفئون أجهزة المرسل المجيب بحيث يصبح من الصعب تتبّع طائراتهم. والآن أخذت طائرة ركاب في طريقها إلى بريطانيا تصدر كل أنواع الزعيق، فيما يشتغل المرسل المجيب ويتوقّف. هل شنّت القاعدة هجوماً على القارتين؟ أخيراً حلّت المسألة ـ لم يكن هناك نوايا شرّيرة، بل ثمة خلل في المرسل المجيب ـ لكن في الوقت الفاصل اتصلت بريتشارد ديرلوف، نظيري في جهاز الاستخبارات الخارجية البريطاني، لأبلغه بما نسمعه وما نعرفه.

على الرغم من أنّنا كنّا على يقين من أنّ القاعدة تقف وراء الهجمات، فقد كنّا بحاجة إلى إثبات، لذا طلب مركز مكافحة الإرهاب قوائم المسافرين على متن الطائرات التي تحوّلت إلى أسلحة في ذلك الصباح. وأبلغت بشكل لا يصدّق أنّ الردّ الابتدائي لبعض الموظفين (نسيت من أي جهة) كان أنّه لا يمكن إطلاع السي آي إيه على قوائم المسافرين. وبعد بعض التعليل اللطيف، وبضع رسائل من أربع كلمات لاحقاً، ظهرت اللوائح، وأسرع محلّل من مركز مكافحة الإرهاب إلى المطبعة. "أسماء بعض الأشخاص على متن إحدى الطائرات هي التي كنّا نبحث عنها في الأسابيع الأخيرة". وأشار إلى اسمين على وجه التحديد: خالد المحضار ونواف الحازمي. وكان ذلك أول إثبات مطلق لما كنّا موقنين منه منذ سمعنا بالهجمات: إنّنا وسط مؤامرة للقاعدة.

في ذلك الوقت تقريباً، اتصل نائب الرئيس ليسأل إذا كنّا نتوقّع مزيداً من الهجمات. عندئذ كانت طائرة رابعة، الرحلة 93 لشركة يونايتد، قد سقطت في شاكنسفيل، بنسلفانيا. كان هناك سكون دالّ بالنسبة إلي. فقلت، "لا، أعتقد أنّهم فرغوا لهذا اليوم". كان ذلك نداء صادراً من أعماقي؛ لم يكن لدي بيانات. لكن نمط الهجمات المتعدّدة الاستعراضية ضمن نافذة محكمة جداً للهجوم ينسجم مع ما نعرفه عن طريقة عمل القاعدة استناداً إلى الهجمات على السفارتين في شرق إفريقيا. فقد وقعت الهجمات ضمن جدول زمني صارم، وبعد ذلك انتهى كل شيء.

على غرار الجميع في أميركا، كنّا نعمل عبر المواقف الشخصية المثيرة فيما تقدّم ذلك الصباح. اتصل أخي الذي اتفق انّه كان في واشنطن لقضاء عمل ما، متلهّفاً للعودة إلى نيويورك، حيث تقيم زوجته وأسرته وأمّنا. هل المواصلات العامّة شغّالة؟ هل من الممكن أو الآمن السفر بالطائرة؟ فقلت له لا، لذا استأجر سيارة وتوجّه إلى البيت. كانت والدتي مذعورة، كما كنت أتوقّع. اتصلت بها وأبلغتها أنّني بخير. وكانت ستيفاني في أثناء ذلك تتصل بأعضاء أسرتي الآخرين لتطمئنهم بأنّ مبنى السي آي إيه لم يتعرض للضرب.

كان ابننا، جون مايكل، في بداية الصف التاسع في غونزاغا، وهي ثانوية كاثوليكية يسوعية غير بعيدة من مبنى كابيتول هيل. وقد ذهبت إلى هناك مفرزة

أمنية من السي آي إيه، ونقلته إلى بيتنا. كان الجميع في واشنطن في موقف مثل موقفي، خائفين على أولادهم في هذا العالم الجديد الذي يدفعه الإرهابيون. وعلى رغم استياء جون مايكل على الأقل، كان ذلك بداية مفرزة أمنية دائمة تتبعه إلى حيث يذهب ما دمت مديراً للاستخبارات المركزية.

عايشت ستيفاني الخبر الأسوأ في ذلك الصباح. فعند الظهيرة تقريباً تلقّت اتصالاً من طوم هيدنبِرغ. وهو وزوجته صديقان قديمان. فقد كان ابنانا رفيقين في المدرسة الابتدائية معاً، وهما في الصف نفسه الآن في غونزاغا. وكانت ميشال مضيفة طيران في شركة أميركان إيرلاينز. كان طوم يعتقد أنّ من المقرّر أن تكون زوجته على متن الرحلة 77 في ذلك الصباح، وهي الطائرة التي ضربت البنتاغون، لكنه لم يكن على يقين من ذلك. وعلى الرغم من أن طوم طيار، يعمل في شركة يو إس إير، فإنّه لم يستطع أن يقنع شركته أو أميركان إيرلاينز بإبلاغه إذا كانت ميشال على متن الطائرة أم لا. فطلب من ستيفاني أن تتصل بي. ففعلت. طلبت الاطلاع على لائحة المسافرين التي أصبحت لدينا للتوّ. كانت الأسماء مدرجة بالترتيب الألفبائي. وردت أسماء المسافرين أولاً، تليها أسماء الطاقم. هبط قلبي عندما قرأت اسم ميشال هيدنبِرغ.

اتصلت بستيفاني حاملاً الخبر، وقادت السيارة إلى منزل آل هيدنبِرغ في تشيفي تشيس لتنقل الخبر شخصياً إلى طوم. كانت ميشال في السابعة والخمسين وأماً لولدين.

على الرغم من أنّني لم ألاحظ على الفور، فقد ورد اسم أحد أصدقائي في المدرسة الثانوية، بوب سبيسمان، في لائحة أسماء ركّاب الرحلة 77.

غادرت أنا وموظفي المطبعة وعدنا إلى مقرّ القيادة في الواحدة بعد الظهر. كان الخطر قد زال في ذلك اليوم وفقاً لتقديراتنا، وكنّا جميعاً نشعر بالعزلة في المطبعة. أبلغني أحد كبار الموظفين لدي لاحقاً أنّه بعد مغادرة المطبعة بوقت ليس ببعيد، قال لزميل له إنّ هذه الهجمات ستعتبر إخفاقاً كبيراً للاستخبارات، وأنّ الزميل نظر إليه مشكّكاً وردّ بشيء من هذا القبيل، "لمَ يكون ذلك فشلاً للاستخبارات؟ هذه الأمور تحدث. إنّها حرب. ونحن في معركة". لا أدري ماذا كان يمكن أن أقول في تلك اللحظة لو قدّم الاقتراح نفسه إلي. كانت أعداد القتلى

في ارتفاع لتصل إلى الآلاف. وكانت الإشارة إلينا، أو لسوانا، بالبنان أبعد ما تكون عن تفكيري. لكن أعتقد أنّ الملامة بدأت في مكان آخر. ربما كان لا مفرّ من ذلك. وربما هذه هي طريقة عمل واشنطن.

مضى بعد ظهر ذلك اليوم في شواش الاجتماعات. وتخبرني السجلات التاريخية أنّه عقد اجتماع متلفز في الثالثة والنصف بعد الظهر منقول عبر خط آمن، مع الرئيس الذي حطّت طائرته في قاعدة أوفوت الجوية في نبراسكا، في طريق عودته المتعرّجة إلى واشنطن. كان الرئيس يتحدّث من مقرّ القيادة الاستراتيجية الأميركية تحت الأرض.

أذكر أنّه سألني من الفاعل باعتقادي. وأبلغته الشيء نفسه الذي أبلغته لنائب الرئيس قبل عدّة ساعات: القاعدة. فالعملية بأكملها تبدو مثل عمليات بن لادن شكلاً وطعماً ورائحة، كما أنّ لوائح أسماء المسافرين قد أكّدت شكوكنا. وعندما أبلغت الرئيس عن المحضار والحازمي، توجّه إلى مايك مورِل بإحدى النظرات التي تقول، "كنت أحسب أنّني سأكون أول من يعرف". اتصل مايك غاضباً بمساعدي التنفيذي، تيد غيستارو، الذي كان ذلك يومه الثاني في العمل، طالباً رؤية النقاط التي أعددتها للمناقشة. فقال له تيد، "لا أستطيع ذلك، إنّها محظورة". وردّ مايك، "محظورة على رئيس الولايات المتحدة"؟ كانت تلك من الانفعالات الصغيرة التي تحدث عندما يعمل الجميع تحت ضغط شديد. وسرعان ما تمكّن مايك من تمرير المعلومات التي لدينا إلى الرئيس عبر أندي كارد. وكان في نقاط البحث بعد ظهر ذلك اليوم تحذير تلقيناه من المخابرات الفرنسية مفاده أنّ هناك مجموعة أخرى من الإرهابيين داخل الحدود الأميركية وهي تعدّ لموجة أخرى من الهجمات.

كان الرئيس طوال المؤتمر المتلفز شديد الانتباه ورابط الجأش. وفي الاجتماع الوجاهي معه في تلك الليلة تأكّد انطباعي الأول.

عندما وصلت إلى هناك، في وقت ما بعد التاسعة مساء، كان البيت الأبيض قلعة مدجّجة بالسلاح. كنت مشغولاً جداً في قراءة أوراق الإطلاع، فلم ألاحظ الحماية الإضافية التي وضعت. وما إن وقفت سيّارتي حتى رافقني حرس الرئيس عبر ممر طويل إلى الملجأ تحت الأرض، وهو مكان لم أزره من قبل ولن أدخله

ثانية. كان الرئيس ونائبه هناك، إلى جانب ديك كلارك وكوندي رايس وكولن باول ودون رامسفيلد ورئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال هيو شلتون، وبعض الأشخاص الآخرين، بمن فيهم لين تشيني ولورا بوش.

أعرف أنّ "الملجأ تحت الأرض" يعني تحصينات من الأكياس الرملية وقذائف المدفعية التي تنفجر فوق الرؤوس. لم تكن الحال كذلك. فملجأ البيت الأبيض غرفة أوضاع مجرّدة ومحصّنة ـ لكن ثمة شعور محدّد شبيه بالحرب في تلك الغرفة، وفي ذلك اليوم شهدت من المشاعر في مكان واحد ما لم أشهده في حياتي: الغضب من حدوث ما حدث، والصدمة التي أحدثها، والأسف الغامر على الموتى، وإحساس لا يقاوم بضرورة الرد بسرعة كبيرة، وشعور متواصل بالخوف مما سيأتي. لقد أفرغت القاعدة ما في جعبتها في ذلك اليوم، أو هكذا اعتقدنا، لكن بيانات الاستخبارات الكثيرة كانت توحي أنّ ذلك ما هو إلا بداية سلسلة من عدة أيام. وفي هذه المرحلة المبكّرة، كان هناك خوف متنامٍ ـ خوف سينتشر في الأيام التالية مع ورود التقارير الجديدة ـ من أن يكون الإرهابيون أدخلوا سراً إلى الولايات المتحدة سلاح دمار شامل وأنّهم يعدّون العدّة لتفجيره.

في الثامنة والنصف ليلاً، تحدّث الرئيس من المكتب البيضاوي وخاطب الأمة بعبارات مثيرة للمشاعر وجازمة، بما في ذلك أول إعلان عما أصبح يعرف بمبدأ بوش. فقد أبلغ جمهوراً يربو على ثمانين مليون نسمة قائلاً، "لقد وجّهت موارد استخباراتنا وأجهزتنا الأمنية بأكملها من أجل إيجاد المسؤولين وسوقهم إلى العدالة. لن نميّز بين الإرهابيين الذين ارتكبوا هذه الأعمال وبين من يؤونهم". بالنسبة إلى السي آي إيه، عنى المبدأ الجديد إلغاء القيود في النهاية. يوجد لدينا بالفعل خطط ملاحقة القاعدة وحماتها، حركة طالبان في أفغانستان، على السواء. وبإمكاننا الآن البدء بتنفيذها. ووسط الأحزان التي شهدها هذا اليوم، أدركنا أنّنا سنمنح أخيراً التفويض والموارد لتنفيذ العمل الذي نعرف أنّه واجب التنفيذ.

أتبع الرئيس خطاب المكتب البيضاوي باجتماع لمجلس الأمن القومي بكامل أعضائه في الملجأ نفسه. لقد وصلت الأمور الآن إلى ما يعدل حكومة حرب. قبل ساعات فحسب، تحدّث كولن باول عن المشكلة من البيرو بعبارات دبلوماسية: لقد أوضحنا لباكستان أن وقت الغموض والتورية قد ولّى. ربما كنت

أميل إلى مزيد من الصراحة: صحيح أنّنا بحاجة إلى مساعدة باكستان؛ فهي البلد الأقرب إلى أفغانستان والذي لديه أكبر التأثير عليها. لكن وقت التحدّث إلى طالبان جاء ومضى. لملاحقة بن لادن وجيشه التابع، علينا إزالة الستارة التي يختبئ وراءها. قال الرئيس إنّ علينا دفع البلدان إلى الاختيار. وساهم نائب الرئيس في مناقشة عدد من الأسئلة المتعلّقة بإيجاد أهداف تستحقّ الضرب في أفغانستان. لكن ما أذكره أكثر من غيره عن ذلك الاجتماع أسلوب الرئيس، لا كلماته. لقد كان المسؤول المطلق الجازم والمصممّ. أكّد على إلحاح اللحظة وأوضح بجلاء، بالكلمة والمثال، ماذا يتوقّع منّا من حيث التفكير في كيفية الردّ.

لا شكّ في أنّ 11/9 كان لحظة مثيرة لنشاط رئاسة بوش. فقد حوّلته بطرق لا أعتقد أنّ أياً منّا توقّعها تماماً. وقد أحدثت قيادته تأثيراً كبيراً.

كان موظفيّ الكبار بانتظاري عندما قفلت عائداً إلى لانغلي في تلك الليلة. ينتهي السجل الرسمي لجدول أعمالي في ذلك اليوم عند الحادية عشرة مساء. لكنّني أعتقد أنّ ذلك يعني أنّ دوتي هانسون ذهبت إلى البيت في ذلك الوقت. وأذكر أنّني غادرت مقرّ القيادة في الواحدة صباحاً تقريباً، حيث أخذت غفوة غير طويلة، واستحممت وبدّلت ملابسي. عدت إلى البيت الأبيض باكراً في صباح اليوم التالي. غير أنّ يوماً مثل 11/9 لا ينتهي في الواقع إلا وفقاً للساعة.

ذات ليلة، بعد عدة أيام على 11/9، ذهبت أنا وستيفاني لزيارة طوم هيدنبِرغ للاطمئنان عن حاله بعد موت ميشال. كان لا يزال من الصعب تصديق حدوث ذلك. كان طوم يريد أن يشاهد بنفسه أين توفيت، لكن كان من المستحيل على المدنيين الاقتراب من البنتاغون، حيث لا تزال جهود استعادة بقايا من قتلوا في المبنى متواصلة. ركبنا في سيارتي وقادتنا مفرزتي الأمنية إلى البنتاغون. بعد عرض الشارات على العديد من حواجز الطريق، وصلنا أخيراً إلى منطقة تشرف على بقايا البنتاغون الملتوية. أحضر طوم باقة زهور لتركها في الموقع الذي قضت فيه زوجته وكثير غيرها. كان وجودي هناك مع طوم ومعرفتي بأنّ آلاف الأسر الأميركية تكابد الألم نفسه من أكثر الأشياء التي شهدتها إثارة للأسى.

غالباً ما كنت أنا وجون مكلوغلِن وجيم باڤيت وكوفر بلاك نتحدّث في الأشهر التالية عن الضرر العاطفي الذي ألحقته الهجمات بموظفينا. كان الجميع يعمل ساعات إضافية، وكلهم مجهدون. كنّا نواصل انتظار ردّ عاطفي والإعداد له، لا سيما رجال كوفر في مركز مكافحة الإرهاب. لكنّه لم يأت على العموم. وقد فقدت بنيتي العاطفية نوعاً ما على الطريق. اصطدمت بذلك وجهاً لوجه في اليوم الذي تلا عيد الشكر.

كان يوم الجمعة ذاك أول يوم إجازة لي بعد أكثر من شهرين متتاليين، منذ نهاية أسبوع ما قبل الهجمات. كنت قد استنفدت كل الأدرينالين الاحتياطي الذي ينشّطني. في وقت ما في صباح استجمامي المفترض، ذهبت إلى واجهة منزلنا وجلست على مقعدي المفضّل وفقدت السيطرة على مشاعري. أياً كان الباعث، فقد مرّت الأحداث كلها أمامي في تلك اللحظة. فكّرت في الأشخاص الذين قضوا وما الذي فعلناه في الأشهر التي تلت. كيف حدث ذلك بحق السماء؟ أذكر أنّني كنت أسأل نفسي كيف يمكن أن أكون على رأس كل ذلك؟ ما الذي أفعله هنا؟ ولماذا أنا؟ لماذا أكابد ذلك؟ كانت الأسئلة تتطاير في عقلي. خرجت ستيفاني في ذلك الوقت. كنت بمفردي حتى تلك اللحظة، باستثناء المفرزة الأمنية التي تحرس بيتي من الشارع. وأذكر أنّ ستيفاني قالت لي، "يفترص بك أن تكون هنا. هذا شيء عملت من أجله طوال حياتك، وأمامك كثير من العمل. أخرجتني تلك الكلمات مما كنت فيه، لكنّه كان قاتماً، قاتماً حتى إلى ذلك الحين.

الأمر الوحيد الذي أخطأه العديد من الأشخاص بشأن السي آي إيه و11/9، بمن فيهم لجنة 11/9 بقدر ما يمكنني القول، أنّ المسألة كانت شخصية بالنسة إلينا. فمحاربة الإرهاب هو عملنا، وهي تسري في دمنا. وفي الأشهر والسنين التي أدّت إلى 11/9 تعاملنا مع ذلك على الأرض كل يوم. لإحباط الإرهابيين فكّكنا الهجمات وأنقذنا أرواحاً. وضحّينا بحيواتنا أيضاً مجازياً في غالب الأحيان، وحرفياً في بعضها.

إذا لم يدرك السياسيون والصحافة وحتى لجنة 11/9 ذلك في الغالب، فإنّ شركاءنا العالميين في مهنة الاستخبارات يدركونه دون ريب. كنّا لا نزال نصنّف

التفاصيل التي لدينا عن 9/11 عندما اتصل آفي ديختر، رئيس الشين بيت، من إسرائيل ليعبّر عن أسفه ويقول إنّه وشعبه يقفون معنا في كل الظروف. لم تكن تلك مكالمة بيروقراطية. فقد عايشت أنا وآفي عرفات معاً وأكثر من ذلك، لكن كان ثمة صلة في المكالمة الهاتفية تتجاوز كل ما سبقها. قال لي آفي، كن قوياً. قُدْ شعبك. لم يكن عليه أن يقول إنّه شاهد المئات من أبناء جلدته يسقطون على أيدي الإرهابيين في أثناء عهده، ولم يكن عليّ أن أضيف أنّني أدرك الآن ما الذي يعنيه أن تكون رئيس الجهاز عندما يحدث الشيء نفسه في بلدك. كان كل ذلك ضمنياً، وأبلغ إذ لا حاجة إلى ذكره البتة. بعد عدة سنوات، عند تسجيل رسالة وداعية في احتفال تقاعد آفي، عبّرت بالكلمات عما شعرت به بقوّة في 9/11: "لقد أصبحنا جميعاً إسرائيليين في ذلك اليوم".

على الرغم من القيود المفروضة على السفر الجوي إلى الولايات المتحدة، فقد قدم البريطانيون في 12 أيلول/سبتمبر: سير ريتشارد ديرلوف، رئيس المخابرات العامّة؛ وإليزاماننغهام بولر، نائبة رئيس أمن الدولة؛ وديفيدماننغ، مستشار رئيس الوزراء طوني بلير للسياسة الخارجية. ما زلت لا أعرف كيف حصلوا على إذن الطيران إلى البلد، لكنّهم قدموا على متن طائرة خاصة، لليلة واحدة فقط، للتعبير عن تعازيهم ومشاركتهم لنا. تناولنا العشاء في تلك الليلة في لانغلي، وذلك يؤكّد على العلاقة الخاصة بين بلدينا، وكانت من أكثر الأحداث التي شهدتها تأثيراً خلال سنواتي السبع كمدير للاستخبارات المركزية.

تواصلت علامات التأييد بالتدفّق. اتصل الملك عبد الله عاهل الأردن وزوجته الملكة رانيا للتعبير عن تعازيهم. وكان الجنرال محمد مدين، رئيس المخابرات الجزائرية، في واشنطن عندما ضربت القاعدة. وعلى غرار آفي ديختر، كان يعرف عن قرب الألم والتحدي الذي يسبّبه الإرهاب، وهو أيضاً لم يكن بوسعه سوى أن يعبّر بنفسه بطريقة أكثر كرامة أو أن يكون أكثر تعاطفاً مع معاناتنا.

كل هؤلاء الأشخاص يعرفون حجم الضربة التي سدّدها 9/11 في صميم كل منّا في السي آي إيه. كانوا هناك، وشاركونا المخاوف نفسها، وكانوا يعرفون أنّ كل واحد من الآلاف من الذين سقطوا بمثابة هزيمة شخصية لنا. وأنا واثق

من أنّهم أدركوا بالإضافة إلى الجميع خارج السي آي إيه ردّ الفعل الذي أظهره العديد منّا ـ على مستوى القيادة والأفراد ـ في الساعات والأيام التي تلت الهجوم على الفور. لقد عاهدنا أنفسنا على أن نقوم بدحر هؤلاء الأوغاد بصرف النظر عن مكان وجودهم. وسنكون في المقدّمة، وسيلحق بنا الآخرون. وهذا ما شرعنا القيام به.

الفصل العاشر

"إنّنا في حالة حرب"

في 12 أيلول/سبتمبر، ترأس الرئيس اجتماع مجلس الأمن القومي وشدّد بعبارات قوية على ما قاله على التلفزة في الليلة السابقة: إنّه لا يريد معاقبة من يقف خلف هجمات اليوم السابق فحسب، وإنّما ملاحقة الإرهابيين ومن يؤوونهم في كل أنحاء العالم.

في اليوم التالي، في غرفة الأوضاع في البيت الأبيض، أطلعت الرئيس وحكومة الحرب على خطتنا للحرب لأول مرة. قلت، "إنّنا مستعدون لأن نطلق خلال مدة وجيزة برنامج عمل سرّي مقدام ينقل القتال إلى العدو، وبخاصة القاعدة وحماتها طالبان. وللقيام بذلك، سننشر فريق السي آي إيه شبه العسكري داخل أفغانستان للعمل مع قوى المعارضة، لا سيما التحالف الشمالي، وتمهيد الطريق لدخول القوات الأميركية الخاصة". وأبلغت الحكومة بأنّ هناك تحديات. فمقتل أحمد شاه مسعود في 9 أيلول/سبتمبر ترك التحالف الشمالي بدون شخصية مركزية قوية وتحظى بالاحترام على نطاق واسع، لكن لدينا التكنولوجيا إلى جانبنا وشبكة واسعة من الموارد الموجودة بالفعل في البلد، وسننجح.

تبعني كوفر بلاك بعرض تقديمي ببرنامج باوربوينت فصّل فيه قدرتنا على العمل السرّي، ونشر القوّات المقترح، وما شابه. وأوضح كوفر، مثلما فعلت أنا، أنّنا لن نهاجم القاعدة فحسب وإنّما طالبان أيضاً. فلا يمكن الفصل بين الاثنين ما لم تختر طالبان أن تنأى بنفسها، ويبدو ذلك مستبعداً على الرغم من مساعينا لدقّ إسفين بينهما. سنشرع في حرب، لا مهمّة بحث وتدمير عن بن لادن ومساعديه ـ حرب ضدّ عدوّ يؤثر في أغلب الأحيان تفجير نفسه على أن يؤسر. وذلك يعني وقوع إصابات في صفوفهم وصفوفنا. ولم يسعَ كوفر إلى توقّع عدد

الأميركيين الذين قد يقتلون، لكنّه حرص على أن يفهم الرئيس أنّ المهمّة لن تكون بدون سفك دماء. وأكّد له بوش ذلك.

سأل الرئيس، "ما هي السرعة التي يمكن خلالها نشر فرق السي آي إيه"؟

أجاب كوفر، "في فترة قصيرة".

"ما هو الوقت الذي نحتاج إليه إذاً لهزيمة طالبان والقاعدة"؟

أجاب كوفر، "إنّها مسألة أسابيع".

لم أكن أعتقد أنّ ذلك ممكن، ولم يكن في الواقع. وقد خاب ظنّ الرئيس عندما علم بعدم وجود خطة طارئة لدى البنتاغون لملاحقة القاعدة وطالبان. كان بوش يتحرّك بسرعة مئات الأميال في الساعة في ذلك الوقت، ومنهمك بشكل كامل. وإذا لم تستطع مجاراته، فإنّه لن يهتمّ بك.

كانت النقطة التي أردت أنا وكوفر إيرادها أنّ هذه الحرب ستكون مدفوعة بالاستخبارات، وليس نشر القوّة الصرف. لم يكن التحدّي إلحاق الهزيمة بالعدوّ عسكرياً. بل التحدّي هو إيجاد العدوّ. وعندما يتمّ ذلك تصبح هزيمته سهلة.

في يوم الجمعة 14 أيلول/سبتمبر، أجرينا مزيداً من التعديل على خطتنا بحيث تكون أفغانستان المشهد الافتتاحي لاستراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي. ثم أجرينا تمريناً استعداداً لقيامي بعرض الخطة في اليوم التالي في كمب ديفيد. في تلك الليلة، أرسل إلينا مجلس الأمن القومي كدساً من الأوراق لمراجعتها قبل الذهاب إلى كمب ديفيد، مدخلات من كل المعنيين بالاستخبارات والقطاعات العسكرية في الحكومة. وأذكر أنّني فكّرت فيما كنت أقلّبها أن الورق أُهدر دون جدوى. لم يكن للأوراق أي صلة، بقدر ما أمكنني التمييز، بأي شيء أريد أن أقوله، وفي ذلك الوقت كنت واثقاً في صواب نهجنا بحيث لا تنفعني أنصاف التدابير والاستراتيجيات غير القائمة على المعلومات التي بدأت الهيئات الأخرى بعرضها.

في يوم السبت في 15 أيلول/سبتمبر، قدّمت إطلاعاً أمام حكومة الحرب

في كمب ديفيد، يرافقني جون مكلوغلِن وكوفر بلاك. كان الرئيس جالساً قبالتي مباشرة إلى الطاولة الكبيرة المربّعة في غرفة الاجتماعات المصنوعة من الخشب في كمب ديفيد، وعلى جانبيه نائب الرئيس وكولن باول. وكان الحاضرون الآخرون دونالد رامسفيلد وبول ولفُويتز، جالسين جنباً إلى جنب، وكوندي رايس وستيف هادلي وريتش أرميتاج والمدعي العام جون أشكروفت ومدير الإف بي آي الجديد روبرت مولر.

كان عنوان الإطلاع "تدمير الإرهاب الدولي". وكان عنوان الصفحة الأولى كما يلي: "'الضربة الابتدائية': تدمير القاعدة وإغلاق الملاذ الآمن". وقد عرضت أنا وكوفر بلاك أقسام الخطة المختلفة.

كان علينا عزل أفغانستان بتقديم مساعدة فورية إلى التحالف الشمالي وقادتهم المتبقّين، وتسريع اتصالاتنا بزعماء البشتون، بمن فيهم ستة من قادة طالبان العسكريين الكبار الذين بدا أنّهم راغبون في إزاحة الملا عمر عن السلطة. وقد استند ذلك إلى عمل بدأناه في أوائل 2001 لإحداث انشقاق بين قيادة طالبان وبن لادن ومقاتليه العرب. وكان علينا إغلاق حدود أفغانستان بإشراك الإيرانيين والأتراك والطاجيك والأزبك والباكستانيين بشكل مباشر.

أبلغنا الرئيس أنّ حليفنا الحقيقي الوحيد على الحدود الأفغانية حتى الآن هو أزبكستان، حيث أقمنا قدرات مهمّة لجمع المعلومات ودرّبنا فريقاً خاصاً للقيام بعمليات في أفغانستان. كنّا نعرف أنّ أزبكستان ستكون أهم نقطة انطلاق لنا في مساعدة التحالف الشمالي.

أثرنا أهمية التمكّن من توقيف ناشطي القاعدة في العالم بشكل أحادي. وكنّا ندرك أنّ النجاح داخل أفغانستان وخارجها يحتّم علينا استخدام مبالغ مالية كبيرة لإيصال أنشطة شركائنا الخارجيين إلى مستويات جديدة في العمل ضدّ القاعدة.

بوسع بعض أهم الحلفاء الإقليميين إنشاء كادر من الضباط الذين يمكنهم الامتزاج بسهولة في بيئات يصعب علينا العمل فيها بمفردنا. وأبلغنا الرئيس بأنّنا سنرفع بلا توقّف عدد العملاء البشريين الذين يقدّمون التقارير عن المنظّمات

الإرهابية. واقترحنا أيضاً إشراك الليبيين والسوريين في استهداف الإسلاميين المتطرّفين.

اقترحنا استخدام طائرات بريديتور المسلّحة بدون طيّار لقتل المساعدين الرئيسيين لبن لادن، واستخدام صلاتنا في العالم لملاحقة مصادر تمويل القاعدة، من خلال تحديد المنظّمات غير الحكومية والأفراد الذين يموّلون العمليات الإرهابية.

كنّا نريد خنق الملاذ الآمن في أفغانستان، وإقفال الحدود، وملاحقة القيادة، وقطع الأموال، ومطاردة إرهابيي القاعدة في اثنين وتسعين بلداً حول العالم. **ونحن مستعدّون للقيام بكل هذه الإجراءات على الفور لأنّنا نعدّ لهذه اللحظة منذ سنوات.** كنّا جاهزين لأنّ خطتنا تتيح لنا ذلك. وكنّا على ثقة بإمكانية القيام بذلك بالصلاحيات المناسبة، وتحديد السياسة، والضباط الكبار. ربما رأى الآخرون أنّ ذلك شبيه برمي النرد، لكنّنا كنّا مستعدّين وسيتيح لنا الرئيس الفرصة.

لا شكّ في أنّه اقتراح خطر عندما تنظر إليه من وجهة نظر صانع السياسة. كنّا نطلب من الصلاحيات ما لم تحصل عليه السي آي إيه من قبل وسنحصل عليها. قد تفشل الأمور. وقد ينتهي الأمر بأن يقضي أشخاص، وأنا منهم، بعض أسوأ أيام حياتهم يبرّرون أمام المشرفين علينا في الكونغرس حرّية التصرّف التي حصلنا عليها مؤخّراً. لكن كل ما طلبناه في ذلك اليوم في كمب ديفيد وفي الأيام التالية كان يستند إلى معرفة صلبة بما نحتاج إليه. ما من أحد يعرف هذا الهدف مثلما نعرفه. ولم يكن الآخرون يبدون اهتماماً بهذا الأمر مثلما كنّا نهتمّ به. ولا يوجد لدى أحد آخر خطة منسّقة للتمدّد خارج أفغانستان ومحاربة الإرهاب في العالم أجمع. من الناحية العملانية، كانت المخاطر مقبولة فيما يعنينا. وذلك لا يعني أنّنا لن نفقد أشخاصاً ـ وقد أوضح كوفر ذلك بجلاء ـ لكن هذه هي الطريقة الصحيحة للعمل، ونحن الأشخاص المناسبون للقيام به.

كانت الجلسة الصباحية في كمب ديفيد متحرّرة من القيود، وشملت كل شيء. وفي وقت ما عند الظهيرة، اقترح الرئيس أخذ استراحة. وعندما عاودنا الاجتماع بعد الظهر، كان النقاش أكثر توجيهاً، وكان الرئيس متفقاً تماماً مع كل

ما قلناه تقريباً في ذلك اليوم. قال عن خطتنا للحرب، "إنّها عظيمة". وبدا المزاج بأكمله يوحي بتنامي التفاؤل.

في اليوم التالي، 16 أيلول/سبتمبر، عمّمت مذكّرة بعنوان "إنّنا في حالة حرب" على المسؤولين الكبار في السي آي إيه وفي كل أجهزة الاستخبارات، وجاء في جزء منها:

لا يمكن أن يكون هناك عقبات بيروقراطية أمام النجاح. لقد تغيّرت كل القواعد. يجب أن يكون تشارك المعلومات والأفكار والقدرات كاملاً. ليس لدينا وقت لعقد اجتماعات من أجل إصلاح المشاكل ـ أصلحوها بسرعة وذكاء. على كل منكم أن يتحمّل درجة غير مسبوقة من المسؤولية الشخصية.

بعد أربعة أيام، في 20 أيلول/سبتمبر، في خطاب إلى الأمة أمام جلسة مشتركة للكونغرس، قال الرئيس: "حربنا على الإرهاب تبدأ بالقاعدة، لكنّها لا تنتهي هناك. لن تنتهي حتى إيجاد كل مجموعة إرهابية ذات قدرات عالمية ووقفها وهزيمتها". في ذلك الوقت كما أذكر، كان الرئيس قد منحنا السلطة العملانية الواسعة التي طلبتها.

الآن أصبحنا في حالة حرب، وفجأة أصبحت القضايا التي بدت صعبة قبل أيام أقل صعوبة بكثير. ومن الأمثلة على ذلك باكستان. ففي 13 أيلول/سبتمبر، دعا ريتش أرميتاج السفيرة الباكستانية مليحة لودهي ومحمود أحمد، رئيس الاستخبارات الباكستانية الذي كان لا يزال في واشنطن، إلى وزارة الخارجية ووجه لهما إنذاراً واضحاً. انتهى وقت التفرّج، ولن يكون هناك مزيد من الألاعيب. لقد قال جورج بوش في خطاب 9/11 أمام الأمة إنّ الولايات المتحدة لن تميّز بين الإرهابيين والبلدان التي تحميهم.

إما أن تكون باكستان معنا وإما ضدّنا. وطالب أرميتاج بأن تبدأ باكستان بتوقيف عملاء القاعدة عند حدودها، ومنح الولايات المتحدة حقوقاً شاملة للتحليق في أجوائها والهبوط في أراضيها لكل العمليات العسكرية والاستخبارية، ومنح أجهزة الاستخبارات الأميركية والحليفة فرصة الوصول إلى أراضيها، وقطع كل إمدادات الوقود عن طالبان. كان أرميتاج ضخم الجثّة، ولا بدّ أن محموداً

شعر بشدّة اندفاعة أرميتاج عندما غادر مكتبه. غير أنّني أشكّ في أنّ أرميتاج هدّد "بقصف باكستان وإرجاعها إلى العصر الحجري"، كما أُبلغ الرئيس مشرّف في وقت لاحق. في غضون ذلك كنت ألعب دور الشرطي الطيّب - أو الأفضل على الأقل - في اجتماعاتي مع محمود. ألا يمكنه على الأقل الاجتماع بالملا عمر ليوضح له بشكل لا لبس فيه بأنّ طالبان ستدفع ثمناً باهظاً إذا أصرّت على مواصلة حماية بن لادن؟

شارك الرئيس أيضاً في هذه المسألة بطريقة غير معهودة عنه قبل الهجمات. ففي إطلاع 13 أيلول/سبتمبر الصباحي، طلب مني مراجعة لما قام به كل بلد على حدة في مكافحة التطرّف الإسلامي وبن لادن. ماذا فعلت أجهزة الارتباط لديها في السنة الماضية لمساعدتنا؟ وما الذي يمكننا أن نطلبه منها أكثر من ذلك؟ هل يكون اتصال الرئيس أو بعض المسؤولين الحكوميين الكبار مفيداً؟ وكما هو الحال دائماً، كانت باكستان في قمة اللائحة تقريباً.

لعبت كل هذه العوامل دوراً في دفع محمود باتجاه موقفنا، لكن مجرّد وجوده في واشنطن عند وقوع الهجمات ربما كان له أبلغ الأثر. فقد شاهد سحب الدخان تتصاعد من البنتاغون. وشاهد ردّ الفعل من حوله، وأدرك كما لا يمكن أن يدرك قط لو كان يتابع الأحداث من إسلام أباد، مقدار عمق شعور الأميركيين بالهجمات. فقد وصفنا بأنّنا "كنّا كالحيوان الجريح". ولم يمنعه ذلك من مواصلة طرح العديد من التحذيرات - فقد كان محموداً يحاول إنقاذ طالبان حتى بعد الهجمات - لكنّه كان يعرف الآن أنّنا إذا لم نحصل على ما يرضينا، فسنأتي لملاحقة القاعدة بصرف النظر عمّن يعارض أو يحاول الوقوف في طريقنا.

إنّنا على يقين من أنّ ذلك هو ما حمل محموداً على الموافقة على الاجتماع بالملا عمر بعد عودته إلى بلده. ونتيجة لذلك دعا عمر إلى اجتماع للعلماء لمدة يومين لتقرير ما يفعلونه بشأن القاعدة ومطلبنا بأن توقف طالبان تقديم الملجأ للإرهابيين. لم يُجْدنا ذلك شيئاً في النهاية بطبيعة الحال، على الرغم من بعض التفاؤل الذي أبديناه في البداية. لم يتمّ تسليم بن لادن، ما أكّد أنّ الجبروت الأميركي بأكمله قادم لسحق طالبان. لكن في باكستان، تلقّى برويز مشرّف الرسالة التي أرسلناها له بوضوح، ويمكنني أن أفترض أيضاً، الرسالة التي حملها

محمود معه إلى باكستان بعد وقوع الهجمات على الفور. فبعد ساعات من توجيه أرميتاج إنذاراته، وعلى الرغم من بعض المعارضة الداخلية العنيفة، وافق مشرّف. في تلك الفترة، قلبت باكستان موقفها رأساً على عقب وأصبحت أحد أهم حلفائنا في الحرب على الإرهاب. وفي 8 تشرين الأول/أكتوبر، أزاح مشرّف محموداً عن رئاسة الاستخبارات الباكستانية كتدبير نهائي يظهر تصميمه على مساعدة أميركا في استئصال القاعدة، على الرغم من الدور الذي لعبه الأخير في ارتقاء مشرّف إلى الحكم. فلا بدّ أنّ مشرّفاً أدرك في هذا الواقع الجديد، مثلنا، أنّ رئيس استخباراته قريب جداً من العدوّ. وأياً يكن السبب، طالما اعتبرتُ أنّ تغيّر موقف مشرّف أهمّ تطوّر استراتيجي في أعقاب 9/11، ولا يسبقه سوى تقويض الملاذ الأفغاني نفسه.

في أعقاب 9/11 على الفور، رفعنا أيضاً إجراءات جمع المعلومات الاستخبارية. ففي الأوقات العادية، يجمع العملاء الرئيسيون المعلومات عبر رسل اخترقوا قلب المنظمة المعنية أو اقتربوا منه. وكان الرسل والعملاء الذين يشرفون عليهم يجتمعون بين الحين والآخر، ويتمّ تبادل المعلومات ويمرّر كل ما يرقى إلى "المعلومات الاستخبارية" وإن هامشياً إلى أعلى التسلسل القيادي، إما إلى المحلّلين في لانغلي وإما عبر التسلسل القيادي البعيد الذي يقدّم العملاء تقاريرهم إليه. وعلى غرار كل النماذج البيروقراطية، كان لهذا النموذج عيوبه التي تتعلّق بالوقت بشكل رئيسي ـ العمل حتى عبر القنوات السريعة يحدث احتكاكاً كافياً لكي يجعل الأخبار الطازجة بائتة في بعض الأحيان ـ لكنّه يوفّر الأمن الأقصى لكل المعنيين.

غير أنّه لو علّمتنا هجمات 9/11 شيئاً، فهو أنّه لا يمكننا أن ندع الأشخاص العازمين على تدميرنا ينعمون بالراحة في ملاذاتهم الآمنة فيما نتبع الروتين المعهود ونستخدم الإجراءات الوقائية العادية. كنّا بحاجة إلى الحصول على التقارير الفورية من الميدان، وللحصول عليها قرّرنا التخلّي عن الإجراءات المتبعة.

كنّا نقوم بتقوية مفرزتنا في باكستان على مدار الساعة. وكان النجارون يعملون حتى منتصف الليل لإنشاء مكاتب جديدة، بما في ذلك غرفة مدّدت فيها

خطوط الهاتف لتلقّي المكالمات، وكل منها مؤشّر عليه ببطاقة فهرسة بحيث يعرف ضابط المناوبة من المتصل وما هي اللغة ـ فارسية أو دارية أو أياً تكن ـ اللازمة لتلقّي الرسالة.

قمنا بمحاولة خاصة بنا لتحييد طالبان. ففيما كان محمود يعدّ للاجتماع مع الملا عمر، انتقل بوب غرِنْيَر، وهو ضابط كبير في السي آيُ إيه يعمل في المنطقة، إلى فندق في جبال بلوشستان، في باكستان، لمقابلة الملا عثماني، قائد قوات طالبان في قندهار، وكان يعتقد على نطاق واسع في ذلك الوقت أنّه ثاني أقوى شخصية في الحركة بعد الملا عمر. وكان الجنرال عثماني وحاشيته الصغيرة قد انتقلوا براً من قندهار. وسط فخامة فندق الخمس نجوم، وبوجود أحد معاوني الجنرال الذي كان يبذل جهداً في تدوين الملاحظات، شرح غرِنْيَر ما هو واضح أولاً: القاعدة ستدفع ثمناً غالياً عمّا اقتُرف في الولايات المتحدة، وإذا وقفت طالبان في الطريق، فستعاني من مصير مماثل. وعند ذلك طرح عدة حلول. يمكن أن تسلّم طالبان بن لادن إلى الولايات المتحدة لمحاكمته. وإذا كان ذلك ينتهك القواعد الدينية التي تدعو إلى إكرام الضيوف، فبإمكانهم تطبيق العدالة بأنفسهم بطريقة تزيله بوضوح عن الطاولة. أو إذا أرادوا إنقاذ سمعتهم، فبإمكانهم أن يقفوا جانباً ويدعوا الأميركيين يعثرون على بن لادن ويتخلّصون منه بمفردهم. في تلك الليلة نام بوب بشكل متقطّع في غرفة في الفندق مقابلة لغرفة عثماني ـ وهو "قاتل بارد تماماً" كما يصفه ـ وفي صباح اليوم التالي غادر وقدّم تقريراً يشبه فصلاً في رواية جاسوسية.

عندما حملت التقرير إلى البيت الأبيض، قرأه الرئيس بوش بعناية شديدة.

لم يكن من المفاجئ أن يرفض الملا عمر اقتراحاتنا، لذا اقترح غرِنْيَر في اجتماع ثانٍ عُقد في فيلا في بلوشستان، حلاً بديلاً: الإطاحة بعمر. يستطيع عثماني السيطرة على قندهار بقواته، والاستيلاء على محطة الإذاعة هناك، وإذاعة رسالة بأنّ القاعدة العرب ليسوا أصدقاء للأفغان ولم يجلبوا معهم سوى الضرر إلى البلد، وأنّه يجب توقيف بن لادن وتسليمه على الفور. لم يسفر ذلك عن شيء أيضاً، لكن تقديم الاقتراح إلى قاتل مثل عثماني تطلّب شجاعة كبيرة من غرِنْيَر.

فيما كنّا نسرّع جمع المعلومات الاستخبارية ونبذل قصارى جهدنا

للتضييق على القاعدة وطالبان، كنّا نرخي القيود المفروضة على رجالنا وعلى مخيّلاتهم. ففي أقل من قرن من الزمن، تطوّرت الحرب من جيوش محتشدة ومعارك بين خنادق متقابلة إلى مواجهات بين رجال حرب العصابات والدمار المتبادل المؤكّد إلى نموذج الجهاديين الإرهابيين الذين يسيطرون على زمننا. ولمجاراتهم، علينا التخلّي عن النظام القديم والابتعاد عن الأفكار النمطية القديمة.

لقد عملنا جاهدين قبل 9/11 لتحطيم البروتوكولات القديمة والابتعاد قليلاً عن التنظيم المؤسّسي من أعلى إلى أسفل. فالسي آي إيه تضمّ أكثر مجموعات المواهب عمقاً وتنوّعاً في العالم؛ وقد أنجز ضبّاطنا الميدانيون أشياء لن تقرؤوا عنها في روايات الجواسيس. وعندي من غير المعقول أن تحضر نائب المدير أو المدير المشارك إلى اجتماع مع الرئيس مثلاً لمجرّد أن الرتبة تقتضي ذلك. فأنا أريد أن آخذ الشخص الأقرب إلى موقع العمل، الشخص الذي لديه الخبرة التطبيقية ليبلغ القائد الأعلى عما يجري بالفعل. وفي بعض الأحيان كنت أعمد إلى جرّهم، وبخاصة من قدموا من بقعة ساخنة في الطرف البعيد من العالم ويريدون أخذ حمّام جيّد والذهاب إلى النوم، لكنّني أعتقد أنّهم في معظم الأحيان كانوا يعتبرون ذلك علامة على احترام ما قاموا به وضحّوا من أجله، واحترام المعرفة التي كسبوها نتيجة لذلك.

في أعقاب 9/11، ضاعفنا ذلك المجهود. فكنت آتي إلى البيت الأبيض أو كمب ديفيد مع أشخاص تظهر الأوساخ تحت أظافرهم ويرتدون ثياباً متغضّنة، بعد نزولهم من الطائرة عائدين للتوّ من منطقة الحرب. ما من بيروقراطية حكومية مستوية تماماً، لكن عَمِلَ مَنْ يتقلّد منّا المناصب العليا في السي آي إيه جاهدين لجعل البيرقراطية أفقية قدر ما أمكن.

وقد فعلنا الشيء نفسه أساساً مع ضبّاطنا في الميدان ـ منحناهم الإذن بإجراء الاتصالات بأنفسهم في موقع التماس مع العدوّ. لقد وفّر لنا تسطيح هرم السلطة القدرة على اتخاذ القرار على الفور. ويرجع ذلك جزئياً إلى أنّه لم يكن لدينا خيار. فالإرهاب ليس القاعدة فحسب. وإذا كانت الحرب ستقع ـ وبدا ذلك أمراً محتوماً ـ فلن تخاض في أفغانستان فحسب. فنحن نواجه بيئة تهديد عالمية

وعلينا الاستجابة لها عالمياً بمجموعة من العاملين الذين يعملون فوق طاقتهم على نحو خطر.

مع تقدّم خريف 2001، كنّا نجتمع يومياً في مقرّ القيادة لمراجعة التقارير عن التهديدات ـ ما سمعنا عنه في اليوم السابق، وهل أخطرنا الذين يطالهم الإرهاب، وما الذي نقوم به حيال التهديدات. وكم من مرّة التقطنا خيطاً في أميركا الجنوبية مثلاً عن شخص في اليمن نريد القضاء عليه. فالإرهابيون متصلون فيما بينهم مثلنا جميعاً في الفضاء الإلكتروني العديم الحدود. وإذا كانت العملية محفوفة بمخاطر عالية، كان يجب عليّ أو على جون مكلوغلِن إجراء الاتصال للتنفيذ. لكن غالباً ما كان يجري الاتصال على مستوى منخفض أو في الميدان. فقد منحنا رجالنا قدراً كبيراً من حرية الحركة لأنّهم بحاجة إليها، ولأنّنا كنّا حريصين على إطلاعهم على ما تحاول الوكالة تحقيقه، ولأنّ غالبيتهم العظمى كانت على قدر عالٍ من الكفاءة. ولو حاولنا إدارة كل التفاصيل المتعلّقة بأولئك الرجال في الصحراء من الطبقة السابعة في مقرّ القيادة، لكنّا ما نزال اليوم على الطريق إلى كابل.

عند منتصف الليل في 12 أيلول/سبتمبر، بعد عشاء متأخّر مع رؤساء الاستخبارات البريطانية الذين قدموا للتعبير عن مواساتهم، كنت جالساً في مكتبي أقلّب الأفكار مع جيمي ميسيك، ثاني أعلى محلّلة لدينا في ذلك الوقت. أبلغتها أنّني أريد إنشاء مجموعة ضمن السي آي إيه غايتها الوحيدة في الحياة التفكير في أفكار متعاكسة. الكليشيه السائد في واشنطن هو "التفكير خارج الإطار المألوف"، لكنّني لا أريد تجاوز حدود العادي فحسب. أريد أن يبتعد الرجال عن الإطار كثيراً بحيث يصبحون في منطقة مختلفة. أحبّت جيمي الفكرة، وخلال خمس عشرة دقيقة أسمينا المجموعة "الخلية الحمراء".

انتقينا المشاركين فيما كنّا جالسين هناك، واتصلنا بهم في تلك الليلة على الرغم من تأخّر الوقت، وطلبنا منهم أن يكونوا في مكتب جيمي في الثامنة صباحاً. كان بين قادة المجموعة بول فرَنْدانو، وهو محلّل متقدّم متخرّج من هارفرد ذو لحية صغيرة مدبّبة أسفل الذقن ويحبّ ربطات العنق الفراشية الملوّنة. ويمتلك بول حساً فكاهياً خبيثاً ويستمتع بالتفكير المتعاكس. كان هدفنا تحرير بعض من أفضل رجالنا من الاعتبارات الموضوعية الصرف. كان هؤلاء رجالاً

ونساء متمرّسين في التحليل. وقد أقيم بنيانهم الفكري على الواقع بقوّة، أو قدر ما يكون العمل الاستخباري قريباً من "الواقع". والآن طلبنا منهم القيام بقفزة خيالية في محاولة لولوج عقل عدوّنا وخياله. وفي الأشهر التالية قدّمنا لهم مجموعة متنوّعة من المواضيع للكتابة عنها. ومن بينها: "كيف يمكن أن يحاول أسامة إغراق الاقتصاد الأميركي"، و"تفكيك المؤامرات ـ مقاربة لوقف الهجوم التالي"، والموضوع المحبّب للجميع، "المشهد من كهف أسامة". وفّر الموضوع الأخير ـ صدر في 27 تشرين الأول/أكتوبر وهو الثاني والعشرون في السلسلة ـ للمشاركين في الخلية الحمراء فرصة التأمّل فيما يجول في عقل أسامة بن لادن وماذا يمكن أن يقول لمساعديه الرئيسيين بعد ثلاثة أسابيع من الهجمات الأميركية على أفغانستان. ومن بين الاقتباسات التي تصوّرتها نقلاً عن أسامة بن لادن ما يلي: "لا أرى ضرورة للإسراع في ضربات جديدة ضدّ أميركا" و"سأعطي مزيداً من المجال العملاني لمساعديّ. سأطلب منهم التمسّك بمعاييري، لكن سيتخذون القرارات بأنفسهم بشأن توقيت الضرب".

كان كل تقرير صادر عن الخلية الحمراء مصحوباً بجملة على الجانب الأيسر من الصفحة الأولى: "رداً على أحداث 11 أيلول/سبتمبر، فوّض مدير السي آي إيه نائب مدير الاستخبارات بإنشاء 'خلية حمراء' تفكّر بطريقة غير تقليدية في القضايا التحليلية الملائمة بأكملها. وبالتالي فإنّ الخلية الحمراء لمدير الاستخبارات المركزية مسؤولة عن اتباع نهج 'خارج عن الإطار المألوف' وستصدر مذكّرات وتقارير دورية ترمي إلى الحفز على التفكير بدلاً من تقديم تقييم مرجعي". كل ما أعرفه أنّ الهيئات الحكومية الأخرى التي كانت تتلقّى التقرير اعتقدت أنّنا أُصبنا بالخبل، لكنّني أعتقد بأنّ التقارير نجحت بشكل غير عادي، من ناحية مضمونها الخيالي والفكر المعمّق الذي تقدّمه في العالم الواقعي. لم تكن أحداث 11 أيلول/سبتمبر عملاً عادياً؛ ولا يمكن أن نبدأ بصياغة ردّنا بطريقة عادية. وباعتقادي على الأقل، كان لتلك الروح تأثير أحجار الدومينو في كل السي آي إيه في الأيام والأسابيع التي أعقبت 9/11.

كانت مذكّرة السماء الزرقاء التي أعددناها في كانون الأول/ديسمبر 2000 القالب الذي نسجت عليه الخطة المضادّة للقاعدة التي سيشرع باتباعها خلال

ساعات من الضربة التي وجهتها الطائرة الأولى إلى برج التجارة العالمي. ومنذ أن وضع ذلك القالب، عكفت مجموعة من الاختصاصيين من مركز مكافحة الإرهاب على تحسين الخطة وتنقيحها، وعند حلول 9/11 كانوا قد صحّحوها بقدر ما يمكن أن يكون عليه أي شيء في مسرح الحرب غير المحدّد والدائم التغيّر. ولن أنسى قط ما قاله لي أحد أكبر استراتيجيينا في الشأن الأفغاني، وهو من مخضرمي الوكالة الحاصلين على كثير من الأوسمة، بعد خوض الحرب هناك وكسبها، لأنّه يشمل كل ما أشعر به عن الحملة والفخر العظيم الذي يتملّكني إذ أتيحت لي الفرصة للعمل مع مثل هؤلاء الأشخاص. قال لي: "إنّ ما أعتبره رائعاً بشأن برنامج بن لادن ليس العمل الجادّ والأشخاص الذين يعملون على مدار الساعة فحسب، وإنّما تطوّرهم الفكري. لقد تمكّنوا من تنسيق كل هذه الأجزاء المختلفة والعمل مع مكاتب الارتباط وإرسال الفرق. لقد كان ذلك معقّداً جداً، وأعتقد أنّهم مهّدوا الطريق للنجاحات التي نحقّقها اليوم. لم يفعل أحد في الحكومة الأميركية ذلك من قبل ـ هذه بداية ميدان المعركة المتطوّر ـ وقد تصوّر فريق صغير في مركز مكافحة الإرهاب ذلك أساساً وحدّد المسار الذي نتبعه في شنّ حرب مضادّة للإرهاب تتركّز حول السي آي إيه في ميدان القتال العالمي".

لا يسعني إلا الاتفاق معه. ربما يكون ذلك ما يستحوذ عليّ، لكن لا يمكنني التشديد عليه تشديداً كافياً. لقد فاتنا ـ السي آي إيه، وأجهزة الاستخبارات، وهيئات الاستقصاء، والحكومة على العموم ـ معرفة "متى وأين" سيقع 9/11 بالضبط. لم يكن لدينا ما يكفي من النقاط التي نربط بينها، وسيتعيّن علينا دائماً التعايش مع ذلك. لكنّنا في السي آي إيه كنّا نعرف أنّ القاعدة قادمة، وفيما بعد نقلنا القتال إليهم بطريقة أشعر جازماً بأنّ أسامة بن لادن ومساعديه وحماته لم يتوقّعوها قط في سيناريوهات أسوأ حالة.

في 27 أيلول/سبتمبر، بعد مرور ستة عشر يوماً على ضرب مركز التجارة العالمي والبنتاغون، أدخلنا فرقنا السرّية إلى أفغانستان. وبعد أقل من شهرين ونصف الشهر، تمكّنت مجموعة أساسية من تسعين ضابطاً شبه عسكري من ضباط السي آي إيه، إلى جانب عدد صغير من وحدات القوات الخاصة، بالتعاون مع الميليشيات الأفغانية ومدعومين بقصف جوي واسع شنّه

الجيش الأميركي، من إلحاق الهزيمة بطالبان وقتلت وأسرت ربع مساعدي أسامة بن لادن الكبار، بمن فيهم قائده العسكري محمد عاطف، وهو من الفاعلين في هجمات 9/11. حرّرت كابل، وسمّى المجلس القومي حامد قرضاي رئيساً لأفغانستان. وأصبحت أفغانستان أفضل أوقات السي آي إيه.

كنت أحاول إقناع الإدارتين منذ سنوات بأنّ التهديد الإرهابي سلسلة متصلة ـ أنّ ما حدث في الخارج لسفارتينا في شرق إفريقيا والمدمّرة كول يمكن أن يحدث هنا. والآن لا يمكن تجاهل هذا التواصل. فقد أصبح "هناك" و"هنا" المكان نفسه. وبات العالم مسرح حرب واحد.

يذكر جون مكلوغلِن اتصالي به من البيت الأبيض بعد الهجمات بوقت قصير وقولي، "علينا أن ندوّن على الورق ما هي أهداف القاعدة في اعتقادنا. أعلم أنّنا لا نعرف ـ لكن ضع أفضل رهاناتك". جمعنا كل رجالنا الكبار حول الطاولة، وبحثنا كل الاحتمالات، خرجنا بلائحة الأهداف الممكنة. احتلّت رموز الثقافة الأميركية موقعاً متقدّماً، مثل استديوهات السينما، وحدائق الملاهي، والاستادات الرياضية، ومحاور المواصلات، والموانئ، والجسور. كانت مقارّ الشركات الكبرى، وعناصر النظام الاقتصادي الأخرى مدرجة أيضاً إلى جانب المواقع العسكرية؛ والبنية التحتية للطاقة، وبخاصة الأهداف التي تظهر بوضوح اعتمادنا على الطاقة؛ ورموز هويّتنا القومية (النصب التذكاري في واشنطن، وتمثال الحرية، وحتى جبل رشمور)؛ وعُقد الجهاز العصبي المركزي للاتصالات العالمية، بما في ذلك الإنترنت والمعاملات المصرفية الإلكترونية. ولاحظنا أيضاً أنّ بن لادن يعمل على خطط هجماته سنين في الغالب ويحبّ العودة إلى الأهداف نفسها، كما يشهد على ذلك مركز التجارة العالمي. ومن الطيش تقديم مزيد من التفاصيل ـ فآخر ما أريده هو أن أؤدّي العمل نيابة عن الإرهابيين ـ لكنّ تأثير رؤية هذا العدد الكبير من الأهداف في أربع أو خمس صفحات كان مثيراً للهمّة.

استناداً إلى تقييمنا، اتصلت بجاك فالنتي، رئيس اتحاد السينما في أميركا في ذلك الوقت، وطلبت منه الحرص على أن تتخذ صناعته الاحتياطات اللازمة. واجتمعت أيضاً بأشخاص مثل مايكل إزنر من ديزني؛ وغاري بتمان، مفوّض

الرابطة القومية للهوكي؛ ومفوّض الرابطة القومية لكرة السلّة ديفيد ستيرن؛ لأحثّهم على تشديد الإجراءات الأمنية في مبارياتهم الرياضية.

لعب تقييمنا الكئيب، على ما أعتقد، دوراً كبيراً في توصّل الرئيس إلى خلاصة وجوب وجود من يهتم بشكل دائم بحماية الأميركيين داخل حدودهم، وفي القرار التالي بإنشاء وزارة الأمن الداخلي. لقد كنّا نحن في السي آي إيه نقوم بدور الهجوم على الإرهابيين في الخارج منذ سنين، لكن لم يكن هناك من يقوم بمواجهتهم في الداخل. وثمة مثل قديم في أوساط مدرّبي كرة القدم [الأميركية]: الهجوم وحده لا يحقّق الفوز.

طرح الرئيس سؤالاً على جون مكلوغلِن في أواخر أيلول/سبتمبر، "لماذا تعتقد أنّه لم يحدث شيء آخر"؟ ليس في الأمر غموض بالنسبة إلي. لقد فعلنا ما طلبه الرئيس: كنّا جميعاً على أهبة الاستعداد. من الصعب إثبات اقتراح بعدم حدوث هجمات تالية على التراب الأميركي، في هذه الحالة، لكن لا يسعني إلا التفكير في أنّه في مكان ما على الطريق في تلك الأسابيع التي تلت 9/11، كان على أحدهم أن يقوم بعمل حاسم ـ شراء جوازات سفر مزوّرة مثلاً لفريق ثانٍ من الإرهابيين، أو إدخال نوع من الأسلحة أو المتفجّرات خلسة عبر الحدود ـ لكنّه أثبط أو أحبط بما كنّا نقوم به نحن والإف بي آي وحرس الحدود وقوات شرطة المدن وكثير من الأميركيين الآخرين اليقظين. وأعتقد حقاً أنّ الأبطال موجودون في كل مكان في الحرب على الإرهاب.

الفصل الحادي عشر

فرص ضائعة

هل كان يمكن أن يحول أي شيء دون حدوث 9/11؟ على الرغم من الحجم الكبير من الحقائق التي وجدتها لجنة 9/11، والصحافيون، والكتّاب، وكثير غيرهم، فإنّ هذا السؤال لا يزال يلاحق كلاً منّا نحن الضالعون في المكافحة الأميركية للإرهاب. لقد قالت لجنة 9/11 ولجنة التحقيق المشتركة المنبثقة عن الكونغرس إنّ وقف الهجمات كان مستبعداً على الأرجح، لكنّ ذلك لا يحول دون أن نسأل جميعاً ـ ماذا لو؟ لا أريد حتماً أن أدّعي تقديم إجابات حاسمة هنا، لكنّني سأحاول أن أزيل بعض اللبس والصخب المحيط بفرصتين معقّدتين يساء فهمهما في الغالب: المسائل المتقاطعة بشكل غريب لإدراج الأسماء في لوائح ومراقبتها (وضع أسماء الإرهابيين المشبوهين على لوائح لمنعهم من دخول الولايات المتحدة) وتوقيف زكريا الموسوي.

توضح هاتان القضيّتان كيف تعمل واشنطن بموجب قوانينها الخاصة في الفيزياء. فمن القوانين داخل الدائرة السياسية والاجتماعية في واشنطن أنّ لكل فعل ردّ فعل مفرط وغير مساوٍ. وإليكم مثالاً على ذلك. قدّم غلاف مجلة "تايم" الصادرة في 3 حزيران/يونيو 2002 العنوان التالي: "المنكّرة القنبلة". وفي الداخل وردت مقالة بعنوان "كيف أفسد الإف بي آي القضية". وروت هذه المقالة المطوّلة كيف أنّ عميلة غير معروفة في الإف بي آي (مكتب التحقيقات الفدرالي)، كولين راولي، أرسلت مؤخّراً رسالة من ثلاث عشرة صفحة إلى مدير الإف بي آي بوب مولر، نقلاً عن أعضاء في لجنة الاستخبارات التابعة لمجلس الشيوخ. وفي الرسالة تنتقد راولي المكتب لأنّه لم ينفّذ مطالب المكتب الميداني

في منيابوليس بالإذن له بالحصول على مذكّرة لتفتيش حاجيات زكريا الموسوي، وهو ناشط في القاعدة مولود في فرنسا جرى اعتقاله في 17 آب/أغسطس 2001. كما ضمّت المقالة أيضاً شكاوى من عملاء خاصين للإف بي آي في فينيكس أرسلوا مذكّرة إلى مقرّ القيادة في 10 تموز/يوليو 2001، حاولوا فيها لفت الانتباه إلى إرهابيين إسلاميين محتملين ملتحقين بمدارس لتعليم الطيران في الولايات المتحدة ولم ينجحوا.

وكما هي حال قصص مجلات الأخبار، كانت هذه القصة مدمّرة جداً. فمؤسّسة فخورة مثل الإف بي آي لا تحبّ البتة أن تسمع أنّها أفسدت أي قضية، فما بالك بأكبر هجوم إرهابي في تاريخنا. لكن ما من مؤسّسة أقدر من الإف بي آي في الدفاع عن نفسها، ولم يكن في نيّتها تحمّل المسؤولية دون أن تردّ. ويعرف المكتب أنّك عندما تتلقّى ضربة من مجلّة "تايم"، فإنّك تردّ الضربة في مجلة "نيوزويك"، وذلك ما فعلته بالضبط.

ففي الأسبوع التالي، حمل غلاف "نيوزويك" الصرخة التالية: "إرهابيو 9/11 الذين كان يجب أن تمسك بهم السي آي إيه". ووصفت المقالة التي تحمل عنوان "الخاطفون الذين سمحنا لهم بالهروب" كيف أنّ السي آي إيه التقطت أثر رجلين، أصبحا فيما بعد من مختطفي 9/11، عندما حضرا اجتماعاً في العاصمة الماليزية كوالالمبور في كانون الثاني/يناير 2000. وقالت المقالة بصورة غير صحيحة إلى حد ما، إنّ السي آي إيه "تعقّبت أحد الإرهابيين، نواف الحازمي، عندما انتقل من الاجتماع إلى لوس أنجلس". وتابعت "نيوزويك" القول إنّ "مما يدعو إلى الدهشة أنّ السي آي إيه لم تفعل شيئاً بهذه المعلومة"، وأنّ السي آي إيه لم تبلغ الإف بي آي، الذي كان يمكن أن يتتبّع [الإرهابيين] سرّاً لمعرفة مهمّتهم". ونُقل عن مسؤول في الإف بي آي لم يذكر اسمه قوله إنّ عدم تشارك السي آي إيه المعلومات مع الإف بي آي "لا يغتفر". وأبلغت مصادر المكتب المجلة أنّها لو علمت بأمر الرجلين، لكانت ربطتهما بكل الخاطفين الآخرين - وهي مقولة وجدت نيوزويك أنّها "مقنعة". وقد أطلقت المقالة جدالاً محتدماً وأصبحت دعامة للرأي القائل بأنّ السي آي إيه تعمّدت إمساك المعلومات عن المكتب.

وبعد بضعة أيام، في 8 حزيران/يونيو، بحث إيفان توماس، وهو من كبار

الكتّاب في "نيوزويك" المقالة في برنامج "إنسايد واشنطن" (داخل واشنطن)، وهو برنامج حواري، عندما سأله المضيف غوردون بيترسون، "كيف هي علاقة نيوزويك بالإف بي آي في هذه الأيام"؟ أجاب توماس، "إنّها جيّدة جداً مذ فعلنا ما أمرنا به". وفي وقت لاحق اتصل توماس، وهو مراسل حسن الاطلاع على مكائد الأمن القومي والتقارير الاستخبارية، بالمكتب الصحفي للسي آي إيه ليدعي بأنّه عبّر عن نفسه بطريقة خاطئة وأنّه لم يكن يعرف حقاً ما يتحدّث عنه في تلك الحالة. وسواء أكان كذلك أم لا، فقد اختزلت قصّة معقّدة جداً إلى ملصق يعلّق على مصدّ السيّارات ـ "السي آي إيه تتعمّد إمساك المعلومات" ـ وعلى الرغم من بذل قصارى جهدنا، فقد اقتنعت بها لجنة 9/11، ولجنة التحقيق المشتركة المنبثقة عن الكونغرس، ووسائل الإعلام إلى حدّ كبير.

المهمّ بالنسبة إليّ أن ندرك أنّ إدراج الأسماء في لوائح للمراقبة ليس مثالاً، كما يزعم في الغالب، على عدم تعاون السي آي إيه مع الإف بي آي. فقد عملنا أنا ولويس فريه معاً جاهدين لتجاوز سوء الفهم والعداوات التاريخية وإلى الإقرار بأنّ المؤسستين في فريق واحد. وفي الإدارتين لم يكن لدي صداقات في واشنطن أوثق من صداقتي مع لويس فريه وبوب مولر وضبّاطهما الكبار. ربما تختلف ثقافاتنا ومهمّاتنا، لكن لا يوجد اختلاف في الطريقة المخلصة التي يحاول فيها ضباط السي آي إيه وعملاء الإف بي آي حماية البلد. كنّا نعقد بشكل متكرّر اجتماعات تنسيقية على مستوى عالٍ، ونلتزم بتعيين بعض أفضل رجالنا في مقرّ قيادة أحدنا الآخر (يشار إلى ذلك بتفكّه على أنّه "برنامج تبادل الرهائن")، ونحاول مساعدة أحدنا الآخر بكل طريقة ممكنة.

كان هناك ستّة ضباط من الإف بي آي معيّنين في مقرّ قيادة السي آي إيه عند حدوث 9/11؛ وكان دورهم الحرص على أخذ مصالح المكتب في الحسبان على الدوام وتمرير المعلومات المهمّة إلى المكتب من خلال القنوات الرسمية وغير الرسمية. وعملت مجموعة مماثلة من ضباط السي آي إيه في مكاتب الإف بي آي للمساعدة في ترجمة احتياجات السي آي إيه وقدراتها إلى شركائنا في حفظ الأمن. كان هناك مشاكل في التنسيق بطبيعة الحال ـ فلا بدّ من اختلاف وجهات نظر الهيئات بشأن مهمّاتها المتساوية في الأهمية. (قطع قانون الوطني

الذي أقرّ في أعقاب 9/11 شوطاً طويلاً في إصلاح بعض هذه القضايا). الأمر الحاسم ـ وقد أغفلته لجنة 9/11 وغيرها ـ هو أنّ ما يدعى بالجدار المانع لتدفّق المعلومات الاستخبارية إلى المحقّقين الجنائيين في الإف بي آي لم يكن لبّ القضية في الواقع. فالمشاكل الرئيسية مشاكل من الطراز القديم: قليل جداً من الأشخاص من الجانبين يعملون على كثير من القضايا. كنّا بحاجة إلى مزيد من الأشخاص، وإلى تواصل أفضل، وإلى دعم تكنولوجي أفضل للمعلومات، لا سيّما من جانب الإف بي آي. وفي أعقاب 9/11، سعيت أنا وبوب مولر للتوصّل إلى مزيد من السبل التي تقرّب أكثر بين المؤسّستين. لكن بعد مثل تلك المأساة، ربما كان من المحتّم أن يحاول بعض الأشخاص دقّ الأسافين فيما بيننا.

بدأت قصة إدراج الأسماء في لوائح للمراقبة كجزء من التحقيق في تفجير السفارتين الأميركيتين في إفريقيا في آب/أغسطس 1998. فقد توصّل عملاء الإف بي آي الذين يحقّقون في القضية إلى رقم هاتف منشأة إرهابية مشبوهة في الشرق الأوسط يعتقد أنّها مرتبطة بإرهابيي القاعدة أو حركة الجهاد الإسلامي المصرية. وقد وزّع رقم الهاتف المشبوه على السي آي إيه ووكالة الأمن القومي ووكالة الاستخبارات الدفاعية ووزارتي الخارجية والخزانة، وآخرين. وبعد سنة تقريباً، في كانون الأول/ديسمبر 1999، أشارت المعلومات الاستخبارية المجموعة من ذلك الهاتف إلى عدّة رجال سيسافرون إلى كوالالمبور لحضور اجتماع يعقد في ماليزيا في أوائل الشهر التالي. وقد وزّعت المعلومات عن الاجتماع على عدد من الهيئات، بما في ذلك الإف بي آي، في ذلك الوقت.

وكما هي الحال في الغالب، لم تكن المعلومات المعترضة تضمّ الأسماء الكاملة لأي من المشاركين. بل كان لدينا الأسماء الأولى لنتابعها. مع ذلك، قامت السي آي إيه بجهد حثيث لتتحقّق مما إذا كان بوسعنا تحديد هوية الحاضرين وما الذي يرمون إليه. وبمساعدة هيئة استخبارات محلية، تمّ في 4 كانون الثاني/ يناير 2000 تحديد أحد الأشخاص، وكنّا نعرفه في البداية باسم خالد في أثناء عبوره إلى ماليزيا عبر بلد ثالث. استنسخ جهاز الاستخبارات المحلي جواز سفر الرجل الذي حدّد أنّه خالد المحضار. وكان جواز السفر يحمل أيضاً ختماً يشير

إلى أنّ المحضار لديه تأشيرة دخول صالحة إلى الولايات المتحدة. وقد أرسلت المعلومات إلى واشنطن بطريقة إلكترونية.

لم نكن نعرف من هو المحضار في البداية. ففي وقت اجتماع ماليزيا، كنّا وسط أكبر عملية مكافحة للإرهاب في التاريخ، نتعامل مع تهديد الألفية. وكنّا نريد التحقّق من أنّ المشاركين في الاجتماع ليسوا بصدد التوجّه إلى جنوب شرق آسيا لتنفيذ هجوم ما. واستناداً إلى الاسم الأول ورقم هاتف، بدأ ضابط في السي آي إيه مراقبة ذلك الشخص في أثناء توقّفه ليلاً في طريقه إلى ماليزيا.

وفي برقية بتاريخ 4 كانون الثاني/يناير 2000، أبلغ ضباط السي آي إيه في محطة التوقّف مقرّ السي آي إيه في واشنطن وضباطنا في كوالالمبور أنّ السلطات المحلية حدّدت هوية رجل يدعى خالد المحضار وتمّ الحصول على نسخة من جواز سفره.

في اليوم التالي، 5 كانون الثاني/يناير، أرسل ضباط السي آي إيه في المملكة العربية السعودية رسالة إلكترونية إلى مقرّ القيادة تفيد بأنّ طلب المحضار المقدّم للحصول على تأشيرة من السنة الماضية قد روجع وأنّه أدرج نيويورك كمقصد له وتاريخ سفره المزمع في 2 أيار/مايو 1999. وذكرت البرقية أيضاً أنّ المعلومات الواردة في طلب التأشيرة تتطابق مع المعلومات الواردة في التأشيرة، ما يدلّ على أنّ التأشيرة لا تزال صالحة.

عندما وصلت هذه الرسالة الإلكترونية إلى السي آي إيه، اطلع عليها ثلاثة ضباط من السي آي إيه وثلاثة ضباط من الإف بي آي مفروزون لمركز مكافحة الإرهاب. وأبلغني مؤخّراً ضابط كبير في السي آي إيه ممن شهدوا الواقعة، "عندما تمّ تسلّم صورة المحضار ومعلومات تأشيرته، وافق الجميع على أن ترسل المعلومات إلى الإف بي آي على الفور. وأعطيت التعليمات للقيام بذلك. وثمة بريد إلكتروني مزامن لحركة العاملين في السي آي إيه، يستطيع العاملون في السي آي إيه والإف بي آي الوصول إليه، ويشير إلى أنّ البيانات أرسلت بالفعل إلى الإف بي آي. واعتقد الجميع بأنّ ذلك قد تمّ. والواقع أنّ أقسام عملياتنا التي نالت أشدّ الانتقادات هي الأقسام التي كانت تعمل فيها السي آي إيه مع الإف بي آي عن قرب معاً.

ما لم يحدث هو الإرسال الرسمي إلى الإف بي آي، في تقرير يدعى تقرير الاستخبارات المركزي، ويوثّق ما اعتقد الجميع أنّه حدث بالفعل، أي إرسال صورة المحضار وبيانات تأشيرته. وقد بدأ ضابط في الإف بي آي معيّن في السي آي إيه، ويعرف باسم "المفروز" وضع التقرير الرسمي، لكن لم يتم منح الإذن بإرساله. وقال لي الضابط الكبير نفسه، "إنّ تقرير الاستخبارات الرسمي عملية منفصلة تقدّم توثيقاً بمفعول رجعي لواقعة إرسال الموادّ بالفعل، ولا تحمل معلومات جديدة".

غير أنّ الرجال والنساء المجهدين بالعمل، والذين ينقذون بما يقومون به الأرواح في كل أنحاء العالم، اعتقدوا أنّه تمّ تشارك المعلومات مع الإف بي آي.

في غضون ذلك، علمنا على الأرض في ماليزيا بأنّ الاجتماع استُضيف في شقة يمتلكها شخص يدعى يزيد صوفات. كان بوسعنا التكهّن بأنّ الحاضرين يتصرّفون بشكل مريب، لكنّنا لم نتمكّن في ذلك الوقت من معرفة ما الذي جرى بحثه.

في 6 كانون الثاني/يناير، ذكر ضابط في السي آي إيه يخدم في مقرّ قيادة الإف بي آي في رسالة إلكترونية إلى زميل في لانغلي، أنّه أطلع عميلاً في الإف بي آي على تقرير صادر عن وكالة الأمن القومي عن بعض المشاركين في اجتماع ماليزيا، لكنّ عميل الإف بي آي كان على علم بالاجتماع بالفعل. ووصف ضابط السي آي إيه بتفاصيل واسعة جهود مراقبة المجموعة في ماليزيا وتشارك هذه المعلومات مع عدة ضباط في الإف بي آي. وقد أطلع مدير الإف بي آي في ذلك الوقت، لويس فريه، مرتين على جهود العاملين لديه فيما كانت المراقبة جارية.

عندما علمنا بأسماء العديد من الأفراد الذين حضروا اجتماع ماليزيا، كان يجب على السي آي إيه وضعهم في لائحة مراقبة ربما كانت حالت دون دخولهم إلى الولايات المتحدة. كانت الأسماء أيضاً موجودة لدى ست هيئات أخرى، بما فيها الإف بي آي، وكان يمكنهم أن يفعلوا ذلك أيضاً، لكنّهم لم يفعلوا. وذلك لا يعفي السي آي إيه من الملامة. وقد اكتشفنا لاحقاً عدم كفاية تدريب العاملين على كيفية التعامل مع تسليم لوائح المراقبة. فقد اعتقد الضباط في الميدان، حيث

تكمن المسؤولية عن إدراج الأسماء في لوائح المراقبة، أنّ مقرّ القيادة يقوم بذلك، والعكس صحيح. من الواضح أنّه حدث تعطّل في الاتصالات، وقد عملنا جاهدين على تصحيح هذا الخلل عندما تنبّهنا له في أعقاب 11/9.

مع أنّنا تمكنا من الحصول على أسماء بعض المشاركين، فإنّنا لم نتمكّن البتة من تحديد ما جرى في الاجتماع في ماليزيا. وعندما انفضّ الاجتماع في كوالالمبور، تفرّق المجتمعون. فسافر اثنان، المحضار ونواف إلى بانكوك (وليس إلى لوس أنجلس مباشرة، كما أكّدت "نيوزويك" في حالة الحازمي). وقد طلبنا من جهاز الاستخبارات المحلي مراقبتهما. وبعد تسعة أشهر تقريباً على هذه الواقعة، في 5 آذار/مارس 2000، مرّر التايلنديون معلومات تفيد بأنّ نواف الحازمي وصل إلى بانكوك في أوائل كانون الثاني/يناير وغادر إلى لوس أنجلس بعد ذلك بأسبوع، فوصلها في 15 كانون الثاني/يناير على متن يونايتد إيرلاينز الرحلة 2. ولم تشر المعلومات إلى المحضار، على الرغم من أنّنا علمنا بعد ذلك بمدّة طويلة أنّه كان على متن رحلة يونايتد إيرلاينز نفسها.

أرسل ضباط السي آي إيه في الميدان هذه المعلومات إلى مقرّ القيادة، لكنّهم أدرجوها في نهاية البرقية التي تحتوي على معلومات روتينية. وقد أشّر على البرقية بأنّها "للاطلاع" بدلاً من "لاتخاذ الإجراء". ولم يربط أحد للأسف - لا ضباط السي آي إيه ولا زملاؤهم المفروزون إلى مركز مكافحة الإرهاب - اسم نواف الحازمي بالاجتماع الذي عقد قبل ثمانية أسابيع.

ما تبيّن لاحقاً أنّه نقطة حسّاسة بين السي إي إيه والإف بي آي كان يشمل ناشطاً في القاعدة عرفنا في البداية أنّ اسمه الأول خالد. وقد وضع الإف بي آي معلومات استخبارية أولية عن خالد قبل الهجوم على المدمّرة الأميركية كول في تشرين الأول/أكتوبر 2000. وبعد الهجوم، اكتشفنا مزيداً من المعلومات التي تربط خالداً برقم الهاتف في اليمن الذي له صلة باجتماع كوالالمبور. وفي اجتماع في تشرين الثاني/نوفمبر، تلقّى ضابط كبير في الإف بي آي، جون أونيل، الاسم الكامل لخالد ونسخة عن صورة له. (تقاعد جون فيما بعد من الإف بي آي وتسلّم منصب رئيس الأمن في مركز التجارة العالمي، ومات هناك في الأسبوع الثالث من تسلّمه العمل). وفي أواخر تشرين الثاني/نوفمبر 2000،

عرفت السي آي إيه والإف بي آي اسم خالد الكامل، خالد العطاش، وصورته، وعرفا أنّه مسؤول أمني كبير لدى بن لادن. وعرفت كلا المؤسّستين أنّه قدّم مساندة للهجوم على كول.

وفي كانون الأول/ديسمبر 2000، بدأ المحقّقون يتساءلون إذا ما كان خالد العطاش وخالد المحضار (الذي حضر اجتماع ماليزيا في كانون الثاني/يناير الماضي) شخصاً واحداً. وتبيّن أن كليهما حضرا الاجتماع، وأنّهما شخصان مختلِفان. وفي ذلك الشهر، عرض ضابط في السي آي إيه وزميل له في الإف بي آي مركزهما في إسلام أباد الصورة التي حصل عليها أونيل على مصدر مخابراتي يدار بشكل مشترك ويتميّز بسعة اطلاعه على القاعدة.

وقد أجريا ما يسمّى في عالم الاستخبارات "اجتماع السيارة المتحرّكة". فلتجنّب تعريض المصدر للخطر، نقلاه في منتصف الليل من شارع مزدحم وتابعا عملهما معه فيما السيارة تتجوّل. كان هناك ضابطة مسلحة أخرى من السي آي إيه في المقعد الخلفي لأغراض أمنية. عرضت صور عديدة على المصدر وانتقى صورة خالد [العطاش] الصحيحة بسرعة.

وفي اجتماع للمتابعة في كانون الثاني/يناير، هذه المرة في السفارة الأميركية في إسلام أباد، عُرضت على المصدر صورة مراقبة مأخوذة من ماليزيا. وبوجود مساعد الملحق القانوني في الإف بي آي وضابطين من السي آي إيه، حدّد شخصاً قال إنّه خالد (كان تحديده خاطئاً، لكنّنا لم نعرف ذلك إلا بعد 9/11). وبعد أسبوعين، وفقاً لرسالة للسي آي إيه، أرسلت مجموعة من محلّلي الإف بي آي من نيويورك في مهمّة مؤقّتة في باكستان ترمي في جانب منها إلى استجواب المصدر نفسه.

في 11 حزيران/يونيو 2001، سافرت محلّلة من مقرّ قيادة الإف بي آي، وهي محلّلة أخرى منتدبة لمركز مكافحة الإرهاب في السي آي إيه، ومحلّل منفرد من السي آي إيه، إلى مكتب نيويورك لإجراء بحث عامّ للتحقيق في قضية كول. حملت محلّلة الإف بي آي معها صور مراقبة ملتقطة في ماليزيا. وجرى بحث أمر الصور مع مجموعة من العملاء المحليين السرّيين الذين أفيد بأنّهم طلبوا نسخاً عنها. وقالت المحلّلة في الإف بي آي إنّها ستحاول الحصول على الصور دون

الرجوع إلى المعنيين. وبعد 9/11، زعم العديد من مسؤولي الإف بي آي أنّ السي آي إيه رفضت تشارك الصور مع المكتب. وفي يوم 9/11 نفسه، كان ضباط من السي آي إيه والإف بي آي من مركز مكافحة الإرهاب في طريقهم لإطلاع المدير مولر على التحقيقات في القضية ومعهم الصور. لكنّهم لم يصلوا إلى هناك.

وفي تموز/يوليو 2001، كانت المؤشّرات على قرب وقوع هجوم إرهابي كبير منتشرة في كل مكان. وكما أبلغت لجنة 9/11 في وقت لاحق، "كان النظام يومض بالأحمر". وقد طلبتُ من العاملين في مركز مكافحة الإرهاب مراجعة كل ما في ملفّاتهم بحثاً عن أي دليل يوحي بما هو قادم. غير أنّ الطلب لم يكن ضرورياً. فقد كان لدى الجميع في مركز مكافحة الإرهاب شعور قوي مماثل بأنّ شيئاً مأسوياً سيقع، وبدؤوا المراجعة بالفعل.

في أواسط آب/أغسطس، عثر المحلّلون الذين يراجعون اجتماع كوالالمبور على برقية مفادها أنّ نواف الحازمي قدم إلى الولايات المتحدة في كانون الثاني/ يناير 2000. وكشف الاتصال بهيئة الهجرة والتجنيس الأميركية عدم وجود أي سجلّ يفيد بخروج الحازمي من البلاد. بعد ذلك دقّق المحلّلون بالأفراد المسمّين الآخرين الذين يعتقد أنّهم حضروا اجتماع ماليزيا ووجدوا أنّ خالد المحضار وصل إلى الولايات المتحدة مع الحازمي، وغادر في 10 حزيران/يونيو 2001، ثم عاد في 4 تموز/يوليو 2001.

أثار ذلك لدينا الحذر بحيث بعثنا في 23 آب/أغسطس رسالة عاجلة تنبّه وزارة الخارجية والإف بي آي وهيئة الهجرة والتجنيس والجمارك وغيرها بشأن الاثنين وتطلب منعهما من دخول البلد إذا كانا خارج الولايات المتحدة، والبحث عنهما إذا كانا لا يزالان فيها. ومع أنّهما وضعا على لائحة للمراقبة، فإنّ ذلك الإجراء وحده لم يضمن وضعهما على لائحة تمنعهما من ركوب الطائرات. ولم يحدث ذلك في الواقع، ومع أنّهما وضعا على لائحة للمراقبة قبل تسعة عشر يوماً من 9/11، فإنّه لم يتمّ العثور عليهما. ولو أنّنا وضعناهما على لائحة للمراقبة قبل سنة ونصف، عندما ظهرا على شاشة راداراتنا لأول مرة، لكانت لدينا فرصة أفضل لمنعهما من دخول الولايات المتحدة لاحقاً. وهذا ما حدث أساساً مع

رمزي بن الشيبة الذي منع من دخول الولايات المتحدة عدة مرات لأسباب أخرى. وقد استبدلت القاعدة به شخصاً آخر بين المخططين، وإنّني على يقين أنّ الأمر نفسه كان سيحدث مع الحازمي والمحضار.

أتيح للسي آي إيه عدة فرص لملاحظة المعلومات المهمة التي بحوزتنا ووضع الحازمي والمحضار على لائحة للمراقبة. وقد فوّتناها جميعاً للأسف حتى آب/أغسطس. ماذا لو كنّا لاحظنا خطأنا بعد دخول المحضار والحازمي الولايات المتحدة، ولكن قبل شهور من تكشّف المؤامرة وليس أسابيع؟ كان رُحّل الاثنان على الأرجح. وكان الإف بي آي تابعهما، من الناحية النظرية، ما يمكن أن يقود إلى تعرّفنا على بعض المتواطئين في البلد، لكن كان يمكن أن يتعارض ذلك مع الممارسة التي كان الإف بي آي يتبعها في ذلك الوقت. وربما أعاق الترحيل ما حدث في 11/9، لكنّه ما كان له أن يعيقه على الأرجح. وفي التحليل النهائي، كان الحازمي والمحضار جنديين لا جنرالين - أدوات يمكن استبدالها في أداة قتل مصممة على التنفيذ.

وبرأيي أنّ ثمة فرصة أخرى أضاعها عدم تمكّن محامي الإف بي آي من إيجاد طريقة لتفتيش أمتعة زكريا الموسوي. وقد سمعت به لأول مرة في 23 آب/أغسطس 2001، عندما زوّدني مركز مكافحة الإرهاب بمعلومات جديدة عن مؤامرة إرهابية تشمل عدداً كبيراً من الموضوعات. وكان من بين البنود الاثني عشر على جدول الأعمال معلومات عن القبض على شريك لأبي مصعب الزرقاوي؛ وتهديدات القاعدة بالقيام بأعمال خطف في تركيا والهند وإندونيسيا؛ وبحث لترحيل جمال بيغال الوشيك عن الإمارات العربية المتحدة إلى فرنسا، وكان هذا الرجل يعتزم تفجير السفارة الأميركية في باريس؛ والقبض على ستة باكستانيين في العاصمة البوليفية لاباز كانوا يعتزمون اختطاف إحدى الطائرات؛ وبنود أخرى. وكان البند الأخير عن الموسوي. وقد حمل الإطلاع العنوان "المتطرّفون الإسلاميون يتعلّمون الطيران".

ألقى الإف بي آي القبض على الموسوي، وهو مواطن فرنسي، في 16 آب/أغسطس 2001، على أساس أنّه تجاوز المدة التي تسمح له فيها تأشيرته بالإقامة في الولايات المتحدة، لكن لم تكن مشكلة التأشيرة هي التي لفتت انتباه

الإف بي آي إليه. فقد التحق الموسوي بمدرسة للطيران في مينيسوتا ودفع مقابل تعليمه نقداً. وكان مهتماً في تعلّم قيادة طائرات بوينغ 747، دون الإقلاع والهبوط بها. وكان يريد التدرّب على رحلات لندن نيويورك. لم يعجب مدرّبو الموسوي بما رأوه من هذا الطالب غير الكفوء، فأخطروا الإف بي آي.

كنّا نرغب في العمل على القضية على الفور مع الإف بي آي.

وبقدر ما كانت المعلومات عن الموسوي تثير التحذير، فإنّني كنت مرتاحاً لأنّ الإف بي آي وضع يده على الرجل. وافترضت أنّ المكتب سيطلع مجموعة مكافحة الإرهاب التابعة لديك كلارك في مجلس الأمن القومي، وأنّ القضية ستغطى بشكل جيّد.

في أثناء جلسات استماع لجنة 9/11، ذهلت لدى سماعي اقتراح طوم بيكارد، وكان مدير الإف بي آي بالوكالة في آب/أغسطس 2001، بأنّني لم أبلغه نوعاً ما عن الموسوي. لم أبلغه؟ لقد كانت قضية الإف بي آي، وهم الذين أوقفوه. لم يكن لدي أي فكرة عن أنّ المكتب لم يكن على اطلاع على ما يقوم به أفراده.

بعد أكثر من أربع سنوات ونصف السنة، في ربيع 2006، طلبت للمثول أمام المحكمة كشاهد محتمل في محاكمة الموسوي المنعقدة في محكمة مقاطعة الإسكندرية بفيرجينيا. لكن لم يتمّ استدعائي في النهاية. فقد وجد الموسوي مذنباً بالتآمر لقتل الأميركيين وحكم عليه بالسجن مدى الحياة. لكن استعداداً لشهادتي المحتملة، وبمساعدة مكتب المحامي العام للسي آي إيه، شرعت في تعلّم كل شيء أستطيع أن أتعلّمه عما تمكّنت الوكالة من جمعه بعد اعتقال الموسوي. وتعتمد الرواية التالية على تلك المعلومات.

دعوني أشدّد على أنّ معظم ما فيها معلومات لم أكن أعرفها في سنة 2001.

في 15 آب/أغسطس 2001، أبلغ مكتب الإف بي آي في مينيابوليس ضباط السي آي إيه الميدانيين بأنّ الموسوي سيعتقل في اليوم التالي. وأبلغ ضباط السي آي إيه بدورهم مركز مكافحة الإرهاب بأمر الاعتقال الوشيك، وأجرى المركز "تعقّباً" للموسوي بحثاً عن أي شيء قد يكون لدينا عنه في

ملفاتنا. وقد جاءت نتيجة البحث سلبية. فلم نسمع بزكريا الموسوي قبل 15 آب/ أغسطس، باسمه الحقيقي على الأقل. في وقت لاحق في كانون الثاني/يناير 2002، أبلغنا أحد مصادرنا أنّه التقى في باكو في سنة 1997 بشخص عرف الآن أنّه الموسوي. في ذلك الوقت، كان الموسوي يستخدم الاسم الحركي أبو خالد الفرنسي. وقد أبلغنا عنه المصدر في نيسان/أبريل 2001 مستخدماً اسم "الفرنسي" فحسب. وفي 18 آب/أغسطس، كانت العميلة الخاصة في مينيابوليس هاريت ساميت على اتصال مباشر بتشاك فراهم، وهو عميل للإف بي آي منتدب إلى السي آي إيه وكان يشغل في ذلك الوقت منصب نائب رئيس مجموعة عمليات القاعدة. قدّمت ساميت كل ما لدى مينيابوليس عن الموسوي، فمرّر فراهم المعلومات إلى ضباط السي آي إيه.

ومع أنّ الموسوي أوقف في 16 آب/أغسطس، فقد اعتقد المحامون في الإف بي آي أنّهم لا يمتلكون السبب الكافي للحصول على صلاحية تفتيش حاجياته، لكن سرعان ما تغيّر ذلك من منظورنا على الأقل. وفي 24 آب/ أغسطس 2001، علمت السي آي إيه أنّ الموسوي كان معروفاً لدى جهاز الاستخبارات الداخلية الفرنسي الذي يتحلّى بقدرة كبيرة. وقالوا إنّ الموسوي جنّد صديقاً له في مجاهدي خطاب في الشيشان. وقد اتهمت مجموعة خطاب بهجمات على مستشفى الصليب الأحمر في الشيشان في سنة 1996، وتفجير شقة في موسكو في سنة 1999، وغير ذلك. وقد حقّق الفرنسيون في صلات الموسوي الإرهابية وقدّروا أنّه ذكي جداً، وشديد اللامبالاة، وبارد وعنيد، وحاقد وغير متسامح، ومخلص جداً للأصولية الإسلامية المتطرّفة.

في 24 آب/أغسطس، أرسلت هاريت ساميت ثانية رسالة إلكترونية إلى تشاك فراهم تطلب منه فيها تحديداً سؤال كبير المحلّلين في السي آي إيه، "هل لديك أي شيء يثبت علاقة خطاب بأسامة بن لادن/القاعدة سوى ارتباطهما القديم؟ إنّنا نحاول وضع حدّ للتردّد لدى الإف بي آي للادّعاء بأن له صلة بقوة خارجية. وبما أنّ القاعدة مجموعة مسمّاة، فإنّ أي شيء لديك يمكن أن يشير إلى صلة القاعدة بالموسوي عبر خطاب سيكون مفيداً". طلب فراهم من محلّل السي آي إيه الإسراع إلى حاسوبه للاستجابة إلى ساميت. كتبت ساميت: "إنّني لست

على يقين لماذا لا تكفي المعلومات الفرنسية لربط الموسوي بقوة بإحدى المجموعات الإرهابية. فخطاب زعيم معروف لحركة المجاهدين الشيشانيين وصديق وثيق لبن لادن منذ أيام القتال الأولى. ومن قراءة معلومات الاستخبارات الداخلية الفرنسية، يتبين أن الموسوي يجنّد المقاتلين لصالح خطاب". في اليوم نفسه، مرّر ضابط في مركز مكافحة الإرهاب معلومات عن الصلة بخطاب عبر رسالة إلكترونية إلى ممثّل السي آي إيه لدى الإف بي آي. "يبدو أن لا أحد في الإف بي آي لديه فكرة عن ذلك. لعل بإمكانك تقديم معلومات إليهم عن الموسوي. وقد يكون ذلك كل ما يحتاجون إليه لفتح قانون مراقبة الاستخبارات الخارجية فيما يتعلّق بالموسوي". وكان يمكن أن يعطي هذا القانون تفويضاً بإجراء البحث اللازم.

بالنسبة إلينا، كان الارتباط بخطاب دليلاً كافياً يثبت أنّ الموسوي إرهابي، وبالتالي أرسلنا طلب استعلام عالمي من خلال قنواتنا إلى الفرنسيين والبريطانيين وبلدان أخرى. وعلى الرغم من رأي مكتب الإف بي آي الميداني في مينيابوليس بأنّ الموسوي قد يكون متورّطاً في التدرّب على الطيران بغية التآمر لاستخدام طائرة لارتكاب عمل إرهابي، فإنّ المحامين وسواهم في مقرّ قيادة الإف بي آي لم يكونوا يعتقدون بأنّ لدى الفرنسيين معلومات كافية للحصول على إذن من المحكمة بالتفتيش. وشعروا بأنّ المعلومات لا تلبي عتبة ما ينص عليه قانون مراقبة الاستخبارات الخارجية لجعل الموسوي "عميلاً لقوة خارجية".

في 30 آب/أغسطس، اتصل ضابط السي آي إيه ثانية بضابط زميل في السي آي إيه معيّن لدى الإف بي آي. "أرجو أن تعذرني لإحباطي الواضح من هذه القضية. إنّني أشعر بقلق شديد بأنّ هذا الأمر لا يعطى القدر الذي يستحقّه من الاهتمام. لا أريد أن أكون مسؤولاً عندما يظهرون [كذا] ثانية كأعضاء [كذا] في عملية انتحارية إرهابية". وتابع الضابط، "أريد إجابة عن هذه الأسئلة من رئيس مجموعة معروف في لإف بي آي لتدوّن في السجلات... وكثير منها ما زلت أطرحه منذ أسبوع ونصف الأسبوع. من الضروري أن تثبت الأوراق هذه المتابعة وتوضحها. فإذا ما أطلق هذا الرجل، فقد يظهر بعد سنتين وهو يتحدّث

إلى برج مراقبة ما فيما يوجّه طائرة بوينغ 747 نحو البيت الأبيض". وهذا التعليق ينمّ عن بصيرة استثنائية لأنّنا عرفنا لاحقاً بعد 9/11 أنّ الموسوي كان قد طلب من بن لادن الإذن لكي يهاجم البيت الأبيض. لقد عمل ضباط الإف بي آي والسي آي إيه على تذليل العقبات من الجانبين. وكان مكتب مينيابوليس الميداني على اتصال بمركز مكافحة الإرهاب، وحاول ضباط الإف بي آي والسي آي إيه في مقرّي قيادة كل منهما التأثير على نتيجة الجدل القانوني. وعندما تبيّن عدم القدرة على التغلّب على العقبات القانونية، استنبطوا خطة لذلك.

في 31 آب/أغسطس، بدا أنّه لن يتمّ الحصول على مذكّرة تجيز تفتيش حاجيات الموسوي، بدأنا في وضع خطة مع الإف بي آي يمكن أن يرحّل الموسوي بموجبها إلى فرنسا. وكانت خطتنا تقضي بشحن حاجيات الموسوي بشكل منفصل، ثم تسليم حاسوبه المحمول وأغراضه إلى السلطات الفرنسية للاستفادة منها عندما يصل إلى باريس. (لا يطلب الفرنسيون أن يكون مستوى احتمال القضية عالياً لإجراء تفتيش، كما في حالة الإف بي آي).

علمنا للأسف أنّ المفتاح لا يوجد في حاسوب الموسوي بل في حاجياته. ففي 18 أيلول/سبتمبر 2001، بعد مرور أسبوع على الهجمات على مركز التجارة العالمي والبنتاغون، أبلغنا أنّ حقيبة كبيرة للموسوي تحتوي على رسائل تشير إلى أنّه مستشار التسويق في الولايات المتحدة لشركة ماليزية تدعى "فوكس تك". وفي اليوم التالي أبلغنا ضباطنا أنّ المدير العام لفوكس تك هو يزيد صوفات، وبذلك اكتملت الحلقة وبدأت الأمور تتكشّف بسرعة. تذكرون أنّ ذلك الشخص هو يزيد صوفات نفسه الذي استخدمت شقّته مكاناً لاجتماع العمليات الذي خطط لهجمات 9/11 ـ وقد حضر الاجتماع المحضار والحازمي كما ذكر سابقاً.

لو كان لدينا تلك الرسائل التي وجدناها في أمتعة الموسوي والتي تربطه بصوفات ـ وعن طريق صوفات بالحازمي والمحضار اللذين وضعا للتوّ على لائحة للمراقبة ـ هل كان من الممكن أن تنطلق صفارات الخطر التي تسمح لنا بربط الصلات اللازمة بعضها ببعض؟ مع أنّ كل المعنيين منا يجافي النعاس عيونهم ليلاً وهم يطرحون على أنفسهم هذا السؤال، فإنّني لا أعتقد أنّه كان يتوفّر لدينا سلاح سحري يمكّننا من وقف مأساة 9/11.

لم تضع السي آي إيه الحازمي والمحضار على لائحة للمراقبة إلا في 23 آب/أغسطس 2001. ولم يفتّش الإف بي آي أمتعة الموسوي. ولم يتمّ تشارك الاطلاع على مذكّرة فينيكس الشهيرة التي تجمل المخاوف من أنّ الإرهابيين يتدرّبون في مدارس الطيران. ولم تخصص موارد كبيرة لمساعي الإف بي آي للبحث عن الحازمي والمحضار. ربما كان استخدام البرمجيات المتاحة تجارياً لتتبّع استخدام بطاقة اعتماد كل منهما حاسماً، لكن لم يبذل مثل هذا المجهود.

لقد حجبت هذه الفرص الضائعة مئات العمليات الناجحة التي أجراها الإف بي آي والسي آي إيه معاً وبرزت بشكل نافر عندما تمّ اكتشافها. وقد أشارت إلى عيوب جهازية كبيرة، في الموارد والأفراد والتكنولوجيا. وأبرزت أيضاً شيئاً مساوياً في الأهمية: أنّ ناشطي القاعدة الذين قتلوا ثلاثة آلاف أميركي في 11 أيلول/سبتمبر كان يدركون أنّ الولايات المتحدة لم تفكر البتة في حماية نفسها داخل حدودها. فلم توضع السياسات لمعالجة انعدام الارتباط بين أمن الطائرات، ووضع الأشخاص على لوائح المراقبة، ومراقبة الحدود، وسياسات منح التأشيرات في ذلك الوقت. لم يكن هناك نظام شامل متعدّد الطبقات للحماية الداخلية للتعويض عن الضعف الداخلي الذي اتضح بجلاء فيما بعد. نعم، ارتكب الأشخاص أخطاء، وكانت كل التفاعلات الإنسانية بعيدة عن حيث تدعو الحاجة إليها. ونحن، الحكومة بأكملها، ندين لعائلات ضحايا 9/11 بأكثر مما حصلوا عليه منّا. منّا جميعاً.

الفصل الثاني عشر

داخل الملاذ الآمن

أبلغنا الرئيس أنّنا "بحاجة إلى التحرّك بسرعة وقوة وخفّة. الجميع، بمن فيهم القاعدة وطالبان يتوقّعون منا القيام بغزو أفغانستان بالطريقة نفسها التي اتبعها السوفيات في الثمانينيات (1980نات). ويتوقّع بن لادن وأتباعه غزواً واسعاً. ويعتقدون بأنّنا سننسحب عند وقوع الإصابات ولن نلتحم في القتال. سيلقون مفاجأة عمرهم". كانت استراتيجيتنا مختلفة عن أي استراتيجية أخرى في التاريخ الأميركي الحديث. فقد شدّدت الخطة التي عرضتها السي آي إيه على الرئيس في 13 أيلول/سبتمبر وتمّ توسيعها في كمب ديفيد بعد يومين على أمر واحد: سنكون نحن المتمرّدون. وبالعمل عن قرب مع القوات العسكرية الخاصة، ستستخدم فرق السي آي إيه السرعة والرشاقة لزحزحة عدوّ متمركز. وكانت خطتنا تقضي بالاستفادة من العلاقات التي نسجناها بعناية مع الفصائل في الأقاليم في السنوات الأخيرة لمنحنا حلفاء يمكن أن يساعدونا في الإطاحة بطالبان. وأبلغنا الرئيس بأنّ هذه الحرب لن تكون حرب "الأميركيين ضدّ الأفغان" قط. بل ستكون دعماً للأفغان في تخليص بلدهم من تهديد أجنبي، ألا وهو القاعدة، ومن تهديد طالبان التي سمحت للإرهابيين باختطاف بلدهم.

نشرت فرق السي آي إيه خمس مرات في السنتين اللتين سبقتا 9/11 في وادي بانجير للاجتماع بمختلف أمراء الحرب، لا سيما بأحمد شاه مسعود، قائد التحالف الشمالي ـ وهو شبكة غير محكمة من القوات القبلية المتنافسة المتكوّنة إلى حدّ كبير من الطاجيك والأزبك وسواهما الذين يقاتلون طالبان التي تحكم أفغانستان. وقد عزّزنا قدرة مسعود الاستخبارية في مواجهة بن لادن والقاعدة.

وكاد أن يؤدي مقتل مسعود الوحشي على يد القاعدة عشية هجمات 9/11 إلى إبطال خطتنا قبل أن يبدأ تنفيذها لولا أنّنا لم نحافظ على صلاتنا بأمراء الحرب الآخرين في الشمال. وكان لدينا أيضاً علاقات قديمة، وإن أضعف، مع قبائل البشتون في الجنوب. في 10 أيلول/سبتمبر 2001، كان يوجد لدى السي آي إيه أكثر من مئة مصدر ومصدر ثانوي، وعلاقات مع ثماني شبكات قبلية منتشرة في كل أنحاء أفغانستان. ومع أنّ هذه المصادر لم تكن كافية لكشف السرّ الذي كان يمكن أن يحول دون وقوع هجمات 9/11، فإنّنا كنّا واثقين من أنّنا قادرين على القبض على المسؤولين عن المأساة، إذا ما مُنحنا الصلاحيات الملائمة.

وافق الرئيس على توصياتنا يوم الاثنين في 17 أيلول/سبتمبر، وزوّدنا بصلاحيات واسعة للاشتباك مع القاعدة. وكما أبلغ كوفر بلاك الكونغرس، "لقد ظهرت القفّازات" في ذلك اليوم.

في اجتماع في البيت الأبيض عقد في اليوم نفسه، أعلن الرئيس، "أريد أن تكون السي آي إيه أول من ينزل على الأرض". فأرسلت مذكّرة إلى الضباط الكبار في السي آي إيه تشدّد على أنّه "لا يمكن أن يكون هناك عقبات إدارية أمام النجاح. فقد تغيّرت كل القواعد. يجب أن يتمّ تشارك مطلق وكامل للمعلومات والأفكار والقدرات. ليس لدينا الوقت لعقد الاجتماعات من أجل حل المشاكل ـ حلّها بسرعة وذكاء. وعلى كل شخص أن يتحلّى بقدر غير مسبوق من المسؤولية الشخصية".

كُتب الكثير عن أنّ دونالد رامسفيلد لم يكن راضياً عن أن تلعب السي آي إيه دوراً بارزاً في ذلك الوقت. لم يتكوّن لدي هذا الشعور البتة. كان لدينا خطة جيدة. وكنت أجتمع برئيسي، رئيس الولايات المتحدة، كل يوم، وكان يقول لنا "انطلقوا، انطلقوا". ولم يخطر ببالي أنّ علينا أن نفعل شيئاً آخر.

كانت السرعة مهمة جداً. وعلينا إدخال فريق إلى شمال أفغانستان بأسرع ما يمكن، والاتصال بمختلف زعماء طالبان هناك وقياس تأثير اغتيال مسعود على التحالف الشمالي. كانت مجموعة خبرائنا الأفغان قوية لكن ليست عميقة، لذا تحرّكنا بسرعة لتعزيزها. ولقيادة هذه المهمة، وجدنا الرجل المناسب، وكان يحضر حلقة دراسية قبل التقاعد. كان غاري شروين، وهو ذو معرفة عميقة

بالمنطقة، يمتلك علاقات ودية مع أمراء الحرب الأفغانيين الكبار ويتقن لغتي الدارية والفارسية المحليتين. بدلاً من ترك الخدمة الحكومية كما كان يخطّط غاري قبل 9/11، وصل إلى شمال أفغانستان خلال أسبوعين بعد الهجمات، على رأس فريق صغير يشكل طليعة عمليات الوكالة هناك في السنوات القادمة.

يوضح إرسال ضابط كبير مثل غاري الطريقة التي تعمل بها الوكالة. كانت رتبة غاري تعادل رتبة فريق (جنرال بثلاث نجوم)، وكان الأول في مجموعة من ثمانية رجال يبلغ متوسط أعمارهم خمسة وأربعين عاماً، ويمتلك خبرة مهنية تمتدّ خمسة وعشرين عاماً. فُوّض غاري بالتحدّث باسم الوكالة، وتمكّن من عقد اتفاقات، وتقديم مطالب، وتوزيع بعض ملايين الدولارات التي حملها معه نقداً.

انتقل فريق ارتباط السي آي إيه بالتحالف الشمالي، بقيادة غاري شروين، إلى أفغانستان على متن مروحية روسية قديمة اشتريناها قبل عام على 9/11 لتسهيل تحرّكاتنا في المنطقة. أنشأ فريق الارتباط بالتحالف الشمالي مركزاً في قرية باراك، على ارتفاع 6،700 قدم وتحيط بها جبال يصل ارتفاعها إلى 9،000 قدم. كانت ظروف الحياة في باراك متقشّفة إذا اقتصدنا في القول. وقد أفاد الفريق بأنّ ظروف الصرف الصحي ترجع "إلى أواسط القرن الثاني عشر"، لكن ذلك الفريق كان "معافى ويتمتّع بالدافعية ويعمل بجدّ". ولكي يتذكّر الفريق سبب وجوده هناك، أعادوا دهان الرقم على ذيل مروحية مي 17 بعيد وصولهم، وأعطوها التسمية "091101".

أقام غاري اتصالاً بفهيم خان، أحد قادة التحالف الشمالي الذي برز كثيراً بعد اغتيال مسعود، فيما اتصل أيضاً بالزعماء القبليين الآخرين لمعرفة من منهم يقف معنا، ومن يقف ضدّنا. وكان فريق الارتباط بالتحالف الشمالي يرسل معلومات استخبارية شكّلت أساس قرارات الاستهداف في الغارات الجوية العسكرية التي تلت.

كانت بعض الاتصالات بالزعماء القبليين تتمّ وجهاً لوجه. وكان بعضها الآخر يجرى بواسطة الهواتف اللاسلكية والمتصلة بالأقمار الاصطناعية. سئل الزعماء القبليون، "هل يمكننا الاعتماد عليكم لمساعدتنا في إخراج القاعدة وحماتها طالبان من أفغانستان"؟ إذا كان الجواب نعم، سرعان ما كان الغذاء

والمؤن الطبية والأجهزة العسكرية والأسلحة تُسقط جواً إليهم. وبين أواسط تشرين الأول/أكتوبر وأواسط كانون الأول/ديسمبر 2001، زوّدت الطائرات الأميركية ما قيمته 69.1 مليون جنيه من السلع في 108 إسقاطات جويّة إلى 41 موقعاً في كل أنحاء أفغانستان. وكان كل إسقاط يهيّأ وفقاً للطلبات والاحتياجات الخاصة للفرق على الأرض. وقد أبلغنا أحد الزعماء الإثنيين الأزبك أنّ حاجته الأكثر أهمية هي طعام الجياد. وكان آخرون بحاجة إلى سروج. وقد شحنت هذه إلى جانب الأسلحة، والمستشفيات المحمولة، والغذاء. وكان بعض ضباطنا ينامون على عدة ملايين من الدولارات نقداً، استُخدمت للاستفادة من عادة تبديل المواقف لدى الأفغان. فقد كان الزعيم الأفغاني الذي يساند الولايات المتحدة يجد الإجابة على دعواته تسقط من السماء بعد ساعات. ومنحت هذه المساعدات أمراء الحرب نفوذاً هائلاً ضمن منظماتهم. لكن إذا كان الزعيم الأفغاني يرفض العمل معنا، ما يعني الإعلان عن نفسه وقبيلته أعداء لنا، فقد تجد قبيلته نفسها طرفاً في تلقي نوع آخر من الإسقاط الجوي ـ قنابل زنة ألف كيلو غرام من الجيش الأميركي. لم تكن أمراً حاذقاً، لكن لم تكن كذلك الهجمات الإرهابية على واشنطن ونيويورك التي جلبتنا إلى إفغانستان.

بالإضافة إلى العمل مع مختلف أمراء الحرب، اتصل ضباط الوكالة في أفغانستان بمسؤولين في طالبان لمحاولة تأليبهم على بن لادن. وفي إحدى الحالات، انتقل فريق من الوكالة إلى منطقة فاصلة خارج كابل لعقد لقاء كانوا يأملون أن يكون مع مسؤول كبير جداً في استخبارات طالبان. وكان مقرّ قيادة الوكالة قد منح الفريق حرية كبيرة في تقرير كيفية التعامل مع المسألة. لكن لم يحضر مسؤول طالبان، بل أرسل نائبه. وأوضح البديل أنّهم لا ينوون التعاون معنا. وكانت تلك غلطة. فقد لفّه فريق السي آي إيه في سجادة وألقوه في مؤخّر شاحنة في وضح النهار، ونقلوه إلى أرض تسيطر عليها الولايات المتحدة حيث يمكن استجوابه. وقد قتل العشرات من القاعدة وطالبان في الغارات الجوية الأميركية استناداً إلى ما علمناه من نائب المسؤول الطالباني.

في 26 أيلول/سبتمبر، قام الرئيس بوش بزيارة مقرّ قيادة السي آي إيه. وفي كلمة ألقاها في بهو الوكالة أمام الجدار الذي يكرّم ضبّاط السي آي إيه الذين

قضوا في أثناء تأدية الواجب، أبلغ قوّتنا العاملة عن مقدار الثقة التي يعلّقها عليهم. وذكّرهم أيضاً بأنّ الشعب الأميركي يتوقّع "بذل 100 بالمئة من الجهد، والعمل المتواصل طوال الوقت لا لحماية أمننا في بلدنا فحسب، وإنّما لسوق الإرهابيين إلى العدالة بصرف النظر عن مكان إقامتهم ومكان اختبائهم". ولاحظ أنّ ذلك هو "بالضبط ما سنقوم به". وبعد أن أدلى الرئيس بملاحظاته، أطلعناه على أول التقارير المتلقاة من فريق ارتباط السي آي إيه بالتحالف الشمالي، الذي نزل في ذلك اليوم في أفغانستان دون أن يعرف معظم العالم.

السي آي إيه مبنية لجمع المعلومات الاستخبارية، لا لخوض الحروب. وعندما اتضح أنّه سيُطلب منّا القيام بدور رئيسي في طرد القاعدة، أضفنا فرعاً جديداً إلى مركز مكافحة الإرهاب لدينا ـ العمليات الخاصة لمركز مكافحة الإرهاب. وقد اخترنا لقيادة هذا الفرع الجديد هانك كرمبيتون، وهو ضابط في السي آي إيه سريع البديهة ويتحدّث بتؤدة، أتمّ مؤخّراً جولة لمدة ثلاث سنوات من العمل في واشنطن. وهانك الرجل المثالي للمهمة. فقد أمضى عشر سنوات في إفريقيا جنوب الصحراء يعمل مع المجموعات المتمرّدة؛ ولديه خبرة واسعة في التمرّد، بما في ذلك جولة قام بها مؤخّراً للعمل مع الإف بي آي؛ كما قاد فريق السي آي إيه الذي توجّه إلى اليمن للتحقيق في تفجير المدمّرة الأميركية كول. وكان هانك وعائلته قد وصلوا للتوّ إلى عاصمة جذّابة في الخارج لتولّي منصب يفترض أن يقضي فيه ثلاث سنوات. وبعد يوم أو اثنين، تلقّى مكالمة من مقرّ القيادة: أوقف تفريغ حاجياتك. إنّنا بحاجة إليك في واشنطن. لم يتردّد هانك لحظة واحدة، ولم يكن ذلك مفاجئاً لأحد. كان يعرف أن قرار العودة صعب على أولاده الثلاثة. فقد تكيّفوا للتوّ مع البيت الجديد، ووصلت أمتعة العائلة، والتحقوا بمدارس جديدة، وخرج كلب العائلة من المحجر الصحي للتوّ. قال لهم هانك، "أعرف أنّكم مستاؤون، لكن فكّروا في أسر الثلاثة آلاف شخص الذين فقدوا أحباءهم. أريدكم أن تتقبّلوا الأمر وتساعدوا أمّكم في إعادة التوضيب لنعود إلى ديارنا".

عند عودة هانك من الخارج، توجّه من المطار إلى لانغلي على الفور. وهناك التقى بكوفر بلاك، الذي أجمل له ما المنتظر منه. "مهمّتك أن تعثر على القاعدة، وتشاغلها، وتدمّرها".

على غرار غاري شروين، كان جون م. (لا يزال يعمل متخفياً ولا يمكن الكشف عن هويته تماماً)، وهو متخرّج من الأكاديمية البحرية وعمل في الخدمة الحكومية لمدة ستة وعشرين عاماً، في طريقه إلى التقاعد من الوكالة في 9/11. بل إنّه كان في اليوم الثاني من برنامج ما قبل التقاعد في مرفق ناء للسي آي إيه في شمال فيرجينيا عندما ضرب الإرهابيون. فركب جون سيارته وتوجّه إلى مقرّ القيادة. ولما لم يكن لديه مهمة محدّدة، أمضى اليوم الأول في الانكباب على العمل حيث أمكن والمساعدة في تنظيم الوضع الذي تسوده الفوضى. وقد أبلغ الضباط الكبار في مديرية العمليات أنّه سيسحب تقاعده إذا كان لديهم عمل له. وفي غضون ذلك انتقل إلى مدينة نيويورك وتطوّع للمساعدة في التنقيب بين أنقاض مركز التجارة العالمي. وعندما علم هانك بعزيمة جون وتوافره، اختاره بسرعة ليكون أحد نوّابه.

من الفاعلين الرئيسيين الآخرين في هذا المسعى فرانك أ.، وهو من المخضرمين في الجهاز السري للسي آي إيه، وقد وضع خطة العمليات النفسية للحملة الأفغانية ونفّذها. وأصبح طوال الحرب أحد أكثر مفكّرينا الاستراتيجيين أهمية. وكان فرانك قد تجنّد في قوات المارينز وهو شاب، ثم انضم إلى الوكالة لاحقاً وخدم بتميّز في ثلاث قارّات. وهو ليس من الأشخاص القادرين على العمل. وأذكر ذات صباح في يوم سبت بعد 9/11 بوقت قصير، كنت في مركز مكافحة الإرهاب للحصول على إطلاع بشأن العمليات. وتبيّن أنّ أحدهم قرّر أنّ ذلك اليوم مناسب لاختبار أجهزة الإنذار من الحريق في مقرّ القيادة. لذا كان الإطلاع ينقطع باستمرار، ولم نكن نكاد نسمع ما نفكّر فيه. فنهض فرانك بهدوء ونزع الأسلاك من جهاز الإنذار في الغرفة التي نتواجد فيها. وتواصل الإطلاع.

من أكبر المشاكل التي واجهتنا في أفغانستان في البداية كيفية تقوية التعاون مع القبائل الطاجيكية في الغالب في التحالف الشمالي بدون تنفير البشتون الذين يشكّلون الغالبية في الجنوب، وكثير منهم كانوا يدعمون طالبان ذات يوم. وآخر ما كنّا نريده وقوع حرب أهلية.

انقسمت السي آي إيه فئوياً في هذه المسألة. فقد رأى بعض الضباط، لا سيما الذين يعملون في باكستان، أنّ علينا ألا ننحاز كثيراً إلى جانب التحالف

الشمالي. وعلى العموم، كان فرع العمليات الخاصة لمركز مكافحة الإرهاب، وضباطنا العاملون في طاجيكستان وأزبكستان، ووحدة ارتباط السي آي إيه بالتحالف الشمالي يخالفونهم الرأي. ففي نظرهم، لا يمكننا انتظار قيام قوات المعارضة بالثورة في الجنوب. وبدلاً من ذلك، علينا الاستفادة من رغبة تحالف الشمال في مشاغلة العدوّ على الفور. وقد قدّرتُ المقولتين، لكنّني اتفقت في الرأي مع غاري وهانك بأنّ الزخم مهمّ وحاسم.

تابعت وحدة ارتباط السي آي إيه بالتحالف الشمالي نشر ست فرق إضافية من السي آي إيه في الشهرين الأولين للحرب. وعلى نحو الفريق الأول، كان كل فريق يتكوّن من ثمانية أفراد بالمتوسّط ويضمّ ضباطاً متمرّسين لديهم القدرة على التحدّث بالفارسية/الدارية، والروسية، والعربية. وقد خُصّص هؤلاء الضباط للعمل مع أمراء الحرب القبليين في شمال وغرب أفغانستان الواسع.

كان التحالف الشمالي يسيطر على الجبال في الزاوية الشمالية الشرقية من أفغانستان، بما في ذلك وادي بانجير الذي يؤدي إلى سهول شومالي، شمال العاصمة كابل، إلى جانب بعض الرقع الصغيرة في القسم الأوسط من البلاد. ولم يكن لدينا حتى الآن أي منطقة يسيطر عليها حلفاؤنا في الجنوب. وكل ما كنا نأمل به أن يشارك الجنوب فيما تتكشّف الأحداث.

كانت خطة الحرب تقضي بأنّ تتقدّم قوات التحالف الشمالي، بمساعدة القوة الجوية الأميركية وتحديد الأهداف من قبل فريق السي آي إيه والقوات الخاصة، نحو وسط أفغانستان والاستيلاء على بلدة مزار الشريف. ومن هناك يمكنها إقامة جسر بري مع أزبكستان التي يمكن أن تتدفّق منها المؤن. في الوقت نفسه تهاجم قوات أخرى من التحالف الشمالي بلدة قندوز في الشمال، في حين تحاول قوات أخرى الاستيلاء على باميان في وسط أفغانستان. وبعد ذلك يمكن أن تتّجه قوات التحالف الشمالي، بمساعدة فريق ارتباط السي آي إيه إلى الجنوب عبر سهول شومالي نحو كابل.

كان مفتاح استراتيجيتنا يكمن في طريقة تحفيز حلفائنا الأفغان. وقد علم ضباط السي آي إيه أنّ طريقة تنشيط الوحدات المحلية هي التماس الإحساس

بالمكانة والشرف كما هو معروف في التعابير القبلية. وذلك يتطلّب فهماً للثقافة يستند على الثقة.

في بداية الحرب في أفغانستان، أوصى ضابط السي آي إيه الذي يتعامل مع باكستان بحملة جوية محدودة في الجنوب، تركّز على دفاعات طالبان الجوية، والمرافق المرتبطة بالملا عمر وأسامة بن لادن مادياً ورمزياً، ومعسكرات التدريب المرتبطة بالقاعدة. وكانت الخطة ترمي إلى عدم تنفير مجموعة البشتون الإثنية الكبيرة في البلد، وهي التي تشكّل أساس دعم طالبان. فربما ينظر إلى حملة القصف الجوي الثقيل ضدّ طالبان والقاعدة في الشمال كأنّه انحياز أميركي للتحالف الشمالي الطاجيكي إلى حدّ كبير ما يضرّ بالبشتون في الجنوب. وكانت الفكرة أنّ مثل هذه الحملة المحدودة قد تحدث انشقاقات داخل طالبان، وتحثّ مسؤولي طالبان على تسليم بن لادن. لكن لم يحدث شيء من ذلك. فقد بقي البشتون غير متحمّسين.

كان لدى أمراء الحرب في التحالف الشمالي انطباع بأنّ مجهود القصف الأميركي فاتر في أحسن الأحوال. ورأى ضباط السي آي إيه في الشمال أنّ الطريقة الوحيدة لحمل التحالف الشمالي على المشاركة الكاملة في القتال هي أن نظهر لهم أنّنا جادّون، بشنّ حملة قصف أكثر قوة. وقالوا إنّ المقاومة العسكرية الأفغانية والتأييد الشعبي لطالبان سينهاران تحت وطأة تزايد الضغط العسكري الأميركي. وسيبدّل البشتون موقفهم، طالما أنّهم لا يواجهون تهديداً وشيكاً من التحالف الشمالي.

في الأسبوع الأول من حملة القصف، اتبع الجنرال طومي فرانكس توصيتنا فيما يتعلّق بتطبيق القوة التدريجي لكنه بدأ يشعر بسخونة انحيازه الشديد إلى السي آي إيه. فقد شعر رئيس هيئة الأركان المشتركة الجديد، الجنرال الجوي ديك مايرز، أنّ حملة القصف لا تعطي النتائج المرجوّة وأنّ خطة السي آي إيه تشوبها العيوب. شعرت أنا وطومي بالإحباط، ولا شك في أنّه أدرك أنّ السي آي إيه لا تريد إدارة جزئيات الحملة. لكن كانت العلاقة بيننا وثيقة بالقدر الكافي لنتكلم معاً بصراحة. فسرعان ما سيحلّ الشتاء في أفغانستان، وعلم كل منّا أنّ الوقت حان للتصرّف.

في 17 تشرين الأول/أكتوبر، وصلت القوات الأميركية الخاصة على الأرض. وفي أواخر تشرين الأول/أكتوبر، فيما كان ضباط السي آي إيه يقدّمون معلومات عن الأهداف، اقتربت القوات العسكرية الخاصة بشجاعة من مواقع طالبان والقاعدة لتعيين الأهداف بالليزر، لكي تسقط الطائرات ذات الأجنحة الثابتة القنابل الدقيقة التوجيه، وسرعان ما ارتفعت وتيرة الحرب وكان لها أثر كبير في اكتساح العدو.

كان هناك كثير من التوتّر البيروقراطي. ففي أوائل تشرين الأول/أكتوبر، كنت مشاركاً في مؤتمر متلفز مع نائب الرئيس، ووزير الدفاع، وآخرين عندما سأل دونالد رامسفيلد من المسؤول على الأرض في أفغانستان. كانت السي آي إيه ووزارة الدفاع تعملان تحت سلطتين مختلفتين. وكنت أدرك إحساس دونالد بالنظام ورغبته في وضوح القيادة، لكن هذه حرب مختلفة. إنّها حرب انتهازية، وتتطلّب المرونة. وقد امتزجت معاً على الفور السي آي إيه وأفراد القوات الخاصة على الأرض. ولم يكن يهمّهم من الذي يقود. وكان من الضروري منح الفرق على الأرض الاستقلالية التكتيكية التي تحتاج إليها. ومن ثم فإنّ عملنا في واشنطن تقديم الدعم والتوجيه، ولكن الابتعاد أساساً عن طريقهم. كنا ندرك ذلك، وفي النهاية ستدعم السي آي إيه جهود طومي فرانكس وتتبع قيادته. لكن في البداية، كانت الأولوية ممنوحة لمعرفة السي آي إيه بالعلاقات القبلية. وأنكر أنّني لم أتكلّم كثيراً، وأنّ رامسفيلد لم يتغاضَ عن المسألة إلى أن تدخّل نائب الرئيس قائلاً، "دون، دع السي آي إيه تقوم بعملها".

فعل ذلك، في الوقت الراهن، لكن لم يكن ذلك آخر ما سمعناه عن المسألة. فبعد بضعة أسابيع، زارني فرانكس في مقرّ قيادة السي آي إيه.

قال لي، "أريدك أن تُخضع ضباطك في أفغانستان لإمرتي". وذلك في الكلام العسكري يعني، "عليكم أن تعملوا معي". فقلت له، "لن يحدث ذلك يا طومي".

إنّني أكنّ احتراماً كبيراً للجيش ولفرانكس على وجه الخصوص، لكن في هذه الحالة كنت أعرف أنّنا إذا خضعنا لإمرة البنتاغون، فستخنق بيروقراطيته الكبيرة مبادرتنا وتمنعنا من أداء العمل الذي لدينا أفضل استعداد لتأديته. وكان

طومي ينقل رأي جماعة البنتاغون. فطالما كان هو وأركانه لديهم علاقة عمل عظيمة مع الوكالة، ولسنا في وارد أن نفسدها. فاتفقنا معاً على أن تدخل السي آي إيه في نوع من "منكّرة التفاهم المتبادل" مع القيادة الوسطى بشأن العلاقات بين المنظمتين. وقد كلّفت الجنرال جون "سوب" كامبل كتابة المذكّرة. وأوضحت بجلاء أنّ المذكرة يجب أن تكتب بطريقة لا تعرّض امتيازات السي آي إيه للخطر. وقد علّمني سوب بعض الأمور، لا سيما تعبير عسكري عظيم يقال عندما لا تريد حقاً الإقدام على شيء ما: "الاعتصام بالصمت باكراً". وذلك ما فعلناه بالضبط بمذكّرة التفاهم المتبادل: صغناها، ونسّقناها مع القيادة الوسطى، ووضعناها على الرفّ.

بدأ بعض التشاؤم يزحف فيما يتعلّق بإمكان نجاح استراتيجيتنا قبل بداية الشتاء، ولم يكن التحالف الشمالي قد انطلق بالكامل بعد، ولم يفعل القصف في الشمال فعله في خطوط جبهة طالبان. في 15 تشرين الأول/أكتوبر، عمّم رامسفيلد ورقة قدّمتها له وكالة الاستخبارات الدفاعية. وعرض نسخاً من المستند في اجتماع عقد في غرفة الأوضاع. قرأتها بسرعة وألقيت نظرة نحو هانك كرمبتون الجالس خلفي. ومن النقاط الرئيسية لوكالة الاستخبارات الدفاعية التأكيد الجريء بأنّ "قوات التحالف الشمالية غير قادرة على التغلّب على مقاومة طالبان في شمال أفغانستان، لا سيما مدينة مزار الشريف الاستراتيجية، في الظروف الراهنة". وذكرت الورقة بصراحة أنّ "التحالف الشمالي لن يستولي على العاصمة كابل قبل مجيء الشتاء، ولا يمتلك القوات الكافية لتطويق المدينة وعزلها". وكانت الوكالة أيضاً تشعر بالكآبة بشأن الاحتمالات في الجنوب قائلة، "لا يوجد أي بديل بشتوني لطالبان قابل للنجاح" وفي الخلاصة قالت الوكالة، "وبدون حدوث انشقاقات واسعة، لن يحقّق التحالف الشمالي أي مكاسب قبل الشتاء".

لم يكن التشاؤم محصوراً بالمصادر الرسمية. ففي 31 تشرين الأول/أكتوبر، كتب مراسل "نيويورك تايمز" ر. و. "جوني" أبل أنّه "على غرار أي شبح من الماضي غير مرحّب به، بدأت كلمة 'مستنقع' الشهيرة تلازم النقاشات بين المسؤولين الحكوميين ودارسي السياسة الخارجية، هنا وفي الخارج على السواء. هل يمكن أن تصبح أفغانستان فيتنام أخرى"؟

خلافاً لما كان يقوله البنتاغون وجوني أبل، كنّا نطبق على أهدافنا، لكن لا نزال نواجه صعوبة في إقناع فريق أمننا القومي بأنّ الخطة تحقّق أهدافها. وكنّا قد حدّدنا أربعة أهداف رئيسية لخطتنا: الاستيلاء على مزار الشريف في الشمال، والتقدّم جنوباً إلى قندهار (مقرّ قيادة الملا عمر)، وتوحيد المناطق الشرقية والغربية الخاضعة لسيطرة التحالف الشمالي، وأخيراً الاستيلاء على كابل. ولم يتردّد الرئيس طوال هذا الوقت.

في صباح يوم الجمعة 9 تشرين الثاني/نوفمبر، أطلع المسؤولون في البنتاغون البيت الأبيض ثانية على أنّ الأمور ليست على ما يرام. خالف هانك كرمبتون الذي اصطحبته معي إلى الجلسة، هذا الرأي. وقال بجرأة، "ستسقط مزار في الأربع والعشرين إلى الثماني والأربعين ساعة التالية". ولم يوافق جميع الموجودين في الغرفة على تحليل هانك.

تبيّن أنّ هانك كان مصيباً؛ فقد سقطت مزار في اليوم التالي وسرعان ما بدأت تتبدّد مقاومة طالبان في أماكن أخرى من البلاد. وفجأة، تحوّل القلق في واشنطن من أنّ الأمور تتقدّم ببطء شديد إلى أنّ الأمور تتقدّم بسرعة كبيرة. وصار القلق الآن أنّ التحالف الشمالي أخذ يسبق المقاومة الناشئة في جنوب أفغانستان، وأنّهم إذا استولوا على العاصمة كابل بسرعة، فسيندلع القتال وتسوية الحسابات وتسود الفوضى.

لا شك في أنّ الخطر كان قائماً، لكنّني أبلغت كوندي رايس والمسؤولين الآخرين في مجلس الأمن القومي أنّ من المستحيل الطلب إلى التحالف الشمالي، بعد سنوات من المقاومة، التنحّي جانباً وعدم الاستيلاء على عاصمة البلاد فيما هي في متناولهم. كما أنّنا أقحمنا فرقنا لدى كل أمراء الحرب الرئيسيين ويمكننا مراقبة الأحداث عن كثب؛ وعندما تقدّم التحالف الشمالي نحو كابل في 14 تشرين الثاني/نوفمبر، أبدى ضبطاً ملحوظاً للنفس في أعماله.

بقدر ما كانت الحملة الشمالية ناجحة، كانت الحملة الجنوبية تتقدّم ببطء بحثاً عن مساندة قبلية، والأهم من ذلك شخصية أفغانية ذات حضور وجاذبية يمكنها حشد القبائل ضدّ طالبان. وكما هي العادة، كنّا نتلقّى الكثير من النصح، وأحياناً من أماكن غريبة. وأسهم في ذلك مستشار الأمن القومي السابق بود

مكفارلن وشقيقان ثريان من شيكاغو، حثّونا على دعم شخص يدعى عبد الحقّ. وكان عبد الحقّ قد اكتسب شهرة وفقد رجلاً في قتال السوفيات في أفغانستان في أواخر الثمانينيات (1980نات).

أرسلنا ضباطاً للقاء به في باكستان وتقييم قدراته، وتبيّن أنّها كانت متدنّية جداً. كان لدى عبد الحقّ حفنة من المؤيّدين، فحثّه مسؤولو السي آي إيه على عدم دخول أفغانستان إلى أن يتمكّن من حشد مزيد من المؤيّدين. وعرضنا عليه هاتفاً ساتلياً [متصلاً بالأقمار الاصطناعية] يمكنه استخدامه للاتصال بنا، لكنه رفض تسلّمه، لأنّه كما علمنا لاحقاً يخشى أن نستخدم الهاتف لتتبّع مكانه. غير أنّ عبد الحقّ تجاهل نصيحتنا للأسف ودخل أفغانستان على ظهر بغل. ويقال إنّه كان معه في ذلك الوقت تسعة عشر رجلاً يتقاسمون أربع بنادق. ولم يمضِ وقت طويل حتى تلقينا نداءات محمومة من المعجبين بعبد الحق في أميركا تبلغنا أنّ طالبان تحاصره وتطلب منّا إنقاذه. لم يكن لدينا للأسف عملاء أميركيون على مقربة من مكانه المحدّد. وكان يوجد لدى السي آي إيه طائرة بريديتور مسلّحة بدون طيار على مقربة من المكان، فأرسلناها بحثاً عن عبد الحق. وعندما وجدنا أنّه محاصر، أطلق ضبّاط الوكالة من بعيد صاروخ هلفاير الذي تحمله الطائرة، على أمل أن يصرف انتباه مهاجمي عبد الحقّ، لكن صاروخاً واحداً لم يكن كافيا لهذه المهمة. فألقي القبض على عبد الحقّ وأعدم في 25 تشرين الأول/أكتوبر (في وقت لاحق في آذار/مارس 2002، توجّهت طائرة بريديتور لإنقاذ مرشدين أميركيين أسقطت مروحيّتهم في حيد روبرت في شيخوت. وتمكّنا من تنبيه المرشدين بشأن القوات المعادية المحيطة بهم. وحدّدت الطائرة مواقع قوّات العدوّ لشنّ هجوم ناجح بطائرة ميراج، وظلّت تدور في الجوّ إلى أن استنقذ المرشدون).

من حسن حظنا أنّه كان يوجد قادة أفغان في الجنوب يبشّرون بالخير، وأهمّهم حامد قرضاي، زعيم قبيلة بوبالزاي التي تقيم تقليدياً في منطقة تارين كوت في أفغانستان. وعلى الرغم من أنّ أتباع قرضاي كانوا قليلين، فإنّهم موالون كما أنّه يحظى باحترام واسع بين الفئات الأفغانية المختلفة. وكان لديه أيضاً الحافز: فقد اغتالت طالبان والده في سنة 1999.

في 9 تشرين الأول/أكتوبر، دخل قرضاي أفغانستان من باكستان، حيث كان يعيش في المنفى، راكباً درّاجة نارية برفقة 350 رجلاً من مؤيّديه. وبعد أربعة أيام استولوا على بلدة تارين كوت، العاصمة الغبراء لمقاطعة أروزغان والمنطقة التي ينحدر منها قرضاي. قدمت قوات طالبان من قندهار وشنّت هجوماً معاكساً على قوات قرضاي الخفيفة التسليح. غير أنّ قرضاي، خلافاً لعبد الحق، قبل أخذ الهاتف الساتلي الذي عرضناه عليه فاستخدمه ليبلغنا بأنّه في مأزق ويطلب إعادة الإمداد والذخيرة.

لم نتمكّن من الاستجابة له على الفور ـ كان على ضباط السي آي إيه في الجنوب التنافس مع الطلبات الملحّة الأخرى للدعم المادي للوحدات الأفغانية في الشمال ـ لكن في 30 تشرين الأول/أكتوبر، تسلّم قرضاي المؤن التي يحتاج إليها بشدّة من الجوّ. مع ذلك بقي الوضع حول تارين كوت يائساً. وفي 3 تشرين الثاني/نوفمبر، اتصل قرضاي بمسؤول السي آي إيه الذي ينسق معه، لا يمكن سوى أن أسميه "غريغ ف"، وطلب إخراجه من المنطقة بمروحية. وسرعان ما اتصل غريغ بمقرّ قيادة السي آي إيه وقدّم حجّته بأنّ قرضاي يمثل الزعيم المعارض الوحيد الذي يتحلّى بالمصداقية في الجنوب. وقال غريغ إنّ نجاته حاسمة للمحافظة على زخم تمرّد الجنوب.

تلقى غريغ الإذن بالانتقال جواً إلى تارين كوت ومعه وحدة من القوات الأميركية الخاصة لنقل قرضاي وسبعة من الزعماء القبليين الكبار جواً إلى مكان آمن في باكستان في ليلة 4 ـ 5 تشرين الثاني/نوفمبر. وأوضح قرضاي لنا أنّ انسحابه تدبير مؤقّت وأنّه يخطّط لإعادة دخول أفغانستان خلال 20 يوماً. وكان يأمل ألا ينكشف نبأ انسحابه التكتيكي خوفاً من انهيار الروح المعنوية لبعض مؤيّديه. ولكن لسوء الحظّ اتفق أنّ دون رامسفيلد كان يزور باكستان في ذلك الوقت وأبلغ الصحافيين بشأن الإخلاء قبل أن نتمكّن من إبلاغه برغبة قرضاي في السرية.

كانت خطة قرضاي تقضي بالعودة إلى أفغانستان بأسرع ما يمكن. وافقنا على ذلك، لكنّنا أردنا أن نرسل أيضاً فريقاً مشتركاً من السي آي إيه ووزارة الدفاع معه. في 14 تشرين الثاني/نوفمبر، أقدم قرضاي والشيوخ القبليين،

يصحبهم فريق من ستة رجال من السي آي إيه، ووحدة من اثني عشر رجلاً من القوات الخاصة، ووحدة من ثلاثة رجال من قيادة العمليات الخاصة المشتركة، على المخاطرة بدخول منطقة تارين كوت ليلاً. وفي اليوم التالي، فرّت قوات طالبان منها وكان نحو ألفي مقاتل من البشتون في انتظار قرضاي في البلدة. وفي الأيام العديدة التالية، أخذ قرضاي ينتقل من قرية إلى أخرى ليحشد الدعم ضدّ طالبان. ومع تزايد التأييد الذي يحظى به، تزايدت أيضاً الإمدادات الأميركية من الجوّ التي تضمّ المدافع الرشاشة والبنادق عديمة الارتداد ومدافع الهاون وأجهزة الاتصال. لكنّه اجتذب للأسف انتباه العدو.

في 16 تشرين الثاني/نوفمبر، تلقينا تقارير عن قوة كبيرة من طالبان تتقدّم نحو المنطقة. وفي اليوم التالي نشبت معركة كبيرة، ففرّ بعض مؤيّدي قرضاي المجنّدين حديثاً. تولّى غريغ ف. قيادة الوضع فانتقل بسرعة من موقف دفاعي إلى آخر، وأبلغ الأفغان بأنّ هذه هي فرصتهم لإثبات جدارتهم وصنع التاريخ. وصاح، "إذا لزم الأمر، موتوا كالرجال"! فاشتدّت العزائم وردّت قوات قرضاي هجوم طالبان. وكانت تلك لحظة حاسمة في الحرب الأفغانية. فلو اكتسحت مواقع قرضاي كما كان مرجّحاً في 17 تشرين الثاني/نوفمبر، لكان انتهى مستقبل التمرّد البشتوني في الجنوب بأكمله.

كانت الأحداث الدراماتيكية تتوالى في كل أنحاء أفغانستان. رافق فريق دلتا التابع لوحدة ارتباط السي آي إيه بالتحالف الشمالي أمير الحرب عبد الكريم الخليلي في جولة على بلدة باميان التي حُرّرت مؤخراً. والبلدة شهيرة بتمثالي بوذا الضخمين المنحوتين في سفح جبل مُشرِف. وكانت طالبان قد نسفت هذين الأثرين اللذين يرجعان إلى القرن الثالث الميلادي بالديناميت والمدفعية في آذار/مارس 2001، على اعتبار أنّه لا يجدر بالمسلمين الاحتفال بالأوثان. ولاحظ الخليلي بحزن، "باميان لا تعود باميان بدون تمثالي بوذا". وتجوّل برفقة فريق دلتا في ساحة البلدة القائمة فوق هضبة ترتفع عدة مئات من الأقدام حيث كان التمثالان منحوتين. وعندما خبا ضوء النهار، ألقوا نظرة على قمم الجبال المكلّلة بالثلوج في البعيد.

فطلب الخليلي من ضابطنا أن يقدّم شكره النابع من القلب إلى السي آي إيه والحكومة الأميركية لأنّهما أتاحا له فرصة مشاهدة باميان عند المغيب ثانية.

فيما أصبح الموقف في الجنوب صلباً، بقيت الأوضاع في أجزاء كبيرة من الشمال غير مستقرّة وتسودها الفوضى. فبعد سقوط مدينة قندوز في 24 تشرين الثاني/نوفمبر، سجن التحالف الشمالي عدة مئات من الموقوفين في قلعة ترجع إلى القرن التاسع عشر تدعى قلعة جانجي، في ضواحي مزار الشريف. وكان العديد من أسرى الحرب من طالبان أجانب، بمن فيهم خمسين على الأقل من العرب السعوديين والقطريين والعراقيين وسواهم. وكان بين الخليط أيضاً روس وصينيون وقليل من الأفارقة. لم يكن العديد من هؤلاء من مؤيّدي طالبان فحسب، وإنّما أعضاء من صميم القاعدة أيضاً. وعلمنا فيما بعد أن بين الأسرى أميركياً واحداً يدعى جون ووكر ليند.

كان هذا المزيج خطراً في مكان غير مستقرّ، وسرعان ما وقع الانفجار. أذكر أنّني تلقيت برقية عمليات تصف الحادثة بالتفصيل. في يوم الأحد 25 تشرين الثاني/نوفمبر، أرسل ضابطان من السي آي من فريق ألفا ـ جوني مايكل سبان وسأدعو الآخر "ديف" ـ إلى القلعة لجمع المعلومات من الأسرى. وشرعا في استجواب الموقوفين في ساحة مفتوحة للسجن يحرسها جنود من التحالف الشمالي. وكما علمنا لاحقاً، لم يكن عدد الحراس قليلاً، كما أنّهم لم يفتشوا الموقوفين جيداً لضمان عدم وجود أسلحة معهم.

بعد نحو ساعتين من الاستجواب، سمع ديف عدة انفجارات وطلقات سلاح ناري. استطلع الأمر فشاهد سبان يتعارك مع عدد من السجناء. أسرع ديف نحوه شاهراً مسدسه عيار 9 ملم وأطلق النار على أربعة، بمن فيهم من كان يحاول انتزاع بندقية سبان من طراز كلاشنكوف. سقط ثلاثة من السجناء على الأقل فوق مايك فيما انتزع ديف البندقية من الرابع.

شاهد ديف سجيناً آخر يركض نحوه ويطلق النار من مسدسه من مسافة تقل عن عشرة أمتار. أرداه ديف، ثم شاهد مجموعة كبيرة، لا يزال العديد منها مقيداً بالحبال، تسرع نحوه. فتح ديف النار من بندقية سبان فيما كان يتراجع.

وقدّر لاحقاً أنّه أصاب خمسة عشر شخصاً قبل أن تنفد منه الذخيرة ويضطر إلى استبدال المخزن الفارغ.

وفيما كان ديف يركض بحثاً عن مخبأ، تعثّر بأجساد العديد من الحرس الأزبك القتلى والجرحى. وفي النهاية تمكّن من الوصول إلى مخبأ مؤقّت في أحد المباني في محيط المجمّع. وهناك وجد خمسة صحافيين أجانب طلبوا منه مساعدتهم في الخروج من قلعة جانجي. اتصل ديف بالهاتف الساتلي لأحد الصحافيين طالباً تعزيزات ومساندة جوية. لبثت المجموعة الصغيرة في مواقع عديدة من المبنى مدة تزيد على خمس ساعات فيما احتدمت المعركة في الخارج. وفي تلك الفترة، لم يكن ديف على يقين بشأن وضع زميله. وقال أحد الصحافيين إنّه شاهد مايك وهو يهرب. وعندما هبط الليل، تمكّن ديف والصحافيون والعديد غيرهم من النزول عن الجدار الشمالي للقلعة ووصلوا إلى الأمان في النهاية.

عصر يوم الأحد وصلني خبر احتمال مقتل أحد ضباطنا. توجّهت إلى مقرّ القيادة على الفور لمراقبة التطوّرات. وكان كوفر بلاك قد أبلغني بعيد 9/11 أنّ السي آي إيه قد تفقد ما بين ثلاثين وأربعين ضابطاً في تنفيذ استراتيجيتنا الهجومية. وذلك رقم مذهل بالنسبة إلى قوة صغيرة نسبياً مثل قوّتنا. لكن حتى بوجود مثل هذه التوقّعات الكئيبة - وهي توقّعات لم تتحقّق البتة - فقد كان لسماع نبأ سقوط أول ضباط السي آي إيه وقع شديد عليّ. توجّهت إلى مكتب هانك كرمبتون الصغير في مقرّ القيادة، حيث انتظرنا ساعات نكابد الألم فيما كنّا نحاول الحصول على معلومات من الموقع.

على الرغم من رواية الصحافي المتفائلة عن هرب مايك سبان، فقد كنّا نخشى من حدوث الأسوأ. ومرّ يومان أليمان قبل أن تتمكّن القوات الأميركية والأفغانية الحليفة من إخماد التمرّد، ودخول القلعة وتأكيد خبر مقتل مايك. لم تنتظر الأنباء عن التمرّد واحتمال مقتل مسؤول أميركي التثبّت من صحّتها. وسرعان ما أذيعت التقارير عن الاشتباك في كل أنحاء العالم، وسارع المتحدّثون باسم البنتاغون إلى إبلاغ وسائل الإعلام عن عدم وجود أي عسكري أميركي مجهول المصير. وقاد ذلك الصحافيين إلى الاستنتاج بسرعة ودقّة بأنّ الضحية ضابط في السي آي إيه.

كان مايك سبان في الثانية والثلاثين، وهو من مشاة البحرية السابقين الملتحقين بالسي آي إيه منذ فترة قصيرة. وكانت زوجته شانون عضوة أيضاً في الجهاز السري للسي آي إيه. وعند حدوث الهجوم، كانت موجودة على الساحل الغربي في زيارة للأهل مع طفلها الصغير. كانت شانون تقود السيارة عندما سمعت تقريراً في الإذاعة عن احتمال فقدان ضابط في السي آي إيه. أوقفت سيارتها على جانب الطريق على الفور واتصلت بمقرّ القيادة لتعرف ما أمكن. أرسلتُ بعض الضباط إلى كاليفورنيا ليكونوا معها، وآخرين إلى ألاباما لمساعدة والدي مايك، حتى قبل أن نتثبّت من وضعه.

عندما استُرجعت جثة مايك وأُبلغت أسرته، اتخذنا قرار تأكيد نبأ مقتله في وسائل الإعلام. ومثل هذا التأكيد أمر روتيني لدى العسكريين لكنه غير متبع دائماً في السي آي إيه. غير أنّه في هذه الحالة تسرّبت الأنباء بالفعل عن انتماء مايك إلى الوكالة. وكانت أسرته تريد الإقرار بهويته والتعبير عن فخرها بعمله. لم يكن هناك سبيل للمحافظة على سرية الصلة، وما من سبب وجيه يدعو إلى المحاولة. مع ذلك انتقدنا المتبحّرون في العلم بسرعة واتهمونا بأنّنا نسعى إلى الدعاية عبر أول أميركي يسقط في القتال في أفغانستان.

كان عليَّ السفر إلى باكستان بعيد مقتل مايك للقاء الرئيس مشرف وبحث معلومات استخبارية عاجلة وصلتنا عن احتمال أن تشنّ القاعدة هجمات ارتدادية في الولايات المتحدة. وفي طريق عودتي إلى أميركا، طلبت تحويل مسار الطائرة إلى ألمانيا حيث نقلت جثة مايك. وفي 2 كانون الأول/ديسمبر، أعدناه في رحلته الأخيرة إلى بلاده. ولم أقم برحلة أشدّ كآبة قط.

بعد ثمانية أيام، ووري مايك سبان الثرى بمراسم تكريم كاملة في مقبرة أرلينغتون الوطنية. وأثارت شانون إعجابنا جميعاً بلباقتها وكرامتها وقوّتها. طلبت مني العائلة أن أؤبّنه عند القبر، وتشرّفت بالقيام بذلك. في الذهاب إلى أفغانستان، إلى "ذلك المكان الذي يسوده الخطر والإرهاب، كان يسعى إلى تحقيق العدالة والحرية". وأبلغت أسرته وأصدقاءه وزملاءه والأمة أنّ مايك سبان "وطني يعرف بأنّ المعلومات تنقذ الأرواح، وأنّ جمعها مخاطرة يجدر احتمالها".

تردّدت الإدارة في البداية بشأن دفن مايك في أرلينغتون، إذ إنّه ليس

عسكرياً متقاعداً ولم يكن يؤدي واجباً قتالياً عندما سقط. اتصل جون مكلوغلن ببول ولفويتز الذي سارع إلى القول إنّه سيؤيّد منح مايك شرف الدفن في أرلينغتون. واتصل جون بأندي كارد، فتجاوز الروتين الإداري، بناء على توصية مكلوغلن وولفويتز، وحقّق ذلك.

إنّ مايك هو أحد القصص الكثيرة التي تروى عن بطولة ضباط السي آي إيه في الأشهر الأولى من الحملة الأفغانية. وعلى الرغم من أنّهم معتادون على العمل بدون الكثير من الدعم والبنية التحتية، فإنّ أفغانستان أوصلت تلك العادة إلى ذرى جديدة. فقد شارك ضباط الوكالة في هجمات الفرسان وطلبوا ضربات جوية وهم على ظهور الجياد. وحاول طبيب في السي آي إيه ذات مرة إنقاذ حياة أفغاني بإجراء بتر عاجل لساق الجندي مستخدماً الأداة الوحيدة المتوفّرة لديه ـ سكين جيب كبيرة.

ربما كانت اللحظة الحاسمة في حملة السي آي إيه بأكملها إنقاذ حياة زعيم البلاد القادم. ففي أوائل أيام كانون الأول/ديسمبر، أثبت حامد قرضاي أنّه ليس مقاتلاً مقداماً فحسب، بل لا غنى عنه في المعادلة الأفغانية. ونتيجة لذلك، بدأت السي آي إيه ووحدات القوات الخاصة الأميركية تشعر بالقلق لا بشأن تقديم الدعم له فحسب وإنما المحافظة على حياته أيضاً. غير أنّ ذلك أصبح أمراً متزايد الصعوبة.

في 5 كانون الأول/ديسمبر، كان قرضاي يقود قواته في هجوم على قندهار، أحد معاقل طالبان الأخيرة. وكان العسكريون الأميركيون يطلبون ضربات جوية دعماً للهجوم باستخدام أجهزة نظام تحديد المواقع العالمي. وفيما كانوا يقومون بذلك، قام أحد الجنود بتغيير بطارية وحدة نظام تحديد المواقع العالمي، ناسياً أن القيام بذلك يمحو البيانات المدخلة سابقاً ويضبط الجهاز على الموقع الذي يوجد فيه. ونتيجة لذلك طلبت ضربة جوية نفّذتها طائرة بي 52 على موقع الجندي نفسه. قتل ثلاثة أميركيين وخمسة أفغان في ذلك الحادث. وربما كان سقط قرضاي نفسه لولا أنّ غريغ ف. رمى بنفسه عليه وأوقعه أرضاً فيما سقطت القنابل. كان يوم الأربعاء ذاك مشهود بالنسبة إلى قرضاي. ففيه أيضاً انتُخب رئيساً مؤقتاً لوزراء أفغانستان.

لقد تحقّق القضاء على طالبان والقاعدة في أفغانستان خلال أسابيع بفضل 110 ضباط من السي آي إيه، و316 عنصراً من القوات الخاصة الأميركية، وعشرات من المغيرين التابعين لقيادة العمليات الخاصة المشتركة التي توقع الفوضى خلف خطوط العدو ـ مجموعة من الإخوة بمساعدة القوة الجوية الأميركية واتباع خطة السي آي إيه التي أصبحت من أكبر النجاحات في تاريخ الوكالة.

فيما أجبرنا قادة القاعدة وطالبان على الخروج من ملاذهم الآمن، تابعنا تركيزنا على إلقاء القبض على أسامة بن لادن أو قتله. وكنّا نعتقد أنّه في جبال مقاطعة ننغرهار الجنوبية، على بعد أميال فقط عن الحدود الباكستانية. وهذه المنطقة معقل القاعدة منذ مدة طويلة، لا سيما جنوب جلال أباد في جبال تورا بورا.

في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، أشارت تقارير استخباراتنا إلى أنّ أسامة بن لادن فرّ إلى منطقة تورا بورا. وعندما سقطت كابل، في 14 تشرين الثاني/ نوفمبر، تصوّرنا أنّ بن لادن ومقاتليه سيحاولون الهرب من أفغانستان على الأرجح، ربما إلى المناطق الباكستانية غير الخاضعة للحكومة. فسارعت السي آي إيه إلى إنشاء فرق تعقّب مكافحة للإرهاب، تتكوّن من مقاتلي التحالف الشمالي ومستشارين أميركيين، لكنّ اتساع المنطقة جعل ذلك مهمّة صعبة. اختار بن لادن مكاناً جيداً للاختباء. فتلال تورا بورا الوعرة تحتوي على عشرات الأنفاق والكهوف. وقد وصفها أحد ضباط السي آي إيه بقوله، "كان يوجد خلفه جبال، وأمامه حقول واضحة في مرماه، وسكان محليون غير راغبين في مواجهته أو طرده".

حاول ضباط الوكالة والعسكريون حثّ القوات الأفغانية بمزيج غير عادي من الحضّ وتوزيع الأموال بسخاء لاستعجال الهجوم على المعقل المشتبه به للقاعدة. تسلّل فريق مشترك من السي آي إيه/قيادة العمليات الخاصة المشتركة مكوّن من خمسة أشخاص إلى قلب منطقة العدوّ، ووجّهوا الضربات الجوية لمدة تزيد على ثلاثة أيام. وفي إحدى المرّات طلب الفريق أن تلقي طائرات بي 52 القنابل على بعد كيلو متر من موقعهم. وقد ألقي ما مجموعه 320 ألف كيلوغرام

من المتفجرات بين الرابع والسابع من كانون الأول/ديسمبر وحده. قتل مئات من ناشطي القاعدة. لكن بدأ ضباط السي آي إيه في مسرح القتال يشكّون في إمكان اعتمادهم على القوات البرية الأفغانية في هذه الحملة الحاسمة. والأسوأ من ذلك المخاوف من أنّ بعض الوحدات الأفغانية قد تكون متعاونة مع بعض عناصر القاعدة، وتساعدهم على الهرب.

كنا نمتلك معلومات حساسة توحي بقوة بأن بن لادن موجود في منطقة تورا بورا ومن المرجّح أنّه يخطط للهرب عبر أنفاق ستكتمل عما قريب. وقد فعلت القوة الجوية الأميركية الأميركية فعلها في هذه الأراضي الوعرة جداً.

غير أنّ القصف الجوي لا يمكنه القيام بأكثر من ذلك. فالمواجهة الفعلية مع عدوّ محصّن في شبكة من الكهوف تتطلب أن تدخل الكهوف بنفسك، والقوات الأفغانية التي نعمل معها كانت متردّدة جداً في ركوب تلك المخاطرة. وكان ذلك أيضاً في شهر رمضان، لذا لم تكن القوات الأفغانية مهتمة كثيراً في شنّ الهجمات. بدأ ضباط الوكالة في الميدان وفي مقرّ القيادة يضغطون بشدّة لإدخال قوات أميركية ومحاولة إنجاز المهمة. اتصل هانك كرمبتون بطومي فرانكس لمناقشة الوضع. وقال طومي إنّ نشر قوات عسكرية أميركية كبيرة في المنطقة يتطلب أسابيع، وقد يفرّ أسامة بن لادن في أثناء ذلك. ورأى أنّ من الأفضل التقدّم بالوحدات الموجودة بدلاً من انتظار التعزيزات. وحضضنا الباكستانيين على بذل قصارى جهدهم لوضع قوات على طول الحدود الباكستانية الأفغانية. ورسمنا كل طرق الهروب التي قد يختارها بن لادن.

أذكر أنّ الرئيس سأل هانك ذات صباح إذا كان بوسع الباكستانيين أن يغلقوا الحدود. فأجاب، "لا يا سيدي. ما من أحد لديه ما يكفي من الجنود لتجنّب أي احتمال للهرب في منطقة كتلك". وقد تمكّن الجيش الباكستاني من توقيف مئات من عناصر القاعدة المتسلّلين عبر الحدود، لكن لم يكن من نريده في عدادهم.

الفصل الثالث عشر

مصفوفة الإرهاب

لم تكن الهجمات نهاية لأي شيء، بل بداية. تلك هي الرسالة التي كنت أتلقاها من مركز مكافحة الإرهاب. فهجمات 9/11 بالنسبة إلى القاعدة هي مجرّد الطلقة الأولى.

غير أنّنا كنّا نعرف ما هي الإجراءات التي يمكننا اتخاذها. وكنّا نعرف ما الذي يجب عمله، وثمة شعور كبير بالحاجة الماسّة إلى ذلك. وفي السنوات العديدة التالية تمكّنا من تحقيق نجاحات رائعة ضدّ الإرهاب لثلاثة أسباب استراتيجية.

أولها أنّ القاعدة فقدت الملاذ الآمن في أفغانستان. وبما أنّنا استطعنا دخول ذلك الملاذ، فقد صار لدينا فجأة فرصة الوصول إلى الأشخاص والمستندات الذين كشفوا خطط القاعدة ونواياها في المستقبل. وسرعان ما أصبح مفتاح النجاح جمع البيانات ودمجها وتحليلها بسرعة واستخدامها لتوجيه عملياتنا.

السبب الاستراتيجي الثاني للنجاح هو قرار الرئيس برويز مشرّف المشاركة في القتال إلى جانبنا. فقد بدّلت باكستان موقفها ـ من مساعدة طالبان إلى قتال القاعدة. وأصبح رئيس الاستخبارات الباكستانية إحسان الحقّ شخصية محورية. وباعتقال ما يزيد كثيراً على خمس مئة ناشط من القاعدة، حرمت باكستان، بالتنسيق مع الاستخبارات الأميركية، القاعدة من رفاهية الملاذ الآمن في المناطق المستقرّة في البلاد. (ولذلك حاولت القاعدة اغتيال الرئيس مشرّف مرتين).

السبب الثالث هو الإجراء الحاسم الذي اتخذته القيادة السعودية في أعقاب تفجيرات الرياض في أيار/مايو 2003. فقد أوقفت السلطات السعودية أو قتلت العديد من قادة خلايا القاعدة الكبار المعروفين في المملكة والمئات من أفرادها. وصادرت آلاف الكيلوغرامات من المتفجرات. كما قلّصت أيضاً الموارد المالية المتاحة للقاعدة.

لقد كانت أفغانستان وباكستان والمملكة العربية السعودية جزءاً من الأحجية فحسب. وبالسلطات الجديدة والأموال والثقة التي منحنا إياها الرئيس، تمكنا من الاستفادة من جهود مكافحة الإرهاب في كل أنحاء العالم الأخرى.

هناك العديد من البلدان التي كانت تدرك الوضع قبل وقت طويل من وقوع 9/11. فطالما فهم الأردنيون والمصريون والأزبك والمغاربة والجزائريون ما الذي نتحدّث عنه. ومن المفارقة أنّنا حقّقنا نجاحاً، قبل 9/11، في الحصول على المساعدة من العالم الإسلامي أكبر مما حققناه في أماكن أخرى. وكان البريطانيون والفرنسيون متعاونين دائماً أيضاً. فكلاهما عايشا التهديدات الإرهابية. لكن كان من الصعب إقناع معظم العالم بمشروعية مخاوفنا قبل 11 أيلول/سبمتبر.

بالإضافة إلى الأسباب الاستراتيجية لنجاحنا، كان هناك العديد من الخطوات التكتيكية المهمة. وقد جاء أحد أهمّ مفاتيح الإنجازات التي حقّقناها ضدّ الإرهابيين من شيء يبدو شديد الرتابة: الاجتماع اليومي. كان هذا الاجتماع يتكرّر في الخامسة بعد ظهر كل يوم في السنوات الثلاث التي أعقبت 9/11. في هذه الجلسات كنا نحاول التعامل مع طوفان المعلومات المتدفّقة عن الإرهاب من كل أنحاء العالم. فكنت تسمع كل يوم شيئاً عن تهديد وشيك محتمل ترتعد له فرائصك. لكن كنت تسمع أيضاً عن فرص العمل مع الحلفاء، القدامى والجدد، ضدّ هذا التهديد. وقد انبثقت هذه الجلسات عن اجتماعات تحديث المعلومات عن الإرهاب التي كانت تعقد مرة كل أسبوعين منذ أن كنت نائب المدير في سنة 1996. وفي سنة 1998، بعد تفجيري السفارتين، أصبحت هذه الاجتماعات أسبوعية. كنا ندعوها في البداية "المجموعة الصغيرة". وسرعان ما أصبح هذا

الاسم نكتة لأنّ عدد المشاركين ازداد حتى ملأ غرفة الاجتماعات المبطنة بالخشب الواقعة في البهو المقابل لمكتبي.

كان الغرض من الاجتماع أن نجمع في مكان واحد كل من يجب أن يتخذ إجراء في الأربع والعشرين ساعة القادمة في الحرب في أفغانستان والحرب الأوسع على الإرهاب. وكنت أبتغي تقليص الوقت اللازم لتدفّق المعلومات من العاملين في الميدان إليّ وخفض الوقت اللازم بين إصدار الأوامر في واشنطن وتنفيذها في النصف الآخر من العالم.

لم تكن تلك الاجتماعات مقتصرة على العاملين في السي آي إيه، بل كان يحضرها عملاء من الإف بي آي ووكالة الأمن القومي وضباط من الجيش أيضاً. وتضمّ غرفة الاجتماعات طاولة خشبية طويلة ولامعة يحيط بها عشرون كرسياً تقريباً. وهذه الطاولة الطويلة ضرورية في غرفة الاجتماعات لأنّ المطلعين كانوا بين الحين والآخر يبسطون مخطّطات بحجم ملاءات السرير تعرض التحليل الذي يربط الإرهابيين حول العالم من خلال اتصالهم بالعائلة و/أو الهاتف و/أو الاتصالات المالية. وقبيل انعقاد الاجتماع، تمرّر الخرائط أو المخططات أو المستندات، وفي نهايته تجمع بالكفاءة نفسها للمحافظة على ضبط المعلومات. كان هناك دائماً خوف ملموس في الغرفة من أنّ الولايات المتحدة توشك أن تتعرّض لضربة ثانية ـ إما هنا وإما مصالحنا في الخارج. وكان كل من يحضرها حريص على عدم هدر أي دقيقة.

كان خمسة أو ستة من العاملين في الوكالة يقودون الاجتماع بعد ظهر كل يوم. وكان المطلع الأول من مركز مكافحة الإرهاب عادة، في البداية باتي كايندزفاتر وفيل مود ومحلّلون آخرون. ولاحقاً مارك روزيني من الإف بي آي، وكنا نطلق عليه لقب "الصوت"، لأنّ صوته العميق الوسيط يضفي إحساساً مميّزاً بالإلحاح. كان هؤلاء المطلعون يعرضون أحدث المعلومات عن الإرهاب. فقد أطلقت الأعمال الإرهابية في 9/11 سيلاً من المعلومات من كل أنحاء العالم. وفجأة بدأ الأصدقاء والأعداء على السواء يفيدون عن معلومات كانت تُمسك عنا قبل يوم أو اثنين أو يتغاضى عنها. وكان يتبيّن لاحقاً أن بعضها مشكوك فيه، لكن لم يكن بوسعنا في ذلك الوقت استبعاد أي تهديد محتمل ـ وهناك الآلاف منها.

لمساعدة المسؤولين الكبار في الإدارة على تصوّر مدى المؤامرات المحتملة التي نتعقّبها، طوّرنا، بالتنسيق مع الإف بي آي، ما أسميناه "مصفوفة الإرهاب". وهي مستند من عدة صفحات يقدّم إلى الرئيس كل صباح كجزء من جلسة الإطلاع الرئاسي اليومي. وكانت تقدّم نسخ منها أيضاً إلى المسؤولين الكبار الآخرين. وفيها أحدث التهديدات التي برزت في الساعات الأربع والعشرين الماضية.

سرعان ما أصبحت المصفوفة جزءاً مهماً من اجتماع الساعة الخامسة. كنا في كل جلسة نراجع مصفوفة اليوم التالي، ونعرف أنّ العديد من التهديدات الموجودة فيها، وربما معظمها، مزيّفة. لكنّنا لم نكن نعرف أيها مزيف. وفي المصفوفة النموذجية ترى روايات عن دمار وشيك ملتقطة من أشخاص يدخلون السفارات الأميركية في الخارج، وملاحظات مبهمة مجموعة من خلال الاتصالات الأجنبية المعترضة، ومراسلات مجهولة الهوية تتسلّمها المنافذ الإعلامية الكبرى، وأدلّة تقدمها لنا مصادرنا البشرية.

كنّا نعرف أنّ المصفوفة أداة كليلة. فقد تدفع نفسك إلى الجنون إذا اعتقدت أو صدّقت كل ما فيها أو حتى نصفه. غير أنّها أداة مفيدة بشكل استثنائي وآلية مفيدة بشكل غير عادي للتنظيم المنهجي لحجم البيانات التهديدية الهائل المتدفّق على أجهزة الاستخبارات وتتبعه والتحقّق منه، والتدقيق فيه وكشف زيفه. وقد حفز حجمه الكبير المسؤولين على التفكير في افتقارنا إلى المنعة. هل فعلنا ما يكفي لضمان أمن المعالم الرئيسية، أو حدائق الملاهي، أو إمدادات المياه؟ هل لوائح المراقبة التي لدينا محكمة تماما؟ في بعض الأحيان تبدو التهديدات المذكورة سخيفة، لكن القاعدة يمكن أن تفعل شيئاً لإقناعك بأن لا شيء بعيد عن نطاق الاحتمال. من كان يفكّر مثلاً أنّ تفجير الحذاء يمكن أن يحدث مشكلة سفر جوّي كبيرة ـ أعني قبل 21 كانون الأول/ديسمبر 2001، عندما أوقف ريتشارد ريد على متن رحلة أميركان إيرلاينز من باريس إلى ميامي محاولاً إشعال المفجّرات المخبّأة في حذائه؟

بعد مناقشة مصفوفة الإرهاب، يأتي دور هانك كرمبتون، رئيس مجموعة العمليات الخاصة في مركز مكافحة الإرهاب في الإطلاع. ويليه رئيس وحدة بن

لادن في محطة ألك، كان أولاً هندريك ف.، ولاحقاً ماري م، ثم رولفموات ـ لارسن، رئيس فرع أسلحة الدمار الشامل. وفي بعض الأحيان، كنّا نسمع إطلاع فيل ر.، وكان المسؤول عن جهود مركز مكافحة الإرهاب ذات الصلة بالعمليات المالية الدولية. كان تشارلي ألن يستمع بعناية إلى متطلّباتنا العملانية ويترجمها إلى معلومات نحتاج إليها، وعلى أجهزتنا الاستخبارية، الداخلية والخارجية، تلبيتها للوفاء بالاحتياجات العملانية الوشيكة وجعلنا نسبق الإرهابيين بخطوة واحدة.

كان يوجد إلى جانبي أيضاً في اجتماعات الساعة الخامسة جون مكلوغلن؛ ورؤساء مديريات العمليات، والاستخبارات والعلم والتكنولوجيا؛ وكبار قادة مركز مكافحة الإرهاب؛ وآخرون هدفهم المساعدة في إزالة العقبات أمام الموجودين في الخطوط الأمامية. وأصبح حضور اجتماعات الساعة الخامسة جزءاً مهماً من يوم كل منا. وإذا فوّتّ اجتماعاً لسبب ما، يكون عليك بذل مجهود كبير في اليوم التالي لمتابعة خطوط المؤامرات ـ تتدفّق معلومات كثيرة جداً كل مرة.

في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2001، عقدت جلسة نموذجية في الساعة الخامسة. وفي ذلك اليوم أطلعت على مجموعة واسعة من المعلومات الاستخبارية المجموعة حديثاً: قدّم تقرير عن عربي، من الخليج، لديه معلومات عن هجوم ثانٍ مزمع ووشيك على الولايات المتحدة وقد ادعى أنّ الناشطين موجودون في أماكنهم بالفعل. كما زعم معرفته بهجوم ثالث وأخير وبعد ذلك يكون حراً في العودة إلى دياره. وعلى نحو مماثل، كان هناك معلومات عن شخص يبدو أنّه من الأردن أرسل إلى موقع على الوب تنبّؤاً بحدوث هجوم آخر وشيك على الولايات المتحدة. ربما تسأل، وإن يكن؟ لكن الأمر يتغيّر عندما تعلم أنّ الشخص نفسه أرسل ملاحظة مفادها أنّهم كانوا قريبين من "ساعة التنفيذ" في 10 أيلول/سبتمبر 2001.

وأبلغتنا معلومة أخرى في ذلك اليوم أنّ أحد المشاركين في القاعدة ممن كانوا في الولايات المتحدة بين 1999 وخريف 2001 لديه معلومات عن أحداث كبيرة منتظرة في 5 أو 6 تشرين الثاني/نوفمبر. وعلمنا أيضاً أنّ مصرياً يعمل في السفارة السعودية قدّم استقالته فجأة وبدون أي تفسير. وكشف تحقيق لاحق أنّ للرجل روابط بشريك للقاعدة، حركة الجهاد الإسلامي المصرية، وأنّه مطلوب

من قبل السلطات في بلده. هل يمكن أن ينذر اختفاؤه بحدوث هجوم جديد؟ كان علينا محاولة إيجاده بسرعة.

في تلك الليلة نفسها، سمعت عن معلومة استخبارية التُقطت من ناشط كبير لدى أسامة بن لادن قدّم اسم شريك للقاعدة عازم على القيام بعملية انتحارية. كان لدينا اسم الرجل ومعلومات عن سيرته، لكن دون أي فكرة عن مكان وجوده.

بعد مرور شهرين تقريباً على هجمات 9/11 كان لا يزال هناك تشكيك كبير في المملكة العربية السعودية في تورّط أي من مواطنيها. اقترح عليّ موظفيّ في تلك الليلة تشارك تسجيلات قمرة القيادة المخيفة التي أجريت من رحلة أميركان إيرلاينز 93 قبل أن تتحطّم في بنسلفانيا. فقد تزيل أصوات اللهجة السعودية المسموعة على الشريط أي شكوك لديهم.

كان لدينا معلومات عن ثلاثة أشخاص مرتبطين بالقاعدة، ربما لديهم صلة بأبي مصعب الزرقاوي، مسافرين لأسباب مجهولة؛ مرّرنا المعلومات عنهم إلى البلدان الثلاثة التي ذكرت كنقاط عبور محتملة.

سمعنا من الاستخبارات الروسية عن تزايد المخاوف من وقوع أعمال إرهابية في الشيشان.

ألقى بلد شرق أوسطي القبض على إرهابي مطلوب في بلد ثالث. هل يمكننا المساعدة في إيصاله إلى هناك؟

أجرى الإف بي آي اختبار كذب على مصدر للجمارك الأميركية قال إنّه يعرف عن تهديد نووي محتمل للولايات المتحدة؛ وقد رسب ذلك الشخص في الاختبار، ما أشار إلى وجود خداع.

هذه المعلومات الاستخبارية التي سمعناها في تلك الليلة وكل ليلة ما هي إلا خيوط صغيرة. ويجب أن تنسج في سجّادة قبل أن ندرك مغزى ما نراه. وكان ذلك مجرّد يوم واحد، ومن الصعب التعبير في كلمات عن عدد التقارير التي ترد كل يوم وشدّتها. وكما قال لي أحد المسؤولين، "لا أريد أن أعايش ذلك ثانية البتة. كانت السرعة رهيبة. واللازمة الثابتة هي: يجب إنجازه الليلة، يجب إنجازه

غداً. يجب أن يكون ذلك حاضراً للرئيس في الغد. ولم تكن المحافظة على السرعة لأيام أو أسابيع، بل لسنوات.

كانت اجتماعات الساعة الخامسة جلسات تتخذ فيها قرارات، وليست جلسات إطلاعية. فإذا أبلغني أحدهم بأنّه يواجه مشاكل في الحصول على المعلومات اللازمة من حكومة حليفة، كنت غالباً ما ألتقط سماعة الهاتف بعد مغادرة الاجتماع، وأتصل برئيس جهاز الاستخبارات المذكور، لأشعل الأرض من تحته. وفي أحيان أخرى أطلب أن تكون لدي نقاط الحديث في السادسة من صباح اليوم التالي.

لم تكن الحكومات الأخرى مصدر القلق الوحيد. فقد كنّا في بعض الأحيان نسمع عن تهديدات محتملة لم تعمّم داخلياً بالسرعة الكافية ضمن حكومتنا. وكم من مرة صدر توجيه لأحد الأشخاص في الغرفة بالنهوض من توّه للاتصال بالبنتاغون أو الإف بي آي أو وزارة الخارجية أو هيئة أخرى ما، للتحقّق تماماً من أنّ الأشخاص المناسبين على علم وأنّنا سنتغلّب على ذلك التهديد. وكان مفتاح ذلك إيصال المعلومات وسياقها بسرعة، فلا وقت لدينا لمزيد من الإطلاعات.

وفي العديد من المناسبات، كنت أطلع على مسائل "خارج نطاق اختصاصي" كما يقولون في واشنطن. وعندما يحدث ذلك، أطلب مثلاً من ممثّل الإف بي آي الاتصال بالمدير بوب مولر وإبلاغه بسرعة عن القضية، إذ إنّنا نعتزم ذكرها في الإطلاع الرئاسي اليومي في اليوم التالي في المكتب البيضاوي. وسيلتفت الرئيس دون شك إلى بوب ليسأل ما الذي يقوم به حيال ذلك؛ ومن مصلحة الجميع أن يكون لديه إجابة جيدة.

كانت جلستنا الصباحية مع الرئيس مكثّفة أيضاً. فقد أصبح يدرك استراتيجتنا تماماً، لا فيما يتعلّق بأفغانستان فحسب وإنما فيما تبقى من العالم أيضاً. كان شديد الاهتمام بالنتائج، وفي الوقت نفسه لا يسعى إلى إدارة جزئيات عملياتنا. كان يقضي وقتاً مع الخبراء الذين نحضرهم للاجتماع اليومي وإلى الجلسات الطويلة في كمب ديفيد في أيام الآحاد. لم يصبح الرئيس المسؤول عن العمل، لكن ما من شك في أنّه كان في الخندق معنا. وإذا أبلغته عن عملية وشيكة

يوم الاثنين، يمكنك أن تكون على يقين أنّه سيسأل عنها بعد أيام، إذا لم نقم بالمتابعة اللازمة.

كانت جلسة الإطلاع الرئاسي اليومي تقود إلى اجتماع أوسع مع بوب مولر وطوم ريدج، ولاحقاً فران تاونسند، وأركانهما، لمراجعة مصفوفة التهديدات، والإجراءات المتخذة، والفجوات الموجودة في معلوماتنا، والتدخّلات التي يمكن أن يقوم بها الرئيس أو نائب الرئيس للمساعدة. ومع الوقت، عدّلنا بنود المصفوفة التي يطلع عليها الرئيس، بناء على إلحاح أندي كارد، حرصاً على ألا تجذب انتباهه إلا النقاط الضرورية والنوعية. عندما تتهم بالفشل في وصل النقاط، يكون ردّ فعلك الأولي الحرص على الإبلاغ عن كل النقاط. وقد ملنا إلى الإفراط في الإطلاع إلى أن أصبحت معلوماتنا أكثر دقة.

كان مركز مكافحة الإرهاب في صلب المجهود الذي نبذله. فهو المحور الذي تدور حوله كل جهودنا. ومن هناك يطلب من محطات السي آي إيه في كل أنحاء العالم العمل بمفردهم ومع أجهزة استخبارات الحكومات المضيفة لتحسين تقاسم المعلومات التي نعتمد عليها. وأصبحت العلاقات القديمة التي نسجها ضباط الوكالة مع نظرائهم في كل أنحاء العالم أمراً ضرورياً لنجاحنا. بل إنّ الخصوم السابقين أبدوا رغبة أكبر في العمل معنا.

فيما كنّا نحقّق التقدّم في الخارج، كنّا نجد أنّنا نكافح في الداخل. ومن المذهل مقدار ضآلة المعلومات الموثوقة المتوافرة فوراً داخل حدودنا. لم يكن هناك بيانات جيدة عن عدد الأجانب المقيمين بعد انتهاء مدة تأشيراتهم، ولا نظام تتبع لمعرفة إذا كان الشبان الذين يأتون إلى هذا البلد للالتحاق بالجامعات يحضرون الصفوف بالفعل - أو إذا غيّروا اختصاصهم من الموسيقى إلى الفيزياء النووية. ولم تكن هناك أي طريقة لكي تتقاسم دائرة شرطة في أحد أنحاء البلد بيانات عن أنشطة مشبوهة مع نظرائها في الولاية أو البلد. ولم تكن هناك طريقة سلسة للاتصال من بيروت إلى سياتل، لم يكن هناك عمود فقري للاتصالات. وفي حين كان هناك جبال من البيانات داخل الولايات المتحدة، لم يكن أحد يعرف كيف يتم الحصول عليها جميعاً، ولم يبذل الكثير لتدريب الأشخاص على جمعها معاً وتقديم تقرير عنها، فما بالك بتحليلها. في الأيام الباكرة، كان ما لا نعرفه عما

يجري داخل الولايات المتحدة يسكننا. وكان علينا إصدار الأحكام بناء على الغريزة.

لا يدرك سوى القليل الإحساس الملموس بانعدام اليقين وحتى الخوف الذي استبدّ بالموجودين في قلب العاصفة في أعقاب 9/11 على الفور. ومما كان يثير الخوف على وجه الخصوص وجود آلاف الأجانب الذين انتهت تأشيراتهم في الولايات المتحدة، ولا يوجد أي نظام لتتبّعهم. وكان من أهم الأشياء التي علينا القيام بها إثبات العكس: عدم وجود مزيد من خلايا القاعدة في داخل البلد عازمة على تنفيذ موجة ثانية من الهجمات. في ذلك الوقت، أذكر أنّني كنت أفكّر في شهادة الجنرال مايك هايدن، مدير وكالة الأمن القومي في ذلك الوقت، التي قدّمها لجلسة الاستماع العامة أمام لجنة الاستخبارات في مجلس النواب في سنة 2000. أحدث مايك جلبة كبيرة عندما قال إنّه إذا اجتاز أسامة بن لادن الجسر من شلالات نياغارا، أنتاريو، إلى شلالات نياغارا، نيويورك، فثمة أحكام في الولايات المتحدة تمنحه الحماية فيما يتعلّق بكيفية متابعته من قبل وكالة الأمن القومي. وفي وقت لاحق قال مايك إنّه استخدم ذلك كمثال افتراضي صارخ. وفي 12 أيلول/سبتمبر 2001، أصبح ذلك حقيقة.

في أعقاب هجمات 9/11، نفّذ هايدن باستخدام صلاحياته القائمة، برنامجاً لمراقبة الاتصالات القادمة إلى أفغانستان، حيث تمّ التخطيط للهجمات، والخارجة منها. فيما يتعلّق بسياسة الوكالة الحرص على التوازن بين الخصوصية الأميركية والقيمة الاستخبارية الملازمة لها، انتقل مايك من معيار زمن السلام إلى معيار زمن الحرب. وقد أطلعني على ذلك ووافقت. في أوائل تشرين الأول/أكتوبر 2001، أطلع هايدن لجنة الاستخبارات في مجلس النواب وقيادة لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ.

بعد ذلك بوقت قصير، سألني نائب الرئيس إذا كان بوسع وكالة الأمن القومي عمل المزيد. كانت قدرتنا على مراقبة ما تخطط له القاعدة محدودة بسبب القيود التي فرضناها على أنفسنا بإقرار قوانين أميركية محدّدة في أواخر السبعينيات (1970نات). اتصلت بمايك لأنقل إليه طلب نائب الرئيس. وأوضح مايك أنّه لا يستطيع عمل المزيد ضمن الصلاحيات القائمة. ذهبنا لمقابلة نائب

الرئيس معاً. وعرض مايك ما يمكن عمله بحيث يكون مجدياً وحصيفاً وفعّالاً.

خلال أسبوع مُنحت صلاحيات جديدة تسمح لوكالة الأمن القومي بمتابعة ما يُعرف الآن "ببرنامج مراقبة الإرهابيين". كانت القواعد تقتضي أن يكون أحد جانبي المكالمة الهاتفية على الأقل خارج الولايات المتحدة وأن يكون هناك سبب محتمل للاعتقاد بأنّ طرفاً واحداً من أطراف الاتصال مع شخص مرتبط بالقاعدة. وقد وضعت بروتوكولات مفصلة لضمان تنفيذ البرنامج بما ينسجم مع الأنظمة. وخلال أسابيع من بدء البرنامج، دعي قادة الكونغرس الكبار إلى البيت الأبيض وأطلعوا عليه. وقبل الكشف عن ذلك، استضاف نائب الرئيس اثني عشر إطلاعاً كهذا لقادة لجنتي الاستخبارات في مجلسي النواب والشيوخ. وكانت جلسات الإطلاع شاملة ومنضبطة. ومن وجهة نظري، قدّم مايك للأعضاء فكرة كاملة عن كيفية إدارة البرنامج، والعناية المتوخّاة لضمان التزامه بنيّته، وقدّم أفضل تحليل ممكن فيما يتعلّق بالنتائج. وكان الرئيس يعيد تفويض البرنامج قبل نحو خمسة وأربعين يوماً من الكشف عنه. وكان يصحب كل تفويض مراجعة استخبارية، وقعت كلاً منها قبيل تقاعدي. وكان ذلك يشمل تقييماً شاملاً لقيمة استمرار البرنامج.

في وقت ما في سنة 2004 جرى التباحث مع قيادة الكونغرس في غرفة الأوضاع في البيت الأبيض فيما إذا كان ثمة ضرورة لإدخال تشريع جديد لتعديل قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية من أجل وضع البرنامج على أساس قانوني أوسع. وكانت رؤية أعضاء الكونغرس في ذلك اليوم أنّه لا يمكن القيام بذلك بدون تعريض البرنامج للخطر.

رأى مايك هايدن بشكل مقنع أنّ قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية الذي سُنّ في سنة 1978 لا يمكن أن يكون تصوّر التكنولوجيا المتاحة أمام الإرهابيين اليوم، ولا يحسب حساب السرعة اللازمة لردع الأعمال الإرهابية اليوم. وأنّ جهد الحزبين لتعديل القانون سيكون أمراً حكيماً طالما تمّ ذلك بطريقة لا تعرّض المصالح الاستخبارية المهمّة للخطر. لقد أدّت مأساة 9/11، وفقاً لهايدن، إلى برنامج لحماية حريتنا يجعلنا نشعر بأمان أكبر. وهو لا يتعلّق البتة بانتهاك خصوصيات المواطنين.

وقال مايك هايدن إنّه لو كان البرنامج قائماً قبل 11/9، لكنّا، وفقاً لحكمه المهني، كشفنا بعض ناشطي القاعدة في الولايات المتحدة وحدّدنا هويّتهم بناء على ذلك. وأنا أوافقه الرأي.

كنّا نفترض، فيما نضع برنامج مراقبة الإرهابيين الجديد، أنّ هجمات 11/9 ما هي إلا الموجة الأولى. فقد أعلنت القاعدة عن نيتها تدمير البلد. فلماذا تكتفي إذاً بمقتل ثلاثة آلاف شخص؟ لم نكن نتصور ألا يكون بن لادن قد أعدّ أشخاصاً لتنفيذ الهجمة الثانية وربما الثالثة والرابعة داخل الولايات المتحدة. فإدخال الناس إلى الولايات المتحدة ـ بطريقة قانونية وغير قانونية ـ لم يكن يشكّل تحدياً قبل 11/9. وعلى القاعدة أن تعرف أنّ الأمور ستتشدّد بعد الهجمات، لذا فإنّ المنطق يوحي بأنّهم عملوا مسبقاً على الإعداد للمحتوم. وقد نظرنا في احتمال أن يكون الخاطفون التسعة عشر قد قاموا، إلى جانب تنفيذ هجمات 11/9، ببعض الدراسات والمراقبة لأي هجوم قد يأتي. ولم يقدني أي شيء عرفته في السنوات الثلاث التالية إلى الاعتقاد بأنّ افتراضنا العملي الابتدائي بأنّ للقاعدة خلايا كان خاطئاً.

بدأنا نركّز بصورة متزايدة على الارتباطات المحتملة بين الجبهة الداخلية والبيانات التي نجمعها من الخارج. كنّا نحدّد أعضاء القاعدة وغيرهم من الإرهابيين في الخارج ونكتشف في الغالب أنّ لديهم أقارب أو معارف أو علاقات تجارية مع أشخاص في الولايات المتحدة. وكانت كل حجرة تُقلب في الخارج تقود إلى نمل يسرع في كل اتجاه، بما في ذلك إلى الولايات المتحدة. وأدّت هذه المخاوف جزئياً إلى إنشاء برنامج وكالة الأمن القومي الذي أخطأت وسائل الإعلام في وصفه "بالتجسس الداخلي". فقد نشأ البرنامج من أدلة ملموسة على أنّ الإرهابيين الأجانب الذين يخطّطون لشنّ هجمات جديدة على أميركا على اتصال بزملاء لهم في البلد. ومن المستغرب أنّه كلما كان الإرهابيون أكثر بعداً عن شواطئنا، كانوا أقل حصانة بالنسبة لجهود جمع المعلومات الاستخبارية التي نقوم بها. لذا كانت الولايات المتحدة، بطريقة ما، أسلم الأماكن لاختباء أعضاء القاعدة.

بقدر ما كانت حكومتنا تودّ إلقاء القبض على أسامة بن لادن وأيمن

الظواهري أو قتلهما، كنّا نعرف أنّ مفتاح شلّ القاعدة هو إسقاط طبقة القادة التالية، والمسهّلين، والمخطّطين، والمموّلين، ومزوّري المستندات، وما شابه. فهؤلاء هم الأشخاص الذين لديهم الصلات الفعلية بالناشطين الإرهابيين. وإذا تمكنّا من تفكيك جهود هؤلاء الأفراد أو تخريبها، فربما نتمكّن من تجنّب الهجوم التالي الذي كنّا نخشى منه كثيراً. كانت استراتيجيتنا واضحة: إضعاف قدرة القاعدة على تخطيط الهجمات وتنفيذها، بإجبارها على نقل أفراد أقل قدرة إلى مواقع قيادية. وكان تركيزنا منصباً على وجه الخصوص على الأفراد المسؤولين عن تخطيط العمليات ضدّ الولايات المتحدة. فعندما اعتقل خالد شيخ محمد، تولّى أبو الفرج الليبي مكانه. وقد اعتقل في باكستان في أيار/مايو 2005 واستُبدل به حمزة ربيعة، الذي قيل إنّه قُتل في شمال مقاطعة وزيرستان في باكستان قبل سبعة أشهر.

كان أبو زبيدة من أوائل أحجار الدومينو التي سقطت. فقبل 9/11، كان اسمه يرد في كل تقاريرنا عن التهديدات. وبعد الهجمات، اكتسب دوراً أكثر بروزاً في القاعدة، وبخاصة بعد أن قتلت الولايات المتحدة الشخصية الرقم ثلاثة في الجماعة، محمد عاطف، في تشرين الثاني/نوفمبر 2001 في غارة جوية في أفغانستان. وقد بحثنا مراراً وتكراراً كيفية القضاء على أبي زبيدة في اجتماع الساعة الخامسة.

في آذار/مارس 2002 حدّدنا عدداً كبيراً من المواقع التي تبدو منازل آمنة للقاعدة في باكستان. وطلبنا من السلطات الباكستانية التي تزايد تعاونها الإغارة على ثلاثة عشر مكاناً منها في وقت واحد؛ وقد اعتقلوا أكثر من اثني عشر عضواً من القاعدة. كنّا نأمل في أن تكون سمكة كبيرة مثل أبي زبيدة في المنازل الآمنة، ولم يخب ظنّنا. ففي فيصل أباد، ثالث أكبر مدينة في باكستان، نشب قتال عندما هاجمت قوات الأمن الباكستانية شقة في الدور الثاني لأحد المباني. وقد أصيب أبو زبيدة، وكان داخل الشقة، بجراح خطيرة ناجمة عن ثلاث طلقات.

من سخرية الأقدار أنّنا صرنا فجأة مهتمّين في محاولة إنقاذ حياة إرهابي. لم يكن ذلك بدافع التعاطف مع أبي زبيدة؛ بل لم نكن نريده أن يموت قبل أن نعرف منه ما لديه ليقوله عن خطط هجمات تشنّ في المستقبل. ومن حسن حظنا

أنّ بوزي كرونغارد، مديرنا التنفيذي، كان عضواً أيضاً في مجلس إدارة مركز جونز هوبكنز الطبي. وباستخدام صلاته هناك، رتّبنا انتقال خبير طبيّ عالمي بطائرة مستأجرة خاصة إلى باكستان لإنقاذ حياة قاتل. وعندما استقرّت حالة أبي زبيدة، سلّمه الباكستانيون إلى السي آي إيه. وعندئذٍ دخلنا بشكل جدي في الاحتفاظ بالموقوفين القيّمين ـ كما نسمّيهم ـ واستجوابهم.

أصبح الموقوفون قضية حساسة على العموم. ففي ذلك الوقت، كان العديد من أسرى طالبان والقاعدة في عهدة الجيش. مع ذلك كانت كمية المعلومات الناتجة عن استجوابهم ونوعيّتها مخيّبة للآمال.

أثار اعتقال أبي زبيدة تلك المعادلة. الآن بعد أن أصبح لدينا مصدر غير مشكوك فيه ـ أعلى مسؤول في القاعدة يعتقل حتى اليوم ـ فتحنا نقاشات داخل مجلس الأمن القومي بشأن كيفية التعامل معه، إذ لم يكن الاحتفاظ بأعداد كبيرة من ناشطي القاعدة جزءاً من خطتنا البتة. لكن أبا زبيدة وعدداً صغيراً من الإرهابيين الرفيعي المستوى يمكن أن يكون لديهم معلومات تنقذ آلاف الأرواح. وعلى الرغم مما قد تكون هوليود حملتك على الاعتقاد به، فإنّك لا تستدعي الأشدّاء في مثل هذه الأوضاع، بل تستدعي المحامين. ولزم حتى آب/أغسطس للحصول على توجّه واضح بشأن ما يمكن أن يفعله ضباط الوكالة بشكل قانوني. وبدون هذه التحديدات القانونية من وزارة العدل، يمكن أن يتعرّض ضباطنا للانتقاد في المستقبل. كنّا نعرف، على غرار كل شيء آخر في واشنطن، بأنّ البرنامج سيتسرّب في النهاية وستُصوّر وكالتنا والعاملون فيها بشكل غير دقيق على الإطلاق. ومن خلال هذه المناقشات جاء قرار أن تحتفظ السي آي إيه بعدد صغير من الموقوفين القيّمين وتستجوبهم.

قدّم ضباط السي آي إيه سلسلة من أساليب الاستجواب التي تُراقَب بعناية طوال الوقت لضمان سلامة السجين. وكانت الإدارة ووزارة العدل على اطلاع تامّ وأقرّتا استخدام تلك التكتيكات. وبعد أن تلقّينا توجيهاً خطياً من وزارة العدل بشأن قضية الاستجواب، أطلعنا رؤساء لجان الإشراف لدينا والأعضاء الكبار. ومع أنّه لم يُطلب منهم رسمياً أن يوافقوا على البرنامج، كما يدار بموجب سلطات الرئيس الأحادية، لا أذكر شيئاً عن إثارة أي اعتراضات.

طُبّقت أكثر أساليب الاستجوابات التي أجرتها السي آي إيه عدوانية على حفنة فقط من أسوأ الإرهابيين في العالم، بمن فيهم أشخاص خططوا لهجمات 9/11، وكانوا مسؤولين، إلى جانب أشياء أخرى، عن مقتل الصحفي دانيال بيرل. وقد أُجري استجواب هؤلاء الأفراد القلائل تحت مراقبة وبطريقة مقيسة بدقّة لمحاولة تجنّب ما كنّا نعتقد أنّه هجوم وشيك تالٍ. وقد ساعدت المعلومات المستقاة من هذه الاستجوابات في إحباط المؤامرات التي تستهدف مواقع في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والشرق الأوسط وجنوب آسيا وآسيا الوسطى.

أكّد الرئيس وجود برنامج الاستجواب في 6 أيلول/سبتمبر 2006، عندما أعلن عن نقل 14 موقوفاً قيّماً محتجزاً في عهدة السي آي إيه إلى خليج غوانتامو.

على غرار موقوفي القاعدة، اعتقد أبو زبيدة في البداية أنّ بوسعه التذاكي على مستجوبيه. فكان يعرض نتفاً من المعلومات التي يعتقد بأنّها تعطي انطباعاً بأنّه يقدّم مادة مفيدة، دون أن يعرّض أمن العمليات للخطر.

بيد أنّ أبا زبيدة قدّم في النهاية المعلومات الرئيسية، وليس من استجوابه فحسب. فقد تمكنا من استغلال البيانات الموجودة على هاتفه المحمول وحاسوبه والمستندات التي بحوزته والتي أضافت الكثير إلى فهم صلاته ومشاركته في التآمر الإرهابي.

قادنا استجواب أبي زبيدة إلى رمزي بن الشيبة، وهو يمني المولد درس في ألمانيا مع ثلاثة من الخاطفين في 9/11. وكان ينوي أن يكون في عدادهم ولم يرتدع إلا بعد فشل أربع محاولات للحصول على تأشيرة. وبدلاً من ذلك عمل بمثابة حلقة الاتصال الرئيسية بين الخاطفين والقاعدة، فاجتمع مع قائد حلقة المؤامرة، محمد عطا، في ألمانيا وإسبانيا، وبقي على اتصال مع الإرهابيين عن طريق الهاتف والبريد الإلكتروني. وبمساعدة أبي زبيدة غير المقصودة، ألقت السلطات الباكستانية القبض على بن الشيبة في الذكرى الأولى لهجمات 9/11، بعد معركة بالبنادق في كراتشي.

لكن ما من قصة نجاح تدوم طويلاً في واشنطن قبل أن يحاول أحد التقليل منها. فقد أكّد تقرير منشور في سنة 2006 أنّ أبا زبيدة كان مضطرباً عقلياً وأنّ الإدارة بالغت في أهميته. هذا هراء. فقد كان أبو زبيدة عند تقاطع طرق العديد من عمليات القاعدة وفي موقع يمكّنه من تشارك معلومات مهمة مع مستجوبيه ـ وقد فعل ذلك. ويبدو أنّ مصدر إشاعة اضطراب أبي زبيدة العقلي هو يومياته الشخصية التي يتبنّى فيها العديد من الشخصيات. ومن ذلك الموقع المهزوز، قفز بعض الفرويديين الصغار إلى الاستنتاج بأنّ لأبي زبيدة شخصيات متعدّدة. والحقيقة أنّ علماء النفس في الوكالة حدّدوا أنّه كان يستخدم في يومياته أداة أدبية معقّدة للتعبير عن نفسه، وقد عبّر عنها جيداً.

بلغ حجم يوميات أبي زبيدة مئات الصفحات. وقد ترجم اللغويون في الوكالة ما يكفي منها ليحدّدوا عدم وجود شيء عملاني فيها، ومع ذلك بدا أنّ بعض المسؤولين في البنتاغون، ومن بينهم بول ولفويتز، شغوفين بالموضوع وأخذوا يحثّوننا على ترجمة الوثيقة بأكملها. وواصلنا المقاومة. وذات يوم حثّ ولفويتز مطلع السي آي إيه. فقال، "لِمَ لا نخصّص الموارد لتحويل الكتاب إلى الإنكليزية"؟ فأوضح المطلع، "إنّنا نعرف ما يكفي عن اليوميات، لنتوصّل إلى أنّها تحتوي على أفكار شاب عن الحياة ـ وبخاصة عما يريد أن يفعله بالنساء". فسأل ولفويتز، "ما الذي تعلّمته من ذلك"؟ فأجاب المطلع، "أنّ الرجال خنازير"! ضحك المساعد العسكري لولفويتز بشدّة بحيث سقط عن مقعده.

لكن في أفغانستان لم يكن هناك وقت للضحك. فبعد أن نجحنا في إخراج القاعدة من أفغانستان، بدؤوا يبحثون عن ملاذات أخرى لقادتها. وقد سعت المنظمة إلى أماكن يمكنها فيها التخطيط لهجمات مقبلة على الولايات المتحدة وتتمتّع بالحصانة من رجال الشرطة والاستخبارات والعمليات العسكرية. وطّدت القاعدة أولاً نفسها في مناطق باكستان المستقرة. ثم انتقلت لاحقاً إلى المناطق القبلية غير الخاضعة لسلطة الحكومة في جنوب وزيرستان. وبعد ذلك أبعدتها العمليات العسكرية إلى الشمال، إلى مناطق أعتقد أنّ قادتها الكبار لا يزالون يعملون فيها.

في أواسط سنة 2002، علمنا أنّ أقساماً من الهيكل القيادي للقاعدة انتقلت

إلى إيران. وقد أصبح ذلك أكثر إثارة للمشاكل، ما أدى إلى مفاتحة الإيرانيين والتباحث معهم في النهاية وجهاً لوجه في كانون الأول/ديسمبر 2002 وأوائل 2003. وفي النهاية وُضع قادة القاعدة في إيران تحت الإقامة الجبرية، على الرغم من أنّ الإيرانيين رفضوا ترحيلهم إلى مواطنهم الأصلية كما طلبنا.

في ربيع 2002، بدأت الحواسيب والسجلات الهاتفية وغيرها من البيانات الناتجة عن تفكيك القاعدة في باكستان وأفغانستان وأماكن أخرى توحي بصلات مقلقة بأفراد في الولايات المتحدة، لا سيما في منطقة بوفالو، نيويورك. وككثير من الأمور الأخرى في تلك الأيام المحمومة، علمتُ لأول مرة عن كل هذه الأشياء في أحد اجتماعات الساعة الخامسة. وطلبت من المحلّلة الرئيسية المعنية بالأمر تشارك مخاوفها مع الإف بي آي على الفور. وقد جعلناها تأخذ كل بياناتها إلى مكتب الإف بي آي الإقليمي، حيث لقيت استقبالاً مشكّكاً في البداية. حتى في أعقاب 9/11، كان هناك تردّد في تصديق وجود خلايا نائمة تعمل في الولايات المتحدة، لا سيما خلايا مكوّنة من مواطنين أميركيين. لكن بعد أن بحث الإف بي آي في الأمر، أصبح من المؤمنين به. اعتُقل ستة أميركيين يمنيين، تلقوا جميعاً تدريباً في معسكر للقاعدة في أفغانستان قبل 9/11، في أيلول/سبتمبر 2002. وفي وقت لاحق، وُجدت المجموعة التي أصبحت تعرف باسم لاكوانا سكس مذنبه بتهم تتعلّق بالإرهاب، وحكم عليها بالسجن مدداً تتراوح بين ثماني وعشر سنوات لكل منهم.

كان اجتماع الساعة الخامسة يقوم بأكثر من تنسيق تفكيك الإرهابيين الأفراد وكشف المؤامرات المستقبلية. فقد كنّا نستخدمها أيضاً لتتبّع انحسار التهديدات الإجمالية وتزايدها. وخلال السنوات الثلاث التي أعقبت 9/11، كان هناك تزايداً أكبر بكثير من الانحسار.

غالباً ما كانت أوقات القلق الشديد تترجم إلى ارتفاع مستويات التنبيه من التهديد الإرهابي من الأصفر إلى البرتقالي. وقد فعلنا ذلك في أربع مناسبات. وكان هناك في كل حالة أساس استخباري مقنع للقيام بذلك. لم يكن هناك في البداية أي خيار بديل سوى الإثقال على البلاد بأكملها. ومع الوقت، أصبحنا أكثر حنكة وتحديداً في التركيز على مواقع جغرافية وقطاعات معيّنة من الاقتصاد. عند

تطوير نظام الحماية، كان الخيار الابتدائي غير دقيق. وقد زعم بعض المتبحّرين أنّ الإدارة ترفع مستوى التنبيه لأغراض سياسية فحسب، لكن يمكنني أن أؤكّد لكم أنّنا كنّا نعتقد في كل حالة بأنّ التهديد حقيقي ووشيك وليس لدينا أي خيار معقول آخر.

مع أنّنا رفعنا مستوى التهديد في أربع مناسبات في أثناء عهدي، فإنّ مناسبة واحدة تبرز في ذهني: ربيع وصيف 2004. كان هناك عدة شعب للقلق. أولاً، عثرنا على تقارير عن دراسة مؤسّسات مالية في نيويورك ونيو جيرسي وواشنطن ومراقبتها. ومما تجدر الإشارة إليه عن هذه التقارير خصوصيتها واهتمامها بالتفاصيل المتعلّقة بالمباني أنفسها، والعيوب البنيوية المتصوّرة، وموقع الأمن، وأنواع أجهزة الإنذار داخل المباني. وكانت التقارير مكتوبة كأنّها من نتاج شركة هندسية استشارية وذات نوعية تتوافق مع ما يمكن أن ينتجه جهاز استخبارات محنّك. ربما كانت هذه نقطة وحيدة يجب ربطها، لكن كان هناك أكثر.

لقد كان السياق الاستراتيجي للقلق مقنعاً. كنّا نقترب من المؤتمرات السياسة القومية والانتخابات. وقد تنبّهت القاعدة إلى أنّ هجوم 11 آذار/مارس في مدريد أدى إلى إسقاط حكومة أثنار في إسبانيا. وكنّا نعتقد بأنّ بن لادن نفسه يقدّر أنّ الوقت المنطقي لمهاجمة الولايات المتحدة هو قبيل الانتخابات الأميركية، حيث يعتقد أنّ عدم اليقين الذي يولّده الانتقال المحتمل للحكم يجعل الردّ أكثر صعوبة.

كان هناك خوف من أنّ اعتقال ناشطين في كندا وباكستان ونيويورك مشتبه بأنّهم يخطّطون لشنّ هجمات في لندن قد يجبر القاعدة على تسريع توقيت الهجمات داخل الولايات المتحدة. كما أنّ وقوع القاعدة تحت ضغط هائل بسبب العمليات العسكرية التي تشنّها باكستان في المناطق القبلية الجنوبية من وزيرستان، ربما يحفزها على مواجهة عالية المخاطر مع الولايات المتحدة. وتواصلت المؤامرات ضدّ مشرّف.

كانت المعلومات الاستخبارية التي تلقّيناها مخيفة أكثر. ففي تموز/يوليو 2004 كان لدينا اعتقاد بأنّ العناصر الرئيسية للمؤامرة أصبحت مستعدّة وتتحرّك نحو التنفيذ وأنّ قيادة القاعدة أقرّت المؤامرة. وكنّا نعتقد أنّ مسهّلي

القاعدة موجودون داخل الولايات المتحدة بالفعل، في مجموعة منظمة ـ لم يتم العثور عليها البتة بحسب معلوماتي ـ وأنّهم اختاروا ناشطين غير عرب لتنفيذ الهجمات.

أبلغتنا شعبة تقارير مختلفة عن خطط القاعدة لتهريب ناشطين عبر المكسيك لشنّ هجمات انتحارية داخل الولايات المتحدة. وقد رُبط ذلك مباشرة بالاتجاه الذي انتهجته قيادة القاعدة. وكان كل ذلك منسجماً مع المعلومات الاستخبارية التي تعود إلى سنة 2001 عن وجود ناشطين داخل الولايات المتحدة، أو محاولة إدخالهم إليها.

كان هناك تحذير استراتيجي، وقد قامت السي آي إيه وشركاؤنا الأجانب والإف بي آي بمزيد من الاعتقالات، وإحباط النشاطات في الخارج وفي الولايات المتحدة. وكانت وكالة الأمن القومي تعمل بشكل محموم لتحديد الارتباطات بين عدد من الأرقام القذرة في الخارج وأرقام داخل الولايات المتحدة. وقد استُجوب الموقوفون ودقّق في البيانات المالية عن نشاط عملاني، وكل ذلك جرى على الفور. ووضعنا افتراضات بشأن الأهداف المحتملة وطرق مهاجمتها. لقد كانت فترة من النشاط المحموم.

لم تقع الهجمات القائمة على تقارير مقنعة جداً. لماذا؟ هل أحبطت فعّالية رجال الأمن والاستخبارات التخطيط؟ ربما على الأرجح. هل كان التأخير قراراً واعياً من جانب القاعدة لأسباب خاصة بها، خوفاً من مواطن الضعف التي تعتريها وتأثير التضامن الوطني الذي قد يحدثه الهجوم في الولايات المتحدة؟ ربما أيضاً. لقد كانت فترة أخرى ارتفع فيها التهديد، ولم تؤدّ سوى إلى الإرهاق. لا أعرف لمَ لم تقع الهجمات. ولكنّني أعرف شيئاً تمام المعرفة: القاعدة هنا وهي تنتظر.

لم يكن التهديد داخل الولايات المتحدة فحسب. فغالباً ما كانت المعلومات التي تردني في اجتماع الساعة الخامسة تدفعني إلى ترتيب رحلات خارجية مفاجئة إلى عواصم رئيسية في الشرق الأوسط. وفي أحد هذه الاجتماعات، علمت أنّ ناشطي القاعدة يخطّطون لاغتيال أعضاء في العائلة السعودية المالكة وإسقاط الحكومة السعودية. فرتّبت اجتماعاً مع ولي العهد على عجل.

ولي العهد [الملك حالياً] رجل مثير جداً للإعجاب، وهو ثري مثل كثير من الأمراء السعوديين، لكنّه لم ينس جذوره قطّ. وحده من بين كبار الأمراء يتوجّه إلى الصحراء ويعيش فيها طوال أسابيع متواصلة لإعادة الاتصال بماضي آل سعود. وبقدر ما كان متعاوناً في سعينا وراء المعلومات عن الإرهابين، فإنّ التعاون السعودي ضدّ القاعدة قد يكون من وجهة نظرنا بطيئاً ومحبطاً.

وكان السعوديون محبطين منّا بالقدر نفسه لأنّنا لا نتشارك معهم معلومات كافية، لكن السرعة التي كنا نريد أن يكون عليها الفعل السعودي لم تأتِ إلا بعد أن تعرّضت المملكة نفسها إلى هجوم في أيار/مايو 2003. وقد قُتل خمسة وثلاثون شخصاً، بينهم عشرة أميركيين وسبعة سعوديين، وجُرح أكثر من مئتين في الهجوم الذي شنّته القاعدة على مجمّع سكني في الرياض. وقد بعث ذلك برسالة إلى العائلة المالكة في الداخل أبلغ من أي رسالة أخرى.

عندما سمعت بهجمات الرياض أول مرة، علمت أنّ عليّ التوجّه إلى المملكة للقاء ولي العهد وتقديم العزاء وعرض وجهة نظرنا فيما لا يزال الجرح مفتوحاً. وقد حصلت على إذن الرئيس ومستشارة الأمن القومي وقدّمت لهما فكرة عامة عما سأقوله، لكنّني دوّنت نقاط الحديث لكي أستخدمها مع ولي العهد، ولم أعرضها على أحد. لم يكن من داعٍ للقيام بذلك. كنت أعرف ما يجب أن يقال. وأشكّ في أنّني أجريت حواراً أكثر صراحة مع أي شخص في حياتي.

أولاً بدأت بإطلاع مخابراتي عما حدث:

- النقاش داخل القاعدة بشأن تنفيذ هجمات في المملكة العربية السعودية يرجع إلى خريف 2002. ولم يكن يتعلّق بمسألة هل نضرب أم لا، وإنّما متى وأين.
- أثار فقدان الملاذ الآمن في أفغانستان والمناطق المستقرّة من باكستان وشمال شرق العراق مسألة مهمة: هل تستطيع المجموعة خسارة موقعها في المملكة، ومعه المصدر الرئيسي للأموال؟
- أوضح بن لادن الذي فرض حظراً على الهجمات على المملكة العربية السعودية قبل 9/11 موقفه عندما حثّ الناشط في المملكة، أبا حازم الشاعر، على شنّ الهجمات بأي ثمن.

- أبلغَنا خالد شيخ محمد لاحقاً أنّ أولى أولويات بن لادن هي الحثّ على الثورة في المملكة وإسقاط الحكومة وأنّ لدى ناشطي القاعدة في المملكة استقلالية تامة في تنفيذ الهجمات من تلقاء أنفسهم.

قلت، "يا صاحب السمو، إنّ عائلتك وإنهاء حكمها هو الهدف الآن. وناشطو القاعدة مستعدّون لاغتيال أعضاء من العائلة المالكة ومهاجمة أهداف اقتصادية رئيسية".

وأبلغت ولي العهد أنّ أحد صلات سعد الفقيه، وهو منشق في لندن، في المملكة استجاب إلى دعوة الفقية إلى الإطاحة بالعائلة المالكة السعودية في شباط/فبراير قائلاً، "لقد بدأت مرحلة الاغتيالات بالفعل".

وقلت، "نعرف أنّ ناشطي القاعدة الكبار في المملكة يخططون لشنّ هجمات ضدّ المصالح الأميركية، في الولايات المتحدة وأوروبا. إنّنا يا صاحب السموّ لا نزال حيث كنّا بالضبط قبل 11 أيلول/سبتمبر، ولكن مع اختلافات مهمة. لدينا خصوصية كبيرة فيما يتعلّق بالتخطيط. وهو موجّه ضدّ عائلتك والقيادة الدينية. وهو موجّه من داخل المملكة ضدّ الولايات المتحدة باللغة العنيفة نفسها التي شهدتها قبل هجمات 11 أيلول/سبتمبر. ولا تحتمل علاقتنا هجوماً آخر. فماذا يمكننا أن نفعل حيال ذلك؟ إما أن نعلن الحرب ونتصرف كما ينبغي لنا، وإما أن نتقبّل النتائج الكارثية".

كان لقاء طويلاً وعاطفياً. وكان الأمير بندر، السفير السعودي إلى الولايات المتحدة منذ مدة طويلة، قد شجّعني في أثناء مرافقتي في السيارة إلى القصر على طرح كل شيء أمامه بالتفصيل.

نادراً ما كنت أكثر صراحة في حياتي. وعندما فرغت من العرض الذي قدّمته، دبّت الحماسة في الغرفة - تحت تأثير حديثي والهجمات التي حدثت قبل بضعة أيام - وفي ذلك اليوم بالضبط، بدأ ولي العهد تنفيذ خطة ساعدنا في وضعها.

كان العالم لا يزال مكاناً غير آمن، لكنّه اليوم أكثر أمناً بسبب الخطوات المقدامة التي بدأ السعوديون اتخاذها. فقد اعتقلوا أو أوقفوا أو قتلوا العديد من

ناشطي القاعدة الكبار المتورّطين في التآمر (إن لم يكن كلهم). وكان من المعتقلين الرئيسيين أبو بكر الأزدي، وقد أكّد بالفعل أنّ التآمر على الولايات المتحدة يتمّ من داخل المملكة. وبدؤوا التضييق على أموال القاعدة، وأشركوا المؤسسة الدينية في نقض الفتاوي التي تحثّ على العنف الجماعي كتكتيك. لقد ارتكبت القاعدة خطأً استراتيجياً في الحساب، إذ إنّها لم تحسب حساب ردّ فعل ولي العهد. فكان ردّ فعل ذلك الرجل النزيه على ما حلّ ببلده ملموساً في ذلك اليوم. وقد أثمر صبرنا مع أنّ العلاقات الأميركية السعودية كانت مثيرة للإحباط على مرّ السنين.

ومن الأمور المهمّة على وجه الخصوص في ذلك الوقت، وما تلاه، جهود الأمير محمد بن نايف، ابن وزير الداخلية الأمير نايف ونائبه. فقد أصبح محمد بن نايف أهم محاور لنا، واكتسب ثقتنا واحترامنا. وبفضل جهوده تحقّق الكثير من النجاح في مكافحة القاعدة في المملكة.

ليكن واضحاً أنّ السعوديين تصرفّوا بناء على مصلحتهم الذاتية. فلم تكن المؤامرات تستهدف الولايات المتحدة فحسب، وإنّما استقرار المملكة أيضاً. وفي حين أنّ الفعل السعودي المتواصل كان منتظراً منذ مدة طويلة، فإنّ إحساس ولي العهد بالإلحاح قابله تصميمنا على حرمان القاعدة من العناصر الرئيسية لاستراتيجيتها السياسية. فقد كانت القاعدة ترغب في القضاء على آل سعود وإنشاء خلافة يلهمها بن لادن، وتتمتّع بالقوّة الاقتصادية التي يتيحها النفط. وقد شهدنا اليوم بداية شراكة مستدامة في مكافحة الإرهاب، شراكة حيوية في القضاء على الملاذ الآمن للقاعدة داخل المملكة.

كانت علاقتنا مع السعوديين مهمة جداً، لكنّنا كنّا نعتمد على الشركاء الخارجيين في كل أنحاء العالم. وما من ضربة للإرهاب أكثر أهمية أو بقاء في الذاكرة من إلقاء القبض على خالد شيخ محمد في باكستان. وما من أحد، سوى بن لادن، أكثر منه مسؤولية عن هجمات 9/11، أو أكثر استحقاقاً للسوق إلى العدالة.

على الرغم من أنّ خالد شيخ محمد نشأ في الكويت، فإنّ عائلته تنحدر من منطقة بلوشستان، التي تقع على الحدود الإيرانية الباكستانية. وفي أواسط الثمانينيات (1980نات)، التحق بالجامعة في كارولينا الشمالية.

لفتت لائحة النجوم المطلوبين الأشهر في المستقبل انتباه الاستخبارات الأميركية عندما علمنا أنّ ابن اخته رمزي يوسف كان ضالعاً في التخطيط للهجوم على مركز التجارة العالمي في سنة 1993. وقد أوقف يوسف في إسلام أباد في باكستان سنة 1995 وحوكم فيما بعد وأدين في المحاكم الأميركية لدوره في التخطيط "لعملية بوجينكا" التي كانت تتصوّر تفجير اثنتي عشرة طائرة فوق المحيط الهادئ في وقت واحد. كما كان يوسف ضالعاً أيضاً في مؤامرات لاغتيال البابا يوحنا بولس الثاني في أثناء زيارته الرسمية إلى الفلبين، وفي خطة يقود بموجبها طيار انتحاري طائرة صغيرة محمّلة بالمتفجّرات ويصدمها بمقرّ قيادة السي آي إيه. ومن الواضح أنّه وخالد شيخ محمد يحملان الصفات الوراثية نفسها.

في أواسط التسعينيات (1990نات)، طاردت السي آي إيه خالد شيخ محمد في ثلاث قارّات. وقد حاولنا تقديمه إلى المحاكمة في قطر والفلبين وحتى البرازيل. لكنّه تملّص منا وانتهى به المطاف في أفغانستان، حيث التقى بأسامة بن لادن لأول مرة. وفي أواخر التسعينيات (1990نات)، عرفنا أنّ خالد شيخ محمد يقوم بدور متزايد الأهمية في القاعدة. ولم نعرف مقدار أهمية ذلك الدور إلا بعد اعتقال أبي زبيدة. ومن خلال استجوابنا أبي زبيدة، وخالد شيخ محمد نفسه في وقت لاحق، عرفنا أنّ خالداً هو أول من اقترح فكرة مهاجمة مركز التجارة العالمي بطائرة. وقد اقترح في البداية سرقة طائرة خاصة صغيرة وملأها بالمتفجّرات. ويقال إنّ أسامة بن لادن سأل، "لماذا تستخدم فأساً عندما يكون لديك جرّافة؟" وعدّل الخطة لاستخدام طائرات مليئة بالمسافرين.

في أوائل 2002، كنّا نعتقد أنّ خالد شيخ محمد، مثله مثل كثير من قادة القاعدة، مختبئ في مدن باكستان المكتظة. وللعثور عليه، أدارت السي آي إيه عمليات استقصاء بشرية واسعة.

أذكر بوضوح مارتي م.، رئيس مجموعة المتطرّفين السنّة في مركز مكافحة الإرهاب، يطرح علي سؤالاً في نهاية أحد اجتماعات الساعة الخامسة، "إلى أين أنت ذاهب في عطلة نهاية الأسبوع هذه؟ ابقَ على اتصال. ربما أحمل إليك خبراً طيّباً".

في وقت لاحق في تلك الليلة، طوّق رجال الأمن الباكستانيون منزلاً في روالبندي حيث كانوا يشتبهون بوجود خالد شيخ محمد. دخل الباكستانيون المنزل وكانوا يتعاركون مع خالد لطرحه أرضاً عندما أمسك بندقية. وفي تلك المعمعة انطلقت رصاصة من السلاح فأصابت أحد الباكستانيين في قدمه قبل أن تتمّ السيطرة على خالد.

أيقظني مارتي على الأخبار السارّة قائلاً، "ألقينا القبض على خالد شيخ محمد". لا يمكنك القبض على إرهابي كبير وسط مدينة كبيرة دون أن تتمّ ملاحظة ذلك. فقبل شروق الشمس، أفادت وسائل الإعلام الباكستانية عن إلقاء القبض على خالد شيخ محمد.

في صباح اليوم التالي، الأحد 2 آذار/مارس، نقلت وسائل الإعلام الأميركية أخبار الاعتقال أيضاً. وقد وصفت إحدى الروايات خالد شيخ محمد بأنّه جيمس بوند القاعدة. ولإيضاح تلك النقطة، عرضت صوراً له بلحية كثيفة داكنة مرتدياً ما يفترض أنّه العباءة التقليدية. ولم يمض وقت طويل حتى اتصل بي مارتي مبدياً استياءه من بعض التغطية في وسائل الإعلام. ينحدر مارتي من لويزيانا، ويتحدّث بلكنة محلية يصعب فهمها أحياناً. وكنا نمزح بأنّه يتحدث العربية "بالمستوى 5" (بطلاقة) لكنّه يتحدث الإنكليزية "بالمستوى 2".

قال لي، "هذا ليس صحيحاً يا سيدي. وسائل الإعلام تصنع من هذا الحثالة بطلاً. وذلك لا يجوز. كان يجب أن ترى كيف بدا هذا الرجل عندما قبضنا عليه. أريد أن يرى العالم مظهر الإرهابيين".

تبيّن أنّ ضبّاطنا في موقع الحدث في روالبندي التقطوا صوراً رقمية لخالد شيخ محمد بُعَيد إلقاء القبض عليه وأرسلوها لنا، لذا اقترحت على مارتي أن يستدعي الناطق باسم الوكالة، بيل هارلو، ويعدّا شيئاً معاً. وفي غضون ساعة، كان هارلو في مركز مكافحة الإرهاب يتفحّص مجموعة من الصور التي لا تظهر خالد شيخ محمد مثل جيمس بوند البتة. وانتقيا معاً أكثر الصور استفزازاً. وبعد ذلك استدعى هارلو، مسلّحاً بنسخة عن الصورة، مراسلاً للأسوشيتد برس وقال له، "سأريك شيئاً يسرّك". وأطلعه على صورة لخالد مرتدياً تي شيرت رثاً ويبدو فيها أشعث أغبر مذهولاً، وطلب منه عدم الكشف عن مصدر الصورة. وقد

أصبحت تلك الصورة رمزاً للحرب على الإرهاب. ولو حفظنا حقوقها لكنّا موّلنا مركز مكافحة الإرهاب لمدّة عام من أرباحها. وأبلغتنا أجهزة الاستخبارات الأجنبية فيما بعد أنّ أفضل ما صنعناه هو نشر الصورة. فقد بعثت برسالة أبلغ من عشرة آلاف كلمة مفادها أنّ حياة الإرهابي الفارّ تنطوي على كل شيء إلا الجاذبية.

بعد القبض على خالد شيخ محمد، ذهبت في رحلة إلى ستة بلدان شرق أوسطية. وكانت إسلام أباد إحدى محطاتي. أردت أن أشكر شخصياً مسؤولي الأمن الباكستانيين الشجعان الذين قبضوا على خالد، ومنحت العديد منهم مداليات السي آي إيه. وأنكر على وجه الخصوص أنّ الرجل الذي أصيب في قدمه في أثناء تلك العملية كان يعرج متألّماً عندما تقدّم ليتلقّى مداليته. وقدّم لي الباكستانيون من جانبهم البندقية التي صودرت من خالد شيخ محمد.

نُشرت أبحاث عن أنّ السي آي إيه دفعت ملايين الدولارات كجائزة للقبض على كبار رجال القاعدة. وذلك صحيح تماماً. فقد بدا لنا من الملائم إبلاغ البلدان في كل أنحاء العالم أنّ هناك ثمناً يُدفع إذا تعاونوا مع الإرهابيين، ومكافأة ملائمة يحصلون عليها إذا ساقوهم إلى العدالة. لقد كان بوسعنا، وفعلنا ذلك أحياناً، تقديم شيك إلى جهاز الاستخبارات المسؤول عن مساعدتنا في القبض على الإرهابيين الكبار، لكنّنا كنّا بين الحين والآخر نختار نهجاً أكثر تأثيراً. كنا نزور أحدهم في مكتبه، فنقدّم شكرنا، ونترك وراءنا حقيبة مليئة بالأوراق المالية الجديدة من فئة المئة دولار، وكانت تزيد على مليون دولار أحياناً. ففي أعقاب 9/11، أحدث توفّر المال لدينا تأثيراً كبيراً. فصرنا قادرين على تمويل تدريب شركائنا الأساسيين، وتحديث التكنولوجيا لديهم، ومكافأة الأداء الجيد على العموم.

كانت لدي أيضاً الفرصة في إحدى محطاتنا للقاء العميل الأجنبي الذي قادنا إلى خالد شيخ محمد. ارتدى الرجل أول بدلة يشتريها للقائنا. شكرته على شجاعته وعبّرت عن امتناننا لما فعله. فعانقني ونظر إلي وطرح سؤالاً واحداً: "هل تعتقد أنّ الرئيس بوش يعرف دوري في هذا الاعتقال"؟ ابتسمت وقلت، "نعم، يعرف لأنّني أبلغته". التمعت عينا الرجل فخراً وسأل، "هل يعرف

اسمي"؟ فأجبت، "لا. ذلك سر لا حاجة به إلى معرفته". وسألت الرجل لماذا وافق على مساعدتنا وتعريض حياته للخطر. فكان جوابه نابعاً من قلب الكفاح الذي نخوضه ضدّ الإرهابيين في كل أنحاء العالم: "أريد أن يتحرّر أبنائي من هؤلاء المجانين الذين يشوّهون ديننا ويقتلون الأبرياء".

تجاوزت فوائد القبض على شخص مثل خالد شيخ محمد مجرّد إزاحة قاتل عن الطريق. فقد كان كل نجاح يقود إلى نجاحات أخرى عبر العمل الجادّ. وكانت مراقبة ذلك تبعث على الدهشة. على سبيل المثال، اعتُقل ناشط مالي كبير في القاعدة يدعى مجيد خان في اليوم نفسه الذي قبض فيه على خالد شيخ محمد.

أبلغَنا خالد شيخ محمد في أثناء استجوابه أنّ مجيد خان قدّم مؤخراً خمسين ألف دولار إلى ناشطين يعملون لشخصية كبيرة في جنوب شرق آسيا يعرف باسم "الحنبلي". وعندما ووجه خان بهذا الادعاء، أكّده وقال إنّه أعطاه إلى شخص يدعى زبير، وزوّدنا برقم هاتفه. ولم يمض وقت طويل حتى تمّ القبض على زبير وقدّم لنا معلومات مفكّكة قادتنا إلى القبض على أحد شركاء الحنبلي الكبار اسمه بشير بن لاب، ويدعى أيضاً "ليلي". وقدّم لنا ذلك الشخص معلومات أدت إلى القبض على الحنبلي في تايلند.

لا يمكن المبالغة في تقدير أهمية القبض على الحنبلي. فهو زعيم الجماعة الإسلامية، وهي منظّمة سنية متطرّفة أنشأت بنية تحتية عملانية في جنوب شرق آسيا. وقد بايع الحنبلي بن لادن في أواخر التسعينيات (1990نات)، وقدّم له ميزة عملانية حاسمة: وجه غير عربي لمهاجمة الولايات المتحدة وحلفائنا. ومع أنّ الإسلام المعتدل مزدهر في جنوب شرق آسيا، فإنّ اتساعه الجغرافي قدّم فرصة لإنشاء ملاذات آمنة متفرّقة في كل أنحائها.

أوضح القبض على الحنبلي أنّ حملتنا ليست موجّهة ضدّ القاعدة فحسب، وإنّما ضدّ المتطرّفين السنة في كل أنحاء العالم أيضاً. فما نحاربه اليوم أكبر من الهيكل الإداري المركزي للقاعدة وأكثر تنوّعاً من الذكور العرب الذين تتراوح أعمارهم بين الثامنة عشرة والأربعين. فما نكافحه له وجه عربي وآسيوي وأوروبي وإفريقي وربما أميركي أيضاً.

بعد اعتقال الحنبلي، عدنا إلى خالد شيخ محمد وطلبنا منه أن يقول لنا من يمكن أن يخلفه. وذكر خالد اسم شقيق الحنبلي، رسمان غونوان، باعتباره المرشّح المرجّح. لذا عدنا إلى الحنبلي وفي أثناء استجوابه زوّدنا عن غير قصد بمعلومات أدّت إلى توقيف شقيقه في كراتشي في أيلول/سبتمبر 2003.

حدّد لنا غونوان بعد توقيفه خلية من أعضاء في الجماعة الإسلامية مختبئة في كراتشي كان شقيقه يخطط لاستخدامها في عمليات القاعدة في المستقبل. وأكّد الحنبلي أنّ الرجال غير العرب يعدّون للقيام بهجمات على الولايات المتحدة في المستقبل، بطلب من خالد شيخ محمد، وربما يراد منهم أن ينفّذوا هجوماً محمولاً جواً على الساحل الغربي الأميركي لاحقاً.

أعتقد أنّه ما كان يمكن تحقيق أي من هذه النجاحات لو تعاملنا مع خالد شيخ محمد كمجرم رفيع المستوى ـ. تلاوة حقوقه القانونية وتقديم محامٍ له يصرّ على وجوب أن يعتصم موكّله بالصمت. في الاستجواب الابتدائي الّذي أجرته السي آي إيه، أظهر خالد شيخ محمد تحدياً. قال، "سأتكلم معكم بعد أن أصل إلى نيويورك وأقابل محاميّ". بدا أنّه كان يعتقد بأنّنا سننقله إلى الولايات المتحدة على الفور وتوجّه إليه التهم في المقاطعة الجنوبية من نيويورك. ولو حدث لكنت على يقين من أنّنا ما كنا لنحصل على أي من المعلومات التي يحتفظ بها عن التهديدات الوشيكة الموجّهة ضدّ الشعب الأميركي.

عرفنا أشياء كثيرة من خلال استجواب خالد شيخ محمد وغيره من أعضاء القاعدة الكبار، وفحص المستندات التي وجدناها بحوزتهم ـ لا مجرّد معلومات تكتيكية تقود إلى اعتقال شخصية أخرى. على سبيل المثال، كان هناك أكثر من عشرين مؤامرة تقوم القاعدة بتنفيذها ضدّ أهداف في البنية التحتية الأميركية، منها محاور الاتصالات، ومعامل توليد الطاقة النووية، والسدود والجسور والأنفاق. وكانت كل هذه المؤامرات في مراحل مختلفة من التخطيط عندما اعتقلنا قادة القاعدة الذين يقفون خلفها قبل 9/11 أو قتلناهم.

لم يكن هناك أمر واحد أعاق حدوث هجوم تالٍ كبير على ما أعتقد، بل مزيج من أمور ثلاثة. أصبنا نجاحاً من المعلومات التي حصلنا عليها من برنامج وكالة الأمن القومي لمراقبة الإرهابيين، واستجواب السي آي إيه لعدد من

الموقوفين ذوي القيمة العالية، والأدلة التي قدّمها برنامج آخر عالي السرية يتعقّب المعاملات المالية للإرهابيين. وقد قدّم كل من هذه البرامج المعلومات إلى البرامج الأخرى وزاد من فعّاليتها. وكان كل منها يراقَب بعناية لضمان تنفيذه على الوجه الصحيح.

تبقى بعض الأمور على حالها، بقدر ما تتغيّر أمور أخرى. وهكذا فإنّ ثبات القاعدة على استخدام الطائرات كسلاح لم ينتهِ في 9/11. في السنوات التالية، أُحبطت مؤامرات لاستخدام الطائرات كسلاح في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط. فقد نُقل ما بدأ في سنة 1995 بمؤامرة مانيلا الجوية إلى لندن في نيسان/أبريل 2006، عندما أحبطت الاستخبارات البريطانية مؤامرة لاستخدام متفجّرات سائلة على متن طائرة تعبر المحيط الأطلسي على غرار محاولة سنة 1995. وفي السنوات بين هذين التاريخين، وجّهت المؤامرات الجوية ضدّ مطار هيثرو، وكان هناك أربع عمليات منفصلة تستهدف ساحلي الولايات المتحدة.

في أثناء تهديد الألفية، كشفت الإجراءات التي اتخذها الأردنيون عن نية استخدام سيانيد الهيدروجين في صالة للسينما. واليوم توزّع القاعدة تعليماتها عن كيفية الحصول على مواد بسيطة يمكن شراؤها من متاجر الأدوات المنزلية لنشر الغازات السامة في المرافق المغلقة باستخدام جهاز فعّال يدعى "مبتكر". وذلك يبلغك عن أنّ التاريخ مهم بالنسبة إلى القاعدة. فهي تعود إلى مؤامرات جُرّبت في السابق سواء نجحت أم فشلت.

لقد زوّدنا الموقوفون بمعلومات كبيرة عن الأشخاص والاستراتيجية والأفراد، وكيف تستخدم ضدّنا. وما قدّموه لنا يفوق ما حقّقته السي آي إيه ووكالة الأمن القومي والإف بي آي وعملياتنا العسكرية مجتمعة. واستطعنا تأييد ما أبلغونا به ببيانات أخرى جمعناها. وهكذا أصبح لدينا الآن قائمة ومعلومات وافية عن كيف تفكّر القاعدة، وتعمل، وتدرّب أعضاءها على تنفيذ عمليات ضدّنا. لدينا الآن خريطة طريق لكي نضع برنامجاً منهجياً للحماية، وحرمان القاعدة من حرية التصرّف التي كانت تتمتّع بها سابقاً. والأسئلة الآن هي: ما مقدار الفعّالية التي سنكتسبها في إغلاق الفجوات التي تعتري مِنْعَتنا من الهجوم؟ وما مقدار إلحاح متابعة التضحيات المطلوبة لتجنّب الهجوم التالي؟

ثمة أمر أكيد: تبقى الولايات المتحدة جوهرة التاج فيما تخطط له القاعدة. ولن تفتر رغبتها في شنّ هجمات مشهدية متعدّدية في الولايات المتحدة تحدث دماراً اقتصادياً ونفسانياً.

لقد علمنا أنّ القاعدة منظّمة شديدة التكيّف. فقبل 9/11، كانوا يدركون مواطن الضعف الأمني للولايات المتحدة. كانوا يعرفون قوانيننا أو أنظمتنا المالية، والفجوات الكبيرة في استعداداتنا الأمنية في الداخل. كما أنّهم يدركون أنّنا نميل إلى "خوض الحرب الأخيرة". لذا في أعقاب هجمات 9/11، فيما كانت الولايات المتحدة وحلفاؤها يركّزون على التهديد الذي يشكّله بعض الشبان العرب، حوّلت القاعدة جهود التجنيد لاستقدام جهاديين من خلفيات متنوّعة. وأنا مقتنع بأنّ الهجوم الكبير التالي على الولايات المتحدة سينفّذه أشخاص ذوو وجوه آسيوية أو إفريقية، لا الوجوه التي يترقّبها العديد من الأميركيين.

من السهل على القاعدة أو مجموعة إرهابية أخرى إرسال مفجّرين انتحاريين لإحداث الفوضى في ستة مراكز تجارية أميركية في يوم ما. فلماذا لم يفعلوا ذلك؟ الجواب الحقيقي هو أنّنا لا نعرف. (من السهل تنفيذه ونشر الخوف والخراب الاقتصادي الذي يرغبون فيه). وأعتقد أنّ ذلك يرجع إلى أنّهم وضعوا لأنفسهم هدفاً أكبر. إنّهم يريدون أن يؤذوننا بما يتناسب مع مكانتنا كقوى عظمى. وحتى اليوم، لم تستخدم في الولايات المتحدة الأساليب التي يسعد الإرهابيون باللجوء إليها في أماكن مثل العراق وإسرائيل.

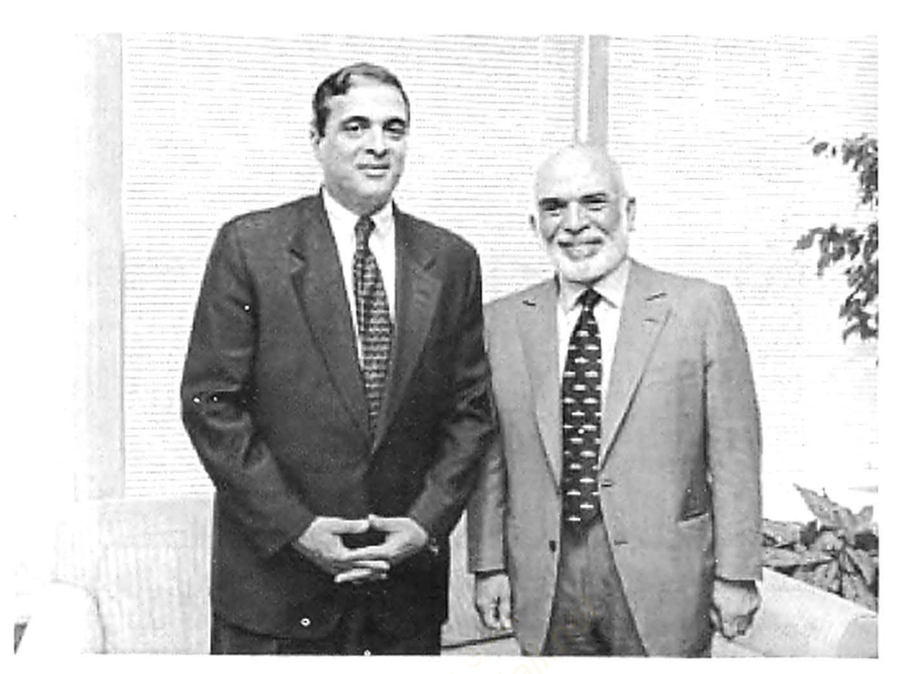
لم تأت نجاحاتنا ضدّ القاعدة بدون ثمن. وأخشى بمرور الوقت على حدوث 9/11 أن يبدأ الأميركيون في التفكير بأنّ الإرهاب شيء يحدث "هناك". وتلك هي بالضبط العقلية التي يريدنا أعداؤنا أن نتحلّى بها. وتنبئنا الدروس المستقاة من الماضي والهجمات على إنكلترا وإسبانيا والمغرب وبالي وتركيا وغيرها كيف سيهاجمون، والأهداف التي يهمّهم مهاجمتها، والأهم من ذلك، أنّهم عازمون على القدوم إلى هنا ثانية. نادراً ما نتمكّن من معرفة "متى"، لكن لم يعد هناك أي عذر لكي لا ندرك "كيف" وألا نبذل قصارى جهدنا للوقاية منه. والتاريخ مهمّ.



تأدية القسم كمدير للاستخبارات المركزية أمام لويس فريه مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي، 11 تموز/يوليو 1997. وتبدو زوجتي ستيفاني غلاكاس تنيت وابني جون مايكل حاملاً الكتاب المقدّس. (صورة رسمية للإف بي آي)



في البيت الأبيض في اجتماع مع الرئيس بيل كلينتون. ويبدو جالساً كبير الموظفين جون بوديستا ووزير الدفاع بيل كوهين. (صورة رسمية للبيت الأبيض)



مع أحد كبار الشخصيات التاريخية في الشرق الأوسط الحديث، صاحب الجلالة الملك حسين عاهل الأردن. (مجموعة المؤلّف الشخصية)



مع الرئيس الأسبق جورج إتش دبليو بوش والسيدة بوش في احتفال إعادة تسمية مقرّ قيادة السي آي إيه تكريماً للرئيس بوش، 26 نيسان/أبريل 1999. (صورة رسمية للسي آي إيه)

جيل جديد من القادة في الشرق الأوسط، صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني عاهل الأردن. (مجموعة المؤلّف الشخصية)

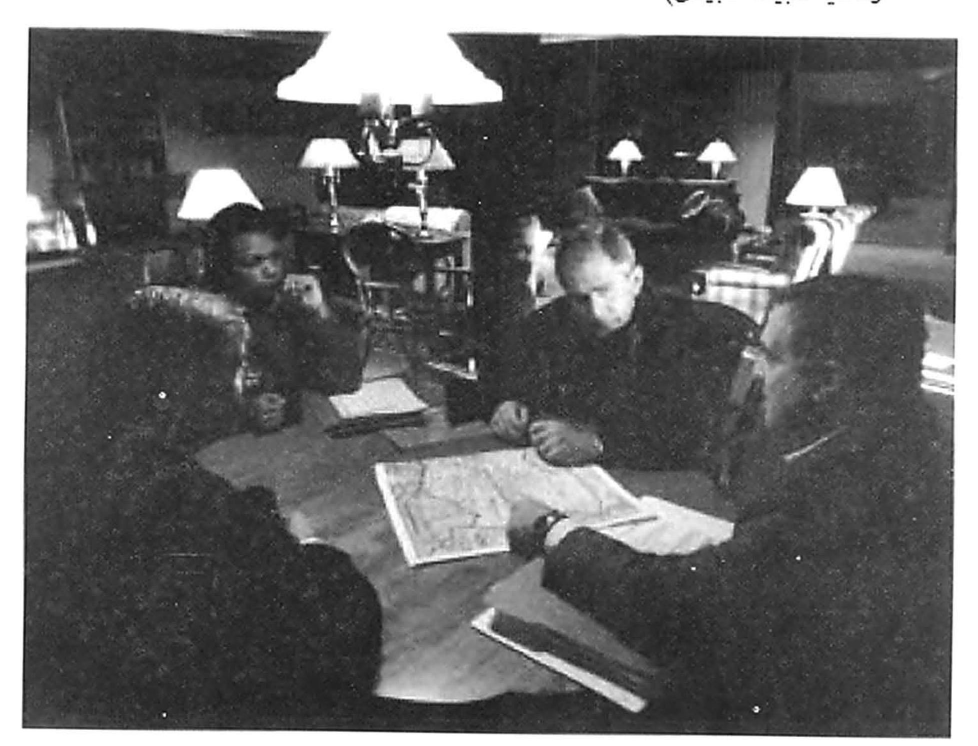




مع الرئيس جورج دبليو بوش عندما خطب في القوة العاملة في السي آي إيه في ردهة مقرّ قيادة الوكالة، 20 آذار/مارس 2001. (صورة رسمية للسي آي إيه)

في ملجأ البيت الأبيض في 11 أيلول/سبتمبر 2001، أشاهد التلفزة فيما كان الرئيس يخاطب الأمة. ويبدو خلفي ريتشارد كلارك، وإلى اليمين زوجة نائب الرئيس السيدة لين تشيني. (صورة رسمية للبيت الأبيض)

في كمب ديفيد، مريلند، أطلع الرئيس وكوندوليزا رايس وأندرو كارد على عمليات السي آي إيه ضدّ القاعدة في أفغانستان، 30 أيلول/سبتمبر 2001. (صورة رسمية للبيت الأبيض)





في اجتماع مع المدعي العام جون أشكروفت (إلى اليمين) ومدير الإف بي آي روبرت مولر (إلى اليسار)، 29 تشرين الأول/أكتوبر 2001. (صورة رسمية للبيت الأبيض)

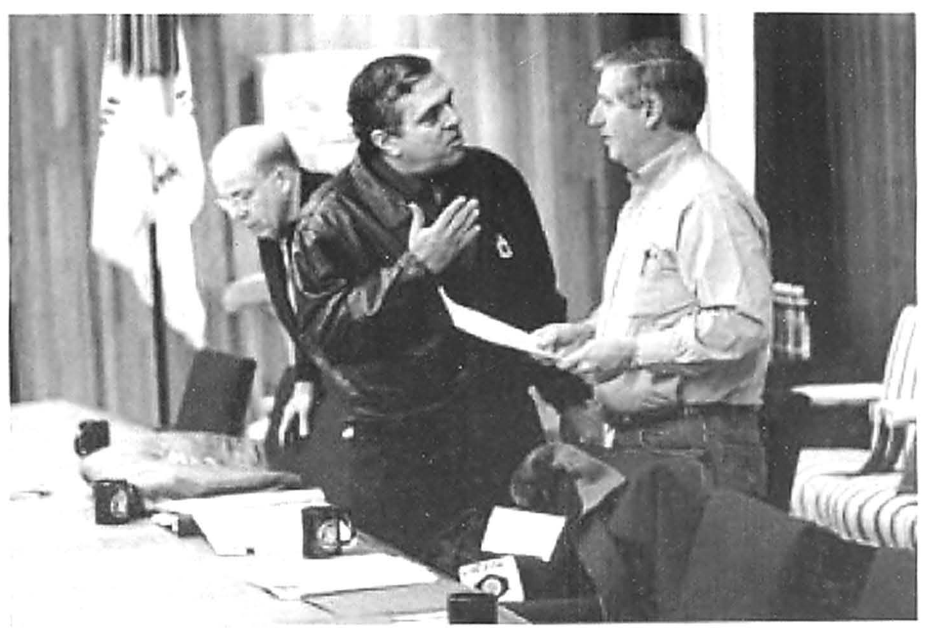


منظر علوي لأحد الإطلاعات الرئاسية اليومية في المكتب البيضاوي. ويبدو من اليمين إلى اليسار: الرئيس جورج بوش، ومستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس، وكبير موظفي البيت الأبيض أندرو كارد، وأنا، ومطلع السي آي إيه، ونائب الرئيس ديك تشيني. (صورة رسمية للبيت الأبيض)



مع جون مكلوغلن، نائب مدير الاستخبارات المركزية من 2000 إلى 2004 ومدير السي آي إيه بالوكالة من تموز/يوليو إلى أيلول/سبتمبر 2004. (صورة رسمية للبيت الأبيض)

أثير إحدى النقاط مع وزير الدفاع دونالد رامسفيلد في غرفة الأوضاع في البيت الأبيض، 16 كانون الثاني/يناير 2002. (صورة رسمية للبيت الأبيض)



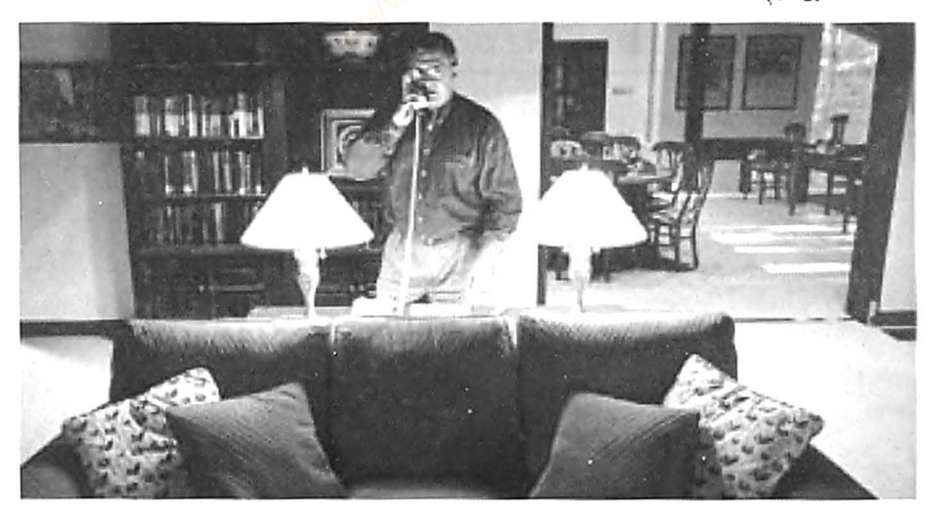
نقاش مع كبير موظفي البيت الأبيض أندرو كارد، 11 أيار/مايو 2002. ويبدو جون مكلوغلن في الخلفية. (صورة رسمية للبيت الأبيض)

في اجتماع مع الرئيس في غرفة الأوضاع في البيت الأبيض، 20 أيار/مايو 2002. ويبدو على يسار الرئيس وزير الخارجية كولن باول، ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد، ورئيس هيئة الأركان المشتركة الجنرال ريتشارد مايرز. وإلى يمين الرئيس نائب الرئيس ديك تشيني، وكبير موظفي البيت الأبيض أندرو كارد، وأنا. (صورة رسمية للبيت الأبيض)



أطلع الرئيس في المكتب البيضاوي، 11 حزيران/يونيو 2002. (صورة رسمية للبيت الأبيض)

في كمب ديفيد متحدّثاً بالهاتف، 7 أيلول/سبتمبر 2002. (صورة رسمية للبيت الأبيض)

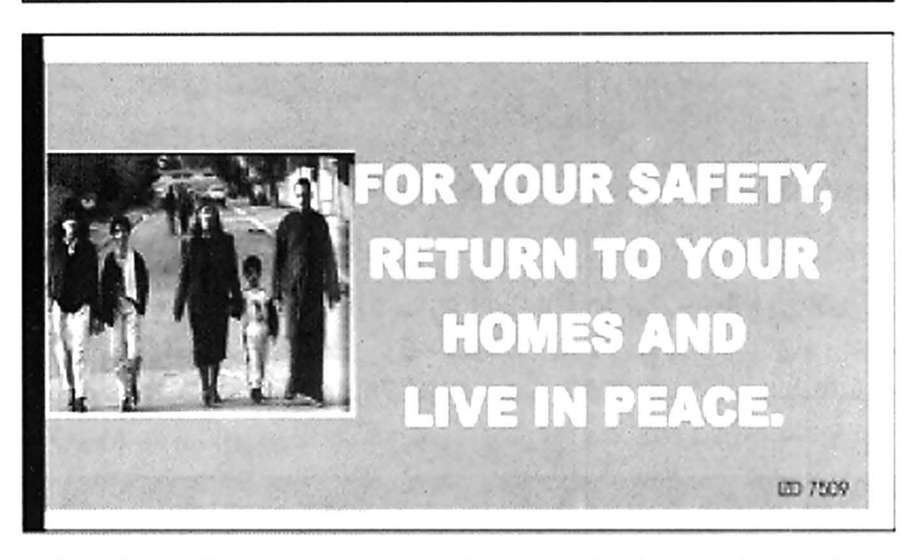


We wish only to liberate the people of Iraq from Saddam's tyranny.

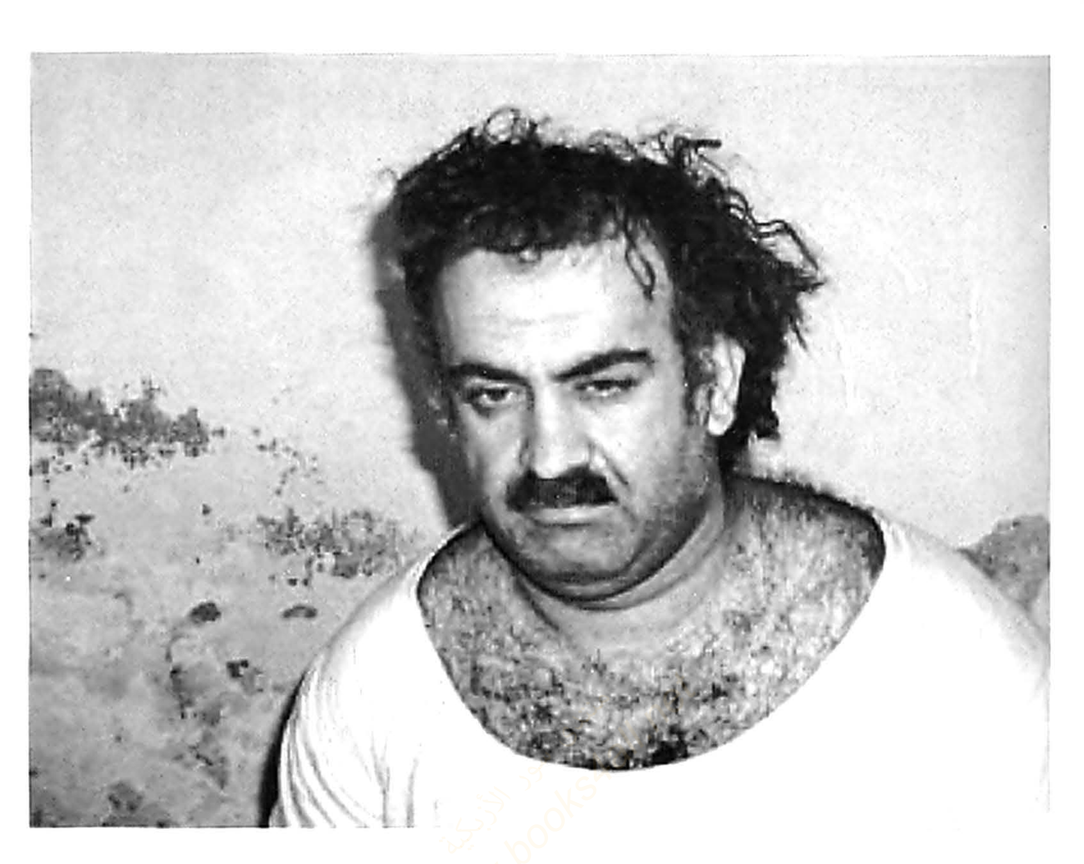
OUR FIGHT IS AGAINST SADDAM AND HIS REGIME



NOT THE IRAQI PEOPLE



مثال على المناشير التي أطلقت فوق العراق قبيل الحرب وفي أيامها الأولى؛ ألقي ملايين من المناشير على الوحدات العسكرية العراقية. وقد حاجَ المسؤولون الأميركيون في وقت لاحق بأنّه لم يكن لإعلان سلطة الائتلاف المؤقّتة عن حل الجيش العراقي تأثير يذكر لأنّ الوحدات سرّحت نفسها بنفسها. وهم في الواقع كانوا يتبعون التعليمات الأميركيّة، وكان يمكن أن يعود العديد منهم بعد الحرب لو أمروا بذلك. (وزارة الدفاع الأميركية)



العقل المدبّر للقاعدة خالد شيخ محمد بعد دقائق من إلقاء القبض عليه في باكستان في 1 آذار/مارس 2003. (صورة من الأسوشيتد برس)



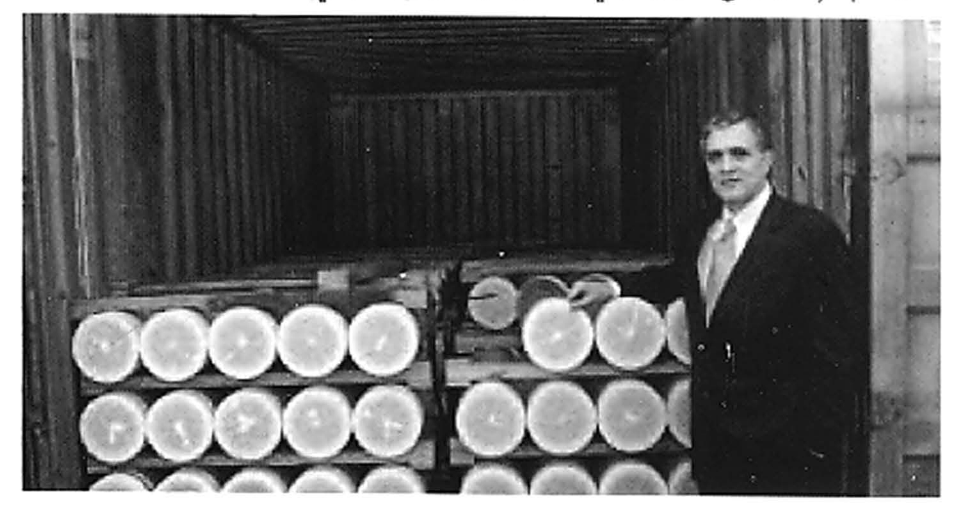
وزير الخارجية كولن باول يلقي كلمة مجلس الأمن الدولي يوضح فيها الحجة الداعية إلى الذهاب إلى الحرب في 5 شباط/فبراير 2003. (صورة من الأسوشيتد برس)

مع مدير الإف بي آي بوب مولر في حفل وداعي في 8 تموز/يوليو 2004. (صورة رسمية للسي آي إيه)

مع ثمانية من مديري الاستخبارات المركزية السابقين، 16 آب/أغسطس 2005 (من اليسار إلى اليمين): بورتر غوس، جون دويتش، روبرت غيتس، وليام وبستر، ستانسفيلد تيرنر، جيمس وولزي، جيمس شليسنغر، جورج إتش دبليو بوش (صورة رسمية للسي آي إيه)

فريق الإدارة العليا للسي آي إيه في تموز/يوليو 2004 قبيل مغادرتي. (صورة رسمية للسي آي إيه)

أمام حاوية تضم علب أجهزة الطرد المركزي P2 التي سلّمتها الحكومة الليبية إلى الولايات المتحدة. وقد التقطت صورة أجهزة P2 في 9 كانون الأول/ديسمبر 2005، في الذكرى الثالثة لتخلّي ليبيا عن برامجها لأسلحة الدمار الشامل. وكان الليبيون قد طلبوا أكثر من 10,000 علبة كهذه. ولا يُحتاج سوى إلى 1,200 جهاز لإنتاج ما يكفي من اليورانيوم المخصّب لصنع قنبلة نووية بحجم قنبلة هيروشيما كل عام. (مانويل ج. غيليسباي، مختبر أوك ريدج القومي)



الفصل الرابع عشر

إنّهم يريدون تغيير التاريخ

الحصول على سلاح للدفاع عن المسلمين واجب ديني. وإذا حصلت على هذه الأسلحة بالفعل، فسأحمد الله على تمكيني من ذلك.

ـ أسامة بن لادن نقلاً عن مجلة "تايم"، 24 كانون الأول/ديسمبر 1998، عندما سئل إذا كان لدى القاعدة أسلحة نووية وكيمياوية

لم يكن هناك أدنى شكّ في أنّ أسامة بن لادن يعني ما يقول، ولا أي شكّ في أنّه لن يدّخر جهداً لتلبية "واجبه الديني". قبل وقت طويل من حدوث 9/11، رفعت في شهاداتي العامّة ومشوراتي السرية للإدارتين الإنذار بشأن القاعدة. والآن بعد الهجمات على مركز التجارة العالمي والبنتاغون، سألت أركاني، "ماذا سيلي"؟

على الرغم من أنّ لدينا البيانات التي أدلى بها بن لادن والتي تثير عندنا مخاوف كبيرة، فإنّه يمكن تلخيص الإجماع داخل حكومتنا وخارجها كما يلي: "القابعون في الكهوف لا يمكنهم الحصول على أسلحة دمار شامل". لكن هذه قضية لا يمكننا تحمّل أن نخطئ بشأنها. لذا بعيد 9/11، طلبت من مركز مكافحة الإرهاب في السي آي إيه إنشاء وحدة تهتمّ حصراً بأسلحة الدمار الشامل للإرهابيين. وقد كان الأشخاص الذين عهدت إليهم بالمسؤولية في ذلك الجهد مشكّكين، ويأملون في أن يثبتوا النفي. بدأنا بمراجعة السجل التاريخي. بحثنا في ملفاتنا وأرسلنا فرقاً حول العالم لتشاطر الأدلة وطلب المعلومات من أجهزة الاستخبارات الأجنبية. واستجوبنا سجناء القاعدة ونقّبنا في المستندات التي

وجدت في المخابئ والحواسيب التي تمّ الاستيلاء عليها في أفغانستان. وقد أذهلنا ما اكتشفناه.

كانت الخيوط حقيقية. فقد أكّدت معلوماتنا الاستخبارية أنّ معظم القادة الكبار في القاعدة لا يزالون مهتمين بالحصول على أسلحة الدمار الشامل. ربما قدّم بن لادن التوجيه الروحي لتطوير أسلحة الدمار الشامل، لكن البرنامج يديره نائبه أيمن الظواهري. كما أنّنا أكّدنا بما لا يدع مجالاً للشكّ أنّ لدى القاعدة نيّة واضحة بالحصول على أسلحة كيمياوية وبيولوجية وإشعاعية/نووية، لا لتكون رادعاً بل لإحداث عدد كبير من الإصابات في الولايات المتحدة. وهكذا تبين أن التقدير القائم قبل 9/11 بأنّ الإرهابيين لا يعملون على تطوير أسلحة دمار شامل استراتيجية خاطئ. فقد كانوا عازمين على الحصول على تلك الأسلحة واستخدامها.

وبمرور الوقت، تمكّنا من ربط الطبقة العليا في قيادة القاعدة بالشبكات الشديدة الاستقلالية لهذه المجموعة الكيمياوية والبيولوجية والنووية. وتضم هذه المجموعة المسؤول العملاني للقاعدة، سيف العدل؛ والمسؤول اللوجستي للقاعدة أبا حفص؛ ومسؤول الجماعة الإسلامية رويدين عصام الدين (الحنبلي)؛ والمخططين لهجمات 9/11 خالد شيخ محمد ورمزي بن الشيبة؛ والخبير المصري بالأسلحة الكيمياوية والبيولوجية والإشعاعية/النووية أبا خطاب المصري؛ و"الرئيس التنفيذي للجمرة الخبيثة" كما يصف نفسه، يزيد صوفات؛ والخبير بالمتفجّرات و"الرئيس التنفيذي النووي" عبد العزيز المصري.

فيما كنا نجري بحثاً على المعلومات التي نجمعها ببطء من العديد من المصادر، كشفنا عن سرّ مثير للقلق: لم يكن اهتمام المجموعة بأسلحة الدمار الشامل جديداً. فهم يبحثون عن هذه الأسلحة قبل وقت طويل من بحثنا عنهم. وعلى حدّ علمنا، يرجع افتتان القاعدة بالأسلحة الكيمياوية إلى الهجوم بغاز السارين في نظام مترو الأنفاق في طوكيو سنة 1995، وقد شنّته مجموعة من المتعصّبين الدينيين تطلق على نفسها اسم أوم شينريكيو. قُتل اثنا عشر شخصاً في ذلك الهجوم، لكن لو عملت أجهزة بثّ الغاز كما كان مخططاً، لكان عدد القتلى أكبر بكثير. أعجب قادة القاعدة بالهجوم ورأوا فيه نموذجاً لتحقيق طموحاتهم.

(في نظرة استرجاعية، حجب هجوم طوكيو أيضاً اهتمام القاعدة بمترو الأنفاق ونظم السكك الحديدية الذي ظهر لاحقاً في هجمات مدريد في 11 آذار/مارس 2004، وهجمات لندن في 7 تموز/يوليو 2005؛ وفي الهجوم المخطط ضدّ مترو الأنفاق في مدينة نيويورك في خريف 2003 الذي ألغاه أيمن الظواهري في المراحل الأخيرة من الإعداد - "من اجل شيء أفضل").

في شباط/فبراير 2001، في محكمة مقاطعة نيويورك الجنوبية، جرت محاكمة أسامة بن لادن غيابياً، ومحاكمة آخرين حضورياً لتورّطهم في تفجير السفارتين الأميركيتين في تنزانيا وكينيا في سنة 1998. وفي هذه المحاكمة اتضح مسعى القاعدة للحصول على أسلحة الدمار الشامل: وصف أحد الشهود الرئيسيين في تلك المحاكمة، جمال أحمد الفضل، كيف ساعد في وقت يرجع إلى سنة 1993، أسامة بن لادن في محاولة الحصول على يورانيوم في السودان، ليستخدم في نوع من الأجهزة النووية. وشهد الفضل بأنّ القاعدة كانت مستعدة لدفع 5.1 مليون دولار للحصول على كمية غير معروفة من اليورانيوم. وقد انتهت شهادته بدون حسم. ولعل ذلك كان التجربة الأولى من العديد من تجارب القاعدة التي تعرّضت فيها المجموعة للخداع من قبل انتهازيين، أو ربما لم يكن العرض حقيقياً. الأمر المهم هو أنّ المجموعة كانت تسعى جاهدة للحصول على موادّ نووية في أوائل التسعينيات (1990نات). كانوا مستعدين لفعل ما يلزم، ودفع التكلفة أياً كانت، لكي يحصلوا على مواد شطورة. كان مسار العمل المسؤول الوحيد، رداً على مثل هذه العزيمة الفولاذية، القيام بكل ما يلزم لاستبعاد أي احتمال لإمكان حصول الإرهابيين على المواد الشطورة.

لم تكن تصريحات بن لادن في سنة 1998 فيما يتعلّق بواجبه الديني الحصول على أسلحة الدمار الشامل نابعة من فراغ أيضاً. ففي تلك السنة نفسها أجرت باكستان اختباراً على سلاح نووي. وكانت الخبرات والموادّ اللازمة لتحقيق حلم أسامة بن لادن تقع عبر حدود ملاذه الآمن في أفغانستان. وقد تلقينا معلومات مجزّأة من جهاز استخبارات بأنّ أسامة بن لادن أرسل أيضاً في سنة 1998 مبعوثين للاتصال بشبكة العالم النووي الباكستاني عبد القدير خان. وكان عبد القدير قد بنى على مرّ العقود شبكة دولية من مورّدي القدرة النووية لبيعها

إلى الدول المارقة. ووفقاً للاستخبارات، صدّ عبد القدير عدة طلبات من أسامة بن لادن، على الرغم من عدم اتضاح السبب. غير أنّ الواقع الجديد للتعاون المحتمل بين شبكة نشر منظمة جداً ومجموعة إرهابية ربما يعيد صياغة فهمنا لتهديد أسلحة الدمار الشامل، وطبيعة ردّنا عليه.

قبيل 9/11، عثر جهاز استخبارات صديق مصادفة على معلومات تفيد بأنّ منظمة غير حكومية باكستانية تدعى "أمة تعمير نو" شُكّلت لإقامة برامج مساعدة اجتماعية في أفغانستان. غير أنّ المعلومات أوحت بأنّ لأمة تعمير غرضاً آخر: كانوا يأملون في تقديم خبراتهم وقدرتهم على الوصول إلى المؤسسة العلمية للمساعدة في إنشاء برامج كيمياوية وبيولوجية ونووية للقاعدة. (يمكن أن تكون المنظمات غير الحكومية أداة ملائمة لتوفير غطاء للمنظمات الإرهابية، إذ لديها أسباب مشروعة لنقل الخبرات والمواد والأموال). كانت قيادة أمة تعمير نو تتكوّن من علماء نوويين متقاعدين، وضباط عسكريين، ومهندسين، وفنيين. وكان رئيسها ومؤسّسها، سلطان بشير الدين محمود، المدير السابق للطاقة النووية في لجنة الطاقة الذرية الباكستانية. وكان العديد من زملاء محمود في المؤسسة النووية الباكستانية ينظرون إليه على أنّه مجنون نوعاً ما. ففي سنة 1987 نشر كتاباً اسمه "يوم القيامة والحياة بعد الموت: الإيمان المطلق بالكون كما يراه القرآن". وكان بمثابة دليل يثير القلق على نظرته المنحرفة إلى دور العلم في الجهاد. والرسالة الأساسية للكتاب - من زعيم مجموعة عرضت قدرات أسلحة الدمار الشامل على القاعدة - أنّ العالم سينتهي يوماً ما عما قريب بنار محرقة نووية تؤذن بحدوث يوم القيامة ومن ثم تحقّق نبوءات القرآن.

ربما لم يكن زملاء محمود في أمة تعمير نو يشاطرونه رؤيته الكارثية، لكنّهم يتقاسمون معه ميولهم المتطرّفة. لذا وافق تشوديري عبد المجيد، وهو مهندس نووي بارز من مؤسسة العلوم والتكنولوجيا النووية الباكستانية، في سنة 2000 على لعب دور رئيسي في مساعدة محمود في خطته تشارك أسلحة الدمار الشامل مع طالبان وأسامة بن لادن. وعلمنا أيضاً أنّ أمة تعمير تحظى بقدر من التأييد من ضباط عسكريين معارضين للرئيس مشرّف، لا

سيما مدير جهاز الاستخبارات الباكستانية السابق الجنرال حميد غول. ويبدو أنّ اتصالات أمة تعمير نو بطالبان والقاعدة تلقّت دعماً من عناصر من الجيش ومؤسّسة المخابرات، إذا لم يجر تسهيلها.

طلبت من مديرية العمليات الضغط على كل صلاتنا في كل أنحاء العالم لمعرفة أي شيء ممكن عن الأشخاص والمنظمات التي لديها أسلحة دمار شامل وترغب في تقاسم خبراتها مع القاعدة والمجموعات الإرهابية الأخرى. ولم نحصر استقصاءاتنا بالأصدقاء. فقد تحدّثنا إلى الليبيين أيضاً الذين أكّدوا أنّهم رفضوا مفاتحات من أمة تعمير نو تروّج خبرتها النووية. عقد بن بونك، نائب رئيس مركز مكافحة الإرهاب اجتماعاً سرياً مع موسى كوسا، رئيس جهاز المخابرات الليبي، لمحاولة استخلاص ما أمكن من معرفة طرابلس بالقاعدة. وفي أثناء البحث، سأل بونك كوسا إذا كان قد سمع بأمة تعمير نو. ردّ الليبي قائلاً، "نعم، حاولوا بيعنا سلاحاً نووياً. وقد رفضنا عرضهم بالطبع". أكّدت هذه المعلومات تقريراً منفصلاً من جهاز استخبارات آخر يفيد بأنّ أمة تعمير عرضت على الليبيين تقديم خبرات كيمياوية وبيولوجية ونووية. بدا كلام كوسا صحيحاً إذ إنّنا كنّا على علم، دون أن يعرف ذلك، بأنّ ليبيا ليست بحاجة إلى أمة تعمير لأنّها أمّنت بالفعل خدمات مورّد رفيع لأسلحة الدمار الشامل ـ شبكة عبد القدير خان.

مرّرت السي آي إيه المعلومات عن أمة تعمير إلى زملائها الباكستانيين الذين سرعان ما استدعوا سبعة من أعضاء مجلس إدارتها للاستجواب. كان التحقيق غير موفّق منذ البداية. فقد أنكر مسؤولو أمة تعمير ارتكاب أي خطأ ولم يتمّ عزلهم بشكل صحيح واستجوابهم. بل سُمح لهم بالعودة إلى منازلهم كل يوم بعد الاستجواب. وقد عامل المحقّقون في الاستخبارات الباكستانية مسؤولي أمة تعمير نو بشكل تفضيلي، فقدّموا لهم الاحترام الذي يتلاءم مع مكانتهم في المجتمع الباكستاني. كان ينظر إليهم على أنّهم علماء، رجال قدّموا إسهامات كبيرة إلى باكستان. وقد قرأ ضباطنا السؤال البادي على وجوه ضباط الارتباط الباكستانيين معهم: لا يمكن أن يكون هؤلاء الرجال إرهابيين. وكانت تلك مشكلة واجهناها كثيراً عندما بدأنا تعقّب شبكات أسلحة الدمار الشامل والأدلة التي

ظهرت في الشرق الأوسط وآسيا وإفريقيا وأستراليا، وفي أميركا الشمالية والجنوبية. لا ريب في أنّ القاعدة سعت للحصول على الخبرة العلمية على نطاق عالمي. والسؤال الذي تجب الإجابة عنه بإلحاح هو هل نجحت القاعدة بالفعل؟

حمل إلينا جهاز استخبارات غربي في خريف 2001 معلومة رائعة ساعدت في سبر غور القضية. فقد أخبرهم أحد المصادر أنّه في آب/اغسطس 2001، قبل أسابيع من هجمات 9/11، اجتمع مسؤولا أمة تعمير محمود ومجيد بأسامة بن لادن وأيمن الظواهري في أفغانستان، وهناك حول نار المعسكر تباحثوا في سبل مضيّ القاعدة في بناء جهاز نووي. ضغطت السي آي إيه على الباكستانيين لمواجهة محمود ومجيد بالمعلومات الجديدة. ووضعنا المعلومات الليبية على طاولة البحث. ومرّرنا أيضاً معلومات جديدة جمعتها أجهزة استخبارات أخرى، ولكن دون جدوى.

بعد ذلك وقعت ضربة 9/11، ولم يحدث تباطؤ في هذا المسعى. كانت المخاطر عالية جداً بحيث لا يمكننا تقبل انعدام التقدّم الذي يبديه الباكستانيون. وفي أواخر تشرين الثاني/نوفمبر 2001، أطلعت الرئيس ونائب الرئيس ومستشارة الأمن القومي على أحدث المعلومات الاستخبارية، ومخاوفنا، واحتمال عدم تمكّننا من حل هذه القضية بشكل مرضٍ بدون تدخل الرئيس. وأحضرت معي رئيس قسم أسلحة الدمار الشامل، رولف موات لارسن، وكيفن كـن أكبر محلّل لدينا في الإرهاب بأسلحة الدمار الشامل. وخلال المناقشات التي تلت، سأل نائب الرئيس إذا كنا نعتقد أنّ لدى القاعدة سلاحاً نووياً. رد كيفن، "لو قدّمت إليك تقييماً تحليلياً تقليدياً لبرنامج القاعدة النووي، فسأقول ربما ليس لديهم. لكن لا يمكنني أن أؤكّد لك أنّهم لا يمتلكونها". بعد ذلك أدلى نائب الرئيس بتعليق أعتقد أنّه أسيء تفسيره منذ ذلك الحين، "إذا كان هناك فرصة تبلغ واحداً بالمئة أنّ لديهم هذا السلاح، يجب عليك أن تتابعه كما لو أنّه صحيح".

إنّني مقتنع بأنّ نائب الرئيس لم يقصد أن يوحي، كما أكّد أحدهم، أنّ علينا تجاهل الدليل المعاكس وأنّه يجب تطبيق مثل هذه السياسة على كل التهديدات التي يتعرّض لها أمننا القومي. بل على العكس، لقد أدرك نائب الرئيس بالسليقة أنّه يجب إدارة قضية أسلحة الدمار الشامل بشكل مختلف لأنّ العواقب فريدة ـ

فمثل هذا الهجوم يغيّر التاريخ. وشعرنا جميعاً بأنّ نائب الرئيس يدرك هذه القضية. ولم أكن أشكّ في أنّه مصيب تماماً في الإصرار على أنّه عندما يتعلّق الأمر ببحث أسلحة الدمار الشامل في أيدي الإرهابيين، لا يعود بالإمكان تطبيق إدارة الأخطار التقليدية، وعلينا استبعاد أي احتمال لنجاح الإرهابيين في الحصول على مثل هذه الأسلحة. فلا يمكننا احتمال أي مفاجأة.

أشار الرئيس عليّ بأن أتوجّه إلى باكستان في اليوم التالي وأعرض مخاوفنا على الرئيس مشرّف. فلم نكن نعرف الحدّ الذي ذهبت إليه أمة تعمير نو في تقديم المساعدة إلى القاعدة، لكن أي محادثة حميمة بين مسؤولين نوويين باكستانيين وقيادة القاعدة عن الأسلحة النووية تثير مخاوف خطيرة. نقلتنا طائرة سلاح الجوّ الأميركي 707 التي خدمت ذات يوم كطائرة الرئاسة أنا ورولف وكيفن إلى باكستان. وفي أثناء الرحلة الطويلة بدون استراحة، كتبت نقاط الحديث التي أعتزم إثارتها على دفتر أصفر، مستفيداً من المعلومات المحدّثة التي أتلقاها من لانغلي على متن الطائرة. وقد بدأت بعض الخيوط تتكشّف فيما يتعلّق بارتباطات أمة تعمير نو بالولايات المتحدة والبلدان الأخرى. كنت أعتزم أن أعرض الأمر بصراحة على مشرّف؛ ما من خيار سوى الشفافية التامة لمساعدته في اتخاذ القرارات المناسبة لتهدئة مخاوفنا.

وصلنا في منتصف الليل. وبعد استراحة قصيرة، راجعت خطتي مع كبير ضباطنا في باكستان وبحثت معه الخطوات التالية التي عليه أن يخطوها مع الاستخبارات الباكستانية بعد أن أغادر البلد ـ على افتراض أنّنا سنحصل على تعاون مشرّف. وقد شدّد كبير ضباطنا على أنّ مضيفينا متوتّرون؛ وأنّهم ليسوا على يقين من طبيعة هذه الزيارة غير العادية التي بالكاد أشعروا بها قبل يوم واحد. وأشار إلى أنّه على الرغم من أنّ الأمور هادئة في العاصمة إسلام أباد، فإنّ مستوى التهديد مرتفع وما من أحد يعرف بالضبط ما الذي سيحدث في تلك الأسابيع التي أعقبت 9/11 وتفتقر إلى اليقين. انضمّ السفير الأميركي، ويندي تشامبرلين، لاحقاً إلينا وانتقلنا بسرعة في موكب شديد التسليح في رحلة قصيرة ولكن متوتّرة إلى القصر الرئاسي.

بعد تبادل بعض المجاملات، شرحت للرئيس مشرّف أنّ الرئيس الأميركي

أوفدني لأنقل إليه بعض المعلومات الخطيرة. وبدأت في وصف الاجتماع حول نار المعسكر بين أسامة بن لادن والظواهري ومسؤولي أمة تعمير نو. قلت، "سيدي الرئيس، لا يمكنك أن تتصوّر مقدار الغضب الذي سيثور في بلدي إذا عُلم أنّ باكستان تدلّل العلماء الذين يساعدون بن لادن في الحصول على سلاح نووي. وإذا ما استُخدم مثل هذا السلاح، فسيتركّز الغضب الكامل للشعب الأميركي على من ساعد القاعدة في قضيتها".

نظر مشرّف في كلماتي بعناية لكنه بدأ بالردّ الذي توقّعناه: "لكن يا سيد تنيت، إنّنا نتحدّث عن رجال يختبئون في الكهوف. ربما تكون لديهم أحلام بامتلاك مثل هذه الأسلحة، لكنّ خبرائي يطمئنونني إلى أنّ الحصول على أحدها بعيد عن متناولهم. ونحن نعرف في باكستان ما الذي ينطوي عليه مثل هذا الإنجاز".

كنت أعرف أنّ من بين الخبراء لديه عبد القدير خان، وهو يخضع منذ مدة للتحرّي بسبب جهوده غير المشروعة لنشر أسلحة الدمار الشامل. لكنّني لم أشأ أن ينحرف النقاش نحو خان في هذه المرحلة. فسيكون هناك يوم آخر لهذا الموضوع. القضية المطروحة هي أمة تعمير نو، وهم مسألة مختلفة تماماً.

قلت، "خبراؤك مخطئون سيدي الرئيس". وأخبرته أنّ حالة التجاذب الراهنة بين تصميم الأسلحة وصناعتها وتوافر الموادّ اللازمة يمكّن بضعة رجال مختبئين في موقع ناءٍ - إذا كان لديهم ما يكفي من المثابرة والمال والقلوب السوداء - من الحصول على سلاح نووي واستخدامه. ونقلت الإطلاع إلى رولف الذي أخذ يشرح بالتفصيل كم أصبح التهديد معقولاً، وكيف تغيّر تفكيرنا من ناحية التعامل معه. وعندما فرغ ساد الغرفة صمت وجيز وغير مريح. من الواضح أنّ الرئيس مشرّف كان يفكّر في هذه المعلومات الجديدة. وعندما ردّ بثقة كبيرة، سأل لماذا افترضنا أنّ القاعدة ستتطلّع إلى باكستان من أجل مثل هذه المساعدة. وذكر معلومات أطلع عليها تتعلّق "بالأسلحة النووية السائبة" في روسيا وتوافر المواد النووية في الاتحاد السوفياتي السابق كمصدر أكثر احتمالاً للموادّ والمساعدة. ومع ذلك شعرت بأنّنا قدّمنا حجّتنا.

قلت، "دعني أقول يا سيدي ما الخطوات التي علينا اتخاذها". وعرضت

سلسلة من الخطوات التي تتطلّب إجراء فورياً. ونصحته بأن يتفحّص بعض العناصر في الجيش الباكستاني ومؤسّسة المخابرات. وبالإضافة إلى إجراء تحقيق أشدّ مع أمة تعمير نو، اقترحت أنّه قد يكون من المستحسن أن تجري باكستان جرداً شاملاً لموادها النووية. فإذا نقص منها شيء، يجب أن يعرف بذلك هو وأنا. وسألت، "هل يمكنني أن أنقل إلى الرئيس بوش أنّ بوسعنا الاعتماد عليك"؟ فردّ، "نعم، بالطبع".

سرعان ما ظهرت صورة طائرة 707 التي زيّن بدنها بكلمات "الولايات المتحدة الأميركية" في وسائل الإعلام الباكستانية، مع أنّه لم يمضِ على وجودنا أربع وعشرون ساعة. ولأنّه لم يمضِ على الحرب عبر الحدود في أفغانستان سوى بضعة أسابيع ولا يزال القتال محتدماً، فقد كان المسؤولون الأميركيون والباكستانيون قلقون من احتمال أن يتمكّن الإرهابيون في مكان ما خارج أحد المدارج ومعهم صاروخ سطح جوّ جاهز لإسقاط هذا الرمز من رموز القوة الأميركية. وعند الإقلاع، نفّذ الطاقم صعوداً أكثر حدّة مما كنت أتصوّر أنّ طائرة 707 القديمة قادرة عليه. ونصحنا بأن ننزل ستائر النوافذ في الحجرة المعتمة لأسباب أمنية، لكن لم أتمكّن من الامتناع عن رفع ستارتي. فإذا كانت طائرتنا ستهاجم، فإنّني أريد أن أرى الهجوم. ومن حسن الحظ أنّ المغادرة تمت بدون حوادث، واسترخيت عندما اجتزنا جبال الهملايا المكلّلة بالثلوج تحت أشعة الشمس الساطعة.

عندما وصلت إلى واشنطن، اتضح أنّ الرئيس مشرّف كان صادقاً في كلامه. فقد كثّفت السلطات الباكستانية جهودها في استجواب قادة أمة تعمير نو. كانوا يجرون تحليلاً منهجياً لكل الأدلة التي مرّرناها. وعند مجيء فريق من الخبراء الأميركيين، أجروا اختباراً للكذب على الأعضاء الرئيسيين في أمة تعمير وحصلوا في النهاية على اعترافات أضافت تفاصيل مهمة جديدة إلى القصة. وأكّد محمود كل ما سمعناه عن اجتماع آب/أغسطس مع أسامة بن لادن، بل قدّم أيضاً تصميماً تقريبياً مرسوماً باليد لتصميم القنبلة الذي عرضه على قادة القاعدة. وأبلغ مستجوبيه بأنّه بحث مصاعب صنع السلاح. أخبر بن لادن أنّ "القسم الأكثر صعوبة في العملية هو الحصول على المواد الشطورة". فردّ بن

لادن، "ماذا لو كان لدينا المواد بالفعل"؟ فاجأ ذلك محموداً. وقال إنّه لا يعرف إذا كان ذلك سؤالاً افتراضياً أم أن بن لادن كان يسعى وراء تصميم يمكن استخدامه مع المواد الشطورة التي حصل عليها بالفعل من مكان آخر.

ووفقاً للرواية، عرض مسؤول كبير في القاعدة لم تحدّد هويته حاوية معدنية على الزوّار ربما تحتوي على مادة نووية أو إشعاعية ـ الرواية غامضة بشكل مثير للإحباط. وقد تشارك هذا الناشط في القاعدة أفكاره عن صنع جهاز إطلاق للسلاح باستخدام موارد متوافرة تجارياً. وفي الأشهر العديدة التالية، حلّلنا كل دليل وقلبنا كل حجر في مسعى للحكم هل زوّدت أمة تعمير نو القاعدة بسلاح دمار شامل أم لا. وتابعنا عدداً من الخيوط الأميركية الجدية. ويبدو بأنّنا أحبطنا المنظمة في مراحل مبكّرة من مساعيها لعقد تجارة مع القاعدة. لقد عملت السي آي إيه والإف بي آي وعشرات الشركاء الأجانب معاً بطرق غير مسبوقة لإثبات إجابة سلبية، على أحسن ما يمكن للمرء القيام بذلك. ولقي هذا المسعى نجاحاً من حيث التوصّل إلى طريقة عمل جديدة للتعامل مع التهديدات الجديدة التي برزت في أعقاب 11/9. لكن ما لم نكن نعرفه في ذلك الوقت، ولا نعرفه اليوم، هو كم عدد المجموعات التي تماثل أمة تعمير نو.

لم يكن سبب رحلتي العاجلة إلى باكستان زيغاً وإنما جزءاً من سلسلة ناشئة من التهديدات النووية. وفي الوقت نفسه، كانت مصفوفتنا الإرهابية تحمل إشاعات واهية من عدد من أجهزة الاستخبارات الأجنبية التي يمكن الركون إليها عن تهريب نوع من الأجهزة النووية الصغيرة إلى الولايات المتحدة وأنّ وجهته مدينة نيويورك. أرسلت وزارة الطاقة بهدوء معدّات كشف إلى نيويورك لاكتشاف مصدر غير متوقّع للإشعاع مثل جهاز يمكن تفجيره. وكان ذلك نمطاً يكرّر نفسه مع الوقت. ولصبّ الزيت على النار، زوّد كبير مدرّبي قوات القاعدة شبه العسكرية ابن الشيخ الليبي الموقوف المصريين بمعلومات تراجع عنها لاحقاً بأنّ القاعدة تعاونت مع الجريمة الروسية المنظمة لإدخال "حاويات معدنية تحتوي على مواد نووية" إلى نيويورك. لم يكن بوسعنا استبعاد أنّ هذه السيول الغامضة وغير الموثّقة من المعلومات صحيحة جزئياً، وأنّ واشنطن قد تكون الهدف المقصود. ولم يكن يهم إذا كانت القاعدة تخطط لشن هجوم بأسلحة دمار شامل أو هجوم

تقليدي واسع النطاق، كما كان الكثيرون يخشون في الأيام والأسابيع التي تلت 9/11. في هذه الفترة التي ارتفع فيها التهديد، اتُخذ قرار بعدم تواجد الرئيس ونائب الرئيس في المكان نفسه إذا كان ذلك ممكناً. وحفاظاً على استمرار عمل الحكومة، كان نائب الرئيس يمضي كثيراً من الوقت في "مكان لم يكشف النقاب عنه". وكل من يستهزئ بممارسة تأمين القيادة القومية في أوقات الأزمة لا يعرف حقيقة التهديدات التي كنّا نتعامل معها يومياً. فلم يكن لدى أي منّا شكّ في أنّنا في حالة حرب.

لم تتلاشَ مخاوفنا من حدوث هجمات وشيكة عندما انتهت سنة 2001 وبدأت سنة 2002.

فقد أعلن سليمان ابو الغيث، وهو رجل دين من أصل كويتي والناطق الرسمي باسم القاعدة في بيان نشر على الإنترنت في حزيران/يونيو 2002 أنّ "للقاعدة الحقّ في قتل أربعة ملايين أميركي، بينهم مليون طفل، وتشريد ضعف هذا العدد، وإصابة أو شلّ مئات الآلاف الآخرين". واستند مبرّر أبو الغيث لهذه الأرقام المخيفة على نوع من الحساب السقيم الذي يستكمل تقديراته لعدد المسلمين الذين تسبّبت الولايات المتحدة بمقتلهم أو جرحهم على مرّ السنين. وكان من السهل استبعاد ما تشدّق به باعتباره غلوّاً صادراً عن رجل مصاب بمسّ. لكن كان علينا أن ننظر في احتمال محاولة أبو الغيث تبرير استخدام أسلحة الدمار الشامل في المستقبل بحيث تزيد حصيلة القتلى بكثير على ما سقط في 9/11. وقد تكون مثل هذه الأسلحة نووية، وربما بيولوجية. وقد تكون هجوماً كبيراً غير تقليدي على بنيتنا التحتية. لكن يجب أن يكون أي هجوم كبيراً لتنفيذ تهديدات القاعدة المتواصلة "بتدمير اقتصادنا".

للقيام بذلك، عليهم وضع خطة لا تقل تعقيداً عن مؤامرة 9/11، أعدّتها على الأرجح منذ مدة طويلة خلايا هاجعة تعمل في الولايات المتحدة. وبدأنا ما أصبح بحثاً دائماً عن أي خيوط تفضي إلى الأفراد الذين قد يتناسبون مع الوصف. وتبيّن أنّه ليس هناك نقص في المسلمين الراديكاليين الذين يدرسون في الجامعات الأميركية، ويتكلّمون الإنكليزية بطلاقة، ولديهم القدرة، وربما الحافز،

على إلحاق الأذى بهذا البلد. كان هناك شخصان يمثّلان هذا الصنف على الأقل. وتلاهم آخرون لفتوا انتباهنا في سيل لا ينقطع من التحريات التي أجرتها السي آي إيه والإف بي آي.

التحق محمد بايزيد، يعرف أيضاً باسم أبي رضا السوري، ومبارك الدوري بجامعة أريزونا في الثمانينيات (1980نات). وقد سلكا سبيل التطرّف كطالبين إلى جانب العديد من الطلاب الآخرين الذين تماهوا مع "الجهاديين" الذين يقاتلون الاحتلال السوفياتي لأفغانستان. كان بايزيد والدوري يصليان جماعة مع طلاب انتموا إلى القاعدة فيما بعد ـ رجال مثل وادي الحاج الذي ارتبط لاحقاً بمؤامرة 9/11. وبوجود مثل هؤلاء الأصدقاء، لم يكن من المفاجئ أن نعرف أنّ الدوري وبايزيد انضما إلى أسامة بن لادن بعد أن انتقل من أفغانستان إلى السودان في أوائل التسعينيات (1990نات).

كشفت مراجعة ملفي هذين الرجلين أنّهما يشتركان في الاهتمام بأسلحة الدمار الشامل. درس بايزيد، وهو سوري، الفيزياء، في حين درس الدوري، وهو عراقي، الزراعة. وكان للرجلين علاقة مباشرة ببن لادن وساعدا في إدارة أعماله في السودان. وطوّر الاثنان علاقات عمل مع هيئات سودانية ذات صلة بأسلحة الدمار الشامل. بعد أن ظهر اسم بايزيد مرتبطاً بمحاولة القاعدة شراء اليورانيوم في السودان، أرسل الإف بي آي عملاء إلى السودان لمقابلة الرجلين. وأفاد العملاء بأنّهم لم يستطيعوا التوصّل إلى أسس كافية لتوجيه اتهام إلى أي من الرجلين يبرّر طلب استردادهما، على الرغم من شكوكهم الكبيرة.

في أحد اجتماعات الساعة الخامسة في أواسط سنة 2002، اقترح رولف موات لارسن المحبط أنّنا إذا كنا لا نستطيع اعتقال الرجلين، فربما نتمكّن من دفعهما إلى تغيير الجانب الذي يقفان معه. فأرسلت رولف إلى إفريقيا وزوّدته بتعليمات لمفاتحة العالمين الدارسين في أميركا وفوّضته بمحاولة إنقاذ الأرواح بدلاً من قبضها.

كانت مهمة غير عادية ورأينا أنّ من الأفضل تنفيذها بالتعاون مع جهاز الاستخبارات المحلي. وجد رولف أنّ الاستخبارات المحلية راغبة في الاستماع إلى اقتراحنا ـ طلب مساعدتها في التحدّث إلى الرجلين كل على حدة في موقع

محايد. لن يكون هناك إكراه أو تهديد، وإنما إقناع فحسب. وأوضح رولف المخاطر التي تتهدّدنا جميعاً إذا مُهّد الطريق إلى أي هجوم نووي أو بيولوجي ضدّ الولايات المتحدة من خلال هذا البلد. داعب مسؤول الاستخبارات المحلي لحيته وابتسم وقال، "إنّني أدرك التهديدات الأميركية جيداً. لذا فإنّني أعرف أنّ ذلك ليس تهديداً. إنّه معيار تحمّلون فيه أي بلد... التعاون في مثل هذه المسألة أمر حكيم للمحافظة على الحضارة كما نعرفها كلانا... ولهذا السبب سأوافق على طلبك".

كان اللقاءان كاشفين. لن يكون هناك أي تسوية، أو أرضية مشتركة، أو أي إحساس مشترك بالكرامة والإنسانية مع الناشطين في القاعدة. بل على العكس من ذلك، فقد أفصحا عما يشتركان به من كراهية وحاجة إلى الانتقام. ناشد رولف الرجلين الاتفاق على الاختلاف بشأن الخلافات فيما بيننا، والتركيز على المجال الضيق للمصلحة المشتركة، والإحساس المشترك بالغاية الأخلاقية لبذل كل ما بوسعنا لتجنّب تصاعد الحرب التي، إذا بقيت دون ضوابط، ستؤدي إلى موت آلاف النساء والأطفال الأبرياء دون تمييز. وبعد صمت طويل، ردّ أحدهما بنبرة هادئة وواثقة، "لا... أعتقد أنّ من المشروع قتل الملايين منكم لأنّكم قتلتم الكثير منّا". حدّق رولف طويلاً في عينيه الداكنتين ـ الآن أدرك حساب أبو غيث.

لم يكن الخوف من اهتمام القاعدة بأسلحة الدمار الشامل أكاديمياً. فطالما استبدّ بنا القلق بشأن أمن المواد النووية في الاتحاد السوفياتي السابق. وكلما طلبنا من الروس تطمينات بعدم نقصان أي من المواد التي لديهم، كنّا نتلقى رداً غير مبالٍ بأنّ كل شيء "تحت السيطرة". وقد أصبح الرئيس بوتين أكثر صراحة بعد 9/11 بوقت غير طويل، عندما عرض الرئيس بوش ما أطلع عليه عن أمة تعمير نو وسأل بوتين صراحة إذا كانت روسيا قادرة على تتبّع كل الموادّ التي لديها. فقال الرئيس الروسي، مستخدماً كلماته بعناية، إنّه واثق من أنّ باستطاعته تتبّع كل شيء ـ في أثناء رئاسته. لم يكن راغباً في التكفّل بالفترة التي سبقت ذلك، في عهد نظام يلتسين. لقد كان رداً متعمّد الغموض، لكنه مع ذلك يوحي بأنّ علينا الاهتمام على وجه الخصوص بحوادث التهريب في السنوات الأولى التي أعقبت تفكّك الاتحاد السوفياتي.

بين نهاية 2002 وربيع 2003، تلقينا سيلاً من التقارير الموثوقة بأنّ قيادة القاعدة في المملكة تتفاوض على شراء ثلاثة أجهزة نووية روسية. وقد نقل زعيم القاعدة في المملكة أبو بكر العرض مباشرة إلى قيادة القاعدة في إيران، حيث يقال إنّ سيف العدل وعبد العزيز المصري (يوصف بأنّه المسؤول النووي للقاعدة) رهن شكل مرن من الإقامة الجبرية الذي فرضه النظام الإيراني عليهما. من الواضح أنّ قيادة القاعدة تعلّمت كثيراً من مغامراتها في سوق الموادّ النووية في أوائل التسعينيات (1990نات). أبلغ سيف العدل أبا بكر بأنّ أي سعر لن يكون مرتفعاً إذا تمكّنوا من الحصول على مثل هذه الأسلحة. غير أنّه نبّه أبا بكر بأنّ القاعدة لدغت من بعض المحتالين في الماضي وأنّه يجب استقدام خبراء باكستانيين إلى المملكة العربية السعودية لمعاينة البضاعة قبل الشراء.

ما إن علمت بمفاوضات القاعدة على شراء مكوّنات نووية في المملكة، حتى اتصلت بالسفير السعودي في الولايات المتحدة، الأمير بندر، وقدّمت له كل التفاصيل التي لدي.

على غرار كل الأشخاص الذين يكتشفون هذا التهديد لأول مرة، بدا بندر متشكّكاً. وتساءل عن قدرة القاعدة على الحصول على السلاح ورغبتها في استخدامه داخل المملكة. قلت، "لا ندري إذا كانوا يرمون إلى تفجير السلاح داخل بلدكم أو استخدام المملكة العربية السعودية كنقطة عبور. لكن لديك مشكلة كبيرة في كلا الحالين". وأوضحت أنّه يوجد لدى الاستخبارات السعودية والأميركية معلومات حديثة عن رجال دين مؤيّدين للقاعدة يتناقشون في حكمة مهاجمة العائلة المالكة السعودية. وكانوا يناقشون بتعابير غامضة حكم القرآن بشأن استخدام أسلحة جديدة لا تميّز بين الضحايا. وقلت لبندر، "حتى إذا لم يتوجّهوا نحو القيادة السعودية، فإنّ انفجار سلاح نووي وسط مرفق توزيع النفط الرئيسي لديكم سيدمّر اقتصادكم واقتصادنا. وما من شيء تحبه القاعدة أكثر من ذلك". بدا الخوف واضحاً على بندر من عواقب التهديد المتجمّع، فوافق وأقنع حكومته بتعقّب القاعدة داخل المملكة واعتقالهم. وكان ذلك نقطة تحوّل أخرى في عزم السعوديين على التعامل مع تهديد المتطرّفين كمشكلة تؤثّر على بقائهم.

بين ربيع وصيف 2003، نظّم السعوديون، بمساعدة غير مسبوقة من السي آي إيه، سلسلة من الأعمال الاستباقية الرائعة التي أحبطت عدداً من الهجمات في المملكة، ودمّرت قيادة القاعدة في المملكة خلال العملية. وعلى الرغم من أنّ القاعدة حافظت على تفضيل الهجمات التقليدية، فقد كشفنا للمرة الأولى إشارات واضحة على رغبتها في استخدام أسلحة السيانيد في الهجمات في المستقبل، حيث عثر على السيانيد في منزل أحد الإرهابيين.

وعبر المضيق في البحرين، علمنا أنّ إرهابيين لديهم ارتباطات قوية بالمتطرّفين السعوديين يخطّطون لتنفيذ هجوم بغاز السيانيد على مترو الأنفاق في مدينة نيويورك. فقد ابتكر المتطرّفون جهاز نشر ذكي مصنوع محلياً يدعى مبتكر ـ وهو جهاز قاتل يمكن صناعته بأكمله من موادّ متاحة. وعلى الرغم من أنّ خلية البحرين كانت تعمل باستقلالية عن القاعدة، فقد اتبعوا البروتوكول غير المكتوب بين المتطرّفين بطلب إذن من قيادة القاعدة المركزية لشنّ الهجوم. ومما يثير الخوف أنّ الردّ جاء من أيمن الظواهري نفسه في أوائل سنة 2003 بإلغاء العملية واستدعاء الناشطين الذين كانوا موجودين في نيويورك بالفعل ـ إذ "إنّنا نفكّر في شيء أفضل".

كانت هناك تخمينات لا تنتهي على أعلى المستويات فيما يتعلّق بالتفسير الصحيح لملاحظة الظواهري الغامضة. وما زلنا لا نعرف ما الذي عناه. غير أنّنا نعرف أنّ جهاز السيانيد مبتكر لم يكن يخدم طموحات القاعدة بالقدر الكافي. ولذلك استشارت المجموعة عدة رجال دين سعوديين متطرّفين في مسعى للحصول على فتوى تضفي المشروعية على استخدام أسلحة الدمار الشامل. فأحجم صفر الحوالي، وهو رجل دين راديكالي كتب رسالة مفتوحة إلى الرئيس بوش في أعقاب 9/11 عن تأييد مثل هذه الفتوى. غير أنّ الإرهابيين وجدوا ضالّتهم في الشيخ ناصر بن حامد بن فهد الذي أعطى القاعدة ما تحتاج إليه. ففي وثيقة نشرت في أيار/مايو 2003 بعنوان "رسالة في استخدام أسلحة الدمار الشامل ضدّ الكفّار"، رأى الفهد أنّ وقوع أعداد كبيرة من القتلى المدنيين، يصل إلى الملايين، يصبح مبرّراً إذا جاء كجزء من هجوم يرمي إلى إلحاق الهزيمة بالعدو.

في أعقاب هجمات القاعدة في الرياض في أيار/مايو 2003، أوقف السعوديون عدداً من كبار قادة القاعدة المسؤولين عن التخطيط للهجمات. وكان من بينهم الشيخ ناصر بن حامد بن فهد. وفي أثناء التوقيف، أكّد أنّ القاعدة تفاوضت على شراء أجهزة روسية، لكنّه ادعى الجهل حيال طبيعة هذه الأجهزة، وهل حصلت عليها القاعدة بالفعل. وبعد نحو ستة أشهر رهن الاعتقال، ظهر الفهد على التلفزة السعودية وتراجع عن فتواه وعبّر عن الندم على الخطأ في تفسيره الديني.

بعد عمل كل ما يمكن لإبطال أي تهديد في المملكة العربية السعودية، نقلنا اهتمامنا إلى قيادة القاعدة في إيران. وسعينا لمعرفة المزيد عن اهتمام القاعدة بأسلحة الدمار الشامل عبر كل وسيلة متاحة أمامنا. وكان لدى العديد من ناشطي القاعدة ما يقولونه عن اهتمام المنظمة بأسلحة الدمار الشامل. وكثير منهم تنصّلوا بسرعة أيضاً من كثير مما أبلغونا به. وعلى الرغم من كثير من انعدام اليقين، فإنّنا كنّا مهتمين أيضاً بما تمكّنا من تأييده بمعلومات أخرى متوافرة لدينا. وقد أبلغنا أحد كبار الناشطين في القاعدة أنّ محمد عبد العزيز المصري، الموقوف في إيران، يدير برنامج القاعدة النووي وأنّه أجرى تجارب بالمتفجّرات ليختبر تأثيرات إنتاج مفعول نووي. فمرّرنا المعلومات إلى الإيرانيين على أمل أن يدركوا مصلحتنا المشتركة في تجنّب أي هجوم على المصالح الأميركية.

شكّل عدم قدرتنا على تحديد مصير الأجهزة الروسية مصدر قلق كبير، ليس لي فحسب وإنّما للبيت الأبيض أيضاً. اصطحبت معي رولف إلى اجتماع مع الرئيس وكوندوليزا رايس في أوائل صيف 2003، في ذروة حملة الاعتقالات التي شنّها السعوديون وسيل التهديدات المتعلّقة بالتخطيط لهجوم محتمل في الولايات المتحدة. كان الرئيس مشغول البال على غير عادته. سألني عما يقوم به الروس في الحرب على الإرهاب. فأخبرته بأنّ مساهمتهم مخيّبة للآمال ـ كانوا مشغولين في الشيشان ولم يكونوا فاعلين في الحرب العالمية على الإرهاب، ليس كما نعرّفها نحن حتماً. بدا الإحباط واضحاً على الرئيس، فسأل كوندي رايس عما يجب فعله لإشراك الروس والوصول إلى جوهر التهديد الحالي. أوصت بأن أتصل

بوزير الدفاع إيفانوف، وأشرح مخاوف الرئيس، والحصول على ضمانات من إيفانوف بأن تكثف وكالتي استخباراتنا عملهما لحل مسألة تهديدات أسلحة الدمار الشامل.

كان وزير الدفاع إيفانوف منفتحاً على مخاوفنا ووافق على الفور على استقبال ممثّلين عن السي آي إيه في موسكو. وقد طلبت من رولف السفر إلى موسكو وتنسيق الاجتماعات مع الاستخبارات الروسية. وفي مقرّ قيادة الاستخبارات الروسية (كي جي بي) القديم في موسكو، وتحت صورة للرئيس السابق للكي جي بي أندروبوف، ضغط رولف على نظرائنا الروس ليعملوا معنا بطرق لم يكن يمكن سبر غورها في أثناء الحرب الباردة. هزّت الرؤوس إذ وافق الجميع على أنّ المصالح الأمنية القومية لبلدينا أكثر قرباً مما قد يظنّ المرء. وبعد الانتقال من الملاحظات الافتتاحية الواعدة، سرعان ما اتضح بأنّ الضغط على مستوى عالٍ لم يهيّئهم للأشكال الحميمة من التعاون الملموس المطلوب للتعامل مع تهديد أسلحة الدمار الشامل. وفي التحليل الأخير، كان الوضع لا يزال لعبة جاسوس مقابل جاسوس. فقد أهرق الجانبان الكثير من الدماء لسنوات طويلة بحيث لا يتوقّع حدوث اختراق في هذه القضية. وكما هو متوقّع، دوّن الروس ملاحظات كثيرة وطرحوا أسئلة ثاقبة تتعلّق بالمعلومات التي نتشاركها. لكن أصبح النقاش مربكاً عندما بدأنا بطرح الأسئلة. فلم يكن بوسع الروس إيضاح التقارير التي تلقيناها عن المواد المفقودة من الاتحاد السوفياتي السابق. ولم يقرّوا بأسماء العلماء السوفيات السابقين الذين تفيد التقارير بأنّهم تعاونوا مع القاعدة. ورفضوا الغوص في مسائل تتعلّق بأمن منشآتهم النووية وأسلحتهم النووية، بما في ذلك التقارير التي حدّدت مصادرها للمسؤولين الروس بشأن السرقات المحتملة "لحقائب أجهزة نووية" روسية.

كان رولف يشعر بالخيبة عندما عاد إلى واشنطن، لكنّه قال إنّ من غير المعقول توقّع ما هو أكثر من الروس في قضايا الأمن الداخلي الحسّاسة. وإذا كنّا نريد تحسين نوعية التفاعل بين استخباراتنا، ينبغي لنا إحداث تحول جوهري في السياسة. وعندما تقاعدت، كنا لا نزال نحاول عبور الجسر.

شاءت المصادفة أن نحصل في وقت غير بعيد عن ذلك الاجتماع على

الإثبات الذي كنّا نأمل ألا يكون موجوداً بشأن توافر موادّ شطورة للبيع. ففي صيف 2003، علمنا أنّ المسؤولين اعتقلوا شخصاً يعبر الحدود من جورجيا إلى أرمينيا حاملاً مقداراً صغيراً من اليورانيوم عالي التخصيب. وعلى الرغم من أنّ الكمية المضبوطة كانت تقلّ كثيراً عن المطلوب لسلاح نووي، فإنّه لم يعد بوسعنا أن نتغاضى عن أنّ الجريمة المنظّمة، وشبكات التهريب، والمسؤولين الفاسدين داخل المنشآت النووية يعملون بشكل متناغم لإيجاد زبون - أي زبون - راغب في دفع السعر الجاري لمثل هذه البضاعة. وعلى الرغم من اعتراض هذه الشحنة، فإنّني لست مقتنعاً بأنّنا نستطيع استبعاد احتمال أن تكون إحدى المجموعات الإرهابية قد اشترت يوماً ما ما يكفي من الموادّ الشطورة لصنع قنبلة نووية ناجحة.

بقدر ما كنّا قلقين بشأن المؤامرات النووية، كنّا نحاول بشكل محموم أن نضع أيدينا على كل ما يمكننا عن محاولات بن لادن ومساعديه الحصول على أسلحة بيولوجية وكيمياوية. فقد كان اهتمامهم بالسموم - السيانيد والبوتولينوم، والريسين، وما شابه مثبتاً.

لقد صنع أبو مصعب الزرقاوي، وهو من شركاء القاعدة الكبار، شهرته بإدارة مختبر للكيمياء والسموم ومنشأة تدريبية في بلدة خورمال في شمال العراق بين أيار/مايو 2002 وأوائل 2003. ووطّد الزرقاوي سمعته الرهيبة باكراً بتجربة سمّ السيانيد الذي طوّره في خورمال على أحد شركائه المنكودين - فنجح السمّ ومات المتطرّف شرّ ميتة. وقد أحضر الزرقاوي مساعديه معه منذ أن كان يدير معسكراً لتدريب الجهاديين في هرات بأفغانستان. وتمكّن من إقامة روابط مع جزائريين ومغاربة وباكستانيين وليبيين ومتطرّفين عرب آخرين متواجدين في كل أنحاء أوروبا. وبعد عدّة أشهر من العمل الدؤوب على تحليل الصلات، تمكنا من تحديد الخلايا المرتبطة بالزرقاوي في أكثر من ثلاثين بلداً.

حاك هذا الاتحاد غير المحكم للمجموعات سلسلة من مؤامرات استخدام السموم في أوروبا التي بدأت تنضج في كانون الأول/ديسمبر 2002. وشكّل التفكيك المنسّق لهذه الشبكة القائمة في أوروبا أحد النجاحات العظيمة للحرب على الإرهاب في أعقاب 11/9. فقد تشارك ائتلاف عالمي من أكثر من أربعة

وعشرين بلداً المعلومات الاستخبارية بشكل فوري تقريباً. وتمّ إلقاء القبض على العديد من الناشطين والمراسلين السريين. وأحبطت المؤامرات في المملكة المتحدة وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا، وغيرها من البلدان، وأنقذت العديد من الأرواح. وتمكنا من إبقاء الرئيس ونائب الرئيس والمسؤولين الكبار في الإدارة على اطلاع دائم على التهديدات وردودنا عليها.

بعد مرور وقت قليل على غزونا العراق، قصف الجيش الأميركي معسكر الزرقاوي في خورمال. وحصلنا على تقارير استخبارية بشرية موثوقة وعيّنات جنائية تؤكّد إنتاج السموم والذيفانات في المعسكر. أما بالنسبة إلى مصير الزرقاوي، فقد أشارت معلومات من أحد المصادر أنّه ربما هرب إلى بغداد، حيث خطّط لقيادة تمرّد ضدّ القوات الأميركية. (واستمرّ الزرقاوي في لعب دور رئيسي في التمرّد حتى مقتله في أواسط 2006).

من الصلات الرئيسية الأخرى للقاعدة بالأسلحة البيولوجية يزيد صوفات، شريك الجماعة الإسلامية الذي استضاف أول اجتماع عملاني لخاطفي طائرات 11/9 في شقته في العاصمة الماليزية كوالالمبور في كانون الثاني/يناير 2000. بل إنّ صوفات قدّم الغطاء التجاري لرحلة زكريا الموسوي إلى الولايات المتحدة. كما أنّ صوفات يصف نفسه بأنّه "الرئيس التنفيذي" لبرنامج القاعدة للجمرة الخبيثة. درس صوفات في الولايات المتحدة، ولديه خلفية عسكرية ماليزية، ويتميّز بمؤهّلات متطرّفة خالية من العيوب. في سنة 2000، عرّفه الحنبلي على أيمن الظواهري شخصياً باعتباره الرجل الذي تمكّن من قيادة برناج القاعدة للأسلحة البيولوجية.

لم تدّخر القاعدة وسعاً في محاولاتها الحصول على أسلحة بيولوجية. ففي سنة 1999 جنّد الظواهري عالماً آخر، الباكستاني رؤوف أحمد، لإقامة مختبر صغير في قندهار بأفغانستان يتمّ فيه السعي للحصول على أسلحة بيولوجية. وفي كانون الأول/ديسمبر 2001 وجد محلّل نابه لأسلحة الدمار الشامل في السي آي إيه الخيط الأولي الذي اتبعناه وقادنا في نهاية المطاف إلى الكشف عن شبكات القاعدة للجمرة الخبيثة. فقد تمكنا من التعرّف على رؤوف أحمد من رسائل كتبها إلى أيمن الظواهري. وكشفنا لاحقاً دور صوفات المركزي في

البرنامج. وحدّدنا موقع مختبر رؤوف أحمد في أفغانستان. وحدّدنا المبنى الذي ادعى صوفات أنّه عزل فيه الجمرة الخبيثة في قندهار. وأطلقنا عمليات أدّت إلى اعتقال وتوقيف العديد من ناشطي الجمرة الخبيثة في عدة بلدان.

أظهر الكشف المذهل الناتج عن قصة النجاح المخابراتي هذه أنّ برنامج الجمرة الخبيثة طوّر بموازاة التخطيط لهجمات 11/9. ويمكننا أن نحدّد أنّ برنامج الظواهري أنهي في صيف 2001، عندما أطلع صوفات نائب زعيم القاعدة، إلى جانب الحنبلي، على التقدّم الذي أحرزه في عزل الجمرة الخبيثة. وكانت العملية بأكملها تدار على أعلى مستوى في القاعدة بانعزال تامٍ. وبعد أن أكمل صوفات هذه المرحلة من عمله، هرب من أفغانستان في كانون الأول/ ديسمبر 2001 وألقت السلطات القبض عليه وهو يحاول التسلّل عائداً إلى ماليزيا. واعتقلت السلطات الباكستانية رؤوف أحمد في كانون الأول/ديسمبر 2001. وكنا نأمل في أن يكون ذلك بالإضافة إلى العديد من الإجراءات الأخرى قد أبطلت التهديد بالجمرة الخبيثة، بشكل مؤقّت على الأقل.

يبقى مع ذلك التهديد النووي التهديد الرئيسي من بين كل مساعي القاعدة للحصول على أسلحة الدمار الشامل. وإنّني مقتنع بأنّ هذا هو الطريق الذي يريد أسامة بن لادن وناشطوه سلوكه. فهم يدركون أنّ التفجيرات بواسطة السيارات والشاحنات والقطارات والطائرات تفرد لهم بعض العناوين الرئيسية في الأخبار. لكن إذا تمكّنوا من شنّ هجوم نووي فسيصنعون التاريخ. وستضع مثل هذه الحادثة القاعدة في مصافّ القوى العظمى وتنفّذ تهديد بن لادن بتدمير اقتصادنا وإحلال الموت في كل أسرة أميركية. لقد كان بوسعنا في أحلك أيام الحرب الباردة الاعتماد على أنّ السوفيات يريدون العيش مثلنا. غير أنّ الأمر ليس كذلك مع الإرهابيين. فالقاعدة تتباهى بأنّها تحب الموت فيما نخشاه نحن.

لقد تعلّمنا أنّ حصول مجموعة إرهابية على سلاح نووي لا يقع خارج عالم الممكن. وغالباً ما تساءلت لماذا يجد الكثير من الأشخاص صعوبة في قبول هذا الواقع. في أحد المشاهد في كتاب بعنوان "بروميثيوس الأميركي" من تأليف كاي بيرد ومارتن شيروين، وصف أبو القنبلة النووية الأميركية ج. روبرت أوبنهايمر في سنة 1946 الخوف من الإرهاب النووي. فعندما سئل في جلسة

استماع مغلقة في مجلس الشيوخ "إذا كان بوسع ثلاثة أو أربعة رجال تهريب وحدات من قنبلة نووية إلى نيويورك وتفجير المدينة بأكملها"، ردّ أوبنهايمر، "يمكن ذلك بالطبع، وبوسع هؤلاء تدمير نيويورك". فسأل الشيوخ الذين ارتسمت على وجوههم الدهشة، "ما الأداة التي نستخدمها للكشف عن قنبلة نووية مخبأة في مكان ما في المدينة"؟ فأجاب أوبنهايمر، "مفكّ براغٍ [لفتح كل صندوق وحقيبة]". كان أوبنهاير يدرك بالسليقة ما تعلّمناه بالتجربة: أنّ الإرهاب النووي كان ولا يزال الآن احتمالاً مخيفاً، ومن الصعب جداً إيقافه.

يتحلّى الإرهابيون بصبر شديد. فالخطط الأولى لمهاجمة مركز التجارة العالمي أعدّت قبل عقد من سقوط البرجين التوأمين. ومؤامرة إسقاط طائرة متوجّهة من المملكة المتحدة إلى الولايات المتحدة، وهي المؤامرة التي أحبطت في صيف 2006، تحاكي مؤامرة مشروع بوجينكا. ما مقدار الجهد الذي ترغب القاعدة في بذله وكم تبلغ المدة التي ترغب في انتظارها لكي تشنّ الهجوم النهائي؟ ما هو الهجوم الذي وصفه أيمن الظواهري بأنّه "شيء أفضل" عندما ألغى الهجوم في سنة 2003 على مترو الأنفاق في نيويورك؟

هجوم نووي واحد يمكن أن يغير مجرى التاريخ. وأخشى ما أخشاه أن يكون هذا ما يعتزمونه بالضبط.

الفصل الخامس عشر

تاجر الموت والعقيد

الأمر ليس سهلاً دائماً. نجاحاتكم لا يُحتفى بها - فيما يصاحب إخفاقاتكم طبل وزمر... لكنّني على يقين من أنّكم تدركون مقدار أهمية العمل وضرورته، وكيف سيُحكم على أهمية مساعيكم على مدى التاريخ الطويل.

- الرئيس جون ف. كنيدي في مقرّ قيادة السي آي إيه،
28 تشرين الثاني/نوفمبر 1961

لا تزال كلمات الرئيس كنيدي صحيحة بعد مرور نصف قرن تقريباً. فغالباً ما تكون المشكلة من صنع أجهزة الاستخبارات نفسها. نحن نحجم عن التحدّث عن نجاحاتنا علناً. بل إنّ من المفيد في بعض الأحيان أن يساء فهم المنجزات الإيجابية على أنّها إخفاقات لتضليل الحكومات الأجنبية والمنظمات الشريرة.

غير أنّ ثمة عمليتين ناجحتين حظيتا ببعض الاهتمام الشعبي المحدود في أثناء ولايتي. فتفكيك شبكة عبد القدير خان لنشر الأسلحة النووية وإنهاء برامج أسلحة الدمار الشامل الليبية مثلان كلاسيكيان عن أنواع العمل الذي يمكن أن تقوم به أجهزة الاستخبارات الأميركية، بل عليها القيام به، إذا أردنا تجنّب مستقبل كارثي. كانت شبكة عبد القدير خان لنشر الأسلحة النووية مشروعاً ركّزنا عليه طوال سنوات عملي السبع كمدير للاستخبارات المركزية. وكانت جهودنا ضدّ هذه المنظمة من بين أوثق الأسرار التي احتفظت بها الوكالة. فغالباً ما كنت أطلع الرئيس فقط على التقدّم الذي نحرزه بشأنها.

يعتبر الدكتور عبد القدير خان، وهو عالم معادن، أبا برنامج الأسلحة النووية الباكستانية. وقد درس في أوروبا وحصل على شهادة الدكتوراه من

بلجيكا في سنة 1972. عمل في صناعة الطاقة النووية في هولندا وعاد إلى باكستان في سنة 1976 لمساعدة بلده في منافسة الهند التي كانت قد نفّذت أول تفجيراتها النووية. وقد سرق خان من مسؤوليه مخطّطات تفصيلية ومعلومات منحت باكستان انطلاقة سريعة لدخول العصر النووي. (أدانت محكمة هولندية في سنة 1983 خان غيابياً بالتجسس النووي، لكن نُقض الحكم بعد سنتين بناء على نقطة قانونية).

في السبعينيات (1970نات) والثمانينيات (1980نات)، قاد خان مسعى جريئاً لبناء منشأة لتخصيب اليورانيوم. وقد حظيت جهوده بتقدير كبير بحيث أعادت باكستان في النهاية تسمية منشأة الأبحاث مختبر خان للأبحاث تكريماً له.

في سنة 1979، علّقت الولايات المتحدة المساعدة العسكرية والاقتصادية التي تمنحها إلى باكستان بسبب مخاوفها من محاولات ذلك البلد التوصّل إلى صنع يورانيوم صالح للأسلحة. وفي أواخر الثمانينيات (1980نات) وأوائل التسعينيات (1990نات)، بدأت التقارير تظهر في وسائل الإعلام وسواها عن أنّ باكستان نجحت في إنتاج ما يكفي من المادّة الشطورة لصنع قنبلة خاصة بها.

سرت إشاعات طوال سنوات ووردت نتف من المعلومات الاستخبارية بأنّ خان يشارك الآخرين خبرته القاتلة خارج حدود باكستان. وكان نطاق صلاته الدولية واسعاً ـ في الصين وكوريا الشمالية وفي كل أنحاء العالم الإسلامي. وفي بعض الحالات، كانت هناك إشارات على أنّه يتاجر بالخبرة والمواد النووية مقابل معدّات عسكرية أخرى ـ على سبيل المثال، مساعدة كوريا الشمالية في مساعيها لتخصيب اليورانيوم مقابل تكنولوجيا الصواريخ البالستية. وكان من الصعب جداً معرفة ما الذي يرمي إليه بالضبط، أو إلى أي حدّ يقوم بمساعيه بطلب من الحكومة الباكستانية وتأييدها. كان يفترض أنّ خان موظّف حكومي بسيط ذو راتب متواضع. مع ذلك كان يعيش حياة باذخة ولديه إمبراطورية تواصل توسّعها بشكل دراماتيكي.

على الرغم من أنّ السي آي إيه سعت إلى اختراق عمليات نشر الأسلحة وسبر أغوار تعاملاتها، فإنّه يسود التوتّر عندما تتحرّى هذه الأنواع من الشبكات. فالغريزة الطبيعية تدفعك إلى التصرّف على الفور عندما تعثر على معلومة

استخبارية عن نشر أسلحة نووية. لكن عليك أن تقاوم ذلك الدافع، وأن تتعقّب الروابط إلى حيث تقودك، بحيث إنّه عندما يبدأ العمل، يمكنك أن تأمل بإزالة الشبكة من جذورها وفروعها، لا أن تنجح بإزالتها من أعلى ما يسمح بإعادة توليدها ونموّها ثانية.

في أواخر التسعينيات (1990نات)، كان يدير وحدة مكافحة الانتشار في السي آي إيه، المسؤولة عن هذا المسعى، ضابط في الاستخبارات أخبرني أنّه قرأ وهو طفل كتاباً عن قصف هيروشيما وأنّه شعر بالرهبة من الدمار الذي تحدثه القنبلة النووية. ووصف الكتاب كيف طبعت القنبلة التي قتلت ما يقدّر بسبعين ألف نسمة صورة خيالات ثلاثة أشخاص على أحد الجدران. الأشخاص أنفسهم تبخّروا، غير أنّ صورتهم الذهنية انطبعت في ضمير الضابط وأصبحت جزءاً من الدافع الذي حفزه بعد سنوات على العمل على منع وقوع الأسلحة النووية في الأيادي غير الملائمة.

أدركت الوحدة الصغيرة التي تقوم بهذا الجهد أنّ من المستحيل اختراق شبكات نشر الأسلحة النووية باستخدام أساليب جمع المعلومات الاستخبارية التقليدية. ولا تسمح لي الاعتبارات الأمنية بوصف الأساليب التي استخدمناها.

عملنا بصبر على وضع أنفسنا في موضع الاتصال بالأفراد والمنظّمات التي كنّا نعتقد أنّها تشكّل جزءاً من المشكلة الكلية لانتشار الأسلحة النووية. وكما هو الحال في الغالب، انضمّ زملاؤنا في الاستخبارات البريطانية إلى مساعينا وكان دورهم مهماً جداً في العمل ضدّ هذا الهدف.

اكتشفنا مقدار اتساع شبكة خان الخفية التي تمتدّ من باكستان إلى أوروبا والشرق الأوسط وآسيا. وقد جمعنا أجزاء صورة المنظمة بعضها إلى بعض، وكشفنا فروعها وعلماءها والشركات التي تشكّل واجهة لها وعملاءها وماليتها ومعاملها. وتمكّن جواسيسنا من الحصول على المعلومات من خلال سلسلة من العمليات الجريئة على مدى عدة سنوات.

كان ما علمناه من عملياتنا غير عادي. فقد أثبتنا أنّ خان يسلّم زبائنه أشياء مثل أجهزة الطرد المركزي النووية غير المشروعة. وكان عبد القدير خان

العقل المدبّر وراء كل مساعي الانتشار فيما يتعلّق بكوريا الشمالية وجنوب إفريقيا. وقد أطلعنا الرئيس على ما اكتشفناه.

قال أحد ضباطنا، "سيدي الرئيس، بالمعلومات التي أصبحت بين أيدينا الآن ـ من البداية إلى النهاية ـ عن تخصيب اليورانيوم وتصميم الأسلحة النووية، بإمكان السي آي إيه أن تصنع دولتها النووية".

في أواسط 2003 علمنا الكثير عن المواقع التي تنتج فيها شبكة خان أجهزة لتخصيب اليورانيوم لبعض عملائها وكنّا ندرس اتخاذ إجراء ضدّها. غير أنّ القيام بذلك ربما يحدث انتكاسة مؤقّتة لمخطّط خان، لكنّه لن يمنعه من الظهور في مكان آخر. لذا قدّمنا حلاً جريئاً يشتمل على سلسلة من النُّهُج المنسّقة بعناية تجاه الشبكة.

أثبت ما كشفناه أنّ خان وشركاءه يبيعون مخططات تفصيلية لأجهزة طرد مركزيّ لتخصيب اليورانيوم، بالإضافة إلى التصاميم النووية المسروقة من الحكومة الباكستانية. كما باعت الشبكة سداسي فلوريد اليورانيوم، الغاز الذي يمكن تحويله في عملية الطرد المركزي إلى يورانيوم مخصّب للقنابل النووية. وقدّم خان وشركاؤه لإيران وليبيا وكوريا الشمالية تصاميم لأجهزة طرد مركزي باكستانية قديمة ولنماذج أحدث وأكثر كفاءة. كما وفّرت الشبكة لتلك البلدان مكوّنات لأجهزة الطرد المركزي، وأجهزة كاملة في بعض الأحيان. واستخدم خان وشركاؤه مصنعاً في ماليزيا لصنع الأجهزة الرئيسية. وأمّن ناشطون آخرون في الشبكة مقرّهم في أوروبا والشرق الأوسط وآسيا قطعاً أخرى. وكان نائب خان ـ وهو يدعى ب. س. أ. طاهر ـ يدير شركة حواسيب في دبي استخدمها بمثابة شركة واجهة لشبكة خان، وعمل كمسؤول مالي رئيسي وغاسل أموال للشبكة.

كان لدينا المعلومات عن عبد القدير خان وجماعته ووصلنا إلى مرحلة تحتّم علينا العمل، لكن كان لا يزال هناك بعض المسائل المهمة التي يجب حلّها. ولم يتضح إلى أي حدّ كانت الحكومة الباكستانية تعرف عن تعاملات خان وتدعمها. وكان علينا أن نكتشف ذلك.

لقد برز الرئيس مشرّف بشكل بطولي في أعقاب 9/11 وساعدنا في قتال

القاعدة وطالبان. وأنا الآن أوشك أن أطلب منه أن يتصدّى لرجل حوّل باكستان، بمفرده تقريباً، إلى قوة نووية وينظر إليه على أنّه بطل قومي في بلده.

لا يمكنك أن تقدّم مثل هذه الطلبات على الهاتف، ولا أن تقدّمها حتماً أمام مجموعة كبيرة من الأشخاص. تبيّن أنّ مشرّف قادم إلى مدينة نيويورك لحضور الجمعية العامة للأمم المتحدة، فطلبت اجتماعاً معه على انفراد في 24 أيلول/ سبتمبر 2003. اجتمعنا في جناحه في الفندق. وكان كما نطلق عليه في الاستخبارات اجتماع "أربع عيون" - أنا وهو على انفراد بدون مناولين ومدوّنين للملاحظات.

بدأت بشكره على مساندته الشجاعة للحرب على الإرهاب وأبلغته أنّني سأنقل إليه الآن أخباراً سيّئة. قلت، "عبد القدير خان يخون بلده. لقد سرق بعض أكثر أسرار بلده حساسية وباعها إلى من يدفع أعلى الأسعار". وتابعت قائلاً: "سرق خان أسرار الأسلحة النووية. ونحن نعرف ذلك لأنّنا سرقناها منه".

أخرجت من حقيبتي بعض المخططات التفصيلية ورسوماً لتصاميم نووية سرقت من الحكومة الباكستانية. لست عالماً نووياً، ولا الرئيس مشرّف، لكن أطلعني فريقي بشكل جيّد بحيث يمكنني أن أشير إلى علامات على الرسوم تثبت أنّ التصاميم يفترض أن تكون في خزنة حديدية في إسلام أباد لا في فندق في نيويورك.

وأخرجت مخططاً تفصيلياً لتصميم جهاز الطرد المركزي الباكستاني P1. "لقد باع ذلك إلى إيران". ثم أخرجت تصميماً للجيل الثاني من أجهزة الطرد المركزي P2. "باع هذا إلى عدة بلدان". وبسطت بدون توقّف مستنداً آخر أمام الرئيس مشرّف. "هذه هي رسوم مصنع معالجة اليورانيوم التي باعها إلى ليبيا".

لم يكن هناك أي شكّ في حجم المشكلة ونطاقها.

على الرغم من أنّ مشرّف اعترف لاحقاً بأنّ تلك اللحظات كانت الأكثر حرجاً في رئاسته، فإنّه لم يظهر أمامي أي انفعالات. وطالما وجدت أنّه زبون بارد يبدو أنّه يتقبّل أي كلمة تقولها له.

أبلغته بأنّني أعرف أنّه حاول منذ آذار/مارس 2001 تقييد سفر عبد القدير خان خارج البلاد. ثم أعطيته لائحة مفصّلة عن عشرات الرحلات الخارجية التي قام بها خان على الرغم من التقييد. بل إنّ خان كان يقوم برحلة مبيعات دولية فيما نحن نتحدّث معاً.

قلت، "سيدي الرئيس، إذا حصل بلد مثل ليبيا أو إيران، لا سمح الله، أو منظّمة مثل القاعدة، على جهاز نووي يعمل، وعلم العالم أنّه جاء من بلدك، فإنّني أخشى من أن تكون النتائج مدمّرة".

اقترحت بعض الخطوات التي يمكننا القيام بها معاً لمعرفة مقدار فساد خان ووضع حدّ حاسم لذلك.

طرح الرئيس مشرّف بعض الأسئلة ثم قال ببساطة، "شكراً لك يا جورج، سأهتمّ بهذا الأمر".

لم يمضِ وقت طويل على عودة الرئيس مشرّف إلى باكستان، حتى نجا من محاولتي اغتيال بإيحاء من القاعدة.

في كانون الأول/ديسمبر تسرّبت أنباء عن تحقيق كبير يجري فيما يتعلّق بأنشطة مختبر خان للأبحاث. وفي 25 كانون الثاني/يناير 2004، أعلن المحقّقون الباكستانيون أنّ خان قدّم مساعدة تقنية غير مأذون بها إلى برنامج إيران النووي مقابل عشرات ملايين الدولارات. وبعد ستة أيام، صُرف خان من منصبه "كمستشار علمي" لمشرّف للسماح باستئناف التحقيق. ثم في أوائل شباط/فبراير، أعلنت الحكومة الباكستانية أنّ خان وقّع على اعتراف يقرّ فيه بمساعدة إيران وليبيا وكوريا الشمالية بتقديم تصاميم وأجهزة لبرامج الأسلحة النووية لديها.

ظهر خان على التلفزة الوطنية في باكستان في 4 شباط/فبراير وأدلى بكلمة استغرقت ثلاث دقائق بالإنكليزية. قال، "إنّني أتحمّل المسؤولية الكاملة عن أفعالي وأطلب منكم الصفح". وعبّر عن عميق "الإحساس بالأسف والألم والندم" قائلاً إنّ أفعاله تمّت "بنية حسنة" لكنّها كانت ناتجة عن "أخطاء في الحكم".

في اليوم التالي عفا عنه مشرّف لكنّه وضعه تحت الإقامة الجبرية الدائمة. كنّا نفضل أن يواجه خان المحاكمة، ونريد أن يقوم محقّقون أميركيون ومن الوكالة الدولية للطاقة الذرية باستجوابه بشكل موسّع عن تعاملاته، مع ذلك فإنّ النتيجة تعتبر نجاحاً كبيراً.

في عالم انتشار التقنية النووية الجديد، حلّت محل الدول القومية شبكات غامضة مثل شبكة خان قادرة على بيع برامج أسلحة نووية كاملة لمن يدفع أعلى الأسعار. وتقدّم شبكات من المصرفيين والمحامين والعلماء والصناعيين مركز خدمة شامل لمن يرغب في الحصول على تصاميم ومواد تلقيم وقدرات صناعية ضرورية لإنتاج الأسلحة النووية. وبمساعدة خان، تستطيع البلدان المتخلّفة اختصار سنين من الوقت الذي يلزمها لصنع أسلحة نووية.

تتبّعت مجموعة صغيرة من ضباط استخباراتنا، العاملين عن كثب مع حلفائنا البريطانيين، بصبر وأناة شبكة خان ما يقرب من عشر سنوات. وقد حقّقوا نجاحاً باهراً. في اليوم السابق على آخر أيامي كمدير للاستخبارات المركزية، توجّهت إلى المكتب الصغير وقدّمت مداليات إلى الضابط الذي قاد المسعى وإلى الفريق بأكمله.

ما لا نعرفه هو عدد الشبكات المماثلة لشبكة خان ـ التي تعمل دون أن تكشف ـ وتعرض النصح والتجهيزات القاتلة على كل من يمتلك المال لدفعه لها. وفي السوق الحالية، يمكنك أن تصبح قوّة نووية إذا كنت تمتلك مئة مليون دولار.

امتزجت شبكة خان عن قرب بنجاح استخباري كبير آخر. فمن خلال عمل الاستخبارات الأميركية والبريطانية، تخلّت ليبيا، وهي بلد منبوذ منذ مدة طويلة، عن برامج أسلحة الدمار الشامل لديها دون إطلاق طلقة واحدة.

كانت السي آي إيه تعقد اجتماعات سرية مع مسؤولين ليبيين كبار منذ سنة 1999. وقد صمّمت جهودنا لمحاولة حل القضايا المتعلّقة بالإرهاب ومعرفة ما أمكن من الليبيين عن المجموعات الإرهابية الإسلامية المختلفة. عقدت هذه الاجتماعات التي جرت مع زملائنا البريطانيين في عدة مدن أوروبية. كان يقود الوفد الليبي رئيس الاستخبارات لدى العقيد معمر القذافي، موسى كوسا،

الحاصل على شهادة ماجستير من جامعة ولاية متشغن في سنة 1978. ولعل ما يوضح العالم السوريالي الذي يجب علينا أن نعمل فيه، أنّ ضباط السي آي إيه وجدوا أنفسهم يتبادلون المجاملات مع رجل تعتبره بعض الروايات العقل المدبّر وراء تفجير رحلة بانام 103 في كانون الأول/ديسمبر 1988 التي أودت بحياة 270 شخصاً.

تواصلت هذه الصلات عدة سنوات، إلى أنّ أدانت المحكمة الاسكتلندية أحد ضابطي الاستخبارات الليبية بالتآمر في تفجير الطائرة وبرّأت الآخر. كان تعاون ليبيا مع المحكمة الاسكتلندية، بالإضافة إلى إجراءات أخرى، علامات ـ خافتة في الواقع ـ على أنّ ليبيا ربما تبحث عن طريقة للخروج من مأزق الإرهاب الذي علقت فيه منذ أكثر من عشرين عاماً.

في أعقاب هجمات 9/11، أدان العقيد القذافي علناً الأعمال الإرهابية، ووصفها بأنّها "رهيبة"، وأعلن أنّ الشعب الليبي مستعدّ لإرسال مساعدات إنسانية إلى أميركا. وكانت تلك إشارة مثيرة للاهتمام.

تبادلنا بعض بيانات تتبّع الإرهاب مع ليبيا في أعقاب 11 أيلول/سبتمبر، لكن محور اهتمامنا كان تعقّب القاعدة في أفغانستان، لذا خفتت اتصالاتنا مدّة من الزمن. وفي آذار/مارس 2003، فاتح مبعوث للعقيد القذافي مسؤولين بريطانيين بصورة غير رسمية. قال إنّ القذافي يفكّر في التخلّي عن برامجه لأسلحة الدمار الشامل وسأل إذا كان الغرب مستعداً لرفع العقوبات عن ليبيا إذا فعلت ذلك.

سافر مسؤول كبير في الاستخبارات البريطانية إلى الولايات المتحدة فيما بدأت الحرب في العراق. اجتمعت به في اليوم التالي. وبعد خمسة أيام، انضممت إلى الرئيس بوش ورئيس الوزراء البريطاني بلير في كمب ديفيد. كان بصحبة بلير نظيري السير ريتشارد ديرلوف، وهو أحد أمهر وأقدر ضباط الاستخبارات الذين عملت معهم. وكان يحظى بمصداقية فورية لدى الزعماء السياسيين على جانبي الأطلسي، نظراً لعمق فكره وفصاحته.

على الرغم من أنّنا صرفنا مجمل الوقت في الحديث عن العراق، فقد بحثنا

أيضاً مبادرة القذافي المفاجئة. ها نحن بعد أيام فقط على بدء غزو العراق الذي حفزته، جزئياً على الأقل، مخاوفنا بشأن برامج صدام النووية والبيولوجية والكيمياوية، وفجأة تريد دولة مارقة أخرى التحدّث عن احتمال التخلّي عن برامجها.

تناقشنا بشأن دوافع القذافي. بدا لنا أنّ الليبيين أدركوا أنّهم لم يحقّقوا شيئاً من محاولتهم المكلفة جداً للحصول على أسلحة الدمار الشامل. وكانوا يكافحون لإيجاد مكان لهم في العالم - فليبيا هي الرجل الغريب في العالمين العربي والإفريقي. ولا يمكنك أيضاً إلا أن تأخذ في الحسبان الأثر الذي يحدثه 150،000 جندي أميركي في تركيز الأفكار.

أياً يكن الزخم، فلا شكّ في أنّ ذلك يشكّل فرصة لا يمكن أن نستبعدها. عدت من كمب ديفيد واستدعيت إلى مكتبي جيم بايت وستيف كابس، وهما أعلى ضابطين في جهازنا السري. أطلعتهما على الفرصة التي لدينا مع ليبيا وأبلغتهما وجوب التعامل معها على مستوى عالٍ وبتكتّم شديد. كنت أنا وبايت غارقين حتى آذاننا في عملية حرية العراق، لكنّنا وجدنا المرشّح المثالي في كابس. وستيف أحد أقدر ضباط الحالات الذين كنت محظوظاً بمعرفتهم. وهو يتقن الروسية والفارسية وتعامل مع بعض أصعب المهمات التي يمكن أن تعرضها الوكالة. وضعت المشروع بين يديه وعدت إلى الاهتمام بالعراق. فُوّض كابس ونظير بريطاني بالمهمّة كل عن جهازه. فحددا موعداً مع الليبيين للتأكّد مما إذا كانوا جادّين حقاً بشأن التخلّي عن برامج أسلحة الدمار الشامل لديهم.

سافر كابس ونظيره البريطاني إلى مدينة أوروبية في أواسط نيسان/ أبريل. كانت الخطة تقضي في البداية بأن يقابلا رئيس الاستخبارات الليبية موسى كوسا والدبلوماسي الليبي فؤاد سلتني في الفندق الذي ينزلان فيه على مائدة الفطور. انتقى ستيف وزميله طاولة تتيح لهما رؤية المطعم بأكمله. وقبيل حلول وقت الموعد، دخل شابان من أصول شرق أوسطية. لاحظ كابس أنّه يظهر عليهما ملامح المهنيين الأمنيين. وبعد لحظات، دخل إيهود باراك، رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق المطعم. من الواضح أنّ الجو لم يعد ملائماً لإجراء مناقشات حساسة. بينما واصل كابس مراقبة الإسرائيليين، اعترض البريطاني الليبيين

وأخذهما إلى غرفة اجتماعات في الطابق العلوي في الفندق. وسرعان ما انضم كابس إليهم.

بعدما جلس موسى كوسا، وهو رجل طويل حسن الهندام، بدأ حديثاً طويلاً معلّباً عن موقف ليبيا. وكنّا قد قرّرنا ألا نعطي الليبيين أي مادّة خطية من الولايات المتحدة في الاجتماع الأول، لكن كابس نقل رغبة الرئيس في أن تتخذ ليبيا الخطوات اللازمة للعودة إلى "أسرة الأمم".

استغرق ذلك الاجتماع الأول أكثر من ساعتين. وبعد بعض النقاش، اعترف موسى كوسا بأنّ بلده انتهك كل معاهدة وقّع عليها للحد من الأسلحة. ثم قال إنّهم يريدون التخلّي عن برامج الأسلحة لديهم، وأنّ علينا أن نثق بهم، وطلب إشارة على النية الحسنة من جانبنا.

أوضح ستيف وزميله البريطاني مبدأ "الثقة ولكن الإثبات" الذي شهره الرئيس ريغان وقالا إنّ بلديهما لن يقدّما علامات على النية الحسنة إلى أن يصل خبراء على الأرض في ليبيا ويتحقّقوا من مدى اتساع المقدّرات الليبية، ويطمئنّوا إلى أنّ البرامج قيد التفكيك.

عندما عاد ستيف من رحلته، أخذته إلى المكتب البيضاوي ذات صباح لإطلاع الرئيس على ما رشح. على الرغم من عدم تحقّق شيء ملموس، فقد كنّا نتوقّع حدوث اختراق حقيقي. وبدأنا نحن والبريطانيون نجمع فرقاً من خبراء أسلحة الدمار الشامل الذين قد يتوجّهون إلى ليبيا للتفتيش على برامجها.

لكن الليبيين بدؤوا يجرجرون أقدامهم. وبدا أنّهم غير جاهزين بعد لكي يأتي أجانب ويتفحّصوا برامج أسلحتهم. انتقلت إلى لندن في أواسط أيار/مايو للاجتماع بنظرائي. وكان من بين موضوعات البحث كيف نسرّع العملية. في وقت لاحق في ذلك الشهر، دعا كابس وضابط بريطاني كبير الليبيين إلى اجتماع في إحدى العواصم الأوروبية. وقد حضر الاجتماع ابن القذافي سيف الإسلام إلى جانب موسى كوسا.

بدأ سيف يلعب دور المفاوض المتشدّد، فأبلغ ستيف وزميله البريطاني بما يتوقّعه الليبيون منهما قبل أن يحدث أي شيء من جهتهم. سمح ستيف

والبريطاني لنجل العقيد بمتابعة حديثه ثم قاطعاه. قال ستيف، "عليكم أن تدركوا أنّه لن يحدث شيء من ذلك. لن نقدّم أي تنازلات إلى أن يؤكّد رجالنا على الأرض أنّ كل ما تقولونه لنا عن مخزوناتكم ونواياكم صحيح. رجاء عُدْ وأبلغ والدك بذلك".

مضت عدة أشهر إضافية دون إحراز تقدّم في الجانب الليبي. وعقد اجتماع آخر في آب/أغسطس، هذه المرة بدون نجل القذافي. فقد دعا موسى كوسا ستيف وزميله البريطاني إلى المجيء إلى ليبيا والاجتماع بالقذافي نفسه. وقد أوعز إلينا الرئيس بوش بعدم تقديم أي وعود إلى أن نحصل على برهان متين على النوايا الليبية ودليل على أن لا رجعة عن قرارهم.

توجّه ستيف وزميله البريطاني إلى طرابلس في أوائل أيلول/سبتمبر. وكما هو معهود في الشرق الأوسط، أرجئ الاجتماع الموعود عدة مرات فيما انتظرا في الفندق على شاطئ المتوسّط. وقد نبّههما موسى كوسا إلى أنّ الدقائق القليلة الأولى من الاجتماع مع القذافي ربما تكون "قاسية قليلاً".

أخيراً في وقت مبكّر من الليل استُدعيا. قادهم موسى كوسا بنفسه إلى مكتب القذافي. وفي الطريق وجد الوقت ليقول لهما إنّ المكان هو الموقع نفسه الذي قصفه الأميركيون في سنة 1986، وقُتلت فيه إحدى بنات القذافي بالتبنّي على ما يزعم.

أُدخلا إلى مكتب القذافي الواسع. كان هناك مصباحان كبيران على جانبي مكتب كبير يعلوه حاسوب شخصي حديث. (علم ستيف أنّ القذافي يمضي ساعات في تصفّح الوب، لمتابعة التطوّرات الجارية في العالم الخارجي). كان الزعيم ينتعل شبشباً إيطالياً ثميناً ويرتدي قميصاً مزوّقاً بخريطة لإفريقيا. بعد مقدّمات وجيزة، جلس الزائران وأطرق موسى كوسا رأسه كما لو أنّه يعرف ما سيلي، وأخرج المترجم دفتر ملاحظاته. بدأ القذافي على الفور بهجاء الغرب، والولايات المتحدة على الخصوص، على كل جريمة يمكن تصوّرها. وقد وجد المترجم صعوبة كبيرة في متابعة الكلمات العربية فيما كانت تتطاير من فم القذافي.

بعد مرور سبع عشرة دقيقة تقريباً من النقد القاسي، رفع موسى كوسا رأسه كما لو أنّه عرف أنّ الخطاب يوشك أن ينتهي. استنفد القذافي طاقته، فتوقّف ليأخذ نفساً للمرّة الأولى وابتسم. ثم قال، "يسعدني لقاؤكما. وشكراً على قدومكما". وبعد ذلك دخل في صلب الموضوع.

كرّر قول "نريد تنظيف الملف". وكل شيء موضوع على الطاولة. وفي إحدى المراحل ذُكرت برامج أسلحة الدمار الشامل الليبية، فاسترسل القذافي الذي ادّعى أن ليس لديه برامج أسلحة دمار شامل. وأعقب ذلك نقاش عما تعنيه "أسلحة الدمار الشامل" بالضبط، وبعد ذلك تواصل البحث. وفي مرحلة أخرى، ذكر أحدهما أنّ الولايات المتحدة وبريطانيا تريدان إجراء "تفتيش" لمنشآت الأسلحة الليبية. غضب القذافي ثانية، لكن اتضح في النهاية أنّنا لو أسمينا الأمر "زيارات" بدلاً من "أعمال تفتيش" فلن تعود هناك مشكلة كبيرة.

استمرّ الاجتماع نحو ساعتين ونصف الساعة. وانتهى بدون أي نتيجة سوى قول القذافي، "سووا الأمور مع موسى كوسا". لكن في الطريق خارج المكتب، أُبلغ الزائران بأنّ نجل القذافي سيف، الذي لم يكن حاضراً في مكتب والده، يريد الاجتماع بهما على الفور. انتقلا بالسيارة إلى منزل سيف على شاطئ البحر، حيث بدا أنّ العاملين أخرجوا أثاث غرفة الجلوس ووضعوه في الخارج على رمل المتوسّط. كان الوقت عندئذٍ يقارب منتصف الليل، فتناولا عشاء متأخّراً جداً وأطلعا نجل الزعيم الليبي على الموقف.

عندما عاد كابس إلى الولايات المتحدة، اصطحبته لإطلاع الرئيس ثانية. علمت أنّ ستيف غير مفرط في الحماسة للوضع ولا فاتر الحماسة. فقد قدّم للرئيس تقييمه بأنّ لدى الليبيين العديد من الأسباب التي تدعوهم إلى الرغبة في التوصّل إلى اتفاق الآن. وأوضح أنّ خوفهم من الإسلاميين كبير مثل خوفنا. وإذا ما وجدوا طريقة يُرضون بها الغرب، فإنّ بوسع الليبيين إرسال أنبه أبنائهم إلى الجامعات الأميركية، وبوسعهم اجتذاب الشركات النفطية الكبرى لمساعدتهم في تعزيز ازدهار اقتصادهم الذي يروغ منهم. ومع ذلك فإنّه قال إنّ السجل الليبي يشير إلى أنّهم من المرجّح أن يتردّدوا قبل التوصّل إلى اتفاق.

كانت المسألة لا تزال مغلقة بصورة استثنائية. أطلعت كولن باول عما

نعتزمه، وأبلغنا ريتشارد أرميتاج وبيل بيرنز، المسؤول الرئيسي في وزارة الخارجية عن شؤون الشرق الأوسط. فإذا نجح هذا المسعى في النهاية، فستكون مهمّتهم العمل على تطبيع العلاقات مع ليبيا.

في خريف 2003، اندمج عنصرا نجاحينا معاً ـ عبد القدير خان وليبيا. فمن خلال عمليتنا ضدّ خان، علمنا أنّ سفينة مسجّلة في ألمانيا، تدعى بي بي سي تشاينا، تحمل قطع أجهزة طرد مركزي متوجّهة إلى ليبيا. وبعد أن عبرت قناة السويس، عملنا على تحويل وجهة السفينة إلى ميناء تارانتو الإيطالي، حيث وصلت إلى هناك في 4 تشرين الأول/أكتوبر. عثر المفتّشون هناك على قطع أجهزة طرد مركزي في حاوية طولها أربعون قدماً مدرجة في بيان شحن السفينة بأنّها "قطع آلات مستعملة".

كنّا مسرورين لأنّنا اعترضنا الشحنة، لكنّنا تردّدنا في المبالغة في أهمية الاكتشاف في ذلك الوقت، على أمل أن نتمكّن من استخدام الواقعة لنرسل إلى الليبيين رسالة مفادها أنّنا نعرف كل شيء عن خططهم ونعطيهم حافزاً أكبر على نبذ كل أسلحة الدمار الشامل لديهم.

أوفد البريطانيون ضابطاً كبيراً إلى ليبيا لإبلاغ القذافي قبل أن يصل نبأ ضبط الشحنة إلى الصحف. وقد زعم الليبيون أنّ الشحنة كانت مرتّبة قبل أن تبدأ المفاوضات السرية الحالية وأنّ الأشخاص المسؤولين عن مراقبتها لم يعلموا بأمر القرار الوشيك للتخلّي عن أسلحة الدمار الشامل.

كان القليل من المسؤولين الحكوميين الأميركيين يعرفون عن "القناة الخلفية" للمفاوضات مع الليبيين. وكان بعض الأشخاص البارزين الذين لا يعرفون بأمر المحادثات السرية يريدون إذاعة خبر ضبط القطع. وعلمنا أنّ وكيل وزارة الخارجية للحدّ من الأسلحة، جون بولتون، يعتزم عقد مؤتمر صحافي لذكر الحادثة كنجاح كبير "لمبادرة أمن الانتشار"، وهو برنامج أعلن عنه الرئيس قبل سنتين لتعزيز التعاون الدولي في الحدّ من شحنات الأسلحة غير القانونية. والحقيقة أنّ الإمساك بسفينة بي بي سي تشاينا لا علاقة له البتة بالبرنامج. كنّا نخشى من احتمال أن يلغي القذافي الاتفاق بأكمله بسبب الإحراج إذا أطلق المسؤولون الأميركيون لغة الهجوم المعهودة والمستحقة على ليبيا.

اتصلنا بريتشارد أرميتاج، وهو من القلائل في وزارة الخارجية المطلعين على مساعينا المتواصلة، وطلبنا منه الإيعاز إلى بولتون بالتنحي جانباً. جاء الإيعاز غامضاً بالنسبة إلى بولتون وأدى إلى اتصاله بكابس وتوبيخه على عدم التوجّه إليه مباشرة.

بعد أن منحنا الليبيون في النهاية الموافقة على زيارة فرق التفتيش، توجّهت مجموعة من خبراء الأسلحة في السي آي إيه من الولايات المتحدة إلى المملكة المتحدة لاصطحاب زملائهم البريطانيين. وفي 19 تشرين الأول/أكتوبر انتقلوا إلى ليبيا بطائرة لا تحمل تسمية. فمنظر الطائرة التي تحمل تسمية "الولايات المتحدة الأميركية" شيء لم يكن الليبيون ولا نحن مستعدّين لشرحه. وقبيل الهبوط مباشرة، أبلغ الطاقم كابس أنّ طرابلس ترفض منحهم الإذن بأن يحطّوا. لم يعلم أحد إذا كان ذلك إساءة بيروقراطية أم أنّ الليبيين تردّدوا ثانية، لذا أبلغ ستيف الطاقم أن يطلبوا من برج المراقبة الاتصال بموسى كوسا إذا كان لديهم أي سؤال عن وصولهم. وخلال دقائق مُنح الإذن بالهبوط. ظنّ ستيف أنّ تكتّم الليبيين على وصول الفريق أمر جيّد. لكن عندما درجت الطائرة نحو المحطة الطرفية، نظر ستيف من نافذة الطائرة وشاهد فرقة راجلة تتخذ مواقعها. تبيّن فيما بعد أن لا داعي للقلق - فالفرقة موجودة لتقديم التحية لزائر آخر - وتوقّفت طائرة السي آي إيه في موقع بعيد.

كانت المبادرة الليبية سرّاً كبيراً في بلد القذافي، مثلما أبقيناها سراً مكنوناً في الولايات المتحدة. جرى اصطحاب كابس ونظيره البريطاني وفريقيهما إلى مجمّع احتشد فيه جمع كبير من المسؤولين المحليين. وكان بوسع كابس أن يعرف أن ليس لدى الليبيين أي توجيه عما يقولونه للزوّار. بدا عليهم الخوف وربما اعتقدوا أنّ الإجراء بأكمله اختبار للولاء للقائد العظيم لمعرفة من منهم الأقدر على التكتّم. وأخيراً، توصّل الليبيون ببطء، على مدى عدة أيام، إلى أنّ من المفترض بهم كشف ما يعرفونه وأنّ ذلك ليس ضرباً من ضروب الخداع.

في 21 تشرين الأول/أكتوبر، بعد مضي يومين من التقدّم المحدود، طلب القذافي الاجتماع بكابس بمفرده. وفي المكتب الكبير، عاود القذافي إطلاق انتقاده المعهود. وبعد مدة من الوقت توقّف وسأل إذا كانت الولايات المتحدة ستفي

بالتزاماتها حقاً إذا ما تخلّى عن برامج أسلحة الدمار الشامل. أجاب كابس، "نعم، الرئيس رجل يلتزم بوعوده. لكن إذا شعر بالاستخفاف بوعده... فإنّه ذو طبع جادّ جداً". وواصل القذافي تكرار أنّه يريد "تنظيف الملف، تنظيف الملف".

بعد بضعة أيام، تباطأت الأمور ثانية. لذا لجأ ستيف وزميله البريطاني إلى روتين "حزم الحقائب" المجرّب والناجح. فأمرا المفتشين عن الأسلحة بحزم أمتعتهم واتصلا بالطائرة للمجيء ونقلهم. فصاح موسى كوسا قائلاً، "إنّكم متعبون جداً"، لكنّه أمر بمزيد من الانفتاح وأُفرغت الحقائب.

كان التقدّم المحرز بطيئاً، حيث كان الليبيون يعرضون على المفتشين الأميركيين والبريطانيين الشوط المقطوع في برامج الأسلحة المختلفة. وفي العديد من الحالات، حاول الليبيون إخفاء أجزاء من برامجهم، دون أن يدور في خلدهم مقدار ما نعرفه بالفعل. فقد أرونا صواريخ سكود بي التي لديهم، فقلنا، "حسناً، أين توجد صواريخ سكود سي"؟

عندما أطلِع مفتشونا على منشأة تخزين للمواد الكيمياوية الشديدة السمية، أصيبوا بالذهول. لم تكن المفاجأة أنّ الليبيين يمتلكون المواد الكيمياوية المميتة، ولكن لأنّها مخزّنة في جرار بلاستيكية كبيرة ولأنّ احتياط السلامة الوحيد الذي يتبعه الليبيون هو سدّ أنوفهم عند دخول المنشأة. تراجع الأميركيون على عجل وارتدوا بدلات وقاية من المواد الكيمياوية تغطي الجسم بأكمله قبل أن يعاودوا دخول المخزن.

استغرقت عملية جرد البرامج المختلفة عدة أشهر. غير أنّ الليبيين كانوا أكثر تشدّداً في عدم التعاون في المجال النووي. ولم يكن لديهم أي فكرة عن مقدار ما نعرفه عن برنامجهم بالفعل.

في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر 2003، دعا ستيف ونظيره البريطاني موسى كوسا إلى اجتماع. قالا له، "نعرف أنّكم اشتريتم مرفقاً لأجهزة الطرد المركزي". وعندئذٍ أدرك الليبيون أنّه لا مجال للتراجع. فبعد أن بدؤوا بإبلاغنا عن برامجهم، لم يعد أمامهم سوى إكمال المسعى نظراً لما نعرفه بالفعل.

في الواقع، كنّا نعرف كل ما يجب أن نعرفه عن برنامجهم بسبب عمليتنا

ضدّ شبكة خان. وكان الأمر شبيهاً بلعب بوكر عالي المخاطر وأنت تعرف أوراق خصمك. وفي هذه الحالة كانت المخاطر التفكيك التام والسلمي لمشروع الأسلحة النووية الذي كان سيمنح العقيد قدرة الأسلحة النووية في نهاية المطاف.

في بعض الأحيان كنّا نعرف أكثر مما يعرفه الليبيون أنفسهم. وفي إحدى المراحل قلنا لهم، "نعرف أنكم دفعتم مئة مليون دولار للحصول على كل هذه الأشياء من عبد القدير خان". فساد صمت محيّر لدى الجانب الآخر. "مئة مليون دولار؟ ظننا أنّ السعر مئتا مليون دولار"! يبدو أنّ أحدهم حقّق ربحاً هائلاً.

في أواسط كانون الأول/ديسمبر، كان قد أحرز ما يكفي من التقدّم بحيث يتمّ الإعلان عن الاتفاق. خضع ذلك لتنسيق مدروس؛ يقوم القذافي أولاً بالإعلان أمام شعبه أنّه قرّر التخلي عن برامج أسلحة الدمار الشامل. وبعد ذلك يدلي رئيس الوزراء البريطاني بتعليقات علنية يرحّب بها بتلك الأخبار، تليها ملاحظات من الرئيس بوش. تمّ تحديد الموعد في 19 كانون الأول/ديسمبر. ثم في اللحظة الأخيرة جاء خبر من ليبيا بأنّ العقيد يريد تأخير الموعد. ظننا أنّه يريد سحب البساط من تحت الاتفاق. لكن تبيّن أن التفسير بسيط. كان المنتخب الليبي لكرة القدم سيلعب مباراة تنقل على التلفزة في تلك الليلة، ولم يشأ القذافي إزعاج الجمهور بقطع تغطية مباراة مهمة للإعلان عن شيء لا يهم معظم الليبيين، أسلحة الدمار الشامل.

القسم الثالث

سبب الحرب

ن أعظم الألغاز بالنسبة إلي متى أصبحت بالضبط الحرب في العراق أمراً
تمياً. في الفترة التي أعقبت 9/11، كما في الأشهر التي سبقته، كنت منهمكاً
ي الحرب على الإرهاب فحسب. ولم تكن ليالي الأرق في ذلك الوقت تتركّز على
سدام حسين. فقد كانت القاعدة تشغل كوابيسي ـ لا **إذا** كانوا سيضربون ثانية
إنّما **كيف**. كنت أفكّر فيما يمكن أن نفعله لتأخير أو إحباط أو ـ إذا قدّر الله ـ
جنّب أي هجوم. وبالعودة إلى الوراء، ليتني كنت أستطيع أن أخصّص قدراً
ساوياً من الطاقة والاهتمام بالعراق. فقد كان العراق يستحقّ المزيد من وقتي
النظر إلى كل الأخطاء التي ارتُكبت فيما بعد. لكنّ الواقع أنّني لم أرَ القطار قادماً
اكراً كما كان يجدر بي.

الأمر لا يتعلّق بعدم وجود حديث عن ذلك منذ بداية إدارة بوش. فكثير من
مسؤولين الكبار القادمين كانوا منخرطين كثيراً في العراق عندما كانوا في
حكومة آخر مرة. وقبل التنصيب بفترة قصيرة، طلب ديك تشيني من وزير
الدفاع المغادر وليام كوهين تقديم إطلاع كامل للرئيس القادم عن العراق
الخيارات المطروحة. وكان من الطبيعي والملائم بالنسبة إليّ إطلاع الرئيس على
ا استمرّ مشكلة شائكة للولايات المتحدة. كانت أطقمنا الجوية التي تراقب
نطقتي حظر الطيران في العراق معرّضة لمخاطر متزايدة. في حين كانت
لعقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق تتآكل بانتظام.

اتضح منذ البداية أيضاً أنّ نائب الرئيس يعتزم الاهتمام بأعمال السي آي
يه والمعلومات الاستخبارية التي نصدرها. وثمة كثير من الأخبار الإعلامية،

وبعض ملفات المحكمة في قضية ليبي (حيث وُجد كبير موظفي نائب الرئيس مذنباً بالحنث باليمين فيما يتعلّق بمسألة تسريب الأخبار عن فاليري بلام ولسون)، تؤكّد وجود نوع من الحرب بين السي آي إيه ومكتب نائب الرئيس. إذا كان هناك من حرب فإنها حرب من جانب واحد ولم نشارك فيها. ففي ذلك الوقت، كنت أجد نائب الرئيس داعماً كبيراً للاستخبارات، ومساعداً في الحصول على الموارد التي نحتاج إليها. وبالنظر إلى عمله السابق في الحكومة، فقد كان يعرف الكثير عن عملنا ولم يكن يخجل من طرح أسئلة صعبة. وكنت أرحّب بها. الأسئلة الصعبة يجب ألا تكون مشكلة ـ طالما أنّك لا تغيّر إجابتك لتتوافق مع ما تعتقد أنّ السائل يريد سماعه. ولم نفعل ذلك قطّ.

لا شكّ في أنّ محلّلينا، الكبار والصغار، كانوا يغضبون من الدعوات الصاخبة للاستقصاءات المتكرّرة عن العراق والقاعدة. وقد جاءتني جيمي ميسيك، كبيرة محلّلينا، إلى مكتبي ذات يوم في أواسط سنة 2002 شاكية من أنّ العديد من صنّاع السياسة، لا سيما سكوتي ليبي وبول ولفويتز، لا يبدون راضين البتة عن إجاباتنا بشأن المزاعم عن تواطؤ عراقي مع القاعدة. فطلبت منها أن تبلغ محلّليها بالتوقّف عن الإجابة. إذا كان الجواب لم يتغيّر عن المرة السابقة التي وردنا فيها السؤال، ما علينا سوى القول، "إنّنا لا نزال عند ما كتبناه سابقاً". لكن إذا ظهر أي دليل عن وجود أي تعاون بين صدام والمنظمات الإرهابية، فمن المهمّ أن يعرفوا، مثلما من المهمّ أن يعرفوا إذا كان هناك ارتباط بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، وتلك مسألة أخرى تحظى باهتمام كبير من قبل نائب الرئيس.

كان اهتمام بعض المسؤولين الكبار لدى بوش بالعراق سابق على قدوم الإدارة. فقد كان بول ولفويتز ودوغلاس فيث وريتشارد بيرل من بين الثمانية عشرة شخصاً الذين وقّعوا رسالة علنيّة من مجموعة تدعى "مشروع القرن الأميركي الجديد" تدعو إلى الإطاحة بصدام. وغالباً ما يُنسى أنّ تغيير النظام في العراق كان أيضاً السياسة المعلنة صراحة لإدارة كلينتون، وهدف قانون تحرير العراق الذي أقرّه الكونغرس في سنة 1998. وخصّصت مئة مليون دولار إلى وزارة الخارجية لإنفاقها على السعي إلى إنهاء نظام صدام. وقد برزت هذه

السياسة في أعقاب فشل برنامج العمل السري لعام 1996 وأعلن عنها أمام العالم. والأهم من ذلك الإعلان عن نية الحكومة الأميركية إحداث تغيير في النظام في بغداد أمام شعب العراق الذي طالت معاناته. وظلّ التعهّد الأميركي بالإطاحة بصدّام القانون المعمول به في البلاد منذ أواسط ولاية كلينتون الثانية إلى أن غزت القوات الأميركية العراق في آذار/مارس 2003.

في بداية إدارة بوش، دعا وزير الخارجية باول على وجه الخصوص إلى مفهوم إدخال "العقوبات الذكية". ففي اجتماعات عقدت في أوائل سنة 2001، لاحظ أنّ الولايات المتحدة تتعرّض لانتقاد شديد في محكمة الرأي العام نتيجة الانطباع الخاطئ بأنّ عقوبات الأمم المتحدة تسبّب المجاعة للأطفال العراقيين. ولاستعادة صورتنا العامّة، حثّ باول على عقوبات جديدة تركّز بوضوح على المشتريات التي لها علاقة بالأغراض العسكرية. ورأى مسؤولون آخرون كبار أنّ ذلك سيزيد من فرص صدام في التملّص من العقوبات، وإعادة ملء خزانته واستعادة برامجه للأسلحة. وفي النهاية حصل باول على الموافقة على "العقوبات الذكية"، لكن سرعان ما تغلّبت عليها مساعٍ أخرى داخل الإدارة.

في 7 شباط/فبراير 2001، بعد أكثر من أسبوعين بقليل على تسلّم الإدارة الجديدة مهامها، ترأست كوندي رايس اجتماعاً للجنة المديرين في البيت الأبيض تركّز على العراق. وقد ناب عنّي في ذلك اليوم نائبي جون مكلوغلن. وعلى غرار العديد من الاجتماعات في الأيام الأولى من إدارة بوش، بدا أنّ هذا الاجتماع يرمي إلى جمع المعلومات وتعيين المهامّ البيروقراطية بحيث يمكن فيما بعد صياغة السياسة العريضة للحكومة.

تراجع موضوع العراق إلى الخلف في ذلك الربيع والصيف ـ بالنسبة إليّ على الأقل ـ إذ كان هناك العديد من القضايا التي تشغل اهتمامي. فإرغام الصين طائرة البحرية إ. ب ـ 3 على الهبوط في نيسان/أبريل، وهي حادثة طواها النسيان الآن تقريباً، تسبّبت في أحد عشر يوماً من الاهتمام الشديد. كما قضيت جزءاً كبيراً من أوائل حزيران/يونيو في الشرق الأوسط أحاول التوصّل إلى خطة عمل لإقرار الوضع الأمني بين الإسرائيليين والفلسطينيين. لكن لم يُهمَل صدام.

ففي مديرية العمليات التابعة لنا، كانت مجموعة عمليات العراق تعد خططاً

لأي عمليات سرية ربما تطلب داخل العراق أو على أطراف البلد. وفي آب/ أغسطس 2001، عيّنا رئيساً جديداً لمجموعة العمليات العراقية (لا يمكنني تسميته لأنّ اسمه لا يزال خاضعاً للسرية). وهو ضابط كوبي أميركي فصيح وعاطفي وذكي ولبق، وكان يقول إنّه موجود في هذا البلد نتيجة عمل سري أميركي فاشل، خليج الخنازير، وأنّه لا ينوي أن يقود فشلاً آخر. وللتحقّق من عدم حدوث ذلك، أجرى مراجعة للدروس المستفادة من تاريخنا الطويل غير المفرح جداً في تنفيذ العمليات ضدّ العراق منذ نهاية حرب الخليج في سنة 1991. وكانت الرسالة الرئيسية المستقاة من المراجعة أنّه لا يمكن إزاحة صدام عن طريق العمل السري وحده. وبقدر ما كان بعضهم يرغب في "خداع نظيف" ـ حل سريع وسهل وغير مكلف لتغيير النظام في العراق ـ فإنّ ذلك لن يحدث.

استنتج عدد من المسؤولين الحكوميين الكبار والعلماء في وسائل الإعلام في أوائل سنة 2002 أنّ السي آي إيه غير راغبة في تولّي مهمّة صعبة للغاية. ولم تكن الحال كذلك. بل إنّ تحليلنا توصّل إلى أنّ صداماً عميق الجذور وأنّ لديه العديد من الطبقات الأمنية المحيطة به بحيث ليس من السهل إزاحته. وكلما تحدّثنا إلى العراقيين، الوافدين أو الذين لا يزالون يعيشون تحت حكم صدام، كان ردّ الفعل الدائم: "أنتم في السي آي إيه تقولون إنّكم تريدون التخلّص من صدام. أنتم وأي جيش؟ إذا كنتم جادّين بهذا الشأن، فإنّنا نريد أن نرى الجنود الأميركيين على الأرض". كان نفوري الخاصّ من استراتيجية عمل السي آي إيه منفردة مستنداً إلى تقديرنا لفرصة النجاح (ضئيلة إلى منعدمة) واعتقادي بأنّ لدينا فائضاً بالفعل من المهام في الحرب على الإرهاب.

ثمة سبب آخر غير معلن لعدم نجاح خيار "الرصاصة السحرية". فحتى لو تمكنا من خلع صدام، فإنّ من المرجح أن يكون المستفيد جنرال سنّي آخر ليس أفضل ممن يحلّ محلّه. ومثل هذه النتيجة لا تتفق مع نية الإدارة بأن يكون العراق الجديد منارة للديمقراطية في الشرق الأوسط.

تغيّر كل شيء في أعقاب 9/11. فأصبح ينظر الآن إلى العديد من قضايا السياسة الخارجية من خلال موشور الدخان المتصاعد من مركز التجارة العالمي والبنتاغون. وأصبح العراق بالنسبة إلى العديدين في إدارة بوش عملاً لم يتمّ

إنجازه. فاستغلّوا التأثير العاطفي لهجمات 9/11 وخلقوا علاقة نفسية بين الفشل في اتخاذ إجراء حاسم ضدّ القاعدة والخطر الذي تشكّله برامج أسلحة الدمار الشامل في العراق. كانت الرسالة: لا يمكننا تحمّل مفاجأة ثانية. وفي حالة العراق، إذا تآكلت العقوبات ولم يجرِ عمل شيء (ولم يكن لدى المجتمع الدولي صبر طويل للمحافظة على العقوبات إلى أجل غير محدّد)، فقد نستيقظ ذات يوم لنجد أنّ صداماً يمتلك سلاحاً نووياً، وستتخذ عندئذٍ قدرتنا على التعامل معه شكلاً مختلفاً تماماً. ومما يؤسف له أنّ هذا التسلسل للأفكار قاد أيضاً إلى خطاب مفرط الشدّة ومضلّل، مثل القول بأنّنا لا نريد أن يصدر "مدفعنا المنطلق سحابة نووية".

لم يُجْرَ أي نقاش جادّ أعرف به داخل الإدارة عن مقدار قرب التهديد العراقي. (في الواقع لم يكن الأمر يتعلّق بالقرب وإنّما بالعمل قبل صدام). ولم يُثر أي بحث مهمّ أيضاً يتعلّق بتعزيز الاحتواء أو تكاليف مثل هذا النهج وفوائده مقابل التخطيط الكامل لتغيير النظام علناً أو سراً. وبدلاً من ذلك، بدا أنّ الولايات المتحدة لم تقم بما يكفي لوقف القاعدة قبل 9/11 ودفعت ثمناً باهظاً. لذا، كما مضى التعليل، لا يمكننا أن نسمح لأنفسنا بأن نكون في موقف مماثل في العراق. غير أنّه بدون 9/11، كشف التشكيك الذي استُقبل به اقتراح باول عن "العقوبات الذكية" بجلاء الانقسام بين مؤيّديه ومن يعتقد أنّنا بحاجة إلى نهج أكثر قوة للضغط على صدام. ومع ذلك، لو لم تقع هجمات 9/11، لوجدت محاجّة الذهاب إلى الحرب في العراق صعوبة أكبر دون شكّ. ولست على يقين مما إذا كان يمكن تقديم حجّة أصلاً. لكن هجمات 9/11 وقعت، وتحوّلت الأرض معها.

كان لقائي الغريب بريتشارد بيرل صبيحة 12 أيلول/سبتمبر الإشارة الأولى على ما سيلي. لم تكن تلك حادثة منعزلة. فقد تحدّثت مؤخّراً مع مسؤول عسكري كبير اتفق أنّه كان في أوروبا عند وقوع هجمات 9/11. بعد جهد لتأمين رحلة العودة إلى الولايات المتحدة، تمكّن من التوجّه إلى القاعدة الأميركية في مايلدنهول بإنكلترا، حيث قابل مصادفة مسؤولاً كبيراً آخر عالقاً مؤقّتاً، دوغلاس فيث. وقد ركبا على متن طائرة صهريج لسلاح الجوّ، وهي من الطائرات القليلة التي سمح لها بعبور المجال الجوي الأميركي المغلق. في أثناء الرحلة، أبلغ

الضابط العسكري فيث بأنّ القاعدة هي المسؤولة عن هجمات اليوم السابق وأنّه يجب القيام بحملة واسعة ضدّها بدءاً من أفغانستان. ومما أدهشه أنّ فيث تحدّث عن أنّ الحملة يجب أن تقود إلى بغداد على الفور. وقد خالفه المسؤول العسكري الكبير بقوة. وفي أثناء الاجتماعات في كمب ديفيد في عطلة نهاية الأسبوع التي تلت الهجمات الإرهابية، ركّز بول ولفويتز على وجه الخصوص على مسألة إدخال صدام في الردّ الأميركي. وتحدّث عن العراق في إطار الإرهاب فحسب. ولا أذكر أي ذكر لأسلحة الدمار الشامل. استمع الرئيس إلى آراء ولفويتز، لكن بدا لي أنّه استبعدها بسرعة. وكذلك أنا. ولم يبدُ رامسفيلد مستغرقاً في الصلة العراقية مثل نائبه، ولم يدل بدلوه في النقاش بأي طريقة ذات مغزى. وعندما أجري تصويت غير رسمي على إدخال العراق في خططنا للردّ الفوري، صوّت المديرون ضدّه بأربعة أصوات مقابل لا شيء، وامتنع رامسفيلد عن التصويت.

إنّني واثق من أنّ ولفويتز كان يعتقد بصدق أنّ هناك صلة بين 9/11 والعراق. وأنا على يقين أيضاً من أنّه كان يمتلك شعوراً عميقاً بأنّ أول خطوة نحو تغيير وجه الشرق الأوسط نحو الأفضل تبدأ بتغيير القيادة في العراق. لكن لم يكن العراق يحظى بمكانة متقدّمة في ذهني. وفي الأسابيع التي أعقبت 9/11، زدنا حجم مركز مكافحة الإرهاب في السي آي إيه أربعة أضعاف، وأجرينا تنقّلات كبرى في العاملين والأموال، وأوقفنا العمليات وخفّضناها في العديد من أنحاء العالم لدعم الهجوم الذي يشنّ على القاعدة. لم يكن ذلك لأنّنا نريد الانتقام من بن لادن. الأهم من ذلك هو وجود إشارات واضحة لا لبس فيها بأنّ الولايات المتحدة قد تتعرّض لضربة ثانية، بل إشارات بأنّ الهجوم الثاني سيقزّم هجمات 9/11 في عنفه وخسائره. ولو طلب مني أحد التوقّف عن الاهتمام بالإرهاب في الأشهر التي تلت 11 ايلول/سبتمبر وبدء جمع المعلومات عن العراق بدلاً من ذلك، لحدّقت فيه غير مصدّق ما أسمع.

لا شكّ في أنّ عدداً من الأشخاص كان يضع العراق نصب عينيه، وأحدث عدد من القرارات والإجراءات المتخذة في أواخر خريف 2001 وأوائل سنة 2002 زخماً قائماً بنفسه. وأخبرني أحد كبار خبراء الشرق الأوسط في السي آي إيه مؤخّراً عن اجتماع حضره في البيت الأبيض بعد بضعة أيام على 9/11. فقد

أبلغه مسؤول كبير في مجلس الأمن القومي أنّ الإدارة تريد التخلّص من صدام. وقال محلّلنا، "إذا كنتم تريدون أن تلاحقوا ابن العاهرة لتسوية الحسابات معه، فعلى الرحب والسعة. لكن لا تقولوا لي إنّ له صلة بهجمات 9/11 أو بالإرهاب إذ لا يوجد أي دليل يدعم ذلك. يجب أن يكون لديكم سبب أفضل". تزايدت وتيرة الاجتماعات التي يعقدها موظفو مجلس الأمن القومي في غرفة الأوضاع في البيت الأبيض لبحث موضوع العراق. وأُسمي العديد من الاجتماعات اجتماعات النواب، ويحضرها عادة الصف الثاني في قيادة مختلف الهيئات. وكانت اجتماعات أخرى تضمّ لجنة المديرين. وعلى الرغم من أنّني حضرت بعض اجتماعات لجنة المديرين، فإنّني غالباً ما كنت أعهد بالمهمة إلى نائبي جون مكلوغلن. وكانت اجتماعات النواب تشكّل عبئاً عليه أصلاً.

لم يمضِ وقت طويل حتى بدأ موظفو مجلس الأمن القومي باستضافة سلسلة أخرى من الاجتماعات تضمّ ممثّلين عن وزارتي الخارجية والدفاع ورؤساء الأركان المشتركة ومكتب نائب الرئيس. لم يكن لهذه الاجتماعات تسمية رسمية لكنّها كانت تدعى بصورة غير رسمية اجتماعات "المجموعة الصغيرة". كانت هذه الاجتماعات تعقد عادة مرتين في الأسبوع على الغداء، وكانت غير مثمرة بشكل محبط من وجهة نظر من يحضرونها. وبعد فترة، بدأ مكلوغلن يُحضر معه محلّلين كباراً وضباط عمليات من السي آي إيه ليجلسوا في المقعد الخلفي. وبعد ذلك أقلع عن الحضور وطلب ممن يليه التقدّم إلى المقعد الأمامي.

عند الحديث الآن مع من كانوا يحضرون الاجتماعات، أُخبرت بأنّ تلك الجلسات كانت تبدو غريبة عند النظر إلى الوراء. كانت تتمّ الإشارة دائماً إلى قرار رئاسي بالذهاب إلى الحرب في مجلس الأمن القومي بعبارات افتراضية، كما لو أنّه لا يزال معلّقاً والمجتمعون يبحثون في الظروف الطارئة. وفي بعض الأحيان كانت تدور مناقشات طويلة بشأن تفاصيل غامضة مثل كم من الوقت يلزم بعد بدء الحرب لاستبدال العملة العراقية، وما الصورة التي يجب وضعها على الدينار؛ كانت العملة تحمل صورة صدام. ولم يستطع أحد أن يتذكّر مناقشة أية مسألة مركزية في أي من تلك الاجتماعات. هل من الحكمة الذهاب إلى الحرب؟ هل هي العمل الصواب الذي نقوم به؟ كان جدول الأعمال يتركّز فقط على الإجراءات التي

يجب اتخاذها إذا اتخذ قرار الهجوم لاحقاً. وما لم يحدث قطّ، حسبما أستطيع التأكيد، هو الدراسة الجادّة لعواقب الغزو الأميركي. ما التأثير الذي يحدثه وجود قوة احتلال أميركية كبيرة في بلد عربي يقع في قلب الشرق الأوسط؟ ما نوع الاستراتيجية السياسية اللازمة لدفع المجتمع العراقي إلى الاندماج في عالم ما بعد صدام وزيادة فرص نجاحنا؟ كيف يمكن أن ينظر في إيران إلى تواجد مئات الآلاف من الجنود الأميركيين واحتمال قيام حكومة مؤيّدة للغرب في العراق؟ وما الذي يمكن أن تفعله إيران رداً على ذلك؟ في العودة إلى الوراء، يبدو أنّه كان هناك نقص في الفضول لطرح هذا النوع من الأسئلة، ونقص في العملية المنضبطة للحصول على الإجابات قبل إلزام البلد بالحرب. وفي نظرة استرجاعية، كان يجب علينا في أجهزة الاستخبارات عمل المزيد للإجابة عن تلك الأسئلة مع أنّها لم تُطرح. وأخبرني أحد كبار المحلّلين في وقت لاحق أنّه ساد انطباع بأنّ قضيّة "هل نذهب إلى الحرب" قد قُرّرت بالفعل في اجتماعات لم نحضرها. وأنّنا دعينا لنبحث "كيف سنذهب" وبين الحين والآخر "كيف سنشرح الأمر للشعب".

لم يكن هناك أي شكّ في النتيجة العسكرية، لكن لم يجرِ النظر كثيراً، على حدّ علمي، في الصورة الكبيرة لما يمكن أن يحدث بعد ذلك. كان بعض صنّاع السياسة متلهّفين للقول بأنّنا سنلقى الترحاب كمحرّرين، لكنّهم لم يذكروا أنّ مجتمع الاستخبارات أبلغهم أنّ مثل هذا الترحاب لن يدوم سوى فترة محدودة. وأنّ الوضع يمكن أن يتدهور بسرعة ما لم نؤمّن بيئة آمنة ومستقرّة بسرعة.

بالإضافة إلى اجتماعات "المجموعة الصغيرة" في البيت الأبيض، استضاف البنتاغون اجتماعات مماثلة يشار إليها باسم اجتماعات "المجموعة التوجيهية التنفيذية"، ويحضرها على العموم مسؤولو الطبقة الأولى دون الذين يحضرون اجتماعات "المجموعة الصغيرة". لكن التقارير التي كانت ترد إلى مقرّ قيادة السي آي إيه كانت تفيد أيضاً بأنّ الاجتماعات تبدأ بالحديث عن الإجراءات التي يجب اتخاذها "إذا ذهبنا إلى الحرب"، وسرعان ما تنتقل إلى ما الذي يجب أن يحدث "عندما نذهب إلى الحرب"، دون التوقّف في النقاش عند "هل نذهب إلى الحرب".

في السنتين الماضيتين، سألت عدة أشخاص كانوا في مناصب كبيرة في

السي آي إيه في ذلك الوقت، "متى عرفتم على وجه التأكيد أنّنا ذاهبون إلى الحرب في العراق"؟ وقد جاءت الإجابات غنية بالمعلومات. كان لدى الذين يعملون في حشد الدعم للجيش الأميركي شعور مبكّر من إدارة بوش بأنّ الحرب حتمية. وتوصّل المحلّلون الذين تحدّثت إليهم على العموم ـ الذين كانوا يتعقّبون برامج الأسلحة لدى صدام أو الذين يتفحّصون الصلات المحتملة بين العراق والقاعدة ـ إلى الاستنتاج بأنّنا ذاهبون إلى الحرب في وقت متأخّر جداً.

قال ريتشارد هاس، مدير تخطيط السياسات السابق في وزارة الخارجية إنّ كوندي رايس أخبرته في تموز/يوليو 2002 بأنّ "القرارات اتخذت"، وأنّ الحرب نتيجة حتمية ما لم يذعن العراق لكل مطالبنا.

في أيار/مايو 2002، سافر نظيري في بريطانيا، سير ريتشارد ديرلوف، إلى واشنطن إلى جانب ديفيدماننغ، مستشار الأمن القومي لرئيس الوزراء البريطاني بلير في ذلك الوقت، لمعرفة موقف واشنطن من العراق. اجتمع السير ريتشارد مع رايس وهادلي وليبي وعضو الكونغرس بورتر غوس الذي كان في ذلك الوقت رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس النواب.

في ربيع 2005 تسرّبت بعض الوثائق العائدة إلى تموز/يوليو 2002 إلى الصحافة البريطانية. وقد تحدّثت الوثائق التي عرفت باسم "مذكّرات داوننغ ستريت" عن "تحوّل ملموس" في موقف واشنطن قائلة إنّه يُنظر إلى العمل العسكري الآن بأنّه محتوم. وتنقل إحدى المذكّرات عن "سي"، وهي التسمية التي يطلقها البريطانيون على رئيس جهاز الاستخبارات العامة البريطاني، قوله إنّ "المعلومات الاستخبارية والوقائع تُجَهَّز بناء على السياسة".

وأبلغني السير ريتشارد لاحقاً عن إساءة النقل عنه. فقد راجع مسوّدة المذكّرة واعترض على كلمة "تجهّز" على وجه الخصوص، وصحّحها لتعكس واقع الحال. وقال إنّه عقب عودته إلى لندن في تموز/يوليو 2002، عبّر استناداً إلى محادثاته عن الرأي بأنّ الحرب في العراق ستقع. وكان يعتقد بأنّ الزخم الذي يدفعها ليس أسلحة الدمار الشامل وإنّما قضايا أكبر، مثل تغيير السياسة في الشرق الأوسط.

وذكر ديرلوف أنّ ثمة خلافاً مهذّباً ولكن مهماً وقع مع سكوتر ليبي الذي كان يحاول إقناعه بوجود علاقة بين العراق والقاعدة. وكان رأي ديرلوف الذي تمسّك به بقوّة، استناداً إلى التقارير الصادرة عن جهازه، وهي تقارير تشاركها مع السي آي إيه، أنّ اتصالات جرت بين الاثنين لم تسفر عن شيء وأنّه ليست هناك علاقة رسمية. وكان يعتقد بأنّ المجموعة المحيطة بنائب الرئيس تتلاعب بالأدلة. ورأى أنّ الأمر لم يكن يتعلّق "بتجهيز" المعلومات الاستخبارية نفسها وإنّما بالطريقة غير المنضبطة التي تستخدم بها تلك المعلومات.

في مذكّرة أرسلها دوغلاس فيث، وكيل وزارة الدفاع للسياسات، إلى جون مكلوغلن في 6 أيلول/سبتمبر 2002، مرّر برقية تلخّص تعليقاته على مؤتمر عقد مؤخّراً في برلين وحضره مسؤولون أميركيون وبريطانيون وفرنسيون وألمان. وتنقل البرقية عن فيث أنّه أبلغ الجمع بأنّ "الحرب ليست اختيارية. فبقاء الولايات المتحدة كمجتمع منفتح وحرّ معرّض للخطر". ومضت الخلاصة إلى القول إنّ فيث أبلغ زملاءه بأنّ العمل الأميركي يستند إلى الدفاع عن النفس. لذا فيما يتعلّق بالعراق، لا تعتبر مسألة إمكانية إثبات صلة العراق بهجوم 11 أيلول/سبتمبر (وأكرّر لا) أمراً جوهرياً". ويبدو أنّ أحد الحاضرين الأجانب وافقه الرأي قائلاً إنّ علينا ألا نعلق في "التمسّك بحرفية القانون بشأن الدليل الواضح على التهديد الوشيك"، بالنظر إلى تاريخ صدام في الخداع.

فيما كنّا في السي آي إيه نركّز اهتمامنا على القاعدة، وكان العراق يستحوذ على اهتمام آخرين في الإدارة، بدا أنّ مجموعة فرعية ثالثة من الأشخاص تضع **إيران** نصب عينيها. وقد نبّهنا إلى ذلك سلسلة غريبة من الأحداث. ففي أواخر كانون الأول/ديسمبر 2001، أبلغ السفير الأميركي إلى إيطاليا، ملفين سمبلر، المسؤول الأول للسي آي إيه عن إيطاليا أنّ مايكل ليدين، وهو ناشط أميركي محافظ، موجود في روما إلى جانب مسؤولين من وزارة الدفاع، يتحدّثون مع الإيطاليين عن اتصالات سرية مع الإيرانيين. وكان ليدين قد برز كثيراً في فضيحة إيران الكونترا في الثمانينيات (1980نات) وهو الذي عرّف منوشهر غوربانيفار، الوسيط الإيراني المحافظ والمزوّر، على أوليفر نورث. وكانت مهمّة ليدين الأخيرة بمثابة خبر جديد بالنسبة إلينا.

بعد بضعة أسابيع، في 14 كانون الثاني/يناير 2002، قدم ممثل كبير عن الاستخبارات الإيطالية إلى واشنطن وزارني. سألني عما أعرفه عن استكشاف مسؤولين حكوميين أميركيين سبل الاتصال بالإيرانيين. نظرت إلى الأعضاء الآخرين في أركاني المشاركين بالاجتماع. واتضح أنّه لم يكن أحد منّا يعرف ما الذي يتحدّث عنه. فغيّر الإيطالي الموضوع بسرعة.

في 1 شباط/فبراير 2002، أبلغ السفير سمبلر كبير ضباطنا في إيطاليا أنّه يتلقّى أسئلة من وزارة الخارجية عن زائرَيْن من وزارة الدفاع، تبيّن أنّهما لاري فرانكلين وهارولد رود من أركان دوغلاس فيث. وقال السفير إنّ ثمة تقارير عن أنّ الرجلين يتحدّثان عن برنامج بقيمة عشرين مليون دولار لدعم الإيرانيين الذين يعارضون نظام طهران. ما زلنا لا نملك أية فكرة عن هذا البرنامج، لكن بدا ما سمعنا عنه كأنّه برنامج عمل سري غير مدوّن في السجلات يسعى إلى زعزعة استقرار الحكومة الإيرانية. ومثل هذا البرنامج قد يكون غير قانوني بدون الصلاحيات المناسبة المعطاة من الرئيس، يتمّ منحها عبر السي آي إيه عادة، وبدون إشعار الكونغرس. وبدأ ذلك يتخذ مظهر كونه "ابن إيران ـ الكونترا".

تناولت الهاتف واتصلت بستيف هادلي وسألته عما يجري. بدا أنّ هادلي يعرف شيئاً عن المبادرة. وذكّرني أنّه أشار أمامي في أوائل كانون الأول/ديسمبر 2001 أنّ وزارة الدفاع قد تجتمع مع بعض الإيرانيين في أوروبا لديهم معلومات عن تهديدات إرهابية. صحيح لكن لم يرد ذكر أي شيء كهذا؛ لم يبحث أمر ليدين وغوربانيفار، أو المعارضة الإيرانية. وأذكر أنّني انزعجت من الحديث السابق ولم أفهم لماذا لم يطلب من السي آي إيه الضلوع في ذلك بشكل مباشر. لكن إذا كان هناك معلومات متوافرة عن تهديد للمصالح الأميركية، فإنّني لن أدع الأسباب البيروقراطية تقف في طريق حصولنا على التفاصيل. لكن ما أسمعه الآن مختلف تماماً. وسألني هادلي إذا كان بول ولفويتز اتصل بي من قبل لشرح ذلك. وكان جوابي لا.

أرسل ستيف إليّ مذكّرة تلقاها من مايكل ليدين مؤرّخة في 18 كانون الثاني/يناير 2002. وفيها يتحدّث ليدين عن كيفية ترتيب اجتماع مع مسؤولين إيرانيين "معارضين بعنف للنظام". وتحدّثت أيضاً عن أنّ المسؤولين في

البنتاغون اقترحوا أن تخضع مبادرة العمل مع هؤلاء الأشخاص "لإدارة العاملين في وزارة الدفاع بشكل كامل" وأنّ "الإيرانيين أوضحوا عدم رغبتهم التامة في التعامل مع أحد من السي آي إيه، لكنّهم مرتاحون تماماً مع المسؤولين في البنتاغون".

ثار غضبي. ألا يذكر هؤلاء الأشخاص الماضي؟ اتصلت بهادلي بعد مراجعة منكّرة ليدين. قلت، "ستيف، هذه العملية بأكملها تثير الشبهات". وأتبعت ذلك بمذكّرة كتبتها إليه في 5 شباط/فبراير 2002 أوصي فيها بقوّة بأن يتولّى زمام المسألة.

عندما علم كولن باول بالأمر استشاط غضباً. وكان باول قد أصبح مستشار الأمن القومي في سنة 1987 لتنظيف فوضى إيران ـ الكونترا، ولا يريد أن يتعامل مع قضية أخرى. اتصل باول بكوندي رايس وأبلغها بضرورة تسوية هذه القضية على الفور، وأنّه سيرفع الأمر إلى الرئيس مباشرة إذا لم يتمّ ذلك.

أبلغ هادلي في منتصف شباط/فبراير جون مكلوغلن بأنّ الوضع حلّ وأنّ ليدين لم يعد في الصورة. وطلب جون رداً خطياً على ملاحظتي السابقة، لكن لم نتلقّ شيئاً قطّ.

في 11 تموز/يوليو 2002، أخبر السفير في إيطاليا ضابطاً كبيراً في السي آي إيه بأن ليدين اتصل به ليقول إنّه سيعود إلى روما في الشهر القادم "ليكمل ما بدأه". التقى ممثّلنا في روما بنظرائه الإيطاليين وطلب منهم عدم تقديم أي مساعدة إلى ليدين ما لم يطلب السفير أو السي آي إيه ذلك. واتصل محام كبير في السي آي إيه بنظيره في مجلس الأمن القومي وسأل إذا كان أحد في مجلس الأمن القومي قد أجاز الزيارة التي يقوم بها ليدين. فإذا لم يكن كذلك، فإنّه قد يكون على السي آي إيه أن تقدّم "تقريراً جرمياً" إلى وزارة العدل، وذلك مطلب عندما نعرف عن انتهاك للقانون.

بعد نحو أسبوعين، اتصل محامي مجلس الأمن القومي ليقول إنّ ستيف هادلي استدعى ليدين و"قرأ عليه قانون الإخلال بالأمن" وطلب منه "التوقّف" وعلى ضوء ذلك فإنّهم لا يرون أي ضرورة لتقديم تقرير جرمي.

ثمة سلسلة من التحقيقات بإيحاء من ليدين جاءت بدون ترتيبات مسبقة عبر الكونغرس والبيت الأبيض ووزارة الدفاع وغيرها. والخيط المشترك فيما بينها أنّ لديه معلومات ملحّة وحسّاسة جداً ويودّ التحدّث عن مكافأة. لكن هذه المعلومات لم تفضِ إلى شيء.

في 6 آب/أغسطس 2003، بعد أن أطاحت الولايات المتحدة بصدام، اتصل ليدين بوزارة الدفاع قائلاً إنّ مصدراً يعرف بأنّ كمية كبيرة من اليورانيوم المخصّب دُفنت في العراق على عمق ثلاثين إلى أربعين متراً تحت قاع النهر، لكنّ بعضها نقل إلى إيران. وأبلغ ليدين مسؤولاً في وزارة الدفاع أنّه أطلع سكوتر ليبي وجون حنا، وهما من مكتب نائب الرئيس، وأنّه يعتزم إطلاع أعضاء لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ، لكنّه لن يبلغ السي آي إيه. وتبيّن أنّ تلك المعلومات عديمة الجدوى، على غرار معظم معلومات ليدين.

بعد يومين، في 8 آب/أغسطس، تسرّبت أنباء إلى وسائل الإعلام عن اجتماعات ليدين وغوربانيفار السابقة مع مسؤولين في البنتاغون، ربما لبحث تغيير النظام في إيران. أقرّ مسؤولون في البيت الأبيض ووزارة الدفاع بحدوث بعض الاجتماعات، لكنّها لم تؤدّ إلى شيء. اتصلت بكوندي رايس وحثثت موظفي مجلس الأمن القومي على كشف خبايا المسألة. وقلت، "إذا لم تفعلوا، فسينتهي ذلك على مكتب الرئيس، وسيتحمّل الملامة". ذكرت كوندي أنّه بعد الاجتماع الأول في روما، التقى مسؤولو وزارة الدفاع بالإيرانيين مصادفة في باريس في أثناء عبور شارع أو شيء من هذا القبيل. فقلت، "كوندي، في مثل هذا العمل لا يوجد شيء اسمه اجتماع عرَضي".

في وقت لاحق من ذلك الشهر، في أحد الاجتماعات الأسبوعية لمجلس الأمن القومي، أثرت ثانية مخاوفي مما يحدث وأنّ على مجلس الأمن القومي كشف خبايا الأمر. وكرّرت أمام ستيف هادلي أن لا نية لدينا للاجتماع بغوربانيفار. فقد أصدرت السي آي إيه "إشعاراً بالحرق" (إعلاناً رسمياً بأنّ مصدراً ما غير ذي جدوى) بشأنه قبل نحو عشرين سنة، وليس لدينا أي سبب يدعونا إلى مراجعة رأينا في مصداقيّته. وفتحت وزارة الدفاع تحقيقاً في الاتصالات بين موظفيها وغوربانيفار، لكنّني لم أعرف نتيجته.

في النهاية، كانت حماقات ليدين بشأن إيران تصرف الإدارة عن محور اهتمامها الرئيسي، أي العراق. ففي أيار/مايو 2002، عبّر مجلس الأمن القومي عن اهتمامه بإصدار إعلان غير سري ينشر فيه بعض ما نعرفه ـ أو كنّا نعتقد أنّنا نعرفه ـ عن برامج أسلحة الدمار الشامل في العراق. وأصدر مجلس الاستخبارات القومي وثيقة مماثلة استخدمتها إدارة كلينتون لمساعدتها في تبرير حملة ثعلب الصحراء في كانون الأول/ديسمبر 1998. تحمّل مجلس الاستخبارات القومي المسؤولية ثانية، وعهد بالمهمّة إلى بول بِلر، وهو أحد ضباط الاستخبارات القومية. وكما هو شائع في مشاريع كهذه، تقدّمت الصياغة بشكل متقطّع. وثار نقاش بشأن إصدار المشروع "ككتاب أبيض" صادر عن الحكومة الأميركية ـ أي لا يحمل خاتم أي هيئة ـ لكن في النهاية وضعت الوثيقة على الرفّ بعد أن فقد مجلس الأمن القومي الاهتمام بها.

في صيف وخريف 2002، طلب مجلس الأمن القومي من جون مكلوغلن أن تجمع الوكالة معلوماتها الاستخبارية عن برامج أسلحة الدمار الشامل لدى صدام وسجلّه في حقوق الإنسان، وإجمال ما نعتقد بأنّه صلة العراق بالإرهاب. احتدم الجدال العامّ فيما كانت هذه الجهود تتمّ في الخلفية. ففي 15 آب/أغسطس 2002، نشر برنت سكوكروفت، مستشار الأمن القومي لدى الرئيسين فورد وبوش الأول، ورئيس المجلس الاستشاري للاستخبارات الخارجية لدى جورج دبليو بوش، مقالة في صفحة الرأي في صحيفة "وول ستريت جورنال" بعنوان "لا تهاجموا صدام حسين". وفي المقالة رأى سكوكروفت أنّ الهجوم سيصرف اهتمام الولايات المتحدة عن الحرب على الإرهاب. لا عجب أنّ هذه النصيحة لم تستقبل بالترحاب في 1600 جادة بنسلفانيا. ومع انضمام أصوات معتدلة إلى الجدال الداعي إلى الحذر في العراق، تعهّدت إدارة بوش بالاستماع بعناية لآراء كل الأطراف، لكن بدا أنّ خطابها متقدّم جداً على المعلومات الاستخبارية التي نجمعها في لانغلي.

فقد فوجئت على سبيل المثال عندما قرأت عن خطاب نائب الرئيس تشيني الذي ألقاه أمام المحاربين القدامى في الحروب الخارجية في 26 آب/أغسطس، وفيه قال، "بكل بساطة، ليس هناك أدنى شكّ بأنّ صدام حسين يمتلك الآن

أسلحة دمار شامل. وما من شكّ في أنّه يكدّسها لاستخدامها ضدّ أصدقائنا وحلفائنا وضدّنا". وقال نائب الرئيس لاحقاً في كلمته أمام المحاربين القدامى، "كثير منّا مقتنعون بأنّه [صدّام] سيحصل على أسلحة نووية عما قريب".

باغتني الخطاب أنا وكبار العاملين في الوكالة لعدّة أسباب. أولاً، لم يرسل موظّفو نائب الرئيس الخطاب إلى السي آي إيه لإجازته، كما يتمّ عادة في الملاحظات التي يجب أن تستند إلى معلومات استخبارية. والخطاب يتجاوز كثيراً ما يمكن أن تؤيّده تحليلاتنا. فقد كان اعتقاد أجهزة الاستخبارات أنّ العراق إذا ترك بدون ضابط ربما لن يحصل على أسلحة نووية إلا في أواخر العقد.

في كلمة نائب الرئيس أمام المحاربين القدامى، ذكّر الحضور بأنّ أجهزة الاستخبارات بخست تقدير تقدّم العراق نحو صنع سلاح نووي في حرب الخليج الأولى. ولا شكّ في أنّ تلك التجربة صبغت رأي نائب الرئيس بجمع المعلومات الاستخبارية الأميركية منذ ذلك الحين، لكن كان لها أيضاً تأثير عميق على آرائي وآراء العديد من محلّلينا. وبالنظر إلى ميل صدّام إلى الخداع والإنكار، فإنّنا كنّا مسكونين أيضاً باحتمال أن يكون ما يجري هناك أكبر مما يمكننا كشفه.

أظنّ أن الخطاب أمام المحاربين القدامى كان محاولة من قبل نائب الرئيس لاستعادة الزخم باتجاه التحرّك ضدّ العراق بعد أن توقّف قبل أحد عشر يوماً نتيجة مقالة سكوكروفت. ولدي انطباع بأنّ الرئيس لم يكن على علم أكثر منّا بما سيقوله نائبه أمام المحاربين القدامى إلى أن قاله. لكن إذا كان الخطاب يهدف أساساً إلى الدعوة لليقظة، فقد كان خطاباً مرتفعاً جداً.

في أعقاب العراق، سألني السناتور كارل لن في جلسة استماع أمام لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ في 9 آذار/مارس 2004 إذا كان يجدر بي التدخّل عندما سمعت المسؤولين يدلون بتعليقات عامة تتجاوز معلوماتنا الاستخبارية. كان سؤالاً منصفاً. من الواضح أنّه يحقّ لصنّاع السياسة التوصّل إلى استنتاجهم فيما يتعلّق بالسياسة. والاستخبارات جزء مهمّ من عملية اتخاذ القرار لكنّها ليست المكوّن الوحيد. ويجوز لصنّاع السياسة التوصّل إلى أحكام مستقلّة بشأن ما تعنيه المعلومات الاستخبارية وما هي المخاطر التي سيتحمّلونها. لكن ما لا يستطيعون عمله المبالغة في المعلومات الاستخبارية

نفسها. وإذا فعلوا ذلك فإن عليهم الفصل بوضوح بين ما تقوله الاستخبارات والاستنتاجات التي توصّلوا إليها. وإنصافاً لنائب الرئيس، قبل إصدار تقدير الاستخبارات القومية في تشرين الأول/أكتوبر 2002، كان لدينا في السي آي إيه وثائق خطية في منشورات رئيسية، مثل إطلاع الرئيس اليومي، تفيد بأنّنا جازمون جداً بشأن برامج أسلحة الدمار الشامل في العراق. لكن ليس بينها على ما أذكر ما يضع حصول العراق على سلاح نووي في الجدول الزمني الذي أوحى به الخطاب أمام المحاربين القدامى. لعل مواقف صنّاع السياسة الذين يتذكّرون التاريخ السابق، مثل نائب الرئيس، تتصلّب عندما يقرؤون تحليلاً "جازماً جداً".

لصنّاع السياسة الحقّ في أن يكون لديهم آراؤهم الخاصة، لكن لا وقائع خاصة بهم. ومن واجبي أن أبذل قصارى جهدي للتحقّق من أنّهم يعرفون أين نختلف ولماذا. والمكان المناسب لإجراء هذا التميز هو النقاشات الثنائية مع المديرين، وقد فعلت ذلك في عدّة مناسبات. لم ينتخبني أحد لإلقاء خطب توضح كيف أخالفهم في القضايا الشائكة وأين. وكان يجدر بي أن أبلغ نائب الرئيس على انفراد بأنّني أعتقد أنّه ذهب بعيداً جداً في خطابه أمام المحاربين القدامى. هل كان يمكن أن يغيّر ذلك من نهجه في المستقبل؟ أشكّ في ذلك، لكن ما كان يجب أن أدع الصمت يعني الموافقة. وقد كان أداؤنا أفضل بكثير في الدفع إلى الوراء عندما رغب بعض من في الإدارة في المبالغة في احتمال وجود ارتباطات بين العراق والقاعدة.

بعد ظهر يوم الجمعة في 6 أيلول/سبتمبر 2002، أي بعد مرور أسبوع على خطاب نائب الرئيس أمام المحاربين القدامى، اجتمع فريق الرئيس للأمن القومي في كمب ديفيد وقضى الليل هناك للمشاركة في الاجتماعات بشأن العراق في اليوم التالي. وقد أرسل موظفو مجلس الأمن القومي مسبقاً كتب إطلاع سميكة محشوّة بمعلومات عن خلفية الوضع لكي يقرأها المشاركون. وقد أدرجت صفحة في أوائل الكتاب الأمور التي تنجز بإزاحة صدام ـ تحرير الشعب العراقي، وإزالة أسلحة الدمار الشامل، ووضع حدّ لتهديدات العراق لجيرانه، وما شابه.

وفي منتصف الكتاب تقريباً، ثمة ورقة تبحث بعبارات عامة كيف يمكن

التعامل مع العراق بعد إزاحة صدام. قالت الورقة إنّنا سنحافظ على قسم كبير من بيروقراطية العراق، ولكن سندخل إصلاحات عليها. وسرد أحد الملاحق على الحاضرين بعض الدروس المستقاة من احتلالي ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية. وفي نهاية الكتاب تقريباً، توجد ورقة أصدرها محلّلو السي آي إيه قبل ثلاثة أسابيع. وهي مؤرّخة في 13 آب/أغسطس 2002 وتحمل العنوان "العاصفة الكاملة: التخطيط للعواقب السلبية لغزو العراق". وقد قدّمت الورقة سيناريوهات أسوأ حالة ربما تنشأ بعد مسعى تغيير النظام بقيادة أميركية. وتقول الخلاصة إنّه في أعقاب الغزو:

ستواجه الولايات المتحدة عواقب سلبية في العراق والمنطقة وخارجها، وهي تشمل:

- الفوضى وتفكّك مناطق العراق؛
- عدم استقرار يهدّد النظام في دول عربية رئيسية؛
- تزايد الإرهاب العالمي ضدّ المصالح الأميركية تذكيه الكراهية الإسلامية العميقة للولايات المتحدة؛
- انقطاعات كبيرة في واردات النفط وتوتّرات حادّة في تحالف الأطلسي.

من المغري الاستشهاد بهذه المعلومات والقول، "أترون، لقد توقّعنا الكثير من المصاعب التي حدثت لاحقاً" ـ لكن القيام بذلك سيكون مراوغة. فغالباً ما تكون الحقيقة أعقد مما هو ملائم. فلو كنّا شعرنا بقوّة بأنّ هذه هي النتائج المرجّحة، لرفعنا الصوت في الإعلان عن استنتاجاتنا. ولم يحدث في الواقع أي صراخ أو ضرب على الطاولة. بل قلنا إنّ هذه **أسوأ حالة**. كما أنّنا أسميناها بدقّة سيناريوهات. فلم يكن لدينا أي طريقة نعرف من خلالها كيف سيتطوّر الوضع في العراق على الأرض. ولم نكن على علم ببعض الأعمال التي ستقوم بها الولايات المتحدة في المستقبل وتساعد في جعل سيناريوهات أسوأ حالة أمراً محتوماً.

اختتمت ورقة العاصفة الكاملة بسلسلة من الخطوات التي يمكن أن تتخذها الولايات المتحدة للمساعدة في خفض فرصة وقوع بعض هذه العواقب السلبية،

بما في ذلك المبادرات الدبلوماسية لتعزيز فرص السلام العربي الإسرائيلي. فقد أشرنا بأنّ الترويج لفكرة أنّنا لا نزال ملتزمين بحلّ عادل لهذه القضية الحاسمة، على الرغم من التصرف عسكرياً في العراق، سيكون له صدى عظيم في العالم الإسلامي. ومن المهم أن نظهر للعالم العربي بأنّنا قادرون على صنع الحرب والسلام في الوقت نفسه.

أثار الاجتماع في صباحَ الأحد 7 أيلول/سبتمبر الكثير من الجدل بشأن حكمة إحياء نظام التفتيش التابع للأمم المتحدة. وقف كولن باول بقوة إلى جانب أن نخطو الميل الإضافي مع الأمم المتحدة، في حين حاجّ نائب الرئيس بقوّة مماثلة أيضاً بأنّ القيام بذلك سيوقعنا في أوحال الشَرَك البيروقراطي دون أن يثمر ذلك سوى عن فقدان الوقت. وقد عمد الرئيس إلى ترك باول وتشيني يتقاتلان حول المسألة. وأعتقد أنّ الرئيس كان لا يزال أقل ميلاً إلى الذهاب إلى الحرب من ميل العديد من مساعديه الكبار.

بعد أسبوع، أي يوم الأحد في 14 أيلول/سبتمبر، عقد ستيفن هادلي اجتماعاً آخر في غرفة الأوضاع في البيت الأبيض حضره مسؤولو الصف الثاني في مجلس الأمن القومي ووزارتي الخارجية والدفاع والسي آي إيه. وكان عنوان جدول الأعمال، "لماذا العراق الآن؟" وكان بوب ولبول، ضابط الاستخبارات القومية للبرامج الاستراتيجية بين الحضور. ويذكر أنّه أبلغ هادلي بأنّه لن يستخدم أسلحة الدمار الشامل لتبرير الحرب مع العراق. فعمد أحدهم، ولم يكن يعرفه في ذلك الوقت لكنّه يعرف الآن بأنّه سكوتر ليبي، إلى الميل نحو مشارك آخر في الاجتماع والسؤال، "من هذا الشخص"؟

أوضح ولبول لهادلي أنّ الكوريين الشماليين متقدّمون على العراق في كل فئة من فئات أسلحة الدمار الشامل. وكان بوب يعرف أنّنا اكتشفنا مؤخّراً برنامج بيونغ يانغ السري لإنتاج يورانيوم عالي التخصيب، واستنتجنا بشكل صحيح بأنّ ذلك سيصبح معروفاً على الملأ في القريب. وأبلغ المجموعة، "عندما يذاع ذلك، فإنّكم ستواجهون أوقاتاً عصيبة في تفسير لماذا أنتم أشدّ قلقاً بشأن بلد ربما يعمل على الأسلحة النووية بدلاً من البلد الذي ربما يمتلكها بالفعل ويمتلك الوسائل اللازمة لإطلاقها على الولايات المتحدة".

اقترح أحدهم بأنّ التواطؤ مع الإرهاب يجعل العراق تهديداً أكبر. وتحدّث محلّلان حاضران من السي آي إيه فقالا إنّه يمكن تقديم حجّة على دعم إيران الإرهاب الدولي أقوى بكثير من الحجّة التي يمكن سوقها بالنسبة إلى العراق. ويذكر كلاهما أنّ دوغلاس فيث قال إنّ اعتراضاتهما مجرّد "اهتمام بالتفاصيل".

الفصل السابع عشر

"القضية الوحيدة التي يمكن أن يتفق عليها الجميع"

لم تذهب الولايات المتحدة إلى الحرب في العراق بسبب أسلحة الدمار الشامل فحسب. بل إنّني أشكّ في أنّ ذلك كان السبب الرئيسي. مع ذلك فقد كان الوجه العامّ الذي قُدّم.

يقرّر زعماء بلد ما الذهاب إلى الحرب بسبب اعتقادات جوهرية، وحسابات جيواستراتيجية أوسع، وإيديولوجيا، وفي حالة العراق، بسبب نظرة الإدارة غير الواضحة إلى حدّ كبير بأنّ التحوّل الديمقراطي للشرق الأوسط من خلال تغيير النظام في العراق جدير بالثمن. وما أسلحة الدمار الشامل، كما نقلت مجلّة "ڤانتي فير" عن بول ولفويتز في أيار/مايو، إلا أمر "قرّ رأينا عليه" لأنّها "القضية الوحيدة التي يمكن أن يتفق عليها الجميع".

في أوائل أيلول/سبتمبر 2002، فيما يلوح التصويت على التفويض باستخدام القوة في العراق، تعرّضت السي آي إيه إلى ضغوط من أعضاء لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ لتقديم تقويم خطي عن برامج أسلحة الدمار الشامل في العراق. وكانوا يريدون على وجه التحديد تقديراً استخبارياً قومياً لمساعدتهم في مداولاتهم فيما يتعلّق بتفويض الرئيس بأخذ الأمة إلى الحرب أم لا.

تهدف التقديرات الاستخبارية القومية إلى تزويد صنّاع السياسة الكبار بإجماع أجهزة الاستخبارات الأميركية حول موضوع محدّد وتقديم الآراء

المعارضة والبديلة بنزاهة. وتحتاج هذه التقديرات عادة إلى عدة أشهر من الإعداد والإقناع من قبل السي آي إيه، ووكالة الاستخبارات الدفاعية، ووكالة الأمن القومي، ومكتب الاستخبارات والأبحاث، ووزارة الطاقة، ووكالة استخبارات الفضاء الأرضي، وغيرها من الوكالات.

كان يجب البدء بإعداد تقدير استخباري قومي عن العراق في وقت أبكر، لكنّني لم أكن أعتقد أنّ ثمة ضرورة لمثله في ذلك الوقت. كنت مخطئاً. صحيح أنّه لم يكن هناك قرار بالذهاب إلى الحرب بعد، لكنّ الساعة بدأت تتكّ. ولم نكن قد أعددنا تقديراً استخبارياً قومياً عن أسلحة الدمار الشامل العراقية منذ عدّة سنوات، لكنّنا أصدرنا مجموعة من التحاليل، في إطار أعمال تقييم أوسع للصواريخ البالستية والأسلحة الكيمياوية والبيولوجية. كنّا نعتقد جميعاً أنّنا ندرك المشكلة. لكن في نظرة استرجاعية، مع أنّ صنّاع السياسة لم يظهروا الكثير من الفضول، فقد كان ذلك الوقت المناسب الذي يجدر بنا أن نطلق فيه سلسلة جديدة من التقارير التحليلية عن أسلحة الدمار الشامل العراقية وغيرها من القضايا المتعلّقة بعواقب النزاع في العراق. كانت تلك مسؤوليتي. لكنّ القاعدة كانت تستحوذ على اهتمامي في ذلك الوقت ـ الأشخاص الذين يحاولون قتلنا بالفعل ـ ولم ألتفت بالقدر الكافي إلى عاصفة آخذة بالاحتشاد.

في 9 أيلول/سبتمبر 2002، كتب إلي السناتور ريتشارد دوربين من إلينوي يحثّني على إصدار أمر بإعداد تقدير استخباري قومي وموجز غير سري أيضاً لشرح القضية للرأي العام الأميركي. وفي اليوم التالي، أتبع ذلك السناتور بوب غراهام، رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ، برسالة أخرى تطلب إصدار تقدير استخباري قومي "عن حالة برامج العراق لتطوير أسلحة الدمار الشامل ونظم إطلاقها، وحالة القوى العسكرية العراقية، بما في ذلك استعدادها ورغبتها في القتال، والعواقب التي يخلّفها الهجوم على العراق بقيادة أميركية على جيران العراق، والردّ المتوقّع من صدام حسين على الحملة العسكرية الأميركية الموضوعة لإحداث تغيير في نظام العراق".

وافقت على مضض، وفي 12 أيلول/سبتمبر 2002، أوعزت إلى موظّفي مجلس الأمن القومي بإطلاق مشروع عاجل لإصدار تقدير استخباري قومي عن

"حالة برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية والتوقّعات بشأنها في المستقبل". وكان ينتظر أن يجيب هذا التقدير عن سؤالين رئيسيين عن الأسلحة النووية: هل يمتلكها صدام، وإذا لم يكن يمتلكها، متى يمكنه الحصول عليها؟ وكنت أتوقّع ألا تحدث مفاجآت.

على غرارنا نحن في أجهزة الاستخبارات تساءل موظّفو مجلس الأمن القومي إذا كانت هناك حاجة إلى تقدير استخباري قومي. واعتقد ستيف هادلي أنّ البيانات موجودة بالفعل في وثائق أخرى.

بما أنّ التصويت الوشيك على استعمال القوة مقرر في تشرين الأول/أكتوبر، كان لا بدّ من بتر عملية الإنتاج التي تستغرق عادة ما بين ستة وعشرة أشهر إلى أقل من ثلاثة أسابيع. بل إنّ ذلك لم يكن سريعاً بالقدر الكافي بالنسبة إلى بعض أعضاء الكونغرس غير المتعاطفين الذين يريدون تسليم تقدير الاستخبارات القومي على الفور تقريباً. وذهب السناتور غراهام إلى حدّ الإدلاء بتصريحات للصحافة يوبّخنا فيها على التباطؤ. ولم يكن بعض الشيوخ قانعين بهذا التقدير، لذا ضغطوا أيضاً لإجراء تقدير آخر يقيّم فعّالية الأعمال الأميركية السرية والعسكرية في العراق. ولم يكن تقويم الخطط الأميركية قطّ وظيفة تقدير الاستخبارات القومي. وقد ذهلنا لاضطرارنا إلى شرح ذلك إلى لجنة مهمتها الإشراف على الاستخبارات ـ لكن ذلك لم يوقف الصخب.

كان الإلحاح والمدّة القصيرة المتاحة لإنجاز المستند يعني أنّ علينا سلوك الطريق من بدايته. ولو كنّا بدأنا العملية من قبل، لتمكنا بالتأكيد من أداء عمل أفضل يسلّط الضوء على ما نعرفه وما لا نعرفه عن برامج صدام لأسلحة الدمار الشامل، ولكنّا حللنا بعض التعارضات في الوثيقة. غير أنّ ضيق الوقت لا يعفينا من مسؤولية إيراد المعلومات الصحيحة. فقد قدّم التحليل المعيب الذي جمعناه في تقدير الاستخبارات القومي بعض الموادّ التي استند إليها كولن باول في كلمته في 5 شباط/فبراير 2003 أمام الأمم المتحدة، والتي ساعدت في حشد التأييد الشعبي للحرب.

ذهب بعض المراقبين إلى حدّ الإيحاء بأنّ تقدير الاستخبارات القومي عن العراق دليل على أنّ كبار رجال أجهزة الاستخبارات كانوا ميّالين إلى الحرب، على

نحو بعض كبار صنّاع السياسة. والعكس هو الصحيح. كان المسؤول عن إدارة التقدير بوب ولبول، ضابط الاستخبارات القومية للبرامج الاستراتيجية. وهو ليس بيروقراطياً مثالياً ـ قس مورموني يأتي إلى العمل على متن درّاجة نارية في الغالب ـ بل محلّلاً لامعاً ومن أبعد ما يكون عن اتهامه بأنّه صقر حرب كما يمكن أن تتصوّروا. فعندما عهد إليه بمهمة تنسيق التقدير، جاءني والقلق بادٍ عليه وقال، "إنّني لا أؤمن بهذه الحرب. بعض الحروب يمكن تبريرها، لكن ليس هذه الحرب".

قلت له، "إنّنا لا نصنع السياسة. عملنا أن نبلغ من يصنعها بما نعرفه وما نعتقده. ويرجع إليهم تقرير ما يفعلون ذلك".

قال بوب متنهّداً، "حسناً"، لكنّني شعرت بأنّه غير مرتاح للتوقّعات. مع ذلك، فقد نام بمكتبه في العديد من الليالي في الأسابيع التالية لإنجاز العمل.

ونظراً لضغوط الوقت، أخذ المحلّلون أجزاء كبيرة من أوراق أخرى منشورة مؤخّراً وكرّروها في تقدير الاستخبارات القومي. وشكّلت اثنتي عشرة نشرة سابقة صادرة عن أجهزة الاستخبارات العمود الفقري للتقدير. وللوفاء بالموعد المحدّد في 23 أيلول/سبتمبر أرسلت مسوّدة مجموعة على عجل إلى أجهزة الاستخبارات لمراجعتها. وعقد اجتماع طويل دام يوماً لمحلّلي أجهزة الاستخبارات بعد ذلك بيومين. وفي اليوم التالي، أرسلت مسوّدة تضمّ التغييرات التي أدخلها المحلّلون إلى مختلف قادة الأجهزة.

في يوم الثلاثاء في 1 تشرين الأول/أكتوبر، اجتمع ممثّلون كبار عن كافّة الأجهزة معي لمناقشة الوثيقة النهائية وإقرارها. وذلك جزء قياسي من عملية إصدار تقدير الاستخبارات القومي ـ يسمّى الاجتماع مجلس الاستخبارات الخارجية القومي ـ لكن الإطار الزمني الضيّق بالإضافة إلى الموادّ التقنية في الغالب، ساهما في دفع الإجراءات القياسية إلى نقطة التسليم بسبب الإجهاد. لنأخذ على سبيل المثال قضية أنابيب الألمنيوم المثيرة للجدل.

في أوائل سنة 2001، ضُبط العراق محاولاً شراء ستين ألف أنبوب من الألمنيوم عالي القوة مصنوعة لتتحمّل ضغوطاً استثنائية. وتمّ ضبط الأنابيب في الشرق الأوسط. حاول العميل العراقي دون جدوى الإفراج عن الأنابيب مدعياً أنّها

ستستخدم في لبنان لصنع مكوّنات سيارات سباق. أياً يكن غرضها، فإنّ من المحظّر على صدام بموجب عقوبات الأمم المتحدة الحصول على أنابيب لأي غاية. واتّفقت كل هيئات الاستخبارات على أنّ هذه الأنابيب يمكن تعديلها لصنع دوّارات أجهزة الطرد المركزي المستخدمة في البرامج النووية. واعتقد المحلّلون في السي آي إيه أنّ هذه الأنانيب ستستخدم في تخصيب اليورانيوم. واعتقد آخرون أنّها ستستخدم لصنع الصواريخ. ولاختبار النظرية، جمعت السي آي إيه "فريقاً أحمر" من الخبراء المتمرّسين من مختبر أوك ريدج القومي - أشخاص بنوا أجهزة طرد مركزيّ بالفعل. وكان تقييمهم أنّ الأنابيب تناسب الاستخدام النووي أكثر من أي شيء آخر. وقدّم ممثّل وزارة الطاقة في مجلس الاستخبارات الخارجية القومي تقييم هيئته بأنّ الأنابيب ليست جزءاً من برنامج نووي على الأرجح. غير أنّه لم يكن خبيراً تقنياً، ولم يستطع شرح أساس موقف وزارته بطريقة مقنعة على الرغم من منحه عدة فرص. وكل ما استخلصناه من تقييمه أنّ وزارة الطاقة لا توافق على التقييم بأنّ صداماً يحاول إحياء برنامج الأسلحة النووية أو "إعادة بنائه" - وهو برنامج كان على بعد أشهر من إنتاج الأسلحة عندما قوطع في حرب الخليج الأولى. وعلى الرغم من أنّ مركز الاستخبارات الأرضي القومي التابع للجيش الأميركي لم يكن ممثّلاً في الاجتماع، فإنّ رأيه بأنّ من المستبعد جداً أن تكون الأنابيب معدّة للصواريخ منح زخماً إضافياً لمن يعتقد بأنّ للأنابيب غرضاً نووياً.

لو أتيح لنا مزيد من الوقت لكنت على يقين بأنّنا سنؤخّر القرار بشأن أنابيب الألمنيوم إلى أن تبرز إيضاحات أكبر - فقد بدأنا أصلاً من فوضى كبيرة - لكن في النهاية اعتقدت غالبية الأجهزة بأنّ الأنابيب جزء من الدليل على إعادة البناء النووي. لكن لم يكن هناك إجماع في الرأي بكل تأكيد.

طرحت الآراء المخالفة بوضوح وبشكل واسع في التقرير. ولم يتعمّد تقدير الاستخبارات القومي ذلك فحسب، بل إنّ كولن باول شدّد عليه في كلمته أمام الأمم المتحدة في شباط/فبراير التالي.

لعل أكثر ما أسيء فهمه من أقسام التقدير يتعلّق براسب اليورانيوم الذي يمكن تخصيبه لصنع يورانيوم من رتبة الأسلحة. وضمّ التقدير رواية عن

محاولات صدام شراء راسب اليورانيوم من النيجر في إفريقيا، مأخوذة من ورقة صادرة في أيلول/سبتمبر 2002 عن وكالة الاستخبارات الدفاعية. ولم تكن الرواية، المذكورة في عدة فقرات في الصفحة الرابعة والعشرين من الوثيقة، دعامة كبيرة من دعائم تقدير الاستخبارات القومي. فقد لحظ التقدير أنّ صداماً لديه كميات كبيرة بالفعل من راسب اليورانيوم في العراق ـ 550 طناً، وهي كمية كافية لصنع 100 قنبلة نووية. ومن المفترض أن يكون راسب اليورانيوم مختوماً من قبل المفتشين الدوليين، لكن ذلك جدار حماية هشّ في أحسن الأحوال.

على الرغم أنّ راسب اليورانيوم من النيجر سيظهر كثيراً في الانتقادات اللاحقة لتقدير الاستخبارات القومي، فإنّه لم يكن من بين الأسباب الستة التي تذكر لماذا تعتقد كل الأجهزة، باستثناء مكتب الاستخبارات والأبحاث التابع لوزارة الخارجية، بأنّ العراق استأنف برنامج الأسلحة النووية. بل إنّ مكتب الاستخبارات والأبحاث كتب في تقدير الاستخبارات القومي أنّه يعتقد بأنّ العراق يسعى "بجهد محدود على الأقل" إلى "الحصول على قدرات ذات صلة بالأسلحة النووية" وأنّ الأدلّة تشير "إلى مسعى محدود لإعادة البناء في أقصى الأحوال".

كان تقييمنا أنّ صداماً لا يمتلك أسلحة نووية وأنّه إذا كان عليه صنع مادّتة الشطورة، فربما لن يتمكّن من القيام بذلك حتى ما بين سنة 2007 و2009. غير أنّنا أشرنا في التقدير بأنّ لدينا ثقة معتدلة بهذا الرأي. وأشرنا أيضاً إلى أنّ مكتب الاستخبارات والأبحاث يعتقد بأنّه لا توجد أدلّة كافية تثبت أنّ لدى صدام برنامجاً مستمراً ومتكاملاً وشاملاً لتطوير الأسلحة النووية، على الرغم من أنّه يريد الحصول عليها.

لو كان بوسع صدام الحصول على المادة الشطورة من مكان آخر، فلن يكون من الصعب على النظام أن يصنع السلاح خلال عام واحد. ففي النهاية كنّا نعتقد أنّ بوسع المجموعات الإرهابية صنع ذلك إذا ما حصلت على اليورانيوم أو البلوتونيوم عالي التخصيب.

لم يشكّك أي من أجهزة الاستخبارات في الأحكام المتعلّقة ببرامج صدام للأسلحة الكيمياوية والبيولوجية. وقد قال تقدير الاستخبارات القومي أنّ صداماً

يواصل مساعيه لتطوير الصواريخ البالستية ويوسّعها في انتهاك لعقوبات الأمم المتحدة. وتبيّن أنّ تقييم الصواريخ هو الهدف.

خلافاً للمفهوم الخاطئ الشائع، يقدّم تقدير الاستخبارات القومي حرية تامة للذين يريدون التعبير عن آراء بديلة. ولا يتمّ إدراج الآراء المخالفة في الهوامش، بل إنّها غالباً ما تظهر في أطر ذات خلفيات ملوّنة لإبرازها. وقد شكّل ذلك ست عشرة صفحة لا سابق لها من تقدير الاستخبارات القومي المكوّن من تسعين صفحة. ولدى رؤساء الأجهزة موافقة لا على اللغة المستخدمة في التعبير عن تحفّظاتهم فحسب، وإنّما أيضاً على المكان الذي تعرض فيه هذه التحفّظات في الوثيقة.

غير أنّ ما لم يشدّد عليه هو ضعف القدرة البشرية على النفاذ إلى برامج صدام لأسلحة الدمار الشامل وحدود معرفتنا. وكان من المفيد توضيح أنّ استخدام كلمات "نقدّر" و"نقيّم" أنّنا نقدّم أحكاماً تحليلية ولا نورد حقائق. وكما كتب الأب المؤسس للتحليل في السي آي إيه في مجلة "فورين سيرفيس جورنال" في سنة 1969، "التقدير هو ما تقوم به عندما لا تعرف".

تقدّم القراءة المتأنّية لتقدير الاستخبارات القومي انطباعاً متميّزاً أكثر عن الملاحظات الواردة فيه مما حُمل الشعب على الاعتقاد. فعبارة "لا نعلم" تظهر نحو ثلاثين مرة في تسعين صفحة. وكلمة "نعلم" تظهر في ثلاث حالات فقط. لكنّنا للأسف لم نكن حذرين في "الأحكام الأساسية"، وهي خلاصة من خمس صفحات في مقدّمة الوثيقة. فقد كتبت الأحكام الأساسية بلغة شديدة الجزم، لا سيما بشأن الأسلحة الكيمياوية والبيولوجية، وتحمل شيئاً من التأكيد غير الموجود فيما تبقى من الورقة. لذا ضاعت الفروقات الدقيقة.

ينصّ الحكم الأساسي الأول على "أنّنا نقدّر بأنّ العراق استأنف برامج أسلحة الدمار الشامل في تحدّ لقرار الأمم المتحدة وقيودها". وذلك ليس سيّئاً بالنسبة لما يوصف بأنّه حكم، لكنّ الجملة الثانية تسقط عدم اليقين فيما يتعلّق بالأسلحة الكيمياوية والبيولوجية: "يوجد لدى بغداد أسلحة كيمياوية وبيولوجية بالإضافة إلى صواريخ يزيد مداها على القيود التي حدّدتها الأمم المتحدة؛ وإذا تركت دون ضابط، فإنّها ربما تحصل على سلاح نووي خلال هذا العقد (انظر

البديل الذي طرحه مكتب الاستخبارات والأبحاث في نهاية الأحكام الأساسية)". على الرغم من أنّ جملة الصواريخ صحيحة وأنّ التقدير النووي يضمّ تنبيهاته ("إذا تركت دون ضابط" و"ربما") والإشارة إلى الآراء البديلة لمكتب الاستخبارات والأبحاث، فقد ذكرت الأحكام الكيمياوية والبيولوجية كوقائع. وهي ليست وقائع وما كان يجب أن توصف كذلك.

ينصّ الحكم الأساسي الثاني بوضوح على "**أنّنا نفتقر إلى المعلومات المحدّدة عن العديد من جوانب برامج أسلحة الدمار الشامل في العراق**". لكن المشكلة تكمن في أنّ تلك الجملة تلت تقييماً أبرزت حروفه بالأسود ينصّ على "**أنّنا نقدّر بأنّنا لا نرى سوى جزء من مساعي العراق المتعلّقة بأسلحة الدمار الشامل، ويرجع ذلك إلى إنكار بغداد الشديد وجهودها التضليلية. ويظهر ما تبيّن بعد حرب الخليج بوضوح الجهود الواسعة التي قام بها العراق لإنكار المعلومات**".

إنّ غياب الأدلّة والتفكير الخطي، ومساعي العراق الواسعة لإخفاء شرائه غير المشروع للمكوّنات المحظورة، يخبرنا أنّ باستطاعة النظام المخادع أن يفاجئنا بسهولة. لم تكن المسألة تتعلّق بتهديد وشيك معروف قطّ؛ بل تتعلّق بعدم الرغبة في المخاطرة في التعرّض للمفاجأة.

لعل ما أزعجني أكثر من القضايا التقنية، التي يختلف بشأنها الخبراء، الحالات التي أدرجت فيها معلومات مستقاة من مزوّرين محتملين في تقدير الاستخبارات القومي. وقد جاء أكثر الأمثلة السيئة السمعة عن المعلومات الرديئة من مصدر يديره الألمان ويدعى "الكرة المنحنية"، وقد ظهرت معلوماته عن قاطرات متحرّكة لإنتاج الأسلحة البيولوجية كثيراً في تقدير الاستخبارات القومي وكلمة باول أمام الأمم المتحدة في شباط/فبراير 2003. ظهرت معلومات الكرة المنحنة لأول مرة في تقدير الاستخبارات القومي الصادر في كانون الأول/ديسمبر 2000 عن الأسلحة البيولوجية حيث قلنا، "تقدّم معلومات استخبارية جديدة عن أنشطة العراق المستمرّة في الأسلحة البيولوجية... وتدفعنا إلى تعديل تقييمنا صعوداً لتهديد الأسلحة البيولوجية الذي يشكّله العراق... وتوحي المعلومات الجديدة بأنّ بغداد استأنفت ووسعت برنامجها للأسلحة البيولوجية

الهجومية بإنشاء قدرة أسلحة بيولوجية واسعة النطاق واحتياطية وخفية". في ذلك الوقت، منح اكتشاف الأمم المتحدة في سنة 1995 وثائق عسكرية عراقية تتعلّق بمشروع تخمير سري متحرّك تقرير الكرة المنحنية مصداقية إضافية.

واجهنا أيضاً مشكلة في المعلومات من مصادر استخدمت للتثبّت من صحة ما سمعناه من الكرة المنحنية. على سبيل المثال، يحتوي التقدير على معلومات تمّ الحصول عليها في آذار/مارس 2002 من منشقّ عراقي، رائد عراقي سابق يدعى العساف أحاله المؤتمر الوطني العراقي إلى وكالة الاستخبارات الدفاعية. كانت وكالة الاستخبارات الدفاعية قلقة من قصة العساف المتعلّقة ببرنامج الأسلحة البيولوجية المتحرّك في العراق، واهتماماته بالقنبلة النووية، وعمله على الصواريخ البعيدة المدى المحظورة. وقد نجح الرائد العراقي في اختبار كشف الكذب الذي أجرته وكالة الاستخبارات الدفاعية، لكن شعر من أجروه أنّه "تدرّب" على رواية القصة. وسرعان ما ظهر كثير مما قاله لوكالة الاستخبارات الدفاعية في مقالة نشرتها مجلة "ڤانتي فير" في أيار/مايو 2002. فقد رتّب المؤتمر الوطني العراقي لمقابلة مع تلك المطبوعة. وكان يجب أن يطلق الترويج لمعلوماته كما لو كانت حملة علاقات عامة أجراس الإنذار.

توصل المسؤولون في وكالة الاستخبارات الدفاعية في النهاية إلى أنّه لا يمكن الركون إلى الرجل وإلى أنّه ربما كان يزوّد الولايات المتحدة بمعلومات مختلقة. لكن المسؤولين في وكالة الاستخبارات الدفاعية جلسوا في اجتماع مجلس الاستخبارات الخارجية القومي الذي دام ساعة ونصف الساعة دون أن يذكروا شيئاً عن أنّ المعلومات التي يحتمل أن تكون مزوّرة ذكرت في التقدير الذي كنّا نقيّمه جميعاً. وربما أنّهم لم يلاحظوا معلوماتهم عندما رأوها، لكنّ ذلك يصعب تصديقه.

لا تتحمّل وكالة الاستخبارات الدفاعية المسؤولية وحدها عن الخطأ. ففي تموز/يوليو 2002، أجرى العاملون في مجلس الاستخبارات القومية دراسة لقيمة المعلومات الاستخبارية التي يقدّمها المؤتمر الوطني العراقي، أو عدمها، وذكروا المصدر نفسه، العساف، كمزوّر محتمل. وبعد ثلاثة أشهر لم يشيروا أيضاً إلى تلك المسألة في اجتماع مجلس الاستخبارات الخارجية القومي الذي راجع

مسوّدة التقدير. وعلمت فيما بعد أنّ بعض المحلّلين في السي آي إيه كانوا على علم أيضاً بالتزوير الذي أقدم عليه العساف ولم يلحظوا وروده في تقدير الاستخبارات القومي.

تأثّرت آرائي بشأن سعي العراق إلى الحصول على أسلحة الدمار الشامل بمصدر حسّاس في موقع عالٍ في العراق، على الرغم من التقدير لا يذكر ذلك. ولم يُذكر الكثير عن ذلك المصدر علناً. بل في وقت إعداد تقرير الاستخبارات القومي، لم يكن معظم المحلّلين المشاركين على علم بوجود المصدر بسبب حساسيته. غير أنّ التقارير التي تواصل تدفّقها بعد إصدار التقدير قدّمت لنا على أعلى المستويات مزيداً من الثقة بأنّ معلوماتنا عن برامج صدام لأسلحة الدمار الشامل صحيحة.

أفاد المصدر بأنّ إنتاج الأسلحة الكيمياوية والبيولوجية جار على قدم وساق، وأنّ العوامل البيولوجية يسهل إنتاجها وإخفاؤها، وأنّ الموادّ الكيمياوية المحظورة تنتج أيضاً في منشآت ذات استخدام مزدوج. وذكر هذا المصدر أنّ مسؤولاً عراقياً رفيعاً في الدائرة الداخلية المحيطة بصدام يعتقد، نتيجة أعمال التفتيش التي أجرتها الأمم المتحدة، أنّ العراق يعرف مواطن ضعف المفتّشين وكيف يستغلّها. وقال المصدر إنّ هناك خطة مفصّلة لخداع المفتّشين وضمان عدم الكشف عن البنود المحظورة.

كانت الشكوك تتسرّب بين الحين والآخر عما إذا كان يوجد الكثير من الأدلّة غير المباشرة أو لماذا مضى وقت طويل دون أن يكتشف المفتّشون شيئاً جديداً. وفي ذلك الوقت كان هذا المصدر يظهر فجأة بشيء محدّد جداً لا يؤكّد معلوماتنا الاستخبارية فحسب، وإنّما يزيل الشكوك التي تتزايد.

في بعض الأحيان يمكن أن يُحدث مصدر واحد تأثيراً كبيراً. وقد كان أوليغ بنكوفسكي مصدراً وحيداً وكانت تقاريره أساسية في مساعدة الولايات المتحدة في النجاح في امتحان أزمة الصواريخ الكوبية قبل أربعين عاماً.

كنّا من عدّة نواحٍ سجناء تاريخنا. فقد كانت الأحكام التي قدّمت في تقدير الاستخبارات القومي عن برامج العراق للأسلحة الكيمياوية والبيولوجية والنووية

منسجمة مع التقارير التي أصدرناها في إدارة كلينتون. مع ذلك في سنة 2002، قمنا ببعض القفزات استناداً إلى تحليل تقني قادنا إلى الافتراض بأنّ صداماً لديه قدرات أكثر، لا سيما فيما يتعلّق بالأسلحة الكيمياوية، مما عرفنا أنّه يمكن تبريره فيما بعد.

تأثّرت أحكامنا بشكل حتمي ببخسنا تقدير تقدّم العراق في الأسلحة النووية في أواخر الثمانينيات (1980نات) وأوائل التسعينيات (1990نات) ـ وذلك خطأ لا يريد أحد أن يتكرّر.

أوضح لي مارتن إنديك، وكنت قد عملت معه كموظّف في مجلس الأمن القومي في أوائل إدارة كلينتون ثم أصبح مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى، العقلية التي كنّا نعمل بها جميعاً في أواسط التسعينيات (1990نات). كنت أنا ومارتن مقتنعين بأنّ لدى العراق أسلحة دمار شامل لأنّ لدى صدام مؤسسة بأكملها مكرّسة لإخفائها. وقال مارتن، "لاحظنا كيف يعملون. ورفض صدام تقديم تبرير للمواد الناقصة من الحرب السابقة، ومن المنطقي ألا يكون ذلك صحيحاً لأنّه إذا أصبح نظيفاً فإنّ بوسعه التخلّص من العقوبات ونتعرّض للخداع".

وذكر مارتن، "أذكر أنّني توجّهت إلى الفراش متوقّعاً أن أستيقظ في صباح اليوم التالي وأجد أنّ الأونسكوم قد توجّهت إلى الموقع السري وأمسكت صداماً بالجرم المشهود. ثم استيقظت في الصباح دون أن يظهر شيء. ولم يظهر شيء على الدوام. وبالاستفادة من النظرة الاسترجاعية، كان يجب أن نفكّر: مهلاً، إذا لم نجدها فربما لأنّها غير موجودة. لم أفكّر في احتمال أنّ صداماً كان يخدعنا".

لم أكن أعتقد أيضاً أنّه كان يخدعنا. فمع تراجع نوعية أعمال التفتيش التي تجريها الأمم المتحدة بمرور الوقت، وخبوّ الإرادة السياسية للمحافظة على العقوبات، وتضخّم موارد صدام المالية من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء، لم يكن لدي كبير شكّ فيما يرمي إليه صدام. كنت أعتقد أنّ لديه أسلحة دمار شامل وقلت ذلك.

منذ ذلك الحين بعد مغادرة الأونسكوم، كان علينا الاعتماد أكثر على

تحليلاتنا واستكشاف البيانات التقنية الأكثر تمييزاً. غير أنّنا تخلّينا عن التحليل التقني بسبب إدراكنا للثقافة العراقية، وقد آذانا ذلك بطرق مركزية. لم ندرج مثلاً كيف أنّ معاملة النظام القاسية لمواطنيه تجعل تقديم التقارير الصحيحة إلى الرؤساء عن حالة برامج أسلحة الدمار الشامل أقل احتمالاً. ولم ننظر تماماً في تأثير قرابة عشر سنوات من العقوبات الدولية، وأعمال تفتيش الأونسكوم، وتحليق الطيران المتواصل، والأعمال العسكرية الأميركية. مع ذلك لم يقدّم لنا صدام سبباً للاعتقاد بأنّه غيّر خططه أو مساره.

مع ذلك، أن يتوصّل محلّلونا في سنة 2002 إلى استنتاج بأنّ صداماً لا يسعى للحصول على أسلحة دمار شامل، يعني أنّ عليهم أن يتجاهلوا سنوات وسنوات من المعلومات الاستخبارية التي تشير في اتجاه البرامج النشطة والأدلّة المتواصلة عن المحاولات الجادة التي يقوم بها العراق لإخفاء أنشطته. ولو منح المحلّلون مزيداً من الوقت، هل كان بإمكانهم الاستنتاج بأنّ صداماً لا يمتلك أسلحة نووية أو حتى القدرة على إنتاج الأسلحة نفسها بسرعة؟ أشكّ في ذلك.

بالعودة إلى الوراء، كنا مخطئين جزئياً لأنّ الحقيقة غير مقنعة. كنّا نعرف الكثير من البلدان التي تعمل في برامج لأسلحة الدمار الشامل وتسعى يائسة إلى إخفاء تلك الحقيقة. لكن لم يكن لدينا تجربة سابقة عن بلد لا يمتلك مثل هذه الأسلحة لكنّه يدّعي ذلك. لقد ألقى صدّام كلمة في حزيران/يونيو 2000 قال فيها لا يمكنكم أن تنتظروا من العراق التخلّي عن بندقيّته وأن يحيا بالسيف فقط، فيما جيرانه [إيران] يمتلكون بندقية. وبعد القبض على صدام في كانون الأول/ديسمبر 2003، سأله جورج بيرو، وهو عميل للإف بي آي، ما الذي قصده بذلك الإعلان. قال صدام إنّه كان يفكّر في مستمعَيْن. الأول مجلس الأمن الدولي، إذ كان صدام يريد أن يكون نزع أسلحة العراق جزءاً من نزع أوسع للسلاح في الشرق الأوسط. والمستمع الثاني إيران. فقد قال صدام في ذلك الوقت، "إنّكم لا تدركون. هذا جوار صعب".

كان هناك عامل آخر لا يمكن أن يدركه سوى قلّة خارج أجهزة الاستخبارات، وهو كيف أنّ علاج ما يسمى فشل الاستخبارات يمكن أن يساعد في تمهيد الطريق لفشل آخر. ففي أعقاب الخلاف بشأن بعض تحاليلنا عن

الصواريخ في أواسط التسعينيات (1990نات)، وجّهت إلينا لجنة برئاسة دونالد رامسفيلد توبيخاً شديداً لأنّنا لم نكن أكثر جرأة وخيالاً في توقّع تطوّر الصواريخ في بلدان مثل إيران وكوريا الشمالية. ورداً على ذلك، بدأنا نعطي ثقلاً أكبر في تقييماتنا لما **يمكن** أن يحدث، بدلاً من التوقّف عند ما نعرفه على وجه اليقين. وربما تلك طريقة أخرى للقول: اربطوا كل النقاط لكي يكون تحذيركم ملائماً. وغالباً ما تساءلت إذا كان ذلك الشعور السائد لدى كل المحلّلين فيما كنّا نقوم بعملنا عن العراق. هل دفعنا ذلك لأن نكون أكثر جزماً مما ينبغي لنا؟

كان صدام عبقرياً فيما تدعوه أجهزة الاستخبارات "الإنكار والخداع" ـ ما دفعنا إلى الاعتقاد بأمور غير صحيحة. لكنّه كان أحمق لأنّه لم يدرك، وبخاصة في أعقاب 9/11، أنّ الولايات المتحدة لن تخاطر ببخس تقدير قدرات أسلحة الدمار الشامل لديه كما فعلنا ذلك من قبل. ومن سخريات القدر أنّه كان بوسعه السماح لمفتّشي الأمم المتحدة بالبحث في كل أنحاء البلاد ـ وإذا لم يعثروا على شيء، فإنّ عقوبات الأمم المتحدة ستذوب. وفي تلك الحالة، ربما كان حياً اليوم ويعيش في أحد القصور. وبدون عقوبات، تنفتح أمامه الطريق لامتلاك أسلحة الدمار الشامل. قبل الحرب، لم ندرك **أنّه** كان يمارس الخداع، ولم يدرك أنّنا لم **نكن كذلك**.

عندما أنجزنا في النهاية التقدير في تسعة عشر يوماً في ساعة متقدّمة من مساء 1 تشرين الأول/أكتوبر، أرسلت الوثيقة إلى مبنى الكابيتول على عجل فيما لا يزال الحبر رطباً على أغلفتها.

في صباح 2 تشرين الأول/أكتوبر 2002، بعد اثنتي عشرة ساعة على تقديم تقدير الاستخبارات القومي إلى الكونغرس، عقدت لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ جلسة استماع مغلقة لبحث محتوياته. وكان موظّفيّ قد أبلغوا اللجنة قبل عدة أيام أنّني لن أستطيع الحضور لأنّني يجب أن أكون في البيت الأبيض في الوقت نفسه، للاجتماع بقادة آخرين في الكونغرس. فأرسلت جون مكلوغلن وبوب ولبول، كبير ضباط الاستخبارات القومية في إعداد تقدير الاستخبارات القومي، لإطلاع الأعضاء. لكن يبدو أنّ الأعضاء تناسوا أنّني نبّهتهم

وأنّني لن أتمكّن من الحضور. وغضب العديد منهم بسبب غيابي ولأنّ التقدير سُلّم في وقت متأخّر من الليلة الماضية، في حوالي العاشرة والنصف مساء. وكان غضبهم في غير محلّه ـ كان مكلوغلن وولبول مؤهّلين جداً للاستجابة لمصالح الشيوخ.

تمكّن مكلوغلن بشقّ النفس من إقناع اللجنة بالمضي قدماً في الاستماع، ولكن بعد أن وعد بأن أعود أنا وهو لإطلاع الشيوخ ثانية بعد يومين. وقد فعلنا ذلك يوم الجمعة في 4 تشرين الأول/أكتوبر. وكانت جلسة الاستماع المغلقة تلك مثيرة للخلاف.

سألنا أحد الشيوخ كيف تختلف آراؤنا عن آراء حلفائنا البريطانيين الذين أصدروا كتابهم الأبيض قبل أيام. ذكر بوب ولبول نقطتين للتباعد. قال إنّنا نختلف أولاً في عدة أشهر عن البريطانيين بشأن السرعة التي يستطيع بها صدام الحصول على سلاح نووي. والثانية أنّنا نختلف عن البريطانيين في المعلومات التي توحي بأنّ صداماً حاول الحصول على اليورانيوم من إفريقيا. فأشار السناتور كيل إلى أنّنا ذكرنا راسب اليورانيوم في تقديرنا. فقال ولبول، نعم، ذكرناه كاحتمال، ولكن بعد أن قلنا بأنّنا أكثر قلقاً بشأن 550 طناً من راسب اليورانيوم الذي يوجد لدى صدام داخل العراق. وأشار ولبول عندئذٍ أيضاً إلى أنّ راسب اليورانيوم غير مذكور في الأحكام الأساسية لورقتنا غير السرية.

ما إن قدّمنا تقديرنا السري في مبنى الكابيتول، حتى بدأت الدعوات تطالبنا بإصدار نسخة غير سرية. وكان ذلك أيضاً مستحيلاً في الوقت المخصّص، لكن جهودنا التوفيقية أدّت إلى وقوع خطأ كبير. جاء أحدهم بفكرة رائعة تقضي بأن نأخذ كتاباً أبيض غير سري وضع مجلس الاستخبارات القومي مسوّدته قبل أشهر عن الموضوع نفسه، ووُضع على الرف دون أن ينشر، ونجري عليه تعديلات لهذه الغاية. وذلك أسرع بكثير من محاولة إصدار نسخة غير سرية من تقدير الاستخبارات القومي. لكن ثمة مثل يقول، "إذا كنت تريده سيئاً فستحصل عليه"، وذلك بالضبط ما حصلنا عليه.

في مسعى لدمج الكتاب الأبيض وتقدير الاستخبارات القومي، أخذ المحلّلون الأحكام الأساسية من التقدير، وأزالوا عنها السرية، ووضعوها في

مقدّمة الكتاب الأبيض. وبما أنّهم يكتبون من وجهة نظر أجهزة الاستخبارات بأكملها، تكثر في تقديرات الاستخبارات القومية عبارات مثل، "إنّنا نقيّم أنّ" و"إنّنا نقدّر بأنّ". وقد صيغ الكتاب الأبيض بأسلوب مختلف، وعند دمج الاثنين معاً، اختار المسؤولون الأسلوب الأخير. فذهبت عبارات "إنّنا" وبقيت التأكيدات البارزة، مثل "صدام يمتلك". وكان تقدير الاستخبارات القومي السري يضم في الأصل قليلاً من العبارات التنبيهية "إنّنا نقدّر" في قسم الأحكام الأساسية. والآن ببضع ضربات بلوحة المفاتيح، جاءت الورقة غير السرية - وهي الوحيدة التي يراها معظم الأميركيين - شديدة الجزم، على الرغم من أنّها أشارت إلى وجود اختلافات بين المتخصّصين بشأن قضايا مثل أنابيب الألمنيوم والطائرات بدون طيار. والعبرة من القصة وجوب عدم وضع الكتب البيضاء قبل إكمال التقدير السري.

بعد مثول مكلوغلن وولبول في 2 تشرين الأول/أكتوبر أمام لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ، طلب عدة شيوخ ديمقراطيين إزالة السرية عن بضع جمل من الشهادة والإذن بإعلانها على الملأ. وأراد الشيوخ أيضاً إصدار بعض النصوص الموجودة في تقدير الاستخبارات القومي السري وليس في الكتاب الأبيض غير السري.

في 7 تشرين الأول/أكتوبر، وقّع مكلوغلن على رسالة لهم نيابة عني تحتوي على الكلام الذي يريدونه من تقدير الاستخبارات السري:

> **يبدو أنّ بغداد الآن لم تعد تستبعد شنّ هجمات إرهابية بأسلحة تقليدية أو أسلحة كيمياوية وبيولوجية ضدّ الولايات المتحدة.**
>
> **وإذا ما استنتج صدام أنّه لم يعد هناك ما يردع شنّ هجوم بقيادة أميركية، فربما يصبح أقلّ تقيّداً في اعتماد الأعمال الإرهابية. وربما يشمل مثل هذا الإرهاب وسائل تقليدية، على غرار محاولة الهجوم العراقي الإرهابي الفاشلة في سنة 1991، أو بأسلحة كيمياوية وبيولوجية.**
>
> **ربما يقرّر صدام أن الخطوة المتطرّفة بمساعدة الإرهابيين الإسلاميين في شنّ هجوم بأسلحة دمار شامل ضدّ الولايات المتحدة**

هي فرصته الأخيرة للانتقام بإزهاق أرواح عدد كبير من الضحايا معه.

أجازت الرسالة أيضاً إصدار بعض أجزاء الحوار بين السناتور كارل ليفين وجون مكلوغلن، الذي أدلى بشهادته في جلسة مغلقة. وقال الشاهد إنّ احتمال أن يشنّ صدام هجوماً إرهابياً في المستقبل المنظور "متدنّ" برأينا، لكن إذا شعر صدام بأنّه محصور في الزاوية، فإنّ فرص استخدامه أسلحة دمار شامل تصبح "عالية جداً".

أصدر الأعضاء الديمقراطيون في اللجنة الرسالة في وسائل الإعلام على الفور تقريباً، ما أثار الكثير من الأخبار. وأوحت المقالات بأنّ الرسالة تتناقض مع تأكيد الرئيس بوش على التهديد الوشيك الذي يشكّله العراق وعنت ضمناً أنّ استخدام الولايات المتحدة للقوة يزيد من احتمال استخدام صدام أسلحة الدمار الشامل بنفسه أو تشاركها مع الإرهابيين. واستدعت المقالات دعوة محمومة من كوندي رايس. كانت تريدني "إيضاح" القضية في الحال. لذا نزولاً عند طلبها، تحدّثت مع مراسل صحيفة "نيويورك تايمز" الذي يعمل على الخبر. أخبرت المراسل، "لا يوجد تعارض بين الآراء الواردة في الرسالة وآراء الرئيس". وكانت الجملة التي استُغلّت في الرسالة تتعلّق بالحكم على كيف ومتى يمكن أن يستخدم صدام أسلحة الدمار الشامل وإذا كان يمكن أن يتشاركها مع منظمات إرهابية. وقد أسمينا آراءنا بأنّها أحكام "متدنية الثقة" - بعبارة أخرى، لم نكن واثقين تماماً بأنّ لدينا فكرة جيّدة عما يمكن أن يفعله صدام إذا حوصر في الزاوية.

بالعودة إلى الوراء، ما كان يجدر بي التحدّث مع مراسل "نيويورك تايمز" نزولاً عند طلب كوندي. فبالإدلاء بملاحظات عامة وسط جدال سياسي مثير للخلاف، أعطيت الانطباع بأنّني أصبحت محازباً. ولم يكن ذلك هدفي بالطبع.

كانت التقارير والتحليلات الاستخبارية المستخدمة على مرّ السنين بشأن قضية أسلحة الدمار الشامل، والمتكرّرة في تقدير الاستخبارات القومي، تعاني من العيوب، لكن العملية الاستخبارية لم تكن خادعة أو متأثّرة بالسياسة. لم يحاول خبراء الاستخبارات إبلاغ صنّاع السياسة بما يريدون سماعه، ولم يضغط

علينا صنّاع السياسة للتأثير في النتائج. فقد نقل انسجام آرائنا بشأن هذه البرامج إلى رئيسين من حزبين سياسيين مختلفين يتبعان نهجين مختلفين في العمل. ومع أنّ التقارير اليومية التي أطلع عليها الرئيس في الفترة المؤدية إلى تقدير الاستخبارات القومي غير منتظمة وجازمة في نبرتها، وأحياناً أكثر جزماً في بعض القضايا من تقدير الاستخبارات القومي، فإنّها كانت انعكاساً للتحليل النزيه.

يتحمّل صنّاع السياسة أيضاً مسؤولية تحدّي التحليلات التي تصلهم. وقد سُلِّط الضوء على موقفهم غير النقدي في هذه الحالة بسؤال طرحه برنت سكوكروفت في خطاب أدلى به مؤخّراً: " ماذا يحدث عندما تقدّم أجهزة الاستخبارات معلومات يريد صنّاع السياسة سماعها"؟ وكان بإمكانه أن يضيف: **لا سيما عندما تكون الحرب والسلم في الميزان.**

إنّ الاعتقاد بأنّنا تلاعبنا بالأدلّة الخاصة بتقدير الاستخبارات القومي عن العراق ما هو إلا جزء من الخرافة الراهنة. ولعل المبالغة الأعظم هي التأثير العميق الذي يفترض أنّ تقدير الاستخبارات القومي خلّفه لدى صنّاع السياسة. ففي مقالة لا تُنكر كثيراً، أفادت صحيفة "واشنطن بوست" في نيسان/أبريل 2004 "أن ما لا يزيد على ستة شيوخ وحفنة من أعضاء مجلس النواب غير الأعضاء في لجنة الاستخبارات في مجلسي النواب والشيوخ تجاوزوا قراءة الصفحة الخامسة من الخلاصة التنفيذية لتقدير الاستخبارات القومي، وفقاً لعدد من المساعدين في الكونغرس المسؤولين عن حماية الموادّ السرية". ويبلغ عدد صفحات التقدير تسعين صفحة.

بعض الذين انتقدوا التقدير بحقّ فيما بعد أدلوا سابقاً ببيانات عامّة تتجاوز ما يوجد في التقدير. فقد قال السناتور جاي روكفلر، العضو الديمقراطي المحترم في لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ، في قاعة مجلس الشيوخ في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2002 إنّ "ثمة دليلاً واضحاً لا لبس فيه على أنّ صدام حسين يعمل بإصرار على تطوير أسلحة نووية وأنّ **من المرجّح** أن يحصل على الأسلحة النووية خلال **السنوات الخمس القادمة** (التوكيد من عندنا). وتقول الجملة الأولى من الأحكام الأساسية للتقدير الصادر في تشرين الأول/اكتوبر

2002 إنّ صداماً "**ربما**" يحصل على سلاح نووي "**إذا تُرك بدون ضابط**" في "**هذا العقد**" (التوكيد من عندنا).

بدلاً من أن يكون الدليل واضحاً لا لبس فيه، كان موضع نزاع بين المحلّلين، وتلك نقطة أوضحتها بجلاء صفحات الآراء المخالفة في تقدير الاستخبارات القومي. ومضى روكفلر إلى تذكير زملائه بالتاريخ نفسه الذي سبّب الكثير من القلق لمحلّلينا. قال، "علينا أن نتذكّر أنّنا بخسنا دائماً تقدير التقدّم الذي أحرزه صدام في تطوير أسلحة الدمار الشامل".

لم يكن الكونغرس وحده غير المهتمّ في تقدير الاستخبارات القومي قبل الحرب. بل إنّ مسؤولين كباراً في مجلس الأمن القومي، ووزارة الدفاع، وسواهما، وضعوا الوثيقة في أسفل لائحة قراءاتهم. وبدا أنّ الجميع يعرفون ما يوجد في الوثيقة أو ما يجب أن يوجد فيها.

ربما قرأ القليل من الأشخاص تقدير الاستخبارات القومي، لكنّ ذلك لا يعفيهم بأي حال من الأحوال من كثير من أخطاء تحليلنا عن العراق على مرّ السنين، في التقدير أو في الشهادة التي قدّمناها أمام الكونغرس. إنّ المعلومات الخاطئة والانطباعات الخاطئة تدخل في صلب مصداقيّتنا، ومهمّتنا، وحتى سبب وجودنا.

بالنظر إلى ما كنّا نعرفه في ذلك الوقت، كان يجدر بتقدير الاستخبارات القومي أن يقول:

> **إنّنا نقدّر بأنّ صدّاماً يتابع جهوده لإعادة بناء برامج الأسلحة، وأنّه ربما يواجه الولايات المتحدة بأسلحة كيمياوية وبيولوجية ونووية خلال أشهر أو سنوات، عندما تُرفع عنه العقوبات. ومع أنّنا لا نمتلك اليوم الكثير من الأدلّة المباشرة على مخزونات الأسلحة، فإنّ لدى صدام القدرة على الاندفاع بسرعة لإنتاج الأسلحة الكيمياوية والبيولوجية ولديه وسائل إطلاقها.**

كان يجدر بنا أن نقول إنّ المعلومات الاستخبارية غير كافية لكي تثبت بما لا يدع مجالاً للشكّ بأنّ صداماً يمتلك أسلحة دمار شامل. كانت الأدلّة تكفي للإدانة في دعوى مدنية لكن ليس في دعوى جرمية. هل كنّا ذهبنا إلى الحرب

ولدينا مثل هذه الاستنتاجات؟ لا أعتقد أنّ الحرب كانت تتعلّق بأسلحة الدمار الشامل فحسب، لذا ربما نعم. لكنّ النتائج الأكثر دقّة وتمييزاً ربما كانت أثارت جدالاً أكثر حيوية ـ وربما خدمت بلدنا بشكل أفضل.

في ربيع 2004، في إحدى مرّات ظهوري الأخيرة أمام لجنة الاستخبارات الدائمة في مجلس النواب، علّق عضو الكونغرس نورم ديكس على تقدير الاستخبارات القومي. ونورم صديق قديم لأجهزة الاستخبارات وصديقي شخصياً، مع ذلك أدلى بكلمات قاسية في ذلك اليوم. ففيما يتعلّق بالتقدير، وإيمانه بي، قال، "كنّا نعتمد عليك وقد خذلتنا". بالنسبة إلي، كانت تلك من أسوأ اللحظات التي مررت بها طوال عهدي الذي استمرّ سبع سنوات، لأنّني كنت أعلم أنّه على حقّ.



الفصل الثامن عشر

غياب السلطة، أو التوجيه، أو السيطرة

قلت ذات صباح في آذار/مارس 2003، "سيدي الرئيس، نائب الرئيس يريد أن يلقي كلمة عن العراق والقاعدة تتجاوز كثيراً ما تبيّنه الاستخبارات. لا يمكننا تأييد تلك الكلمة، ويجب ألا تلقى".

كانت قضية أسلحة الدمار الشامل في العراق قائمة منذ سنوات. وكان الناس يعتقدون أنّهم يعرفونها من كل أوجهها. ولم يكن هناك جدال محتدم في الإدارة بشأن استنتاجاتنا. لكن كان هناك جدال، وتركيز شديد، وفي نظر بعض المحلّلين، ضغط يتعلّق بمسألة علاقة العراق بالقاعدة وتواطئه في أحداث 11/9. بإمكاننا الرجوع في تحديد الاتصالات بين العراق والقاعدة إلى ما قبل عقد من الزمن، عندما كان بن لادن في السودان، وعندما وجد أبو مصعب الزرقاوي ملجأ آمناً في العراق، وعندما ظهر اثنا عشر ناشطاً مصرياً من الجهاد الإسلامي في بغداد في ربيع وصيف 2002. ويمكننا أن نذكر التدريب الذي قدّم، لا سيما فيما يتعلّق بالأسلحة الكيمياوية والبيولوجية. لكن ثمة شيء مؤكّد، لقد أبلغنا الكونغرس والإدارة على الدوام بأنّ المعلومات الاستخبارية لا تظهر أي سلطة عراقية أو توجيه أو سيطرة على أي من الأعمال الإرهابية المحدّدة العديدة التي نفّذتها القاعدة.

دعوني أقول ثانية: لم تجد السي آي إيه أي ارتباط على الإطلاق بين صدام و11/9. وتوحي كل البيانات التي لدينا، في أحسن الأحوال، بوجود سيناريو معقول يكون فيه "عدوّ عدوّي صديقي"، أي أنّ عدوّين يحاولان أن يحدّدا أفضل السبل للاستفادة أحدهما من الآخر. وفي عالم الإرهاب، لا يوجد شيء واضح

جداً، والشبهة في الاستخبارات تتطلّب جهداً شاملاً لاستكشاف كل خيط يؤدي إلى إقناعنا بعدم وجود تواطؤ مع أعمال القاعدة في 9/11.

أبلغنا الرئيس ما أبلغناه عن أسلحة الدمار الشامل في العراق لأنّنا كنّا نؤمن بوجودها. غير أنّنا لم ننحنِ للضغوط عندما تعلّق الأمر بوجود رابطة محتملة سابقة بين العراق والقاعدة. وكان من المستحيل إنكار غياب مثل هذا الارتباط بالنسبة إلى الآخرين في أعقاب الغزو، خلافاً لأسلحة الدمار الشامل، التي إما أن تكون هناك وإما لا تكون. ومن يقول إنّنا تلاعبنا بالأدلة أو أنّنا تركنا الإدارة تقول أشياء نعرف أنّها غير صحيحة إنما هم مخطئون.

غالباً ما ينسى الناس ما كان عليه الوضع بعد 9/11. وقد عبّر محلّل كبير عن ذلك كما يلي: "الاستخبارات مركزية بالنسبة إلى إدارة بوش. فهي النظام اليومي الذي يبدؤون به نهارهم. وبعد 9/11، أول هجوم بهذا الحجم على الأرض الأميركية منذ ستين عاماً، كانوا في حالة خوف. وإنصافاً لهم، لا يدرك الناس مقدار الخطر الذي نعتقد بوجوده. وكان غياب المعلومات المؤكّدة عن التهديدات الإضافية مخيفاً".

لزمنا وقت لكي ندرك مقدار أهمية صلة العراق بالنسبة لبعض من في الإدارة، لكنّنا تعلّمنا بسرعة. فقد ضغط علينا نائب الرئيس وآخرون بقوّة في هذه القضية، ولم ترضه أجوبتنا البتة أو ترضي بعض "زبائننا" المنتظمين. فقد كان بول ولفويتز وسكوتر ليبي، على سبيل المثال، لا يكفّان عن طلب إجراء تدقيق ومعاودة التدقيق، والتدقيق على التدقيق. لم تكن آراء ولفويتز القوية في هذه المسألة سرّ من الأسرار. بل إنّه كتب تقريظاً لكتاب لوري مايلوري الصادر في سنة 2000، "دراسة الانتقام: حرب صدام حسين غير المكتملة على أميركا"، وفيه يقول إنّ الكتاب "يقدّم حجّة قوية" على أنّ مرتكب الهجوم على مركز التجارة العالمي في سنة 1993 هو في الواقع "عميل للمخابرات العراقية"، ويتساءل، إذا كان ذلك صحيحاً، ما الذي يخبرنا به ذلك عن طموحات صدام حسين في النهاية.

الحقيقة هي أنّ السي آي إيه لم تكن مستعدة في البداية للتركيز الشديد الذي صبّته الإدارة على العلاقة بين العراق والقاعدة. ولم نكن قد خصّصنا الكثير

من الاهتمام التحليلي بها قبل 11 أيلول/سبتمبر. بل كنّا منشغلين تماماً بالحرب الساخنة مع المتطرّفين السنّة في كل أنحاء العالم، وهم الأشخاص القادمون لقتلنا. لم يكن لدينا استنتاجات مسبقة عن علاقة العراق بالقاعدة ـ خلافاً ليقيننا بشأن أسلحة الدمار الشامل العراقية ـ وذلك يتطلّب منّا البدء من أسفل، أي إجراء مراجعة من الصفر والنظر في القضيّة بأكملها بتجرّد. وكان ذلك بمثابة نعمة على أحد المستويات.

كان كذلك نقمة، لأنّ إجاباتنا في البداية، ولبعض الوقت، على الأسئلة المفصّلة والدقيقة والضخمة التي تطرحها الإدارة كانت غير متسقة وغير كاملة، وغالباً ما كان علينا مراجعتها. ربما لم نوحِ في البداية بكثير من الثقة لصنّاع السياسة الذين يعرفون الخلاصة المسبقة ويعرفون إلى أين يريدون أن ينتهوا. وقد قال السناتور فرتز هولنغز ذات مرة إنّ الذهاب إلى مؤتمر صحافي مع نائب الرئيس هيوبرت همفري يشبه القفز إلى بركة السباحة مع البطل الأولمبي مارك سبيتز. كان ذلك هو حال إطلاع ديك تشيني وسكوتر ليبي وبول ولفويتز في هذا الموضوع. كانوا أذكياء وأشدّاء ويجيدون استخدام البيانات. لم نكن كذلك في البداية، لكنّ ذلك تبدّل مع الوقت بطريقة مثيرة.

أذكر أنّ أول إطلاع في مقرّ قيادتنا عن العراق والقاعدة كان في أيلول/سبتمبر 2002. وكان الإطلاع كارثة. وصل ليبي ونائب الرئيس ولديهما معلومات مفصّلة عن الأشخاص والمصادر والمواعيد بحيث لم يتمكّن مدير التحليل في السي آي إيه الذي يقوم بإطلاعهما من مجاراتهما. لم نكن جاهزين لذلك النقاش. وقرّرنا منذ تلك اللحظة أن يجتمع معهما عدّة محلّلين خبراء في الموضوع ـ الأشخاص الذين يعرفون كثيراً عن سلسلة من الموضوعات الضيّقة.

في تشرين الثاني/نوفمبر 2002، كنّا مستعدّين لزيارة أخرى يقوم بها نائب الرئيس وفريقه. أجرينا استعداداً واسعاً، وجلسات تمرين تدعى "مجالس القتل"، وأقمنا تعاوناً تاماً بين المحلّلين الإقليميين ومحلّلي الإرهابيين. وقد وصف المشاركون اجتماع تشرين الثاني/نوفمبر كما يلي:

تعامل معه سكوتر ليبي كمدّع ماكر. كان المحلّل يعرض نقطة فيقول ليبي، حسناً هذا ما تقوله. لكن هناك أمور أخرى تجري. هل

تغيّر حكمك إذا كان نلك صحيحاً. فيقول المحلّل، إذا كان نلك صحيحاً فربما أغيّره. فيقول ليبي، إذا كان ذلك صحيحاً، ماذا عن هذا؟ و"إذا كانت هذه صحيحة" لاحقاً؛ اضطررت أخيراً إلى وقفه والقول، "نعم يوجد كثير من التفاصيل والأجزاء هناك. وقد تفحصنا هذه الأجزاء والتفاصيل من حيث الصورة الإجمالية. وهذه الصورة لا تقودنا إلى حيث تعتقد. وكل شيء آخر ما هو إلا تخمين. إنّه ضغط من صنّاع السياسة ليعرفوا إلى أين يمكن أن نصل".

نظر بعض المحلّلين، وليس معظمهم، إلى ذلك النوع من الاستنطاق بأنّه بمثابة ضغط عليهم. كانت نظرتهم إذا كان بلد يوشك أن يذهب إلى الحرب، فسيطرح صنّاع السياسة أسئلة صعبة ليفهموا كل عناصر القضية. وقال لي محلّلونا الكبار، "هل كانوا يحاولون الضغط علينا ليسوقوننا؟ بكل تأكيد. عن طريق الأسئلة التي يطرحونها والطريقة التي يطرحون بها الأسئلة مراراً وتكراراً مع بعض الفروقات الدقيقة. كانوا يحاولون استخراج آخر ذرّة مما يمكن أن نقول ليدعم الاتجاه الذي يرمون إليه. لكنّهم صنّاع سياسة. واجبنا أن ننظر فيما يقولون ونفكّر فيه، ونكتب ما نعتقده. وقد تشبّثنا بمواقفنا".

الحقيقة أنّنا لم نكن مستعدّين لاتخاذ موقف من مسألة العراق ـ القاعدة إذ كانت هناك آراء مختلفة داخل الوكالة بشأن كيفية التفكير في هذه القضية. وكان الانقسام بين المحلّلين الذين يركّزون على مناطق محدّدة والمحلّلين المتخصّصين في الإرهاب. وقد تكشّف هذا اللايقين سابقاً في 21 حزيران/يونيو 2002، عندما أصدرنا ورقة، "العراق والقاعدة: تفسير علاقة مشبوهة". فخلافاً لكل أنواع التحليل الأخرى، بسبب طبيعة التهديد، يأخذ تحليل الإرهاب المعلومات الأضعف ويصل إلى استنتاجات أكثر إقداماً، أحياناً من معلومات يهملها المحلّلون الإقليميون.

كانت ورقة "العلاقات المشبوهة" تمريناً أكاديمياً. وقد أوضحت "ملاحظتها عن النطاق" في بدايتها أنّ الورقة مسعى لنعرف ما يمكن أن تكون عليه استنتاجاتنا إذا تبيّنت صحّة أكثر تفسيراتنا الاستخبارية جنوحاً. وكانت الملاحظة كما يلي جزئياً: "يستجيب هذا التقييم الاستخباري إلى اهتمام

صنّاع السياسة الكبار في التقييم الشامل لصلات النظام العراقي بالقاعدة. إنّ مقاربتنا تتعمّد **الإقدام في السعي إلى استنتاج الروابط**، بناء على الافتراض بأنّ أي إشارة إلى وجود علاقة بين هذين العنصرين المعاديين يمكن أن تحمل مخاطر عظيمة إلى الولايات المتحدة" (التشديد من عندنا).

اعتقد المحلّلون الإقليميون الذي يركّزون على المناطق الجغرافية أنّ انعدام الثقة الجوهري نابع من الاختلافات الإيديولوجية الكبيرة بين صدام وأسامة بن لادن، والتهديد المحتمل الذي يشكّله التطرّف الإسلامي على العراق، ما يحدّ كثيراً التعاون الذي توحي به التقارير. وقد لاحظ محلّلو الإرهاب المتخصّصون في الإرهاب الواسع النطاق والذين كتبوا الورقة الاختلافات الإيديولوجية لكنّهم اعتقدوا أنّ التقرير يجب أن يوحي بوجود علاقة عميقة لكي يتحلّى بالمصداقية. وأوضحت الورقة أنّه لا توجد علامات حاسمة على وجود علاقة بين العراق والقاعدة فيما يتعلّق بالعمليات الإرهابية. ومع ذلك طرحت أنّه يوجد ما يكفي من البيانات فيما يتعلّق بالملاذ الآمن والتدريب والاتصالات ما يتطلّب منّا أن نبدي قلقاً شديداً على الأقل. وقد كانت جايمي ميسيك، كبيرة محلّلينا، تؤمن بوجوب نشر التحليل بسبب المخاطر على الولايات المتحدة، وقد نشر.

رأينا من موقعنا أنّ ذلك شديد الإقدام تقريباً. وقد اشتكى بعض المحلّلين المشاركين بصورة غير رسمية إلى مأمور المظالم، الذي عيّناه قبل ذلك للتعامل مع مزاعم التسييس، من أنّنا ذهبنا بعيداً في التوصّل إلى استنتاجنا "المشبوه". وكما وصف أحد المحلّلين الكبار، "جلس باري [مأمور المظالم] وقال 'اعقلوا، هذا ليس تسييساً. إنّه سوء فهم ومشاعر مجروحة'. وعلى المجموعتين الجلوس معاً وتسوية الأمر".

على الرغم من أنّ بعض محلّلينا شعروا بأنّنا ذهبنا بعيداً، كان كثير من المسؤولين في الإدارة، مثل بول ولفويتز وسكوتر ليبي، يعتقدون أنّ ورقة "العلاقات المشبوهة" لم تذهب بعيداً بالقدر الكافي. ففي خلال شهرين تعرّضت الوثيقة السرية إلى السخرية في عمود جيم هوغلند في صحيفة "واشنطن بوست". افتتحت مقالة هوغلند بصفعة استفهامية: "تصوّروا أنّ صدام حسين يقدّم التدريب على الإرهاب وغير ذلك من المساندة الفتّاكة لأسامة بن لادن منذ

سنوات. إذا كان لا يمكنكم تصوّر ذلك، سجّلوا اسمكم هنا. بإمكانكم أن تكونوا محلّلين للشرق الأوسط في وكالة الاستخبارات المركزية".

شكّك مسؤولون كبار آخرون بتحليلنا الأولي. فقد كشفت لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ لاحقاً عن مذكّرة داخلية للبنتاغون أرسلت إلى بول ولفويتز ودوغلاس فيث مفادها أنّه على الرغم من جودة الوقائع المعروضة في ورقة "العلاقة المشبوهة"، فإنّه "يجب تجاهل" تحليل السي آي إيه الذي يحاول "رفض" كثير من التقارير وتفسيراتنا "أو استبعادها أو الاستخفاف بها".

في أواخر صيف 2002 بدأنا نعمل على ورقة أكثر شمولاً تشرح ما نعرفه ونشتبه به بشأن تورّط العراق مع الإرهاب. صحيح أنّنا لم نستطع إقامة الصلة بالقاعدة، لكنّ صداماً يقدّم تبرّعات كبيرة إلى عائلات المفجّرين الانتحاريين الفلسطينيين، ومن المعروف أنّه يؤوي العديد من الإرهابيين البارزين، بما في ذلك أبو نضال، وهو قاتل عديم الرحمة مسؤول عن الهجمات على مكاتب إصدار تذاكر شركة العال في روما وفيينّا في سنة 1985 ما أسفر عن مقتل 18 شخصاً وجرح 120. وقدّم صدام الملاذ أيضاً إلى شخص لا يزال ملاحقاً بسبب تفجير مركز التجارة العالمي الأول.

كنّا لا نزال نجمع المواد للورقة الشاملة عندما تسلّمنا عرضاً من مجموعة من البنتاغون تعمل تحت قيادة دوغلاس فيث بمشاركتنا بملاحظاتهم في قضية العلاقة بين العراق والإرهاب. على الرغم من أنّ الاقتراح كان غريباً بعض الشيء - لأنّه نابع من أشخاص يعملون في صنع السياسة، لا من أشخاص في مواقع استخبارية - فإنّنا وافقنا على الاستماع إليهم. فقدمت مجموعة صغيرة من مسؤولي البنتاغون إلى مقرّ قيادة السي آي إيه في 15 آب/أغسطس 2002.

حضر من البنتاغون فيث، وريتشارد هافر، وهو اختصاصي قديم في الاستخبارات المدنية عمل مع ديك تشيني في إدارة بوش الأول؛ ونائب الأميرال جيك جاكوبي، رئيس وكالة الاستخبارات الدفاعية؛ وآخرون من العاملين مع فيث. كان هافر الشخص الذي زارني في مكتبي في أواخر كانون الأول/ديسمبر 2000 وأشار إلى أنّ دون رامسفيلد سيستبدل بي عما قريب. لم تكن تلك شطحته

التقييمية الوحيدة. فقبيل 11 أيلول/سبتمبر 2001، ألقى كلمة في مجلس الأمن القومي أبلغ فيها الحضور بأنّ أجهزة الاستخبارات تصرف وقتاً كثيراً على الإرهاب.

حضر ذلك الاجتماع إلى جانبي بن بونك، نائب رئيس مركز مكافحة الإرهاب؛ وعدّة محلّلين من العاملين مع بونك؛ وعدد من المحلّلين من مديرية الاستخبارات في السي آي إيه الذين ينسّقون الورقة التي توشك أن تصدر عن الإرهاب في العراق.

تبيّن أن فريق فيث كان يدقّق النظر في المعلومات الاستخبارية الأولية وأراد أن يطلعنا على أشياء اعتقد أنّها فاتتنا. المشكلة أنّهم بدوا كأنّهم يلعبون دور المحلّلين، لكنّهم لم يظهروا أيضاً المهارات المهنية أو الانضباط المطلوب. كان فيث وفريقه يعثرون على نتف من المعلومات التي تدعم معتقداتهم ويتلقّفونها دون أن يدركوا أنّه قد تكون هناك صورة أكبر فاتتهم. لذا أصبحت نقاط البيانات مهمة جداً بالنسبة إليهم بحيث إنّهم لم ينظروا في آلاف نقاط البيانات الأخرى التي قد تنقل رواية معاكسة.

قدّمت تينا شلتون، وهي احتياطية في البحرية من فريق فيث العرض التقديمي الذي يحمل العنوان، "العراق والقاعدة ـ تقديم الدعوى". بدأت بالدعوة إلى توقّف الجدال بشأن العلاقة بين العراق والقاعدة. قالت، "إنّها دعوى مفتوحة ومغلقة. ولا تحتاج إلى مزيد من التحليل". لفت ذلك انتباهي على الفور، وعلمت أنّ ثمة مشكلة بين أيدينا.

كانت شرائح الإطلاع التي استخدمتها مساوية في التأكيد الذاتي. قالت إحدى الشرائح إنّ العراق والقاعدة لديهما "علاقة تكافلية ناضجة". خطأ. ليس هناك شيء في المعلومات الاستخبارية يوحي بوجود علاقة تكافلية ناضجة. وقالت شريحة أخرى إنّ هناك "بعض الإشارات إلى تنسيق عراقي محتمل مع القاعدة وتحديداً فيما يتعلّق بهجمات 9/11". في تلك المرحلة، كانت قصة "عطا في براغ" التي قدّمتها السي آي إيه بعد 9/11 قد بدأت بالتآكل.

استمعت لمدّة بضع دقائق، محاولاً أن أكون مهذّباً، قبل أن أقول، "ذلك

مثير جداً للاهتمام" وكانت تلك من النوادر التي أحاول أن أكون فيها حاذقاً. كان ما أفكّر فيه حقاً أنّ ذلك هراء تامّ، وأنّني أريد أن يتوقّف ذلك على الفور.

بعد ذلك بقليل، استأذنت وأخذت جاكوبي جانباً. فبصفته نائب أميرال ناشط ورئيس وكالة الاستخبارات الدفاعية، فإنّه يعمل لدون رامسفيلد ولي على السواء. فقلت له بصراحة، "ذلك أمر غير ملائم البتة. أعد ذلك إلى القنوات الاستخبارية. أريد أن يتحدّث المحلّلون إلى المحلّلين، لا إلى أناس لديهم جداول أعمال". ونقلت وسائل الإعلام لاحقاً عن مسؤولين مغفلين في البنتاغون وصفوا الاجتماع نفسه لكنّهم ادعوا أنّ "الغشاوة سقطت" عن عيون السي آي إيه عندما رأينا تحليلهم الرائع. والحقيقة أنّ تحليلهم لم يحدث أي تأثير يذكر فينا.

لم نعلم إلا في وقت لاحق أنّ "فريق فيث" يجول مطلعاً المسؤولين في البيت الأبيض ومجلس الأمن القومي ومكتب نائب الرئيس عن قصة مماثلة لتلك التي رأينا أنّها ضعيفة في آب/أغسطس. وفي تلك الإطلاعات أضافوا شريحة بعنوان "مشاكل أساسية حول كيفية قيام أجهزة الاستخبارات بتقييم المعلومات". وقد اشتكت الشريحة من أنّنا شديدو التدقيق ونطبّق معيار إثبات لا نتطلّبه في العادة. لكنّنا لم نعجب كثيراً بعملهم، لا سيما برغبتهم في القبول بصورة عمياء بمعلومات تؤكّد أفكاراً مسبقة. وقد أسمينا مقاربتهم "التحليل المستند إلى فيث".

عندما أصدر المفتّش العامّ في البنتاغون تقريراً في شباط/فبراير 2007 يصف فيه بعض جهود فيث بأنّها "غير ملائمة" (وذلك برأيي ألطف ما يمكن قوله عنها)، ردّ فيث. فقال إنّ تسويق معلوماته البديلة كان ممارسة "للحكم الصالح". هراء. ذلك مثال على "الحكم السيئ". فصنّاع السياسة يحقّ لهم التعبير عن آرائهم ـ لكن ليس عن مجموعة خاصة بهم من الوقائع. لقد أساءت مخططات فيث تصوير الاستخبارات. إذا كان صنّاع السياسة يريدون الوصول إلى أحكامهم الخاصة، فبإمكانهم القيام بذلك شريطة أن يقولوا "إنّ الآراء التي نوشك أن نعبّر عنها لا تلقى المساندة من مدير الاستخبارات المركزية ومحلّليه". وكان يجب على فيث أن يتحلّى

بالشجاعة لكي يخبرنا أنّ شريحته الافتتاحية في البيت الأبيض قالت ما يفيد بأنّ تحليل السي آي إيه فاسد.

لم تُعرض ورقتنا الثانية عن القاعدة والعراق، التي أُصدرت في أيلول/ سبتمبر 2002، إلا على عدد صغير من المسؤولين الكبار. وكما يحدث في الغالب، بعد مرور وقت قليل على صدور تقريرنا، وردت معلومات استخبارية جديدة توحي باحتمال وجود اتصال أكبر فيما يتعلّق بالتدريب بين العراق والقاعدة. وعلى ضوء ذلك، شرعنا بالتدقيق بهذه التفاصيل الجديدة وإضافتها من أجل تقرير أرفع يوزّع على نطاق أوسع من سابقه في أوساط مسؤولي الإدارة والكونغرس. وذهب محلّلو الوكالة إلى حدّ عرض المسوّدة على فريق فيث والسؤال عن أي ملاحظات أو اعتراضات لديهم عليها. فقال العاملون في فريق فيث إنّ لديهم اعتراضات "لكنّهم سيعرضونها عبر قنوات أخرى". بالعودة إلى الوراء، كان ذلك تحذيراً واضحاً جداً بأنّنا سنتعرّض للنقد وسيقوّض تقريرنا.

في كانون الأول/ديسمبر أجريت المراجعة وأعطينا التقرير العنوان، "الدعم العراقي للإرهاب". طلبت، بدافع المجاملة، أن ترسل نسخة من المسوّدة إلى البيت الأبيض قبل أن تعرض على المسؤولين الكبار الآخرين. كنّا صريحين في القول بأنّنا لا نلتمس تنقيحات مقترحة؛ بل لا نريد أن تفاجأ الإدارة عند نشر الورقة. وعلى الرغم من هذه التنبيهات، تواصل تدفّق سلسلة من المكالمات من البيت الأبيض تطلب منّا مراجعة الورقة أو سحبها. كان جون مكلوغلن من تلقّى إحدى تلك المكالمات من سكوتر ليبي السريع الغضب يطلب فيها المزيد من المراجعات. كان الجواب لا - لن نجري مزيداً من المراجعات. وتحمّلت جايمي ميسيك وطأة تلك المكالمات. واتخذت أيضاً موقفاً صلباً. كانت جايمي تعتقد أنّها ضغطت على محلّليها كثيراً لضمان استخدام أفضل الممارسات التحليلية وعدم تجاهل أي تقرير متين. لكنّها لن تتجاوز ما تقودنا إليه المعلومات الاستخبارية.

بعد أن اتصل ستيف هادلي بجايمي من مجلس الأمن القومي، راغباً في إشغالها بمزيد من النقاش حول الورقة، جاءت غاضبة إلى مكتبي وقالت إنّها ستستقيل قبل أن ترجئ إصدار الورقة أو تعدّلها ثانية. كنت داعماً لها تماماً، فتناولتُ هاتفي الأبيض الآمن وطلبت رقم هادلي. قلت، "ستيف، دعك من هذا

الأمر. لقد أُنجزت الورقة واكتملت، ولن نغيّرها. ولن تتوجّه جايمي إليك لمزيد من البحث".

وصلت الرسالة. بعد يوم أو اثنين، توجّهت جايمي إلى البيت الأبيض ـ لسبب مغاير تماماً ـ وعلمت أنّ الرئيس يريد أن يراها. كان من الواضح أنّه سمع بأمر الانفعال وسأل إذا كان "رجاله" قد "تجاوزوا الحدود". لم تشأ جايمي إطالة النقاش، فأبلغتني أنّها طمأنت الرئيس بأنّ الأمر ليس بشيء لا يمكننا التعامل معه.

في 28 كانون الثاني/يناير 2003، نُشرت الورقة. فماذا قالت؟ كان محلّلونا يعتقدون بأنّ هناك أساساً صلباً لتحديد ثلاثة مواطن تثير القلق بشأن العراق والقاعدة: الملاذ الآمن، والاتصالات، والتدريب. لكن لا يمكن أن تترجم إلى بيانات عن علاقة حيث لم يتقدّم الاثنان أبعد من السعي إلى طرق تفيد أحدهما من الآخر.

أبلغتنا المعلومات الاستخبارية بأنّ قادة القاعدة الكبار والعراقيين بحثوا أمر الملاذ الآمن في العراق. وبالتالي فإنّ معظم النقاش العام تركّز على وصول الزرقاوي إلى بغداد باسم مستعار في أيار/مايو 2002، لتلقي العلاج الطبي على ما يزعم. وكان الزرقاوي الذي دعوناه "مشاركاً ومتعاوناً كبيراً" مع القاعدة في ذلك الوقت، يشرف على المعسكرات التي يديرها أنصار الإسلام في شمال العراق.

كانت أنصار الإسلام، وهي مجموعة إسلامية كردية متطرّفة، تقيم تحالفاً وثيقاً مع القاعدة. وقد اتفق الإسلاميون الأكراد والقاعدة في صيف 2000 على إنشاء ملاذ آمن للقاعدة في منطقة في شمال شرق العراق غير خاضعة للسيطرة العراقية، في حال فُقدت أفغانستان كملاذ. وأصبحت المنطقة فيما بعد محوراً لعمليات القاعدة. وكنّا نعتقد أنّ ما يصل إلى نحو مئتي مقاتل من القاعدة بدؤوا يستقرّون هناك في معسكرات بعد بدء الحملة الأفغانية في خريف 2001. وقد عزّزت المعسكرات قدرة الزرقاوي على الوصول خارج الشرق الأوسط. وكان أحد المعسكرات التي يديرها أنصار الإسلام، يسمّى كورمال، ناشطاً في إنتاج سموم منخفضة المستوى مثل السيانيد والتدرّب على استخدامها. وكان لدينا معلومات

تخبرنا بأنّ رجال الزرقاوي جرّبوا هذه السموم على الحيوانات، وعلى أحد شركائهم على الأقل. كانوا يضحكون من نجاحها الكبير. وقد أدّت جهودنا في تتبّع الأنشطة الصادرة عن كورمال إلى اعتقال ما يقرب من مئة ناشط تابع للزرقاوي في أوروبا الغربية يخططون لاستخدام السموم في عمليات هجومية. وما كان يقلقنا أكثر أنّه في ربيع وصيف 2002، اجتمع أكثر من اثني عشر متطرّفاً منتمياً إلى القاعدة في بغداد بدون أي مضايقة في الظاهر من قبل الحكومة العراقية. وقد وجدوا بيئة مريحة وآمنة ينقلون فيها الأشخاص والمؤن لدعم عمليات الزرقاوي في شمال شرق العراق.

قدم المزيد من الناشطين في القاعدة، بمن فيهم ثروت شحاتة ويوسف الدرديري، وهما مصريان يساعدهما محتجز كبير من القاعدة لكي يكونا من بين أفضل المخططين العملانيين للجهاد الإسلامي المصرية، وقد وصلا في أواسط أيار/مايو 2002. في بعض الأحيان فقدنا أثرهما، على الرغم من أن شركاءهما واصلوا عملهم في بغداد اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر 2002. وكان نشاطهم في إرسال المجنّدين إلى التدريب في معسكرات الزرقاوي مقنعاً بالقدر الكافي.

كان هناك قلق أيضاً من أن يقوم هؤلاء الاثنان بالتخطيط لعمليات خارج العراق. وأبلغتنا معلومات تحظى بالمصداقية أنّ شحاتة كان يرغب في ضرب أهداف أميركية وإسرائيلية ومصرية في وقت ما في المستقبل. وقد رُبط شحاتة بعمليات إرهابية في شمال إفريقيا، وعندما كان في أفغانستان، درّب أشخاصاً من شمال إفريقيا على استخدام القنابل المزروعة في الشاحنات. لا شكّ في أنّ ذلك دخان بالفعل، لكن ما مقدار النار إن وجدت؟

هل يمكننا أن نثبت أنّ ذلك تواطؤ عراقي مع الزرقاوي والناشطين في الجهاد الإسلامي المصرية؟ لا. هل نعلم مقدار علم السلطات العراقية بوجود هؤلاء الإرهابيين في بغداد أو شمال شرق العراق؟ لا، لكن من وجهة نظر استخبارية، من الصعب الاستنتاج بأنّ جهاز المخابرات العراقي لم يكن على علم بأنشطتهم؟ كنّا نعتقد بأنّ ناشطاً واحداً على الأقل من أنصار الإسلام يحافظ على نوع من التنسيق مع العراقيين. لكن هل يوجد توجية عملاني وسيطرة؟ لا.

في العمل المضني الذي شرع به المحلّلون لفهم تاريخ العلاقة المحتملة بين العراق والقاعدة، عمدوا إلى توثيق أساس العديد من المصادر ـ بعضها جديد، وبعضها غير جديد، وبعضها شائعات، وكثير منها نقلاً عن أجهزة استخبارات أخرى. كان هناك أكثر من عشر سنوات، وعدد من الاتصالات المحتملة العالية المستوى بين العراق والقاعدة، عبر وسطاء ثالثين على مستوى عالٍ. وقد أخبرتنا بياناتنا في مراحل عديدة أنّه كان هناك بحث للتعاون والملاذ الآمن والتدريب وعدم الاعتداء المتبادل.

في أواسط التسعينيات (1990نات)، قيل إنّ زعيم الجبهة الوطنية الإسلامية السودانية حسن الترابي عمل كقناة بين بن لادن والعراق وإيران. وكان الترابي في تلك الفترة يحاول أن يصبح واسطة عقد المتطرّفين السنّة في العالم. فكان يستضيف المؤتمرات ويسهّل انتقال أشخاص من شمال إفريقيا إلى معسكرات تدريب حزب الله في وادي البقاع بلبنان. وكان هناك قلق من احتمال وجود مصالح مشتركة في تلك الفترة بين العراق وبن لادن والسودانيين، لا سيما فيما يتعلّق بإنتاج الأسلحة الكيمياوية. وأبلغتنا التقارير التي قيّمناها عن اتصالات استخبارية عراقية على مستوى عالٍ مع بن لادن نفسه، على الرغم من أنّنا لم نعرف نتيجة تلك الاتصالات البتة.

أبلغنا محتجز كبير من القاعدة في سنة 2002 أنّه يعتقد أنّ من غير المرجّح أن يتحالف بن لادن مع بغداد وبالتالي أن يعرّض رسالة القاعدة واستقلالها للخطر. وقال أيضاً إنّ العديد من مساعدي بن لادن حثّوا على التعاون مع العراق، معتقدين أنّ الفائدة المحتملة من التدريب والملاذ الآمن ومساعدة جهود القاعدة للحصول على أسلحة دمار شامل تفوق أي مخاطر على استقلال القاعدة. ووفقاً للمحتجز، أصبح السودان أكثر اهتماماً بالقاعدة بعد تفجيرات شرق إفريقيا والمدمّرة كول. لكن من المؤكّد في ذلك الوقت أنّ القاعدة أظهرت قدرتها على شنّ هجمات تقليدية، وكانت راسخة الوجود في ملاذها بأفغانستان.

كان التدريب الرابط الوحيد الذي رأى المحلّلون أنّه الأكثر إزعاجاً. فثمة تقارير قوية من أعضاء كبار في القاعدة تثير القلق بشأن مصلحة القاعدة الدائمة

في الحصول على الخبرة الكيمياوية والبيولوجية من العراق. ويعود الجدال العلني الذي تلا منذ ذلك، إلى تنصّل شخص واحد يدعى ابن الشيخ الليبي. اعتقل الليبي، وهو مدرّب كبير للقاعدة في أفغانستان، اعتُقل في أواخر سنة 2001 ونُقل إلى سجن عسكري في أوائل كانون الثاني/يناير 2002. في ذلك الوقت، كان أعلى عضو في القاعدة يحتَجزه الأميركيون.

كنّا نعتقد أنّ الليبي يحتفظ بمعلومات عن تهديدات خطيرة في ذلك الوقت، لذا نقلناه إلى بلد ثالث لمزيد من الاستجواب. وقد قالت المزاعم إنّنا فعلنا ذلك ونحن نعرف بأنّه سيعذّب، لكن ذلك غير صحيح. فالبلد المعني كان يدرك أنّه سيحتجز الليبي لمدة وجيزة ووافق على ذلك، لذا أعاده فيما بعد إلى عهدة العسكريين الأميركيين، حيث سجّل اسمه لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

في أثناء الاستجواب عندما كان في عهدة الجيش الأميركي، أشار الليبي في البداية إلى احتمال تدرّب القاعدة في العراق. وعرض معلومات عن أن ناشطاً يدعى أبا عبد الله أبلغه ثلاث مرات على الأقل بين 1997 و2000، بأنّ القائد في القاعدة المتوفّى الآن محمد عاطف أرسل أبا عبد الله إلى العراق سعياً وراء التدرّب على السموم وغاز الخردل. وأبلغنا محتجز كبير آخر من القاعدة أيضاً أنّ محمد عاطف كان مهتماً في توسيع روابط القاعدة بالعراق، ما يضفي بنظرنا مزيداً من المصداقية على التقرير.

وبعيد دخول معركة العراق طريقها إلى التنفيذ، تنصّل الليبي من روايته. وأخذ يقول الآن فجأة إنّه لا يوجد مثل هذا التعاون في التدريب. وقع انقسام حادّ داخل السي آي إيه بشأن تراجعه عن أقواله. وقد دعانا ذلك إلى استرجاع تقريره، وهنا يبدأ اللغز.

لا شكّ في أنّ الليبي سيقول إنّه قرّر اختلاق الأقوال للحصول على معاملة أفضل وتجنّب العقاب القاسي. لذا من الواضح أنّه كذب. هل كذب عندما قال أولاً إنّ أعضاء القاعدة يتلقّون التدريب في العراق أم هل كذب عندما قال إنّهم لا يتدرّبون؟ في اعتقادي أنّ كلا الحالتين قد تكون صحيحة. ربما تعرّض باكراً إلى ضغط، فافترض أنّ مستجوبيه يعرفون القصة بالفعل فرواها. وبعد مرور الوقت

اتضح له أنّه لن يتعرّض للأذى، لذا ربما غيّر قصّته لتشويش عقول محتجزيه. وناشطو القاعدة مدرّبون على القيام بذلك بالضبط. فالتراجع يعيد إليه مكانته بأنّه نجح في إرباك العدوّ. الحقيقة أنّنا لا نعرف أيٍ من القصتين صحيح، وبما أنّنا لا نعرف، فلا يمكننا أن نفترض شيئاً.

كان السياق الإضافي الذي عليّ النظر فيه هو التالي: إنّ نوع التدريب الذي كانت تسعى إليه القاعدة في العراق في المجال الكيمياوي والبيولوجي هو جزء من برنامج أوسع كانت القاعدة تتابعه ولا تزال. وهو برنامج أقرّته القيادة العليا وتوجّهه. هل كانوا يسعون إلى الحصول على الأسس من برامج أكثر تقدّماً؟ كنت أعتقد في ذلك الوقت أنّ ذلك محتمل تماماً.

هل نظرنا إلى عمليات الزرقاوي على السموم المتدنية المستوى في شمال شرق العراق كجزء من نية القاعدة استخدام قدرات منخفضة والتعمية أيضاً على برامجهم الأكثر أهمية وفتكاً؟ يمكنك بالطبع أن تخرج تراجع الليبي وتقول، "أرأيتم، لقد كان كل ذلك غشاً". مع ذلك إذا أهملت السياق العراقي الذي نعمل فيه فيما يتعلّق بسعي القاعدة للحصول على قدرات أسلحة الدمار الشامل، فستفوتك الصورة الأكبر والأكثر أهمية. كانت هذه عقليتي. تحليل الأمر بأكمله، ووضع كل المخاوف على طاولة البحث، وإعطاء أفضل حكم تتوصّل إليه إلى الجميع.

كان هناك أدلّة أكثر من كافية لكي نقلق بشأن العراق والقاعدة؛ وكان يوجد دخان كثير، وربما بعض النار: أنصار الإسلام، والزرقاوي وكورمال، والاعتقالات في أوروبا، ومقتل الضابط الأميركي في وكالة التنمية الدولية الأميركية لورنس فولي في عمان على أيدي شركاء الزرقاوي، وناشطو الجهاد الإسلامي المصرية في بغداد. لكن لم يكن ذلك كافياً البتة بالنسبة إلى بعض من في الإدارة. فقد حمّلوا البيانات أكثر مما تحتمل. وأوجدوا صلات بين القيادتين حيث لم نتمكّن من رؤيتها. وسعوا إلى خلق رابطة بين القاعدة والعراق وهجمات 9/11 تفوق أهميتها أسلحة الدمار الشامل، والأمم المتحدة، والمجتمع الدولي تماماً. المشكلة الأولى هي أنّ تلك القضية لم تكن صحيحة البتة. والمشكلة الثانية أنّه عند محاولة استخلاص المزيد من القضية، انتهى دعاتها إلى تقويض القضية التي لدينا. فلم يعد الناس يصغون.

في تلك الفترة بالذات تعاملنا مع قضية تحظى بدعاية قوية. تقارير ترجع إلى أواخر سنة 2001 وتزعم أنّ أحد الخاطفين في هجمات 9/11، محمد عطا، ربما يكون اجتمع بأحمد خليل العاني، وهو عضو في جهاز المخابرات العراقي، في براغ قبل أشهر من وقوع هجوم 2001. اهتمّ البيت الأبيض ووزارة الدفاع والسي آي إيه بهذا الزعم كثيراً. فإذا تمّ إثبات أنّ العراق كان مشاركاً ناشطاً في التخطيط لهجمات 9/11، فلن يطرح أي سؤال فيما يتعلّق بالقيام بجهد فوري للإطاحة بصدام.

بذلنا جهوداً استثنائية في هذه القضية لكنّنا لم نستطع إيجاد أي دليل مقنع على أنّ الزيارة تمت بالفعل. بل إنّ المعلومات التي أوحت بحدوث مثل هذا الاجتماع تآكلت مع الوقت. إنّ إثبات عدم حدوث شيء يثير المشاكل، لكنّنا في هذه الحالة توصّلنا مع الإف بي آي إلى أنّ من المستبعد كثيراً حدوث مثل هذا الاجتماع. مع ذلك واصلنا تلقي الطلبات بإعادة التحقيق في المسألة، وفي أثناء القيام بذلك، ظللنا نسمع مسؤولين كباراً، بمن فيهم نائب الرئيس، يردّدون على التلفزة "إنّ ذلك مؤكّد جدّاً" وأنّ الزيارة تمّت. في أيار/مَايو 2002، أعلن المحلّلون في الإف بي آي والسي آي إيه عن شكوكهم المتزايدة في انعقاد تلك الاجتماعات. وتواصل تراجع الحجّة المؤيّدة للاجتماعات منذ ذلك الحين.

لقد علمت أنّ ثمة معلومات استخبارية جديدة تمّ الحصول عليها في سنة 2006 وأثبتت بما لا يدع مجالاً للشك بأنّ الرجل الذي شوهد مجتمعاً مع عضو في جهاز المخابرات العراقية في براغ في سنة 2001 **لم يكن** محمد عطا.

شمل الارتباط الثاني المحتمل بين 9/11 والعراق مواطناً عراقياً يدعى شاكر كان يعمل في مطار كوالالمبور كمسهّل غير متفرّغ للزوّار العرب، وهي وظيفة حصل عليها من خلال موظّف في السفارة العراقية. في كانون الثاني/يناير 2000، سهّل شاكر سفر الخاطف في 9/11 خالد المحضار من المطار. أثارت مغادرة شاكر الفورية لماليزيا، بعد أسبوع على تقديم المساعدة إلى المحضار في المطار، والسفر والاتصالات السابقة بالمتطرّفين، كثيراً من الشكوك. وبعد أشهر من أعمال التحليل المضني، لم نستطع إثبات أنّ شاكراً كان عميلاً عراقياً.

تواصل الخلاف بشأن العلاقة بين العراق والقاعدة، حتى بعد إزاحة صدام عن السلطة. فبعد أنّ وصلت القوات الأميركية إلى بغداد، اكتشفت وثائق لجهاز المخابرات العراقي ـ مكدّسة حيث يسهل إيجادها ـ تثبت وجود صلات متينة بين صدام والزرقاوي وصدام والقاعدة. عمل المحلّلون في السي آي إيه مع جهاز الاستخبارات السرية الأميركي لفحص الورق والحبر ومحاولة التثبّت من الأسماء والمعلومات الواردة في الوثائق. وتبيّن ثانية أنّ الوثائق التي يفترض أنّها صادرة في أوائل التسعينيات (1990نات) كانت أعمالاً مزوّرة. استجوب ضبّاط السي آي إيه في بغداد ضباط المخابرات العراقية الذين ثبّتوا صحّة الوثائق. وكان من الواضح أنّ أحدهم يحاول تضليلنا. لكن تواصل ظهور تلك الوثائق غير المقيّمة التي ترسم صورة خبيثة جداً للعراق والقاعدة بين أيدي المسؤولين في الإدارة دون أن تمرّ عبر القنوات الاستخبارية المعتادة.

وكما عبّر عن ذلك أحد المحلّلين الكبار، "الإدارة تعوّل كثيراً على المعلومات الخاطئة. هذه وثائق يعثر عليها على أرضيات المباني المحترقة منثورة في كل مكان، وتؤخذ على علّاتها دون أن يتفحّصها المحلّلون المدرّبون. المحلّلون المدرّبون يطرحون أسئلة مثل، 'من هو المصدر'؟ 'ماذا أعرف عن المصدر'؟ 'هل لديه فرصة الوصول إلى ما يزعم'؟ لذا لا يطبّق أي معيار للمهنية التحليلية عليها. وبدلاً من ذلك تقدّم إلينا على أنّها برهان ودليل وإثبات".

في 13 آذار/مارس 2003، تلقينا للإجازة خطاباً وضعت مسوّدته لنائب الرئيس لكي يلقيه عشية الحرب. وكان الخطاب المقترح يتناقض بحدّة مع ورقتنا التي أصدرناها في 28 يناير 2003، ويتجاوز كثيراً فكرة العراق كموقع تدريب محتمل لناشطي القاعدة. وتتوصّل مسوّدة الخطاب إلى استنتاجات لا يمكننا تأييدها، توحي بتواطؤ عراقي في عمليات القاعدة.

أثار ذلك نقاشاً حامياً بين جون مكلوغلن وسكوتر ليبي. وفيما بعد قدّم جون خطياً أسباباً مفصّلة تعلّل لماذا لا يمكننا تأييد الخطاب. كتب جون، "لا شكّ في أنّ صانع السياسة حرّ في قول 'بالنظر إلى فهمي للمعلومات الاستخبارية، فإنّني أستخلص ما يلي منها'"، لكنّه تابع ليقول إنّ النص "يتجاوز ما يقوله معظم المحلّلين، ما يعني ضمناً أنّ العراق يمتلك التوجيه العملاني والسيطرة على

إرهابيي القاعدة". وفي الصباح التالي، أثرت تلك القضية قبيل الإطلاع الرئاسي اليومي.

قلت، "سيدي الرئيس، إنّ نائب الرئيس يريد إلقاء خطاب عن العراق والقاعدة يتجاوز ما بيّنته الاستخبارات. وإنّنا لا يمكننا تأييد الخطاب ويجب ألا يلقى". وقد آثر نائب الرئيس عدم إلقاء الخطاب، على الرغم من أنّني لم أعرف سبب ذلك.

لم ينتهِ الاندفاع إلى إقامة صلة بين القاعدة والعراق مع بداية الحرب. ففي 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2003، صدرت مقالة طويلة في مجلّة "ويكلي ستاندرد" بعنوان "إغلاق القضية" تستند إلى مذكّرة سرية جداً أرسلها دوغلاس فيث إلى رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ بات روبرتس والعضو الكبير فيها جاي روكفلر قبل بضعة أسابيع. وزعمت المقالة أنّ قسماً كبيراً من المعلومات الواردة في المذكّرة يحتوي على معلومات استخبارية "مفصّلة وحاسمة ومؤيّدة من عدّة مصادر" تثبت وجود "علاقة عملانية" بين أسامة بن لادن وصدام حسين ترجع إلى أوائل التسعينيات (1990نات).

الحقيقة أنّ مجمل ما ورد في المذكّرة من نوع البيانات المنتقاة التي افتُتن بها فيث وليبي وآخرون منذ مدة طويلة. وأصدر البنتاغون بياناً صحفياً يلاحظ أنّ المذكّرة تحتوى على كثير من التقارير الأولية لكنّه زعم، بشكل غير دقيق، بأنّ أجهزة الاستخبارات أجازت تقديمها إلى الكونغرس.

بعد ذلك بشهرين، كان نائب الرئيس في دنفر وسئل عن الصلة بين العراق والقاعدة. فاستشهد بمقالة "ويكلي ستاندر" التي تحتوي على مذكّرة فيث المسرّبة "بأنّها أفضل مصدر للمعلومات" عن الصلات المحتملة. وأنا أخالفه الرأي. إنّ أفضل مصدر للمعلومات هو ورقة كانون الثاني/يناير 2003 التي تقول إنّه ليس هناك سلطة عراقية أو توجيه أو سيطرة على القاعدة.

لا تزال هذه القضية تثار حتى اليوم. فعشية الذكرى الخامسة لهجمات 11 أيلول/سبتمبر، ظهر نائب الرئيس في برنامج "ميت ذا برس" الذي تعرضه قناة إن بي سي. عندما سئل عن التعليقات السابقة للإدارة التي يبدو أنّها تربط العراق

بهجمات 9/11، تهرّب نائب الرئيس من السؤال لكنّه أشار إلى شهادة قدّمتُها قبل بضع سنوات عن الاتصالات بين العراق والقاعدة. "لعل أفضل ما يعبّر عن أساس ذلك هو شهادة جورج تنيت أمام لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ، في جلسة استماع مفتوحة، حيث قال تحديداً إنّ هناك نمطاً من العلاقة بين العراق والقاعدة يرجع عشر سنين إلى الوراء على الأقل". وفي برنامج "فوكس نيوز صنداي"، طُرح على كوندي رايس سؤال مشابه وقدّمت إجابة مماثلة. "ما اعتمدنا عليه أنا والرئيس والمسؤولون الآخرون في الإدارة ـ وأنت تعتمد ببساطة على الاستخبارات المركزية. لقد أدلى مدير الاستخبارات المركزية، جورج تنيت، بتلك الشهادة عن أنّ هناك صلات بين القاعدة ونظام صدام حسين ترجع إلى أكثر من عشر سنوات. وقد تحدّثت لجنة 9/11 عن صلات بالفعل بين الاثنين".

لقد نقلا شهادتي بدقّة، بالقدر الذي أخذاه منها، لكنّهما لم يذكرا في الوقت نفسه، أنّني أبلغتهما وأبلغت الكونغرس أنّ استخباراتنا لم تُظهر أنّ العراق والقاعدة قد تجاوزا السعي إلى التوصّل إلى طرق يستفيد فيها أحدهما من الآخر. كنّا نعي عدم وجود أي دليل على أنّه ليس لبغداد "سلطة وتوجيه وسيطرة" على عمليات القاعدة. بعبارة أخرى، لقد قالا نصف الحقيقة.

الفصل التاسع عشر

الأمر مؤكّد

يعتقد كثير من الناس اليوم أنّ استخدامي عبارة "الأمر مؤكّد"(*) كان اللحظة الحاسمة التي أدّت إلى تشديد عزم الرئيس على إزاحة صدام حسين وشنّ حرب العراق. من المؤكّد أنّها تصلح كتقرير متلفز لا ينسى، لكنّ الوقائع تظهر عدم صحة ذلك. فليس لهاتين الكلمتين والاجتماع الذي جرى في المكتب البيضاوي في كانون الأول/ديسمبر 2002 أي علاقة بقرار الرئيس إرسال الجنود الأميركيين إلى العراق. فقد كان ذلك القرار متخذاً بالفعل. بل إنّ اجتماع المكتب البيضاوي جاء:

- بعد عشرة أشهر من إطلاع الرئيس على أول خطة صالحة لحرب العراق؛
- بعد أربعة أشهر على كلمة نائب الرئيس أمام المحاربين القدامى في الحروب الخارجية التي قال فيها إنّه "ما من شكّ" في أنّ لدى صدام أسلحة دمار شامل؛
- بعد ثلاثة أشهر من إبلاغ الرئيس الأمم المتحدة بأنّ على النظام العراقي "أن يتخلّى فوراً وبدون شروط عن كل أسلحة الدمار الشامل والصواريخ الطويلة المدى وكل المواد ذات الصلة، وأن يكشف عنها ويزيلها أو يدمّرها"؛
- بعد عدة أشهر من بدء الجيش الأميركي بإعادة تمركز مقدّراته التي ستستخدم في الحرب في منشآت في الشرق الأوسط؛
- بعد شهرين من قيام الكونغرس بمنح تفويض باستخدام القوة في العراق؛

(*) بالإنكليزية slam dunk وتعني في لعبة كرة السلة: دفع الكرة بقوة في السلة ـ المترجم.

- بعد أسبوعين من إصدار البنتاغون أول أمر بالانتشار العسكري لإرسال القوات الأميركية إلى المنطقة.

كما يحدث غالباً في هذه المسائل، اختفى السياق ولم يتبقّ إلا الكلمات، كلمتان اكتسبتا أهمية تفوق كثيراً فحواهما في ذلك الوقت. ودعوني أمهّد للموقف.

يوم السبت في 21 كانون الأول/ديسمبر 2002، ذهبت إلى البيت الأبيض من أجل الإطلاع المعتاد الذي نقدّمه للرئيس ستة أيام في الأسبوع. لكن في ذلك اليوم كان من المقرّر عقد اجتماع إضافي بعد الإطلاع الصباحي. قبل أسبوعين ونصف الأسبوع، طلب منا المسؤولون في مجلس الأمن القومي البدء بجمع الوقائع العامة التي يمكن استخدامها في قضية ضد صدام فيما يتعلّق بامتلاكه أسلحة دمار شامل واحتمال استخدامها. ومع أنّ هذا العرض التقديمي للسي آي إيه سيتطوّر في نهاية الأمر ليصبح كلمة وزير الخارجية كولن باول أمام الأمم المتحدة، فإنّه لم يكن من الواضح في ذلك الوقت من سيكون المستمع النهائي - أو من سيطرح القضية. في ذلك الصباح كانت مسؤوليّتنا تقتصر على جمع المواد للإطلاع الذي يمكن أن يصبح علنياً ذات يوم. وقد أوضح الموظفون في البيت الأبيض أنّهم يبحثون عن "لحظة أدلاي ستفنسون(*)"، إشارة إلى العرض الشهير الذي قدّمه ستفنسون في الأمم المتحدة إبان أزمة الصواريخ الكوبية، لكن بوب ولبول أبلغهم بأنّ المعلومات الاستخبارية المجموعة ليست حاسمة بذلك القدر.

في الأسابيع القليلة التي تخلّلت ذلك، جمع فريق صغير من المحلّلين الكبار المادّة المطلوبة. وأصبح دورنا الآن تقديمها للرئيس ونائب الرئيس وأندي كارد وكوندي رايس وقليل غيرهم. ووقع أمر تقديم العرض نفسه على عاتق جون مكلوغلن. لم يكن جون، وهو من أبرع المجادلين في الجامعة، ليتخطّى الوقائع أو يميل إلى الجعجعة. فقد كانت إطلاعات جون داخل الوكالة وخارجها مشهود لها بأنّها دقيقة ومدروسة ومتحفّظة. وقد أحضر معه بعض المخططات لإيضاح النقاط التي سيعرضها ومساعداً تنفيذياً يعاونه في التقديم المرئي.

من المهم ألا نغفل عما كان يقوم به جون في ذلك الصباح وما هي مهمّتنا.

(*) (1900-1968) المندوب الاميركي في الأمم المتحدة في ذلك الوقت (1961-1965) ـ المترجم.

لم نُدْعَ إلى هذا الاجتماع للتأمّل في قضية العراق وأسلحة الدمار الشامل بأكملها. فجميع الحاضرين في الغرفة - بالإضافة إلى معظم أجهزة الاستخبارات ذات المصداقية في العالم - كانت تعتقد بالفعل بأنّ صداماً يمتلك أسلحة كيمياوية وبيولوجية وأنّه يعمل على برنامج نووي. ولم تؤدّ البيانات غير الكاملة التي قدمها صدام إلى الأمم المتحدة وسيل المعلومات المتدفّق من مصادر استخبارية في مواقع جيدة إلا إلى دعم ثقتنا. لم تكن مهمّتنا في ذلك اليوم إثبات قضية أسلحة الدمار الشامل، أو التصديق على ادّعاء. كانت مهمّتنا عرض المعلومات عن أسلحة الدمار الشامل التي نعتقد (أ) أنّها صحيحة، (ب) ويمكن إجازة عرضها على الملأ دون إلحاق الضرر بمصادر الاستخبارات وأساليبها. لم نكن ذاهبين لوضع أي شيء في عرض علني يعرّض للخطر أرواح مصادر استخبارية ثمينة أو استمرار إنتاجها. لم يقل جون في عرضه شيئاً جديداً على أحد في الغرفة.

ربما كان محتماً أن يفشل عرض جون في إحداث التأثير المطلوب في الحضور، بالنظر إلى ارتفاع التوقّعات. كان ذلك عرضاً أولاً، وكان تقريبياً، كما هو حال معظم المسوّدات الأولى. ومن الواضح أنّه لا يقارن بلحظة ستفنسون التي كان البيت الأبيض يبحث عنها. وقد خاب أملي أنا أيضاً. كنت واثقاً من وجود مزيد من البيانات الداعمة في تقرير الاستخبارات القومي الذي أصدرناه مؤخّراً، ومتأكّداً من أنّ بوسعنا إيجاد طريقة لعرض بعض ما ورد فيه على الملأ. والأسوأ أنّني شعرت بأنّنا أهدرنا وقت الرئيس بتقديم إطلاع متدنّي المستوى.

كان جورج بوش لطيفاً. فقال لجون، "محاولة جيدة"، لكنّه سرعان ما أضاف بأنّ ما سمعه للتوّ لا يقنع الجمهور على الأرجح. ورأى الرئيس أنّه كان بوسعنا إضافة مزيد من الحيوية إلى العرض بإشراك بعض المحامين المعتادين على مناقشة الدعاوى أمام المحلّفين. ولم يقترح هو أو أي من الحاضرين في الغرفة أن نجمع مزيداً من المعلومات الاستخبارية لمعرفة إذا كانت أسلحة الدمار الشامل موجودة أم لا. وكما قلت، كان جميع الحاضرين في الغرفة يؤمنون بالفعل بأنّ صداماً يمتلك أسلحة الدمار الشامل. لذا انصبّ التركيز على صقل الحجج. ربما ينتقدنا بعضهم لأننا شاركنا في اجتماع تسويقي أساساً، لكن كانت المعلومات الاستخبارية ستُستخدم في عرض علني ومسؤوليتنا أن نضمن أن

يكون النص أميناً لما نعتقد أنّه صحيح وأن لا يعرّض المصادر الاستخبارية الحسّاسة أو أساليبنا للخطر.

لهذه الغاية، سئلت عما إذا لم يكن لدينا معلومات أفضل نضيفها إلى الجدال، وقلت إنّني واثق من وجودها لدينا. أردت أن أنقل أنّني أعتقد أنّ من الممكن إزالة السرية عما يكفي من المعلومات ـ الاتصالات المعترضة، وصور الاستطلاع بالأقمار الاصطناعية، وتقارير الاستخبارات البشرية المنظّفة ـ لمساعدة الجمهور في فهم ما نعتقد أنّه صحيح. ولو قلت "إنّني واثق من أنّ بوسعنا أن نفعل ما هو أفضل"، لما كتبت هذا الفصل ـ أو ربما الكتاب. لكنّني أبلغت الرئيس أنّ تقوية العرض العلني "أمر مؤكّد"، وهي العبارة التي أُخرجت لاحقاً من سياقها تماماً وطاردتني منذ أن ظهرت لأول مرّة في كتاب "خطة الهجوم" لبوب ودوورد.

أياً يكن من وصف لاحقاً المشهد لبوب ودوورد فإنّه قدّم رسماً كاريكاتورياً لي قافزاً في الهواء ومحاكياً لاعبي كرة السلة لا مرة واحدة بل اثنتين، وأنا ألوّح بيديّ. يُحسب لمصدر ودوورد الإحساس الجيد بما هو سخيف أو على الأقل كيف يجعلني أبدو سخيفاً، لكن لا يُحسب له أو لها الالتزام العميق بالحقيقة. وعلى الرغم من أنّني صريح دائماً وميال إلى التحدّث بيديّ، فإنّني أنا ومكلوغلن نعرف أنّني لم أحاكِ لاعبي كرة السلة. بل إنّ جون ومساعده التنفيذي لا يذكران ما قلته. إنّني لا أحاول قطعاً إنكار استخدام عبارة "الأمر مؤكّد" أو الاعتقاد بقوة بوجود أسلحة دمار شامل لدى صدام. لكن أسيء استخدام العبارة عن قصد وبالتالي أساء الناس فهمهما على العموم.

للتدقيق فيما أذكره ويذكره جون، سألت ضابطاً آخر في السي آي إيه كان جالساً بجواري في المكتب البيضاوي في ذلك الصباح ويرافقني يومياً في الإطلاعات الرئاسية منذ ثلاث سنوات تقريباً عما يذكره بشأن الواقعة. قال، "إنّني على يقين من أنّك قلت 'الأمر مؤكّد'، لكنّها لم تكن أكثر من ملاحظة عابرة. إنّني أعرفك عندما تحاول حقاً أن توضح نقطة ما، لذا يوجد لدي أساس للمقارنة. الصورة التي رُسمت لك بشكل غير صحيح هي أنّك قلت 'الأمر مؤكّد' فقال الجميع، 'قضي الأمر. هيا بنا إلى الحرب'. لكن لم تحدث الأمور على هذا النحو".

عند التفكير في ذلك، لدي بعض النصائح لمديري السي آي إيه في

المستقبل، ولكل من يتطلّع إلى المشاركة في الحكومة على مستوى مماثل. أولاً، إنّك لن تكون بعيداً عن المسرح البتة. وكل ما تقوله يمكن أن يستخدم لصالح شخص آخر. هكذا تطوّر الوضع في واشنطن ـ ليس هناك حوارات شخصية، حتى في المكتب البيضاوي.

ثانياً، في موقع مثل موقعي، أنت تدين للرئيس بالدقّة في استعمال اللغة. وأنا لم أقدّم له ذلك، والنتيجة أنّ الأمر انتهى بي إلى وضع نقاط الحديث للمتلهّفين في إبعاد الملامة عن طريقهم في العراق ورميها على السي آي إيه عموماً وعليّ على وجه الخصوص.

ثالثاً، أنصح مديري الوكالة في المستقبل أن يكونوا حذرين من الهفوات عند التعامل مع صنّاع السياسة في المعلومات الاستخبارية المتعلّقة بسياساتهم. فإذا تحاشيت التورّط، من جهة، فثمة احتمال أن يساء استخدام المعلومات الاستخبارية. وإذا شاركت، من جهة أخرى، فإنّك تخاطر بأن تبدو داعماً للسياسة حتى عندما تسعى إلى أن تكون على الحياد.

يمكنني القول بنزاهة أنّنا سعينا دائماً إلى إعطاء الرئيس أفضل تقديراتنا. ولم نتجاوز استنتاجاتنا لتبرير السياسات. ويخطئ كل من يشعر أنّنا كنّا نتلاعب بالقضية أو نبلّغ الرئيس ما يريد سماعه.

بعد ذلك القول، ما مقدار تأثير تعليقي على تفكير الرئيس؟ الرئيس بوش وأنا متشابهان كثيراً بطريقة ما. فأحياناً نقول أشياء من أعماقنا. وأعتقد أنّه ينقل عنّي مثلما أنقل عنه. وأعتقد أنّ كلاً منا يدخل في استيعابه ما يقوله الآخر. وبخلاف ذلك فإنّني لا أزعم أنّني أعرف ما كان يدور في خلده صبيحة ذلك السبت أو في الأسابيع التي تلته، لكن ثمة بعض التلميحات.

في ليلة الميلاد، بعد ثلاثة أيام من اجتماعنا في المكتب البيضاوي، كانت جايمي ميسيك في كمب ديفيد تقدّم الإطلاع الرئاسي اليومي للرئيس. وكان هناك أيضاً أحد أسلافي، والد الرئيس.

أبلغ الرئيس بوش الأول جايمي أنّه سمع عن إطلاع عن أسلحة الدمار الشامل في العراق قبل بضعة أيام وأنّه "لم يكن جيداً". وأبلغتني لاحقاً أنّها

أخبرت الرئيسين بوش، الوالد والابن، أنّه على الرغم من عدم تأكيد أسلحة الدمار الشامل في العراق بشكل جازم، فإنّها عرضت مراجعة البيانات التي قدّمت قبل أيام. وعند الخوض أكثر في مناقشة الأمر، قالت إنّ ما يزعجها هو نقص الاتصالات المعترضة التي يتوقّع المرء العثور عليها عندما يكون برنامج أسلحة الدمار الشامل ناشطاً. وأبلغتهما أنّ من الصعب الحصول على معلومات استخبارية بشرية في مكان مثل العراق، لكن ما يحيّر هو لماذا لا يوجد مزيد من الإشارات الاستخبارية.

ردّ الرئيس بوش الثاني على جايمي بأنّه لا بدّ من وجود معلومات أفضل يمكن عرضها، لكنّه لم يذكر واقعة "الأمر مؤكّد". وقالت جايمي إنّها لم تسمع بتلك العبارة إلا عندما قرأت عن أدائي المزعوم في كتاب بوب ودوورد. وذلك لا يبدو بالتأكيد لحظة حاسمة في قرار الذهاب إلى الحرب.

كيف إذاً أصبح ذلك التعليق العفوي الذي قيل في اجتماع مغلق صبيحة يوم سبت يحمل هذا القدر من الرمزية؟ لا أعتقد أنّه كان حادثة. ففي أوائل سنة 2001، عندما نصحني مرشدي السناتور ديفيد بورون بمساعدة الإدارة الجديدة لمدة ستة أشهر قبل الاستقالة، أضاف ملاحظة تنبيهية: "كن حذراً. أنت لست من الدائرة الداخلية المشاركة في الحملة. ولا يهمّ كيف يشعر الرئيس؛ سوف يدعونك إلى الركوب إذا كان ذلك يلائم المجموعة".

لو لم أهتمّ كثيراً في تنفيذ مهمّة الوكالة في زمن الحرب، لكنت اكترثت لذلك التحذير.

منذ خريف 2003 وما يلي، تابع الوضع الأمني التدهور في العراق. وبدلاً من الاعتراف بالمسؤولية، كانت رسالة الإدارة: لا تلوموننا. جورج تنيت والسي آي إيه أوقعونا في هذه الفوضى. ولا يزال بعض المسؤولين في الإدارة حتى اليوم يستخدمون عبارة "الأمر مؤكّد" كنقطة للحديث. ففي 10 أيلول/سبتمبر 2006، عندما ظهر ديك تشيني في برنامج "ميت ذا برس"، ردّ على سؤال طرحه تيم روسيرت بالإشارة إليّ وذكر "الأمر مؤكّد" مرتين لا مرة واحدة. وأذكر أنني كنت أشاهد البرنامج وحدّثت نفسي، "كما لو أنّهم كانوا بحاجة إلى قولي 'الأمر مؤكّد' لإقناعهم بالذهاب إلى الحرب في العراق".

على غرار نائب الرئيس وكثير غيره، لم يتحاشَ بوب ودوورد استخدام هذه العبارة لخدمة أغراضه. فبعيد ابتداء حرب العراق في سنة 2003، حثّ مسؤولو الاتصالات في البيت الأبيض السي آي إيه بقوة على التعاون مع ودوورد بشأن أحدث كتبه. وكنّا قد قدّمنا بعض الخلفية، نزولاً عند طلب البيت الأبيض أيضاً، لكتاب ودوورد السابق، "بوش في حرب"، وكانت الإدارة تريد تكرار ما رأت أنّه نجاح في مسعاها في مجال العلاقات العامة.

لم أكن واثقاً من أنّ التعاون هذه المرة فكرة جيدة. فقد كانت حملة أفغانستان نجاحاً واضحاً، أما الحرب في العراق فإنّها لم تحسم بعد، والبحث عن أسلحة الدمار الشامل لا يزال جارياً، والتمرّد المتصاعد في العراق يثير المشاكل. مع ذلك لم تنقطع المكالمات الواردة من البيت الأبيض قائلة، "إنّنا نتعاون تماماً مع ودوورد، ونريد من السي آي إيه أن تفعل ذلك أيضاً".

وبناء على ذلك، طلبنا من بعض المسؤولين الكبار تزويد ودوورد بمعلومات أساسية، تصف دورنا في الإعداد للحرب وتنفيذها. كنّا نعتقد أنّ ثمة طريقة، بدون إفشاء الأسرار، للتحدّث مثلاً عن العمل الخطير والحيوي الذي قام به ضبّاط الحالات لدينا الذين أمضوا أشهراً في شمال العراق يجمعون المعلومات الاستخبارية قبل الحرب.

وكان ودوورد على اتصال متكرّر بالناطق باسمي، بيل هارلو، متابعاً أموراً سمعها في مكان آخر ومحاولاً إعداد المقابلات. وفي إحدى جلسات تقديم الخلفية مع مسؤول كبير في السي آي إيه في أوائل سنة 2004، لم أكن حاضراً فيها، طرح ودوورد بطريقة عفوية موضوع اجتماع 21 كانون الأول/ديسمبر 2002 وعبارة "الأمر مؤكّد". ولم يثر حولها أي شيء في ذلك الوقت. ولم يطلب من هارلو أن يسألني عن الاجتماع أو السياق الذي استُخدمت فيه تلك العبارة.

بعد أن دُفعت المخطوطة إلى المطبعة، أبلغ ودوورد هارلو أنّ الكتاب سيحتوي على شيء نجد فيه بعض المخاطر، ووصف بتفصيل شديد المشهد المفترض لعبارة "الأمر مؤكّد". ومع ذلك قلّل من أهميته وقال إنّه ليس بالشأن الخطير. ربما كان ذلك ما يشعر به حقاً، لكن عندما صدر الكتاب، وبعد الاقتباس الواسع عنه في صحيفة "واشنطن بوست"، بدا أنّ الجميع لا يتحدثون سوى عن عبارة "الأمر مؤكّد".

أبلغ المراسلون هارلو لاحقاً أنّهم عندما اتصلوا بالبيت الأبيض للوقوف على ردّ فعله تجاه كتاب ودوورد، سارع الناطقون باسم الإدارة إلى الإشارة إلى الاقتباس. فقد كان في النهاية مثال العلاقات العامّة التحريفية. في وضع معقّد مثل الحرب في العراق، يتوق الناس إلى التفسير البسيط. ولديه الآن مثل ذلك التفسير.

نقل ودوورد في كتابه عن الرئيس قوله إنّ تعليق "الأمر مؤكّد" الذي أدليت به كان لحظة مهمة جداً. أشكّ حقاً في أن يذكر الرئيس التعليق أكثر منّي. ولا أعتقد البتة بأنّه شكّل رأيه بشأن مشروعية شنّ الحرب أو توقيتها. والأرجح أنّ الموظفين لدى الرئيس ذكروا مشهد "الأمر مؤكّد" في إطار تحضيره لمقابلة ودوورد ـ ربما الموظف نفسه أو الموظفون الذين زوّدوا ودوورد بالمشهد أصلاً. وربما اقترحوا على الرئيس أن يدخل عبارة "الأمر مؤكّد" في إحدى إجاباته حتى لو لم يُطرح السؤال بشكل مباشر. وبعد كل التحضير وإنعاش الذاكرة، أُدخل ودوورد إلى المكتب البيضاوي، وأُديرت المسجّلة، وما تبقّى أصبح الآن من التاريخ.

تحدّثت إلى ودوورد عدة مرات بعد صدور الكتاب، وهو بطبيعة الحال، لا يعتقد أنّه استُغلّ أو أنّه لم يكن منصفاً. كان يعتقد أنّ العبارة ليست شأناً خطيراً كما يمكن أن يصوّرها بعضهم. لكن عندما ظهر على التلفزيون في سنة 2005، ليدافع عن نفسه لأنّه لم يدلِ في الأصل بما يعرفه عن حادثة فاليري بالم وجو ولسون، قال ودوورد إنّه كان مشغولاً جداً في سنة 2003 في العمل على كتابه ومعرفة المزيد عن أشياء مثل "الأمر مؤكّد".

قال، "عبارة الأمر مؤكّد كانت أساس القرار الحاسم الذي كان الرئيس وحكومة حربه بصدد اتخاذه، هل نغزو العراق"؟

لدي كلمتان أخريان رداً على ذلك القول. الكلمة الأولى "بول"(*).

(*) الكلمتان هما العبارة العامية البذيئة "bull shit" ومعناها الحرفي: "روث بقر"، والمقصود أن ما قيل هراء ـ المترجم

الفصل العشرون

عرض "القضية" على الملأ

آخر ما كنت أتوقّعه أن أكون عضواً في جوقة يونانية. لكن كنت هناك على التلفزيونات الدولية، جالساً خلف كولن باول فيما كان يتحدّث أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 5 شباط/فبراير 2003. ولم يَدُرْ في خلدي، فيما كان باول يقدّم تفاصيل ما كنّا **نعتقد** أنّنا نعرفه عن برامج أسلحة الدمار الشامل لدى صدام، أنّ الدراما ستتحول إلى مأساة.

كانت الكلمة النتيجة النهائية لعدة أشهر من التخطيط، واستكمال المعلومات، والمفاوضات. إذا كانت الولايات المتحدة وحلفاؤنا سيكسبون التأييد الدولي لغزو العراق، فلا بد من وجود محاجّة مقنعة تحوّل كتائب المشكّكين إلى "ائتلاف الراغبين". ناقشت الإدارة من يمكنه إعداد مثل هذا العرض، ولمن يعهد بتقديمه، والأهم من ذلك، ما الذي سيقال.

في صبيحة يوم السبت بُعيد عيد الميلاد في سنة 2002، كان جون مكلوغلن وبول ولبول يحضران اجتماعاً آخر في البيت الأبيض. تحوّل الموضوع إلى محاولة تحسين العرض غير المرضي الذي قدّمناه قبل نحو أسبوع، في أثناء اجتماع "الأمر مؤكّد"، وكيف يمكننا تحسينه. اقترح موظفو مجلس الأمن القومي الاستفادة من تقدير الاستخبارات القومي لتعزيز المحاجّة العامة لإزاحة صدام. طلبت كوندي من ولبول تلخيص الأحكام الأساسية في التقدير. وبدأ يقوم بذلك انطلاقاً من مذكّرة تورد كل عبارات "إنّنا نقيّم" و"إنّنا نقدّر" التي ظهرت في الوثيقة.

قاطعته كوندي، "مهلاً يا بوب، إذا كنت تقول هذه **مزاعم** فيجب أن نعرف

ذلك الآن". تلك هي الكلمة التي استخدمتها. "لا يمكننا أن نرسل القوات إلى الحرب استناداً إلى مزاعم".

قال ولبول بهدوء إنّ تقدير الاستخبارات القومي "تقييم" وإنّ هناك أحكاماً تحليلية. وأوضح أنّ الأجهزة ترفق مستويات معيّنة من الثقة بالأحكام المختلفة ـ لدينا ثقة عالية في بعض المسائل، ومعتدلة أو منخفضة في سواها ـ لكن ثمة سبب يدعو إلى وضع كلمة "تقدير" في عنوان الوثيقة.

سألت كوندي عما يعنيه بمستويات الثقة. وقال ولبول إنّ لدى المحللين مثلاً "ثقة عالية" أنّ لدى صدام أسلحة كيمياوية.

سألت "ماذا تعني الثقة العالية، تسعون بالمئة"؟

أجاب بوب، "نعم، ذلك صحيح تقريباً".

فقالت كوندي، "ذلك أدنى بكثير مما نفهمه من قراءة الإطلاع الرئاسي اليومي". بعد الحرب، وكجزء من مساعي الدروس المستقاة، طلبنا من المحلّلين مراجعة كل شيء كتبته الوكالة عن العراق وأسلحة الدمار الشامل. كنّا في الواقع أكثر توكيداً بكثير فيما نكتبه للرئيس عن بعض القضايا، مثل أنابيب الألمنيوم، مما كنا نصدره في بعض منشوراتنا الأخرى، بما في ذلك تقدير الاستخبارات القومي. أبلغها ولبول أنّ أقوى حجّة على أنّ لدى صدام الأسلحة المعنية هي الصواريخ. كان ولبول يدرك أنّ العراقيين أقرّوا مؤخراً للأمم المتحدة بوجود صاروخ الصمود. وقد درس خبراؤنا البيانات وخلصوا إلى أنّ الصاروخ رديء التصميم ولا يصل إلى ما كان يُخشى سابقاً. وقال، "لكن لا يمكنك أن تذهب إلى الحرب بسبب صواريخ يتجاوز مداها ما يسمح به ببضع عشرات من الكيلومترات".

استناداً إلى المعلومات التي علمنا لاحقاً أنّها خاطئة، أكّد لها ولبول أنّ ثاني أقوى حجة هي الأسلحة البيولوجية. صحيح أنّ لدينا ثقة بشأن الأسلحة الكيمياوية، فإنّ تلك الحجة، كما قال ولبول، تستند إلى الاستدلال التحليلي إلى حد كبير. وأوضح "أنّ الحجة الأضعف هي النووية". كانت هناك آراء بديلة ولم يكن لدى الأجهزة سوى ثقة معتدلة في الآراء التي تعبّر عنها.

نظرت مستشارة الأمن القومي إلى جون مكلوغلن وقالت، "لقد وضعتم [أجهزة الاستخبارات] الرئيس في موقف صعب جداً".

ذهل مكلوغلن ولم يكن سعيداً بالانتقاد. وعاد فيما بعد إلى لانغلي وأبلغني بما دار في الحوار. قال، "لقد وضعناهم في موقف صعب جداً"؟ لم تكن أجهزة الاستخبارات هي التي تكثر من الصخب عن الحرب في العراق. فقد كنّا مشغولين جداً بالحرب على الإرهاب.

في 6 كانون الثاني/يناير 2003، حضرت اجتماعاً في مكتب كوندي إلى جانب مكلوغلن، وولبول، وستيف هادلي. لاحظ ستيف أنّ قضية الأسلحة النووية في العراق في الكلمة المقترحة، كانت عرضاً بدون مستمعين في ذلك الوقت، ضعيفة ويجب "تقويتها". ردّ ولبول أنّ المسوّدة ضعيفة لأنّ الحجة ضعيفة. ولذلك عبّر عن آراء بديلة عن القضية في تقدير الاستخبارات القومي.

في 24 كانون الثاني/يناير 2003، في اجتماع آخر، طلب هادلي من ولبول تزويده بمعلومات عما يحتاج إليه صدام إذا كان يريد الحصول على أسلحة نووية. فردّ ولبول بأنّ المعلومات موجودة في تقدير الاستخبارات القومي الذي نشر قبل ثلاثة اشهر.

قال هادلي، "جارِني، تقدير الاستخبارات القومي تسعون صفحة. هل يمكنك اقتطاف ذلك القسم وإرساله إلي".

أرسل ولبول فيما بعد بالفاكس أربعاً وعشرين صفحة من المواد التي طلبها هادلي. ومن خلال ذلك، وبعيداً عن السياق، استغلّ موظّفو البيت الأبيض في وقت لاحق فقرة واحدة من أربع وعشرين صفحة من تقدير الاستخبارات القومي لتبرير إدراج راسب اليورانيوم في النيجر وطموحات صدام بالحصول على أسلحة نووية في خطاب الرئيس عن حالة الاتحاد الذي ألقي بعد أيام. لم يكن القيام بذلك يتجاهل تماماً السياق الذي كنّا نتحدّث به إلى رايس وهادلي وآخرين في تلك الاجتماعات فحسب، وإنّما أثار أيضاً "الست عشرة كلمة" التي أقضّت مضاجعنا بعد نصف سنة.

في أواخر كانون الثاني/يناير، اختير كولن باول لعرض قضية الذهاب إلى

الحرب أمام الأمم المتحدة. وقد فُوّض بإلقاء خطاب يبلّغ العالم لماذا بدأ الوقت بالنفاد أمام العراق. في إحدى المراحل، حثّت كوندي رايس وكارن هيوز باول على التحدّث في ثلاثة أيام متوالية. كانت رؤيتهما أنّ يتحدّث في يوم عن العراق والإرهاب. ويتناول في اليوم التالي العراق وحقوق الإنسان. ثم ينهي الحديث بخطاب مطوّل عن العراق وأسلحة الدمار الشامل. رفض باول بحكمة تلك الفكرة، لكن كان واضحاً أنّ الخطاب سيكون شديد الأهمية.

طلب باول المجيء إلى مقرّ قيادة السي آي إيه إلى جانب عدد من كُتّاب خطاباته ومساعدين كبار لإعداد الخطاب والحرص على أن يكون قوياً قدر الإمكان. كنت أعتقد أنّ من الأسباب التي تدعوه إلى إعداد الخطاب في الوكالة الإحساس بأنّه داخل مجمع مقرّ القيادة المحاط بالأسلاك الشائكة، كنّا مستقلّين نسبياً عن تدخّل المحيط في واشنطن، على الرغم من أنّه لم يقل ذلك صراحة.

كان ذلك دوراً غير معهود بالنسبة إلينا. وكان لدينا خياران غير مرغوبين ننتقي منهما. أن نترك الإدارة تكتب نصّها، مع العلم أنّها قد تسيء وصف المعلومات الاستخبارية المعقّدة، أو الإقدام على المساعدة في صياغة الخطاب بأنفسنا. وقد اخترنا الثاني.

اعتقدنا أنّ كولن سيستخدم الوثيقة التي تطوّرت عن العرض سيئ السمعة الذي قدّمه جون مكلوغلن في جلسة "الأمر مؤكّد"، بمثابة قالب لخطابه. كان بوب ولبول قد أرسل إلى مجلس الأمن القومي مسوّدة منقّحة قبل أسابيع تستند إلى تقدير الاستخبارات القومي، كما طلبوا. عندما وصل فريق كولن إلى مقرّ السي آي إيه، كانوا يحملون وثيقة من تسع وخمسين صفحة عن أسلحة الدمار الشامل افترضوا أنّها مألوفة لدينا. فقد افترض باول أنّ البيت الأبيض أعد الوثيقة بالتنسيق مع أجهزة الاستخبارات. لكن ما سلّمه له البيت الأبيض كان شيئاً مختلفاً تماماً، شيئاً لم نره من قبل ولم تأذن به السي آي إيه. واصل فريق باول سؤالنا عن المعلومات الاستخبارية التي تقوم عليها عناصر المسوّدة، ووجد موظفو الوكالة أنفسهم يقولون بشكل متكرّر، "لا نعرف عما تتحدّث". أخبرني كولن لاحقاً أنّه رأى سكوتر ليبي وسأله، "ما الذي ترمون إليه من إعطائي مسوّدة كهذه"؟ وقيل إنّ ليبي نظر إليه نظرة وديعة وقال، "كتبته كمحام يقدّم

إطلاعاً". فقال باول إنّ المسوّدة بدت أنّها "إطلاع من محامٍ وليست مُنْتجاً تحليلياً".

في النهاية، توصّل العاملون على الخطاب إلى أنّ جون حنا، وهو من موظفي نائب الرئيس، يعرف تماماً إطلاع أسلحة الدمار الشامل. لذا على الرغم من الرغبة في حماية التدقيق في المعلومات من المتطفّلين، فقد اضطروا إلى أن يطلبوا من حنا القدوم إلى لانغلي لتفسير أصول المواد الواردة في مسوّدة الخطاب.

وصل حنا حاملاً كدسة من المعلومات الاستخبارية الأولية، وكلما سئل عن بند يظهر بطريقة غامضة في مسوّدة الخطاب، كان ينقل قسماً من المعلومات. وكان المحلّلون في السي آي إيه يوضحون مراراً وتكراراً أنّ المعلومات التي اعتُمد عليها مجتزأة أو واهية أو ثبت خطؤها سابقاً. في النهاية تمّ شطب العديد من الأسطر من مسوّدة الخطاب. وفي إحدى المراحل سأل حنا مايك مورل، وكان ينسّق مراجعة الخطاب نيابة عن السي آي إيه، لماذا لا تظهر قصة يورانيوم النيجر في المسوّدة الأخيرة. أبلغه مايك، "لأنّنا لا نصدّقها". فقال حنا، "كنت أعتقد أنّكم تصدّقونها". وبعد كثير من النقاش والوقت المهدور في تفسير الشكوك، فهم حنا لماذا نعتقد أنّ من غير الملائم أن يستخدم باول قصة النيجر في خطابه.

تحدّث بعض أعضاء فريق الوزير باول الذين شاركوا في إعداد الخطاب عن المحنة وأعطوا الانطباع بأنّهم كانوا يقفون بمفردهم خلف المتراس محاولين استبعاد المعلومات الاستخبارية الرديئة. ليس ذلك ما يذكره المشاركون من السي آي إيه. كنّا قد عهدنا إلى عدد من المهنيين الكبار في الاستخبارات التمحيص في دقة ما يقال ضدّ التقارير الاستخبارية، وكلّفنا آخرين بتفحّص إمكانية الركون إلى المصادر. ونذكر أنّ السي آي إيه والمسؤولين في وزارة الخارجية عملوا جنباً إلى جنب في تنظيف المسوّدة من الموادّ التي لا تصمد أمام التدقيق. وكان هدفنا منذ البداية الإتيان بلغة تؤيّدها المعلومات الاستخبارية وجديرة بما أملنا أن يكون لحظة حاسمة. وعلى الرغم من جهودنا، وجدت الكثير من المعلومات الخاطئة طريقها إلى الخطاب. ولا يندم

أحد أكثر مني على ذلك. لكن غالباً ما تساءلت هل كان بوسعنا أن نكشف مزيداً من الأخطاء لو لم يضطر رجالنا إلى قضاء يومين في إخراج النفاية من مسوّدة البيت الأبيض التي لم نرَها من قبل؟

كان من المفترض أن يركّز خطاب الأمم المتحدة على أسلحة الدمار الشامل في المقام الأول. فقد كانت برامج أسلحة الدمار الشامل في "صندوق البريد الوارد" للأمم المتحدة، كما عبّر عن ذلك كولن باول ذات يوم - بعبارة أخرى، إنّها شيئ معنية به ومسؤولة عنه - لأنّ صداماً أصرّ على تجاهل عقوبات الأمم المتحدة. غير أنّ موظفي البيت الأبيض كانوا حريصين على إدخال موادّ عن الإرهاب. فبالإضافة إلى معلوماتهم الخاصة عن أسلحة الدمار الشامل، زوّد سكوتر ليبي باول بأربعين صفحة مجهولة الأصل بعنوان "دعم العراق الخطير للإرهاب" استبعدها وزير الخارجية على الفور. وواصلوا اقتراح لغة مبالغ فيها (مثل الإيحاء بوجود صلات عراقية بهجمات 9/11) بحيث إنّني انتحيت جانباً بفيل مود، نائب رئيس مركز مكافحة الإرهاب في السي آي إيه في ذلك الوقت، وطلبت منه أن يكتب قسم الإرهاب من الخطاب بنفسه.

قلت له، "من غير المألوف جداً بالنسبة إلينا ومن غير الملائم عملياً" أن نكتب خطاباً لصنّاع السياسة. "لكن إذا لم نفعل ذلك، فسيقحم البيت الأبيض بعض الهراء الذي لن يصمد طويلاً". كتب مود قسم الإرهاب من الخطاب وأجاد. وعلى الرغم من بعض المشاكل، فإنّ ذلك القسم من ملاحظات باول يبرز في حال أفضل بكثير اليوم مما يظهر عليه القسم الأكبر عن العراق وأسلحة الدمار الشامل.

كانت عملية إعداد الخطاب صعبة من البداية إلى النهاية. توجّهت أنا ومجموعة من محلّلي السي آي إيه الكبار إلى نيويورك في 4 شباط/فبراير إلى جانب باول ورجاله وانضممنا إليهم فيما كان يواصل تنقيح الملاحظات التي يعتزم تقديمها في اليوم التالي والتدرّب عليها. وقد تعطّل جهاز الفاكس الوحيد القادر على استقبال المواد السرية وإرسالها، وكافحنا للحصول على معلومات اللحظة الأخيرة من واشنطن ومن رجال باول في أنحاء المدينة. بقيت مستيقظاً حتى الساعة الثانية مساء في الليلة السابقة للعرض - صبيحة ذلك اليوم في

الواقع ـ وأنا أعمل على قسم الإرهاب من الخطاب. وفي النهاية تمكنّا جميعاً من الاتفاق على النص. وبعد أخذ وردّ، اعتقدنا أنّنا أعددنا منتجاً قوياً.

لم يبلغني كولن باول إذا كان لديه أي تحفّظات بشأن إلقاء الخطاب. وبعد أن وافق على تولّي المهمة، أصبح عليه أن يقدّم أفضل ما لديه. في مرحلة متأخّرة من العملية، طلب مني كولن أن أجلس وراءه في الأمم المتحدة. كان ذلك آخر مكان أريد أن أكون فيه ـ كان مقرّراً أن أتوجّه في رحلة إلى الشرق الأوسط في ذلك الوقت ـ لكن باول ونائبه، ريتشارد أرميتاج، كانا من أقرب الزملاء إلي في الإدارة. وإذا كان يريدني هناك، فسأجلس هناك حتى إذا كان حضوري مستغرباً قليلاً كمدير للاستخبارات المركزية.

كان دخول الجمعية العامة للأمم المتحدة في صباح 5 شباط/فبراير بمثابة لحظة سوريالية بالنسبة إليّ. جلست إلى جانب جون نيغروبونتي، المندوب الأميركي في الأمم المتحدة في ذلك الوقت. وبعد أن فرغ كولن مما اعتقدت أنّه كان أداءا استثنائياً، وبدأ أعضاء المجلس الآخرون بالتحدّث، غادرت القاعة منهكاً فكرياً وبدنياً.

كان عرضاً عظيماً، لكن لم تصمد مادّته للأسف. فقد بدأت تنهار مختلف أركان الخطاب واحداً بعد الآخر، لا سيما برامج العراق للأسلحة البيولوجية والكيمياوية. ونُشر وزير الخارجية في وقت لاحق أمام العالم بأكمله، وسقطت مصداقية بلدنا.

ثمة قسم من الخطاب يحظى بسمعة رديئة جداً اليوم بحيث إنّه يستحقّ منحه اهتماماً خاصاً. تبدأ القصة في سنة 1998، عندما وُجد مهندس كيمياوي عراقي هائماً على وجهه في مخيم للاجئين في ألمانيا. وخلال عام حصل على بطاقة الهجرة الألمانية بالموافقة على التعاون وتقديم معلومات إلى جهاز الاستخبارات الاتحادي الألماني. وأعطى الألمان الرجل اسماً سرياً ينمّ عن بصيرة غريبة: الكرة المنحنية.

وكما تفعل أجهزة الاستخبارات بجواسيسها على العموم، أبقى جهاز الاستخبارات الألماني المهندس طيّ الكتمان، لكنه تشارك في النهاية بعض

المعلومات التي زوّده بها مع وكالة الاستخبارات الدفاعية. زعم الكرة المنحنية أنّ لدى العلماء العراقيين برنامج أسلحة بيولوجية موجود في مختبرات متحرّكة يمكن نقلها للتملّص من مفتّشي الأمم المتحدة عن الأسلحة.

بما أنّ جهاز الاستخبارات الألماني كان يتكتّم على مصدره، ولأنّ وكالة الاستخبارات الدفاعية مسؤولة عن المعلومات الاستخبارية المستقاة من اللاجئين العراقيين في ألمانيا، فقد أُبعدت السي آي إيه عن المصدر مرتين. ولم تسمح الاستخبارات الألمانية لوكالة الاستخبارات الدفاعية أو السي آي إيه بالوصول إلى الكرة المنحنية مباشرة. قالوا لنا إنّه لا يتحدّث الإنكليزية وأنّه يكره الأميركيين. (تبيّن لاحقاً أنّ لغته الإنكليزية جيدة جداً) لكن أتيحت لنا فرصة مراقبته عندما فحصه طبيب أميركي يتحدّث الألمانية. لاحظ الطبيب أنّ الرجل يبدو سكراناً وعبّر عن شكوك تتعلّق بمصداقيّته. تبدو تلك الشكوك تنبّؤية اليوم، لكن علي أن أقول إنّنا إذا استبعدنا كل ما نسمعه من مصادر تعاني من مشاكل من شرب الكحول، فإنّنا سنرمي بعض المعلومات الاستخبارية الجيدة من النافذة.

علمت بوجود جدل بين محلّلينا وجامعي المعلومات الاستخبارية بشأن هذه القضية. فبعض جامعي المعلومات من مديرية العمليات لم تعجبهم الطريقة التي بدت عليها القضية - كان لديهم شعور عميق بأنّ ثمة ما يعيب الكرة المنحنية، لكن يوجد القليل الذي يسمح بالمتابعة. واعتقد المحلّلون بأنّ العلم الذي يصفه الكرة المنحنية دقيق - دقيق جداً بحيث لا يمكن استبعاده. كان لديهم تفاصيل دقيقة عن تقرير الكرة المنحية - من الواضح أنّه كان يعرف ما يبدو عليه المختبر الجرثومي المتحرّك - والقيمة المتزايدة لمعلوماته مع اشتداد البحث عن أسلحة الدمار الشامل لدى صدام.

على العموم، بغياب أي علامات إنذار أخرى من الألمان أو وكالة الاستخبارات الدفاعية، بدا الكرة المنحنية مصدراً قيّماً. لكنّه لم يكن كذلك. فكما أفادت لجنة سيلبرمان - روب، وهي لجنة رئاسية شُكّلت لتفحّص أخطاء المعلومات الاستخبارية عن العراق، في آذار/مارس 2005، كان يجب أن تنطلق صفّارات الإنذار. لكن وجوب انطلاقها أو عدمه مسألة خاضعة لجدال حادّ.

أمر جيم باڤيت، نائب مدير العمليات في ذلك الوقت ورئيس الجهاز السري،

تايلر درمهلر، رئيس القسم الأوروبي، أن يطلب السماح لضابط من السي آي إيه بمقابلة المهندس وجهاً لوجه. وفي أواخر أيلول/سبتمبر وأوائل تشرين الأول/أكتوبر 2002، اجتمع درمهلر بنظيره الألماني على الغداء في مطعم بواشنطن لنقل الطلب إليه، لكنّه لم يتوصّل إلى أي نتيجة.

يقول درمهلر اليوم، طالما اعتبرته ضابطاً كفؤاً، إنّ الألماني أبلغه، "لا حاجة لك بأن تراه لأنّه مجنون. التحدّث إليه سيكون 'مضيعة للوقت'". ومضى الألماني ليقول إنّ جهازه غير واثق إذا ما كان الكرة المنحنية يقول الحقيقة أم لا، وأنّ لديه شكوكاً جدية بشأن الاستقرار العقلي للكرة المنحنية وإمكانية الركون إليه. وقال إنّ الكرة المنحنية ربما تعرّض إلى انهيار عصبي. كما أنّ ممثّل الاستخبارات الألمانية كان قلقاً من احتمال أن يكون الكرة المنحنية "مزوّراً". ووفقاً لدرمهلر، فإنّ الألماني نبّه إلى أنّ الاستخبارات الألمانية ستنكر علناً ورسمياً هذه الآراء إذا تعرّضت للضغط لأنّها تريد تجنّب الإحراج.

لو كان ذلك صحيحاً، لكان يجب أن تجري الأمور كما يلي: كان يجب توزيع ما قاله الألماني على الغداء في أواخر أيلول/سبتمبر أو أوائل تشرين الأول/أكتوبر 2002 بصورة رسمية وفورية كسجل في تقرير ينبّه الاستخبارات والمسؤولين السياسيين إلى مشكلة الكرة المنحنة المحتملة. وكان يجب إرسال تقرير ثانٍ رسمي أيضاً على الفور عبر أجهزة الاستخبارات والهيئات السياسية إلى المحلّلين وصنّاع السياسة الذين تلقّوا تقارير سابقة عن الكرة المنحنية. وكان إرسال هذين التقريرين سيخطر على الفور الخبراء العاملين على قضايا أسلحة الدمار الشامل في العراق في أجهزة الاستخبارات بوجود مشكلة تتطلّب حلاً. لم يوزّع مثل هذا التقرير، ولم يُلْفت نظري إلى هذه القضية. والحقيقة أنّني أُبلغت بأنّ التحقيقات اللاحقة لم ينتج عنها أي قطعة ورق في أي مكان داخل السي آي إيه توثّق اجتماع درمهلر بنظيره الألماني. وتؤكّد كبيرة محلّلينا في هذه القضية في مركز استخبارات الأسلحة ومنع الانتشار والحدّ من الأسلحة بأنّها لم تبلّغ بشيء عن الاجتماع.

إنّ إصدار "إشعارات إحراق"، كما تسمّى، بخصوص المصادر المثيرة للشكوك هو الطريقة التي يفترض أن يعمل بها النظام. ونظراً لأنّ ذلك لم يحدث،

اضطررنا إلى الاعتماد على ذاكرة الأفراد فيما يتعلّق بما قيل أو لم يُقل، أو ما حدث أو لم يحدث.

في الشهادة أمام لجنة سيلبرمان - روب وفي مقابلات تلت نشر نتائج اللجنة في نيسان/أبريل 2005، أصرّ درمهلر على أنّ أخبار الغداء مع الألماني نزلت كالصاعقة على لانغلي.

في رواية في 26 نيسان/أبريل 2005 إلى صحيفة "لوس أنجلس تايمز"، كان أكثر إصراراً على أنّ أخبار اجتماعه مع الألماني انتشرت في الوكالة على نطاق واسع. واعترف بأنّه لم يبلغني شخصياً، لكنّه قال، "كان الجميع في التسلسل القيادي يعرف ماذا يحصل بالضبط... وثمة إنشات وإنشات من الوثائق بكل معنى الكلمة"، بما في ذلك "عشرات الرسائل الإلكترونية والمذكّرات"، تظهر أنّ التحذيرات أرسلت إلى مكتب جون مكلوغلن وإلى مركز استخبارات الأسلحة ومنع الانتشار والحدّ من الأسلحة، وأنّه تمّ التشكيك في مصداقية الكرة المنحينة في العديد من الاجتماعات.

لقد أبلغ درمهلر وسائل الإعلام في مقابلات عديدة أنّه ذهب شخصياً لرؤية جون مكلوغلن في وقت خطاب كولن باول تقريباً للتعبير عن قلقه حيال معلومات الكرة المنحنية. وقال إنّه لا يذكر ردّ جون بالضبط، لكنّه كان شيئاً من قبيل، "يا إلهي، أرجو ألا يكون ذلك صحيحاً". وجون مقتنع بأنّ ذلك لم يحدث. وأنا على ثقة تامة من أنّه لو جرى مثل ذلك الاجتماع، لتابع جون الأمر بالأسلوب الدقيق الذي يشتهر به. فقد قاتل بثبات ضدّ محاولات البيت الأبيض التلاعب بالأدلّة بشأن الصلات بين العراق والقاعدة. وكان يدرك الأهمية المعلّقة على معلومات الكرة المنحنية، وكان ليقاتل بالضراوة نفسها لاستبعاد معلومات الكرة المنحنية من خطاب باول لو أنّ أحداً أبلغه بأنّها تعاني من المشاكل.

لو كان درمهلر أو سواه قد حمل إلى جون مكلوغلن أو إليّ تلك الشكوك بمصداقية الكرة المنحنية، ناهيك عن سلامة عقله، لكنّا بذلنا قصارى جهدنا على الفور لحسم المسألة. لكن للأسف لم يسمع أي منّا عن غداء تايلر درمهلر مع المسؤول في الاستخبارات الألمانية وتحذيرات الأخير المفترضة - ورفضه تأييدها علناً، إلا عندما استجوبتنا لجنة سيلبرمان - روب عندما كانت تعدّ

تقريرها في آذار/مارس 2005، بتأخّر سنتين بحيث لا يمكن عمل شيء حيال ذلك. ويقول كبير ضباطنا في ألمانيا في ذلك الوقت بأنّ درمهلر لم يبلغه البتة بأمر الحوار الذي دار على الغداء، ولم تستجوبه لجنة سيلبرمان ـ روب. وقد سأل ضباط السي آي إيه ممثّل الاستخبارات الألمانية في سنة 2005 عن غداء سنة 2002 مع درمهلر. فأنكر أنّه نعت الكرة المنحنية "بالمزوّر" وقال إنّه حذّر فقط من أنّه "مصدر وحيد" لا يستطيع الألمان التثبّت من معلوماته بصورة مستقلّة.

كشف بحث في سجلات السي آي إيه أجري في سنة 2005 ورود برقية إلى مقرّ قيادتنا من ممثّلنا في ألمانيا في 20 كانون الأول/ديسمبر 2002. وأنّ البرقية أرسلت إلى مكتب درمهلر لإجراء اللازم. وكانت تحتوي على رسالة موجّهة إليّ من رئيس الاستخبارات الاتحادية الألمانية مفادها أنّ الكرة المنحنية لا يوافق على الخروج إلى العلن وأنّ السي آي إيه لن تتمكّن من استجوابه شخصياً. وقالت إنّ الألمان لا يعترضون على الاستخدام العلني لمعلومات الكرة المنحنية، طالما أنّنا نحمي المصدر. وتابعت الرسالة لتشرح كيف أنّ الألمان تشاركوا معلوماته مع جهازي استخبارات أجنبيين على الأقل. وقالت إنّهم وجدوا معلوماته "معقولة" لكن ليس بوسعهم التثبّت مما يقوله بصورة مستقلّة.

أعتقد أنّ البرقية لم تغادر مكتب درمهلر في القسم الأوروبي في لانغلي. فقد كان كبير ضباطنا في برلين ينتظر الحصول على ردّ مني على نظيري الألماني لأنّه أرسل برقيات ورسائل إلكترونية عديدة إلى مقرّ قيادتنا للحصول على الردّ. وكان ذلك أيضاً البروتوكول القياسي. لكن لم يأت شيء. فأنا لم أطلع البتة على الرسالة الألمانية بل أُبلغت ببساطة بأنّ الاستخبارات الألمانية أجازت استخدام المواد الصادرة عن الكرة المنحنية.

في 27 كانون الثاني/يناير، قبيل إلقاء باول كلمته، أرسل رجلنا في ألمانيا برقية أخرى تعبّر عن تحفّظاته بشأن المصدر. وقد فعل ذلك لأنّه لم يتلقّ أي ردّ على برقيته المرسلة في 20 كانون الأول/ديسمبر. فقد قال إنّ تقارير الكرة المنحنية تثير المشاكل، ويجب ألا يُعتمد عليها إلا بعد "النظر الجادّ جداً فيها". وقد ذهبت تلك البرقية إلى درمهلر أيضاً. وفي الأيام والليالي الثلاث التي قضيناها نعمل في مقرّ القيادة على خطاب وزير الخارجية، لم يبلغنا أحد البتة

عن تحفّظات كبير ضبّاطنا في ألمانيا أو عن رسالة رئيس الاستخبارات الألمانية.

أخيراً، بعد أن أُحبط ممثّلنا في برلين من عدم الردّ على برقية 20 كانون الأول/ديسمبر، قام في يوم إلقاء كولن باول خطابه، 5 شباط/فبراير 2003، بترجمة الرسالة الأصلية لرئيس الاستخبارات الألمانية وأرسلها إلى مقرّ القيادة إلى جانب الرسالة الأصلية بالألمانية عبر الحقيبة الدبلوماسية. وصلت في 26 شباط/فبراير وسُلّمت إلى القسم الأوروبي. طلب خليفتي، بورتر غوس، من موظفيه تتبّع قصة الكرة المنحنية. فوجدوا في سنة 2005 أنّ الرسالة الموجودة في القسم الأوروبي لم تسجّل رسمياً في الرسائل المستلمة. وعلى الرغم من البحث الواسع، لم يعثر على أي سجل يفيد بأنّ الرسالة أرسلت إلى جون مكلوغلن أو إليّ.

ثمة عدة نقاط حاسمة أهم من الشكليات والبرقيات والرسائل ـ قبل حرب العراق وفي بدايتها وفي أثنائها ـ عندما كانت هذه المعلومات حيوية جداً. لا أعتقد بوجود أي شكّ لدى المسؤولين الكبار في السي آي إيه في ذلك الوقت بأنّ الوكالة تعتمد كثيراً على معلومات الكرة المنحنية. لذا لا يزال سبب تفويت العديد من الفرص لإطلاق الإنذار سراً غامضاً بالنسبة إلي. كان خطاب باول في الأمم المتحدة من تلك الفرص، لكن كان هناك كثير غيرها، مثل كتابة تقدير الاستخبارات القومي وإقراره. ففي ذلك الوقت بالضبط أو بعده بقليل جرى اجتماع درمهلر المفترض بنظيره الألماني. وكان يمكن أيضاً ذكر المسألة عندما كان رجالي يساعدونني في إعداد الشهادات التي أُدلي بها أمام لجان الاستخبارات في مجلس الشيوخ، والعلاقات الخارجية، والقوات المسلّحة. لكنّها لم تذكر.

في أيار/مايو 2003، أصدرت السي آي إيه ووكالة الاستخبارات الدفاعية تقريراً في أعقاب اكتشاف مقطورة في العراق تشبه كثيراً ما وصفه الكرة المنحنية. رجعنا إلى الألمان عبر قسم درمهلر، وطلبنا منهم عرض مجموعة من الصور الفوتوغرافية لمقطورات على الكرة المنحنية ـ تشبه الصف الذي يعرض عند وقوع الجرائم. انتقى الكرة المنحنية صورة المقطورة التي وجدناها في

العراق وقال، "هذه هي". ولم يقل درمهلر أو سواه، حتى في ذلك الوقت، لي أو لجون مكلوغلن، "مهلاً، هذا الرجل مزوّر، لا يمكنكم الاعتماد عليه".

في شباط/فبراير 2004 وفي شهادات لاحقة بجلسات مغلقة أمام لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ في 4 آذار/مارس 2004، أثرت موضوع مخاوفنا من قدرة العراق على إنتاج أسلحة بيولوجية في المقطورات التي ذكرها الكرة المنحنية. وقد جرى التدقيق في "الأدلّة" على مثل هذه المقدرة في المستويات العليا من الوكالة عند كل عرض. ومع ذلك لم يتقدّم إليّ أحد في تسلسل القيادة التحليلي أو العملاني ليبلغني عن معلومات محدّدة قدّمها رئيس الاستخبارات الألمانية إلى رئيس القسم الأوروبي في السي آي إيه في خريف 2002.

في سنة 2005 أبلغ درمهلر لجنة سيلبرمان - روب أنّه تحدّث معي على الهاتف عند منتصف الليل تقريباً عندما كنت في نيويورك عشية إلقاء كولن باول خطابه في الأمم المتحدة في شباط/فبراير 2003. وفي برنامج خاص من "فرونت لاين" في 2006، زعم درمهلر أنّه قال، "هناك الكثير من المشاكل في تلك التقارير الألمانية، هل تعرف ذلك"؟ وأجبته، "أجل، لا تقلق بشأنها، إنّنا نعرفها". لا أذكر مثل هذه المكالمة أو التنبيه في منتصف الليل. لقد تحدّثنا أنا ودرمهلر مدة وجيزة في وقت مبكّر من تلك الليلة، لكن لم يكن لحديثنا أي علاقة بالكرة المنحنية؛ بل شمل الحصول على إذن من البريطانيين باستخدام بعض معلوماتهم الاستخبارية في الخطاب. ووفقاً لمذكّرة صادرة من السي آي إيه لتحفظ في السجل، عندما تحدّث درمهلر مع موظفي لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ في سنة 2005، قال إنّ هناك "الكثير من التشديد" على المكالمة الهاتفية، وعندما سئل إذا كان بوسعه أن يؤكّد أنّني فهمت ما الذي كان يحاول نقله إلي في المكالمة الهاتفية المزعومة عن الكرة المنحنية، ردّ قائلاً، "لا، لا يمكنني ذلك".

كان هناك عشرات الفرص أمام درمهلر لتنبيهي قبل خطاب باول وبعده، لكنّه لم يفعل ذلك. ويظهر بحث في جدول مواعيدي بين 5 شباط/فبراير 2003، يوم كلمة باول، و11 تموز/يوليو 2004، تاريخ استقالتي من منصبي كمدير

للاستخبارات المركزية، أنّ درمهلر حضر إلى مكتبي اثنين وعشرين مرة. ومع ذلك يبدو أنّه لم يفكّر قطّ أنّه يجدر به إبلاغ رئيسه أنّ لديه ما يدعوه إلى الاعتقاد بأنّ ركناً أساسياً في القضية المرفوعة ضدّ صدام ربما كان سراباً.

يبدو أنّ العكس بالضبط قد حصل في الواقع. في 27 أيار/مايو 2003، زارني رئيس الاستخبارات الألمانية أوغست هاننغ في واشنطن. تسلّم مكتبي رسالة إلكترونية من نائب درمهلر، مع نسخة موجّهة إلى تايلر، توصي بأن أحرص على شكر هاننغ على موافقته على السماح لنا باستخدام معلومات الكرة المنحنية في النقاشات العامة.

وقبل زيارة هاننغ، تسلّمت مذكّرة توضح أهدافنا من الاجتماع، وذلك أمر معتاد قبل أي اجتماع مع أي مسؤول في استخبارات أجنبية. حملت المذكّرة **توقيع تايلر درمهلر**. ضمّت الصفحة الأولى لائحة بخمس نقاط مقترحة للبحث تفيد أهدافنا. وتقترح النقطة الثالثة، وقد أبرزت بأكملها بخط أسود، أن:

> **أشكر الدكتور هاننغ على المعلومات عن أسلحة الدمار الشامل العراقية التي قدّمها مصدر الاستخبارات الاتحادية الألمانية "الكرة المنحنية". وأبلغ الدكتور هاننغ أنّنا نودّ العمل مع الاستخبارات الاتحادية الألمانية على صياغة نهج لتامين تعاون الكرة المنحنية في تحديد الأدلة على برامج الأسلحة البيولوجية في العراق، وعن التورّط المباشر للدكتورة رحاب طه العزاوي في برنامج الأسلحة البيولوجية المتحرّك.**

إذا كان رئيس القسم الأوروبي يعتقد أنّ من الخطأ أن نستخدم معلومات الكرة المنحنية، ويعرف أنّ الألمان حذّروه منه، فلماذا يطلب مني أن أشكر الألمان؟

حدث الاجتماع، وأفترض انّني استخدمت نقطة الحديث التي اقترحها. على أي حال، حضر درمهلر الاجتماع، وغداء أقيم بعد ذلك على شرفه، ولم يذكر مخاوفه البتة.

كيف يمكن تفسير هذه التعارضات الهائلة؟ لماذا يتناقش النساء والرجال الصالحون خلف أبواب مغلقة بشأن إمكانية الركون إلى الكرة المنحنية، ومع ذلك

لا يتقدّمون للتعبير عن مخاوفهم على المستوى المناسب؟ طرحت هذا السؤال على نفسي عشرات المرات. كنا نعمل تحت ضغط هائل للوفاء بمعايير التميّز التي وضعناها، وتحت ضغط الإدارة التي تتجه نحو الحرب. لكن هل كنا، كمؤسسة، نشهد حالة من انهيار الضوابط الذاتية؟ لا أعتقد ذلك البتة.

أفضل سبب يمكنني التوصّل إليه هو أنّ الأشخاص الذين عرفوا أنّ الكرة المنحنية قد يكون مزوّراً تصوّروا أنّ الكشف عن ذلك لن يحدث أي فرق. فالاندفاعة نحو بغداد لن تتوقف. ولن يجديهم الوقوف أمام قطار هادر. إذا كان ذلك تفكيرهم فلا عذر لهم على تكتّمهم.

لكن لماذا يؤكّد الناس الآن أنّهم حاولوا تنبيهي إلى المشاكل التي تعتري الكرة المنحنية ـ وهي مزاعم ثبت عدم صحّتها؟ ربما أصبحت ذكريات بعض الأشخاص عن "لو استمع إليّ أحدهم" أكثر حدّة من الواقع. وما أعرفه أنّ المخاوف من الكرة المنحنية لم تنتشر على نطاق واسع في الوكالة كما كان ينبغي. لقد سمحنا بتقديم معلومات معيبة إلى الكونغرس والرئيس والأمم المتحدة والعالم. وما كان يجب أن يحدث ذلك.

الفصل الواحد والعشرون

الدبلوماسية بوسائل أخرى

وصل قطار الشحن المسرع الذي يحمل الحرب في العراق في آذار/مارس 2003. وكانت هذه الحرب بالنسبة إلى السي آي إيه مختلفة من كل الأوجه عن الحرب التي خضناها في أفغانستان. هناك، كنّا، بالتعبير العسكري، القيادة "المدعومة". وفي العراق كنا نحن "الداعمين". والاختلاف أكثر من دلالي بكثير - إنّه يتحدّث عن أدائنا في المسرحين.

في أفغانستان، أعدّت السي آي إيه الخطة إلى حد كبير. بل إنّنا كنّا نهيّئ الاستراتيجية وننقّحها قبل عدّة أشهر على وقوع هجمات 11 أيلول/سبتمبر، على أمل أن نحصل على الإذن بملاحقة القاعدة في ملاذها الآمن. وبمساعدة نفر قليل من القوات الخاصة وسلاح الجوّ الأميركي الهائل، تمكّنّا من قيادة قوى مختلف أمراء الحرب والفصائل القبلية لطرد طالبان.

أبلغنا الإدارة منذ البداية أنّه يجب استخدام نموذج مختلف تماماً في العراق. فبعد قليل على تسلّم إدارة بوش السلطة، أطلعنا المسؤولين الكبار، لا سيما نائب الرئيس، أنّنا لن نتمكّن بالتأكيد من الإطاحة بصدام عن طريق عمل السي آي إيه السري.

توصّلت السي أي إيه إلى هذا الاستنتاج من خلال التجربة المؤلمة في أواسط التسعينيات (1990نات). فقد ظهرت صعوبة محاولات تحديد قائد عسكري سني لديه الأتباع والقدرة على تولّي وحدات النخبة لدى صدام. كان صدام يبدّل الضباط الكبار بانتظام أو حتى يقتلهم على سبيل اللهو، وزاد ذلك كثيراً من صعوبة الوصول إلى الشبكات الصحيحة دون التعرّض للخطر. وقد

أدّى اجتماع قسوة صدام وأخطائنا إلى مقتل عشرات من العراقيين الذين استعملناهم.

لم يكن العمل السري ضدّ صدام في الماضي واسعاً أو جيّد التمويل على غرار أنشطتنا في أفغانستان ضدّ الروس في أثناء الحرب الباردة. وقدّر بعض شركائنا المحتملين في المنطقة أنّنا غير جادّين بسبب قلة الموارد المخصّصة ولأنّنا لم نلزم أنفسنا بدعم العمل السري بالقوّة العسكرية. كان هناك دائماً احتمال مشاركة سلاح الجو متى تثبّتنا من إمكانية الإطاحة بصدام. لكن من الناحية العملية، كان تنفيذ مثل هذه الخطة شديد الصعوبة وبعيد الاحتمال.

تعلّمنا من أفغانستان أنّ العمل السري، مصحوباً بخطة عسكرية أوسع، يمكن أن يكون ناجحاً. وقد أبلغنا نائب الرئيس في ذلك اليوم أنّ السي آي إيه لا تستطيع الإطاحة بصدام حسين بمفردها؛ بل يجب التوفيق بين كل عناصر القوة الأميركية لتحقيق تلك الغاية. ربما اعتقد بعض الأشخاص أنّنا بهذا القول إنما كنّا أكثر من راغبين في المناداة بالحل العسكري، وبالتالي جعلنا الحرب محتومة. والحقيقة أنّنا كنّا ننقل الواقع انطلاقاً من تجربتنا التاريخية.

وهكذا في العراق، خلافاً لأفغانستان، اقتصر دور السي آي إيه على تقديم المعلومات إلى العسكريين عن أماكن قوات العدو وقدراتها، وتقييم البيئة السياسية، وتنسيق جهود شبكات المواطنين المحليين من المناصرين الذين يمهّدون الطريق أمام تقدّم القوات العسكرية، وينفّذون عمليات تخريب وما شابه. الدور التقليدي الذي تلعبه الاستخبارات، لكن لم يتحقّق أي من ذلك بسهولة.

كان أول عمل قامت به الوكالة في شباط/فبراير 2002 هو إحياء فرق السي آي إيه في جهاز الارتباط في شمال العراق، وهم الضباط الذين يقيمون مع الأكراد في شمال العراق. عندما وصلوا في تموز/يوليو، بدؤوا المساعي المضنية لتجنيد العملاء وإنشاء شبكات من الأشخاص والقبائل الراغبين في جمع البيانات والعمل أيضاً. كنا نريدهم أن ينفّذوا أعمالاً جريئة لتحدي شرعية النظام أينما كان ذلك ممكناً، وتخريب محطات السكك الحديدية الطرفية، وإحداث فوضى في عُقد المواصلات، ومهاجمة مقرّات قيادة حزب البعث، وإبلاغ العسكريين بأعمالهم لزيادة فعّاليتها.

عملنا انطلاقاً من شمال العراق وعبر حدود البلدان المجاورة إلى الجنوب والغرب. وأبلغنا العسكريين بشفافية تامّة بالاتصالات التي نجريها، وعرّفنا القوات الخاصة الأميركية على أفراد داخل العراق لديهم بعض الأمل في إقناع الوحدات العسكرية بالانشقاق عندما تبدأ الحرب البرية، إما بتبديل ولائها أو بالاستسلام. وفي النهاية، لم تنشق الكثير من الوحدات، هذا إذا انشقّت، لكن لم تقابل أيضاً الكثير من وحدات الجيش النظامي. ولم يكن تغيير الولاء خياراً جذاباً بالنسبة إليهم. وغالباً ما كانت وحدات الحرس الجمهوري العراقي خلف قوات الجيش النظامية. وكانت تواجه الموت المرجّح إذا تقدّمت نحو الوحدات العسكرية الأميركية أمامها، والموت المحقّق تقريباً إذا شعرت قوات صدام الخاصة في الخلف أنّها لا تساند النظام.

تركنا ذلك نشجّع خيار الاستسلام، وقد عمل ضباط الحالات لدينا مع المصادر السريين على إيصال الرسالة إلى الجيش العراقي. لكن قبل بدء الحرب بقليل، سُحب هذا الخيار عن طاولة البحث. وكان السبب بسيطاً. كانت القوات الأميركية قليلة على الأرض بحيث إنّ نجاح حملة الحث على الاستسلام سيؤدي بسرعة إلى أن تفوق أعداد أسرى الحرب أعداد القوة الغازية.

كان الموقف الاحتياطي الاقتراح على وحدات الجيش العراقي أن تلقي سلاحها وتذهب إلى البيت. وبدأ الجيش الأميركي يلقي مناشير من الجوّ تحمل تلك الرسالة، وأخذ الجنود العراقيون الأمر جديّاً وانسحبوا بأعداد كبيرة عندما بدأت المعارك (في وقت لاحق، عندما حاول جيري بريمر تبرير أمره المثير للخلاف بحل الجيش العراقي في 23 أيار/مايو 2003، قال إنّ الجيش حلّ نفسه بالفعل. صحيح، لكن الجيش فعل ذلك إلى حد كبير بناء على طلب الحكومة الأميركية، ولم يكن يتوقّع بالتأكيد أن يُعزل جنوده، حاملين سلاحهم معهم، بدون وسيلة في الغالب لإعالة أسرهم).

قمت بزيارة ضباط السي آي إيه في عدد من القواعد السرية في الصحراء في غرب العراق وجنوبه قبيل الحرب مباشرة. وقد أقيمت القواعد في أماكن بعيدة عن الحضر لتدريب الشبكات القبلية العراقية وتجهيزها بحيث يتمكّنون من إعادة دخول البلد للمراقبة والتخريب، وإرسال البيانات إلى القوات الأميركية. كان

الضباط الذين التقيت بهم يقيمون في خيام منذ أشهر استعداداً للحرب، وكانوا متلهّفين على ابتدائها. كان كثير منهم شباناً ـ وكثير منهم في جولاتهم الأولى لأداء الواجب ـ وكنت مدير الاستخبارات المركزية الوحيد الذي عملوا بإمرته. كانت زيارتي تهدف إلى بثّ الروح المعنوية فيهم وإعلامهم بأنّني فخور بهم وواثق من قدرتهم على النهوض للتحدي. لكن لم يكن بوسعي بيني وبين نفسي إلا أن أقلق لأنّ العديد من هؤلاء الشبان والشابات يمكن أن يموتوا عما قريب.

في إحدى تلك الزيارات، التقيت بمفرزة بقيادة اللواء محمد عبد الله الشهواني، وكان قائد القوات العراقية الخاصة في أثناء الحرب العراقية الإيرانية. قدّم الشهواني إلى الوكالة في سنة 1991، وسرعان ما أصبح من أكثر الشركاء في العمل ضدّ نظام صدام انتقاداً للحكومة الأميركية. كان الشهواني ذا بنية مهيبة بحجم لاعب هجوم في كرة القدم وقوته، وهو قائد بالفطرة لديه أتباع كثر داخل العناصر التقليدية وعناصر العمليات الخاصة في الجيش النظامي العراقي. تدرّب كطيار، واكتسب شهرة وأرفع الأوسمة العسكرية العراقية عندما قاد هجوماً محمولاً بالمروحيات على تلة يحتلها الإيرانيون في أثناء الحرب العراقية الإيرانية.

سرعان ما أصبح الشهواني، أو "اللواء" كما كان يعرف لدى أتباعه العراقيين، مفتاح إنشاء شبكة قوية داخل العراق لصالح الوكالة. لكن أجهزة مخابرات صدام كشفت الشبكة في أواسط التسعينيات (1990نات) ما أدى إلى تعذيب أبناء الشهواني الثلاثة وإعدامهم. واصل الشهواني عمله دون كلل لإنشاء شبكة داخل العراق وساعد الوكالة في الاتصال بالقادة العراقيين القبليين والدينيين في الأشهر المؤدية إلى الغزو في ربيع 2003. وفي أثناء متابعة الحرب، ساعد الشهواني في إنشاء وقيادة المجموعة شبه العسكرية العراقية التي ترعاها الوكالة وتعرف باسم "العقارب". كان أتباع الشهواني كثراً في الجيش النظامي العراقي بحيث إنّه عندما توجّه للتحدّث إلى مجموعة كبيرة من الجنود العراقيين المسجونين في الكويت، تعرّف إليه على الفور عدد كبير من الضباط العراقيين الكبار الذين تأهّبوا وأدّوا التحية له.

بفضل الشهواني وكثير غيره، تمكّنت فرق السي آي إيه، في الساعات والأيام التي سبقت الحرب، من التسلّل إلى العراق والالتقاء بالشبكات القائمة

لمحاولة منع الجيش العراقي من تدمير جسور عبور الفرات والوصول إلى بغداد. والتقت فرق أخرى بعملاء يعملون على منع صدام من إحراق حقول النفط في الجنوب.

عند اقتراب الحرب، انتقل ضابطنا الكبير المعين في بغداد، "تشارلي س." إلى الدوحة، حيث جلس إلى جانب الجنرال طومي فرانكس. أصبح تشارلي عضواً مهماً في الفريق العسكري. كان يقدّم على الدوام معلومات من شبكات مصادرنا عن الأهداف العسكرية المحتملة. بل كان في بعض الأحيان ينصح بعدم القصف. على سبيل المثال: عندما علمت القيادة الوسطى بمكان اختباء ضابط مخابرات عراقي كبير، كان ردّ الفعل الأول للعسكريين توجيه صاروخ توماهوك إلى إحداثيات المكان. غير أنّ تشارلي، كضابط ارتباط في قيادة طومي فرانكس، أقنع نظراءه العسكريين بالقيمة الاستخبارية لأسر هذا الضابط حياً. وقد أثبتت جهود إيصال القوات البرية إلى موقع الضابط جدواها، على الرغم من صعوبتها، استناداً إلى المعلومات التي حصلنا عليها منه لاحقاً.

عملت فرق جهاز الارتباط في شمال العراق بشكل متواصل بعد تموز/ يوليو 2002، وكانت ظروف العمل شاقّة جداً، بعيداً عن أي دعم عسكري، وتحت الخطر الدائم من قوات أمن صدام. مع ذلك حقّقوا بعض النجاحات الاستثنائية. فقد تمكّنوا من تجنيد شبكات بأكملها من العملاء العراقيين الملتزمين بمساعدتنا في الإطاحة بنظام صدام.

كانت إحدى المجموعات العراقية، الموحّدة بانتمائها الديني، على درجة عالية من الأهمية. فبعدما تمكنا من إقناع زعماء المجموعة بأنّ الولايات المتحدة جادّة هذه المرة بشأن التخلّص من صدام، وبعدما قدّمنا لزعمائها مليوني دولار لإثبات عزمنا، بدؤوا بتقديم معلومات استخبارية عملية. كانت المجموعة تحضر أربعة ضباط عراقيين في الأسبوع ليستجوبهم فريق السي آي إيه في جهاز الارتباط في شمال العراق. وكان زعيم الطائفة الدينية، يشير إليه رجالنا باسم "البابا"، يجلس في هذه الاجتماعات. وغالباً ما كان المستجوبون يرفضون الإجابة عن بعض الأسئلة، قائلين إنّ ما نسأل عنه "حساس جداً". وفي كل مرة كان "البابا" يتدخّل ويوعز إليهم قائلاً، "ستجيبون عن السؤال"! وكانوا

يطيعون. وأخبرنا كل عسكري استجوبناه أنّ صداماً يمتلك أسلحة دمار شامل بالفعل.

توصّلنا إلى اكتشاف مبكّر عندما سلّمنا أحد أعضاء المجموعة قرصاً مدمجاً يحتوي أساساً على لائحة بأسماء أفراد منظمة الأمن الخاص لصدام. فدقّقنا باللائحة مقابل بعض الأسماء التي نعرفها بالفعل. وتبيّن أنّها صحيحة ومكّنتنا من تحديد عدد من العملاء المزدوجين الذين حاول جهاز المخابرات العراقي زرعهم في أوساطنا.

وقدّم إلينا أفراد آخرون في هذه الشبكة معلومات عن مواقع منصات الصواريخ العراقية، وأبلغونا بدقّة متى تختبر البطاريات. وباستخدام طائرات الاستطلاع الأميركية، تمكّنا من التثبّت من دقة تلك المعلومات. كانت الصواريخ موجودة حيث أبلغتنا مصادرنا. ونتيجة لذلك، تمكّن الجيش الأميركي من القضاء على صواريخ صدام سطح جو بسهولة عندما بدأت الحرب.

في الفترة المؤدية إلى الحرب، وعدت الولايات المتحدة بتسليم كمية كبيرة من الأسلحة إلى الفصيلين الكرديين الرئيسيين في شمال العراق (الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني) لكي ينضما إلى القتال القادم بفعّالية. لم يكن الحصول على الأسلحة يثير مشكلة، لكن إيصالها إلى هناك مسألة أخرى. فقد رفض الأتراك السماح بأن تعبر الأسلحة بلدهم.

استأجرت السي آي إيه عدة طائرات نقل كبيرة لكن رفضت كل البلدان المجاورة طلب منحها حقوق المرور في أجوائها. فغضب الأكراد من التأخير. وأخذوا يسألون مراراً وتكراراً، "أين الأسلحة التي وعدتمونا بها"؟ لم يكن لدينا جواب مرضٍ. أخيراً، في شباط 2003، قبل نحو شهر من بداية الحرب، قال ممثّل الاتحاد الوطني الكردستاني المحلي لطوم س.، رئيس فريق جهاز الارتباط في شمال العراق في مدينة السليمانية، "لا عليكم". ذهل طوم عندما شاهد شاحنات تصل إلى مستودع على بعد خمسين قدماً من مقرّه وأطناناً من الأسلحة التي سلّمها الحرس الثوري الإيراني إلى الأكراد.

بقي فريق الارتباط في شمال العراق على اتصال وثيق مع لانغلي، وأرسل

مئات التقارير الاستخبارية إلى مقرّ القيادة. وأبقوا على اطلاع بدورهم على ما يجري في واشنطن. وفي إحدى المناقشات، أبلغ ضباط العمليات في واشنطن الضباط الميدانيين عن تطوّر مهمّ في الوطن. لقد أصبح مقهى ستاربكس في مقرّ قيادة السي آي إيه يعمل لمدة أربع وعشرين ساعة في اليوم. فخمّن الضباط الميدانيون بأنّ ذلك يشير إلى أنّ بداية الحرب أصبحت وشيكة، وكانوا مصيبين.

بدأت عملية حرية العراق قبل قليل مما توقّعنا بسبب معلومة من أحد أفضل مصادر فريق الارتباط في شمال العراق عن المكان المحتمل لعدو الشعب رقم واحد: صدام حسين. كان بعض أعضاء المجموعة مشاركين في تأمين الاتصالات للمسؤولين العراقيين الكبار، بمن فيهم صدام. وكانت لوحة الحالة في مقرّ قيادة اتصالات النظام تضيء باللون الأخضر عندما تعمل الشبكات العراقية بشكل صحيح وباللون الأحمر عندما لا تكون كذلك. وتكون الأضواء خضراء على العموم. وقد لاحظ مصدرنا أنّ قوات أمن صدام تقطع الاتصالات دائماً في المناطق التي يوشك صدام على الانتقال إليها ـ لمنع العسكريين غير الموالين من كشف مكان وجوده أمام الأعداء.

غير أنّ القطع المؤقّت للاتصالات يؤدي إلى ظهور الأضواء الحمراء قرب المكان الذي يقصده صدام. وتمكّن مصدرنا من تأكيد شكوكه بمرور الوقت. كانت الأضواء الحمراء تنطلق، ثم يُعلم لاحقاً أنّ صداماً كان في الموقع. وعندما يغادر صدام تعود الأضواء الخضراء. وبفضل هذا الخلل في النظام، كانت لوحة الحالة تبثّ أساساً مكان وجود صدام.

قبل يومين من الموعد النهائي الذي حددته الولايات المتحدة لامتثال صدام، تلقّى مصدرنا خبراً عن اجتماع محتمل في تلك الليلة في مزارع الدورا، وهي عقار تمتلكه زوجة صدام. وعلى الرغم من عدم اتضاح من سيكون حاضراً، كانت هناك دلائل تشير إلى أنّ أبناء صدام وربما العائلة بأكملها تعتزم الاجتماع هناك، لبحث ما يمكن أن يحدث إذا قامت الولايات المتحدة بالغزو.

نقل مصدرنا الخبر إلى فريق الارتباط في شمال العراق. فنقل الخبر بدوره إلى مقر القيادة وإلى ضابط ارتباط السي آي إيه مع طومي فرانكس في العاصمة القطرية الدوحة.

في الصباح التالي، 19 آذار/مارس، أطلع ضابط السي آي إيه فرانكس على معلومة الليلة السابقة. وفي وقت لاحق مساء، اتصل مصدرنا ثانية. الأضواء الحمراء تشير إلى مزارع الدورا ثانية. وكانت الاحتمالات أنّ الزعيم العراقي سيتوجّه إلى هناك ثانية في ذلك المساء. وسمعت مصادر بشرية أخرى تعمل في توفير الأمن قرب مزارع الدورا أنّ اجتماعاً كبيراً لعائلة صدام قد يعقد في المزرعة في تلك الليلة.

عندئذ طلبنا من الاستطلاع الجوي الأميركي تفحّص الموقع بدقّة. رأينا مفرزة كبيرة من عربات الأمن، من النوع الذي يسبق عادة تحرّكات صدام ويرافقها، مختبئة تحت الأشجار في المزرعة.

بدا السيناريو جيّداً جداً بحيث لا يمكن تفويته، لذا اتصلت بدونالد رامسفيلد وسألت إذا كان بوسعنا المجيء لإطلاعه على الفور على شيء قد يكون مهماً. فقال بكل تأكيد. جمعت جون مكلوغلن ورئيس مجموعة عمليات العراق وتوجّهنا إلى موقف السيارات. وفي الطريق التقينا بستيف كابس، الرجل الثاني في مديرية العمليات. فناديته قائلاً، "تعالَ معنا، وسحبناه إلى المصعد. أدخلنا ستيف السيّارة المصفّحة بسرعة وانطلقنا خارجين من مجمّع السي آي إيه قبل أن يعرف إلى أين نحن ذاهبون ولماذا.

عندما وصلنا إلى البنتاغون، دخلنا مكتب رامسفيلد الواسع على الفور. عرضنا الوقائع عليه بسرعة. فأدرك أهميّته بسرعة وقال، "علينا نقل ذلك إلى البيت الأبيض". وما هي إلا ثوانٍ حتى تحدّث بالهاتف ورتّب اجتماعاً لنا جميعاً مع الرئيس على الفور. عدنا إلى السيارة وأسرعنا إلى البيت الأبيض، لكن سبقتنا ليموزين رامسفيلد ومركبات الأمن المرافقة إلى هناك.

دخلنا على الفور لمقابلة الرئيس. وكان نائب الرئيس وأندي كارد وكوندي رايس هناك بالفعل، وسرعان ما طلب الرئيس أن ينضمّ إلينا كولن باول. وكان رئيس هيئة الأركان المشتركة، ديك مايرز، قد حضر مع الوزير رامسفليد.

في غرفة الطعام الخاصة مقابل المكتب البيضاوي مباشرة، بسطنا بعض الخرائط وأطلعنا الرئيس على المعلومات الاستخبارية التي لدينا. كنا صادقين معه

بشأن حدود معرفتنا. كنّا نعتقد أنّ المعلومات جيّدة ـ جيّدة جداً بالنظر إلى كيفية حدوث الأمور ـ لكن لم يكن بوسعنا أن نضمن أنّ المعلومات لن تكون خاطئة. ولا أن نقسم أنّها لم تكن حيلة أو نثبت أنّ صداماً لم ينقل ميتماً إلى الموقع للإيقاع بنا والاستفادة من الكارثة في العلاقات العامة. وفي النهاية، لن يكون اتخاذ قرار بالضرب أمراً سهلاً.

أبلغنا الرئيس أنّ من غير المرجّح أن نحصل على مزيد من المعلومات للمساعدة في اتخاذ القرار. وبعد لحظات حصلنا على المزيد. فقد تلقّى مصدر يقوم بحفظ الأمن في الموقع اتصالاً آخر. قال إنّ هناك شائعات تتداول بين زملائه بأنّ صداماً نفسه قد يظهر بين الثالثة والثالثة والنصف صباحاً بتوقيت بغداد.

وسرعان ما ورد تقرير آخر. التقارير الاستخبارية الفورية التي تصل وسط أزمة ما تحدث طوال الوقت في هوليود، لكن ذلك مستبعد جداً في الواقع. استدعي رئيس مجموعة عملياتنا في العراق إلى خارج المكتب البيضاوي لتلقّي مكالمة مؤمّنة في مكتب مُنَظِّم مواعيد الرئيس. وقالت أحدث المعلومات إنّ من سيحضر إلى هناك سيكون في ملجأ. وإذا كان الملجأ حصيناً فإنّ الصواريخ الجوّالة لن تتمكّن من اختراقه. وذلك يعني أنّ قاذفات يقودها طيارون مطلوبة أيضاً.

كان من الواضح أنّنا على وشك اتخاذ قرار خطير. لكن لم يتضح هل سيكون ذلك القرار جيداً أم سيئاً. يجب استخدام قاذفات بي ـ 2 قبل تحييد الدفاعات الجوية العراقية. وعلى الأطقم الجوية الاعتماد على التخفّي والمفاجأة للنجاة في مثل هذه المهمّة. وقد رفع ذلك المخاطر.

أخذ الرئيس كل المعلومات وسأل عن آراء الحاضرين. كان بوسعك أن تراه ينتقل من وضع جمع المعلومات إلى وضع اتخاذ القرار. ثم انتقل إلى وراء مكتبه في المكتب البيضاوي وأمر بتوجيه الضربة. بدأت كارن هيوز ودان بارتلت بصياغة ملاحظات الإعلان الرئاسي بعد بضع ساعات، وفيه يعلن عن الضربة وعن أنّ الحرب قد بدأت.

كانت القيادة الوسطى في الدوحة تعدّ خطة توجيه الضربة. كان يجب إطلاق الصواريخ الجوّالة قبل ساعات من وقت الصدمة المرغوب. وفي غضون ذلك، أرسلت الأهداف إلى طائرات بي ـ 2 التي تحلّق عالياً بالفعل وتحمل قنابل تخترق الملاجئ الحصينة. كانت مزارع الدورا مجمّعاً كبيراً يضمّ العديد من المباني. اتخذ طومي فرانكس قرار استبعاد الفيلا التي تقيم فيها زوجة صدام من لائحة الاستهداف. كان يخشى أن يكون المبنى مليئاً بالنساء والأطفال ولم يشأ أن يزيد من احتمال حدوث أضرار جانبية غير مقصودة. انتظرنا بقلق نتائج الهجوم، على أمل أن تختتم الحرب بمعجزة بأقل قدر من الخسائر في الأرواح أو الدمار.

بعد عدة ساعات، انفجر نحو أربعين صاروخاً جوالاً وعدّة قنابل من طائرات بي ـ 2 في المنشأة. وسرعان ما بدأت أولى التقارير الاستخبارية ترد من الموقع. قتل أحد مصادرنا في الهجوم ونجا اثنان آخران وهجرا وحدتيهما العسكريتين. (أفيد لاحقاً عن أنّ رجال صدام عذّبوا زوجتيهما). عندما انبلج الفجر في بغداد، أفادنا أحد مصادرنا الآخرين بأنّه لمح صداماً يخرج من بين الحطام مزرق اللون. وقد وضع ذلك الشخص في سيارة إسعاف نقلته على عجل. كان لدينا سبب يدعونا لمدّة عدة ساعات للأمل بأن يتحقّق هدفنا بتغيير النظام في الثواني الأولى من الحرب.

لم يحدث ذلك للأسف. في صباح اليوم التالي أحضرنا صور مزارع الدورا الملتقطة من أعلى إلى المكتب البيضاوي. كان واضحاً أنّ الفيلا الكبيرة في المجمّع لا تزال سليمة. هل نجا صدام وابناه من الموت في مبنى واحد استبعد من لائحة الأهداف؟ أبلغنا بعد الحدث أنّه عُقد اجتماع لمسؤولي حزب البعث في مزارع الدورا في تلك الليلة، لكن يبدو أنّ صداماً لم يكن بين الحاضرين على الرغم من الأضواء الحمراء التي ظهرت على لوحة الحالة. غير أنّ المصدر الثاني الذي أفاد بأنّه شاهد إخراج صدام من بين الحطام ربما كان ينمّق قصّته. وعندما تمكّن ضباط الوكالة من الوصول إلى مزارع الدورا بعد بضعة أسابيع، حدّدوا أنّه لم يكن بوسع المصدر أن يرى ما أفاد به من الموقع الذي فيه.

لو أعطيت المعلومات والظروف نفسها لأوصيت الرئيس أيضاً بأن يجيز

الضربة. أما كيف كان يمكن أن يتغيّر التاريخ لو تمكنا من إزاحة صدام في الليلة الأولى من الحرب، فليس أمامنا سوى أن نطرح الأسئلة. كم من الأرواح كان يمكن أن تنقذ؟ وما مقدار الدمار الذي كان يمكن تجنّبه؟ وبدون وجود صدام في الظلال، هل كان يمكن أن تزدهر الظروف التي أفرزت التمرّد؟ لن نعرف ذلك قط. نعرف أنّ العديد من أفراد الجيش العراقي أبلغونا أنّهم لن يعملوا معنا ما دام صدام حياً لأنّهم يخشون من عودته إلى السلطة أكثر مما يخشون من الولايات المتحدة.

بعد فشل مغامرة "قطع رأس النظام"، مضى غزو العراق كما كان مخططاً. في مقرّ القيادة الوسطى وفي السي آي إيه، لم تكن شاشات البلازما التي تدعى "متتبّعة القوة الزرقاء" تعرض مواقع القوات الأميركية والوحدات العسكرية الحليفة فحسب، وإنّما أيضاً ضباط السي آي إيه في الميدان والمصادر العراقيين الذين يقدّمون المعلومات الاستخبارية الفورية للمقاتلين. وكانت هذه الشاشات التي تتحدّث صورها باستمرار تساعد في أن تتفادى القوات العسكرية الأميركية المهاجمة استهداف رجالنا المنتشرين في مواقع متقدّمة عرضاً.

من أهدافنا في الجنوب قبل الحرب العمل على إخراج فرقتين عراقيتين تواجهاننا من القتال. وكان ما يصل إلى 90 بالمئة من هاتين الفرقتين من الشيعة. كان أحد العراقيين الشيعة الذين جنّدناهم للقيام بأعمال تخريب من المحاربين القدامى في حرب الخليج الأولى ولديه العديد من الصلات في هاتين الفرقتين. أرسلنا له، عبر شبكات التهريب، أموالاً وهواتف للاتصال بأقربائه وأفراد قبيلته. وقد سمح لنا الجيش بإبلاغ الفرقتين بأنّ الولايات المتحدة ستقدّم إشارة واضحة لا لبس فيها بأنّ الأعمال القتالية ستبدأ. وطُلب منهم عندما يرونها أن يبدّلوا بدلاتهم ويعودوا إلى بيوتهم.

كانت الإشارة واضحة بالفعل. فقد أُطلقت قنابل النابالم والمدفعية على قمة جبل سنام في جنوب العراق. وعندما تقدّمت القوات عبر مواقع الفرقتين العراقيتين ومعاقلهما، كانت تجد أسلحة ومعدّات وثياباً عسكرية متروكة. غير أنّ المقاومة التي واجهتنا في الناصرية جاءت من فدائيي صدام، وهم مجموعة من

البعثيين الموالين لصدام. لم نحسب أنّ الفدائيين بالقوة التي أظهروها. فقد استبعدتهم مصادرنا وصلاتنا العراقية باعتبارهم قوة مقاتلة غير مؤثّرة.

حقّق الغزو نجاحاً ابتدائياً كبيراً. فقد ذابت المقاومة العسكرية العراقية، وتشتّت النظام، وبقيت معظم حقول النفط دون أن يلحق بها الدمار. لكن تعالت الأصوات عندما تقدّمت القوات الأميركية والحليفة نحو بغداد ودخلتها. كان من الواضح أنّ الائتلاف يفتقر إلى أعداد القوات الكافية لتأمين مجنبتيه من القوات المهاجمة. وكان يؤمل أن تؤدي سرعة التقدّم و"الصدمة والرهبة" التي خلّفتها الضربة إلى جعل قوات العدوّ وديعة، وأن يسمح العراقيون بحدوث السلام والاستقرار بعد تحرّرهم من نير الاضطهاد. لكن الواقع كان شيئاً آخر.

أفادتنا تقارير صادرة من شبكاتنا الاستخبارية ـ عشرات من المصادر البشرية في مواقع رئيسية ـ بأنّ الحرب لم تحدث تأثيراً كبيراً على المواطن العراقي العادي. فقد كانت الدقّة العسكرية الأميركية جيدة جداً إلى حد ما. وكانت الضربات الجوية تتوخّى العناية الشديدة في الاستهداف بحيث اعتاد المواطنون العراقيون الإشارة إليها بأنّها "حرب ديزني" ـ كثير من الجلبة والأضواء لكن دون إحداث تأثير كبير. والحقيقة أنّ كثيراً من العراقيين لم يصدّقوا أنّ ما يجري غزو كامل إلى أن ظهرت القوات الأميركية في بغداد.

يقول المثل القديم إنّه ما من خطة عسكرية تصمد أمام أول احتكاك بالعدوّ. غير أنّ أجزاء من هذه الخطة الأميركية حلّت قبل مدة طويلة. فقبل عدة أشهر من بدء الحرب، زار عقيد في الجيش الأميركي مقرّ قيادة السي آي إيه وأبلغ العاملين في مجموعة عمليات العراق أنّه مكلّف بجمع قوة قتالية من المنفيين العراقيين ـ أسماهم قوة الحرية العراقية. وقال هذا العقيد إنّ الخطة تقضي بتدريب وتجهيز فرقة كاملة، نحو خمسة عشر ألف رجل. وقد أبلغني بعض أكثر المساعدين العراقيين خبرة أنّ ذلك خيال، وأنّه يكون محظوظاً إذا استطاع الحصول على ألف رجل. أكّدوا لنا أنّ قوة من اثني عشر إلى خمسة عشر ألفاً يمكن جمعها إذا اهتمّت الولايات المتحدة بذلك، وقدّم لنا العقيد مرجعاً لذلك هو أحمد الجلبي.

الجلبي من الشخصيات الأكثر إثارة للخلاف في المسرح العراقي، وهو مهاجر غادرت عائلته العراق في سنة 1958 وهو لا يزال فتى. نشأ في بريطانيا

والولايات المتحدة. لم يكن للجلبي أي أتباع تقريباً في العراق، ولكن مؤيّدون كثر في بعض الدوائر في الحكومة الأميركية. والجلبي رجل ذكي جداً يحمل شهادة دكتوراه في الرياضيات من جامعة شيكاغو، وهو بارع وجذّاب ومتحدّث ماهر. في أواخر الثمانينيات (1980نات) حوكم وأدين غيابياً بالتزوير المصرفي في الأردن. وفي أعقاب حرب الخليج الأولى، كان فاعلاً في إنشاء المؤتمر الوطني العراقي، بمساعدة السي آي إيه. لكن في السنوات التالية، وجدت السي آي إيه أنّه شريك لا يمكن الركون إليه. وعلى الرغم من أنّ السي آي إيه كانت تأخذ كل ما تسمعه من الجلبي بجرعة كبيرة من التشكيك، كان آخرون يرحّبون بأفكاره، مثل نائب الرئيس وبول ولفويتز ودوغلاس فيث.

اقترح ضباط الوكالة ثانية التروّي على العقيد. سيقول لك كثير من الأشخاص إنّهم سينضمّون إليك في مثل هذه المغامرة، لكن عندما يصل الأمر إلى مغادرة منازلهم المريحة في أوروبا، والشرق الأوسط، والولايات المتحدة، فإنّ الواقع سيكون مختلفاً جداً. لكنّ ذلك لم يثنِ العقيد، لذا أفيد عن أنّ المؤتمر الوطني العراقي بدأ يوزّع في مساجد أوروبا طلبات للالتحاق بقوة حرية العراق. وكان الردّ أسوأ مما توقّعنا؛ فقد تسجّل حفنة من الأشخاص فحسب. وفي خريف 2002، اقترح ضباط الوكالة على وزارة الدفاع التخلّي عن فكرة قوة مقاتلة من المنفيين العراقيين والتركيز بدلاً من ذلك على تحديد عدد معقول من الأشخاص - ربما خمسة وعشرين - يمكنهم القيام بشيء مفيد، مثل العمل كمترجمين تحريريين أو فوريين. وتعرّضنا للسخرية ثانية. وعندما بدأت الحرب، كان ما تصوّرناه فرقة من قبل بلغ سبعة وسبعين شخصاً سيّئي التدريب.

اعتقدت أنّنا لن نسمع عنهم بعد ذلك، لكن لم يكن الحال كذلك. ففي 5 نيسان/أبريل 2003، ذهلت عندما علمت بأنّ الجيش الأميركي نقل جوّاً إلى جنوب العراق مئات من قوة حرية العراق بقيادة أحمد الجلبي. كنت أحضر اجتماعاً للجنة المديرين في مجلس الأمن القومي عندما أخبرنا أحدهم أنّ الجلبي حطّ في الناصرية، على بعد 230 ميلاً جنوب بغداد. إن كان جرى أي بحث لحكمة إدخال الجلبي ومفرزته في القتال الدائر، فإنّه لم يجرِ على مسامعي أو مسامع أي من ضباطي الكبار. وبعد فترة طويلة من مغادرتي منصبي سمعت أنّ

الجلبي كان يضغط على كبار جنرالات القيادة الوسطى لنقله مع مؤيّديه إلى منطقة الحرب لكي يضفوا الشرعية على أنفسهم. رفض المسؤولون الكبار في القيادة الوسطى ذلك الطلب ليلة 4 نيسان/أبريل. وعندما استيقظوا في 5 نيسان/ أبريل، وجدوا أنّ بول ولفويتز قد أبطل أمرهم في البنتاغون.

كان السؤال عن مصدر قوات الجلبي لا يقل غموضاً عن سؤال كيف وصل الجلبي إلى هناك. ووفقاً للروايات الصحفية، فجأة تحوّلت فرقة الجلبي الهزيلة المكوّنة من سبعة وسبعين محارباً إلى "مئات" من المقاتلين. وعلمنا فيما بعد أنّه دفع إلى العديد من عناصر فيلق بدر السابقين لزيادة صفوف قواته. (أنشأ عسكريون عراقيون شيعة سابقون انشقّوا في أثناء الحرب الإيرانية العراقية في الثمانينيات (1980نات) فيلق بدر وأصبحوا ميليشيا ناشطة في إيران بدعم وتأييد من طهران). وقد تبيّن أنّ قوة حرية العراق عديمة الكفاءة كقوة مقاتلة. غير أنّ بعض عناصرها تطوّروا ليصبحوا ميليشيا خاصة للجلبي، وشرعوا بمصادرة الأملاك والسيارات والثروات لاستخدامها من قبل المؤتمر الوطني العراقي. لم نكن الوحيدين الذين ذهلوا من وصول جيش الجلبي الصغير الخاص. ففي ذلك الوقت، طرح أحد العراقيين على مسؤول كبير في السي آي إيه سؤالاً مناسباً: "كنت أظن أنّ الجلبي يقود حزباً سياسياً؟ هل تمتلك الأحزاب السياسية في بلدكم ميليشيات خاصّة بها"؟

على الرغم من هذه الأمور المشتتة للانتباه، فقد نفّذت خطة الاستيلاء على بغداد بدقة. ويستحقّ رجال ونساء القوات الأميركية وحلفاؤها، وضباط استخباراتنا ثناء كبيراً على مهارتهم وشجاعتهم وتعاطفهم وانضباطهم. دخلت فرق السي آي إيه بغداد في 7 نيسان/أبريل. وفي الثامن منه، لم تعد حكومة صدام موجودة. وعلى مقياس من واحد إلى عشرة، سجّلت خطة الاستيلاء على البلد ثمانية على الأقل. لكن حقّقت خطة "اليوم التالي" اثنين مع السخاء. باختصار، خيضت الحرب بنجاح عظيم، لكن السلام كان بمثابة الجحيم.

الفصل الثاني والعشرون

البحث عن أسلحة الدمار الشامل

في وقت ما قرب نهاية أيار/مايو، بعد قليل على الإعلان عن انتهاء العمليات القتالية الكبرى في العراق، كنت مع الرئيس بوش في المكتب البيضاوي عندما وصف اجتماعاً عقده مؤخّراً مع جيري بريمر وطومي فرانكس. قال الرئيس إنه سألهما من المسؤول عن البحث عن أسلحة الدمار الشامل. وتابع، "ذهب كل منهما..."، ثم أشار بسبّابتيه إلى اليمين واليسار، موحياً بأنّ كلاً من بريمر وفرانكس أشار إلى الآخر. ليست علامة جيدة. ثم نظر الرئيس إلي وقال، "نتيجة لذلك، أنت الآن مسؤول يا جورج".

كان البنتاغون لا يزال يطلق تخميناته في العراق - لم يتغيّر ذلك - لكن كان لديه ما يكفيه على الأرض لذا سرّ بأن تتولّى السي آي إيه المسؤولية عن البحث عن أسلحة الدمار الشامل. كان ذلك معقّداً من الناحية اللوجستية. فعلى العسكريين القيام بحصة الأسد من البحث الفعلي وتقديم كل الأمن المادي تقريباً للمشاركين في هذه المهمة. ولتجاوز هذه العقبة، تفاوضنا بعناية على مذكّرة تفاهم مع وزارة الدفاع، توضح كيف سيعمل مستشار كبير أعيّنه مع مجموعة مسح العراق، دون أن يقودها، على أن تبقى بقيادة جنرال بنجمتين (لواء) يرفع تقاريره إلى وزير الدفاع. بالنسبة لمن يعيشون داخل عالم السياسة والاجتماع في واشنطن، قد تبدو مثل هذه القضايا ثانوية أو غامضة، لكن تحديد الصلاحيات وتسلسل القيادة يمكن أن يكون من أصعب مهام التعامل داخل البيروقراطية.

تبيّن أنّ البحث عن أسلحة الدمار الشامل هائل الحجم. يوجد في العراق 130 موقعاً لتخزين الذخيرة، اثنان منها يساويان في الحجم مساحة مانهاتن. وقد أُلحق ما يصل إلى 1400 شخص بمجموعة مسح العراق بشكل دائم، معظمهم

أميركيون، ولكن ثمة بريطانيون وأستراليون. غالباً ما ينقل الأشخاص ذلك الرقم باستهجان - أن يكرّس هذا العدد من الأشخاص لهذه المهمّة في منطقة حرب. والحقيقة أنّ الالتزام الفعلي كان أصغر بكثير. فقد تباين حجم مجموعة مسح العراق على مرّ الشهور، وكان معظم العاملين فيها منهمكين في أنشطة الدعم - الأعمال اللوجستية والأمن والإدارة - لما بين 100 و200 اختصاصي مدرّبين على جمع المعلومات المتعلّقة بأسلحة الدمار الشامل وتحليلها.

ضاع الكثير من الوقت. فأعمال القتال الرئيسية في العراق امتدت أكثر من شهرين، ولم ننتظم إلا الآن للبحث عن أسلحة الدمار الشامل التي ذكرت الحكومة الأميركية أنّها المبرّر الأساسي للذهاب إلى الحرب. في ذلك الوقت، تعمّد العراقيون إتلاف السجلات، ونقل الناهبون الأدلة المحتملة الأخرى، واستولت مجموعات مثل المؤتمر الوطني العراقي على حمولة شاحنات من ملفات الحكومية العراقية - ما يثير أسئلة عن صلاحية أي معلومات يمكن أن تكتشف لاحقاً في تلك المستندات.

فيما كنّا نناضل لتنظيم مثل هذا البحث وإجرائه، وإيجاد شخص يقوده، زار ديفيد كاي مقرّ قيادة السي آي إيه لقراءة ورقة والتشاور مع شخص في مجلس الاستخبارات القومي. بدا ظهوره في ذلك الوقت هدية من السماء، لكن المظاهر قد تكون خادعة في بعض الأحيان.

كان كاي، وهو مفتّش سابق في الأمم المتحدة عن الأسلحة، قد وصل لتوّه من العراق، حيث عمل مستشاراً لمحطة إن بي سي. وفيما كان هناك، وجدت مقطورة قرب الموصل في شمال العراق في أواخر نيسان/أبريل بدت شبيهة جداً بمركبات الأسلحة البيولوجية المتحرّكة التي ظهرت في خطاب كولن باول أمام الأمم المتحدة وفي تقدير الاستخبارات القومي الذي أصدرناه. أجريت مقابلة مع كاي في أخبار المساء على محطة إن بي سي في 11 ايار/مايو 2003. قال كاي، وهو يتحرّك بصعوبة داخل المقطورة ويشرح للمراسل كيف يفترض أنّها تعمل، إنّه بعد أن فحص العربة بنفسه تأكّد له "أنّه لا يمكن أن يكون لها أي استخدام آخر" سوى إنتاج أسلحة بيولوجية. وعبّر عن ذلك الرأي ثانية في 8 حزيران/ يونيو على محطة سي إن إن، قائلاً إنّ النظريات البديلة "لم تصمد أمام

الاختبار"، بما في ذلك فكرة أن تكون المقطورات صمّمت لإنتاج الهيدروجين لمناطيد الأرصاد الجويّة (من المفارقة أنّه الاستخدام الذي قدّر خليفة كاي، تشارلز دولفر، أنّه الأرجح بعد سنة أو نحو ذلك). بدا كاي متأكّداً جداً، وقد أظهرته ثقته بمثابة خبير يمكن أن يفصل في هذه المسألة.

بعد عدة أيام، اجتمعت أنا وجون مكلوغلن بكاي في مكتبي. بدأ بتقديم انطباعاته عن البيئة في العراق واحتمال أن نعثر في النهاية على أسلحة الدمار الشامل التي نتوقّع جميعاً وجودها هناك. إنني أدرك الآن أنّ بيانات كاي العامة وشهادته قبل الحرب كانت في الواقع أكثر ثقة من أكثر المقولات جزماً في تقدير الاستخبارات القومي، لكن في ذلك الوقت، كل ما كنت واثقاً منه هو (أ) أنّه يتقن الحديث ولديه خبرة سابقة في العراق، و(ب) أنّنا بحاجة إلى التحرّك بسرعة. جرى تعيين كاي كبير مستشاري في 11 حزيران/يونيو، وتوجّه إلى المنطقة بعد بضعة أسابيع، بعد أن تمّ إطلاعه في واشنطن.

كانت تعليماتنا إلى كاي بسيطة. اعثر على الحقيقة. ووعدناه بالموارد التي يحتاج إليها وعدم التدخّل من الوطن. وأنا على ثقة من أنّنا وفينا بما وعدنا به.

يبدو أنّه كان لدى كاي انطباع بأنّ التوصّل إلى حل لمسألة وجود أسلحة الدمار الشامل لن يكون مهمة صعبة كما تبيّن لاحقاً. لكن صداماً كان يلعب لعبة القط والفأر ببرامج أسلحته منذ أكثر من عشر سنوات. كان يجب أن ينبّهنا ذلك بالقدر الكافي. والأسوأ أنّ تدهور الأوضاع الأمنية في العراق جعل البحث كفاح حياة أو موت تقريباً. عند الوصول إلى العراق، أنشأ كاي مختبراً داخل المنطقة الخضراء المحمية جيداً في وسط بغداد. وكانت غالبية رجاله في ذلك الوقت موجودة في ضواحي المدينة، في مطار بغداد الدولي الأكثر اشتعالاً.

من أوائل الأشياء التي فعلناها عندما وقّع كاي على أداء المهمّة خفض دور واشنطن في إدارة العملية. عندما كان البحث لا يزال خاضعاً لوزارة الدفاع، عُقد العديد من الاجتماعات، وأُجري الكثير من المكالمات والمؤتمرات المتلفزة بشأن الموضوع. وقد خفّضنا ذلك إلى مؤتمر متلفز واحد مؤمّن في الأسبوع مع كاي وفريقه، وتبادل الرسائل الإلكترونية بين الحين والآخر. كنّا نريد أن نترك للخبراء القيام بعملهم. وقد حضرت العديد من الاجتماعات الأسبوعية المتلفزة، لكنّني

عهدت إلى جون مكلوغلن برئاستها في معظم الأحيان. كان كاي وفريقه يقدّمون التقارير عن أنشطتهم وحاجاتهم، ونبذل نحن ما بوسعنا لتأمين ما يحتاجون إليه من واشنطن لحل المشاكل.

بعد ثلاثة أشهر على الوصول إلى العراق، عاد كاي إلى الولايات المتحدة لتقديم تقرير مرحلي إلى الكونغرس. وقد أعدّ ذلك التقرير بمفرده، وشدّد جون مكلوغلن على أنّ الكلمة الأخيرة هي لكاي في كل ما يرد فيه. حمينا استقلالية كاي بقوة. وكان البيت الأبيض بطبيعة الحال مهتماً جداً بما يمكن أن يقوله كاي. لكن لم يسمح مكلوغلن لأحد هناك بأن يطلع على تقرير كاي حتى صبيحة تقديمه - لا لأنّنا كنّا نخشى أن يحاول البيت الأبيض تغييره، بل لكي نتمكّن من القول بوضوح بأن ما من مسؤول عن السياسات حظي **بفرصة** إعادة صياغته.

وصف كاي في شهادته أمام الكونغرس في 2 تشرين الأول/أكتوبر كيف ضلّل العراق عن قصد مفتّشي الأمم المتحدة قبل الحرب. وذكر أنّ مجموعة مسح العراق اكتشفت الدليل على نية صدام حسين تطوير أسلحة الدمار الشامل وأنّه احتفظ ببعض القدرة على القيام بذلك. وأبلغ كاي الصحفيين أنّه قد يلزم "ستة أشهر أو تسعة أشهر" إضافية من البحث للوصول إلى استنتاجات حاسمة.

اكتُشفت عشرات الأنشطة المتعلّقة ببرنامج أسلحة الدمار الشامل بالإضافة إلى كميات كبيرة من المعدّات. وتحدّث أيضاً عن إيجاد شبكة سرية من المختبرات والمنازل الآمنة التي يديرها جهاز المخابرات العراقي القديم. وكانت هذه المنشآت تحتوي على معدّات لمتابعة الأبحاث في الحرب الكيمياوية والبيولوجية. وعثر على سلالات من العضويات مخبّأة في بيت أحد العلماء، واحدة منها على الأقل يمكن استخدامها كسلاح بيولوجي.

على الجبهة النووية، عثر على معدات مفيدة في استئناف تخصيب اليورانيوم بأجهزة الطرد المركزي وفصل النظائر كهرمغنطيسياً مدفونة خارج بيوت العلماء وأماكن أخرى. وعثرت مجموعة مسح العراق ايضاً على خطط وأعمال تصميمية متقدّمة لصواريخ جديدة طويلة المدى قد يصل مداها إلى 1000 كيلومتر على الأقل - تتجاوز كثيراً حدّ المئة والخمسين كيلومتراً الذي

فرضته الأمم المتحدة. ومثل تلك الصواريخ يسمح مداها للعراق بتهديد أهداف في كل أنحاء الشرق الأوسط، بما في ذلك أنقرة والقاهرة وأبو ظبي. وكشفت مجموعة مسح العراق أيضاً أدلّة على محاولات سرية عراقية بين أواخر 1999 و2002 للحصول على تكنولوجيا صواريخ بالستية محظورة من كوريا الشمالية.

بالإجمال، كانت شهادة كاي المرحلية صورة مخزية عن الخداع والتصنّع الذي مارسه رجل قادر على القيام بأعمال شنيعة. مع ذلك شدّدت عناوين الصحف على ما لم يعثر عليه كاي فقط ـ مخزونات أسلحة الدمار الشامل. وأذكر أنّ كاي عبّر عن إحباطه من ذلك ـ كان يعتقد أنّ أياً من الأمور التي اكتشفها كان يمكن أن يحتل العناوين العريضة لو عرف قبل الحرب.

غير أنّه لم يكن أي منها الدليل الدامغ الذي يبرّر تقديراتنا في تقدير الاستخبارات القومي ويوثّق المزاعم في خطاب باول أمام الأمم المتحدة. لذا تركّز جانب كبير من تركيز الصحافة على شهادة كاي على عدم تمكّنه من التوصّل إلى أي حل نهائي لمقطورة الأسلحة البيولوجية المتحرّكة ـ المقطورة التي كان قد أبلغ أخبار المساء في محطة "إن بي سي" ومحطة "سي إن إن" أن ليس لها وظيفة أخرى سوى إنتاج الأسلحة البيولوجية.

بعد ذلك بوقت قصير، عاد كاي إلى بغداد واستأنف البحث عن الأسلحة. وفي غيابه، تدهور الوضع الأمني المهزوز أصلاً إلى حدّ كبير. في 9 تشرين الأول/أكتوبر، قاد مفجّر انتحاري سيارته وسط مجموعة من رجال الشرطة في بغداد، فقتل تسعة وجرح خمسة وأربعين. وبعد ثلاثة أيام أدى تفجير خارج فندق في بغداد يستخدمه مسؤولون كبار في الائتلاف إلى مقتل ثمانية أشخاص على الأقل. وفي 27 تشرين الأول/أكتوبر، في أول أيام رمضان، أدت أربعة انفجارات منسّقة ضدّ ثلاثة مراكز للشرطة ومركز للهلال الأحمر الإسلامي إلى قتل ثلاثة وأربعين شخصاً وجرح أكثر من مئتين. وبعد ستة أيام، في تشرين الثاني/نوفمبر، قتل ستة عشر جندياً أميركياً وأصيب واحد وعشرون عندما أسقطت إحدى المروحيات. وأصبح تشرين الثاني/نوفمبر أكثر الأشهر دموية حتى ذلك الوقت بالنسبة إلى العسكريين الأميركيين، حيث قتل منهم خمسة وسبعون شخصاً.

كان جنرالات القيادة الوسطى يكافحون لمعرفة من أين تأتي الهجمات والتوصل إلى طرق لوقفها. ولم يكن من المستغرب أن يتطلّعوا إلى مجموعة مسح العراق كمصدر للمحلّلين الذين يمكن أن يساعدوا في وقف النزف. لم يكن الطلب كبيراً ـ كانت القيادة الوسطى تسعى إلى استعارة حفنة من المحللين الخبراء، عدد مكوّن من رقم واحد، لكن كاي رفض.

أبلغني أحد كبار الضباط العسكريين لاحقاً عن حوار أجراه مع كاي. قال المسؤول إنّه "دُهش" عندما رفض كاي إعارته بعض محلّلي مجموعة مسح العراق الخبراء لمساعدته في العثور على المتمرّدين "**الذين يقتلوننا**". قال كاي إنّه لا يستطيع القيام بذلك إذ قد "يدمّر عمليته". لم يكن يريد سحب أي عنصر بعيداً عن البحث عن الأسلحة، على الرغم من أنّ التمرّد جعل من شبه المستحيل إتمام مهمة مجموعته.

بعد الموازنة بين العديد من المطالب المتنافسة، تمكّن جون مكلوغلن من تحديد نفر من ضباط الاستخبارات الآخرين الذين يمكن إرسالهم إلى العراق للحلول محلّ كل من ينقل من العاملين في مجموعة مسح العراق. مع ذلك لم يرضَ كاي. وفي اجتماعنا المتلفز الدوري معه، أصبح كثير الصخب مدعياً أنّه لا يحصل على الدعم الذي يحتاج إليه للقيام بمهمته. وفي إحدى المكالمات مع جون مكلوغلن، قال كاي إنّه لن "يعرّض اسمه وسمعته للخطر" في هذه المهمة ما لم يحصل على كل ما يحتاج إليه.

لو كان كاي ضابطاً منتظماً في السي آي إيه لأعفيته من مسؤوليته وأعدته إلى الوطن. كان العسكريون والعسكريات الأميركيون يموتون، والجنرال أبي زيد بحاجة إلى مساعدة. بدلاً من ذلك، زار مكلوغلن العراق في تشرين الثاني/نوفمبر واجتمع بكاي وقيادة مجموعة مسح العراق. كان مكلوغلن يتوقّع بعض الشكر على الأقل على الخيارات الصعبة التي جرى اعتمادها لتحويل أشخاص إلى مهمّة كاي، لكنّه وجده بدلاً من ذلك فظاً جداً، وملحّاً على تلبية مطالبه.

في 19 تشرين الثاني/نوفمبر، بعد مرور شهر ونصف الشهر على إبلاغ كاي وسائل الإعلام بأنّ مهمّته تحتاج إلى ستة أو تسعة أشهر أخرى، سمعت من

مكنة بثّ الشائعات أنّه يخطّط للتخلي عن مهمته في ذلك اليوم. اتصلت به وأكّد الشائعة. لم يقدّم أي سبب منطقي لرغبته في ترك منصبه غير التعبير عن عدم رضاه على العموم من طلب المساعدة من أي من العاملين في مجموعة مسح العراق في السيطرة على التمرّد الذي يتزايد فتكاً. كان تهديده بالاستقالة متزامناً مع يوم وصول الرئيس بوش إلى لندن في زيارة دولة إلى المملكة المتحدة. قلت "لا، لن أسمح لك بإحراج الرئيس بتلك الطريقة". وذكّرت كاي، دون أن أؤثّر عليه كثيراً، بالدعم الاستثنائي الذي حصل عليه وأهمية التوصّل إلى حل نهائي لأسلحة الدمار الشامل. قلت، "اسمع يا ديفيد، لمَ لا تأتي إلى الوطن في أيام العطلة، وتأخذ بعض الوقت للتفكير في الاستمرار في العمل"؟ وافق على ذلك، لكن عندما غادر بغداد، لاحظ زملاؤه أنّه نظّف المقطورة التي كان يقيم فيها وأخذ معه كل ممتلكاته الشخصية.

فيما قضى كاي قسماً كبيراً من كانون الأول/ديسمبر في الاستجمام، قاد اللواء كيث دايتون، الضابط العسكري الكبير الذي يرأس مجموعة مسح العراق، البحث عن أسلحة الدمار الشامل. وفي وقت ما قريب من عيد الميلاد، أخبرنا كاي أنّه حسم أمره ولن يعود إلى العراق. طلبت منه عدم الإعلان عن مغادرته إلى أن نحدّد بديلاً مناسباً له.

تولّى جون مكلوغلن مهمّة العثور على بديل لكاي. وضعنا لائحة بأسماء خمسة مرشّحين وبدأنا ندقّق فيهم. وفيما كان مكلوغلن يجمع التوصيات من مختلف الخبراء في انتشار الأسلحة، ظل أحد الأسماء يتردّد - تشارلز دولفر، وهو مفتّش سابق عن الأسلحة في الأمم المتحدة لديه خبرة واسعة على الأرض في العراق وداخل الأمم المتحدة، حيث عمل نائب رئيس مسعى التفتيش عن الأسلحة.

يشتهر دولفر بإرادته الحديدية وعناده في العمل. نبّهنا أحد الأشخاص الذين تحدّث إليهم مكلوغلن إلى انّ دولفر يميل إلى الاستقلال وليس عبداً للبيروقراطية. لكن ذلك بالضبط ما نبحث عنه. على الرغم من استمرار تراجع الوضع الأمني، كنّا متأكّدين من أنّ دولفر لا يمكن أن يهاب. ففي النهاية يمارس هذا الرجل كل أنواع رياضة الغطس الجوي للتسلية. كما أنّه من خبرته الطويلة

على الأرض في العراق، كان يعرف البلد وثقافته والأهم من ذلك العديد من قادته - وهي معرفة عميقة أثبتت قيمتها في الأشهر التالية.

أعددنا إعلاناً صحفياً عن رحيل كاي واستخدام دولفر. وكما هو متبع في هذه المسائل، قلت بعض الأشياء الطيّبة عن الشخص المغادر. أياً يكون شعوري الشخصي تجاه الرجل، فإنّه قدّم ستة أشهر من عمره للعيش في بغداد، ويستحق شكرنا. نسّق مكتبنا الصحفي البيان مع كاي، بما في ذلك اقتباس منه عن بقاء عدد من القضايا غير المحلولة التي يجب أن تتابعها مجموعة مسح العراق.

في اجتماع أخير بمكتبي، بحضور جون مكلوغلن، قال كاي إنّه سيذهب "بهدوء مثل أي رجل نبيل". دعوناه إلى المكوث ليشهد أداء دولفر القسم في وقت لاحق من ذلك الصباح، لكنّه قال إنّه يؤثر الذهاب. وبعد خمس وأربعين دقيقة على مغادرة كاي مجمع قيادة السي آي إيه، نقل مراسل الاستخبارات في رويترز توبي زكريا عنه قوله إنّه أعلن عن "عدم وجود مخزونات (أسلحة دمار شامل) عراقية". على الرغم من تبيّن صحة ذلك لاحقاً، فقد كان تغيّراً كبيراً جداً عن التعليقات التي أدلى بها قبل أسابيع بأنّه يلزم ستة إلى تسعة أشهر لكي نعرف على وجه التأكيد. أما بشأن وعده بالرحيل بهدوء والسماح لخليفته بإكمال مهمّته، فلا يمكنني إلا أن أقول إنّني آسف كثيراً للطريقة التي غادر بها كاي.

بعد خمسة أيام، في 28 كانون الثاني/يناير، أدلى كاي بشهادة أمام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ نقلت على الهواء على كل شبكات التلفزة الكبلية. بدأ بالقول إنّنا "كنّا شبه مخطئين". وأقحم كاي أيضاً الموضوع المألوف بأنّ مجموعة مسح العراق بحاجة إلى مزيد من الموارد التي تخصّص كلياً للبحث عن أسلحة الدمار الشامل. ولم يفسّر البتة لماذا نحتاج إلى مزيد من الموارد للبحث عن الأسلحة التي استنتج بأنّها غير موجودة.

وصف كاي الأهمية العالمية لما لم يعثر عليه في العراق وأضاف بعض التعليق عن مقدار خطأ الولايات المتحدة بخصوص ليبيا وكوريا الشمالية، وهما روايتان لم يطلع عليهما ولديه معلومات خاطئة جدا عنهما. وأنهى كاي بيانه بالقول،

ودعوني أنهي بتقديم تحية شخصية إلى كل من الرئيس وجورج تنيت لامتلاكهما الجرأة على انتقائي للقيام بالمهمة، وانتقاء خليفتي تشارلي دولفر أيضاً. وكلانا معروف بالميل إلى الاستقلالية الذي ربما يؤسف له في بعض الأحيان. لم آتِ من داخل الإدارة، وكان من الواضح ـ من الواضح في مناقشاتنا، ولم يطلب أحد خلاف ذلك ـ أنّني سأقود هذا العمل بالطريقة التي أعتقد أنّها الفضلى، وأنّني سأقول الحقيقة كما أجدها. ولم أخضع البتة لأي ضغط، قبل العمل في مجموعة مسح العراق، أو في أثنائه، أو بعد مغادرتي، للقيام بخلاف ذلك.

أوردت الاقتباس أعلاه لا من أجل "التحية" المفترضة التي خصني بها، بل لأنّ كاي بدأ بعد عدة أشهر يبلغ الناس أنّه توصّل إلى أنّ العراق لا يمتلك أسلحة دمار شامل قبل أن يترك منصبه، لكن لم يُسمح له قول ما يعتقده. والظاهر أنّ ذلك جزء من مراجعة متواصلة لأدائه لأنّه بعد عودته إلى القطاع الخاص، توقّف عن الإشادة بي وأصبح بدلاً من ذلك محللاً نفسانياً من مسافة بعيدة.

ففي مقابلة شهيرة مسجّلة لبرنامج "فرونت لاين" في محطة پي بي إس، قال كاي إنّ "جورج تنيت يريد أن يكون فاعلاً... وإذا لم تعطِ صنّاع السياسة ما يريدون... فإنّ آراءك لن يعتدّ بها ولن تُدعَ إلى الاجتماعات المغلقة". وخلص إلى أنّني "قايضت الاستقامة بفرصة الوصول، وتلك مقايضة سيّئة في أي وقت في الحياة. وهي مقايضة سيّئة على وجه الخصوص إذا كنت تدير وكالة استخبارات".

مزاعم رنّانة. وأداء تلفزيوني عظيم. وخطأ ما بعده خطأ. لم أعطِ صنّاع السياسة قط معلومات كنت أعرف أنّها رديئة. وقد قلنا ما قلناه عن أسلحة الدمار الشامل لأنّنا كنّا نؤمن بها.

في تشرين الأول/أكتوبر 2004، التقيت بديفيد مصادفة في مؤتمر يستضيفه تيد فورتسمان في أسبن، كولورادو. وقد ظهرت أنا والسير ريتشارد ديرلوف في ندوة معاً بإدارة تشارلي روز. وكان أحد الموضوعات التي ناقشناها كيف توصّل جهازي استخباراتنا إلى أحكامهما بشأن العراق وأسلحة الدمار الشامل. اقترب مني ديفيد بعد ذلك وقال، "إنّنا لا نختلف كثيراً حول الموضوع".

نظرت إليه وقلت، "هناك اختلاف واحد كبير: لقد جعلت الأمر شخصياً". فعندما ظهر على محطة پي بي إس تحدّث عن اجتماعاتي والأعمال المشتركة مع كبار صنّاع السياسة التي لم يحضرها البتة. ولم يكن لديه أي دليل لدعم زعمه.

على الرغم من أنّ كاي عبّر عن رأيه بأنّ عمل أسلحة الدمار الشامل قد انتهى تقريباً، فإنّ أحداً لم يصدّقه في بغداد. لم يقدّم الدليل اللازم لكي يقدّم الحجة المقنعة والدامغة التي تنهي القضية. فلا يكفي البتة أن تورد رأي كاي بأنّه لا يوجد أسلحة دمار شامل لينجز العمل. لماذا؟ لأنّه لكي تغلق هذا الفصل من التاريخ بطريقة مسؤولة، تحتاج إلى بيانات قوية، كثير منها، منظمة ومقدّمة بطريقة تعطي صنّاع السياسة في المستقبل والمؤرّخين الثقة بأنّنا تعاملنا مع الأمر بشكل شامل ومهني. وكنّا نريد أيضاً أن يحصل محلّلونا على البيانات اللازمة لفهم ما الخطأ الذي ارتكب وما الدروس التي يجب استقاؤها من ذلك.

هذا ما قدّمه تشارلي دولفر. فعندما وصل إلى بغداد في أوائل سنة 2004، أقام في مقرّ قيادة مجموعة مسح العراق في المطار، لا في المنطقة الخضراء الآمنة نسبياً، وشرع بعد ذلك في وضع بصمته على البحث عن أسلحة الدمار الشامل. كان هناك عدد من المحلّلين يعملون على صياغة فصول من التقرير المحتمل التالي، لكن دولفر أوقف ذلك. وأبلغ العاملين بأنّه لا يريد التوصّل إلى مزيد من الاستنتاجات المرحلية ما لم تتح له شخصياً الفرصة لفهم المعلومات التي تقوم عليها. ولن يقوم على وجه الخصوص باتخاذ قرارات مجتزأة بشأن قضايا مهمّة مثل مقطورات الأسلحة البيولوجية.

استأنفنا مع دولفر المؤتمرات الأسبوعية المتلفزة التي كنّا نعقدها مع كاي. وكان دولفر يُحضر مجموعة متغيّرة من المشاركين إلى الاجتماعات في بغداد، وأبقانا على اطلاع على ما لا يجده. وبدا واضحاً من بعيد أنّه يمارس القيادة العملية ويعيد الزخم إلى المجهود.

وصل دولفر إلى بغداد في الوقت نفسه تقريباً الذي كنت أقوم فيه بالزيارة الثانية للبلد، في شباط/فبراير 2004. وبعيد وصولي طلبت اجتماعاً عملياً لمجموعة مسح العراق في المطار. وانتهزت المناسبة لإبلاغ العاملين مع دولفر أنّه على الرغم من ولعه الواضح بالقفز من الطائرات الجيّدة، فإنّه سيكون قائداً جيداً.

وأردت أيضاً أن يعرفوا أنّنا نقدّر عملهم البطولي في بيئة أصبحت شديدة القساوة. وتحدّثت إليهم لرفع همّتهم عن أهمية مهمّتهم ومقدار التقدير الذي يحظون به. بدا أنّ ملاحظاتي لقيت الترحاب في ذلك الوقت، لكن بعد سنتين اشتكى بعض الأجانب الذين كانوا حاضرين لوسائل الإعلام دون أن يكشفوا عن أنفسهم بأنّني عندما أنهيت ملاحظاتي بشيء مثل، "اذهبوا الآن واعثروا على أسلحة الدمار الشامل"، إنّما كنت أوحي ببراعة بأنّه لا يوجد سوى نتيجة واحدة مسموح بها لمهمتهم. وذلك هراء بالطبع. فقد كان توجيهي لدولفر - مثلما كان توجيهي لكاي - وللجميع في مجموعة مسح العراق أن يذهبوا ويجدوا الحقيقة.

تبيّن أنّ دولفر خيار جيّد جداً لهذا العمل. كان لديه خبرة واسعة في العراق ويعرف الموظفين الكبار في كل وزارات صدام الرئيسية تقريباً. وقد حولوا في إحدى الغرف الكبيرة بمقرّ قيادة مجموعة مسح العراق جداراً بأكمله، يبلغ طوله نحو ستة أمتار، إلى جدول زمني يوقّعون عليه أي شيء متعلّق بالعراق وأسلحة الدمار الشامل. وقد غطى الجدول الزمني الفترة من 1980 إلى 2003. وفي أي وقت في تلك الفترة، يمكنهم أن يرسموا خطاً ويقولوا، هذه كانت نظرة صدام إلى العالم في تلك المرحلة. وكان الجدول الزمني يقدّم أيضاً سياق البيانات والمقابلات التي كان المحلّلون يراكمونها. وعلى جدار آخر، وضع جدول زمني آخر يبين متى وفّر العراق الأموال لبرامج الأسلحة. وهكذا كانت مجموعة مسح العراق قادرة على تتبّع العلاقة بين التمويل ونشاط أسلحة الدمار الشامل. كان دولفر مقتنعاً بأنّ الإجابة عن سؤالي "هل كان صدام يمتلك أسلحة دمار شامل، وإذا لم يكن، فلماذا؟" لن تأتي من الوثائق أو أعمال البحث، وإنّما من التحدث إلى الأشخاص المناسبين.

كان الوصول إلى الأشخاص المناسبين صعباً. فقد جعل الوضع الأمني في العراق عمل مجموعة مسح العراق شبه مستحيل. فلم يكن يمكن الوصول إلى أجزاء كبيرة من البلد بدون أن توفّر مفرزة عسكرية كبيرة لتقديم الحماية.

ونظراً لتزايد خطر البيئة في بغداد، اشترينا سيارات مصفّحة لحماية رجالنا أينما كان باستطاعتنا إيجادها في السوق المفتوحة. في أحد الأيام وجد فريق من مجموعة مسح العراق في طريقه إلى موقع مشتبه فيه نفسه راكباً في

سيارة بي إم دبليو مصفّحة نقلناها إلى العراق للتوّ. وكانت في الأصل قد أعدّت إلى أحد الصناعيين، لذا فقد زوّدت بجهاز تشغيل أقراص دي في دي في المقعد الخلفي. وضغط أحد أعضاء الفريق على زر تشغيل الجهاز عرَضاً دون أن يعرف أنّ هناك نسخة من فيلم "إنقاذ الجندي ريان" موجودة في الجهاز بالفعل، وأنّ الصوت مضبوط على جهارة مرتفعة. وبعد ثوانٍ انطلق صوت الأسلحة الرشاشة والانفجارات عبر سمّاعات السيارة. كان ذلك المشهد الافتتاحي للفيلم. ظنّ سائق السيارة والفريق لمدّة ثوانٍ أنّ إطلاق الرصاص كان حياً. ربما كانت تلك حادثة مرحة، لكن معظم التنقّل في العراق لم يكن مزحة. فقد كانت التهديدات حقيقية وكبيرة.

في 26 نيسان/أبريل 2004، أجرت مجموعة مسح العراق تفتيشاً معدّاً جيداً لمنطقة في بغداد تسمّى "السوق الكيماوي" بحثاً عن موادّ وأشخاص ربما يكونون ضالعين في إنتاج أسلحة كيمياوية. وقد رافقت فريق مجموعة مسح العراق مركبات عسكرية مصفّحة تحمل على أبراجها مدافع من عيار 0,50. ووفّرت سيارة رباعية الدفع في المقدّمة مراقبة بالفيديو. بحث المفتّشون الذين يرتدون درعاً واقية كاملة، تضيف نحو عشرين كيلوغراماً لكل منهم، في مبنى مليء ببراميل راشحة تحتوي على موادّ كيمياوية غامضة. فجأة وقع انفجار هائل كاد أن يحتجز في الطبقة السفلية عالمة أسترالية من الفريق. وبالكاد تمكّنت من النجاة فيما انهار المبنى فوقها. انطلقت كرة اللهب خارج المبنى من الجهة الخلفية، حيث كان الجنود يؤمّنون الأمن في المحيط. قتل رقيبان، وأصيب خمسة جنود آخرين بحروق شديدة.

في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2004، كان تشارلز دولفر ينتقل على طريق المطار نحو وسط بغداد مع ثلاث أو أربع مركبات أمنية. حاولت سيّارة مدنية محمّلة بالمتفجّرات، وتعرف باسم جهاز التفجير البدائي المتحرّك، أن تقحم نفسها في وسط القافلة. وقبل أن تتمكّن من الاقتراب بالقدر الكافي، قطعت عليها إحدى المركبات الأمنية الطريق. انفجرت السيارة فقتل جنديان من الحرس الوطني في كانساس وأصيب ثالث بجراح خطرة. وأصيبت سيارة دولفر بأضرار كبيرة، لكنّه لم يصب بأذى. بعد عودة دولفر إلى الولايات المتحدة، توجّه لزيارة أسرتي

الجنديين وشكرهما شخصياً على تضحيتهما. لقد عملت مجموعة مسح العراق طوال وجودها بشكل بطولي لإيجاد الحقيقة.

أبلغني دولفر في وقت لاحق أنّه عندما شاهد خطاب باول في الأمم المتحدة، شعر في أعماقه أنّ نصف المعلومات الواردة فيه خاطئة. قال، "لم أكن أعلم أي نصف منها. مع العراقيين غالباً ما يكون هناك تفسير غريب وغير معقول، ولكن صحيح، لما تبدو عليه الأمور".

من الحوارات اللاحقة مع العراقيين، قال دولفر إنّهم كانوا مقتنعين بأنّهم مهما فعلوا في الفترة السابقة للحرب، فإنّ ذلك لن يكون جيداً بالقدر الكافي لإرضائنا. لذا لماذا المحاولة؟ ونظراً لشكوكنا العميقة بالعراق، وسجلّه في الخداع، ورغبة صدام في استئناف برامج أسلحته بأسرع ما يمكن، فربما كان الذين اتصل بهم دولفر على حقّ.

كان عدد من الأشخاص الذين عرفهم دولفر في أثناء زياراته السابقة إلى العراق الخاضع لسيطرة صدام محتجزين الآن. لذا أمضى الكثير من الوقت في التحدّث إلى هؤلاء المسؤولين ومحاولة الحصول على الحقيقة منهم. أوضح أنّ كل قدرته على التأثير على المعاملة التي يلقاها المحتجزون تبدّدت عندما نقلت السيادة إلى الحكومة العراقية الجديدة في 30 حزيران/يونيو تقريباً. وإذا كان لديهم معلومات مفيدة يطلعوننا عليها، فهذا هو أوان إطلاعنا عليها. وكان صدام نفسه من الذين تحدّث إليهم دولفر.

وفقاً لدولفر، "كان صدام حسين يسيطر على النظام العراقي بقوة بحيث أنّ مقصده الاستراتيجي يرجع إليه وحده. وكان يريد إنهاء العقوبات مع الاحتفاظ بالقدرة على إعادة صنع أسلحة الدمار الشامل عندما ترفع العقوبات". وكتب دولفر أنّ صداماً كان يريد أسلحة الدمار الشامل لردع إيران، وهي بنظره العدو الرئيسي للعراق. وكان صدام يرى أيضاً أن الاعتقاد بوجود مثل هذه الأسلحة يردع أيضاً المجموعات المعادية داخل العراق. وكانت المحافظة على موقف محسوب من الغموض بشأن امتلاك أسلحة الدمار الشامل، برأي صدام، ضرورية لردع التهديدات الخارجية والداخلية. وقد أدى برنامج النفط مقابل الغذاء (برنامج للأمم المتحدة يسمح للعراق ببيع نفطه في السوق العالمية

واستخدام عائداته لشراء الأغذية والأدوية لا لإعادة بناء جيشه)، والفساد المصاحب له، إلى تقويض تأثير العقوبات على العراق بشكل نهائي. وكان صدام يعتقد أنّ بوسعه انتظار رفع العقوبات ثم البدء بإعادة إنشاء قدرات أسلحة الدمار الشامل في العراق.

في نيسان/أبريل 2004، اجتمع دولفر بي في العاصمة الأردنية عمان، حيث طلب مني تأييد إصدار تقرير نهائي غير سري بأكمله. وافقت بسرعة معتبراً أنّ التقرير سيكون طريقة لتجديد بعض الإيمان بأجهزة الاستخبارات. كنت أعرف أن تشارلي دولفر سيكون شاملاً ومنصفاً بحيث لا يقدم على أي تلاعب أو يحافظ على مشاعر أحد، بما في ذلك السي آي إيه. وذلك بالضبط ما حصل في النهاية. كنت قد غادرت منصبي قبل ثلاثة أشهر عندما قدّم دولفر تقريره المكوّن من ألف صفحة تقريباً إلى مدير الاستخبارات المركزية الجديد، بورتر غوس. وكما كان الحال مع كاي، منح دولفر استقلالية تامة في صياغة التقرير. وكانت لديه الكلمة الفصل فيما قاله، لكن السي آي إيه قدّمت تنبيهات في اللحظة الأخيرة إلى بعض صنّاع السياسة الكبار بشأن ما اكتشفه دولفر من فساد في برنامج النفط مقابل الغذاء، لأنّ المستندات التي كشفها ستكون محرجة للعديد من نظرائهم الأجانب.

لاحظت مجموعة مسح العراق في تقرير دولفر أنّ صداماً كان يخدع عقوبات الأمم المتحدة باستمرار، لكن فيما يتعلّق بالقضية الحاسمة التي استخدمت كتبرير للحرب، خلص التقرير إلى أنّ صداماً لم يكن يمتلك مخزونات من الأسلحة الكيمياوية والبيولوجية والنووية عندما قادت الولايات المتحدة غزو العراق في آذار/مارس 2003، وأنّه لم يكن لديه أي برنامج ناشط لإنتاجها. وعندما سأل السناتور إدوارد كنيدي دولفر في أثناء شهادته ما هي فرص أن تكون أسلحة الدمار الشامل لا تزال غير مكتشفة، ردّ قائلاً، "إنّ فرصة العثور على أي مخزون كبير تقل عن خمسة بالمئة". ولا يزال ذلك يبدو صائباً بالنسبة إلي.

طوال العملية، كانت السي آي إيه وأجهزة الاستخبارات ملتزمة بإيجاد الحقيقة وتعلّم الدروس منها. وكان ذلك أمراً بارزاً وغير معهود في واشنطن. لقد

أشرفنا على العملية التي توصّلت باستقلالية ورباطة جأش إلى استنتاجات لا تتملّق عملنا. واستُخدم تقرير دولفر، الذي أنتج تحت توجيهنا فقط، كأساس لكثير من الأحكام القاسية التي أطلقتها لجنة سيلبرمان - روب على أجهزة الاستخبارات. وهذه الرغبة لدى أجهزة الاستخبارات في النظر إلى نفسها نظرة انتقادية هي إحدى مواطن قوة هذه الأجهزة التي كنت محظوظاً في قيادتها ومن نقاط الفخر القليلة التي خرجت بها من واقعة أسلحة الدمار الشامل بأكملها.



الفصل الثالث والعشرون

المهمّة لم تنجز

سافرت إلى العراق لأول مرّة قرابة الوقت الذي تولّى فيه جيري بريمر منصبه كرئيس لسلطة الائتلاف المؤقتة، في الأسبوع الثالث من أيار/مايو 2003. وقد ركبت في جولة بالمروحيّة أنا وجيري فوق بغداد. كان ذلك في وضح النهار. وكان باب المروحية مشرعاً، وأنا أنظر إلى الخارج في أثناء التحليق. وأذكر أنّني فكّرت فيما كنّا ننساب قدماً في مقدار دقّة العمل العسكري الأميركي. لم يحدث أي قصف تمشيطي، ولم يضربوا إلا ما كانوا يريدون النيل منه.

على الأرض، كانت البيئة متساهلة بشكل مدهش بالنظر إلى أنّ جيشاً أجنبياً قد غزا العاصمة للتوّ وأزاح الدكتاتور الذي حكم البلد مدة طويلة. ولم تكن تنتظر أن تشاهد حافلات من طبقتين تجوب الشوارع الرئيسية، حاملة سياحاً فضوليين يحدّقون من النوافذ فاغرين أفواههم.

تخلّل الإحساس نفسه بالتفاؤل محطّتنا في بغداد. نصف الناس هناك من الشبان والشابات الذين أنهوا تعليمهم. وبينهم خليط من الكبار الذين عركتهم الحياة والمتقاعدين الذين عادوا إلى العمل كمتعاقدين. كنت أعرف الكثير من المحاربين القدامى من أماكن غريبة في كل أنحاء العالم. وهم الآن في بغداد للمساعدة في إنهاء عمل بناء أمة ديمقراطية جديدة.

عندما عدت إلى العراق في شباط/فبراير 2004، كان المحيط قد تغيّر بشكل ملحوظ. طرنا نحو بغداد ليلاً، إذ إنّك لا تستطيع المجيء في أثناء النهار. وقد أجرت طائرة سي ـ 17 التي أقلّتنا هبوطاً قتالياً كاملاً ـ انحداراً حاداً وسريعاً نحو الأرض. كنت جالساً على مقعد متقدّم جداً، وأنا أرتدي سترة واقية وخوذة.

ولم نشاهد مناظر هذه المرة. طرنا إلى المنطقة الخضراء على ارتفاع منخفض جداً وهبطنا في الظلام، على مدرج غير مضاء. لم أشعر بأي شيء سوى أنّني بأيد كفوءة، لكن من الصعب أن تتجاهل عامل الانكماش عندما تطير في الظلام وترتدي سترة واقية.

في ذلك الوقت، كان حضور السي آي إيه في العراق قد توسّع كثيراً. وقد حضر كثير من رجالنا الاجتماع الذي رتّبه كبير ضباطنا في بغداد. جاء الجميع تقريباً مرتدين دروعاً واقية. لم أشاهد البتة من قبل هذا العدد من الشبان المجهدين مجتمعين في مكان واحد. وقد بقيت ثلاث أو أربع ساعات وأنا أتحدّث معهم. وبعد ذلك قفلت عائداً، إذ يجب أن أكون في مكان آخر في اليوم التالي. ففي بغداد في أوائل سنة 2004، لا يمكنك الطيران إلا في المساء.

في الأشهر العشرة التي انقضت بين الزيارتين، أصبحت بغداد مكاناً مختلفاً تماماً، لكن ليس بالطريقة التي كانت تريدها الحكومة الأميركية. لكن كيف سلكت الأمور هذا الطريق؟ من خلال سلسلة من القرارات، التي تبدو إذا عدنا إلى الوراء، مثل حادث اصطدام سيارة يُعرض بالحركة البطيئة.

بدأت المشاكل في الواقع قبل الحرب بكثير. لم يجرِ التخطيط كثيراً قبل الغزو لإعادة الإعمار المادي الذي يمكن أن يلي. لكن فيما يتعلّق بإعادة بناء العراق سياسياً ـ كيف يدار البلد وما الدور الذي يلعبه العراقيون، إذا وجد، في تحديد مستقبلهم السياسي ـ فقد أجري الكثير من النقاشات الحيوية بين الهيئات، على أعلى المستويات في الغالب. كان نائب الرئيس وكوندي رايس مهتمين كثيراً بالأمر وغالباً ما شاركا بصورة مباشرة. وكان نواب المديرين ووكلاء الوزارات يمثّلون في الغالب هيئاتهم. وتقاسم ذلك الواجب من جانبنا جون مكلوغلن وبوب غرنيير، وهو ضابط كبير لعمليات السي آي إيه و"مدير مهمّتنا" في العراق.

كانت المناقشات تنقسم عادة تبعاً للخطوط المألوفة: وزارة الخارجية والسي آي إيه ومجلس الأمن القومي يفضّلون مقاربة أكثر إشراكاً وشفافية، يجتمع بموجبها العراقيون الذين يمثّلون مختلف القبائل والطوائف والمجموعات ذات المصالح في البلد معاً للتشاور وإنشاء نوع من الجمعية التأسيسية التي تنتقي بعد ذلك مجلساً استشارياً ومجموعة من الوزراء لحكم البلاد. لم يدعُ أحد

إلى الإدخال الفوري للديمقراطية الجفرسونية، لكن كان العديد يؤمنون بوجوب تشجيع العراقيين على المشاركة في العملية التي تساعد بسرعة في تحديد القادة الحقيقيين للعراق الديمقراطي في المستقبل ـ وتضفي الشرعية عليهم.

غير أنّ نائب الرئيس والمدنيّين في البنتاغون دعوا إلى نهج مختلف تماماً. بدلاً من المخاطرة بعملية سياسية مفتوحة يمكن أن يؤثّر عليها الأميركيون لا أن يتحكّموا بها، كانوا يريدون التمكّن من تحديد السلطة العراقية واختيار العراقيين المشاركين. وذلك يعني عملياً أحمد الجلبي وحفنة من المعارضين المعروفين المنفيين منذ مدة طويلة، إلى جانب زعماء المناطق الكردية التي تحظى بحكم ذاتي أساساً. كان الاختلاف بين الأسلوبين واضحاً ومعبّراً عنه بجلاء. وقد أجمل نائب الرئيس نفسه المعضلة: كان الخيار كما قال بين "السيطرة والشرعية". وعبّر دوغلاس فيث بوضوح عن إيمانه بأنّه ليس من الضروري أن يضفي المنفيون العراقيون الشرعية على أنفسهم: "بإمكاننا إضفاء الشرعية عليهم"، من خلال مساعدتنا الاقتصادية والحكم الصالح الذي توفّرة الولايات المتحدة. لكنّهم لم يكونوا يدركون قط أنّ السيطرة تعتمد جوهرياً على موافقة المحكومين.

لم يتمّ التوصّل إلى إجماع، ولم توضع خطة واضحة. غير أنّه في أوائل كانون الثاني/يناير 2003، وقّع الرئيس بوش أمر الأمن القومي الرئاسي رقم 24، الذي يعطي بموجبه وزارة الدفاع المرجعية الكاملة والتامة عن العراق بعد الحرب. لم ندرك الأمر تماماً في ذلك الوقت، لكن في النهاية، كان الأمر 24 يحدّد من يتخذ القرارات النهائية بشأن هذه المسائل الخطيرة، ويحدّد اتجاه إعادة الإعمار بعد الحرب.

كان يحوم حول هذه العملية بأكملها شخص أحمد الجلبي ـ نادراً ما اعتُرف به ولا يُذكر البتة تقريباً. فكم من مرة في الأشهر المؤدية إلى الغزو وبعد ذلك بأشهر، طرح ممثّلو نائب الرئيس ومسؤولو البنتاغون أفكاراً مغلّفة تغليفاً رقيقاً بمساعي تعيين أحمد الجلبي مسؤولاً عن العراق بعد الغزو. قبل الغزو مباشرة، اتخذ المسعى شكل اقتراح، قُدّم بإلحاح وبشكل متكرّر، لإنشاء حكومة عراقية في المنفى، تتكوّن من المنفيين والزعماء الأكراد. وبعد ذلك ينصّب هؤلاء المنفيون كحكومة جديدة عندما تسقط بغداد. أصيب زملائي في السي آي إيه

بالدهشة. وكما ذكر غرنيير لاحقاً، بدا الأمر كما لو أنّ رجال وزارة الدفاع ونائب الرئيس يريدون استحضار المقارنة مع الغزو السوفياتي لأفغانستان، عندما خلعت القوات الروسية الحكومة القائمة ونصّبت بابراك كارمال الذي أحضروه معهم من موسكو.

في اجتماع لمجلس الأمن القومي عقد قبل نحو ثلاثة أشهر من الحرب تقريباً، سأل الرئيس بوش الجنرال طومي فرانكس ما الذي سيفعله بشأن الأمن والقانون والنظام في المناطق الخلفية. قال فرانكس للرئيس، "جرى الاهتمام بالأمر يا سيدي، سأعين ضابطاً أميركياً يتولى شؤون كل مدينة وبلدة وقرية". لم يكن ذلك ما حدث لاحقاً. ولا يمكنني أن أقول إذا كان ذلك جزءاً من تخطيط القيادة الوسطى المبكّر أم لا. من الناحية العملية، كانت القوة العسكرية الأميركية كافية لإلحاق الهزيمة بالجيش العراقي، لكنّها غير كافية البتة للمحافظة على السلام ـ مثلما توقّع الجنرال ريك شنسكي، رئيس أركان الجيش السابق.

قبل أن تبدأ حرب العراق، أعد موظف في مجلس الأمن القومي تقديراً لعدد القوات المطلوبة لإقرار الوضع في العراق بعد الحرب. كان الجواب: 139،000 إذا كان النموذج أفغانستان؛ وأكثر من 360،000 إذا كان النموذج البوسنة؛ و500،000 على الأقل إذا كان النموذج كوسوفو. أي من النماذج كان العراق؟ لقد أخطأ الاستراتيجيون الأميركيون في اختيار نموذج أفغانستان عندما ذهبوا إلى العراق، ونحن ندفع الثمن منذ ذلك الوقت.

كان الرجل الذي عيّنه البنتاغون مسؤولاً عن العراق "بعد النزاعات الكبرى" الجنرال المتقاعد جاي غارنر. انتُدب غارنر لهذه المهمة قبل أشهر من الغزو، ثم أرسل إلى الكويت لجمع فريقه وإعداده. عندما وصل هو وفريقه إلى العراق في 18 نيسان/أبريل لتولي مسؤولية مكتب إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانية، تبيّن بسرعة أنّ المهمّة التي يتعيّن على غارنر الاضطلاع بها هائلة الحجم وأنّ التخطيط المسبق كان غير كافٍ بصورة يرثى لها. أقيم مكتب إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانية في أحد قصور صدام المهجورة، لكنّه وجد نفسه بدون اتصالات كافية، ويفتقر إلى ما يكفي من الناطقين بالعربية، وتنقصه الصلات مع الشعب العراقي. كان غارنر رجلاً جيداً ذا مهمة مستحيلة. وكان

يتولّى المسؤولية بدون سلطة، وتحوّل الموقف السيئ إلى أسوأ على الفور.

حاولت السي آي إيه المساعدة. أعدوا اجتماعات مع شريحة من التكنوقراطيين العراقيين المهمين ـ أشخاص يمكنهم المساعدة في تشغيل البلد ـ وجمعوهم مع كبار الضباط الأميركيين. غير أنّهم واجهوا صعوبة على الفور. سئلوا هل تضمّ المجموعات التي نحشدها أعضاء من حزب البعث؟ بالطبع تضمّ. لا يمكنك أن تتقدّم في عراق صدام إذا لم تلتحق بحزب البعث. ومثلما كان على الحكومات الديمقراطية الجديدة في أوروبا الشرقية أن تضمّ حتماً أعضاء من الحزب الشيوعي، فإنّ أي مجموعة من البيروقراطيين الماهرين في بغداد يجب أن تضمّ أشخاصاً كانوا ذات يوم أعضاء في حزب البعث. لم يشكّك أحد في ذلك في البداية، لكن الفهم الذي كان واضحاً بالنسبة إلينا لم يكن كذلك بالنسبة إلى مكتب إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانية، وذلك ينذر بمشاكل أكثر خطورة ستلي.

نشأت مشاكل مماثلة عندما بدأت الولايات المتحدة تبحث عن مرشّحين لملء الحكومة العراقية المؤقتة. واصل المسؤولون الأميركيون البحث عن "محمد جفرسون"، كما عبّرت عن ذلك الوكالة، لإطلاق الديمقراطية الجفرسونية في العراق. والمشكلة هي أنّ صداماً قتل منذ مدة طويلة كل من ينطبق عليه الوصف بدقّة.

في ربيع 2003، بدأ جاي غارنر، بمساعدة مدير مجلس الأمن القومي زلماي خليل زاد، عملية عقد مؤتمرات في مناطق العراق على أمل الاعتراف بمركز السلطة المختلفة والاستفادة منها. ووفقاً لضباط السي آي إيه الذين كانوا معه، كان خليل زاد يعتقد أنّ من الضروري أن يضفي العراقيون الشرعية على أنفسهم. وكان هناك مخاطر ملازمة لذلك. يمكنك أن توجّه مثل هذه العملية لكن لا يمكنك السيطرة عليها. وذلك في النهاية هو جوهر الديمقراطية التي ندعو إليها. وكان من الضروري لاستقرار البلد في المستقبل أن يرى العراقيون بأنّ الأشخاص الذين أقرّوا بأنّهم يشكّلون مراكز ثقل يشاركون في العملية السياسية. لم يحدث ذلك. فقد توقّفت فجأة عملية إضفاء العراقيين الشرعية على أنفسهم. واستُبعد خليل زاد وغارنر.

كان الافتراض الذي تعمل الحكومة الأميركية بموجبه أنّ الأمر سيكون مثل

احتلال ألمانيا، بلد منبطح تحت أقدامنا ونستطيع أن نعيد تشكيله بالطريقة التي نختارها. وكانت الولايات المتحدة ستقضي تماماً على حزب البعث. وبرأي ولفويتز وآخرين، بإمكانك أن تستبدل كلمة "بعثي" بكلمة "نازي". وسرعان ما تبيّن لنا وللعراقيين بوضوح أنّ هدف الغزو الأميركي هو أساساً إعادة تشكيل مجتمعهم.

في أوائل أيار/مايو 2003، تلقّيت مكالمة من كولن باول يسأل عما أعرفه عن جيري بريمر. قلت، "إنّني لا أعرفه حقاً". ومما سمعت، كان بريمر سفيراً سابقاً حازماً ترأس لمدّة من الزمن مكتب مكافحة الإرهاب في وزارة الخارجية. "لم أسمع بالتأكيد أي شيء سيئ عنه".

تابع باول ليقول إنّ الإدارة تفكّر في بريمر للحلول محل جاي غارنر. وبعد بضعة أيام، أذاع البيت الأبيض الخبر بشكل رسمي: اختير بريمر لقيادة مسعى إعادة بناء البنية التحتية العراقية والمساعدة في إنشاء حكومة جديدة. وعلى الرغم من أنّ بريمر كان مبعوثاً رئاسياً، فإنّ وزير الدفاع سيكون المسؤول المباشر عنه. وأعطيت هيئته اسم سلطة الائتلاف المؤقّتة. بعدما أنشئت سلطة الائتلاف المؤقّتة، أمرت كوندي رايس لجنة الهيئات المشتركة التي أقيمت للتعامل مع قضايا التخطيط لما بعد الحرب بأن تنهي أعمالها. لكن لم يمضِ وقت طويل، كما أخبرني أحد المسؤولين في البيت الأبيض، حتى "اختلطت الأمور واضطررنا إلى الاعتماد على البريطانيين لإبلاغنا بما يجري لأنّنا لم نكن نحصل على تقارير سياسية من سلطة الائتلاف المؤقتة". فأمرت رايس عندئذ بإعادة انطلاق عملية مجلس الأمن القومي ثانية. لكن في ذلك الوقت، كانت قرارات أساسية بشأن تسريح الجيش واجتثاث البعث قد اتخذت بالفعل. وكانت الأخبار المبكّرة التي رشحت إلي عن سلطة الائتلاف المؤقّتة تشير إلى أنّها تعمل بسلاسة.

كانت الأخبار مثيرة للقلق. وكنت قلقاً أيضاً من ألا تكون سلطة الائتلاف المؤقّتة مزوّدة بالأشخاص الذين يمتلكون المهارات المطلوبة لتمكينها من النجاح. كان العديد منهم يمتلكون المؤهّلات السياسية الصحيحة لكنّهم غير مدرّبين على الطرق المعقّدة السائدة في الشرق الأوسط. كان العراقيون بحاجة إلى مستعربين وضباط في الجهاز الخارجي يدركون الولاءات القبلية للبلاد، أو يميّزون على

الأقل بين السنّة والشيعة. بدا أنّ سلطة الائتلاف المؤقّتة تستقدم أشخاصاً متلهّفين لإقامة بورصة بغداد، وتجربة نظام ضريبي موحّد، وفرض عناصر أخرى من مدرسة البنية الاجتماعية الرأسمالية الديمقراطية. عاد أحد ضباطي من رحلة إلى العراق بعد شهر أو اثنين على تولّي سلطة الائتلاف المؤقّتة وقال لي، "المكان يدار كحلقة دراسية جامعية، لا أحد منهم يتحدث العربية، ولم يزر أي منهم سابقاً بلداً عربياً، ولا أحد يتخذ القرارات سوى بريمر".

كانت وزارة الخارجية قد جمعت سابقاً فريقاً من الخبراء للتخطيط للعراق ما بعد الحرب، وكان لدى ريتشارد أرميتاج طائرة بوينغ 737 جاهزة لنقلهم مع حواسيبهم ونحو ثمانين ممن يتكلّمون العربية ولديهم معرفة بالمنطقة إلى بغداد للبدء بإقامة سفارة في الظل. لكن كان للبنتاغون خطط أخرى، وهي بالتأكيد لا تشمل وزارة الخارجية، التي يعتقد كثير ممن يدور في فلك رامسفيلد أنّ أداءها كان ضعيفاً في أفغانستان. وقد أثار مارك غروسمان، وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية، المسألة مع دوغلاس فيث مراراً، وكان فيث يقول إنّه سينظر في الأمر. وسرعان ما اتضح أنّه، من وجهة نظر البنتاغون، يمكن أن يظلّ فريق خبراء وزارة الخارجية منتظراً على المدرج في دالاس أو في قاعدة أندروز الجوية، حتى ينقل إلى بغداد إلى ما شاء الله.

بدأ الوضع الأمني في العراق يتدهور بشكل ملحوظ بعيد سقوط تمثال صدام. والسؤال الوجيه الآن: هل فشلت أجهزة الاستخبارات الأميركية في توقّع احتمال حدوث نزاع أهلي؟ هل شاركنا في الفكرة بأنّ الأميركيين سيلقون "الترحاب كمحرّرين"؟ الجواب، كما هو الحال في الغالب، ليس أبيض ولا أسود.

على الرغم من أنّ السي آي إيه لم تكن من بين الذين يتوقّعون بثقة أن يتمّ الترحاب بقوات الائتلاف كمحرّرين، فإنّنا توقّعنا من الشيعة في الجنوب، الذين طالما تعرّضوا لقمع صدام، أن يرحّبوا بكل من يزيحه. وفي البداية لقيت قوات الائتلاف استقبالاً جيداً في الجنوب.

غير أنّ توقّعنا لم يكن ثابتاً، ولا غافلاً عن وجود احتمالات أخرى. وفي الوقت نفسه، أصدرنا وثيقة عنونّاها، بشكل تنبّؤي كما تبيّن، "عواقب النجاح الكارثي". قال تحليلنا إنّه سيكون هناك شعور بالارتياح في أوساط الشعب

العراقي لفترة قصيرة قبل أن تعاود العداوات القديمة والتوتّرات الإثنية الظهور ثانية. وخلال هذه الفترة الحرجة، علينا أن نظهر قدرتنا على تقديم الخدمات التي يحتاج إليها البلد - الغذاء، والماء، والكهرباء، والأعمال - فيما نعمل أيضاً على إنشاء إحساس بالأمن والأمان كان غائباً في حكم صدام.

هذا بالنسبة إلي هو المكان الذي أخفقت فيه الخطط. كان تحليلنا يفترض وجود خطة لضمان السلام. والحقيقة أنّه لم يكن هناك استراتيجية لما بعد نزول القوات الأميركية على الأرض. ولم تعدّ الخطط إلا بعد وقت طويل من انطلاق اللعبة.

في ورقة صادرة عن السي آي إيه في كانون الثاني/يناير 2003، قلنا:

من غير المرجح أن ينقسم العراق، لكن السلطة التي تلي صدّاماً ستواجه مجتمعاً عميق الانقسام وفرصة كبيرة لأن تشتبك المجموعات المحلية في نزاع عنيف بعضها مع بعض ما لم تمنعهم القوة المحتلّة من القيام بذلك. ويمكن أن تشكّل عناصر النظام السابق الشريرة تحالفاً مع الإرهابيين الموجودين أو تعمل مستقلّة على شنّ حرب عصابات ضدّ الحكومة الجديدة. في الأشهر الأولى بعد الإطاحة بصدام، سيتوقّف الاستقرار في العراق بشكل جزئي على وجهات نظر العراقيين تجاه أي سلطة مؤقتة، عسكرية أو مدنية، أجنبية كانت أم محلية، بالإضافة إلى قدرة السلطة على أداء المهامّ الإدارية والأمنية لحكم البلد. ستكون أولى أولويات معظم العراقيين الحصول على السلام والنظام والاستقرار والاحتياجات الأساسية مثل المأكل والمأوى... ومن المحتمل أن تؤدي هزيمة العراق واحتلاله بقيادة أميركية إلى تعزيز دعاة الإسلام السياسي. وربما تتردّد على نطاق دعوات الإسلاميين إلى وحدة شعب المنطقة. وربما يؤدي الخوف من السيطرة الأميركية والإيمان الواسع إلى اجتذاب كثير من المجنّدين الشبان إلى صفوف المتطرّفين.

وقالت الورقة نفسها، "لقد جعل تاريخ الاحتلال الأجنبي للعراق، أولاً العثمانيون ثم البريطانيون، العراقيين ينفرون بشدّة من المحتلّين. وسيواجه الاحتلال العسكري إلى أجل غير محدّد مع وجود السلطة المطلقة بين يدي ضابط غير عراقي رفضاً واسعاً. ويجد الضباط العسكريون العراقيون الذين

يعارضون صداماً فكرة غزو قوّة غربية العراق وحكمه مقيتة جداً ودافعاً للقتال مع صدام، وهو الأمر الذي يرفضونه بخلاف ذلك".

وفي ورقة أخرى نبّهنا من أنّ عملية تسريح الجنود ستكون مليئة بالأخطاء واقترحنا أنّ "احتياجات بغداد الأمنية بعد الحرب ربما تتطلّب أن يُرْجأ تسريح الجنود إلى أن يصبح العراق جاهزاً لبناء قواته المسلّحة".

وحذّرنا من أنّه "بصرف النظر عن السياسة الأميركية في العراق بعد الحرب، فإنّ العراقيين سيشعرون بالنفور إذا لم يقتنعوا بأنّ حساسيتهم الوطنية والدينية، لا سيما رغبتهم في الحكم الذاتي تشكّل جزءاً من إعادة البناء. ومن المرجّح أن يلجأ العراقيون إلى الاعتراض والمقاومة والمعارضة المسلّحة إذا شعروا بوجود محاولات لجعلهم تابعين للولايات المتحدة والغرب".

وقالت ورقة صادرة عن مجلس الاستخبارات القومي في كانون الثاني/ يناير 2003 بعنوان "هل يمكن أن يصبح العراق ديمقراطية؟" إنّ "الثقافة السياسية العراقية مشبعة جداً بالمعايير الغريبة عن التجربة الديمقراطية... وأنّها ربما تقاوم أشدّ المعالجات الديمقراطية نشاطاً وأمداً".

في آذار/مارس 2003 حذّرنا من أنّ "صبر العراقيين على التواجد الأميركي الطويل بعد حدوث نصر ساحق قد يكون قصيراً"، وقلنا إنّ "الظروف الإنسانية في العديد من أنحاء العراق قد تتدهور بسرعة في غضون أيام، وأنّ العديد من العراقيين ربما لن يدركوا أنّ مجهود الائتلاف اللوجستي الحربي قد يتطلّب وقتاً لإعادة توجيه مهمّته إلى المساعدة الإنسانية".

كان تحليلنا قبل الحرب للعراق وما بعد الحرب تنبّؤياً. لم يكن التحدّي بالنسبة إلى محلّلي السي آي إيه التنبّؤ بما سيقوم به العراقيون. بل إنّ المشكلة التي وقعنا فيها هي عدم قدرتنا على الرؤية المسبقة لبعض أعمال حكومتنا. ومن الصعب أن تجري تحليلاً جيداً إذا لم تكن تعرف خطة اللعبة. ونتيجة لذلك، هل تنبّأنا بالضبط بكل ما تكشّف"؟ لا.

كتب بريمر فيما بعد أنّه اجتمع مع دوغلاس فيث في البنتاغون، بعد مرور ثلاثة أيام على إعلان البيت الأبيض عن تعيينه، وقبيل توجّهه إلى بغداد. وقال إنّ

فيث حثه على إصدار أمر بأسرع ما يمكن عند وصوله إلى العراق يمنع أعضاء حزب البعث السابق من الاضطلاع بأي دور في الحكومة. وقد فعل بريمر ذلك بالضبط في 16 أيار/مايو، بعد أربعة أيام على وصوله إلى العراق. وحملت صحيفة "نيويورك تايمز" في ذلك الصباح تلميحاً لما سيأتي، حيث نقل عن بريمر قوله: "بعد مدة قليلة سأصدر أمراً بشأن تدابير اجتثاث البعث والبعثيين من العراق إلى الأبد. لقد تحرّكنا وسنتحرّك بقوة لتحديد هؤلاء الأشخاص وإزالتهم من مناصبهم".

قبل بضعة أسابيع على بدء الحرب، كان المسؤولون الأميركيون الكبار يقولون علناً إنّ النزاع يمكن تجنّبه إذا غادر صدام وبضع عشرات من أتباعه الكبار. لم يدرج هذا المفهوم البتة في أهداف الحرب التي خضناها. والآن بعد خوض الحرب، يبدو أنّ الولايات المتحدة تقول إنّ آلافاً من المسؤولين في كل أنحاء البلد سيزاحون عن مناصبهم.

كتب بريمر في مذكراته أنّ أجهزة الاستخبارات قدّرت أنّ هذا الإجراء سيؤثّر على 1 بالمئة فقط من الشعب العراقي. يمكن أن يؤخذ ذلك على أنّنا كنّا ندعم الخطوة ونعتقد أنّها فكرة جيدة. والحقيقة أنّنا لم نعلم شيئاً عن ذلك إلى أن أصبح اجتثاث البعث حقيقة واقعة. من الواضح أنّ ذلك كان قراراً سياسياً حرجاً، ومع ذلك لم يجتمع مديرو مجلس الأمن القومي لمناقشة الخطوة. أما بالنسبة إلى رقم 1 بالمئة الذي نقله بريمر، فإنّه لم يطلب ذلك التقدير حتى اليوم الذي تلا إصدار القرار، وعندما حصل عليه، تجاهل السياق الثنائي الشعبة الذي ورد فيه: أولاً، إنّ العديد من البعثيين تكنوقراطيون من النوع الذي سرعان ما سيحتاج إليه العراق إذا كان سيستأنف ثانية المسؤولية عن حاكميّته، ثانياً، إنّ كل بعثي "يجتثّ" من العراق، إذا استخدمنا كلمة بريمر، لديه إخوة وأخوات وعمات وأخوال وأبناء عمومة يشاركونه الغضب.

في الواقع، كان كبير ضباط السي آي إيه في العراق وآخرون ضدّ هذه الفكرة عندما أعلموا بها في النهاية، وظلّوا يناقشون بعد اتخاذ القرار. وأبلغني موظّف كبير في مجلس الأمن القومي أنّه عندما أطلع الرئيس على اجتثاث البعث، تحدّث عن برنامج الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا. ومثلما فعل أبناء جنوب

إفريقيا، على العراقيين أنفسهم أن يحدّدوا من الذين تلطّخت أيديهم بحيث لا يسمح لهم بالمشاركة في الحكومة الجديدة. وقد عيّن أحمد الجلبي رئيساً لمجلس اجتثاث البعث، ونتيجة لذلك فإنّ تنفيذ الأمر أصبح بالغ الصرامة.

سرعان ما بدأنا نسمع قصصاً عن أنّ العراقيين لا يستطيعون إرسال أبنائهم إلى المدرسة إذ طُرد كل الأساتذة لأنّهم أعضاء في حزب البعث. وذلك ليس أمراً جيداً في بلد يكثر فيه السلاح. فإذا لم يذهب الأولاد والأساتذة إلى المدرسة، فإنّهم سيرتادون الشوارع. ذهبت لرؤية كوندي رايس واشتكيت من أنّ الطبيعة غير التمييزية لأمر اجتثاث البعث لم تستبعد سفّاحي صدام وإنما أيضاً نحو أربعين ألف معلّم التحقوا بحزب البعث للحفاظ على أعمالهم. لم يكن ذلك يحمي العراقيين؛ بل كان يدمّر ما بقي من قواعد مؤسسية في البلد. وكانت النتيجة الصافية إقناع العديد من البعثيين السابقين بالانضمام إلى التمرّد. قالت كوندي إنّها محبطة جداً من الوضع، لكن لم يحدث شيء البتة. وبعد عدّة أشهر، عندما اكتمل نموّ التمرّد، أخذت مجموعة من الهيئات المشتركة بقيادة نائب مستشارة الأمن القومي بوب بلاكول تبحث عن طرق للوصول إلى العرب السنة المنشقين. وأثرنا ثانية موضوع التراجع عن أمر اجتثاث البعث. ردّ دوغلاس فيث بحدّة بأنّ القيام بذلك "سيقوّض التبرير الأخلاقي للحرب بأكمله".

أصبح أمر اجتثاث البعث الذي اتخذه بريمر يعرف باسم إعلان سلطة الائتلاف المؤقّتة رقم واحد. وبقدر ما كان ذلك سيّئاً، فإنّ إعلان سلطة الائتلاف المؤقّتة رقم اثنين كان أسوأ. مرّة أخرى وبدون أي بحث أو مناقشة رسمية في واشنطن - على الأقل بدون مشاركتي أنا أو نوابي الكبار في ذلك - أمر بريمر في 23 أيار/مايو بحلّ الجيش العراقي.

لا شكّ في أنّ ثمة عناصر من الجيش العراقي، وبخاصة الحرس الجمهوري الخاص وجهاز الأمن الخاص، تلطخت أيديهم بكثير من الدماء. غير أنّنا نظرنا إلى أنّ كثيراً من الضباط العسكريين محترفون، تدفعهم قيمهم العراقية الوطنية لا الولاء لصدام، وبإمكانهم أن يشكّلوا أساس الجيش العراقي الجديد، لكن الأمر وجّه ضربة كبيرة إلى السنّة الذين يشكّلون 20 بالمئة من عدد السكّان ويشغلون كل الرتب العليا في الجيش. من المؤكّد أنّهم لن يكونوا راضين تماماً ما

لم يوضع العراق تحت سيطرتهم، لكن هذا الأمر الثاني إلى جانب أمر اجتثاث البعث استعدى فعلياً خمس السكان وقسماً كبيراً من وسط البلد.

كان المسؤولون في مجلس الأمن القومي يتوقّعون أن يشمل الإعلان رقم اثنين شيئاً عن كيف يستطيع أعضاء الجيش العراقي دون رتبة مقدّم التقدّم لإعادتهم إلى رتبهم السابقة. ففي النهاية كانت غالبية أفراد الجيش مجنّدين يحاولون إطعام أسرهم. وبدا أنّ الإعلان رقم اثنين يعاقبهم - وحتى الشيعة الذين يشكّلون المرتبة الدنيا في الجيش - على قدم المساواة مع أصحاب الحلّ والعقد الحقيقيين. لكن عندما صدر الإعلان، لم يُذْكر شيء عن ذلك الحكم. لذا بالنسبة إلى العناصر العاديين، أعلن بريمر لتوّه أنّهم جميعاً عاطلون عن العمل.

توجّه جاي غارنر الذي كان لا يزال في العراق في ذلك الوقت لمقابلة بريمر إلى جانب كبير ضباطنا في البلد. أبلغه الاثنان أنّ أمر التسريح جنون. وكان غارنر يعوّل على استخدام بعض العسكريين العراقيين السابقين لحفظ الاستقرار والأمن. وأبلغ ضابطنا بريمر أنّ ذلك القرار يقدّم "الأكسجين إلى الرافضين".

كانت حجّة بعض مؤيّدي إعلان سلطة الائتلاف المؤقّتة رقم اثنين أنّ الجيش قد حلّ نفسه أساساً على أي حال، لذا ما هو هذا الشأن الخطير؟ غير أنّ ضابطنا الموجود على الأرض في ذلك الوقت قدّر أنّه يمكن استدعاء غالبية الجيش خلال أسبوعين واستخدامهم في عمل مفيد.

لم يتزحزح بريمر. ويقال إنّه أبلغ غارنر أنّ بوسعه رفع القضية إلى وزير الدفاع إذا أراد، لكن قضي الأمر واتخذ القرار على مستوى "أعلى من درجة مرتّب رامسفيلد".

أياً يكن من اتخذ القرار، فإنّ ردّ الفعل من أفراد الجيش العراقي السابق كانت سريعة. فقد نقل تقرير لصحيفة "نيويورك تايمز" في 25 أيار/مايو عن مظاهرة في البصرة للجنود العراقيين المسرّحين عن سائق دبابة عراقي سابق قوله، "أسقطت الطائرات الأميركية مناشير تدعونا إلى البقاء في بيوتنا... قالوا إنّ

أسرنا ستكون بخير". وأبلغ مقدّم المراسل بشكل ينذر بسوء، "لدينا بنادق في البيت. إذا لم يدفعوا لنا، وإذا جعلوا أطفالنا يعانون، فسيسمعون منّا".

في النهاية دُفع لبعض عناصر الجيش وسُمح لهم بالتقدّم لإعادة الالتحاق بالجيش العراقي، لكن حظر ذلك على كل الضباط من رتبة مقدّم فما فوق ـ على الرغم من أنّ العراق يضمّ عدداً من الرتب العالية لا يتناسب مع تعداد الجيش، على غرار الكثير من الجيوش غير الغربية. والمقدّم العراقي النموذجي لا يتمتّع بمستوى السلطة أو النفوذ الذي يمنحه له الجيش الأميركي.

في الاجتماعات التي عقدت في البيت الأبيض وفي بغداد بعد صدور الإعلانين، رأينا أنّ للأمرين عواقب سلبية غير مقصودة. فقد أخذ هذان الإجراءان أعداداً كبيرة من العراقيين العاديين ولم يمنحاهم سوى القليل من الاحتمالات خارج أن يصبحوا معوزين أو مجرمين أو متمرّدين. وقدّر أحد ضباطنا الكبار الأعداد، بمن فيهم أعضاء الأسر المتأثّرة وما شابه، فتوصّل إلى أنّ ما يصل إلى مئة ألف عراقي دفعوا إلى الهاوية عن طريق قرار اجتثاث البعث بمفرده. وفي النهاية اختار العديد منهم التمرّد.

بالنسبة لبعض المسؤولين في البنتاغون، أثبت تسارع العنف حكمة استبعاد البعثيين وأفراد الجيش السابقين عن مستقبل العراق. وفي ربيع سنة 2004، في اجتماع عقد في البيت الأبيض، سئل أحد ضباطنا عن أفكار جديدة للقضاء على العنف. فاقترح إلغاء إعلان سلطة الائتلاف المؤقّتة رقم اثنين والقيام بحملة قوية لجمع عناصر الجيش السابقين وتجنيدهم للمساعدة في تأمين حدود العراق والحفاظ على الأمن الداخلي. وكما وصف لي لاحقاً، كان هناك عقيد في الجيش الأميركي حاضراً، وهو ضابط ارتباط وكالة الاستخبارات الدفاعية مع أحمد الجلبي والمؤتمر الوطني العراقي فقال، "إنّني موافق. علينا جمعهم جميعاً وإطلاق النار عليهم".

كانت الخطوات التي تقوم بها الحكومة الأميركية تدقّ إسفيناً بين مختلف الفئات في العراق. فقد أبلغ أحد الأصدقاء العراقيين لتشارلز دولفر الأخير بأنّ العراقيين في الماضي لم يكونوا معتادين على التفكير بأنّهم شيعة أو سنّة. لكن طريقة تطبيقنا للديمقراطية دفعت الناس إلى الاعتقاد بأنّهم يستحقّون قطعة من

الكعكة تستند إلى عضويتهم في مجموعة معيّنة. لذا فإنّ الحركة بأكملها كانت ابتعاداً عن المركز. وكانت القرارات المتخذة تميل إلى تجزئة العراق لا إلى جمعه معاً.

قال ولفويتز، في إحدى زياراته إلى العراق، لكبير ضباطنا هناك، "أنت لا تفهم سياسة الحكومة الأميركية، وإذا لم تكن تفهم السياسة، فلن تكون في موقف يمكّنك من جمع المعلومات للمساعدة في نجاح تلك السياسة". كان ذلك قولاً متعجرفاً يخفي وراءه حقيقة أوسع. في العديد من الحالات لم نكن على علم بما كانت حكومتنا تحاول عمله. الأمر الوحيد الأكيد هو أنّ تنبيهاتنا كانت تلقى آذاناً صمّاء.

وسط كل ذلك، بدأنا نضغط من أجل إنشاء جهاز مخابرات عراقي جديد. فكل حكومة تريد حماية شعبها تحتاج إلى مؤسسات تحصل على المعلومات المتعلّقة بالأمن الداخلي والتهديدات الخارجية. وذلك يبدو واضحاً، لكنّنا واجهنا مقاومة قوية فورية لاقتراحنا بناء مثل ذلك الجهاز.

حاول جون مكلوغلن الحصول على تفويض عبر لجنة النواب للمساعدة في إنشاء مثل تلك القدرة، فلم يلقَ إلا الصدّ. ولا أنكر في السنين التي عرفت فيها جون أنّه كان أكثر غضباً. قال إنّه أبلغ أحد اجتماعات النوّاب أنّ "البلد الوحيد في العالم الذي لا يوجد لأجهزة الاستخبارات الأميركية فيه نظير هو العراق. وأفضل طريقة للتعامل مع من يرتكب العنف في العراق هي جعل العراقيين يتوصّلون إلى ذلك". وبدا أيضاً أنّ الرسالة لم تسمع.

في مناسبة أخرى، كان ستيف كابس، ثاني أرفع ضابط عمليات في السي آي إيه في ذلك الوقت، يروّج للموضوع نفسه في اجتماع تحضره كوندي رايس. فسألت كوندي، "كيف أعرف أنّكم لن تنشئوا جهاز كي جي بي آخر"؟ فذكّرها ستيف، "لم نكن نحن من أنشأ الأول". كان تعليق كوندي يرمز إلى العقلية التي نقف ضدّها. بدا أنّ صناع السياسة لا يريدون أن نتعامل مع أحد "غير مقبول سياسياً" لديهم وفقاً لمقياس صارم ولكن غير معلن عنه. كانت حجّتنا أنّ الأميركيين يموتون والجهاديين يتحرّكون في كل أنحاء البلد، وأنّه حان الوقت للتوصّل إلى كيفية التدقيق بالعراقيين القادرين على القيام بشيء حيال ذلك.

لقد مررنا عبر ذلك من قبل. عندما سقط الاتحاد السوفياتي وورث الغرب أوروبا الشرقية، شرعنا ببناء أجهزة استخبارات هناك انطلاقاً مما كان موجوداً بالفعل. هل كان هناك احتمال كبير لبقاء العملاء السوفيات في تلك الأجهزة؟ نعم بالتأكيد. هل هناك احتمال كبير للتخلّص منهم مع الوقت؟ نعم بالتأكيد. كانت الحجّة أنّ عليك القيام ببعض المخاطرة إذا أردت أن تعمل الحكومة بنجاح.

بعد ضياع عدة أشهر، أشهر اكتسب فيها المتمرّدون والمنشقّون موطئ قدم قوي، بدأنا عملية إنشاء جهاز مخابرات عراقي.

اختير اللواء محمد الشهواني، بطل الحرب الإيرانية العراقية، أخيراً لبناء وقيادة جهاز يستمد عناصره من كل المجموعات الإثنية والدينية والقبلية في البلد. وكان قد تحدّث بصراحة مع إدارة الرئيس بوش في الأشهر التي تلت تحرير العراق، مسلّطاً الضوء على مخاوفه أمام الرئيس ونائب الرئيس بشأن تطوّر التمرّد. وكان أول مسؤول عراقي كبير يحدّد الدور الإيراني في الإخلال باستقرار البلد ويتحدث عنه. (كان لا يزال مديراً لجهاز المخابرات الوطني العراقي في أوائل سنة 2007، على الرغم من أن إيران وعناصر في المجموعات الشيعية العراقية كانوا يعملون على إزاحته بسبب موقفه المعادي لإيران). قد يكون من المنصف القول إنّ تحليلنا قبل الحرب لم يتنبّأ بالضبط بالظروف الرهيبة التي ستتكشّف على الأرض في العراق بعد بدء الأعمال العدائية. غير أنّ الواضح تماماً هو أنّ المعلومات الاستخبارية التي قدّمها ضباطنا الموجودون على الأرض بعد الحرب تروي القصة، وأسباب تدهور الموقف، بوضوح كبير.

كيف يتعاظم التمرّد في مكان مثل العراق؟ يحدث ذلك عندما تتأخّر في تأمين صفوفك. أو عندما تخلق فراغاً يملؤه الانتهازيون مثل القاعدة. ويحدث أساساً عندما تحرم العديد من أقدر الأشخاص الذين يمكنهم مساعدتك. وأيضاً عندما ترفض أن تستفيد من المصادر المحلية التي يمكن أن توفّر معلومات استخبارية عن نشاط التمرّد. وأخيراً عندما تعمي نفسك عن الأدلّة التي تتراكم باستمرار أمام ناظريك.

عندما تحوّل الوضع إلى الأسوأ، أرسل كبير ضباط السي آي إيه في العراق تقييمات ميدانية. وتعرف هذه التقييمات داخلياً باسم "ذئاب الأرض".

(أسمت الوكالة هذه التقييمات كذلك منذ سنوات عديدة ـ على الرغم من أنّ أصل الاسم غامض، فإنّ إحدى النظريات في الأيام الأولى للسي آي إيه، تقول إنّ احدهم فتح قاموسه على الصفحة الأولى باحثاً عن اسم سري مناسب، وظهرت أمامه كلمة "ذئب الأرض"). وكان الخيط الذي يربط بين كل ذئاب الأرض في تلك الفترة التهديد الناتج عن تصاعد التمرّد.

في 8 تموز/يوليو 2003، لاحظ تقرير صادر عن كبير ضباط السي آي إيه في بغداد أنّه على الرغم من أنّ الحياة الطبيعية تبدو كأنّها تعود تدريجياً بالنسبة إلى "العراقيين العاديين"، فإنّ الأمن يتداعى بالنسبة إلى قوات الائتلاف. "ومن العوامل التي تساهم في العداء تجاه القوات المتحالفة الإحساس العام بالخيبة من التقدّم البطيء في إعادة بناء العراق وتقديم أدلّة ملموسة بأنّ الحياة ستكون أفضل... مما كانت عليه في ظل النظام السابق". وتابع التقرير ليذكر التأثير الموهن للعزائم للنهب الواسع النطاق الذي حدث في أعقاب سقوط صدام، وظهور المجموعات الإرهابية الانتهازية، والافتقار إلى "جهاز أمن داخلي فعال".

وذكر التقرير أيضاً، "في البيئة التي يكتنفها حالياً الغموض وانعدام اليقين والاستياء، توجد مخاطر من أن يصبح العنف مقبولاً بسرعة ومبرّراً في عقول قطاعات واسعة من السكان".

بعد ستة أسابيع، في 20 آب/أغسطس، لاحظ ذئب أرض آخر أنّ "التمرّد هو القضية الأمنية الضاغطة التي تواجهها سلطة الائتلاف المؤقّتة في العراق اليوم... ويتطلّب النجاح في مواجهة المتمرّدين والإرهابيين بذل جهد فوري وقوي من جانب الائتلاف. لقد أشعل تحرير العراق ثورة في أوساط الطائفة الشيعية. وهذه الثورة... ستكتسب زخماً. وسنواجه عنفاً وعدم استقرار في قلب مناطق الشيعة ما إن يتكشّف كل ذلك".

وأضاف بريمر إلى هذا التقييم تعليقه الخاص الذي يقول جزئياً: "لم يتضح لي على هذا المستوى من النزاع المتدنّي الحدّة، أو حتى إذا ارتفع، كيف يمكن أن يمحو ذلك مكاسبنا. باستطاعة التمرّد بالتاكيد أن يتحدّى أجزاء من برنامج إعادة الإعمار، وقد تحداها. لكن إعادة الإعمار تقدّمت على العموم... حتى في وجه هذا المستوى المنخفض من النزاع". وقد كتب بعض الصحافيين أنّنا

تردّدنا في تمرير تقاريرنا السلبية إلى أعلى مخافة أن تتسبّب برد فعل غير مرضٍ. وذلك هراء مطلق. لقد ذهبت جميعها إلى أكبر صنّاع السياسة. لم نمتنع عن تقديم أي شيء. وكانت التقارير الصادرة من الميدان في عهدي تنُّبئية بشكل ملحوظ، وقد تسرّب بعضها إلى وسائل الإعلام عن طريق متلقّيها بسرعة كبيرة.

دفع تسرّب هذه التقييمات الكئيبة إلى الصحافة بعض من في الإدارة إلى الاعتقاد بأنّ السي آي إيه تحاول تقويض مساعي الإدارة في العراق. وقد كان الواقع غير ذلك. فعلى الرغم من أنّ ذئاب الأرض كانت في الأصل وثائق يُحتفظ بها على نطاق ضيّق جداً، فإنّها أخذت توزّع مؤخّراً على نطاق أوسع. ومن المألوف اليوم أن تقرأ على المستويات العليا في وزارتي الخارجية والدفاع ومجلس الأمن القومي. ليس لدي أي فكرة عن مكان حدوث التسرّبات، لكن ليس لدي سبب للاعتقاد بأنّها حدثت في السي آي إيه.

أياً يكن من سرّب ذئاب الأرض فقد يكون مدفوعاً بالاعتقاد بأنّ تقييمات السي آي إيه مهمة وتستحقّ إذاعتها على الملأ، لكنّه قد يكون مدفوعاً أيضاً بالشعور الشائع على نطاق واسع في بعض أقسام الحكومة، بأنّ رجال السي آي إيه "لا يفهمون الأمر جيداً وليسوا مؤيّدين للبرنامج". فالتسريبات في النهاية هي أجهزة التفجير المرتجلة في الحرب القائمة داخل الدائرة السياسية في واشنطن.

أذكر أنّني سمعت، بعد تسرّب أوائل ذئاب الأرض، أنّ المسؤولين في مجلس الأمن القومي كانوا ينعتون كبير ضبّاطنا في العراق بأنّه "انهزامي". وقد تكرّر موضوع إطلاق النار على الرسول مراراً وتكراراً. لم يكن بالطبع أكثر من واقعي، وقد فعلنا ما بوسعنا للتحقّق من الاستماع إليه في جبهة الوطن. فبالإضافة إلى توزيع تقرير كبير ضبّاطنا الخطي، أحضرته أيضاً إلى المكتب البيضاوي، عندما عاد إلى واشنطن في تشرين الثاني/نوفمبر 2003، لكي يقدّم للرئيس تقييمه الصريح عن الوضع على الأرض. مع ذلك في وقت متأخّر مثل نيسان/أبريل 2004، عندما تبيّن أن الوضع لم يعد غامضاً، كان بريمر لا يزال يشكو من أنّ تقارير كبير ضبّاطنا "متشائمة صراحة". وكتب بريمر أنّ أحدث التقارير "يبدأ مثل القول التقليدي احفظ مؤخّرتك".

لم يكن كبير ضبّاطنا في بغداد صوتاً وحيداً في القفر. فقد أرسل لي بوب غرنيير تقريراً عن العراق في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2003، يقول، "الأوضاع الأمنية في وسط البلاد تنتقل من سيّئ إلى أسوأ". وإذا سُمح بتواصل الهجمات على قوات الائتلاف دون رادع، فإنّها تهدّد "بالتقسيم السياسي الفعلي للبلد". وفي تقرير آخر لي، كتب غرنيير، "من المهمّ التأكيد بأنّ تمرّد العرب السنّة مشكلة سياسية بالدرجة الأولى، وليست مشكلة عسكرية... لا يمكننا أن نعثر على كل من يعارضنا ونقتلهم، لا سيما إذا كان يمكن أن تزيد أعدادهم مع الوقت".

كنت أشعر بالتوتّر والقلق العميق من الرسائل المزعجة والمتسقة التي أتلقّاها من فريقي، فرأيت أنّ من واجبي الحرص على أن يحصل صنّاع السياسة على الحقيقة الواضحة غير المنمّقة كما نراها. عقدنا سلسلة من جلسات الإطلاع على مستوى عالٍ في غرفة اجتماعاتي، حيث أُبعد المساعدون والهواتف وأجهزة البلاك بيري عن المتلقّين. كانت جلسة الإطلاع الأولى لكوندي رايس وستيف هادلي والعديد من نوابهما الرئيسيين في مجلس الأمن القومي. أمضينا نحو ثلاث ساعات في الإطلاع والمناقشات. بدا أنّ هادلي على وجه الخصوص تلقّى الرسالة - أنّه ما لم نتمكّن من طمأنة عناصر مهمّة في طائفة العرب السنة، وإدخالهم في العملية السياسية، فإنّ نموّ التمرّد سيتواصل وسيقسم البلد في نهاية المطاف. طلب منّا إعداد خطة متكاملة نبين فيها كيف يمكن أن تستغلّ عناصر القوة الأميركية للتأكيد على هذا الجانب. فطلبت من بوب غرنيير إعدادها، وشرع مع آخرين في جمعها.

كانت الرسالة المهمة المقدّمة تتعلّق بحجم التحدي الذي نواجهه في العراق. وكانت المحلّلة التي قدّمت الإطلاع قد غطّت أعمال الجهاد لمدة تزيد على عشر سنوات. فلاحظت أنّ العراق يمثّل تقريباً الرقم تسعة عشر في سلسلة طويلة من الجهاد منذ الغزو السوفياتي لأفغانستان. وكثير من زعماء الفئات العراقية مهيّؤون للجهاد الأكبر الذي لم يبدؤوه بعد ضدّ الأميركيين في أراضي العرب. ولاحظت أنّ القاعدة طالما استغلّت أعمال الجهاد وأنّ هذا جاء بالضبط فيما تعاني هذه المنظمة من موقف يائس، وسيسمح لها ذلك بالبقاء على قيد الحياة والعودة.

يبدو أنّ الخبر انتشر لأنّنا تلقّينا بسرعة طلباً من نائب الرئيس لتقديم إطلاع مماثل. وأمضى هو وكبير موظفيه، سكوتر ليبي، والعديد من مساعديهما المقرّبين عدة ساعات معنا، يستمعون ويطرحون أسئلة عميقة.

كان تمرّد العرب السنّة، الذي بدأت تتضح هويته في صيف وخريف سنة 2003، في نظرنا مشكلة سياسية بالدرجة الأولى وليس مشكلة عسكرية. وفي حين أنّ العمليات العسكرية مهمة، فإنّها لن تكون فعّالة إلا كجزء من عملية سياسية عراقية، مصحوبة ببرنامج اقتصادي يقرّ بما هو واضح. كانت محافظات العراق تعاني من البطالة، ما يجعل أعداداً كبيرة من الشبان العاطلين عن العمل قابلين للتجنّد في التمرّد. وقد عملنا مع العسكريين على الاتصال بزعماء القبائل العراقية، ورجال الدين المعتدلين، ورجال الأعمال، والمهنيين، سعياً لتزويدهم بالأساس المالي لتوسيع نفوذهم واكتساب مناصرين سياسيين بنّائين. كان هناك من وجهة نظرنا ثلاثة عوامل حاسمة تمكّن من الوصول إلى الطائفة السنية وبدونها تكون فرص النجاح بعيدة ـ حدوث تحوّل في اجتثاث البعث، وإعادة قسم من الجيش على الأقل، والمساعدة الاقتصادية لوضع المال بسرعة بين أيدي العراقيين.

حقّقت وحداتنا العسكرية نجاحاً كبيراً بأموال إعادة الإعمار المتواضعة المتاحة أمامها. مع ذلك لم تكن الأموال المتاحة كافية، ولم يكن يمكن الحفاظ عليها بطريقة ذات مغزى للسماح لنا بالحصول على القوة الدافعة. فقد كانت غالبية مليارات الدولارات المتاحة للأميركيين في العراق مرتبطة بمشروعات طويلة الأجل تستهدف الإصلاح الهيكلي والتنمية الاقتصادية على المدى الطويل، وهي على الرغم من أهميتها على الورق، منفصلة عن الاحتياجات على الأرض. ونتيجة لذلك، انتهى بنا الأمر إلى التنازل عن جانب كبير من الفضاء السياسي إلى المتمرّدين.

لقد كان استمرار الإحساس بالعزلة في مناطق السنّة، والحل الكامل للجيش العراقي، وسياسة اجتثاث البعث الصارمة، والافتقار إلى الفرصة الاقتصادية أو التوجّه السياسي، بمثابة الوقود للتمرّد. وتوخيّاً للإنصاف، لا يمكننا القول إذا كان ائتلاف بعض هذه العوامل المساعدة معاً سيجعل مساعينا مع السنّة أكثر نجاحاً، لكن لم يطبّق أي منها.

لم تكن السي آي إيه وحيدة في نقل الرسالة الرهيبة. ففي 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2003، أسهم كولن باول من وزارة الخارجية بتقييم لا تقل كل أجزائه كآبة عن التقارير التي كنّا نقدّمها. فقد كتب، "بالنظر إلى تصاعد الاستياء الشعبي من الاحتلال، لا يمكننا المحافظة على ترتيب سلطة الائتلاف المؤقّتة الحالي طويلاً للسماح بإنجاز العملية المعقّدة لصياغة الدستور وإجراء انتخابات كاملة... إنّ العملية السياسية المقنعة التي تؤدي إلى انتقال السلطة المبكّر أمر حاسم في إخضاع التمرّد المتنامي الذي تواجهه قوات الائتلاف".

في ذلك اليوم نفسه، جاء تقييم آخر من السي آي إيه يحذّر من أنّ أعداداً متزايدة من العراقيين أصبحت مقتنعة بأنّ الائتلاف الذي تقوده الولايات المتحدة يمكن إخراجه من البلد وأنّها بدأت بالانضمام إلى صفوف التمرّد. حفز اجتماع تقييمنا مع رسالة باول البيت الأبيض على التحرّك: في اليوم التالي، 11 تشرين الثاني/نوفمبر، دعا الرئيس إلى اجتماع عاجل في غرفة الأوضاع في البيت الأبيض للاستماع من السي آي إيه إلى ما أصبح الآن إطلاعاً محسّناً جداً. كان ذلك يوم المحاربين القدامى، وهو يوم عطلة فدرالية، وكان عليّ أن تعقّب بعض أرفع محلّلينا، الذين كانوا يستمتعون بيوم عطلة نادر، وأن آخذهم إلى الاجتماع.

على الرغم من قصر وقت الإشعار، فقد جمع الرئيس حشداً كبيراً. وأنكر أنّه كان هناك نائب الرئيس، ووزيري الخارجية والدفاع، وكوندي رايس، وستيف هادلي، وريتشارد أرميتاج، وبول ولفويتز، وجيري بريمر الذي فاجأنا حضوره. وأحضرت معي جون مكلوغلن؛ وأحد أرفع ضباط العمليات لدينا، روب ريتشر؛ وغرنيير؛ وثلاثة من محلّلينا. قال الرئيس إنّه يريد معرفة ما هو الوضع الراهن في العراق. أشار دون رامسفيلد إلى السي آي إيه بسرعة. فبدأ ريتش هـ.، وهو أحد محلّلينا العسكريين الرئيسيين العراقيين، بتقديم الإطلاع ـ متأثّراً إلى حدّ كبير بالتقييم الذي أصدرناه في اليوم السابق. وفي وقت مبكّر من الإطلاع أشار إلى "التمرّد" المتواصل في العراق.

قاطعه رامسفيلد على الفور وسأل، "لماذا تدعوه تمرّداً"؟

قال ريتش، "سيدي، إنّ تعريف وزارة الدفاع للتمرّد هو..." ثم تابع ليسرد

الشروط الثلاثة الضرورية التي تتطلّبها وزارة الدفاع قبل التمكّن من استخدام مصطلح "تمرّد". والشروط الثلاثة متحقّقة في العراق.

كانت الرسالة التي خرجت من المكتب البيضاوي في ذلك اليوم، "لن يقدم أحد في هذه الإدارة على الإشارة إلى وجود تمرّد". والظاهر أنّ هذه الرسالة لم ترشح نزولاً، لأنّ الجنرال جون أبي زيد، قائد القيادة الوسطى في ذلك الوقت، وصف الانتفاضة الراهنة - بدقّة كبيرة - بأنّها تمرّد، ما أثار جزع بعض موظفي مجلس الأمن القومي.

في الإطلاع نفسه، وصفت محلّلة أخرى من السي آي إيه كيف أنّ العراق هو الأخير في سلسلة طويلة من أعمال الجهاد بالنسبة إلى الأصوليين الإسلاميين. وقالت، "إنّ العراق جاء في اللحظة المناسبة للقاعدة". فقد سمح لها بالاستفادة من ينابيع الدعم وإلهام حركة جهادية دائمة وجذب العراقيين إلى القتال. وهم يلقون المساعدة والتحريض من مسهّلين خبراء كنا قد واجهناهم سابقاً - في أفغانستان والبوسنة والشيشان، وسواها.

وأنهينا الإطلاع الرئاسي بمناشدة أخرى لاتخاذ التدابير التي تتعامل مع مخاوف السنّة، وتهيئ الظروف التي تمكّن رجالنا على الأرض من تنظيم معارضة محلية للذين يهاجمون القوات الأميركية وعناصر الأمن العراقية. لم نكن نعوّل على وجود جيري بريمر في الغرفة ليسمع مثل هذا الهجوم المباشر على السياسات التي نفّذها، لكن ما إن انتهينا، حتى التفت الرئيس فجأة إلى جيري: "ما قولك يا بريمر"؟

روى بريمر بشيء من التسليم كيف أنّه حاول أيضاً تحديد القادة العرب السنّة المسؤولين والقادرين. وقال إنّه لا يوجد أحد. كما أنّ الجيش العراقي حلّ نفسه، ولن يعود. أما بالنسبة إلى اجتثاث البعث، فإنّ قادة الشيعة الذين تعامل معهم لا يقلّ شعورهم المتعاطف معه، عن قوة شعور السنة ضدّه، وأنّهم لن يقبلوا التراجع عنه البتة. وكانت الرسالة هناك: ليس هناك ما يمكن عمله سوى متابعة المسيرة الراهنة.

في أواسط تشرين الثاني/نوفمبر 2003، أصبح من الواضح في عقول

العديدين أنّه لا بدّ من حدوث تغيير في العراق. فطلبت كوندي رايس من السفير روبرت بلاكول من موظفي مجلس الأمن القومي الذهاب إلى بغداد قبيل عيد الشكر. وطلب بلاكول من غرنيير مرافقته. وفي الطريق إلى الخارج، سأله غرنيير، "ما هو التفويض الذي تحمله"؟ قال بلاكول إنّ كوندي كلّفته بمحاولة إحداث بعض التغييرات وأنّه يريد أن يجري "حواراً سقراطياً" مع بريمر. لا أحد يريد أن يعطي بريمر أوامر محدّدة للتحرّك. ووفقاً لبلاكول، كانت رايس تشعر بأنّها لا تستطيع أن تأمر بإحداث التغييرات، لكنّها تريد من بلاكول أن يقود بريمر في الاتجاه الذي يعتقدان بوجوب اتباعه. ومن المكوّنات الرئيسية لذلك برنامج متكامل للاتصال بالسنّة، بما في ذلك شيء يتعلّق باجتثاث البعث ومزيد من الفعّالية في إعادة إنشاء الجيش العراقي. وفي أثناء تلك العملية، سيلتقي بلاكول مع المسؤولين البريطانيين والأميركيين الكبار في سلطة الائتلاف المؤقّتة، ومع عدد من المنسّقين في المحافظات، ومع كبار المسؤولين العسكريين في الميدان.

في طريق العودة، اتفق بلاكول وغرنيير على أنّ سلطة الائتلاف المؤقّتة عاجزة أساساً؛ وأنّها بتكوينها الحالي لن تكون راغبة في القيام بما يلزم ولا قادرة على ذلك. وأجمل بلاكول مشاعره أمام غرنيير: "الأمل الوحيد الذي لدينا هو أنتم، السي آي إيه، والعسكريون المنتشرون. لذا يعود الأمر إليكم لحل هذه المسألة والقيام بما تستطيعون". ووفقاً لغرنيير، عاد بلاكول وكتب تقريراً كئيباً عن الرحلة إلى رايس.

كانت مساعينا لتشكيل هيئة حاكمة عراقية ذات مصداقية لا تقل عبثية عن ذلك، أو بدا الأمر كذلك. في أفغانستان، بدأنا من الأرض صعوداً، وسمحنا للمجموعات السياسية المختلفة بإضفاء الشرعية على نفسها، ثم تقدّمنا نحو حكومة تمثيلية مركزية. أما في العراق فقد كانت العملية مغايرة تماماً. لم نعقد البتة مؤتمراً مماثلاً لمجلس اللويا جيرغا الأفغاني الذي أفرز قائداً، حامد قرضاي، يتّحد حوله البلد. وبدلاً من ذلك قرّرنا أنّنا نحن من سيضفي الشرعية على العراقيين. لقد ربحنا الحرب، ولدينا البنادق والدبّابات، والجنود، والقوة الجوية. كنّا مسؤولين، ونعرف ما هو الأفضل. لكن للأسف، كان العديدون في الحكومة الأميركية مقتنعين أنّ من الأفضل إنشاء حكومة عراقية برئاسة أحمد الجلبي.

في اجتماع آخر في أيار/مايو 2003، قال أحد ضباطنا إنّه يعتقد أنّ من غير الحكمة للولايات المتحدة أن تحاول تعيين الجلبي أو سواه كقائد عراقي جديد. فسألت كوندي رايس لماذا. قال الضابط، "لا يوجد في العراق ماء ولا كهرباء، والبطالة مرتفعة. وسيُنظر إلى من نحاول تنصيبه على أنّه المسؤول عن كل ذلك ويفشل". مدّ ستيف هادلي يده وربّت على ركبة الضابط. قال، "كنت أفكّر كذلك ذات يوم، لكن تعلّمت بشكل مختلف أنّ الأمور لا تسير بتلك الطريقة".

في بعض الأحيان كان اسم الجلبي يغيب عن النقاش بشكل غريب، على الرغم من اتضاح وجوده في ذهن الجميع. كنّا نجلس في اجتماعات البيت الأبيض ونعبّر عن الأمل بظهور قائد عراقي قوي يوحّد الشعب، وكان بوسعك معرفة أنّ اسماً واحداً يدور في خلد العديدين في الغرفة، لكن لا يذكره أحد. كان لديك انطباع بأنّ ممثّلي مكتب نائب الرئيس ووزارة الدفاع يخطّون اسم الجلبي مراراً وتكراراً في ملاحظاتهم، مثل فتيات المدارس عند الحبّ الأول. وفي أحيان أخرى يكون الترويج للجلبي شديداً جداً، وكذا معارضتنا لفرضه على العراق، بحيث إنّني أبلغت رجالي في النهاية أن يتخلّوا عن هذا الموضوع. وأنكر أنّني قلت في أحد الاجتماعات على مستوى كبار العاملين، "إنّهم جميعاً يعرفون رأينا به. وهو الآن في العراق. فإما أن ينجح أو لا ينجح، لكن على العراقيين أن يتخذوا هذا القرار بأنفسهم".

كان رأيي أنّ أداء الجلبي لن يكون جيداً جداً، وتبيّن في النهاية أنّني مصيب. ففي الانتخابات النيابية التي عقدت في النهاية، لم يحصل حزبه على أصوات ولم يفز بأي مقعد. لكن في ذلك الوقت، كنّا قد اعتدنا كثيراً على الخلاف السياسي في العراق.

كافح الائتلاف للتوصّل إلى حكومة عراقية، وحاولت السي آي إيه المساعدة. في مناقشات ما قبل الحرب بشأن سلطات ما بعدها، سعينا إلى الحصول على إذن بالمساعدة في تحديد الشخصيات السياسية العراقية الوليدة التي يمكن أن تنشئ حكومة ديمقراطية جديدة. كنّا نريد لعب دور تولّته الوكالة في العديد من البلدان الأخرى على مرّ السنين، فطلبنا الحصول على صلاحيات للعمل مع القبائل العراقية لإشراكها في العملية السياسية. لكن في هذه المرة

ظهر تردّد في السماح لنا بلعب ذلك الدور. ولم تتضح لي الأسباب تماماً، لكن بعض عناصر الإدارة كانت قلقة بشكل واضح من أنّ العداوة القديمة بين الوكالة والمؤتمر الوطني العراقي يمكن أن تقف في طريق التقدّم السياسي للجلبي.

نقل إلي أنّ اجتماعات سلطة الائتلاف المؤقّتة مع القادة العراقيين كانت تتخذ نبرة متسلّطة ومتعالية، وتميل إلى إعطاء المحاضرات لا المناقشات. وفيما تواصل الوضع الأمني في الخروج عن السيطرة، أصبح القادة المحتملون في المستقبل من بين العراقيين متردّدين في التقدّم إلى الأمام.

كانت جهود بناء جيش عراقي وقوة أمنية تسير بشكل سيّئ، لكن المسؤولين في سلطة الائتلاف المؤقّتة واصلوا التظاهر بأنّ الأمور تسير على ما يرام هنا أيضاً، كما لو أنّ التمنّي يمكن أن يجعل الأمور كذلك. في إحدى المراحل، عندما قدم كولن باول إلى المنطقة للاطلاع على الأوضاع، انتحى به كبير ضباط السي آي إيه جانباً وقال إنّ المعلومات المقدّمة عن معدّات الجيش العراقي الجديدة والوحدات المنشورة مبالغ فيها. فقال له باول، "يمكنني أن أرى ذلك يا بني. صدّقني أنّني أعرف ما هو اللواء عندما أراه".

وحاولت السي آي إيه أيضاً المساعدة على الجبهة السياسية ـ فكانت تجتمع بالمعارضة دائماً. أنشأنا برنامجاً مع بعض شيوخ العشائر السنّة نتبادل فيه المساعدة الإنسانية مقابل تعاونهم، لكنّ بريمر رفض دعمه. وقال أحد الأشخاص مشيراً إلى شيوخ العشائر، "إنّكم تتعاملون مع رجال السي آي إيه". وفي مناسبة أخرى أعدّت السي آي إيه اجتماعاً في المنطقة الخضراء مع عدد من زعماء السنّة لإقناعهم بالحكومة الجديدة. وأخبرني أحد ضباطي لاحقاً أنّ بريمر دخل غرفة الاجتماعات حيث كانوا مجتمعين، وألقى كلمة توبيخية استمرّت عشرين دقيقة ثم خرج ثانية. غضب السنّة، وفقدنا الاتصال بنصفهم في أعقاب ذلك.

في مناسبة أخرى، رتّب كبير ضباطنا على الأرض اجتماعاً مع خمسة وسبعين ضابطاً عراقياً كبيراً سابقاً. وكان الهدف بالنسبة إليهم أن يفتحوا حواراً مع الجنرال ريك سانشيز، قائد القوات الأميركية في العراق. وكان يفترض في الاجتماع أن يكون خطوة أولى محتملة نحو حكومة مؤقّتة، حتى إذا لم يكن أحد

من الضباط السابقين سيشارك فيها. وفي اللحظة الأخيرة، طلب بريمر من سانشيز عدم الحضور. قال، "لن نتحاور مع العدو".

في أيار/مايو 2004، كانت سلطة الائتلاف المؤقّتة تحاول إقناع الدكتور إياد علاوي، وهو جرّاح أعصاب عراقي بارز ورئيس جبهة التوافق الوطني العراقي، بالموافقة على منصب وزير الدفاع في الحكومة المؤقّتة الجديدة. وعلاوي من الشيعة، وكان عضواً في حزب البعث لكنّه خرج على صدام. وفي سنة 1978، فيما كان مقيماً في لندن، هاجمه أحد رجال صدام هو وزوجته في بيته بفأس. وفي أواسط التسعينيات (1990نات) كان ناشطاً في جهود فاشلة للإطاحة بصدام.

اجتمعت بعلاوي عدة مرات من قبل، في واشنطن ولندن. ولم يكن أحدنا يعرف الآخر جيداً، لكنّني كمدير للاستخبارات المركزية، كنت المستفيد من كل الثقة والنية الحسنة التي أقامتها السي آي إيه معه ومع التوافق الوطني العراقي على مر السنين. ولذلك السبب طُلب مني الاجتماع بعلاوي لحثّه على قبول العرض بأن يصبح وزيراً للدفاع.

اجتمعنا في غرفة بأحد فنادق عمّان، كلانا فقط. كانت التعليمات التي لدي أن أكون قوياً معه لإفهامه أنّ عليه القيام بذلك، لكنّني أعرف علاوي. وأعرف ما عانى منه وما خاطر به، وأعرف بأنّني لن أتمكّن من إبلاغه ماذا يجب عليه أن يفعل. وليست تلك طريقة التعامل مع اجتماع كهذا على أي حال. لذا بدلاً من ذلك، قصدت أن أدعه يتحدّث وأستمع إليه وهو يعبّر عن إحباطاته، وذلك ما فعله.

تبيّن أنّ علاوي لا يقيم وزناً كبيراً لسلطة الائتلاف المؤقّتة. وقال إنّه فوتح بمنصب وزير الدفاع، لكن لم يبلغه أحد ماذا يعني ذلك. وخلاصة القول إنّه لم موقناً إذا كان سيشارك في أي شيء كهذا، لأنّه يدرك أنّ احتمال عدم نجاح الحكومة المؤقّتة كبير.

انتظرت حتى نفّس عما في داخله قبل أن أدلي بملاحظاتي. قلت، "لا أستطيع أن أقول لك إنّ عليك أن تقبل ذلك المنصب يا إياد، لكن أقول لك إنّ عليك

أن تنظر فيه بعناية. إذا لم يتقدّم الرجال الأخيار مثلك لشغل المناصب المهمة، فلا أمل للعراق".

أجاب، "جورج، لا يمكنني أن أحمل أحداً في سلطة الائتلاف المؤقّتة على إبلاغي ما هي واجبات وزير الدفاع ـ ما هي صلاحياته، وما هي حدوده. كيف أقبل منصباً لا يصفه لي أحد"؟

وعدت بأن أطلب من أحدهم تزويده بالتفاصيل. وعندما انتهى الاجتماع، التقطت الهاتف واتصلت بستيف هادلي في واشنطن. قلت، "ستيف، هذا الرجل معتدّ بنفسه. ولم يقدّم إليه أحد شيئاً عماً ينتظر منه. عليك أن تطلب من أحد الاتصال به وشرح العملية ـ لا تحاول فقط إبلاغه بما عليه القيام به. اسأله كيف يمكننا الوصول إلى حيث علينا الذهاب. فإعطاء الأوامر على طريقة رجال العم سام لن ينجح".

لا بدّ أن الرسالة وصلت، إذ عندما عاد علاوي إلى العراق بدأت بعض المعلومات التي كان يبحث عنها عن رؤية سلطة الائتلاف المؤقّتة بالتدفّق عليه. وسرعان ما اهتمّ بالأمر بحيث اجتمع بعدد من القادة العراقيين الآخرين وتباحث معهم في الخطوات التالية. ثم عرفت بعد ذلك أنّ علاوي أبلغ بريمر أنّه غير مهتمّ بمنصب وزير الدفاع. غير أنّه يرغب في قبول منصب رئيس الوزراء في الحكومة المؤقتة. وتبيّن أنّ علاوي تمكّن من حشد تأييد عدد كبير من القادة العراقيين الآخرين.

كان ردّ فعلي الأول عندما سمعت الأخبار: عظيم! على الرغم من أنّني لم أكن واثقاً من أنّ علاوي هو الرجل المناسب لذلك المنصب ـ إذا كان بعثي سابق ومغترب شيعي باستطاعته أن يقود الائتلاف بفعّالية ـ فإنّ النقطة الأهم بالنسبة إلي هي أنّ العراقيين بدؤوا من تلقاء أنفسهم يضفون الشرعية على حكومتهم الآتية. لكن بدلاً من النظر إلى ذلك على أنّه أمر طيّب ـ أخيراً بعض الوحدة والقيادة المصنوعة محلياً ـ نظر العديد في واشنطن إلى بروز علاوي بأنّه مؤامرة من السي آي إيه. وعلى الفور تقريباً، أمر بريمر كبير ضباطنا في بغداد بالنأي بنفسه عن علاوي، وهو الرجل الذي طُلب منا قبل أيام الاجتماع به لحثّه على الانخراط أكثر في العملية السياسية.

كان إياد علاوي ولا يزال شديد الاستقلالية ولا يرضى أن يتبع أحداً. كان

يعرف بلده، ويعرف زملاءه، وربما كانت لديه أفضل الفرص لإحلال النظام محل الفوضى التي يتخبّط فيها العراق. وفي النهاية كان عليه أن يحارب العديد من الخصوم الطائفيين. وتبيّن أن القتال صعب جداً. وأعتقد أن ما حصل خسارة. لكن يمكن قول ذلك ايضاً عن العراق على العموم.

لعل أكبر خيبات الأمل في عراق ما بعد الحرب هو محاولة بناء الجيش العراقي. فعندما تولى علاوي منصب رئيس الوزراء في الحكومة العراقية المؤقّتة في حزيران/يونيو 2004، كان واضحاً أن مساعي التدريب تسير بشكل رديء. وعلى الرغم من تخريج وحدات بحجم الكتائب، فإنّ انضباطها ضعيف، وغالباً ما كانت تذوب عند القتال. وبدأ الضباط العسكريون الأميركيون الكبار يتحدّثون بكآبة عن أنّ المشكلة ليست التدريب الأميركي بل القيادة العراقية. ولم يكن ذلك مفاجأة لبعض الأشخاص. فقد كان اللواء الشهواني يشكو بصوت مرتفع، أمام مسؤولين كبار في البيت الأبيض، من أنّ مسعى التدريب الأميركي يعاني من عيب عميق. فقد قال إنّ الجيوش تُبنى من أعلى إلى أسفل. عليكم البدء بقائد محترم يمكنه أن يجمع أركان فرق كفوئين. ثم يمكن تشكيل أركان الألوية والكتائب والوحدات التابعة لها. وطالما كان الجيش العراقي يستند إلى هذه الروابط الشخصية من الولاء والثقة. وقال الشهواني إنّ الولايات المتحدة لا تبني جيشاً؛ بل تدرّب سلسلة من الميليشيات، دون أي قدرات لوجستية ودعم محلي، ودون قيادة محترمة فوق مستوى الكتائب، ودون قيادة وسيطرة عراقية. وكعلاج لذلك، اقترح الشهواني أن يقوم هو وآخرون بتحديد عدد من الضباط العراقيين المحترمين والتدقيق فيهم، ثم استدعائهم لإعادة تشكيل الفرق "الإقليمية" التقليدية الخمس التي تكوّن الجيش العراقي. وأن يعهد إليهم بتشكيل أركانهم، ثم إدخال الوحدات التي يدرّبها الأميركيون في هيكل قيادي متماسك على مستوى الفرقة. وبهذه الطريقة تستطيع الحكومة العراقية المؤقتة إعادة بناء مؤسسة وطنية جامعة في خدمة دولة موحّدة.

وصلت الأخبار بأنّ هذا ما يعتزم رئيس الوزراء علاوي القيام به. فتوجه على الفور وفد من وزارة الدفاع بقيادة بول ولفويتز إلى بغداد للاجتماع بعلاوي. وعندما شرح لهم خطته، استمعوا بتهذيب ثم سألوا كيف ينوي تمويل ذلك. كان

من الواضح أنّ وزارة الدفاع لن تموّله، وأنّها ستواصل تدريب الكتائب التي تعتمد على الدعم الأميركي الكامل.

ثمة العديد من الالتواءات الغريبة في قصة العراق، لكن ليس فيها أغرب من التصرّفات المسرحية لأحمد الجلبي. ففي أثناء إلقاء خطاب الرئيس بوش عن حالة الاتحاد في 20 كانون الثاني/يناير 2004، مُنح الجلبي مقعداً شرفياً إلى جانب السيّدة الأولى. وبعد عدّة أسابيع نُقل عنه في صحيفة "ديلي تلغراف" البريطانية قوله إنّه والمؤتمر الوطني العراقي كانوا "أبطالاً في الخطأ" وأنّه ليس لديه هواجس بشأن المعلومات التي مرّرها إلى الحكومة الأميركية، إذ إنّ منظّمته "نجحت تماماً" في تحقيق ما أرادته، وهو إزاحة صدام حسين. وفي آذار/مارس ظهر في برنامج "60 دقيقة" الذي يعرض على محطة سي بي إس ولام الاستخبارات الأميركية لأنّها لم تقم بعملها جيداً في التدقيق بالمعلومات الخاطئة التي كانت **منظّمته** تروّجها.

سألني الرئيس في أحد اجتماعات البيت الأبيض في ذلك الربيع، "ما الذي دها الجلبي؟ هل يعمل لصالحك"؟ ردّ روب ريتش، وكان يرافقني في الاجتماع، "لا يا سيدي، أعتقد أنّه يعمل لوزارة الدفاع". توجّهت كل الأنظار ناحية دون رامسفليد. فقال، "عليّ أن أدقّق في وضعه". وجلس وكيل وزارته للاستخبارات، ستيف كامبون، صامتاً. فقال الرئيس بجفاء، "أعتقد أنّه يجب ألا يعمل معنا".

بعد عدة أسابيع أثار الرئيس القضية ثانية، فسأل، "ماذا عن الجلبي"؟ قال بول ولفويتز، "للجلبي علاقة مع وكالة الاستخبارات الدفاعية وهو يقدّم معلومات تنقذ أرواح الأميركيين. وتستطيع السي آي إيه توكيد ذلك". التفت الرئيس إلينا فقال ريتش، "لا أعرف شيئاً عن هذه المعلومات، سيدي الرئيس". نظر الرئيس إلى كوندي رايس وقال، "أريد رفع الجلبي عن جدول الرواتب".

في اجتماع لاحق برئاسة كوندي رايس، أكّدت وكالة الاستخبارات الدفاعية أنّها تدفع للمؤتمر الوطني العراقي 350،000 دولار شهرياً مقابل الخدمات التي تقدّمها في بغداد. كنّا نعلم أنّ ميليشيا المؤتمر الوطني العراقي المسلّحة استولت على آلاف المستندات العائدة إلى نظام صدام وكانت تقدّمها ببطء إلى الحكومة الأميركية. ولا أعرف بعيداً عن ذلك ما الذي كان يحصل عليه البنتاغون مقابل

الأموال. لكن تواصل بطريقة ما تجاهل تعليمات الرئيس بوقف ذلك الترتيب.

في ذلك الوقت تقريباً تلقينا معلومات موثوقة بأنّ الجلبي يوصل معلومات سرية حساسة إلى الإيرانيين. كان يجب أن تكون تلك القشة التي تقصم ظهر البعير - لكن لا ينتهي شيء مع الجلبي. أمرت سلطة الائتلاف المؤقّتة بالإغارة على مكاتبه. وزعم الجلبي لاحقاً أنّ السي آي إيه تقف وراء مؤامرة لتدميره. والحقيقة أنّنا لم نعلم عن الغارة إلا بعد وقوعها. أخيراً في أيار/مايو 2004، تمّ إنهاء عقد الخدمات الموقّع بين المؤتمر الوطني العراقي ووكالة الاستخبارات الدفاعية. اتهم الجلبي بكل أنواع الأفعال المنافية للقانون، لكن لم تؤدّ هذه التهم إلى شيء. وفي انتخابات كانون الأول/ديسمبر 2005، حصل حزب الجلبي على نحو 0,5 بالمئة من الأصوات ولم يفز بأي مقعد في البرلمان.

المأساة الحقيقية للعراق أنّه ما كان يجب أن تجري الأمور على هذا النحو. لا يمكنني أن أبدأ القول بوضوح مطلق كيف كان يمكن أن تنجح الأمور، لكن علي الاعتقاد بأنّنا لو كنّا أكثر حرصاً على عدم تنفير قطاعات بأكملها من الشعب والنخب العراقية؛ ولو كنّا أنكى منذ البداية؛ ولو فكّرنا في إعادة الإعمار من منظور مقدار الأموال التي يمكننا وضعها في أيادي الشعب بحيث يعلمون أنّ لديهم دخلاً ثابتاً؛ ولو توصّلنا إلى طريقة تسمح للعراقيين بأن يعرفوا أنّ لديهم دوراً بالفعل في تحديد مستقبلهم يتجاوز الكلام، دوراً يرون أنّه ينفّذ عملياً على الأرض - لكنّا أفضل حالاً بكثير اليوم.

لا شكّ في أنّنا لن نرجع البتة إلى العراق القديم. فالسنّة لن يشغلوا المناصب المميّزة التي تمتّعوا بها ذات يوم. وقد ساندنا زيادة القوة الشيعية ولم نسمح بتشكيل أي بديل سنّي مماثل.

عندما تقرّر الذهاب بالبلاد إلى الحرب، عليك ألا تعرف فقط أنّ بوسعك إلحاق الهزيمة بالعدوّ عسكرياً، وإنّما يجب أن يكون لديك خطة واضحة جداً تتيح لك المحافظة على السلام. لم يكن هناك أي شكّ في أنّنا سنهزم الجيش العراقي. لكن لم يكن لدينا عملية متكاملة ومفتوحة في واشنطن منظّمة لحفظ السلام، ولم يكن لدينا وحدة في الهدف والموارد على الأرض. وببساطة، لم يؤدّ مجلس الأمن القومي عمله.

في وقت مبكّر يرجع إلى خريف 2003، اتضح أنّ استراتيجيتنا السياسية والاقتصادية لا تعمل بنجاح. كانت البيانات متوافرة والاتجاهات واضحة. فقد كان المسؤولون عن السياسة الأميركية يعملون في دائرة مغلقة. وكان يتمّ تجاهل الأخبار السيّئة. كما استبعدت تقاريرنا اللاحقة - التقارير التي ثبتت في النهاية دقّة توقّعاتها لما يجري على الأرض. لكن لم يتمّ عمل الكثير لإجراء التعديلات اللازمة لتجنّب الوقوف عاجزين أمام تنامي التمرّد المحلي. وقد ألقي عبء كبير على العسكريين للتعامل مع مشكلات لا يمكن أن تحل من جذورها باستخدام مزيد من القوة العسكرية. فليس بوسعنا إخضاع بلد بأكمله لأنّنا لا نريد البقاء فيه.

على الرغم من عواقب القرارات المتعلّقة باجتثاث البعث أو حل الجيش، وعدم القدرة على استخدام مليارات الدولارات المتاحة لنا في تنفيذ استراتيجية يمكن أن تنجح، فإنّه لم يبذل الكثير لتغيير المسار. ومن السهل، على طريقة واشنطن، إلقاء اللوم على بريمر، وهو الذي أفنى سنة من حياته في الخدمة في ظروف صعبة، وكان يعمل ضمن تسلسل قيادي. لكن الفشل كان مقدّراً عليه من شتى الوجوه.

لم يُخدم الرئيس بشكل جيد لأنّ مجلس الأمن القومي أصبح كثير المجاملة لاستراتيجية ما بعد الحرب التي لم تكن ناجحة. لم يكن ذلك وقت "التحاور السقراطي" مع جيري بريمر. فقد أنشئ مجلس الأمن القومي في سنة 1947 لفرض مناقشة قضايا السياسة المهمة وتطويرها واتخاذ قرار بشأنها. لكن مجلس الأمن القومي لم يؤدّ دوره في هذه الحالة. تجنّب الدوس بقوّة على الفرامل لفرض مناقشة البنتاغون وسواه ممن يحتاج إليه لمواجهة الوضع المتردّي. لكن بإرسال بوب بلاكول للتحادث مع بريمر، استبدل مجلس الأمن القومي الفشل المحتّم بعملية مختبرة على مرّ الوقت.

العنصر الحاسم الناقص هو الحكومة العراقية التي تستطيع مساعدتنا. لقد قرّرنا بدلاً من ذلك أن يدير الأميركيون العراق. ربما نجح ذلك في الحرب العالمية الثانية، بعد أن حارب العالم بأكمله ألمانيا النازية عدّة سنوات. لكن ذلك لن ينجح في إطار الشرق الأوسط، مثلما لم ينجح الاحتلال الفرنسي للجزائر. وبدا الأمر للعرب كأنّه احتلال مقابل التحرير. لقد استبعدنا قدرة العراقيين على السيطرة على مستقبلهم. لذا فإنّنا نكافح منذ ذلك الوقت.

الفصل الرابع والعشرون

ست عشرة كلمة

"لدينا مشكلة يا كوندي".

كانت مستشارة الأمن القومي تكره أن أقول لها ذلك، لكن ليس بقدر ما أكره أن أقوله. غير أنّ عملي يتطلّب للأسف أن أقول هذه الكلمات أحياناً.

الآن في أواسط حزيران/يونيو، كنت مضطراً إلى استخدامها ثانية. اتصلت بها لأخبرها أنّه حان الوقت ـ تأخّر في الواقع ـ لكي نعترف جميعاً بأنّ بعض اللغة الواردة في خطاب الرئيس عن حالة الاتحاد قبل ستة أشهر كان يجب ألا تُستعمل. وكانت الكلمات المعنية: "علمت الحكومة البريطانية أنّ صدام حسين سعى مؤخّراً للحصول على كميات كبيرة من اليورانيوم من إفريقيا". أحدثت تلك الكلمات عاصفة من الاحتجاج لاحقاً، لكنّها لم تكد تُلحظ في وقت الخطاب عن حالة الاتحاد.

بدأت هذه القصة يوم السبت في 5 تشرين الأول/أكتوبر 2002. كنت أعمل في مكتبي عندما قدم عدد من أركاني ليقولوا إنّهم يواجهون مشكلة في إقناع البيت الأبيض بإزالة نص من الخطاب الذي يريد الرئيس إلقاءه في سنسيناتي. وقد أكّدت المسوّدة السادسة للخطاب أنّ نظام صدام "ضُبِط محاولاً شراء ما يصل إلى 500 طن من أكسيد اليورانيوم من مصادر في إفريقيا ـ وهو مكوّن أساسي لعملية التخصيب". قال أركاني إنّهم لا يستطيعون من الناحية التحليلية دعم هذه المقولة. كان الخلاف مألوفاً لدي لأنّني شهدت أمام الكونغرس قبل يوم بشأن هذه المسألة. التقطت الهاتف واتصلت بستيف هادلي. وكان حديثنا قصيراً ومباشراً. قلت، "احذفها يا ستيف"، وأبلغته أنّه لا يريد أن يكون الرئيس "شاهداً على الواقعة" في هذه القضية. الوقائع مشكوك فيها كثيراً.

أتبع مساعدي التنفيذي ذلك بمذكّرة إلى كاتب الخطاب وهادلي يؤكّد فيها مخاوفنا. وقالت جزئياً: "أزل الجملة [المتعلّقة بمحاولة صدام شراء أكسيد اليورانيوم] لأنّ الكمية مختلف عليها وثمة جدال فيما إذا كان يمكن الحصول عليها [أكسيد اليورانيوم] من المصدر. أبلغنا الكونغرس بأنّ البريطانيين بالغوا في القضية. أخيراً العراقيون يمتلكون بالفعل 550 طناً من أكسيد اليورانيوم في مخزوناتهم".

أزال البيت الأبيض النص، لكن في اليوم التالي، الأحد، أرسل أحد كبار محلّلينا مذكرة أخرى إلى 1600 جادة بنسلفانيا يقدم فيها مزيداً من الإيضاحات عن سبب اعتقاد السي آي إيه بوجوب ألا يذكر الرئيس تلك الكلمات. وجاء في قسم من المذكّرة:

> **مزيد عن الأسباب لماذا نوصي بشطب الجملة عن شراء [صدام] أكسيد اليورانيوم من إفريقيا: ثمة ثلاث نقاط (1) الدليل ضعيف. فأحد المنجمين اللذين تذكرهما المصادر كموقع لأكسيد اليورانيوم غارق بالفيضان. والمنجم الآخر الذي ذكره المصدر خاضع لسيطرة السلطات الفرنسية. (2) الشراء ليس مهماً جداً لطموحات العراق النووية لأنّ العراقيين يمتلكون بالفعل مخزوناً كبيراً من أكسيد اليورانيوم. (3) أطلعنا الكونغرس على النقطتين الأولى والثانية قائلين إنّ قصة إفريقيا مبالغ فيها وأنّها واحدة من قضيتين نختلف فيهما مع البريطانيين.**

يوجد بأسفل المذكّرة ملاحظة بخط اليد من مايك مورل: "أرسلت إلى البيت الأبيض (رايس، هادلي، غيرسون)". (كان مايك غيرسون في ذلك الوقت كبير كتاب خطابات البيت الأبيض). وعلى الرغم من كل ذلك، عادت قصة راسب اليورانيوم الإفريقي إلى الظهور بعد ثلاثة أشهر، في خطاب الرئيس عن حالة الاتحاد في سنة 2003.

وبفضل بعض أخبار الصحافة، أثار إدخال هذه الكلمات الخاطئ في خطاب حالة الاتحاد ضجّة. التقطت سماعة الهاتف MLP، وهو هاتف كبير أبيض "مؤمّن" يمكن عبره مناقشة المعلومات شديدة السرية دون الخوف من أن تعترض. إذا ضغطت على الرقم 1، يمكنني أن أتحدث مع الرئيس؛ وإذا ضغطت

رقماً آخر، أتحدّث مع وزير الدفاع، أو وزير الخارجية، أو كما فعلت في هذا اليوم، مع مستشارة الأمن القومي.

كنت أتصل من مكتبي في الطبقة السابعة من مقر قيادة السي آي إيه. والمكتب لم يتغيّر كثيراً في الأربعين سنة منذ افتتاح المبنى، باستثناء إضافة مبتكرات تكنولوجية مثل MLP: فهو مبطّن بالخشب من ثلاثة جوانب، مع نوافذ طويلة تمتدّ من الأرض إلى السقف تطل على الأشجار على طول نهر بوتومك باتجاه ميرلند ومقاطعة كولومبيا.

استند بحث صدام عن يورانيوم إفريقي إلى معلومات استخبارية مشكوك بصحتها. والحقيقة أنّ الحجة التي توحي بأنّ صداماً كان يعيد إنشاء برنامج الأسلحة النووية أضعف من الأدلة التي توحي بأنّه كان يعمل على الأسلحة الكيمياوية والبيولوجية. لكن رؤية طاغية مثل صدام يضع يديه على أسلحة نووية كانت باعثة على الحركة. وقد وفّرت الفكرة صورة لا يمكن مقاومتها استغلّها كتاب الخطابات والناطقون الرسميون والسياسيون.

ذكر تقدير الاستخبارات القومي الذي أصدرناه أنّ من غير المرجّح أن يمتلك صدام أسلحة نووية قبل نهاية العقد. لكنّه ذكر أيضاً أنّه إذا قدّم له أحدهم مادة شطورة، فبإمكانه الحصول على السلاح في وقت أبكر بكثير. وإذا كان صدام يهرّب اليورانيوم، فإنّ ذلك يعني أنّ عليه تخصيبه بمفرده.

لم تكن القضية تافهة - حتى إذا كانت معلومة محاولاته المفترضة للحصول على اليورانيوم المناسب للتخصيب ليست قوية جداً. كان الزعم يستحق الاستقصاء. غير أنّه استناداً إلى ما وجدناه، لم تكن تستحقّ إدخالها في خطاب رئاسي.

عندما تحدّث الرئيس بوش أمام جلسة مشتركة للكونغرس في 28 كانون الثاني/يناير 2003، لم تلقَ تلك الكلمات القليلة الواردة قرب نهاية الخطاب اهتماماً كبيراً من معظم الأشخاص. لكن في ذلك الوقت لم أنتبه إليها على الإطلاق. فقد كنت في البيت نائماً. لن تجد كثيراً من المسؤولين في واشنطن يعترفون بعدم مشاهدة أهم خطاب سياسي في السنة، لكنّني كنت منهكاً من خمسة عشر شهراً

متواصلاً من العمل والقلق منذ مأساة 11/9. وبصراحة أيضاً، كنت أشعر بالارتياح لأنّني لم أعد مضطراً لحضور المناسبات الطقوسية مثل خطاب حالة الاتحاد، خلافاً لما كان عليه الحال في إدارة كلينتون حيث كان منصبي يحظى بمكانة حكومية.

بالإضافة إلى التعامل مع مجموعة مختلفة من قرارات مكافحة الإرهاب الصعبة في الأسابيع القليلة الماضية، كنت أتعامل أيضاً مع بعض الصراعات السياسية بشأن مركز التهديد الإرهابي المتكامل الذي يعتزم الرئيس الإعلان عن إنشائه في خطابه. كان هذا المركز الذي تطوّر لاحقاً ليصبح المركز القومي لمكافحة الإرهاب يثير كثيراً من الخلاف داخل أجهزة الاستخبارات. فقد كانت خطة الرئيس تقضي بنزع أجزاء من السي آي إيه والإف بي آي ووزارة الأمن الداخلي لإنشاء هذا الكيان الجديد. ولم يكن من الواضح من سيكون مسؤولاً عن مركز التهديد الإرهابي المتكامل، أو من سيختار قيادته، أو ما هي الوظائف التي ستفقدها الهيئات المختلفة. (إذا كنت تريد إثارة وكر الدبابير في واشنطن، حاول أن تنزع المسؤولية من الهيئات الفخورة بنفسها).

كان التخطيط للخطوة محاطاً بسرية شديدة، لذا فإنّ الإعلان عنه في خطاب حالة الاتحاد سيكون خبراً جديداً. وقد جعلت السرية التي يقوم عليها الفاعلين البيروقراطيين يشعرون بمزيد من الارتياب. وكان علي أن أهدّئ الأعصاب المتوتّرة للعديد من نوابي الكبار الذين كانوا يخشون من أن تؤدّي خسارة العاملين بانتقالهم إلى مركز التهديد الإرهابي المتكامل إلى جعل مؤسساتهم عديمة الفعّالية.

بعد ستة أسابيع حدثت موجة وجيزة من الاهتمام عندما حدّدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنّ بعض الوثائق التي سلّمتها لها الولايات المتحدة بخصوص الاتهامات باهتمام العراق بيورانيوم النيجر مزوّرة. لكنّ التقرير جاء قبيل بدء حرب العراق، وتاهت القضية وسط الجلبة. كان السيف قد سبق العذل، ولم يثر كثير من الجدال بشأن المعلومات الاستخبارية التي يقوم عليها.

هبّت عاصفة ثانوية ثانية في أيار/مايو عندما كتب الصحفي في "نيويورك تايمز" نيكولاس كريستوف أنّ مبعوثاً أميركياً أرسل إلى النيجر وقدّم تقريراً إلى

السي آي إيه ووزارة الخارجية، يكشف زيف قصة يورانيوم النيجر. لكن مرة أخرى لم تحصل القصة، في واشنطن على الأقل، على "ساقين" تستند إليهما. فقد ظهر العمود بعد أيام على إعلان الرئيس انتهاء أعمال القتال الرئيسية في العراق فيما يقف تحت راية كتب عليها، "المهمة أنجزت".

عادت القصة إلى الظهور ثانية في حزيران/يونيو عندما بدأ والتر بنكوس، وهو مراسل استخبارات مخضرم لصحيفة "واشنطن بوست" يطرح أسئلة عن سفير أميركي سابق قال إنّ السي آي إيه أرسلته إلى النيجر رداً على أسئلة من نائب الرئيس عن مزاعم يورانيوم النيجر. عندما اتصل بنا بنكوس لأول مرة، احتاج المكتب الصحفي إلى يومين ليعرف ما الذي يتحدّث عنه. فقد أجيزت رحلة السفير قبل ستة عشر شهراً على مستوى منخفض داخل قسم مكافحة الانتشار في مديرية العمليات في السي آي إيه، وقدّم نتائج غير حاسمة بحيث إنّ المكتب الصحفي واجه مصاعب في إيجاد الأشخاص الذين يتذكّرون تفاصيل رحلته. وفي النهاية تمكّن الناطق باسمنا من معرفة القصة التي تقف خلف تحقيق بنكوس. نعم أبلغوا بنكوس عن حدوث مثل تلك الرحلة، لكن ليس نزولاً عند طلب نائب الرئيس، ولم يتمّ إطلاع نائب الرئيس البتة على نتائج الرحلة غير المقنعة.

ما لم يعرفوه في ذلك الوقت، بطبيعة الحال، أنّ بنكوس عرف عن مهمة النيجر من السفير جوزيف ويلسون، الرجل الذي طلب منه قسم مكافحة الانتشار القيام بتلك الرحلة.

كيف حدثت الرحلة؟ تلقّى العديد من مطلعينا أسئلة لا من نائب الرئيس فقط وإنّما من وزارتي الخارجية والدفاع عن تقرير صادر عن الوكالة في شباط/ فبراير 2002 أثار لأول مرة احتمال أن يكون العراق قد سعى إلى الحصول على اليورانيوم من النيجر. سئلوا، "ماذا تعرفون أكثر عن ذلك". وكان الجواب "لا شيء تقريباً". فقرّر المسؤولون على مستوى متوسط في قسم مكافحة الانتشار بمبادرة منهم الوقوف على إذا كان بوسعهم أن يعرفوا المزيد. وكان لدى أحدهم فكرة أنّ جو ويلسون يمكن أن يكون مرشّحاً جيداً للنظر في المسألة. فقد ساعدهم في أحد المشاريع من قبل، ومن السهل الاتصال به لأنّ زوجته تعمل

في قسم مكافحة الانتشار. وافق ويلسون وقام بالمهمة بدون تعويض. لم يدفع له سوى المصاريف.

أوحى المنتقدون لاحقاً أن انتقاء ويلسون يظهر أنّ الوكالة قامت بذلك من أجل الإدارة. أوليس هو من مؤيدي الديمقراطيين في النهاية؟ وأنا أرى أنّ ضباط الوكالة لا يُعملون النظر في السياسة الداخلية الأميركية. فمشكلة احتمال حصول صدام على راسب اليورانيوم من النيجر ليست قضية يمين أو يسار - إما أن تكون صحيحة وإما خاطئة.

لم يكن من المفاجئ أن ينكر المسؤولون المحليون في النيجر بيع اليورانيوم إلى العراق بطريقة غير مشروعة. بل إنّ ويلسون لم يقدّم تقريراً خطياً، بل أطلع شفهياً اثنين من محلّلي السي آي إيه في منزله ذات ليلة وهم يتناولون طعاماً صينياً جاهزاً. وقال موجزهما عن ملاحظاته إنّ المسؤولين ينكرون بيع راسب اليورانيوم إلى العراق، لكن أحد المسؤولين اعترف أنّ العراق كان يسعى إلى توسيع العلاقات التجارية مع النيجر. والافتراض هو أنّ الشيء الوحيد الذي يستحق أن يتاجر به النيجر هو راسب اليورانيوم.

وزّع التقرير غير المرموق، لكن نظراً لأنّه لم ينتج أجوبة وافية، فلم يكن هناك إلحاح لإطلاع المسؤولين الكبار مثل نائب الرئيس. ولو كان نائب الرئيس موجوداً في واشنطن في ذلك الوقت، لربما ذكر مطلعه الشخصي ذلك، لكن اتفق أنّ تشيني كان في رحلة إلى خارج البلد لمدة عشرة أيام عندما ظهر التقرير. وعندما عاد إلى واشنطن، كان هناك دون شكّ أشياء أكثر إلحاحاً يطلع عليها. ولم يقدّم موجز ويلسون إليه على حدّ ما أعلم. بل إنّني لا أذكر أنّني سمعت عن رحلة ويلسون في ذلك الوقت.

أحيت قصة بنكوس التي نشرت في "واشنطن بوست" في 12 حزيران/ يونيو، الاهتمام بخطاب حالة الاتحاد وراسب اليورانيوم، وبعد ذلك سارعت وسائل الإعلام الإخبارية إلى متابعة القضية على مدى عدة أيام، محاولة معرفة من قال ماذا لمن وكيف أدخلت تلك الست عشرة كلمة في الخطاب. ونقلت عدة روايات تابعها بنكوس أنّ مصادر قريبة من نائب الرئيس اشتكت من أنّ السي آي إيه لم تطلعه على الأمر. وكان من الواضح أنّ بعض الموظفين المغْفلين في مكتب

نائب الرئيس يحرصون على أن تتحمّل السي آي إيه المسؤولية بمفردها عن الخطأ إذا حدثت أي مضاعفات جانبية. وأصبح ذلك موضوعاً مألوفاً بالنسبة إلينا.

بعد ذلك بدا أن القضية خبت. وبالنسبة إلي لم تعد هذه القضية قريبة من أعلى لائحة الأمور التي تشغلني في ذلك الربيع. صحيح أن الحرارة كانت ترتفع، كانت عشرات القضايا مثل هذه تبرز في واشنطن في أي وقت. حاول ما استطعت، فلن تعرف أياً من الأزمات الصغيرة ستخبو وأياً منها ستجيش. عندما اتصلت بكوندي في حزيران/يونيو للتعبير عن قلقي من هذه المسألة، كنت منزعجاً من ضعف المعلومات الاستخبارية التي تستند إليها العبارة، وليس من جو ويلسون. وعلي أن أعترف أنّني لم أرَ أنّ ثمة اضطراباً يلوح في الأفق عندما علمت لأول مرة أنّ زوجة ويلسون، فاليري، موظفة في السي آي إيه. لم أنظر إلى ذلك على أنّه شأن خطير، أو عدم حصانة سياسية، أو ما شابه ذلك. اتصلت كوندي بعد عدة أيام قائلة إنّ البيت الأبيض لن يصدر أي بيان يقول فيه إنّ موضوع النيجر ما كان يجب استخدامه. وأوضحت لي كوندي أنّ ذلك ليس قرارها.

صبيحة يوم 6 تموز/يوليو، انبلج فجر يوم صيفي معهود في واشنطن. كنت أحاول ألا اذهب إلى العمل في أيام الآحاد لكي أمضي أكبر قدر من الوقت مع عائلتي. لكن كان العمل يسعى إلي دائماً. فقد سلّمتني المفرزة الأمنية الدائمة الحضور كدسة حركة البرقيات الليلية، وتحليل الاستخبارات بشأن قضايا حرجة، ورزمة سميكة من قصاصات من صحف الصباح، تدعى إضاءات وسائل الإعلام، مع أخبار تتعلّق بالاستخبارات. برز في إضاءات وسائل الإعلام عمود كتبه السفير ويلسون وظهر في صحيفة "نيويورك تايمز". يبدو أنّه قرّر أنّ تزويد كريستوف أو بنكوس بأخبار مغفلة المصدر لم يحقّق أهدافه، لذا أصدر بنفسه هذه المرّة مقالة في صفحة الرأي بعنوان "ما لم أجده في إفريقيا".

في حين أنّ مقالات كريستوف وبنكوس السابقة لامست حدود إحداث أزمة صغيرة، فإنّ رأي ويلسون وما تلاه من ظهور على التلفزيون أشعل خلافاً كبيراً. لقد مضى على وجودي في واشنطن زمناً طويلاً بحيث أعرف أنك عندما ترفق اسماً بأحد المزاعم، يكون للخبر تأثير أعظم بكثير. وإذا كان هناك أي شكوك فقد

أزيلت عندما فتحت التلفزيون على محطة إن بي سي لأجد أنّ مضيفة برنامج "ميت ذا برس" أدريا متشل، تجري مقابلة مع جو ويلسون بشأن مزاعمه بأنّ الإدارة تجاهلت النتائج التي توصّل إليها وروّجت معلومات النيجر على الرغم من أنّها "تعرف"، بتقديره، بأنّ الادّعاء غير صحيح.

في صباح يوم الاثنين كانت كل المؤسسات الإخبارية الكبرى تطارد هذا الخبر. وانهالت الأسئلة على آري فلايشر، الناطق باسم البيت الأبيض الذي سيغادر منصبه عما قريب، في الإطلاع الصباحي غير المصوّر أمام رجال الصحافة. أبلغ آري المراسلين أنّه لا يوجد شيء جديد البتة في تغطية عطلة نهاية الأسبوع سوى أنّ اسم ويلسون أرفق بالمزاعم. وسئل إذا كان البيت الأبيض لا يزال يتمسّك بكلامه الذي جاء في خطاب الرئيس عن حالة الاتحاد.

تملّص فلايشر من الإجابة، لكن في وقت لاحق من ذلك اليوم ـ بعد أن غادر الرئيس وأركان البيت الأبيض وفريق الصحافيين المرافق في رحلة إلى إفريقيا ـ أصدر آري بياناً موجزاً اعترف فيه بأنّ نص اليورانيوم ما كان يجب أن يدرج في الخطاب. وأخيراً وجد البيت الأبيض الوقت المناسب لقول ما هو واضح ـ قول ما ذكرته لكوندي قبل بضعة أسابيع. لم أعرف عن أي اجتماع عقد للتوصّل إلى هذا القرار. فكّر أركان البيت الأبيض بالأمر بعد ظهور جو ويلسون في وسائل الإعلام في عطلة نهاية الأسبوع وقرّروا الالتزام بالحقيقة.

كان يجب أن ينهي ذلك المسألة. فقد اعترف البيت الأبيض أساساً بأنّ "أخطاء ارتُكبت"، و"نحن آسفون"، و"دعونا نواصل العمل". كان كل يوم يحمل أخباراً جديدة نقلاً عن مسؤولين مغفلين يشيرون بأصابع الاتهام كل ضدّ مؤسسة الآخر. وبدأ المتبحّرون يعبّرون عن آرائهم بأنّ البيت الأبيض تعمّد تضليل الشعب الأميركي. وتمّ تبادل كلمة "كذب" بين منتقدي الإدارة.

الرحلات الرئاسية إلى الخارج أوقات مرجّحة على وجه الخصوص لنشوب الأزمات الذاتية الصنع. ثمة مجموعة صحفية كبيرة وكثير من الموظفين الذين يسافرون مع الرئيس ـ أشخاص كثيرون بحيث إنّ طائرتي البوينغ 747، طائرة سلاح الجو واحد وتوأمها، لا تتسعان لهم جميعاً. يمضي موظفو البيت الأبيض وقتاً طويلاً معاً، ويميلون إلى إطلاع بعضهم بعضاً على أحدث الأخبار التي

يسمعونها من الوطن. وفي غضون ذلك، تكون مجموعة الصحفيين متعطّشة لأي خبر أو شجار داخلي يفيدون عنه. وفي البيئة الساخنة داخل طائرة الرئاسة، غالباً ما يؤدي موقف "نحن في مقابل هم" إلى ردود فعال سيئة.

اتفق أنّني كنت على موعد للسفر بمفردي: ارتباط قديم للتحدّث في صن فالي، إيداهو. كان ذلك في مناسبة برعاية هربرت ألن الذي تتخصّص شركته المصرفية في العمل مع الشخصيات الرئيسية في مجالات الترفيه والاتصالات والتكنولوجيا.

قدّمت عرضاً استغرق ساعة في قاعة مؤتمرات صن فالي لودج عن حالة العالم كما أراها. وكان ذلك ظهوري الثاني أمام هذا الحشد؛ وقد استمتعت بالمداعبة غير الرسمية في الفترة التالية المخصصة للأسئلة والأجوبة مع مجموعة المشاركين المثيرة.

ففي إحدى المراحل اقترح أحد الحاضرين، مذيع ربط البرامج في محطة إن بي سي طوم بروكو، أن أقوم بمثل هذا العرض على تلفزيون قومي. وعرض علي أمام المجموعة الحاضرة، التي تضمّ بعض منافسيه، فرصة للقيام بذلك في محطة إن بي سي.

قلت، "أجل يا طوم، طالما كنت أحلم بأن أستجوب بشدّة في تلفزتك القومية".

فأجاب، "أنت تعلم يا جورج أنّنا في صن فالي، ويقال إن هذا المكان تتحقّق فيه الأحلام".

حصل طوم على ضحكة كبيرة، ولكن ليس على مقابلة.

أتاحت لي الرحلة، إلى جانب فرصة التحدّث أمام مجموعة نافذة من الأشخاص، فرصة أخذ يوم إجازة أو اثنين في مكان جميل. فبعد استشارة محامينا للأخلاق المهنية والموافقة على دفع نفقات سفر زوجتي، تمكّنت من اصطحاب ستيفاني في يومين للاسترخاء على ما كنت آمل. لكن لم يكن هناك استرخاء. فمنذ أن وصلت إلى أيداهو تقريباً، انهالت علي الاتصالات من واشنطن بخصوص تنامي القلق من الخلاف الذي ثار بشأن خطاب حالة الاتحاد. الآن بدلاً من الاستمتاع بالدروب الجبلية والجداول، وجدت نفسي أردّ على سيل لا ينقطع

من المكالمات الهاتفية من مقرّ قيادتنا تبلغني بأحدث أخبار الانتقاد عبر نهر بوتومك والآن عبر الأطلسي.

كنت أنا وستيفاني مقيمين في غرفة في المبنى الرئيسي التي يقال إنّ إيرنست همنغواي نزل فيها ذات يوم. وخلافاً لهمنغواي، كان علينا أن نشغل الغرفة المجاورة أيضاً لإقامة "مقرّ قيادة". كان ذلك إجراء قياسياً. فأينما سافرت، حتى إلى موقع مثل صن فالي، كان يصل فريق من رجال الاتصالات قبلي وينشئون مكتباً يضمّ معدّات اتصال متقدّمة بالأقمار الاصطناعية، ما يتيح لي البقاء على اتصال مع سلطات القيادة القومية وتلقّي الإرسال الصوتي والبيانات السرية. كان الفريق يعمل في نوبات لضمان بقاء أحد على اتصال دائم بمقرّ قيادتنا. وعند القيام برحلات متعدّدة المحطّات، كانت فرق الاتصال تضطر إلى التحرّك قبلي حاملة مئات الكيلوغرامات من الأجهزة التي تسمح بالاتصالات المشفّرة ما إن أنزل من الطائرة في المحطة التالية.

كانت الاتصالات هذه المرة متواصلة دون انقطاع. وواصلت مكنة الفاكسات السرية العمل كاشفة أحدث الأخبار، ومخطوطات الإطلاعات، وأعمال التحرير - سيل يوضح بجلاء أنّ هذه القصة لن تخمد عما قريب.

أخيراً، في مرحلة ما ضقت ذرعاً بذلك. فاتصلت بستيف هادلي في البيت الأبيض. قلت له، "يجب أن نضع حداً لذلك". وكما أوضحت لكوندي في اتصالي بها قبل أسابيع، فإنّ إدخال نص اليورانيوم في خطاب حالة الاتحاد كان خطأ. والآن قلت، إنّني قرّرت إصدار بيان أتقبّل فيه المسؤولية عن أخطاء الوكالة في السماح بورود نص اليورانيوم في خطاب الرئيس. سأقف وأتحمّل الانتقاد. من الواضح أنّ التدقيق في الخطاب في الوكالة قد انهار. فقد حذّرنا البيت الأبيض بشأن نقص الثقة في تأكيد المزاعم عندما حملناهم على شطب نص مماثل من خطاب الرئيس في تشرين الأول/أكتوبر في سنسيناتي، وكان يجب أن نشطب ذلك النص من خطاب حالة الاتحاد أيضاً. ونظراً لأنّني لم أدرس الخطاب بنفسي دراسة وافية فإنّني أتحمّل المسؤولية. إنّنا ندين بذلك للقائد العام، وقد خذلناه، والآن، كما قلت لهادلي، هو الوقت المناسب للاعتراف بذلك.

أجاب هادلي بصراحة بأنّ العملية لم تعمل بنجاح أيضاً في البيت الأبيض

ـ وأنّهم سيقفون إلى جانبنا. وأبلغني قائلاً، "ستكون مسؤولية مشتركة يا جورج". ولذلك السبب توقّعت أن تعلن كوندي رايس علناً أنّها تشترك معي في تحمّل المسؤولية.

لم يكن ذلك شهامة مني. فجزء من الخطأ يرجع إلي. ففي اليوم السابق لخطاب حالة الاتحاد، كنت في اجتماع للمديرين في غرفة الأوضاع في البيت الأبيض، وهو مكان يبدو أنّني كنت أمضي فيه وقتاً أطول مما أمضيه في البيت في السنين الأخيرة. عندما انفضّ الاجتماع، تسلّم عدد منا نسخاً من مسوّدة الخطاب الوشيك. وأذكر أنّني عدت إلى مقر القيادة وأعطيت المسوّدة إلى أحد مساعدي الخاصين دون أن أقرأها، وطلبت أن توضع "في نظام للمراجعة".

لم أفكّر في ذلك ثانية. فكما هي العادة، كان هناك أزمات أخرى تطرق على الباب، لكنّني كنت أتوقّع تماماً أن يخطرني أحد إذا كان هناك مشاكل في مسوّدة خطاب حالة الاتحاد. ذلك بالضبط ما حدث في خطاب سنسيناتي في الخريف الماضي. وفي مناسبة أخرى، تشمل خطاب حالة الاتحاد في سنة 2002، تدخّل كبير موظفي، جون موسمان، والناطق الرسمي، بوب هارلو، في اللحظة الأخيرة للحؤول دون إدخال كتّاب خطاب الرئيس نصاً عن عدد الإرهابيين الذين يعتقد أنّهم تلقوا تدريباً في معسكرات بن لادن في أفغانستان، وهو رقم يزيد بعشرات الآلاف عما كنّا نعتقد أنّه صحيح. اتصل موسمان بأركان مجلس الأمن القومي وقال، "إذا قال الرئيس ذلك واتصلت وسائل الإعلام وسألتنا إذا كنا نوافق على ذلك الرقم، فإنّ هارلو سيقول لا. وقد صُحّح الرقم في اللحظة الأخيرة ـ بحيث إنّ نسخة سابقة من الخطاب موضوعة في الإطلاع غير الرسمي في البيت الأبيض في تلك الليلة كانت لا تزال تحتوي على ذلك الرقم الذي لا يمكن تأييده.

في أوائل سنة 2003، أخفق النظام نفسه والأشخاص أنفسهم الذين أنقذوا الرئيس من تأكيدات خاطئة في خطب سابقة من التقاط النص المثير للخلاف في خطاب حالة الاتحاد الأخير. وفي وقت لاحق، عند محاولة معرفة لماذا لم تنطلق أجراس الإنذار، أبلغت أنّ آلن فولي، رئيس مركز استخبارات الأسلحة وعدم الانتشار والحدّ من الأسلحة، ركّز على إجازة الخطاب بالنسبة إلى "المصادر والأساليب" بدلاً من المضمون. بعبارة أخرى، ما دامت اللغة لا تكشف عن أي

أسرار عن كيفية جمع المعلومات، فإنّهم لا يهتمّون إذا ما كنّا نعتقد بأنّ التأكيدات في الخطاب دقيقة أم لا. وذلك خطأ رهيب. فعملنا ليس التدقيق في المصادر والأساليب فحسب، وإنّما في المضمون أيضاً. وفي المرة الأخيرة بدا أنّه، بقدر ما كان جهاز الاستخبارات البريطاني جيداً، وهو جيد جداً ـ فإنّه لا يعمل لرئيس الولايات المتحدة.

في الصباح بعد أن تحدّثت مع ستيف هادلي، اتصلت بواشنطن، وأخرجت بيل هارلو من اجتماع الأركان في الصباح، وأبلغته أنّني قرّرت إصدار بيان نتحمّل فيه حصّتنا من الملامة عن الخطأ. وأبلغته كيف أريد أن يكون البيان، وقرأت عليه بعض الفقرات الافتتاحية التي كتبتها على دفتر الملاحظات الأصفر في الليل لأنّني لم أتمكّن من النوم.

كانت تعليماتي واضحة: "أريد التأني في وضع البيان. ويجب أن يكون دقيقاً بقدر ما نستطيع. وأن يكون واضحاً ويضمّ وقائع بدون أي تذمّر". لكن بدلاً من قول "إنّنا أخطأنا ونحن آسفون"، أردت أن أوضح قدر الإمكان ماذا حدث. ويجب أن يكون البيان أيضاً خريطة طريق وأن ينقل الانطباع الواضح بأنّنا لم نصدّق قصة النيجر قطّ. والأهم من ذلك، أردت القول إنّنا نأسف لأنّنا خذلنا الرئيس وإنّني أتحمّل المسؤولية الشخصية.

عمل نائبي جون مكلوغلن، وبيل هارلو جاهدين طويلاً في محاولة كتابة بيان يحقّق ما نريد ويصمد أمام التدقيق. كانت عملية مضنية. وضعا نسخة بعد أخرى محاولين وضع النص بشكل صحيح، وأرسلا المسوّدات بالفاكس إلي في أيداهو جيئة وذهاباً، ودقّقا مع الفاعلين المناسبين في مقرّ قيادة السي آي إيه. ومن الأشخاص الذين استشيروا ألن فولي، وهو مسؤول كبير في السي آي إيه بحث نص خطاب حالة الاتحاد مع بوب جوزيف، وهو مسؤول كبير في مجلس الأمن القومي، وأجازه. كان جون وبيل يريدان التحقّق من أنّهما فهما عمل فولي وموقفه، لكن تبين انّه كان في زيارة رسمية لأستراليا. وهكذا كنت في أيداهو أنسّق بياناً مع أركاني في واشنطن، فيما يحاولان الوصول إلى فاعل مهمّ في أستراليا، وكنّا جميعاً نبحث عن مزيد من النقد من البيت الأبيض المسافر إلى إفريقيا.

في وقت مبكّر من العملية، قرّرت أن أحقن شيئاً من وجهة النظر. صحيح أن من المؤسف أنّ بعض اللغة التي صيغت لخطاب الرئيس لم ترقَ إلى مستوى اليقين الذي يتوقّعه المرء، لكنّنا في النهاية نتحدّث عن جزء صغير من الخطاب. وعندئذ عدّ بيل الكلمات ووجد أنّنا نتحدّث عن "ست عشرة كلمة" - وهي عبارة اكتسبت حياة خاصة بها. في وقت لاحق زعم بعض الأشخاص أنّ هذه الحفنة من الكلمات كانت حاسمة في اتخاذ القرار الذي قاد الأمة إلى الحرب. غير أنّ الأدلّة المزامنة لا تؤيّد ذلك، لكن حاول إقناع الناس بذلك اليوم.

يمكن تقديم حجّة أفضل بأنّ "الست عشرة كلمة" بدأت حرباً غير مقصودة بين البيت الأبيض والسي آي إيه. لم يكن قصدنا بالتأكيد. وإذا كان هناك مثل هذه الحرب فإنّها من جانب واحد. فلا أنا ولا قيادتي العليا اعتبرنا أنفسنا في حالة حرب مع نائب الرئيس أو سواه.

في إحدى المراحل، طلب مني ستيف هادلي الاتصال بسكوتر ليبي، كبير موظّفي نائب الرئيس، لبحث بياني الوشيك. فرفضت ذلك. البيان شأني وليس شأن أحد آخر. وفي وقت لاحق اطلعت على تقارير بأنّ ليبي وكارل روف تجادلا بشأن ما يحبان أن يجدا في بياني، ربما كان ذلك صحيحاً، لكنّني لم أكن أعرف آراءهما في ذلك الوقت.

في وقت ما بين المسوّدة الأولى والسابعة عشرة من اعترافي بالخطأ إلى حد ما، قوطع بيل هارلو بمكالمة من الصحفي بوب نوفاك. قال نوفاك إنّ مصدرين من الإدارة أبلغاه بأنّ القصة الحقيقية بشأن رحلة ويلسون هي أنّ زوجة ويلسون تعمل لدى الوكالة وأنّها مسؤولة عن إرسال زوجها. حاول بيل إقناع نوفاك بأنّ معلوماته خاطئة - وأنّ من غير الحكمة الإشارة إلى اسم السيدة ويلسون. لم يستطع أن يبلغ نوفاك بأنّ فاليري ويلسون تعمل متخفية. فقول ذلك عبر خط هاتفي مفتوح يعتبر انتهاكاً للأمن. واصل بيل الدوران حول الموضوع وطلب من نوفاك عدم إدراجها في القصة. بعد عدة سنوات وعدة جلسات محاكمة لاحقة، عرفنا أنّ الرسالة لم تصل في الظاهر، لكن نوفاك لم يبلغ بيل بأنّه سيتجاهل نصيحته باستبعاد اسم فاليري من مقالته.

ضحكت عندما سمعت نوفاك في وقت لاحق يقول إنّه واثق من أنّني كنت على علم بمكالمته في ذلك الوقت وأنّني لو اتصلت به لأبلغه ألا ينشر الخبر لكان امتثل لذلك. لم أكن على علم بمكالمة نوفاك. كنت منشغلاً بضجّة "الست عشرة كلمة"، متسائلاً إذا كان علي في الأيام القليلة التالية أن أستقيل أو ربما أقال. بعد أسبوعين من ظهور عمود نوفاك، أرسل محامو السي آي إيه إشعاراً رسمياً إلى وزارة العدل بأنّه ربما تسرّبت معلومات سرية إلى وسائل الإعلام بطريقة غير ملائمة. وكان على محامي السي آي إيه أن يقدّموا مثل هذا الإشعار مرة في الأسبوع بالمتوسّط. وقد أبلغت بعد الواقعة بتقديم "تقرير بارتكاب جرم". فأيّدت الإجراء لكن لم يكن لي علاقة بالقرار. تمّ الإيحاء بأنّني أمرت بالإجراء لأثأر من البيت الأبيض. ذلك أمر سخيف. لم تكن لدينا أي فكرة في ذلك الوقت من أين خرج التسريب، لكن كنّا ملزمين بموجب القانون بتقديم تقرير إلى السلطات المختصة. كنت غاضباً من أنّ أحدهم، سواء عن قصد أم لا، كشف الغطاء عن إحدى ضابطاتنا، ويبدو أنّه يوحي بأنّ محلّلة تعمل في المكتب في لانغلي ترسل زوجها في مهمة تافهة. لم يكن الحال كذلك البتة. ولا يمكننا أن ندع أشخاصاً من الخارج يحدّدون من يعمل تحت الغطاء بصورة شرعية ـ لأنّ ذلك يلائم سياسة تلك اللحظة. والقيام بذلك ينمّ عن عدم مسؤولية وخطير.

عندما كنّا نصيغ بيان تحمّلنا المسؤولية، كنّا نسمع من المراسلين أنّ الهجوم من على متن طائرة الرئاسة يشتدّ. وقد طلبت من أركاني المحافظة على الهدوء وعدم الانجرار وراء أقدم حيل المراسلين: "هل سمعت ما قالوه عنك"؟ مع ذلك، كان عدم رؤيتنا أي إشارات عن "تشارك المسؤولية" الذي وعدني به هادلي يثير الغضب. واصل المراسلون الاتصال بمكتبنا الصحفي حاملين روايات عن أنّ "مسؤولين كباراً في الإدارة" على متن طائرة الرئاسة لا يزالون يصرّون على أنّ حصّة السي آي إيه من الخطأ 100 بالمئة.

في وقت متأخر من يوم الخميس 10 تموز/يوليو، طلبت من جون مكلوغلن إرسال نسخة من مسوّدة بياني إلى هادلي. قلت له، "أوضح لهم يا جون أنّنا نرسل المسوّدة إليهم للاطلاع فقط. ونحن لا نتوسّل تزامنهم معنا، ولا نسعى بالتأكيد إلى أن ينقّحوها".

في الثانية صباحاً تقريباً، بتوقيت المنطقة الجبلية(*)، أيقظني مساعدي الخاص، سكوت هوبكنز، لتلقي مكالمة من كوندي رايس التي كانت في مكان ما في إفريقيا.

ربما كانت كوندي تردّ على مسوّدة بياننا الذي أرسلته إلى هادلي. فلا شكّ في أنّه مرّره إلى طائرة الرئاسة. أو ربما كانت تردّ على تقرير أذيع في أخبار المساء في محطة سي بي إس نقلاً عن المراسل في البنتاغون ديفيد مارتن. وفقاً للمصادر، قال مارتن إنّ مسؤولي السي آي إيه حذّروا البيت الأبيض من أنّ تقرير النيجر "لا يمكن الركون إليه"، لكن البيت الأبيض أورده على أي حال. لقد حذّرنا البيت الأبيض من استخدام تقارير يورانيوم النيجر لكنّنا لم نفعل ذلك في خطاب حالة الاتحاد؛ ومع ذلك فإنّ خبراً كهذا لا بدّ أن يرفع ضغط الدم في طائرة الرئاسة. بدا كأنّ مسؤولي السي آي إيه يحرفون اتجاه الملامة. ها هي عاصفة مثالية، كل الفاعلين الرئيسيين فيها في مناطق زمنية وقارّات مختلفة.

في صباح يوم الجمعة الباكر، انهالت المكالمات على المكتب الصحفي للسي آي إيه فجأة بحثاً عن ردّ فعل على مؤتمر صحفي أجري للتو على متن طائرة الرئاسة بشأن قضية النيجر. ففي الطريق إلى عينتيبي في أوغندا، عقدت كوندي رايس مؤتمراً صحفياً لمدة ساعة تقريباً، انصبّت عليها الأسئلة خلاله، ومعظمها عن جملة واحدة في خطاب حالة الاتحاد. وسرعان ما بدأت الأخبار تظهر ناقلة عن كوندي قولها، "لو قالت السي آي إيه، أو مدير الاستخبارات المركزية، اشطبوا هذه الجملة من الخطاب، لشطبت بدون سؤال". وقد نقلت برقية أخبار رويترز الخبر بعنوان "البيت الأبيض يشير إلى السي آي إيه بشأن اتهام العراق باليورانيوم".

رداً على الأسئلة، أنكرت كوندي أنّها تلوم السي آي إيه وأكّدت بأنّ الرئيس لا يزال يثق بي وبالوكالة. وكانت واثقة من أنّني لن أضع "عن قصد" معلومات خاطئة في الخطاب، على الرغم من أنّ الجملة دخلت الخطاب بطريقة ما. لم يكن

(*) تشمل هذه المنطقة الزمنية في أميركا توقيت ولايات جبال روكي، وهي تضم ولاية أيداهو حيث كان تنيت موجوداً في ذلك الوقت ـ المترجم.

مع أنّنا كنّا نعدّ لإصدار البيان، بدأنا نسمع أخباراً من أماكن أخرى. فقد أبلغ السناتور بات روبرتس، وهو رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ وأحد المؤتمنين المقرّبين إلى نائب الرئيس، الصحافيين أنّه "قلق مما يبدو تعاملاً غير متقن من قبل السي آي إيه مع القضية منذ البداية". وأفيد أن روبرتس قال إنّ ما يثير أشدّ القلق لديه "حملة التسريبات الصحفية التي تشنّها السي آي إيه في مسعى لتشويه سمعة الرئيس". وفوق ذلك كله، اتهمني بعدم تنبيه الرئيس بشأن أي شكوك لدى الوكالة بخصوص معلومات النيجر. لقد اتهمنا رئيس اللجنة بمحاولة تشويه سمعة الرئيس وبالعمل غير المتقن ـ دون أن يكلّف نفسه مرّة واحدة عناء سؤالنا عن الوقائع. تساءلت في ذلك الوقت، "من أين يستقي معلوماته".

كان كل النقد متواصلاً فيما نعمل على وضع اللمسات الأخيرة على نص البيان الذي نتحمّل فيه "حصتنا" من المسؤولية. في غضون ذلك اتصل هادلي طالباً إجراء مكالمة متعدّدة الأطراف مع كوندي بشأن المسوّدة. وافقت على مضض. كنّا أربعة على الخط ـ أنا في صن فالي، وكوندي في أوغندا، وهادلي من وست وينغ، وجون مكلوغلن من لانغلي.

كان بوسعي أن أعرف أنّ كوندي غاضبة من نبرة صوتها. وقاومت أن أسألها لماذا شعرت أنّ من الضروري أن تعقد مؤتمراً صحفياً محمولاً جواً قبل ساعات تحمّلني فيه كامل المسؤولية. كان لدي حق مماثل بأن أغضب، لكنّ ذلك لن يساعد في إصدار البيان.

في النهاية أبلغتهم بأنّني مرتاح لبياني، وطلبت من جون مكلوغلن أن يبلغ هارلو بإصداره. وفيما كانت المكالمة تصل إلى ختامها، عبّر أحدهم عن الأمل في أن نضع هذه القضية خلفنا. لم أسمع مع ذلك أي إشارة إلى "المسؤولية المشتركة" من الإدارة. سألت كوندي، ماذا ستفعلون بشأن سنسيناتي"؟ ساد صمت تامّ في الطرف الآخر. ذكّرتها بأنّني تدخّلت لشطب نص مماثل من خطاب سنسيناتي، ومع ذلك وجد طريقه ثانية إلى خطاب حالة الاتحاد. وانتهى الحديث بشكل غير مريح.

شعرت بشيء من الارتياح عندما اتخذ القرار بإصدار البيان الصحفي. أبلغت ستيفاني عندما انتهت المكالمة المتعدّدة الأطراف، "أخيراً أصبحنا أحراراً

في الاستمتاع ببعض المشاهد في أيداهو". بعد ذلك بقليل، ركبنا سيارة رباعية الدفع تقودها مفرزتي الأمنية وتوجّهنا عبر الجبال إلى بحيرة قريبة للاسترخاء الذي أحتاج إليه كثيراً - أو أقرب ما يكون إلى الاسترخاء عندما تكون مديراً للاستخبارات المركزية.

كان أركاني يمازحونني كيف يمكنني أن أزعم، عندما أخرج في إجازة نادرة، بأنّني لن أفكّر في العمل لحظة واحدة، ثم قبل أن تغادر سيارتي مجمّع الوكالة، أتصل بهاتفي الخلوي لأسأل كيف تجري الأمور. هنا في أيداهو لم يكن الوضع مختلفاً. كنت متلهّفاً لأعرف ما كان ردّ الفعل على إصدار بياني. لكن للأسف لم يعمل أي من هواتفنا الخلوية المتقدّمة في جبال أيداهو. وكان فريق اتصالاتي لا يزال في صن فالي، لذا قرّرنا التوقّف عند متجر ريفي على الطريق بحثاً عن هاتف يعمل بالقطع النقدية - مكان يدعى سمايلي كريك لودج، في سوتوث سيتي. لم يكن مكاناً حضرياً تماماً. وتبيّن أنّه يوجد هاتف نقود واحد في المكان، وثمة أربعة أشخاص ينتظرون لاستخدامه.

سأل أحد فريق أمني إذا كنت أريد أن أبلغ المنتظرين أنّ الأمر حالة طارئة قومية بحيث نتقدّم إلى أول الصف. حدّثتني نفسي، "هذا كل ما أحتاج إليه، أن يُخرج أحد شارته لكي يمنحني امتياز تقدّم الصفّ". اخترت أن أنتظر الأشخاص الذين يتقدّمون علي في الصف إنهاء مكالماتهم على الرغم من أنّني سمحت لأحد رجال الأمن بالوقوف محلي في الصف فيما حصلت على مخفوق الحليب والبطاطا المقلية. (أوصي جداً بالاثنين إذا توجّهتم إلى سوتوث سيتي). عندما حان دوري للتحدّث بالهاتف، علمت أنّ موظفي المكتب الصحفي في الوكالة منهمكون في تلقي المكالمات الواردة، لكن من المبكّر جداً معرفة ما هو تأثير القصة.

عندما وصلنا إلى البحيرة في النهاية، ركبت أنا وستيفاني زورق كاياك لشخصين وجذّفنا فيما نستمتع بالجمال الأخاذ للجبال القريبة. كان المكان ساكناً وهادئاً ورومانسياً جداً - أنا وستيفاني وقوارب الكنو الأخرى التي يركبها رجال مفرزتي الأمنية. وكاد بعض أفراد فريقي الأمني المفتولي العضلات يُغرقون قواربهم.

في طريق العودة إلى صن فالي، توقّفنا في سمايلي كريك لودج ثانية لاستخدام الهاتف. في هذه الأثناء كان الصخب المتوقّع قد بلغ مداه. تصدّرت برامج الأخبار في الشبكات الثلاث قصص تحمّلي المسؤولية عن الكلمات الست عشرة التي اكتسبت الشهرة الآن. وكانت كل الصحف الكبرى تغطي الخبر أيضاً، وخمّن الكثيرون أنّ أيامي كمدير للاستخبارات المركزية أصبحت معدودة نتيجة لذلك.

في صباح اليوم التالي الباكر، وهو يوم سبت، أوقظت في صن فالي، ولم تكن هذه المرة مكالمة من كوندي بل من ابننا البالغ ست عشرة سنة من العمر في ذلك الوقت، جون مايكل، وكان قد بقي في البيت في ضواحي مريلند بواشنطن. كان منزعجاً جداً. أستطيع أن أذكر قوله، "أبي، ثمة مجموعة من كاميرات التلفزة أمام منزلنا. وهم يقفون فوق مرج الجيران وكاميراتهم مصوّبة على بيتنا. ماذا أفعل"؟

حاولت أن أشرح له أنّ ذلك ما يحدث عندما تجد نفسك في صفحات الصحف الأولى. ("مدير السي آي إيه يتحمل المسؤولية"، عنوان صحيفة "نيويورك تايمز" الذي تردّده النداءات في الصباح، كما علمت لاحقاً). لكن ابننا كان يعتقد أنّ وجود مجموعة من الغرباء الذين "يراقبون" منزلنا أمر مبالغ فيه.

قال بشجاعة ابن الست عشرة سنة، "سأخرج حاملاً مضرب البيسبول وأضرب أحدهم".

كنت مسروراً لأنّ أمه ليست على الهاتف.

"لا يا جون مايكل، هؤلاء المصوّرون يقومون بعملهم، ليس إلا". وذكّرته بأنّ أحد أوثق أصدقاء عائلتنا، جورج روميلي، وهو يناديه "عمّ جورج"، يعمل مصوراً لأخبار إيه بي سي. ولو كان يؤدي عمله هذا الصباح لكان يراقبني مثل الآخرين.

اتصلت بضابط الأمن في الطبقة السفلية لمنزلنا وطلبت منه إخراج ابننا من الباب الخلفي عبر حديقة جارنا في الخلف وأن ينتظر في شارع قريب، حيث يقلّه نيك، شقيق ستيفاني. وفي غضون ذلك، طلبت من نائب الناطق باسم السي

آي إيه، مارك مانسفيلد، البارع جداً بأن يسرع إلى منزلي ليتحدّث مع أطقم التلفزة.

أبلغهم مارك عندما وصل، "أنتم على الرحب والسعة في البقاء هنا للتحديق في المنزل، لكنّني أعتقد أنّه يجدر بكم أن تعرفوا أنّ المدير تنيت خارج المدينة. وقد تضطرون إلى الانتظار طويلاً جداً".

سألوا، "متى سيعود"؟

"لا يمكنني القول - لا نبحث في تحرّكاته لأسباب أمنية"، قال مايك مبتسماً فيما مسح حاجبه ليؤكّد أنّ الحرارة تبلغ ثلاثين درجة وسترتفع بالتأكيد. "يمكنكم البقاء للحصول على وقت إضافي طويل". غادر مارك، وبعد قليل تبعته أطقم التلفزة. وعدت وفقاً للجدول المحدّد في وقت متأخّر من الليل.

في ذلك اليوم، أرسل البيت الأبيض مسوّدة نقاط بحث لمسؤولي الإدارة الذين سيجرون مقابلات في برامج يوم الأحد الحوارية في اليوم التالي. وقد ذهل كبير موظفي، جون موسمان، عندما رأى أنّ نقاط البحث لا تزال تحاول تبرير إدخال "الست عشرة كلمة" في خطاب حالة الاتحاد. اتصل جون بموظفي مجلس الأمن القومي وأبلغهم أنّهم مجانين لاستمرارهم بالنفخ في قربة مقطوعة. واقترح أن يأخذوا بياني الصادر يوم أمس ويلتزموا به. ما كان يجب أن ترد تلك الكلمات في خطاب الرئيس. انتهى.

وجدت بعض الراحة في مقالة صغيرة مدفونة في "صحيفة نيويورك تايمز" في اليوم التالي لعودتي إلى واشنطن من أيداهو. أفادت المقالة أنّه نزولاً عند طلب السي آي إيه، فإنّ البيت الأبيض شطب كل إشارة إلى اليورانيوم الإفريقي في خطاب سنسيناتي في سنة 2002. وسررت على وجه الخصوص لأنّ الصحفي نسب الواقعة إلى "مسؤولين في الإدارة ضالعين في وضع مسوّدة الخطاب". لا بد أن هذا الخبر جاء من البيت الأبيض. ربما يكونون على وشك الاعتراف بالخطأ أيضاً.

يوم الأحد في 13 تموز/يوليو، تلقيت مكالمة من وزير الخارجية كولن باول يطلب مني أن أزوره في منزله. كنت قد عدت للتوّ من صن فالي، وكولن من

الرحلة الافريقية إلى جانب كوندي والرئيس وآخرين. شربنا الليموناضة معاً في الباحة الخلفية لمنزله. وتبيّن أنّ الرئيس طلب من باول أن ينقل رسالة إلي.

قال، "حافظ على هدوء مبناك". فواشنطن هو المكان الوحيد في العالم الذي يعتقد بأنّ المباني تتحدّث فيه. وكان يقصد أنّه يفترض بي بطريقة ما جعل آلاف الموظفين يقلعون عن الردّ عندما يوجّه المسؤولون في الوكالة سهاماً استفهامية نحوهم، مستحقّة أم لا.

وكان كولن يريد أيضاً أن يطلعني على بعض الأجواء التي سادت طائرة الرئاسة. قال كان هناك نقاش حيوي بين المسؤولين على متن الطائرة والمسؤولين في واشنطن بشأن الاستمرار في دعمي أم لا. وفي النهاية قال الرئيس نعم، وقالها علناً. وأطلعني كولن أنّ مسؤولين آخرين، لا سيما نائب الرئيس، كان لديهم رأي مغاير تماماً.

تواصلت ردود الفعل على اعترافي بالخطأ بالتدفّق، ولم تقتصر على وسائل الإعلام فحسب. كان رئيسي ومعلّمي السابق السناتور ديفيد بورون، وهو الآن رئيس جامعة أوكلاهوما، غاضباً جداً. وأرسل إلي أنّه يشعر بخيبة الأمل لأنّني لم أتشاور معه شخصياً قبل إصدار البيان. وأكّد أنّني لو فعلت ذلك، لما وافق البتة على حكمة تحمّلي المسؤولية عن الحادثة. وكان يحثّني على الاستقالة من الوكالة منذ مدّة. لكن إذا تركت الآن فسيعتقد الجميع أنّني صرفت، فقال، "أنت عالق".

فيما تابع رجالي البحث عن الخطأ الذي حدث في عملية خطاب حالة الاتحاد والصواب في خطاب سنسيناتي، كانت أخبار "من الذي أخطأ" تتوالى يوماً بعد يوم، تغذّيها مكنة تلفيق الأخبار في البيت الأبيض التي واصلت محاولة إيجاد طريق لتحويل القضية إلى صالحها.

في وسط ذلك الأسبوع، اتصل المسؤولون في مجلس الأمن القومي طالبين منّا إزالة السرية عن فقرات من الصفحة الرابعة والعشرين من تقدير الاستخبارات القومي الذي يتعامل مع اليورانيوم الإفريقي. رفض الشخص المسؤول عن التعامل مع الطلب في الوكالة القيام بذلك. وأوضح إلى جون

موسمان، "ذلك أمر مضلّل. انشر هاتين الفقرتين وستعني ضمناً أنّ موضوع النيجر كان يشكّل حيزاً كبيراً من تفكيرنا. ولم يكن كذلك. بل إنّنا لم نذكر التقارير بين الأسباب التي تدفعنا إلى الاعتقاد بأنّ صداماً يعيد تكوين برنامجه للأسلحة النووية".

أبلغ موسمان مجلس الأمن القومي أنّنا لن نفعل ذلك. وفي 17 تموز/ يوليو، ورد طلب خطي بأن نزيل السرية عن الأسباب التي جعلتنا نعتقد أنّ صداماً يسعى للحصول على أسلحة نووية. وأتبع ذلك في اليوم التالي بطلب خطي آخر بأن نزيل السرية عن "الأحكام الأساسية" في تقدير الاستخبارات القومي والفقرات المتعلّقة براسب اليورانيوم من الصفحة الرابعة والعشرين. وقد وقّعت كوندي رايس على الطلبين. كان ذلك أفضل من إزالة السرية عن مادة النيجر بمفردها، على الرغم من أنّه ليس الحل المثالي. فامتثلنا.

في الواقع علمنا بعد ذلك ببضع سنوات من خلال أوراق المحكمة ووسائل الإعلام أنّ البيت الأبيض كان قد أزال السرية، في وقت أبكر بكثير، عن أجزاء من تقدير الاستخبارات القومي دون إبلاغنا. فقد قال المحامي الخاص باتريك فتزجيرالد في إحدى وثائق المحكمة في 5 نيسان/أبريل 2006 أنّ "[ليبي] شهد (أمام هيئة المحلفين الكبرى) بأنّ نائب الرئيس أشار عليه لاحقاً بأنّ الرئيس فوّض [ليبي] بالكشف عن أجزاء تقدير الاستخبارات القومي ذات الصلة". ومن وثائق المحكمة تتضح أنّ الإطلاعات حدثت قبل 12 تموز/يوليو 2003.

إنّني أعتقد الآن أنّ أحد أسباب استياء بعض الأشخاص في البيت الأبيض من بيان اعترافي بالخطأ هو أنّ التفاصيل الواردة فيه قد تدفع بعض الصحافيين الذين تلقّوا إطلاعات غير رسمية عن تقدير الاستخبارات القومي - دون علمنا - إلى اكتشاف أنّهم ضلّلوا فيما يتعلّق بالأهمية التي علّقناها على التقارير الاستخبارية التي تزعم بأنّ العراق سعى بقوّة إلى الحصول على راسب اليورانيو من النيجر. وقد أوضح بياني أنّنا لم نعلّق أهمية كبيرة على ذلك التقرير ولم نعتمد عليه في حكمنا المتعلّق بما إذا كان العراق يعيد بناء برنامجه للأسلحة النووية.

بعد ظهر يوم الجمعة في 18 تموز/يوليو، أجرى مسؤولان كبيران إطلاعاً مطوّلاً غير رسمي بحثا خلاله الموقف مع وسائل الإعلام. في بداية الإطلاع أصدرا إلى الصحافة الأحكام الأساسية وفقرات النيجر الواردة في تقدير الاستخبارات القومي، وكنا قد رفعنا السرية عن كليهما هذا الصباح. كانت نيّتهما واضحة: أرادا أن يظهرا أنّ أجهزة الاستخبارات قد أعطت الإدارة والكونغرس كل الأسباب للاعتقاد بأنّ لدى صدام برنامجاً قوياً لأسلحة الدمار الشامل تتعاظم خطورته كل يوم.

سئل المطلعان عن الروايات الصحفية التي تقول إنّ البيت الأبيض قد شطب الإشارات إلى النيجر من خطاب سنسيناتي نزولاً عند طلب السي آي إيه. فلماذا إذاً أقحموها ثانية في خطاب حالة الاتحاد؟ قال المسؤول الكبير إنّ المادّة التي شطبت من الخطاب الأول مختلفة تماماً عن المادة التي استخدمها الرئيس أمام الكونغرس. ولم يكن الأمر كذلك. لم يتضح لي في ذلك الوقت، ولا الآن، إذا كانوا يدركون الوقائع، لكن كان من الواضح أنّ الإطلاع بأكمله يرمي إلى إقناع الصحافيين بأنّ العاملين في البيت الأبيض ضحايا أبرياء للعمل الرديء الذي تقوم به أجهزة الاستخبارات. هنا أيضاً تكمن الكلمات السحرية المألوفة. أجهزة الاستخبارات جعلتنا نقوم بذلك. في الظاهر، كان يُنتظر أن أساير الفكرة بأنّنا أخطأنا فحسب. وعلى أي حال، بدلاً من وضع حد لقصة الست عشرة كلمة، منحها الإطلاع مزيداً من الحياة. وتواصل ظهور مزيد من الأخبار عن "ماذا كان يعرف البيت الأبيض ومتى عرفه" طوال عطلة نهاية الأسبوع.

قبيل السادسة من صباح يوم الاثنين في 22 تموز/يوليو، رنّ الهاتف المؤمّن MLP في مركز القيادة في الطبقة السفلية من منزلي. فرنّ لي أحد رجال الأمن بواسطة الهاتف الداخلي. كانت كوندي تريد التحدّث إلي. نزلت متثاقلاً إلى الأسفل لتلقّي المكالمة. كان لدي انطباع بأنّ كوندي في مقرّ عملها بالفعل. أبلغتني أنّ الإدارة قرّرت أنّ هذا هو اليوم الذي يتقبّل فيه البيت الأبيض تحمّل حصّته من المسؤولية. أخيراً.

قلت، "لا تفعلي شيئاً قبل أن أكلّمك. أريد أن أتحقّق من أنّك رأيت كل المواد المماثلة التي لدي".

في وقت لاحق من ذلك الصباح، توجّهت إلى البيت الأبيض كالمعتاد من أجل الإطلاع الرئاسي اليومي. وأحضرت معي مذكّرتين عثر عليهما رجالي مؤخّراً ـ مذكّرتين كنا قد أرسلناهما إلى البيت الأبيض في تشرين الأول/أكتوبر 2002 توضحان بالتفصيل لماذا يجب ألا يورد الرئيس المعلومات عن راسب اليورانيوم في خطاب سنسيناتي. وكانت كوندي قد أخبرتني باكراً أنّها لن تكون حاضرة هذا الصباح ـ كانت مسافرة ـ لذا توجّهت لمقابلة ستيف هادلي قبل الإطلاع وسلّمته نسخة عن المذكّرتين. وعندما قرأهما، امتقع لون وجهه.

لم يكن لدينا الوقت الكافي لبحث مضمون المذكّرتين مطوّلاً ـ فالإطلاع يوشك أن يبدأ ـ لكنّني كنت قد أحضرت معي مجموعة أخرى من المذكّرتين لأطلع عليهما كبير موظفي الرئيس، أندي كارد، وهو شخص أعجب به وأحترمه كثيراً. قبل بدء الإطلاع الرئاسي اليومي، سألت أندي إذا كان بوسعي أن أراه على انفراد في مكتبه بعد أن نفرغ. فقال "بالتأكيد، اذهب إلى هناك وانتظرني، ثمة بضعة أشياء أريد أن أبحثها مع الرئيس أولاً". وأذكر أنّ نائب الرئيس وستيف هادلي لبثا عندما انتهى الإطلاع.

بعد ذلك انتظرت في مكتب أندي نحو ساعة كما بدا لي، وذلك موقف غير عادي جداً. وعندما ظهر في النهاية، سلّمته نسخة من المذكّرتين.

قلت له، "أندي، بعض الأشخاص هنا ما زالوا لا يفهمون. لم أتصل فقط شخصياً بستيف هادلي في تشرين الأول/أكتوبر الماضي لأطلب شطب مادة راسب اليورانيوم من خطاب سنسيناتي، بل أرسل أركاني مذكّرتين للمتابعة، عدّهما، للتثبّت من أنّ مجلس الأمن القومي فهم المقصود".

يبدو أنّ أندي قد أطلع على المذكّرتين فيما كنت أنتظره في مكتبه. قال لي إنّه علم بأنّ هادلي ورايس وكبير كتّاب الخطابات، مايكل غيرسون، قرؤوا المذكّرتين عندما استلمتا في تشرين الأول/أكتوبر. ولا بدّ أنّ الثلاثة يعرفون من المذكّرتين أن اعتراضاتنا على معلومات النيجر أوسع بكثير مما أشير إليه في الإطلاع عن الخلفية الذي جرى في البيت الأبيض يوم الجمعة الماضي.

سألني أندي، "لماذا تعطيني هاتين المذكّرتين الآن"؟ وبدا عليه الذهول.

قلت، "أردت أن أتأكّد من جهتي أنّنا لم نكتب المذكّرتين فحسب، بل تمّ استلامهما أيضاً. وقد طلبت من الموظفين لدي التأكّد من العاملين الذين يحتفظون بسجلات مكنات الفاكس المؤمّنة بأنّه تمّ إرسال المذكّرتين واستلامهما".

ولإزالة أي شك، أعطيت أندي قصاصة ورق تشير إلى الأوقات الدقيقة لوصول كل مذكّرة إلى غرفة الأوضاع في البيت الأبيض.

وقلت، "إلى جانب ذلك، أفترض أنّك كنت تقوم بالأمر نفسه هنا ـ تبحث عن الوقائع. إذا كانت لدي المذكرتان، يكون العاملون لديك قد سلموهما لك أيضاً، أليس كذلك"؟

هزّ أندي رأسه وقال، "لم أبلّغ بالحقيقة".

بعد أيام، كان الموظفون في الوكالة لا يزالون يبحثون في الملفات، محاولين التوصّل إلى فهم أفضل لتاريخ انخراط السي آي إيه في محاولات شطب معلومات راسب اليورانيوم من خطب الرئيس. وعندئذ عثر مساعدي التنفيذي على نسخة من مسوّدة ملاحظات لخطاب في أيلول/سبتمبر 2002، مؤرّخة قبل عدة أسابيع من صخب خطاب سنسيناتي. كان موظفو البيت الأبيض قد أرسلوا لنا بعض الملاحظات لاستخدامها من قبل الرئيس في مناسبة في حديقة الورود مقرّرة في 26 أيلول/سبتمبر 2002، في أعقاب اجتماع مع زعماء الكونغرس. وكان في المسوّدة هذه الكلمات:

> **لدينا أيضاً معلومات استخبارية بأنّ العراق سعى للحصول على كميات كبيرة من اليورانيوم وأكسيد اليورانيوم، يسمى راسب اليورانيوم، من إفريقيا. وراسب اليورانيوم مكوّن ضروري في عملية تخصيب اليورانيوم للأسلحة النووية. وبوجود المادة الشطورة، نعتقد أنّ باستطاعة العراق صنع قنبلة نووية خلال عام.**

ثمة إشارة في المسوّدة، طبعها كاتب خطابات الرئيس، تلحظ أنّ مجلس الأمن القومي والسي آي إيه كانا يبحثان هذه الجمل الثلاث. يبدو أنّنا أثرنا مخاوفنا وكنّا نحاول إقناعهم بإسقاط ذلك المقطع من الخطاب. وفي وقت لاحق علّم أحد مساعديّ الجمل الثلاثة للشطب وكتب ملاحظة بقلمه هذا نصها:

24 ـ 9 ـ 02 (8 مساء)

اقترحت رايس شطب النص المحاط بقوسين. فوافق جايمي.

لا أعتقد أنّ هذه المحاولة الباكرة لحمل الرئيس على التحدّث عن معلومات اليورانيوم قد ذكرت علناً من قبل. فلماذا أفعل ذلك هنا؟ ما أهمية هذا الحدث الذي أهمل رسمياً؟ إما أن يكون الأشخاص الذين أعيتهم كثرة البيانات والاجتماعات قد نسوا، وإما أنّ المرّة الثالثة ثابتة بالنسبة إلى كتاب خطابات الرئيس.

بعد ظهر يوم 22 تموز/يوليو، في اليوم نفسه الذي أعطيت فيه أندي كارد نسخة عن المذكرتين المتعلّقتين بخطاب سنسيناتي، ظهر ستيف هادلي ودان بارتلت في غرفة الصحافة في البيت الأبيض ثانية. هذه المرّه كان ما سيقولانه للنشر. استغرق الإطلاع الذي تركّز على موضوع واحد ساعة وثلاثاً وعشرين دقيقة. اعترف هادلي بتذكيره هذا الصباح فقط بمذكّرتينا الصادرتين في تشرين الأول/أكتوبر، واللتين تصفان مواطن ضعف دليل يورانيوم النيجر وأنّ مسعى العراق لشراء راسب اليورانيوم ليس له أهمية كبيرة بالنسبة إلى طموحاته النووية لأنّ لدى العراقيين 550 طناً من أكسيد اليورانيوم بالفعل. وقال هادلي، "وقالت المذكّرة أيضاً إنّ السي آي إيه أبلغت الكونغرس أنّ قصة إفريقيا هي إحدى القضيتين اللتين نختلف فيهما مع الاستخبارات البريطانية". وقال إنّه تمّ استلام المذكّرة في غرفة الأوضاع وأرسلت للدكتورة رايس وله. وسأل أحد الصحفيين بارتلت إذا كانا يقولان إنّ الفوضى لم تكن خطأ جورج تنيت كما قيل في الأسبوع الماضي، تهرّب بارتلت من السؤال. أفترض أنّ ذلك هو ما عناه البيت الأبيض عندما وعد "بتشارك" الملامة.

لم يمض سوى ستة عشر يوماً على مقالة جو ويلسون عن الست عشرة كلمة في صفحة الرأي في صحيفة "نيويورك تايمز". وفي تلك الفترة الوجيزة تغيّرت علاقتي مع الإدارة إلى الأبد.

الفصل الخامس والعشرون

الذهاب

يتعيّن عليك الرحيل في مرحلة ما في عمل مثل عملي. فأنت تعمل في أقصى طاقة لمدة طويلة. لذا فإنّ الضغط الشديد ومكالمات منتصف الليل تفعل فعلها. فالعمل شديد الأهمية وهو لا ينتهي. لكنّك تفقد وقت الأسرة، وتفوّت مباريات اللاكروس في المدرسة الثانوية، وتختصر الإجازات أو لا تؤخذ أصلاً ـ تجمع كلها. ثم يحدث أمر، حافز أساسي، وينتهي كل شيء. فتعرف أنّك اصطدمت بالجدار.

كنت قد وصلت إلى تلك المرحلة عندما انفجر صخب الست عشرة كلمة. فالحرب المدمّرة والإشارة بالبنان تجري داخل الدائرة السياسية في واشنطن، لكن الدفع والتخاشن والنميمة بلغت هذه المرّة مستوى أولمبياً.

قبل بضعة أشهر، في أيار/مايو 2003، طلب مني السناتور ديفيد بورون المجيء إلى جامعة أوكلاهوما لإلقاء كلمة في حفل تخرّج. بعد ظهر ذلك اليوم، في أعقاب التخرّج، أخذني ديفيد وزوجته مولي أنا وستيفاني إلى موقع البيت الجديد الذي يعدّان لبنائه. وهناك على تلة في وسط الحقل، رأى ديفيد بقوة أنّه حان الوقت لكي أستقيل. قال ديفيد إنّني أمضيت وقتاً في العمل، وعملت تحت رئيسين، واجتزت 9/11. لا يستطيع أحد أن يطلب المزيد من مدير الاستخبارات المركزية. ومن الأفضل الذهاب في الذروة. لا أعرف مراقباً لمدّ السياسة وجزرها أذكى من ديفيد، وقد استمعت إليه بعناية. وفي واشنطن، بعد تلك الرحلة، أبلغت أندي كارد بأنّني أفكّر في التنحّي لكنّني لم أحسم أمري تماماً.

في أثناء تلك الفترة، علمت أنّ الإدارة تتحدّث إلى جيم لانغدون، وهو

رئيس مجلس الاستشارات الخارجية التابع للرئيس، بشأن تولي منصبي. وليس لدي فكرة، إذا كان ذلك نتيجة لحديثي مع أندي كارد أم مبادرة مستقلة. لكن بعيداً عن ذلك، لم أسمع الكثير حتى جاء أيلول/سبتمبر، عندما دعاني الرئيس إلى المجيء باكراً في الصباح قبل الإطلاع اليومي.

كنت بمفردي في المكتب البيضاوي، نظر إلي جورج بوش وقال، "إنّني بحاجة لأن تبقى". لم يكن حواراً طويلاً، وفي ظل الظروف، حيث الحرب لا تزال دائرة في العراق والحرب على الإرهاب لا تزال محتدمة في أفغانستان والعالم، كان من الصعب عليّ قول لا للرئيس.

على المستوى الشخصي، ربما كنت مستعداً للذهاب. وكان أهم أسباب ذلك ابني، وكان في ذلك الوقت في السنة الثانية الثانوية. كان العمل شاقا بالنسبة إليه ولم يكن الانتقاد العام الذي أتعرّض له مساعداً. كنت مرهقاً، لكن لدى السي آي إيه رجال ونساء ملتزمون على عدة جبهات. وتركهم أو ما تبقى من القوة العاملة في الوكالة في وسط ذلك أمر صعب. فقد عملنا جاهدين معاً، وأمضينا ساعات طوال وحققنا الكثير. كنت أشعر بواجب كبير نحوهم، فقد أصبحوا بمثابة عائلة لي. ليس هناك من لا يمكن الاستغناء عنه، مع ذلك كنت أعرف أن هناك كثيراً من الأمور التي يجب إنجازها. والحقيقة مع أن القبض على خالد شيخ محمد كان إنجازاً كبيراً، فقد كنت أريد أن أكون على رأس الوكالة عند سوق أسامة بن لادن إلى العدالة.

ومن الأمور التي لا تقل أهمية في عقلي جلسات الاستماع التي تلوح في الأفق أمام لجنة 9/11. لست بحاجة إلى أذن حسّاسة جداً لتعرف بأنّهم يميلون إلى التسبّب بالنزاع وأنّ لهم انتماءات سياسية. وسأدعى للشهادة سواء كنت ما أزال مديراً للاستخبارات المركزية أم لا، لكن من المؤكّد أن تحدث جلسات الاستماع الفوضى في الوكالة. ولا يمكنني أن أترك الفوضى تنتظر من سيخلفني أياً يكن.

لذا استقرّ بي الأمر على البقاء في منصب مدير الاستخبارات المركزية، وواصلت العمل ساعات طوالاً، وبذل كل ما أستطيع للمحافظة على ارتفاع المعنويات في الوكالة التي أثقلت كثيراً بالعمل في أفغانستان والعراق والحرب

العالمية على الإرهاب. وكما كنت أفعل منذ سنوات، كان ما يمكن أن تقوم به القاعدة والمجموعات ذات العقلية المماثلة يشغلني ليل نهار.

في 5 شباط/فبراير ألقيت خطاباً رئيسياً في جامعة جورج تاون، أوضحت فيه سجل الوكالة في أسلحة الدمار الشامل العراقية وتأكيد التزامنا المهني بتسميتها كما رأيناها. وبعد سبعة أسابيع، في 24 آذار/مارس، وفي 14 نيسان/ أبريل، أدليت بشهادة علنية أمام لجنة 9/11. وكان ظهوري في المرتين تجربة مرهقة. لكنّني في النهاية حاولت تمثيل الوكالة بشكل جيّد. ثمّ في 17 نيسان/ أبريل، بعد ثلاثة أيام على شهاتي الثانية أمام لجنة 9/11، التقطت صحيفة "واشنطن بوست" وشاهدت خبر الصفحة الأولى الذي يروّج لكتاب بوب ودوورد الجديد عن الفترة المؤدية إلى حرب العراق، وقرأت ما يلي في الفقرة الثانية من الخبر:

"لقد أحدث التخطيط المكثّف للحرب طوال سنة 2002 زخماً خاصاً به، وفقاً لكتاب "خطة الهجوم" بقلم بوب ودوورد، يدفعه جزئياً استنتاج السي آي إيه أنّ صداماً لا يمكن إزاحته عن السلطة بدون حرب وطمأنة مدير السي آي إيه جورج ج. تنيت للرئيس أنّ امتلاك العراق أسلحة دمار شامل أمر مؤكّد".

عندئذ عرفت جيداً أنّ القطار خرج عن السكة.

كما كتبت سابقاً، كنت قد لاحظت شيئاً من ذلك مقدّماً. فقد اتصل ودوورد قبيل "خطة الهجوم" وأثار بطريقة مزعجة قضيّة "الأمر مؤكّد". وأعتقد انّه كان يحاول تنبيهي إلى أنّ الموضوع سيكون مثيراً للخلاف، لكن ردّ فعلي الأول كان خالياً من التعبير. فأنا لا أذكر شيئاً عن لحظة حاسمة. والآن بعد رؤية الكلمتين في صحيفة "واشنطن بوست" شعرت كأنّني أقرأ عن شخص آخر في كون موازٍ. لكن خلال أيام، أشعل كتاب ودوورد حريقاً إعلامياً، وكنت أنا الرجل الذي يحرك على الخازوق.

كان هذا الخلاف آخر ما أحتاج إليه. ابتعدت بضعة أيام وذهبت إلى شاطئ نيوجيرسي بمفردي. أردت أن أستجمع أفكاري، والشاطئ بالنسبة إلي المكان الأكثر صفاء على الأرض. غير أنّ ذلك لم يكن وقتاً هادئاً. نعم كنّا في السي آي

إيه مخطئين في الاعتقاد بأنّ لدى صدام أسلحة دمار شامل. لكن في تقدير الاستخبارات القومي، وفي شهادتي أمام الكونغرس، وفي الإطلاعات التي أجريت لمعظم أعضاء الكونغرس، قدّمت أنا وجون مكلوغلن والآخرون الرسالة نفسها: إنّ تحليلنا يبين أنّ العراق يمتلك أسلحة كيمياوية وبيولوجية ويعمل على امتلاك قدرة نووية، مع أنّهم على بعد سنوات من تحقيق ذلك. لم يكن هناك سرّ حيال ذلك. والآن بفضل تلفيقات البيت الأبيض، فقد اختزل سجلّنا الطويل والمعقد في موضوع صعب إلى مشهد سخيف من أوبرا كوميدية. وبدا الأمر كأنّ طوم كروز يقفز على مقعد أوبرا وينفري.

بدا من الواضح لي أنّ مشهد قول الأمر مؤكّد وفتح الذراعين في المكتب البيضاوي والقفز عن المقعد قد زوّد عن عمد إلى ودوورد لتحويل الملامة عن البيت الأبيض وإلقائها على السي آي إيه فيما يتعلّق بالمبرّر المنطقي الخاطئ للحرب في العراق. وطالما استغلت كتب ودوورد، المعتمدة على معلومات من مسؤولين داخل الإدارة، طويلاً بتلك الطريقة ـ لحرف اتجاه الملامة وإعداد كبش المحرقة. وها قد حدث ذلك لي.

أذكر أنّني جلست على الشاطئ أتأمّل في كل ما أنجزناه في السنوات السبع من شغلي هذا المنصب الساخن ـ إعادة بناء الوكالة المنهارة، واستعادة الروح المعنوية، والنجاح في أفغانستان والحرب الواسعة على الإرهاب، وتقويض شبكة عبد القدير خان ووقف تطوير أسلحة الدمار الشامل في ليبيا، ودورنا في عملية السلام في الشرق الأوسط، ودوري كمبعوث شخصي إلى ولي عهد المملكة العربية السعودية وبرويز مشرّف، وكثير سوى ذلك ـ وفكّرت في أنّه ما من شيء من ذلك يهمّ هذه الإدارة. ما لم أستطع التوقّف عن التفكير فيه، هل أقنع بعض المستشارين الرئيس بأنّه يجب تحميلي الملامة؟ في النهاية لن أعرف الإجابة عن ذلك السؤال.

إنّني معجب بالرئيس، وببساطته وصراحته. وقد جمعنا معاً بعد 9/11 المأساة القومية والغاية المشتركة. كان جميع الموجودين في قلب العاصفة يعتقدون بأنّنا نقوم بالعمل الصحيح، وقد بذلنا جميعاً، بمن فينا الرئيس، قصارى جهدنا. غير أنّ موظفيه كانت لديهم أولويات مختلفة. بالنسبة إليهم، الحفاظ على

سمعة الرئيس ـ لا سيما فيما الحملة الانتخابية قادمة، وخطة الحرب تنهار ـ هو العمل الأول. وربما كنت أنا من الأضرار الجانبية.

ربما في يومي الثاني على الشاطئ، اتصلت بأندي كارد في البيت الأبيض وبسطت الأمر أمامه بصراحة. أنكر أنّني قلت، "إنّني أتصل بك يا أندي لأقول إنّني غاضب حقاً. نعم لقد كتبنا تقدير الاستخبارات القومي، وعبّرنا عن مستويات ثقتنا، وأطلعت أنا وجون مكلوغلن كل أعضاء الكونغرس تقريباً؛ وكان صوتنا مرتفعاً بشأن الاعتقاد بأنّ صداماً يمتلك أسلحة دمار شامل. لكن ما فعلتموه جعلني أبدو غبياً، وأريد أن أبلغك بمقدار غضبي من ذلك. إنّ قيام أحد الأشخاص في الإدارة بتحميلي المسؤولية عن ذلك هو أكثر الأشياء التي شهدتها في حياتي دناءة".

إنّ أندي من أكثر الأشخاص المحترمين والشرفاء الذين عملت معهم. وفوق ذلك فإنّه كان دائماً طيّباً معي. لكنّه أيضاً شديد الانضباط بخصوص ما يقوله عندما يتحدّث إليك، وهذه المرّة لم يقل شيئاً رداً علي. فقد ساد صمت في الطرف الآخر. مع ذلك أدركت في ذلك الصمت أنّ هناك انهياراً جوهرياً في الثقة بيني وبين البيت الأبيض. باختصار، لقد حان وقت الرحيل في النهاية. لم يكن بوسعي أن أترك على الفور بناء على شيء ظهر في كتاب، لكنّني لم أجد أي طريقة أستطيع فيها البقاء مدة أطول.

في الأسابيع الستة التالية، حاولت التفكير في عملية الاستقالة مع ستيفاني، وشقيقي بيل، وجون مكلوغلن، وجون موسمان وبيل هارلو. وتحدّثت أيضاً إلى ديفيد بورون عن ذلك في هذه الفترة، بالإضافة إلى صديقي القديم كن لڤيت الذي يرجع إلى سنوات العمل في مجلس الشيوخ وعمل معي كمستشار شخصي في السي آي إيه. في عطلة الأسبوع على شاطئ البحر، أجريت حوارات طويلة مع شقيقي. كان ضدّ الاستقالة بشدّة لأنّه يعتقد أنّني إذا استقلت فستلقي الإدارة علي كل ما تريده. قلت له، "إنّهم يقومون بذلك الآن، وما زلت أقوم بعملي"! وكانت ستيفاني تعارض استقالتي أيضاً لأنّها لا تريدني أن أغادر فيما البلد في حالة حرب، والأخطار تحدق برجالنا ونسائنا على الأرض في أفغانستان والعراق. أما بالنسبة إلي، فكنت أعرف الجواب بالفعل. لقد انهارت مصداقيتي في

الخارج للأسف، وبقائي يمكن أن يضرّ بالسي آي إيه. وعندئذ، ظهر من سيؤكّد قراري بالذهاب، كما لو أنّ في ذلك سحراً.

في مساء يوم الأحد كنّا نعدّ الهمبرغر، لكن لم يكن لدينا الخبز المخصّص له. تطوّعت بالإسراع إلى متجر إيه أند بي لإحضاره. طالما وجدت أن متاجر الأغذية وشراء الأغذية أمراً علاجياً، ربما بسبب نشأتي في مطعم العائلة. وهكذا كنت في متجر إيه أند بي، أدفع عربتي عبر الممرّ السابع، ودون أن أعرف، كان لويس فريه، وهو صديق عزيز استقال قبل ثلاث سنوات من منصبه كمدير للإف بي آي، ومن الزملاء المخلصين لشاطئ جيرسي، يدفع عربته في الممر الثامن. وعند نهاية الممر، انعطف لويس إلى اليسار وانعطفت إلى اليمين، فاصطدمت عربتانا إحداهما بالأخرى.

نظرت إليه وقلت، "كيف حالك يا لويس"؟ فقال بخير وسأل عن أحوالي، وبما أنّ أحدنا يعرف الآخر جيداً ودخلنا في بعض المعارك نفسها، أخبرته عن مقدار انزعاجي. كان كل منّا يرتدي بنطلوناً قصيراً وقميص تي شيرت، وكانت مفرزتي الأمنية تنتظر في الخارج. أوضحت تفكيري، وبحثنا معضلتي في وسط إيه أند بي، فيما عربتانا تسدّان الممرّ. حاول لويس في البداية أن يثنيني عن الاستقالة. نظرت إليه وقلت، "لا يمكنني البقاء. لقد كُسرت الثقة". أخيراً قال لي لويس، "أنت على حقّ. حان وقت الرحيل. وإليك كيف تقوم بذلك".

قال لويس، في البداية أنت من تختار التاريخ، ولا أحد سواك.

قلت، "حسناً، الخميس"، بعد أربعة أيام.

"حسناً، الخميس. تذهب لمقابلة الرئيس في وقت متأخّر من يوم الأربعاء. تطلب أن تراه على انفراد. تبلغه أنّك تنوي الاستقالة وإصدار بيان علني في صباح اليوم التالي، وتطلب أن يبقى الأمر بينكما إلى حين حدوثه. وعندما يعلن عن أنّك ستغادر، تعلن عن ذلك أمام القوة العاملة لديك. الأمر الأساسي هو ألا تسمح بأن يفصل بين حديثك مع الرئيس والإعلان أمام رجالك أكثر من عشر إلى اثنتي عشرة ساعة. لذلك يجب ألا تراه في وقت مبكّر من النهار أو في وسطه

لأنّك تريد إبقاء الأمر طي الكتمان. وأسوأ ما يمكن أن يحدث أن يصل الخبر إلى رجالك قبل أن تخبرهم. وأنت لا تريد أن تقف في ذلك الموقف".

صافحت لويس عندما فرغ وعدت إلى البيت وأنا أشعر بالراحة. قلت عندما دخلت البيت، "لقد حصلت على إشارة من الله. أخبرني لويس كيف أقدم على الخطوة، وذلك ما سأقوم به". وبعد أن شرحت ما هو، شعرت ستيفاني بالارتياح أيضاً، لكنّها لم تكن مقتنعة بعد بأنّه المسار الصحيح. أما بالنسبة إلي، فقد نمت في تلك الليلة أفضل مما نمت منذ أشهر، وربما سنين.

قبل أن نفترق أنا ولويس في متجر إيه أند بي، اتفقنا على أن نلتقي في الصباح التالي مع أسرتينا تحت العلم الأميركي، من أجل المسيرة المحلية في يوم الذكرى. تحدثت أنا ولويس فريه وزوجته مريلين وستيفاني عن الوضع. كنت أعلم أنّ اللحظة مهمّة بالنسبة إلى ستيفاني. فقد حصلت على الكثير من الارتياح من لويس ومن طريقة تأكيده أنّ ذلك هو الأمر الصحيح الذي يجب القيام به، وعندما قفلنا عائدين إلى واشنطن، انضمّت إلى معسكرنا أيضاً. كان لويس فريه الشخص الذي حلّفني اليمين في سنة 1997، وها هو الآن يخبرني كيف أترك منصبي. لقد دارت الحياة دورة كاملة.

في صباح يوم الأربعاء، مضيت لوضع خطة فريه موضع التطبيق. كان الرئيس وأندي كارد مسافران في ذلك اليوم، لذا سجّلت مكالمة في مكتب أندي ورد علي من الطريق. قلت له، "أريد أن أقابل الرئيس الليلة". لم يسأل أندي لماذا. قال إنّهما سيعودان باكراً هذا المساء، وسيحاول ترتيب الموعد قرب الساعة الثامنة. قلت، "حسناً، أراه عندئذ".

في ذلك المساء قدت السيارة إلى البيت الأبيض ودخلت من البوابة الجنوبية الغربية. كنت واثقاً من أنّ رجال الأمن يفكرون فيما يحصل، لكن جون موسمان وبيل هارلو ودوتي هانسون، سكرتيرتي التنفيذية، كانوا الوحيدين في السي آي إيه الذين يعرفون تماماً ماذا يجري. انتظر الثلاثة في لانغلي ليعرفوا كيف سارت الأمور.

في الجناح الغربي، توقّفت قليلاً في مكتب أندي كارد. قلت له، "حان موعد

الرحيل. وأريد أن أبلغ الرئيس بنفسي". كان أندي متفهّما كعادته. وكما هي العادة أيضاً، لم يكشف عما إذا كان متفاجئاً بإعلاني أم لا.

قادني أندي إلى أعلى الدرج، إلى مقرّ إقامة الرئيس بوش، حيث رحّب بي في المكتبة، وجلسنا نحن الثلاثة. كرّرت القول، "لقد حان موعد رحيلي. إنّني أقوم بهذا العمل منذ مدة طويلة. ولدي ابن وأسرة بحاجة إلي. لقد فعلت ما بوسعي. وهذا وقت مناسب للرحيل، وأنا أريد ذلك بقوة".

سأل الرئيس، "متى تريد أن تعلن عن ذلك"؟

أجبته، "غداً صباحاً". أعتقد أنّ ذلك باغته قليلاً، لكنّه أثار مشكلة لوجستية. فقد كان جون هوارد، رئيس الوزراء الأسترالي، قادماً في وقت مبكّر من اليوم التالي، وكان من المقرّر أن يعقد هو والرئيس مؤتمراً صحافياً مشتركاً. وهوارد واحد من أوثق حلفائنا. فهو لم يكتفِ بنشر قوات في العراق فحسب، لكن كانت لديه أيضاً شجاعة سياسية عظيمة ليقول إنّه ذهب إلى الحرب في العراق لا بسبب ما قالته الاستخبارات بل لأنّه يؤمن بأنّ ذلك هو الشيء الصحيح الذي يجب عمله. ولم يشأ الرئيس أن يقوم بشيء يعكّر صفو الزيارة. ولا أنا. لذا بدلاً من إطلاق دورة الأخبار اليومية باستقالتي، قرّر الرئيس أن يؤخّر الإعلان إلى ما بعد المؤتمر الصحفي لهوارد، ثم يعلن عن الخبر فيما يتوجّه إلى المروحية إذ كان مسافراً في رحلة خارجية أخرى. وفي غضون ذلك، سنلتزم بالصمت.

قال الرئيس لأندي، "لن نبلغ أحداً. لن نبلغ رايس. لن نبلغ أحداً عن ذلك حتى صباح الغد".

شكرته على بذل الجهد الإضافي، وأبلغني كم أنّه يقدّر ما قمت به، لكن خلافاً لحديثنا السابق، في أيلول/سبتمبر 2003، لم يحاول أن يثنيني عن الاستقالة.

بعد ذلك خرجت من البوّابة التي دخلت منها ووجدت ستيفاني التي جاءت إلى البيت الأبيض معي بانتظاري عند قاعدة النصب المقام تكريماً لفرقة المشاة الأولى، وهو عمود رائع يبلغ ارتفاعه ثمانية عشر متراً ويعلوه رمز مذهّب للنصر المجنح يرتفع أربعة أمتار ونصف المتر.

قالت لي، "تبدو أصغر بعشرين سنة".

أجبتها، "أشعر بارتياح عظيم".

جلسنا نحن الاثنان عندئذ بجوار النصب ما يقرب من خمس عشرة أو عشرين دقيقة. أبلغتها عن الاجتماع، وقالت ستيفاني إنّه فيما كنت في الداخل، ظهرت فجأة سحابة داكنة، مصحوبة بمطر غزير. فجاء أحد رجال الأمن، بوب وودز، راكضاً وهو يحمل مظلة، وأسرعا هو وستيفاني إلى السيارة. وفيما كانا يهمّان بالدخول، انقشعت السماء وعاودت شمس المغيب الظهور بألوانها الرائعة، وفي تلك اللحظة بالذات خرجت من حرم البيت الأبيض.

علمت بعد ذلك أنّه بينما كنت أنا وستيفاني نتحدّث معاً، انتقلت المجموعة المنتظرة في مقرّ القيادة من مكتبي إلى "المحرس"، حيث يعمل رجال الأمن، وكانوا يتصلون باللاسلكي ببوب وودز والآخرين ليعرفوا ما الأمر الذي يتحدّث به مدير الاستخبارات المركزية و"دفني" الاسم السري لستيفاني. وأعتقد أنّهم شعروا بالارتياح عندما وصلت أخيراً في تلك الليلة إلى لانغلي. أبلغتهم بما قاله الرئيس، وطمأنتهم بأنّ العرض قد انتهى.

في صباح يوم الخميس، وكنت لا أزال ألتزم بسيناريو لويس قدر المستطاع، جمعت كبار رجالنا في غرفة الاجتماعات، قبل أن أعرف بخمس عشرة دقيقة تقريباً بأنّ مؤتمر هوارد الصحفي سينتهي. أبلغتهم بأنّني قدّمت استقالتي في الليلة السابقة وأنّ الرئيس سيعلن عن ذلك قريباً. ولم أدع أحداً يغادر الغرفة إلى أن فرغ الرئيس وتوجّه إلى المروحية التي ستقلّه إلى قاعدة أندروز الجوية.

من التأثيرات الجانبية السعيدة لخطة الرحيل أنّه بينما كان الرئيس يعلن عن الاستقالة، كان معظم أركانه منقولون جواً في طريقهم إلى اجتماع قمة في أوروبا، لذا فقد قيّد ذلك القدرة على تلفيق الأسباب وراء رحيلي ـ عدة ساعات على الأقل.

بعد ساعة تقريباً، توجّهت إلى قاعة الاجتماعات (الفقاعة). وكان بقية العاملين في لانغلي في المباني البعيدة، وفي كثير من المواقع في الخارج يستطيعون المشاهدة عبر تلفزيون الدائرة المقفلة. كانت ستيفاني وجون مايكل

ينتظران في الصف الأمامي عندما دخلت. كنت واثقاً من أنّ المفاجأة تلاشت ـ نحن وكالة استخبارات في النهاية ـ لكنّني أبلغت الجميع أنّني راحل مع ذلك، وكم أنا فخور لأنّني عملت معهم. أخبرتني ستيفاني أنّني لم أكن الوحيد في قاعة الاجتماعات الذي فقد القدرة على الكلام من شدة التأثّر. بل إنّ رجال مفرزتنا الأمنية الباردون اغرورقت أعينهم بالدموع. وفي النهاية، نظرت إلى جون مايكل وقلت، "لقد كنت ابناً عظيماً وسأكون الآن والداً عظيماً". وعندئذٍ فقدت السيطرة على نفسي تماماً.

حاشية على القصة: قبل عدة أيام، عندما تباحثت أنا وستيفاني بالاستقالة مع جون مايكل، أبلغته أنّه السبب الرئيسي الذي يحملني على التنحي. لقد فاتني كثير من الأوقات السعيدة معه. وذلك لن يستمرّ بعد الآن. بقدر ما كان جون مايكل مقدّراً، فإنّه عبّر عن خوفه من أن يغضب الرئيس منه لأنّه السبب وراء رحيلي. أخبرت الرئيس بتلك القصة عندما اجتمعنا مساء الأربعاء. وعصر يوم الخميس، بعد استقالتي، اتصل الرئيس بجون مايكل من طائرة سلاح الجو واحد ليطمئنه أنّه ليس غاضباً منه ويقول له إنّ والده قد قام بعمل رائع.

لم تكن تلك المرة الوحيدة التي يبدي فيها الرئيس التفاتة خاصة لابني. فقد علم من تجربته المباشرة كابن لمدير سابق للاستخبارات المركزية، كيف تشعر عندما يتعرّض والدك لانتقادات الصحافة، وكان يسأل دائماً عن جون مايكل وكيفية تقبّله الأمور. في شباط/فبراير 2004، قبل ثلاثة أشهر من مغادرتي، أبلغت الرئيس أنّ جون مايكل يواجه صعوبة وهو يشاهد والده يتعرّض للهجوم، فدعاه الرئيس إلى البيت الأبيض للتحدّث إليه. لم يبلغني جون مايكل عما دار بينهما من حوار، لكنّه خرج وهو يحمل شعوراً أفضل عن الحياة.

حدّدت تاريخ استقالتي في 11 تموز/يوليو، لكي يتاح لي الوقت لتسليم الأمور إلى خليفتي بشكل معقول من جهة، ولأسباب عاطفية من جهة ثانية. فقد حلفت اليمين في 11 تموز/يوليو 1997، أي قبل سبع سنوات بالضبط. وقبل أربعة أيام من يومي الأخير، سافرت أنا وستيفاني إلى صن فالي، أيداهو، لحضور المؤتمر السنوي برعاية هربرت ألن ورؤية مئات الأشخاص الرائعين الذين جعلونا

نشعر بمقدار الترحيب بنا على مرّ السنين. بل إنّني توجّهت إلى سمايلي كريك لودج من أجل مخفوق الحليب والبطاطا المقلية.

عدنا إلى البيت في اليوم الحادي عشر. وفي وقت متأخر من بعد ظهر ذلك اليوم، قررت التوجّه إلى مكتبي للمرة الأخيرة. اتفق أنّه كان يوم أحد. كان مقرّ القيادة شبه مهجور عندما صعدت إلى مكتبي في الطبقة السابعة. وعندما دخلت، مشيت نحو العلم الأميركي المسودّ الذي استُخرج من بين حطام مركز التجارة العالمي بعيد 9/11. جلست إلى مكتبي مدة وجيزة، وفكّرت في السنين التسع الرائعة التي مضت منذ أن قدمت إلى السي آي إيه كنائب لجون دويتش. توالت الأحداث في ذهني عندما تذكّرت أنّني خبّأت سيجاراً كوبياً كبيراً أرسله إلي الملك عبد الله عاهل الأردن. وجدته وأشعلته، ثم مشيت وحدي في مجمّع السي آي إيه - وتلك طريقتي لوداع مكان أحببته.

خاتمة

تميزت رحلتي بوصفي مدير الاستخبارات المركزية، التي بدأت على طول مسار جرّ القوارب على قناة سي أند أو، بالتواءات وانعطافات أكثر مما كان في مقدوري تصوّره. غير أن استقالتي، في يوليو/تموز 2004، من دوري في الإدارة بعد سبع سنوات، لم تجلب لي الهدوء الذي يلي العاصفة عادة. في الواقع، تحول أداء أجهزة الاستخبارات إلى نقطة جدل في الانتخابات الرئاسية للعام 2004. فالحجج السياسية أفرزت الكثير من النقاشات الساخنة ولكنها لم تفرز سوى القليل من المعرفة. فقد سعى كل حزب إلى توجيه الضربات للحزب الآخر، مستخدماً الاستخبارات عصاً للقيام بذلك. كما أدت النقاشات إلى اندفاع نحو إعادة التنظيم - وهو جهد قُدّر له فقط إضفاء حسّ كاذب بالتقدم والأمن.

تمكنت البلاد من البقاء بطريقة ما. وبعد وقت قصير على انتخابات العام 2004، فاجأني برت كفانو Brett Kavanaugh، سكرتير الموظفين لدى الرئيس، عندما اتصل بي وقال إن الرئيس يرغب في منحي وسام الحرّية، وهو يعتبر أعلى وسام يُمنح لمدني في البلاد. قال كفانو إنّه سيتم تكريمي في حفل مشترك مع طومي فرانكس وجيري بريمر. لم أكن متأكداً من رغبتي في قبول هذا الشرف، فنحن لم نعثر على أسلحة دمار شامل، كما أن إدارة العراق في فترة ما بعد الحرب لم تكن مهمة سهلة كما أشار بعضهم.

سألت كفانو عن السبب الذي أراد الرئيس تكريمي من أجله، وطلبت أن يقرأ لي التنويه المقترح. كان الأمر متعلقاً بالأعمال التي تقوم بها وكالة الاستخبارات المركزية في الحرب على الإرهاب، لا في الحرب في العراق. رأيت أن ذلك منصف للغاية. ربما يمكنني القبول بالوسام على هذا الأساس، كتعبير عن الشكر على الأعمال التي قامت بها الوكالة أكثر منه عن الأعمال التي قمت بها.

ولكنني كنت أبعد ما يكون عن التصديق. قلت له "سأكلمك لاحقاً".

إنني أفهم السياسة بوضوح، ولكنّني وازنت ذلك مقابل ما اعتقدت أنّ الوسام يعنيه بالنسبة إلى العديد من الرجال والنساء الأبطال في وكالة الاستخبارات المركزية الذين قاموا بعمل رائع في الردّ على هجمات 11/9. وفي النهاية، أجبت بالإيجاب لأجل ذلك السبب. كما أملت بأن يجلب الاحتفال خاتمة لعملي كمدير للاستخبارات المركزية ويساعد في التخفيف من الآلام التي عانت منها عائلتي طوال الشهور الأخيرة. غالباً ما يكون نصيب العائلة النسيان في هذه الأوقات الصعبة، لكن صدقوني إنهم يشعرون بلسعة الانتقاد بقدر ما يشعر بها المديرون.

في 14 كانون الأول/ديسمبر 2004، أغدق الرئيس في الغرفة الشرقية كلمات الثناء علينا. والقسم الذي لا يزال حاضراً في ذهني هو الكلمة التي لم تكن موجّهة إلي وإنما إلى الوكالة التي قدتها. قال الرئيس "في سنوات التحدي الذي واجهته بلادنا، كان الرجال والنساء في وكالة الاستخبارات المركزية على الخطوط الأمامية دفاعاً عن قضية ملحّة، والبلاد بأسرها تدين لهم بالجميل". لكن أكثر ما عناني في الاحتفال النظر إلى وجه ابني. لا أعتقد بأنني سبق أن رأيته سعيداً، وفخوراً، ومرتاحاً كما كان في ذلك اليوم.

تبين لي أن الاحتفال لم يكن أكثر من فترة مؤقّتة فاصلة. فقد انقضى الوقت وبقي الخلاف محتدماً. لكن في ذلك الوقت، فكرت ملياً لا في الدروس التي تعلمتها طوال السنوات السبع التي قضيتها مديراً للاستخبارات المركزية فحسب، وإنّما أيضاً في التحديات التي تنتظر البلاد وأجهزة الاستخبارات.

يجب القول أولاً وقبل كل شيء إنّ الاستخبارات ليست الردّ الوحيد على كل مشكلة معقدة. غالباً ما يتوفر 60 في المئة فقط، في أحسن الأحوال، من الحقائق المرتبطة بأي مسألة تخص الأمن القومي. وما تحاول المخابرات القيام به هو رسم صورة واقعية لوضع معين بالاعتماد على تفسيرات الخبراء وتحليل المعلومات التي تم جمعها. وعادة ما تكون النتائج انطباعية بوجه عام ـ ونادراً ما تقدّم بارتياح كبير.

لكن القدرة على تكوين هذه الانطباعات في غاية الأهمية. وللقيام بذلك، على الدولة أن تكرس الاهتمام والموارد باستمرار لقدراتها الاستخبارية ـ لا في

أوقات الأزمات فحسب، وإنّما في كل الأوقات أيضاً. فسنوات الإهمال لا يمكن التعافي منها بسرعة، بصرف النظر عن النية الحسنة التي تقف خلف الجهود التي تُبذل في سبيل ذلك. ربما لا تظهر نتائج الاستثمارات التي يتم توظيفها اليوم - في تطوير جامعي المعلومات الاستخبارية ومحلّليها وفي رعاية العلاقات التي تربطنا بشركائنا الأجانب - إلا بعد عشرات السنين. لكن تجاهل تلك المتطلبات الآن، وستكون الكلفة على صعيد الأرواح والممتلكات أعلى بكثير.

بصرف النظر عن مدى قطعية التقييمات الاستخبارية، على صنّاع السياسة المشاركة وطرح الأسئلة الصعبة. فليس على الاستخبارات وحدها أن تكون الدافع لرسم السياسات، لأن الاستخبارات الجيدة ليست بديلاً عن المنطق أو الفضول من جانب صنّاع السياسة عند التفكير في عواقب أعمالهم.

شكّل الإرهاب والعراق القضيتين الأكثر إلحاحاً طوال عهدي، لكن بقدر خطورة هاتين القضيتين، ينبغي ألّا نغفل عن القضايا الأخرى في تلك المنطقة المضطربة. فالشرق الأوسط أقلّ استقراراً الآن منه في أي وقت مضى في القرن الماضي. وعلى حدّ علمي، أصبح أمن إسرائيل أكثر عرضة للخطر الآن منه في أي وقت مضى. لقد دخلت الولايات المتحدة الحرب في العراق وتصرّفت كما لو أنّ لا علاقة لما نقوم به هناك بالعملية السلمية في الشرق الأوسط، أو بالأحداث التي تجري في لبنان أو سوريا، أو بالصراع الأشمل ضدّ التطرّف الإسلامي السنّي. والحقيقة أنّ هذه القضايا متشابكة بعضها مع بعض، وهي تتطلب الآن استراتيجية تنظر إليها على أنها قضايا مترابطة بشكل لا فكاك منه.

لنأخذ مثلاً عملية السلام الفلسطيني الإسرائيلي المشؤومة. لو أننا سعينا بجدّية إلى تجديد المناقشات قبل عدة سنين من الآن، لربما كنّا استطعنا التخفيف من الهيجان السائد في العالم السنّي وإيجاد مناخ أكثر مواتاة لتحقيق السلام وضمان الأمن في المنطقة وأقل ترحاباً بالتطرف الإسلامي الذي نشهده اليوم.

كان التعاون الأمني بين الفلسطينيين والإسرائيليين ممكناً في النصف الثاني من التسعينيات (1990نات) بسبب عملية سياسية كُرّست لدولة فلسطينية وأخرى إسرائيلية تعيشان جنباً إلى جنب في سلام. وما دامت العملية السلمية مستمرّة، لن يتوفر للمتطرّفين قاعدة دعم قوية للإرهاب في الشارع الفلسطيني،

وسيكون بوسع قوات الأمن الفلسطينية مواجهة المتطرّفين من غير أن يُنظر إليها على أنها قوات متعاونة مع الاحتلال.

لقد كانت السياسات والتكتيكات الخاطئة التي اتّبعها عرفات واعتماده على العنف تشكّل عقبات كبيرة أمام السلام، لكننا فشلنا في المبادرة عقب وفاته في العام 2004 وإيجاد عملية سياسية توفر أملاً حقيقياً للشعب الفلسطيني. ونتيجة لذلك، دُفع نحو المتطرّفين الذين أظهروا له أملاً زائفاً من خلال العنف. تدهور الوضع الأمني نتيجة لذلك، واتخذ الإسرائيليون، بعدما لم يعد لديهم شريك، إجراءات مناسبة لحماية أنفسهم. في الشرق الأوسط، لا تفتح نافذة الفرص سوى للحظات قصيرة. ومن المؤسف أنه عندما شرّعت النافذة أبوابها عقب وفاة عرفات، لم نعمل على التأكيد على دورنا كوسطاء صادقين يسعون إلى إيجاد حلّ لهذه القضية.

عندما ضغطت إدارة بوش لإجراء انتخابات في الأراضي الفلسطينية، لم تفد تلك الانتخابات سوى في تسليم السلطة إلى حماس التي تهيمن على الساحة حالياً. شكّل انتصار حماس كارثة بالنسبة إلى العملية السلمية. وقد طرح عليّ زميل إسرائيلي السؤال التالي: "لماذا يصرّ الأميركيون على إجراء انتخابات"؟ قال إن كلاً من السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية طالب بتأجيلها. وكان المعنى الضمني للانتخابات المزمعة هو أن "الولايات المتحدة تقف إلى جانب حماس". توضح تعليقات صديقي التناقض الجوهري، في هذه المنطقة، بين الاستقرار والديمقراطية، وخصوصاً عندما تتم المساواة بين الديمقراطية والانتخابات فقط. فهل كان الإصرار على إجراء الانتخابات يستحق وصول حماس إلى السلطة؟ كلا.

إننا بحاجة إلى فهم حقيقة أن الشعوب في منطقة الشرق الأوسط بحاجة إلى أساس يسمح لها بالانتقال إلى نظم حكومية أكثر تمثيلاً على طريقتها الخاصة ووفقاً لوتيرة خطاها. إن مجرّد المناداة "بالديمقراطية" بدون وجود مجتمع مدني نشيط، وبدون تمهيد الطريق أمام إجراء التحولات التعليمية، والاقتصادية، والمؤسساتية اللازمة لكي تكون قاعدة لتلك الديمقراطية، ربما يعيدنا إلى الوراء ويقوّي المتطرّفين الذين يحاولون القضاء عليها. وما أن يكسب المتطرفون السلطة، يصبح من غير المرجّح أن يتنازلوا عنها. فمفهومهم الخاص للديمقراطية هو "رجل واحد، صوت واحد،... مرّة واحدة". وأنا أعتقد بأنه إذا

أصررنا على محاولة إعادة صياغة العالم على صورتنا، فسيكون نصيبنا الفشل. مع ذلك، علينا المشاركة بلا هوادة لتشجيع التوصل إلى حلول لتلك المشكلات، لأن المنطقة التي كانت يوماً مهداً للحضارة تحمل في طياتها إمكانية أن تكون مقبرة لها.

ولسوء الحظ، المهمة الماثلة أمامنا أصعب بكثير نتيجة للموقف الحالي الضعيف للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط. تحدث المعلّقون عن العجرفة وانعدام الكفاءة الأميركية بأنهما السبب الذي أوصلها إلى ذلك. لكن بصرف النظر عن السبب، ينبغي لنا التوقف عن التصرف كما لو أن المسار الذي نسير فيه لا يمكن عكسه. ينبغي توفير إطار عمل جديد وجريء للأمن، والاستقرار، وتشجيع الإصلاح في الشرق الأوسط، بحيث تلعب شعوب المنطقة الدور الرئيسي في ذلك فيما تعمل الولايات المتحدة بمثابة الداعم الأكثر حماسة وفاعلية.

إن ما يطغى على المشكلة العامة لانعدام الاستقرار في الشرق الأوسط هو التحدّي النوعي للحرب في العراق. سيستمرّ النقاش حول الحكمة من دخولنا تلك الحرب عدة سنوات قادمة. لكن ما من شكّ في أنه جرى التمهيد للطريق المشكوك فيه المؤدي إلى الحرب عبر الأداء المعيب لأجهزة الاستخبارات الأميركية، التي كنت أرأسها. فقد تبين أن جوهر أحكامنا المتعلقة ببرامج أسلحة الدمار الشامل العراقية كان خاطئاً، خاطئاً لمئات من الأسباب المختلفة التي ترجع إلى صميم ما نسمّيه "تقنيات التجسس" - أفضل الممارسات في جمع المعلومات الاستخبارية وتحليلها. ولا ينبغي أن نجد عزاء في معرفة أن أجهزة الاستخبارات الأخرى وقعت في الأخطاء نفسها. في قضية العراق، كان أداؤنا دون المستوى العالي لمعاييرنا.

لكن حتى لو اكتشفت قوات الائتلاف الغازية مخزونات من أسلحة الدمار الشامل في العراق بعد إسقاط صدام، لم يكن الوضع سيختلف عما هو على الأرض حالياً، ولكانت السياسات الأميركية في المرحلة التي أعقبت الغزو ستؤدي إلى النتائج الكارثية نفسها. لقد أخطأنا في كثير من تحليلاتنا المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، لكن كنا محقّين في توقّع ما قد ينتج في أثناء احتلال طويل. الأمر الذي لم أكن أعرفه حينها هو مقدار سوء إدارة حكومتنا للعراق في أعقاب الغزو والجهود الهادفة إلى تحقيق السلام. بعدما أصبحت السي آي إيه على الأرض،

قدّمت تحذيراً واضحاً من تنامي التمرّد. لكن المشكلة هي عدم الالتفات لتحذيراتنا. فقد مضت فترة طويلة كانت حكومتنا فيها عاجزة أو غير راغبة في النظر في الحقائق الجديدة أو تغيير سياساتها. ونتيجة لذلك، ازداد التمرّد المحلّي سوءاً كل يوم وخرج الوضع السياسي والعسكري عن السيطرة. لقد اتبعنا سياسة بُنيت على الأمل بدلاً من أن تُبنى على الحقائق.

ربما كان يجدر بي الضرب على الطاولة بمزيد من القوة. لكن دعوني أكون واضحاً: أنا لست من الأشخاص الذين يقولون الآن، بعد إدراك متأخر عالي الدقة، "لو أنهم أصغوا إليّ، لما كنّا وقعنا في هذه الورطة". فأنا لم أعارض القرار الذي اتخذه الرئيس بغزو العراق، فمثل هذه القرارات يقع على عاتق صنّاع السياسية، وليس على المسؤولين في أجهزة الاستخبارات.

إن العبر المستخلصة من كابوسنا القومي في العراق كثيرة وقد تعلمناها بطريقة مؤلمة. ولكي أبدأ، أقول إنّ على القوة العظمى الوحيدة في العالم أن تدرك بأن هناك جبالاً أعلى من أن تتمكن من تسلّقها، وأن القوة العسكرية بمفردها لا يمكنها حلّ المشكلات السياسية والاجتماعية المستوطنة في الدول الأخرى. علينا الدخول في الحروب التي نختارها فقط بعد تردّد كبير، وبعد أن نكون صادقين تماماً مع أنفسنا ومع العالم بشأن الأساس المنطقي لشروعنا في مثل هذه المهمات. فلا يكفي أن نعرف كيف نفوز في المعارك، إذ لا يقل عن ذلك أهمية امتلاك المعرفة والإرادة لتأمين السلام. عندما أرادت الولايات المتحدة غزو العراق، سمحت لرغبتها في إسقاط نظام صدام حسين بأن تطغى على الاعتراف بأننا لم نكن مستعدين لتهيئة الظروف التي ستحلّ نموذجاً قابلاً للنجاح مكانه.

عندما دخلنا العراق، قمنا بالتخلص من هيمنة سنّية وتقديس للشخصية قائم على القبلية وأيدنا زيادة نفوذ الشيعة بدون السماح لأي بديل سنّي بالظهور. قمنا بذلك بدون استراتيجية سياسية شاملة تضع في الحسبان الوصول إلى نتيجة تسمح بردع إيران واحتوائها، وبدون استراتيجية تُبعد سوريا عن فلك التأثير الإيراني. من الناحية العملية، أبقينا سوريا وإيران في الفلك نفسه، وأقصيناهما ورفضنا التباحث معهما في القضايا التي تهمّ المنطقة. وبمرور الوقت، أصبح لدى كِلا البلدين العزيمة على مقاومتنا. وبدلاً من السعي إلى بناء

إجماع إقليمي واسع لدعم أهدافنا في العراق، قمنا بعزل العراق عن بقية المنطقة، والأهم من ذلك، أننا عزلنا الولايات المتحدة.

لم تدرك الإدارة بأنه غالباً ما يكون من الضروري خوض القتال والتحدث في الوقت نفسه في منطقة الشرق الأوسط المتقلّبة. إننا بحاجة إلى التحدّث إلى العالم العربي حول القضايا التي تهمّه، لا القضايا التي تهمّنا.

لقد تفاقمت المشكلات في عراق ما بعد صدام بسبب اعتقاد خاطئ بأننا نستطيع فرض رؤيتنا للمستقبل على مجموعة متنوعة من الشعوب لديها حوافز وتوقعات شديدة التباين. وشعر بعض الأشخاص داخل حكومتنا بأننا نستطيع أن نملي على الشعب العراقي رؤيتنا حيال إرادته المستقلة، وأننا نستطيع أن نوفر الشرعية لقادته السياسيين الجدد بالاستعانة بقوتنا العسكرية، لكنّهم كانوا مخطئين للأسف.

لا أدري إذا كان وضع مزيد من الجنود الأميركيين على الأرض في العراق وسط صراع طائفي يمكن أن يحقق النتائج المنشودة. فحتى وقت كتابة هذه السطور، يقوم الجنرال ديفيد بتريوس بتنفيذ مثل هذه الاستراتيجية الجديدة. ربما كانت لتنجح قبل أكثر من ثلاث سنوات ـ قبل أن يرتدّ بلد اعتقد بأنه يمتلك هوية وطنية إلى سياسات التماهي مع الهوية الدينية والإثنية ـ لكن الزمن وحده كفيل بإخبارنا إذا كانت ستنجح الآن. وأخشى من أن يكون العنف الطائفي في العراق قد أصبح أمراً واقعاً في البلاد وأن القوات الأميركية باتت أكثر فأكثر بعيدة عن الواقع في إدارة أحداث العنف تلك.

في النهاية، ليس المهم عدد الجنود الذين تنشرهم الولايات المتحدة على الأرض. وحدهم العراقيون يمكنهم تحديد شكل الدولة التي يريدون وما إذا كانوا يرغبون في تحقيق مصالحة وطنية تسمح لهم بالبقاء موحّدين. ولم يعد في مقدورهم بعد الآن استخدام الوجود الأميركي كعذر للفشل في اتخاذ قرارات جوهرية تخصّ مستقبلهم كافّة.

يجب أن تترافق أي زيادة في القوات الأميركية مع جهد دبلوماسي مستمرّ لجمع كافة أصحاب المصالح الإقليميين حول الطاولة. ويجب أن يشمل ذلك

الإيرانيين والسوريين. لا علاقة لهذه المسألة بالموافقة على التصرفات الإيرانية التي تؤدي إلى قتل جنودنا في العراق، فهذا سلوك غير مقبول وعلينا التصدي له على الأرض هناك. كما أنه لا علاقة لهذه المسألة بالخوف من طرح إيران برنامجها النووي، إذْ إنه ينبغي معالجة هذا الموضوع بالطريقة المناسبة وبشكل منفصل.

لكن إيران ليست كياناً كبيراً موحداً. فهي تعاني من مشكلات داخلية خطيرة، بما في ذلك ارتفاع عدد العاطلين عن العمل والشعب الفتيّ جداً الذي يعتقد بأن ثورة الخميني قد خذلت الشعب الإيراني. ربما تكون الفوضى والحرب الأهلية خطراً على النظام الإيراني أيضاً. وبالتالي، هل من الممكن أن يكون هناك تقارب في المصالح بيننا وبين الإيرانيين؟ لن نتمكن من معرفة الجواب إلّا بعد التحدث إليهم أمام نظرائهم السنّة في المنطقة. وإذا ما عارض الإيرانيون الدخول في مثل هذا الحوار، ما الذي نخسره؟

الشيء الذي لا نريده هو وجود بلدان سنّية تذكي نار التمرّد السنّي، وهو الشيء الذي سيزيد أرجحية اندلاع حريق سنّي شيعي أكبر يمكن أن يتجاوز حدود العراق ويهدد المنطقة بأسرها. فهناك انبعاث شيعي سياسي في منطقة الشرق الأوسط ينبغي فهمه وأخذه في الحسبان في أي خطط لإدخال إصلاحات سياسية واسعة في بلدان المنطقة. وبهذه الطريقة فقط يمكن إحباط المحاولات الإيرانية لكسب نفوذ سياسي أكبر والتسبب بمزيد من الأذى في المنطقة. وهذا يتطلب اتخاذ قرارات مدروسة بعناية وعلى عدة مراحل، بالاستعانة بالولايات المتحدة في بعض الأحيان، وبدون الاستعانة بها في أحيان أخرى. ولكن لا يمكن أن نكون بعيدين عن هذه العملية.

على الرغم من صعوبة المشكلات في العراق، وإيران، والشرق الأوسط، فهي تتلاشى عند مقارنتها بالتحدّي العالمي الذي يشكّله الإرهاب. ولذلك، يجب أن تكون أولويتنا القصوى مواصلة قتال الإرهابيين في مختلف أنحاء العالم. وستستهلك الحملة الموجهة ضدّ الإرهاب الجيل التالي من الأميركيين كما هيمنت الحرب الباردة على حياة آبائهم وأجدادهم. وستتطلب شدّة في التركيز لا يضاهيها التركيز على أي تحدّ آخر. وإذا تخلّينا عن حذرنا لحظة واحدة،

فسنحصد نتائج مدمّرة. إذا كان العدو يريد قتلك، فهو لن يخشى على نفسه من الموت، وسيتطلع إلى مواجهة هذا الاحتمال، وستواجه عندئذٍ تحدياً مروّعاً.

قلّة هم الأشخاص الذين يفهمون الإحساس الملموس بعدم اليقين والخوف الذي استبدّ بمن كانوا في قلب العاصفة فور وقوع أحداث 11/9. قبل وقوع تلك الأحداث، لم يكن يوجد في بلدنا أي برنامج شامل للدفاع الوطني. أي أننا سمحنا لأنفسنا بالتواجد على جبهة محلّية بدون امتلاك قدرة تمنع عدوّاً عاقد العزم من الانقضاض علينا. وفي سياق تحرّكنا السريع لسدّ النقص في النواحي التي نجهلها ـ احتمال وجود خلايا للقاعدة أعتقد بأنها موجودة في بلادنا أصلاً وتخطط لشنّ سلسلة هجمات أخرى ـ قمنا بتنفيذ برنامج مراقبة وصفه النقّاد بأنه يشكل انتهاكاً لحقوقنا كأميركيين.

لكن الأمور لم تسر على هذا النحو. كنت أشارك في كل إطلاع يقدم لقيادتي لجنتي الاستخبارات في مجلسي النواب والشيوخ حيث كان مدير وكالة الأمن القومي الجنرال مايك هايدن يشرح بطريقة منهجية برنامج المراقبة، وكيفية تطبيقه، والاهتمام الذي توليه الوكالة لضمان بقاء تركيزها الوحيد على توفير السرعة وخفة الحركة التي نحتاج إليهما لحماية البلاد.

وفيما يتعلق بمعاملة المحتجَزين، كانت القيادة العليا في السي آي إيه تدرك تماماً أن إلقاء القبض على أعضاء كبار في القاعدة واحتجازهم واستجوابهم يشكل أرضية جديدة ـ على الصعيدين الأخلاقي والقانوني. كنا مدركين لحقيقة التوتر القائم بين حماية الأميركيين والصورة التي سنبدو عليها في السنوات التي تعقب محو الرضّة التي سببتها أحداث 11/9 من ذاكرة الأمّة. لقد تعلمنا من التاريخ أن القرارات التي اتخذناها لحماية الشعب من هجوم آخر أشدّ تدميراً تشنّه القاعدة ربما يُنظر إليها في وقت لاحق على أنها أدوات لإقرار التعذيب أو إساءة المعاملة، وهو ما يهدد بالتالي السي آي إيه وثقة الشعب بها. ونحن لم نستخف بهذه الحقائق، وكنا على دراية تامة بالمخاطر التي تكتنفها.

في سياق الحديث عن استخدام تقنيات معينة في التحقيق، أدخل السيناتور جون ماكين البلاد في جدال مهم حول من نكون كشعب وما هي المثل التي ينبغي أن نعيش من أجلها، حتى عندما نحارب عدواً بلغت كراهيته حداً يجعله

يقتل بدون تفكير الآلاف من أطفالنا. ونحن في السي آي إيه دخلنا في مثل هذا النقاش منذ البداية، وكافحنا من أجل تحديد ما يجب القيام به لحماية مجتمع عادل يعيش في خطر محدق. لكن من وجهة نظرنا في أواخر صيف العام 2003، شكل درء الموت عن المواطنين الأميركيين الأهمية القصوى. من السهل انتقادنا اليوم، ولكن من الصعب فهم حدّة هواجسنا عندما اتخذنا قرارات معينة وشعورنا بمدى إلحاح حماية بلدنا.

على قادة البلاد التوصل إلى طريقة لبناء إجماع سياسي واسع على المدى الذي يتوقع المواطنون الأميركيون من الاستخبارات، والأجهزة المولجة بتطبيق القانون، والموظفين العسكريين بلوغه من أجل حماية الولايات المتحدة. ولكي يتم التوصل على مثل هذا الإجماع، يجب توفر أساس متين من التشاور والفهم.

في أعقاب 9/11، وتحت تأثير العواطف والمخاوف نفسها، ناشد الكونغرس أجهزة الاستخبارات تحمّل المزيد من المخاطر من أجل حماية البلاد. لكن إذا كان الممثلون المنتخَبون للشعب الأميركي لا يريدون برنامج مراقبة تشرف عليه وكالة الأمن القومي، ينبغي إذن وقف هذا البرنامج بصرف النظر عن مدى دقّة المراقبة. وإذا كانوا يعتقدون بأن هناك أحداثاً معينة وقعت في أثناء عمليات الاستجواب تضعنا في موقف صعب من الناحية الأخلاقية ـ حتى إذا كانوا يعتقدون بأن تلك الأعمال منهجية وهادفة، وتخضع للقانون، ولا يمكن الاستغناء عنها لحماية أرواح المواطنين الأميركيين وغيرهم ـ علينا عندئذٍ عدم اللجوء إلى تلك الأعمال. إنّ دورنا كمهنيين في مجال الاستخبارات هو إعلام صنّاع السياسة بمخاطر هذه البرامج وأهميتها. وعلينا أن نعبّر عما نراه صحيحاً، ولكن القرار النهائي يعود إلى القيادة السياسية للبلاد، وهي التي عليها إشراك الشعب الأميركي في مناقشة هذه المسألة.

اعتقدنا ونحن ننفذ هذه البرامج أننا نقوم بما يحق للبلاد أن تقوم به، ودرسنا المخاطر وناقشنا التوترات. لكن يجب توسيع قاعدة النقاش، وتوضيح الإرشادات، وفهم العواقب المترتبة على القيام بعمل معين أو عدم القيام به على أكمل وجه.

لكنّني أطلب من الجميع أن يتذكروا تلك القرارات عندما يقع الهجوم الإرهابي التالي. علينا أن نفهم جميعاً أنّنا إذا قررنا عدم منح صلاحيات لأنشطة

جمع المعلومات الاستخبارية، علينا أن نكون مستعدين للمخاطرة ودفع الثمن. وإذا لم نناقش هذه المسألة اليوم، فسينقلب الميزان بشكل أكثر تأثيراً عقب الهجوم الكبير التالي.

على الرئيس أن يمارس دوره في القيادة. لا يمكن لأي رئيس إملاء طريقة صنع القرارات اليومية على الآخرين. لقد واجه الرئيس، في الأيام التي أعقبت هجمات 9/11، خطراً لم يسبق له مثيل، وواجه انتقادات بسبب تبريره تطبيق برنامج المراقبة الذي تشرف عليه وكالة الأمن القومي بناء على الصلاحية التي يمنحها له الدستور في زمن الحرب. لكن المخاوف التي كانت حاضرة في تلك الشهور والسنوات الأولى لن تُنسى البتة.

علينا جميعاً اليوم الإقرار بأن الحملة على الإرهاب لن يكون لها أمد محدود، وأنها ستتطلب أساساً قانونياً مختلفاً ودائماً يتفق عليه الحزبان للمضي بها قدماً. وعلى القيادة السياسية العليا لبلادنا أن تسألنا عما يجب أن نقوم به اليوم لزيادة احتمالات صدّ الهجمات المستقبلية.

بعيداً عن مناقشة الخطوات التي ينبغي اتخاذها لمحاربة الإرهاب، يتعين أن تتميز النتائج التي تُرتجى من أجهزة الاستخبارات بالصدق والواقعية، لأنه لا يوجد عمل مثالي في مجال عملنا. والاستخبارات لا تعمل في فراغ، وإنما ضمن تفويض للسياسات والحكم. إن الرجال والنساء في أجهزة الاستخبارات على جهوزية واستعداد لتحمّل المسؤولية عن أعمالهم. ولكن عندما تكون السياسات غير مناسبة وعندما لا يوجد من يصغي إلى التحذيرات، لن يكون "قصور المخيّلة" لدى المهنيين في الاستخبارات الذي يضرّ بالمصالح الأميركية وبالشعب الأميركي.

أصبح الإرهاب مادّة كوابيسنا اليومية، لكن شبح مجموعة إرهابية تمتلك قدرات نووية شيء يسبب لي، أكثر من أي شيء آخر، أرقاً يومياً. بتوفير الموادّ الضرورية للقليل من الأفراد، يمكنك شنّ هجوم وحيد يؤدي إلى قتل عدد من الأشخاص يفوق عدد الذين قُتلوا في الهجمات الإرهابية السابقة على مرّ التاريخ. لقد توصلت أجهزة الاستخبارات إلى قناعة لا يخامرها أدنى شكّ بأن تنظيم القاعدة عازم على القيام بهذا الأمر بعينه. فهناك الكثير من المواد النووية

المتوفرة في العالم، والتي ربما أصبح بعضها بالفعل لدى الجماعات الإرهابية. وهذا ما يستوجب قدراً لا يُتصوَّر من اليقظة، والبصيرة، والعزيمة لمنع مثل هذه الجماعات من امتلاك تلك الموادّ ـ وهو تطوّر سيكون له عواقب وخيمة. على بلدنا أن يبذل كل ما في وسعه للسيطرة على كل الموادّ الشطورة الفتاكة التي لا يُعرف مكانها في الوقت الحالي والتي ربما تتوافر لمن يتقدم لشرائها بأكبر عطاء. وإذا لم ننتزع هذه المواد من أيدي أعدائنا بسرعة وبشكل كامل، فسنندم على قلّة تبصرنا وعلى تصورنا الخاطئ بأن "الرجال الذين يعيشون في الكهوف" تنقصهم القدرة التي تمكّنهم من امتلاك مثل هذه الأسلحة واستخدامها.

من الناحية التكتيكية، يمكننا محاربة هؤلاء المتطرفين، وهذا ما سنقوم به ـ سنلاحقهم على مدى السنوات الخمس والعشرين القادمة فرداً فرداً، وخلية بعد أخرى، وحساباً مصرفياً بعد آخر. لكن هناك أمر واحد لا جدال فيه وهو أننا سنبقى ملتزمين بالعناصر التكتيكية في حملتنا، ولكننا لن نتمكن من القيام بذلك بمفردنا. فلا يوجد حلّ أميركي أحادي لهذه المشكلة. والعلاقات التي أقمناها مع أجهزة الاستخبارات في العالم بوجه عام وفي العالمين العربي والإسلامي بوجه خاص لا تزال عنصراً جوهرياً في العديد من النجاحات التي حققناها. فليس لدى العدو الذي نواجهه أي نية في التفاوض، أو التوصل إلى تسوية، أو الرضى بتحقيق السلام. وفي نفس الوقت، علينا الاعتراف بأنه لا يمكنك أن تقتلهم أو تسجنهم جميعاً وتأمل بأن تنتصر.

يجب ألّا تقتصر الحرب على الإرهاب على القضايا التكتيكية. كما أننا لن نستبق وقوع المشكلة ما لم نتغلغل في الأراضي التي يتكاثر فيها الإرهابيون ونقوم بعمل ما للدفاع عن الحكومات الصادقة، والتجارة الحرّة، والتنمية الاقتصادية، والإصلاح التعليمي، والحرّية السياسية، والاعتدال الديني.

المسؤولية الأولى تقع في إطار الإسلام نفسه، يجب بدء ورعاية حوار ديني يجاهر بنبذ العنف والفكر الراديكالي الذي تروّج له القاعدة وتتغذّى به، إذ لا يوجد غربي بوسعه أن يصوغ هذا النقاش. بل إنه من اختصاص الحكومات ورجال الدين والمفكرين الإسلاميين الذين عليهم عدم غضّ الطرف بعد الآن عن الرسالة المتطرفة. ولا بد من وجود طريقة لمنع تحريف الدين الإسلامي بإرسال

رسالة تقول للمسلمين "إننا نتعرّض للإذلال لافتقارنا إلى الفرص. ولذلك، ينبغي قتل أعدائنا ـ المسيحيين، واليهود، والمرتدين".

والمسؤولية الثانية تقع على الغرب وداخل الحكومات نفسها في تسهيل إدخال إصلاحات تعليمية واقتصادية تسمح للشباب والشابات بالحصول على فرص للعيش والنمو في عالم معولَم يحظون فيه بالاحترام ويتمتعون فيه بدور في مجتمعاتهم. لكن غالباً ما يتم الإخلال بهذه العهود.

على الحكومات الغربية، وعلى حكومتنا بوجه خاص، التوصل إلى طرق لإشراك السواد الأعظم من العالم الإسلامي، والتركيز على المصالح والأهداف المشتركة. ولكي نقوم بذلك بفاعلية، علينا الدخول في استثمار بعيد المدى، يمتد عدة سنوات، في الموارد، والمستخدَمين، وامتلاك خبرات واسعة في الثقافات، والمجتمعات، واللغات الإسلامية. ويتعين علينا إقناع المسلمين من خلال قادتهم وصنّاع الرأي العام بأن الإرهاب عدوّ لهم أيضاً.

يجب إدخال تغييرات عاجلة في طريقة عملنا على الصعيدين العملاني والدبلوماسي. لكن يتعين علينا عدم الوقوع فريسة للتلهف والاندفاع الأميركي نحو التوصل إلى "حلول" لن تؤدي سوى إلى زيادة الأمور سوءاً. ذلك ما حصل، بدرجة معينة، مع لجنة 11/9. صحيح أن اللجنة قامت بعمل ممتاز في وصف طبيعة مخطط تنظيم القاعدة، ولكنها لم تفهم بشكل كامل الأعمال التي كنا نقوم بها في مواجهة الإرهابيين قبل وقوع الهجمات ولم تجرِ تحليلاً شاملاً للأعمال التي تم القيام بها بُعيد 11/9 والتي أدّت إلى التخلص من ثلثي أعضاء القيادة العليا التي يترأسها بن لادن.

لم يتم توسيع تفويض لجنة 11/9 بحيث يتجاوز انتخابات العام 2004 كما طالب أعضاؤها. ونتيجة لذلك، تطلبت السياسات في تلك اللحظة القيام بعمل فوري. وقد أيدتْ حملة المرشح للرئاسة جون كيري توصيات اللجنة في غضون أربع وعشرين ساعة من نشر التقرير. وسرعان ما حذت إدارة بوش حذوها، وبالتالي تخلّت عن واجبها في قيادة السلطة التنفيذية وإدارتها بطريقة مسؤولة.

يمكن القول إن أعباء الأدوار الثلاثة التي أدّيتها -كرئيس لأجهزة

الاستخبارات، ومدير لوكالة الاستخبارات المركزية، والمستشار الاستخباري الرئيسي لدى الرئيس ـ كانت أثقل من أن يتحمّلها أي شخص. ربما كان ذلك صحيحاً، لكن اعتماد هيكلية جديدة بدون دراسة واعية لمضامين ذلك لم يكن عملاً حكيماً. وفي أعقاب 9/11، جرى إدخال تعديلات تشريعية قبل أن نتمكن من طرح بعض الأسئلة الجوهرية. فكيف سيكون العالم في السنوات الخمس والعشرين القادمة؟ وما هي الأخطار والفرص التي سنواجهها؟ وما هي القدرات التي ستحتاج البلاد إلى امتلاكها لضمان أمنها؟ وما هي نوعية الأشخاص الذين سنحتاج إلى تجنيدهم، وتدريبهم، والمحافظة عليهم لإنجاز المهمة؟ سيترتب على هذه الأسئلة في حدّ ذاتها جدال ودراسة معمقة. عندئذٍ، وبعد أن نفهم المشكلة التي بين أيدينا، سنطرح السؤال التالي، "ما هي الهيكلية أو التركيبة التي يجب علينا بناؤها من أجل تفعيل قدراتنا بما يسمح لنا بتحقيق النجاح؟" لم يتم إنجاز سوى القليل من ذلك، فقد استند التشريع الذي أُقرّ إلى الهيكلية، والعلاقات بين السلطات، وكيفية تعديلها في واشنطن، بدلاً من أن يستند إلى ما تحتاج إليه البلاد من الاستخبارات لحماية مصالحها الخاصة. وكانت النتيجة هيكلية مفرطة المركزية، ومتعددة الطبقات تفتقر، في مجال محاربة الإرهاب على الأقل، إلى السرعة وخفة الحركة لمواجهة التحدّيات الماثلة أمامنا.

من وجهة نظري، العائق الأكبر والوحيد الذي كنا بحاجة إلى التغلب عليه يكمن في عدم وجود مكان وحيد يمكن الجمع فيه بين الاستخبارات الأجنبية والمعلومات المحلّية وتحليلها بسرعة لمنح صلاحيات للأشخاص الذين يمكنهم القيام بشيء حياله ـ أعني ضباط السي آي إيه، أو عملاء الإف بي آي، أو الشركاء الأجانب، أو ضباط شرطة الولاية أو الشرطة المحلّية داخل الولايات المتحدة.

في الواقع، تم جمع القليل من البيانات المحلّية القيّمة قبل 9/11. لكن لم تتوفر لدينا في ذلك الوقت أي قدرة منظمة لجمع البيانات المحلّية وتكديسها وتحليلها بطريقة مفيدة. فعلى الصعيد المحلّي، كان يوجد القليل من المحلّلين، إذا وُجدوا أصلاً، ولم تكن تتوفر هيكلية مشتركة للاتصالات تسمح بالجمع بين البيانات المرتبطة بالإرهابيين في البلاد، ناهيك عن السيل اللانهائي من المعلومات

الذي كان يتدفق من خارج البلاد ويصل إلى المسؤولين المحلّيين والمسؤولين في الولايات داخل الولايات المتحدة. وبناء على ذلك، لم يكن بوسع ضباط المخابرات الأميركيين العاملين في إسلام أباد في مطلع القرن الواحد والعشرين التحدث إلى عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي في فينكس.

وفي حين تحدّثت لجنة 9/11 عن وجود "خطوط انقسام داخل حكومتنا" - بين الاستخبارات الخارجية والمحلّية، وداخل الوكالات وفيما بينها"، فقد ركزت بشكل شبه حصري على إعادة هيكلة أجهزة الاستخبارات الأميركية الخارجية. وتم إيلاء القليل من الاهتمام، هذا إذا أولي أصلاً، للعيوب التنظيمية في الجانب المحلّي.

تم استحداث وزارة الأمن الداخلي، وتشكيل قسم استخباري جديد داخل الإف بي آي، حتى قبل أن تنهي لجنة 9/11 تحقيقها. وكانت تلك التغييرات بمثابة حلول تتمحور حول واشنطن ولم تشرك المسؤولين المحلّيين والمسؤولين في الولايات، وهم النساء والرجال الذين يمكنهم التحرّك بناء على أي معلومات يتم جمعها - والتي لم يتمكنوا بعد من الحصول عليها.

ما الذي أقصده على وجه التحديد؟ لقد اشتكى قادتنا خلال النصف الأول من حرب الخليج الأولى من الاستخبارات المتباينة التي كانت تصلهم عبر القنوات المدنية والعسكرية المنفصلة. وكردّ على ذلك، حدثت ثورة كبرى في الاستخبارات الأميركية عقب انتهاء تلك الحرب، حفزها تقرير لامع كتبه المجلس الاستشاري الخاص بشؤون المخابرات الخارجية، لدى الرئيس جورج بوش الأب، ورئيسه بوبي إنمان.

لم نعمد في الحروب التالية التي اندلعت في البوسنة وكوسوفو إلى زيادة مركزية هيكل السلطة في واشنطن. وبالمقابل، ألغينا المركزية للحصول على المعلومات الاستخبارية عبر تقريب محلّلي تلك المعلومات وطرق الاستفادة منها من الأشخاص الذين يخوضون القتال بقدر الإمكان - سواء على الأرض أم في الجو. ولم ننقل تلك المعلومات إلى ميدان المعركة في أجزاء من الثانية فحسب، بل سمحنا لقواتنا المنتشرة بالوصول إلى قواعد البيانات الضخمة لكي يحصلوا على المعلومات التي يرون بأنهم بحاجة إليها لكي يؤدّوا وظائفهم. في الواقع، بات العسكريون من النساء والرجال الذين يعملون بعيداً جداً عن واشنطن يعرفون

تمام المعرفة ما هم بحاجة إليه أكثر من أي وقت مضى، ولديهم اليوم القدرة على الوصول إلى تلك المعلومات والحصول عليها.

إننا نمتلك اليوم كميات هائلة من المعلومات المتعلقة بكيفية تدريب القاعدة لأعضائها، وكيف تعمل وتنظر إلى الولايات المتحدة كهدف. وترجع جذور ذلك إلى ما جمعناه من معلومات عنهم من مختلف أنحاء العالم من خلال عمليات استخبارية سريعة ورشيقة بالتنسيق مع شركائنا الأجانب. لكن ما هو مقدار ما يتوفر من هذه البيانات، بشكل يومي، على خط اتصالات رئيسي واحد للأشخاص الذين يمكنهم الاستفادة منها؟ في الواقع، ما يتوفر منها قليل جداً. فليس من المستحسن بكل بساطة تحذير أقسام الشرطة المحلّية من الأخطار الوشيكة. نحن بحاجة إلى تسليحهم بما نعرفه عن الإرهابيين وأساليبهم. ويمكن القيام بذلك بدون تعريض مصادرنا الحساسة أو أساليبنا للخطر. فالتكنولوجيا تسمح لنا اليوم بإدخال البيانات مع درجات متفاوتة لمن يحق له الوصول إليها من الأشخاص الذين هم بحاجة إلى معرفتها. وفي حين ستظل هناك ضرورة للحفاظ على سرّية بعض المعلومات، ينبغي ألّا تكون غالبية المعرفة التي نوفرها سرّية، إذ بدون هذه المعلومات، لن يتاح للأشخاص الأكثر إلماماً بمدننا ومجتمعاتنا المحلّية سوى أساس محدود، في حال توفر أساس أصلاً، للتخطيط، وتخصيص الموارد، والتدريب، والمحافظة على الأشخاص المناسبين. إن الحل لمشكلة الخطر الإرهابي الذي نواجهه لا علاقة له بالهيكلية، بل بالبيانات.

ما يقلقني شخصياً هو أن رئيس أجهزة الاستخبارات، الذي بات يُعرف الآن بمدير الاستخبارات القومية، ربما يكون بعيداً جداً عن الأشخاص الذين يُفترض به أن يقودهم وربما بعيداً عن حقيقة المجازفة التي يقومون بها والعمليات التي يديرونها. غير أن التشريع الذي أوجد منصب مدير الاستخبارات القومية أصبح قانوناً الآن. ومن أجل صالح البلاد، يتعين علينا ضمان نجاح مدير الاستخبارات القومية وأجهزة الاستخبارات الأميركية.

إن مدير الاستخبارات القومية، مايك ماكونيل، ضابط استخبارات رفيع سابق ويتمتع بقدرات عالية جداً. والسنوات التي أمضاها في القطاع الخاص

ستوفر له خبرات مفيدة في بناء المؤسسة التعاونية التي يجب أن يكون عليها حال الاستخبارات الأميركية. وستكون مهامه الرئيسية تمكين الدوائر التي ترفع تقاريرها إليه من تقديم أداء أفضل بدون امتلاك عدد كبير من الموظفين لإدارة جزئيات كل عملية، أو اتخاذ قرار بجمع المعلومات، أو القيام بتقرير تحليلي.

وسيدرك أن السياسات المشتركة ذات الإدارة المركزية القوية فيما يتعلق بتسهيل الانسياب الحرّ للبيانات، والتدريب، والمحافظة على المحترفين في ميدان الاستخبارات، وسنّ البروتوكولات الأمنية، وتحديد الأولويات، وقياس الإنجازات، يمكن أن يكون لها تأثير محرر في أجهزة الاستخبارات. وبوصفه مديراً سابقاً لوكالة الأمن القومي، ومسؤول الاستخبارات الرئيسي لدى رئيس هيئة أركان الحرب المشتركة، فهو يعي أيضاً أن التخلص من المركزية، وجمع البيانات ومعالجتها، وتحليل تلك البيانات في أسرع وقت ممكن، من أجل التقرب من المستفيدين من هذه المعلومات الاستخبارية، هي العناصر الضرورية لتحقيق النجاح.

وعلى الصعيد المحلّي، سيدرك بسرعة أن هذا النموذج اللامركزي - الذي يربط بوجه خاص البيانات والمحللين، سواء كانوا من الإف بي آي أم من أجهزة الاستخبارات، بضباط الشرطة المحلّية وضباط الشرطة في الولايات أو بالقطاع الخاص - عنصر هام في درء الهجمات الإرهابية المستقبلية التي تستهدف الولايات المتحدة.

لقد اخترنا كدولة عدم إنشاء جهاز استخبارات محلّي ومنفصل عن الإف بي آي. والحقيقة أنه لم يتم التفكير بجدّية في هذا الاقتراح. وحتى وقت مغادرتي منصبي، وكان وقت أزمة، كان من الصعب جداً إنشاء كيان آخر جديد تماماً أعلى من كل ما كنا نعمل على إنشائه. لكن ينبغي مناقشة الفائدة المحتملة من وجود جهاز استخباري محلّي. وينبغي ألّا تعتمد الإجابة عن هذا النقاش على ما إذا كان هذا الجهاز سيحطّ من شأن مكتب التحقيقات الفيدرالي، بل ينبغي أن يعتمد على ما إذا كانت البلاد ستصبح، على المدى الطويل، أكثر أمناً وما إذا كان في الإمكان استحداث هذا الجهاز، المنفصل والمتباين عن العمل الاستقصائي والبوليسي،

ضمن إطار عمل القوانين والحقوق الفردية. لكن ينبغي، على أقل تقدير، التفكير في إجراء دراسة محايدة للفكرة الآن، وليس بعد وقوع هجوم إرهابي آخر.

بصرف النظر عن التحديات التي تواجهنا، غالباً ما يُطرح عليّ السؤال التالي: "هل أصبحنا، بعد الخطوات التي يجري اتخاذها، أكثر أمناً اليوم منّا غداة 9/11"؟

الجواب هو نعم، أصبحنا أكثر أمناً، ولكن الخطر لا يزال قائماً. ولذلك، علينا ألّا نخدع الشعب الأميركي ونحمله على الاعتقاد بأن إعادة تنظيم هيكلية الاستخبارات الأميركية أوجدت درعاً لا يمكن اختراقه، فهذا ما لم يحصل. ولا يزال هناك الكثير من العمل الذي يجب القيام به. وأخشى أننا فقدنا الحسّ بالإلحاح.

من الدروس الأخيرة التي تعلمتها في أثناء عملي كمدير للاستخبارات المركزية تحت إدارتين هو أنه بصرف النظر عما يقنعك به القائلون بنظرية المؤامرة والعاملون على تحقيق غايات سياسية، فإن الأشخاص المنتمين إلى كِلا الحزبين يحاولون، باستخدام مقاربات شديدة التباين، فعل ما يعتقدون بأنه يخدم مصلحة البلاد. سيلحق ضرر كبير عندما يقترح المحازبون من كلا الجناحين بأن خصومهم يتعمدون تعريض أرواح الأميركيين للخطر ويرتكبون أخطاء تجعلها تحت سيطرة الأعداء. وكما قلت في مستهلّ هذا الكتاب، يمكن إخضاع الطرق التي يتبعونها للنقاش، بل يجب ذلك، ولكن لا ينبغي التشكيك في دوافعهم.

لقد انتهى عهدي كمدير للاستخبارات المركزية بما هو أكثر من وسام حرّية يطوّق عنقي. فليس كل شيء أُلقي على عاتقي كان مرحباً به، أو أستحقه، كما يحلو لي الاعتقاد. لكن يوجد بالتأكيد بعض المهام التي رحبت بتولّي مسؤوليتها.

إنني مرتاح لأنني كنت في الحلبة وحاولت القيام بكل ما في وسعي لحماية بلدي. وقد وصفني بعضهم في الأيام التي سبقت 9/11 بمن "يركض وشعره محترق". إذا كان هذا الوصف صحيحاً، فليس مردّ ذلك أنني كنت سريع الانفعال، بل لأننا رأينا خطراً وحاولنا القيام بشيء حياله. إن العمل الذي يقوم به

ضباط المخابرات الأميركيون مهم ولا يلقى الشكر غالباً. فهم يتشاركون الأخطار والشكوك التي يلقيها جيشنا على عاتقهم. وهناك طرق عدة مناسبة ومطلوبة لتقديم الشكر إلى قواتنا المسلّحة ـ ولكن توجد حفنة ثمينة من الطرق التي تقوم بالشيئ نفسه للرجال والنساء في الأجهزة الاستخبارية. فلا توجد هناك استعراضات لتكريم قدامى الجواسيس ولا فرق موسيقية للترحيب بعودتهم إلى البلاد. لكن ضباط الاستخبارات يؤدّون بمحض إرادتهم وبحماسة واجباتهم المهمة وهم يعرفون بأن الرضى عن الذات الناتج عن خوض القتال بطريقة جيدة سيكون بديلاً كافياً عن شكر الناس.

يوجد تقليد في السي آي إيه يقضي بتخليد ذكرى من سقطوا في الحرب من الضباط بنجمة مصنوعة من الرخام ومنحوتة في جدار بهو مبنانا. وبحلول الوقت الذي غادرت فيه، بلغ عدد النجمات ثلاثاً وثمانين نجمة. كنا نستضيف في شهر أيار/مايو من كل عام قداساً لإحياء ذكراهم، حيث كنا نقرأ بصوت عالٍ أسماء الضباط الذين قُتلوا ونحكي بعضاً من قصصهم، في حضور أفراد من عائلاتهم أحياناً الذين لا يعرفون شيئاً عن مآثرهم. كانت طريقة للربط بين الماضي والمستقبل، وطريقة لتعليم صغار ضباطنا شيئاً عن معنى الخدمة. سقط لنا أحد عشر ضابطاً خلال مدة عملي كمدير. وتأثرت بوفاة كل واحد منهم. بعضهم، مثل مايك سبان وهيلج بوز، قُتل في أفغانستان على الجبهة الأمامية في الحرب على الإرهاب. والبعض الآخر لا يمكن الإشارة إليه لأنه يتعين أن تظلّ حياته ووفاته سراً. ولكنّ الأشخاص الذين أصبحوا جزءاً من عائلة الوكالة سيتذكرونهم دائماً.

ما من مرّة عمل فيها النحات لدى الوكالة، تيم جونستون، على نحت نجمة جديدة إلّا وخرجت من مكتبي للحظات لكي أراقبه وهو يعمل. وأعظم هدية حصلت عليها خلال مدة عملي كانت نجمة رخامية صغيرة، قدّمها لي تيم. وما زلت أحتفظ بها على مكتبي.

عندما كنت مديراً للاستخبارات المركزية، بذلت كل ما في وسعي لتمثيل الشعب الأميركي في شكر ضباط المخابرات على ما قاموا به من أجلنا جميعاً. كان العمل كمدافع أول ومتحدث باسم منظمة سرّية تحدّياً ـ وأنا أحمل الكثير من

الندوب من جرّاء ذلك ـ ولكنّني شهدت بالرغم من ذلك لحظات رائعة من المتعة الهادئة مع زملائي الذين ركبوا مخاطر كبيرة لصالح أميركا وحلفائها. وبعد التفكير في كل ما تقدم، هل سأقوم بتلك الرحلة الطويلة ثانية؟ بالتأكيد ـ وبسرعة.



ذلك تأييداً واضحاً، لكن السؤال بحد ذاته يثير القلق. فعندما يبدأ المراسلون بطرح الأسئلة إذا كان الرئيس لا يزال يثق بك، تعرف أنّك في مأزق.

في وقت لاحق من ذلك الصباح، تلقى مكلوغلن مكالمة من هادلي، الذي على الرغم من تنبيهاتنا، كان لديه بعض الاقتراحات "لتحسين" مسوّدتنا. كانت الفقرة الافتتاحية من المسوّدة، على سبيل المثال، غير قوية كما أردتها أن تكون فيما يتعلّق بتحمّلنا المسؤولية. وكنت أعرف انّ كوندي وهادلي سيضغطان علينا لتحمّل المسؤولية بشكل مباشر أكثر. ولم يخيّبا ظنّنا. وافقت على بعض النقاط وقوّيت ذلك القسم، وسررت لأنّ الإدارة لم تركّز على القسم الأخير من البيان، وهو بالنسبة لكل من يقرؤه بعناية يضع خارطة طريق للوصول إلى القصة كاملة. كان ذلك القسم لافتة نيون تشير إلى انّنا كنّا مستائين من السماح بدخول الست عشرة كلمة إلى هذا الخطاب، لأنّنا عبّرنا في السابق عن شكوك جديّة بشأن إمكانية الركون إلى المعلومات ولا نعتقد أنّها سبب للاعتقاد بأنّ صداماً يعيد إنشاء برنامج أسلحته النووية.

أعتقد أنّنا أثرنا الأعصاب. فعلى الرغم من أنّني لم أعلم في ذلك الوقت، فقد كُشف في محاكمة سكوتر ليبي في شباط/فبراير 2007 أنّ مسوّدة بياني مرّرت على البيت الأبيض. وقيل إنّ أحداً يشبه خطه خط نائب الرئيس أو ربما ستيف هادلي كتب على المسوّدة "غير مرضية". وكتب أيضاً اقتراحاً لإجراء تغيير رفضناه لأنّه يجعل البيان الصحفي غير صحيح من ناحية الوقائع. فقد أرادوا أن نقول إنّ النيجر كانت "أحد" العوامل التي اعتمدنا عليها للتوصّل إلى حجة إعادة إنشاء البرنامج النووي. والحقيقة أنّنا قلنا إنّه "ليس أحد" العوامل.

على الرغم مما قاله بعض المسؤولين في البيت الأبيض لاحقاً، كنت متلهّفاً لصدور البيان. فقد اكتسبت القصّة حياة خاصة بها، ولم أكن أرغب في مرور عطلة نهاية أسبوع ثانية تبرز فيها تخمينات وسائل الإعلام بشأن من قال ماذا لمن. كما أنّني لم أكن أريد أن أصدر بياناً في وقت متأخّر من يوم الجمعة في الصيف، وهو أسلوب يخصّص عادة في واشنطن للبيانات التي يريد المسؤولون دفنها. ولم يكن ذلك حال هذا البيان. فالسبب الوحيد لإصداره هو الحصول على الانتباه.